A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/9/17
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 نوفمبر 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة التاسعة

جنيف، من 7 إلى 11 مايو 2012

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

1. عقدت الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 7 إلى 11 مايو 2012.

2. وتم تمثيل الدول التالية: أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، اليونان، غينيا، الكرسي الرسولي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن وزامبيا (96).

3. شاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية (IGOs) بصفة مراقب: منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الاتحاد الأوروبي (EU)، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، منظمة المنطقة الأوروبية الآسيوية (EAPO)، مكتب البراءات الأوروبي (EPO)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، المنظمة الدولية للفرانكوفونية (OIF)، مركز الجنوب، منظمة التجارة العالمية (WTO)، الاتحاد الأفريقي (AU) ، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) (13).

4. شارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية (NGOs) بصفة مراقب: رابطة حماية الملكية الفكرية (AIPPI)، جمعية ايكيوسنساتو (IQSensato)، غرفة التجارة والصناعة في الاتحاد الروسي (CCIRF)، كومونيا، الرابطة الدولية المعنية بالملك العام (COMMUNIA)، شركة حقوق الإبداع التوفيقية، الشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (Croplife International)، الدولية للتعليم (EI)، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF Europe)، الاتحاد الأمريكي اللاتيني الإيبيري لفناني الأداء (FILAIE)، معهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية (IIPSJ)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، غرفة التجارة الدولية (ICC)، اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين (INCOMINDIOS)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، الاتحاد الدولي لروابط صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA)، الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI)، الرابطة الأدبية والفنية (ALAI)، الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، جمعية الإنترنت (ISOC)، المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI)، اتحاد فناني الأداء من أمريكا اللاتينية (Latín Artis)، رابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA)، منظمة أطباء بلا حدود (MSF) ومؤسسة مجموعة براءات الأدوية (25).

5. انتخبت "اللجنة" بالإجماع السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي، رئيسا، كما قررت استمرار السيدة ألكسندرا غرازيولي، أقدم مستشار قانوني في المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية، المنتخبة من الدورة السابقة، نائبا للرئيس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

6. افتتح نائب المدير العام، السيد جيوفري أونياما، الدورة. ودعا الوفود إلى تسمية المرشحين لرئاسة "اللجنة".

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

7. واقترح وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية انتخاب سعادة السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي رئيساً "للجنة".

8. وأعرب وفد إيران (جمهورية- الإسلامية)، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية، عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد مصر لانتخاب السفير محمد سياد دواليه.

9. وأعلن نائب المدير العام، استناداً إلى تلك البيانات، وفي ظل عدم وجود أي اعتراضات، عن انتخاب سعادة السفير محمد سياد دواليه. ثم دعا الوفود إلى تسمية المرشحين لمنصب نائب الرئيس. ونظراً لعدم التقدم بأي ترشيحات أخرى، تقرر استمرار السيدة ألكسندرا غرازيولي، أقدم مستشار قانوني في المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية، والتي أُنتخبت في الدورة الثامنة "للجنة"، في شغل منصب نائب الرئيس الوحيد.

10. وأعرب الرئيس عن ترحيبه بجميع الوفود وشكرهم على انتخابه. وتوجه بالشكر أيضا للرئيس السابق، سعادة السفير محمد عبد الحنان، الممثل الدائم لبنغلاديش، على رئاسته "للجنة"، ولنائبي الرئيس، السيد غاريكاي كاشيتيكو، سكرتير أول البعثة الدائمة لزمبابوي، والسيدة ألكسندرا غرازيولي، أقدم مستشار قانوني في المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية. كما توجه بالشكر أيضا للمدير العام ونائبه السيد جوفري أونياما، لمواصلة الجهود في إطار أنشطة جدول أعمال التنمية. وأبرز الرئيس أهمية "اللجنة" وموضوع التنمية والملكية الفكرية. ومضى قائلا لقد لعبت "اللجنة" دوراً حاسما في هذا الصدد. كما أعرب عن أهمية الدورة الحالية حيث أنها تتوافق مع السنة الخامسة لنشاط جدول أعمال التنمية. تم إحراز تقدماً كبيراً في تنفيذ جدول أعمال التنمية بفضل المشاركة الوثيقة والإشراف الفاعل للدول الأعضاء. ستتعامل "اللجنة" حاليا مع ثمار بعض هذه الأعمال، لا سيما من خلال النظر في تقارير التقييم لبعض المشاريع، فضلا عن النظر في مختلف الدراسات والتوصيات

الناتجة عن تنفيذ عدد من مشروعات "جدول أعمال التنمية". كان التعاون والالتزام من جميع الوفود مطلوبا كي يُختتم الاجتماع بطريقة فعالة وبناءة. وشدد الرئيس على الحاجة إلى بناء توافقاً في الآراء من خلال الحوار لتحقيق النتائج المرجوة.

11. وأبلغ نائب المدير العام "اللجنة" بأن المدير العام، الدكتور فرانسس غري، لن يتمكن من الحضور لدواعي سفره، وسينضم للاجتماعات فور عودته. وتوجه نائب المدير العام بالشكر للرئيس المنتهية ولايته، السفير عبد الحنان، لما قام به من عمل متميز أثناء رئاسته "للجنة". كما رحب أيضا بالرئيس الجديد، السفير محمد سياد دواليه، وهنأه بمناسبة انتخابه، وأعرب عن يقينه بأن "اللجنة" ستواصل تحقيق نتائج جيدة تحت قيادته. وكان "تقرير المدير العام" من بين الوثائق المخطط عرضها على اللجنة للنظر فيها. ويعرض التقرير لمحة عامة عن استراتيجية تنفيذ "جدول أعمال التنمية"، فضلا عن التقدم المحرز في إدماج "جدول أعمال التنمية" في أنشطة "المنظمة". وتضمنت المرفقات مزيدا من التفاصيل الخاصة بأعمال تطوير أخرى. كما وردت معلومات إضافية بشأن ما تحقق وما يجري تحقيقه، وما كان مخططا في وثائق عمل أخرى مختلفة تم إعدادها للنظر فيها من قبل "اللجنة". ويشهد هذا العام الذكرى الخامسة للموافقة على "جدول أعمال التنمية" للمرة الأولى واعتماده بواسطة الدول الأعضاء. وقد تم إضفاء زخم جديد وقوة دفع لنشاط "جدول أعمال التنمية" من خلال اعتماد منهجية المشروعات عام 2008. وقد أقرت "اللجنة" مشاريع مختلفة وقامت بتنفيذها بغية تقديم تأثير ملموس "لجدول أعمال التنمية". وبلغ عدد المشروعات التي تم إنجازها أو جاري الانتهاء من تنفيذها حتى الآن حوالي 23 مشروعا. وسيتم خلال هذه الدورة عرض ستة تقارير تقييم لمشروعات مختلفة على "اللجنة"، ومن المخطط عرض باقي التقارير خلال فترة السنتين الحالية. وتعكس هذه التقارير صورة عن الأثر الذي تحقق "لجدول أعمال التنمية"، وعن إمكانات هذه المشاريع الحقيقية في مساعدة البلدان المستفيدة. كما تم دمج "جدول أعمال التنمية" في سياق أعمال "البرنامج والميزانية" العادي، وجاري دمجه أيضا بشكل فعال وتعميمه في جميع مجالات أنشطة "المنظمة". ومن المحتمل الانتهاء من هذه العملية في العام القادم. وتم أيضا تطبيق "آليه تنسيق" فعالة لتمكين سائر "لجان الويبو" من التعامل بصورة منهجية ومؤسسية مع توصيات "جدول أعمال التنمية". كان هذا من أحد الإنجازات الرئيسية لعملية دمج وتعميم "جدول أعمال التنمية" في صميم عمل "المنظمة". ونتيجة لذلك، لم يُكْتَف بدمج "جدول أعمال التنمية" داخل "الأمانة" فقط، بل تم دمجه أيضا في سياق عمل جميع لجان وضع القواعد والمعايير في "المنظمة". واختتم نائب المدير العام كلمته بالإعراب عن أمله في أن تواصل "اللجنة" التقدم، وتمنى مخلصا للوفود نجاح الدورة التاسعة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

12. أشار الرئيس إلى أن أعمال الدورة التاسعة "للجنة" قد تحددت أثناء المناقشات التي تمت بشأن العمل المستقبلي في الدورة السابقة. وتم إعداد مشروع جدول الأعمال على أساس تلك المناقشات، ووفقا للمادة 5 من "النظام الداخلي العام للويبو". وخلال جلسة إحاطة غير رسمية عقدت في 25 أبريل 2012، طلبت "الأمانة" مراجعة إصدار سابق من جدول الأعمال بغية تضمين عناوين الوثائق. ونتيجة لذلك، أُدرجت هذه العناوين في الوثيقة (CDIP/9/1 Prov. 2). وفي ظل عدم وجود اعتراضات من "اللجنة"، أعلن الرئيس اعتماد جدول الأعمال. وتم تعليق الجلسة للسماح بإجراء مشاورات مع "منسقي المجموعات الإقليمية."

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

13. دعا الرئيس "الأمانة" إلى تقديم الوثيقة.

14. وعرضت "الأمانة" الوثيقة CDIP/9/12 بشأن "اعتماد المراقبين"، وذكرت أن "الرابطة الدولية المعنية بالملك العام" (Communia) (الكومونيا) قد طلبت اعتمادها لدى "اللجنة". وفي حالة الموافقة على هذا الطلب، ستحصل تلك المنظمة غير الحكومية على اعتماد خاص مؤقت لمدة سنة واحدة، وفقا لقواعد وإجراءات "اللجنة".

15. وأعلن الرئيس الموافقة على الطلب في ظل عدم وجود أي اعتراضات من "اللجنة". ودُعي "ممثل الكومونيا" للانضمام إلى الاجتماع. وطلب الرئيس الانتقال إلى البند 5 من جدول الأعمال المتعلق باعتماد مشروع التقارير الخاصة بالدورتين السابعة والثامنة "للجنة". ثم دعا "الأمانة" إلى تقديم مشروع تقرير الدورة السابعة.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقارير الدورة السابعة والثامنة "للجنة"

16. عرضت "الأمانة" الوثيقة (CDIP/7/8 Prov). وأفادت بتعذر اعتماد التقرير النهائي للدورة السابعة خلال الدورة الثامنة بسبب تعليق أعمال تلك الدورة. وعلى هذا النحو، تم عرض التقرير السابق ذكره إلى "اللجنة" للموافقة عليه. وقد صدر التقرير في 8 ديسمبر 2011، ولم تتلق "الأمانة" أية تعليقات خطية على التقرير.

17. وأعلن الرئيس اعتماد مشروع التقرير للدورة السابعة "للجنة" نظراً لعدم وجود اعتراضات. ثم دعا "الأمانة" إلى تقديم مشروع تقرير الدورة الثامنة أمام "اللجنة".

18. وعرضت "الأمانة" الوثيقة (CDIP/8/9 Prov). وقالت لقد صدر مشروع تقرير الدورة الثامنة في 1 مارس 2012، وتم إدراجه في الوثيقة المذكورة. وقد تلقت "الأمانة" بعض التعديلات الخطية من وفد الولايات المتحدة الأمريكية على المداخلات التي أدلى بها الوفد من قبل. واختتمت "الأمانة" كلمتها قائلة بأن التقرير أمام "اللجنة" للموافقة عليه.

19. وأشار وفد ألمانيا إلى التقرير قائلا إنه ورد في 150 صفحة، وكان من الصعب البحث عن معلومة معينة حيث لم يتضمن التقرير فهرسا. واستدرك قائلا إنه يتفهم مدى صعوبة إدراج فهرس حيث يتطلب ذلك الكثير من العمل. ومع ذلك، اقترح الوفد قيام "الأمانة" في المستقبل بتضمين، ولو على الأقل، جدول أعمال في بداية التقرير يحتوي على الفقرات ذات الصلة المشار إليها تحت كل بند، حيث سيكون ذلك من الأمور المفيدة وسيعمل على تسهيل عملية البحث في الوثيقة من جانب المندوبين.

20. وتوجهت "الأمانة" بالشكر لوفد ألمانيا نظير مساهمته القيمة. وأعلنت عن قيامها بطبيعة الحال بإعداد الوثيقة، وفقا لما طُلب منها، في تنسيق يتفق مع بنود جدول الأعمال والوثائق المختلفة. واستطردت قائلة لوحظ في بعض الحالات عندما تواجه اللجنة صعوبات في النظر في وثيقة ما، تعليق المناقشات لإتاحة الوقت للمفاوضات، ثم تعود "اللجنة" في وقت لاحق إلى نفس الوثيقة. وقد حدث هذا في العديد من الحالات. ولهذا، تم تنسيق تقارير الاجتماعات الخاصة بلجان الويبو في ترتيب زمني. ومع ذلك، وفي حالة عدم رغبة "اللجنة" في ترتيب التقارير بهذه الطريقة، وبالنظر إلى عدم وجود ملاحظات أو تعليقات أخرى في هذا الأمر، يمكن "للأمانة" مستقبلا إعداد التقارير على أساس بنود جدول الأعمال والوثائق بدلا من إعدادها وفقا للترتيب الزمني لها.

21. وأعرب الرئيس عن شكره "للأمانة" على هذا التوضيح، وأعلن اعتماد التقرير نظراً لعدم وجود اعتراضات من جانب "اللجنة".

البند 6 من جدول الأعمال: بيانات عامة

22. أعلن الرئيس عن فتح باب الإدلاء بالبيانات العامة. ووفقا لما تم الاتفاق عليه مع "منسقي المجموعات"، تعرض البيانات العامة بواسطة "منسقي المجموعات الإقليمية" فقط.

23. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الآسيوية، عن تهنئته للرئيس بمناسبة انتخابه. كما أعرب عن ثقته في قيام "اللجنة" باتخاذ خطوات هامة نحو دمج "جدول أعمال التنمية" على نحو يحقق الغرض المنشود تحت قيادته. كما أعرب الوفد أيضا عن خالص تقديره للمدير العام و"الأمانة" نظير ما يقدمونه من جهود في سبيل الحث على

العمل والتوثيق. وأبدى الوفد سعادته على نحو خاص بما تضمنه "تقرير المدير العام" من نظرة شاملة ومشجعة لتنفيذ "جدول أعمال التنمية". وقد أظهر التقرير الخطوات الهامة التي تم اتخاذها من قبل الدول الأعضاء، فضلا عن المدير العام وفريقه بغية التأكيد على زيادة التوجه الإنمائي في عمل الويبو. كما أظهر التقرير التقدم الملموس الجاري تحقيقه نحو تعميم "جدول أعمال التنمية" تعميما يحقق الهدف منه. وأثنى الوفد على "المدير العام" وفريقه لإرساء الأسس اللازمة لتحويل عمل "المنظمة" تحويلا هادفا ومتواصلا لتمكين إدراج اعتبارات التنمية كي تصبح تلقائياً جزءا لا يتجزأ من عمل "الويبو". وعبّر الوفد عن ارتياحه لكافة الخطوات الإيجابية بما في ذلك إدماج التنمية في جميع الأهداف الإستراتيجية الموضوعية والبرامج ذات الصلة "للمنظمة"، وتعزيز تقارير أداء البرنامج لتعكس إسهام كل برنامج من برامج التنمية على حدة، وتكامل مشروعات "جدول أعمال التنمية" والأنشطة في الإدارة القائمة على النتائج في الويبو (RMB)، وتطوير ونشر مدونة "أخلاقيات الويبو"، وتقديم المساعدة التقنية لا سيما في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وإدماج "جدول أعمال التنمية" في البرامج التدريبية في "أكاديمية الويبو". كما أعرب الوفد أيضا عن ارتياحه لتعهد المدير العام باستمرار تقديم التقارير المرحلية عن موقف تنفيذ التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية على نحو منتظم. ورحب الوفد بالوثيقة المتعلقة بالسيناريوهات والخيارات الممكنة لتنفيذ التوصيات الثلاث المقترحة في "دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام"، على أن يكون مفهوما ضرورة مناقشة التوصيات المتبقية التي أدلى بها البروفسور سيفيرين دوسولير في مرحلة لاحقة. وقد تم إقرار "برنامج العمل المستقبلي" بشأن مواطن المرونة في "نظام الملكية الفكرية" في الجلسة السابقة، وأعلنت المجموعة عن ترحيبها بالوثيقة CDIP/9/11، التي أعدتها "الأمانة" بشأن العناصر الجديدة المقترح إدراجها في برنامج العمل هذا. وأضاف قائلا، من المهم لبرنامج العمل هذا تطوير مجموعة أدوات مساعدة تقنية وتشريعية للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان في سياق تحقيق الاستفادة التامة من أوجه المرونة والوسائل اللازمة للتغلب على تلك التحديات. وأعرب الوفد عن أمل مجموعته في أن تتوصل "اللجنة" إلى اتفاق بشأن الوثيقة المذكورة بغية جعل برنامج العمل أكثر فعالية. واستطرد قائلا لقد طلب أعضاء المجموعة أيضا إدراج بند جديد مقترح في جدول الأعمال بشأن الروابط الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية في الدورة المقبلة "للجنة" في نوفمبر 2012. ولفت الوفد الأنظار إلى أن من بين الثلاثة عناصر الواردة في التكليف الذي صدر إلى "اللجنة" من قبل "الجمعية العامة" في 2007، لم يتضمن جدول الأعمال سوى عنصرين فقط. تمثل العنصر الأول في وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة، والثاني في رصد تنفيذ جميع التوصيات وتقييمها ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه، والتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو لذلك الغرض. وبذلك لم يتم التصدي للعنصر الثالث، على الرغم من صدور التكليف من "الجمعية العامة"، وهو العنصر الذي يتطلب قيام اللجنة بمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية ذات الصلة. سوف تعد "اللجنة" مقصرة في أداء عملها في حالة عدم قيامها بتنفيذ ما جاء في تكليف "الجمعية العامة" بشأن تناول المسألة الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأضاف، يمكن اعتبار إنشاء "آلية للتنسيق" لتمكين "اللجنة" من الإشراف على تكامل ودمج "جدول أعمال التنمية" في جميع مجالات عمل الويبو إنجازا كبيرا. ومع ذلك، ينبغي أن تسعى "اللجنة" في جعل آلية التنسيق اختيارية. كما يتعين ألا يتم النظر إلى آلية التنسيق هذه على أنها مشكلة، بل يجب أن ينظر إليها على أنها حل للقضاء على الازدواجية في عمل اللجان وتعزيز التنسيق فيما بين اللجان. وفي هذا الصدد، تتجلى أهمية الوثيقة التي تصف المساهمة الحالية لهيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" كلاً فيما يخصه. وبالنظر إلى عدم وجود توافق في الآراء في الدورة السابقة، كان من المهم "للجنة" أن تتوصل إلى اتفاق بشأن الأداء العام "لآلية التنسيق"، بما في ذلك عن طرائق الإبلاغ وإعداد التقارير وتحسين جودتها لتيسير المناقشات في "اللجنة". سوف تكون مناقشات "اللجنة" بخصوص آلية التنسيق أكثر تعقيداً، كما سيكون من الصعب الوصول إلى نتائج ملموسة في حالة عدم الاتفاق بشأن الطرائق. وأعرب الوفد عن شكره "للأمانة" لتيسير عمل "مجموعة العمل الخاصة" للقيام بالمراجعة الخارجية للمساعدات التقنية التي تقدمها "الويبو" في مجال التعاون من أجل التنمية. قامت "مجموعة العمل الخاصة" بإجراء مناقشات مفيدة للغاية ومثيرة للاهتمام بشأن توصيات المراجعة الخارجية. وصرح الوفد بأنه نظر في تقرير "مجموعة العمل الخاصة" إلى جانب محاضر اجتماعاتها كأدوات مفيدة لمواصلة مداولات "اللجنة" بشأن هذه المسألة. واستدرك قائلا من المؤسف عدم تمكن "مجموعة العمل الخاصة" من التوصل إلى توافق فيما يتعلق بتحديد التوصيات المكررة أو الزائدة عن الحاجة، أو التوصيات غير ذات الصلة بسبب اختلاف التفسيرات من جانب "الدول الأعضاء" حول ما ينبغي اعتباره زائداً عن الحاجة أو غير ذات صلة في سياق أنشطة الويبو الجارية. ورحب الوفد بالمناقشات الخاصة بتقرير

المراجعة الخارجية للمساعدات التقنية التي تقدمها الويبو وبمستوى "رد الإدارة". وأضاف بأنه يجب على "اللجنة" في دورتها الحالية مناقشة سبل تنفيذ توصيات تقرير المراجعة الخارجية بطريقة إيجابية، وترجمة التوصيات ذات الصلة إلى سياسات عملية المنحى ترمي إلى تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو". لقد كان التقرير الخاص بالمراجعة الخارجية أداة مفيدة لمواصلة المداولات في "اللجنة" حيث قدم تحليلاً مفصلاً، فضلا عن طرحه لعدد من التوصيات التي قد تكون ذات صلة في سياق تحسين مستوى تقديم أنشطة المساعدات التقنية والخدمات من جانب "الويبو". وأشار الوفد إلى قرب الانتهاء من بعض المشاريع. بيد أنه شدد على أن إنهاء مشروعا ما لا يُفسر على أنه تنفيذاً لتوصيات معينة "لجدول أعمال التنمية". وكما ذُكر آنفا، فإن "جدول أعمال التنمية" عبارة عن عمل طويل المدى جاري تنفيذه، وينبغي أن يتاح للدول الأعضاء الحرية في اقتراح مشاريع جديدة أو إضافية لتنظر فيها "اللجنة"، إذا لزم الأمر. وكرر الوفد أهمية التوصية 5 من "جدول أعمال التنمية" والتي تنص على قيام الويبو بنشر معلومات عامة حول كل أنشطة المساعدة التقنية على موقعها الإلكتروني، وعليها أن توفر تفاصيل عن أنشطة محددة بموافقة الدول الأعضاء وغيرهم من المتلقين المعنيين ممن يُنفذ النشاط لصالحهم. ولفت الوفد الأنظار إلى أن تنفيذ مختلف مشاريع "جدول أعمال التنمية" يتم من خلال الميزانية العادية. وفي الوقت نفسه، تضطلع الويبو أيضا بتنفيذ العديد من المشاريع الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقا بمشروعات "اللجنة" من خلال موارد خارج الموازنة. ومضى يقول سيكون من المفيد مشاركة النتائج المتصلة بالمشاريع الممولة عن طريق الموارد خارج الموازنة مع "الدول الأعضاء". وعلى هذا النحو، أعرب الوفد عن سعادته بتخصيص اجتماعا ثانويا على خلفية اجتماعات "اللجنة" أثناء هذا الأسبوع بغرض تبادل المعلومات بشأن الأموال والأنشطة. سيعمل هذا الاجتماع على تجنب الازدواجية في تنفيذ أعمال اللجنة. وأخيراً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي "للجنة" أن تفخر بانجازاتها الجماعية في تنفيذ "جدول أعمال التنمية" خلال السنوات القليلة الماضية. وصرح بأنه يتطلع إلى مواصلة الالتزام بالتعزيز والبناء على ما تم إنجازه. وتعهد باستمرار بلدان مجموعته في المشاركة بصورة بناءة في المناقشات، ويتطلع إلى إحراز اللجنة لمزيد من التقدم.

24. وهنأ وفد نيبال، متحدثاً باسم مجموعة الدول الأقل نمواً (LDCs) الرئيس على انتخابه وأعرب عن تأييده الكامل له. كما تقدم الوفد بخالص شكره للسفير الحنان لقيادته المتميزة "للجنة" خلال الدورات الماضية، وللمدير العام على تقريره المفصل في الوثيقة CDIP/9/2. ومضى يقول لقد وفرت الوثيقة لمحة عامة عن كيفية إدماج الويبو "لجدول أعمال التنمية" في باقي أنشطتها. كما توجه الوفد بالشكر للمدير العام أيضا لجهوده المتواصلة لدعم البلدان الأقل نمواً في التصدي لبعض الاحتياجات المحددة. وقد أوضح أن اعتماد الويبو للتسليمات المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً كان إنجازا هاما في تعزيز تنمية بيئة الملكية الفكرية والهياكل الأساسية للملكية الفكرية في هذه البلدان. كما كان قرار "المنظمة" بتعميم برنامج العمل هذا، والذي يهدف إلى تمكين البلدان الأقل نمواً من التحول للأفضل في أقرب وقت، على نفس القدر من الأهمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده في قدرة الويبو على المساهمة الجوهرية لتحقيق الأهداف في عدد من المجالات ذات الأولوية المتصلة بالملكية الفكرية بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والابتكار. واستطرد قائلا لقد ظل عمل "الويبو" حاسما سواء في بناء القدرات الإنتاجية عبر طائفة واسعة من المجالات والقطاعات مثل الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والتنمية البشرية والاجتماعية، أو في التصدي للتحديات المستجدة. وينبغي التنسيق في تقييم الاحتياجات الخاصة بتلك المجالات والقطاعات على نحو فعال بغية الاتساق التام مع الأولويات الوطنية. تتمتع البلدان الأقل نمواً بقدرة بشرية وموارد طبيعية هائلة تجعلها قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والرخاء. تصل نسبة السكان في البلدان الأقل نمواً تحت الشريحة العمرية الأقل من 25 سنة إلى حوالي 60 بالمائة من إجمالي عدد السكان. ومن أجل الانتفاع من هذه الطاقة والاستفادة من إمكانياتها، يظل النهوض بالمعرفة والابتكار وتطوير المؤسسات التكنولوجية بدرجة كافية من الأمور الهامة جداً. كان لا بد من التركيز على كيفية دعم نظام الملكية الفكرية لعملية التنمية في المناقشات بشأن التنمية الاقتصادية الشاملة المترتبة على أنظمة الملكية الفكرية على جميع المستويات. وينبغي العمل على توازن حقوق الملكية الفكرية (IPRs)، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية للبلدان، ولا سيما البلدان الأقل نمواً. يتطلب تطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً تعزيزاً للموارد البشرية، فضلا عن البنية التحتية المؤسسية والتكنولوجية والمادية. كما تظهر أهمية استغلال الإمكانيات الابتكارية والإبداعية للأفراد في البلدان الأقل نمواً والاستفادة منها. وقال لقد ظهرت الحاجة إلى تشجيع إقامة نظام عادل ومنصف ومتوازن للملكية الفكرية. وأشار إلى أن

من الأمور المشجعة هو ملاحظة استمرار توصيات "جدول أعمال التنمية" في توجيه أنشطة الويبو في عام 2011. واشتمل هذا على إدماج مبادئ "جدول أعمال التنمية" في المساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو" لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لتمكينهم من الانتفاع بالملكية الفكرية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولفت الوفد الأنظار إلى أن تقرير المدير العام قد اشتمل على معلومات مفيدة عن حصة نفقات التنمية من خلال نتائج العمل الإطاري. كان هذا جهدا إيجابيا. وأعلن عن رغبته في استمرار قيام "الويبو" بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لوضع استراتيجيات وسياسات وطنية لدعم احتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك إعداد إطاراً متوازناً للملكية الفكرية لتشجيع الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا. كما تستطيع مجموعة البلدان الأقل نمواً أن تؤكد قيام "الويبو" بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية مثل التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والصحة العامة، ونقل التكنولوجيا وتقييم الاحتياجات. تعد هذه المجالات من المجالات ذات الأهمية الحيوية للبلدان الأقل نمواً. وشدد الوفد على استمرار "الويبو" في التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة الرئيسية ذات التوجه الإنمائي لبناء قدرات البلدان الأقل نمواً في تنمية العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية. وأكد الوفد على أهمية زيادة المشاريع الرامية إلى تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" سواء من حيث العدد أو الحجم أو الموارد ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز البنية الأساسية للملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً. يمكن أن تسهم هذه الجهود في معالجة التحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان الأقل نمواً. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر، الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثامنة "للجنة" بخصوص مشروع تعزيز "التعاون" بين الجنوب والجنوب بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ويتطلع الوفد إلى تنفيذ هذا المشروع بصورة كاملة. وقد أحاطت مجموعة البلدان الأقل نمواً علما بالوثيقة CDIP/8/INF/1 الخاصة بتقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو" و"رد الإدارة" على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/9/14. ويستطيع الوفد أن يزعم بأن الميزانية المخصصة للأنشطة الإنمائية وتنفيذ مشروعات "اللجنة" آخذة في الازدياد، وأن جميع قطاعات الويبو تشارك في تخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه فيما يتعلق ببعض النتائج التي توصل إليها فريق المراجعة. فقد اشتملت هذه النتائج على أوجه قصور جوهرية في تحديد وقياس ورصد توزيع نفقات الميزانية لصالح أنشطة التعاون الإنمائي. تحتاج الويبو إلى إيلاء الاهتمام الواجب لبعض التوصيات. كما اشتملت تلك التوصيات أيضا على وجوب تحسين التعاون مع منظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية، والتخطيط المشترك والتعاون في تقييم الاحتياجات للبلدان الأقل نمواً. وشدد الوفد على وجوب الحد من الفجوة المعرفية عن طريق المساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو"، وذلك وفقا لما جاء في تقرير المراجعة الخارجية، ومساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في جني فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة. والتفت الوفد إلى المساعدة التشريعية التي تقدمها "الويبو" قائلا ينبغي أن يكون الهدف من المساعدة التشريعية هو خدمة الأهداف الإنمائية للبلدان المستفيدة. وأعرب عن رأيه بوجوب البدء في مناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية في إطار "اللجنة"، كما هو وارد في التكليف الصادر "للجنة" من قبل الجمعية العامة في عام 2007. واستطرد قائلا يعد التقدم التكنولوجي ضرورة لخلق المعرفة وتحقيق الثروة. لقد ظهرت الحاجة إلى مجموعة جديدة من الأدوات اللازمة لمعالجة المشاكل الناشئة التي لم يكن أحد من قبل يتصور وقوعها على الإطلاق. ودعا الوفد إلى النقل المناسب للتكنولوجيا، ونشر المعلومات بهدف إنشاء أساساً تكنولوجيا سليما وقابلاً للاستمرار للنهوض بالابتكار والإبداع ليحقق التقدم للاقتصاد ومن ثم للمجتمع. وفي الختام، توجه الوفد بالشكر إلى "الأمانة" لإعدادها وثائق العمل وتيسير عمل "اللجنة". وأنهى بيانه قائلا تتطلع البلدان الأقل نمواً إلى إجراء مناقشات مثمرة في إطار "اللجنة".

25. وهنأ وفد الدانمرك، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الرئيس على انتخابه وشكر "الأمانة" على الوثائق. وقال أن هناك جدول أعمال متخم بالأعمال، ويحتاج إلى عمل مكثف ومرونة من جانب جميع الأطراف. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لديها بعض المقترحات للعمل المستقبلي لتحسين أداء "اللجنة". وقد جاءوا إلى الاجتماع ملتزمين التزاما تاما بمواصلة العمل بطريقة بناءة وتعاونية. يتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إيجاد حلولاً مستدامة ومتوازنة. ويثق كل الثقة في قدرات الرئيس لتوجيه "اللجنة" لتحقيق تلك الأهداف. تعد المناقشات الخاصة "بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية" في مجال التعاون لأغراض التنمية من بين التحديات التي تواجه الدورة الحالية. وقد شارك الاتحاد الأوربي مشاركة بناءة في مناقشات "مجموعة العمل الخاصة" التي تم تكوينها في الجلسة الأخيرة لمناقشة تقرير

"المراجعة الخارجية" الوارد في الوثيقة CDIP/8/INF/1. وتوجه الوفد بالشكر إلى كل الرؤساء المشتركين من مصر وبلجيكا، والمقررين المشتركين من كولومبيا وباكستان لعملهم الشاق، هذا فضلا عن "الأمانة" نظير إعداد "رد الإدارة" على ما ورد في الوثيقة CDIP/9/14. أثارت "مجموعة العمل الخاصة" بعض المسائل المحددة. ينبغي ألا تتداخل تلك المسائل سلبيا مع الجهود المبذولة والمناقشات الدائرة بشأن الوثائق الفنية الهامة الخاصة بجدول الأعمال، ولا سيما مقترحات المشاريع الجديدة. وأعلن الوفد أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة الطرق الممكنة لتحسين عمل "اللجنة".

26. وهنأ وفد هنغاريا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، الرئيس على انتخابه وتطلع إلى عقد اجتماعات مثمرة. كما توجه الوفد بالشكر أيضا إلى " الأمانة" على إعداد الوثائق. وأفاد بأن هناك قدر كبير من العمل أمام "اللجنة"، وأن مجموعته على أهبة الاستعداد للعمل بروح بناءة لضمان التوصل إلى نتائج مثمرة ومتوازنة. وقال لقد تضمن جدول الأعمال خلال الأسبوع عدة نقاط هامة وعدد من التقارير. وأعرب الوفد عن شكره "للأمانة" والمدير العام للتقرير الخاص بتنفيذ "جدول أعمال التنمية" والذي تميز بالقيمة ووفرة المعلومات. كما رحب الوفد أيضا بالجهود التي بُذلت مؤخرا من قبل "المنظمة" لضمان تقديم المساعدة التقنية الموجهة نحو التنمية استناداً إلى احتياجات البلد ومستوى التنمية بكفاءة. وأعرب الوفد عن استعداد مجموعته لإجراء مناقشة موضوعية حول أنشطة المساعدة التقنية الواردة في الوثيقة CDIP/8/1. وشكر المشاركين في "مجموعة العمل الخاصة" للنظر في تقرير المراجعة الخارجية، وخص بالذكر رؤساء اللجنة من بلجيكا ومصر، والمقررين من كولومبيا وباكستان لعملهم الجاد في هذا الأمر. كما أعرب الوفد عن تقديره "للأمانة" أيضا لإعداد "رد الإدارة" الوارد في الوثيقة CDIP/9/14. واستطرد قائلا، لقد كان التصنيف مفيداً للغاية لتدقيق التوصيات. كما وجد الوفد أيضا أن التفسيرات الشاملة التي قدمتها "الأمانة" أثناء اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" مفيدة للغاية. وعلى الرغم من المعلومات الوفيرة التي حصل عليها الوفد خلال المناقشة، إلا أنه يعرب عن أسفه لعدم تمكن "مجموعة العمل الخاصة " من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات ذات الصلة. وأعرب عن أمله في طرح الاختلافات الخاصة بالتفسيرات المختلفة جانبا خلال هذه الدورة لإتاحة الفرصة أمام "اللجنة" للتركيز على التوصيات لتحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وأنهى كلمته بالإعلان عن دعم مجموعته الكامل لرئيس اللجنة، وأنه على ثقة في تحقيق تقدم جوهري تحت قيادته.

27. وهنأ وفد باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (GRULAC)، الرئيس على تعيينه. كما توجه بالشكر أيضا "للأمانة" على إعداد الوثائق لتسهيل عمل "اللجنة"، بما في ذلك جدول الأعمال المعدل الذي يعكس الاقتراحات التي قدمها هو ووفود أخرى. وحث الوفد "الأمانة" على إتاحة هذه الوثائق في أقرب وقت ممكن. وكرر الوفد مجددا رغبته في مواصلة التعاون مع الوفود الأخرى من أجل تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية". وقال ينبغي النظر في تدعيم وتقوية تلك التوصيات وأنشطة "المنظمة" الرامية إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتحسين مجالات معينة من نظام الملكية الفكرية، من بين مبادرات أخرى، لضمان الإدماج الكامل للسياسات الموجهة نحو التنمية. كما أشار الوفد إلى الأهمية القصوى لإظهار المبادئ المنصوص عليها في "جدول أعمال التنمية" في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة التي يمثلها. وأعرب عن سروره باستضافة البرازيل، من ضمن بلدان أخرى في المنطقة، للأنشطة المقترحة في مشروع تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأبرز الوفد أيضا أهمية المشروع لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة للملكية الفكرية كأداة لتعزيز القدرات ونشر المعرفة المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية. وبالنظر إلى حقيقة أن هناك عدة بلدان في المنطقة في مراحل متقدمة من تنفيذ المشروع، وهناك آخرون يأملون في الاستفادة من هذا المشروع في المستقبل القريب، أعلن الوفد تأييده القوي لاستمرار المشروع. كما أعرب الوفد عن أمله في إتاحة الموارد المالية والمساعدة التقنية للدول الأعضاء التي أبدت اهتماما بهذه المبادرات في جميع المراحل. وأبدى الوفد امتنانه لتقرير المدير العام بشأن تنفيذ "جدول أعمال التنمية"، فقد لخص التقرير إجراءات "المنظمة" لتنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية". ولكي يكون التقرير أكثر اكتمالا، اقترح الوفد بأنه قد يكون من المفيد تضمين التقارير المستقبلية بالمزيد من التفاصيل حول الإجراءات والأنشطة، بما في ذلك تقييما لمساهمة الأنشطة ذات الصلة في تنفيذ "جدول أعمال التنمية". كما سيكون من المثير للاهتمام تضمين المزيد من التفاصيل في التقارير بخصوص بعض المسائل مثل تعاون "المنظمة" مع وكالات الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الأخرى، وكيفية درج توصيات "جدول أعمال التنمية" في الأعمال والأنشطة اليومية العادية لهيئاتها المختلفة. وقد أظهر تقرير المدير العام بشأن تنفيذ "جدول أعمال التنمية" بوضوح أن صياغة خطط البلدان كان له الأولوية في التخطيط لأنشطة التعاون. وذكر التقرير أن خطط البلدان قامت بتحديد بعض المشاريع والأنشطة المعينة ليتم تنفيذها بواسطة "الويبو" والبلد المعني على مدى فترة محددة من الزمن، مع تحديد النتائج والمخرجات والتسليمات المتوقعة سلفا. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن اعتقاده بوجوب الإسراع في عملية الموافقة على الخطط، حيث يؤدي التأخير في إصدار القرار فيما يتعلق بالعديد من الأنشطة المقترحة إلى إهدار لا لزوم له للوقت. كما ينبغي أن تسعى الخطط القطرية أيضا إلى تحقيق توازن عادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحالة كل بلد على حدة، طالما كانت هذه الخطط تهدف إلى دعم التنمية في هذه البلدان. وينبغي أن تؤدي المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى تعزيز قدرات الإبداع والابتكار. كما صرح الوفد أيضا بموافقته ودعمه "لدراسة تحديد النطاق الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام". وقد أقر الوفد العمل الذي تضطلع به أكاديمية الويبو لدمج وتعميم توصيات "جدول أعمال التنمية" في برامجها التدريبية. واستطرد قائلا ينبغي تكثيف البرامج والأنشطة التعليمية وتوسيع مجال المستفيدين منها. كما يجب أخذ جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في الاعتبار كي تتحقق الشمولية لتلك البرامج والأنشطة. وأعرب الوفد أيضا عن تحمسه لإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs)، وأعرب عن أمله في تحقيق الأهداف المرجوة منها بفعالية وجني الفوائد على المدى القصير. وأبدى ترحيبه بتقارير المراجعة الخارجية لمختلف المشاريع التي سوف تناقشها "اللجنة". ومضى يقول بأنه سيكون من المفيد للدول الأعضاء مناقشة الشروط المرجعية والاختصاصات والجوانب الأساسية التي ينبغي تغطيتها. وأفاد الوفد، فيما يتعلق "بمجموعة العمل الخاصة" التي تشكلت بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو" في مجال التعاون لأغراض التنمية، بأنه قد شارك في اجتماعات تلك المجموعة. وقد قدم تقريرا بموقفه كتابةً إلى تلك المجموعة. وينبغي عدم النظر إلى تقرير "ديري/روكا" على أنه انتقاداً لعمل الويبو، بل ينبغي النظر له على أنه فرصة لتحسين أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها "المنظمة" للبلدان النامية. كما ينبغي ألا تؤدي المناقشات إلى مزيد من الخلاف وإلى تفاقم قضايا مثيرة للجدل. وأعرب أيضا عن عدم رضاه عن عدم توفر الترجمة التحريرية والفورية في اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة". ومضى يقول، لقد أنهت المجموعة أعمالها باللغة الإنكليزية وفقا لما كان مفروضا حتى لا تتكبد "اللجنة" نفقات إضافية. وقال لقد كان موضوع التكليف الصادر "لمجموعة العمل الخاصة" مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وبالنظر إلى التكليف الصادر من "الجمعية العامة" وحقيقة عدم قيام لجنة البرنامج والتنمية بتخصيص نفقات إضافية للغات، فلا ينبغي النظر إلى التكليف الخاص، مثل التكليف الذي صدر "لمجموعة العمل الخاصة" على أنه استثناء. حيث لا يمكن لأي تكليف خاص أن يتعارض مع ما تم الاتفاق عليه في "جمعيات الدول الأعضاء". وحث وفد المجموعة "المنظمة" على مواصلة تنفيذ دراسات بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية لاستحداث أدوات للمساعدة التقنية والتشريعية للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان في مجال الاستفادة التامة من أوجه المرونة. وأعرب الوفد أيضا عن امتنانه للقيام بدراسات إضافية لإتاحة النفاذ إلى قواعد بيانات، حيث تسهم في الحد من الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والنامية. وتمنى الوفد كل النجاح للرئيس في عمله، وتعهد بمواصلة التعاون من أجل تحقيق نتائج ملموسة في المناقشات المقبلة.

28. وهنأ وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية الرئيس على انتخابه، وأعرب عن شكره للمدير العام و"الأمانة" على وثائق العمل. واستهل الوفد بيانه قائلا، إن اعتماد "جدول أعمال التنمية" خلال الجمعية العامة للويبو في عام 2007 كان خطوة بارزة أو تحولا نوعيا في المنظور الدولي المعني بالملكية الفكرية. فهو يمثل تحولاً من النظر إلى الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لخدمة الأهداف العامة الأكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يمثل إنشاء "جدول أعمال التنمية" وإعادة التوازن للمنظور العالمي للملكية الفكرية وتعميم ودرج وتنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" تحديا كبيرا. ولكي يكون التنفيذ ناجحا، يستلزم الأمر توفر نهج للتنمية، وقيادة إنتاجية، والتزام دائم، وتعاون، ومشاركة، ورقابة وإشراف من جانب الدول الأعضاء، وتغير ثقافي مستدام داخل "الأمانة"، ومشاركة مع منظمات المجتمع المدني. ومع الاعتراف بالتحديات التي تواجه التنفيذ الهادف لجدول أعمال التنمية، يؤيد الوفد ومجموعته بقوة إدماج البعد الإنمائي في جميع مجالات عمل الويبو نظراً لأهمية "جدول أعمال التنمية"، وما يمثله من فرصة تاريخية ليس فقط لجميع البلدان النامية ولكن أيضا لتلك البلدان التي لها

القدرة على تحقيق الاستفادة الكاملة من نظام الملكية الفكرية الدولي. كان أمام اللجنة مسائل هامة ينبغي التصدي لها في المناقشات المقبلة. وأضاف أن مجموعته تتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة حول تقرير المدير العام بشأن تنفيذ وتعميم "جدول أعمال التنمية". كما تتطلع المجموعة أيضا إلى المعالجة والحل الجماعي للتحديات التي ما تزال موجودة فيما يتعلق بالتنفيذ الملائم لقرار "الجمعية العامة" في عام 2007، بشأن التكليف ثلاثي الأبعاد الذي تم تكليف "اللجنة" به، فضلا عن قرارها في عام 2009 بشأن تعميم "جدول أعمال التنمية" وتطبيق آلية التنسيق لجميع هيئات ولجان الويبو. كما أعرب الوفد أيضا عن دعم مجموعته الكامل للمشروع المقترح من بوركينا فاصو، بعنوان "تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية". وناشد الوفد "اللجنة" في أن تعلن دعمها الكامل لهذا المشروع والموافقة عليه بالإجماع. وأعلن عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بشأن التوصيات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأعلن الوفد عن تشرفه بالرئاسة المشتركة "لمجموعة العمل الخاصة". واستطرد قائلا، لقد تم مناقشة تقرير المراجعة الخارجية وتوصياته و"رد الإدارة" عليه مناقشة مستفيضة خلال خمسة اجتماعات تم تخصيصها لهذا الغرض. وقد حان الوقت للدول الأعضاء لأخذ زمام المبادرة في تحديد التوصيات والمضي قدما في تنفيذها. وصرح الوفد بأن مجموعته تتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ "أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية" (MDGs). تتسم الكثير من تلك الأهداف بأنها ذات اهتمام مباشر للدول الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والتعليم والصحة. ومضى الوفد قائلا، إن مجموعته تتطلع إلى التنفيذ الكامل للتوصية 2 من "جدول أعمال التنمية" التي تضمنت العبارة، "مع الاستمرار في إيلاء أولوية عالية لتمويل الأنشطة في أفريقيا من خلال موارد من داخل الميزانية أو من خارجها للترويج والارتقاء بمستوى استغلال الملكية الفكرية في تلك البلدان في مجالات مختلفة، من بينها المجالات القانونية والتجارية والثقافية والاقتصادية". واختتم الوفد بيانه بقوله، إن مجموعته تتطلع إلى دورة بناءة ومثمرة، يشارك فيها كافة الوفود من أجل نجاحها.

29. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، الرئيس على انتخابه. وصرح بأن مجموعته واثقة من قدرة اللجنة على إحراز تقدماً في ظل قيادته خلال هذه الدورة. كما توجه بالشكر إلى "الأمانة" على عملها المتميز في إتاحة الوثائق للدورة في الوقت المناسب. وأضاف بأن "اللجنة" ستنظر في حوالي 25 وثيقة، ومطلوب منها الموافقة على بعضها حتى يتسنى البدء في تنفيذها. ولذلك، يجب أن تسعى "اللجنة" نحو التحرك من خلال جدول الأعمال بطريقة منهجية منظمة تنظيماً جيدا مع ضمان إجراء مناقشة متوازنة. وأعرب الوفد عن تقديره للاقتراح المقدم من بوركينا فاصو، بعنوان "تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية". وأضاف بأن مشروع الاقتراح كان مثيرا للاهتمام، ويتطلع الوفد إلى إجراء مناقشة جيدة على مدى الأسبوع. وتوقع الوفد إجراء مناقشة حيوية لتقرير "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو" في مجال التعاون لأغراض التنمية، وأيضا "لرد الإدارة" المصاحب له. وعلى الرغم من عدم تحقيق "مجموعة العمل الخاصة" للنتائج التي كان يتوقعها الوفد، من حيث خفض عدد التوصيات التي ستناقشها "اللجنة"، إلا أنه يعتقد أنها قامت ببذل جهدا جديرا بالاهتمام. وأعرب عن شكره للزملاء من المجموعات الأخرى للمشاركة، لا سيما الرئيسين المشتركين من مصر وبلجيكا، ومقرري المجموعة من كولومبيا وباكستان لما بذلوه من الجهود. ومع ذلك، رأي الوفد وجوب إجراء أي مناقشات لمزيد من التوصيات داخل "اللجنة". وفي الختام، أكد الوفد للرئيس على إمكانه التعويل على الروح البناءة وعلى الدعم المقدم من الوفود أثناء دورة الانعقاد هذه.

30. وهنأ وفد الصين الرئيس على تعيينه، وأعرب عن قناعته بتحقيق الأهداف المتوقعة من الاجتماع تحت قيادته الرشيدة. كما شكر أيضا "الأمانة" على الوثائق. واستطرد قائلا، لقد مرت خمس سنوات منذ اعتماد "جدول أعمال التنمية" في عام 2007. وخلال ذلك الوقت، بذلت "المنظمة" جهوداً هائلة لتعميم ودمج التنمية في صلب عملها، ونجحت في تحقيق نتائج مثمرة. وحتى الآن، وافقت الدول الأعضاء على 23 مشروعا لمعالجة 29 توصية من توصيات "جدول أعمال التنمية". وأثنى الوفد على العمل المتميز الذي تقوم به "المنظمة". وشكر أيضا المدير العام على تقريره. وأشار الوفد إلى أنه كلما زادت المناقشات عمقا، زاد ثراء "جدول أعمال التنمية". وعلى الرغم من أن التقييم الموضوعي للتنفيذ قد حدد بعض المشاكل، إلا أن

"المنظمة"، وبمساعدة من الدول الأعضاء، قادرة على تطوير العمل بشأن تنفيذ "جدول أعمال التنمية" بصورة مستمرة. وأعرب عن استعداده للمشاركة بفاعلية في المناقشات المقبلة مع جميع الدول الأعضاء الأخرى تحت القيادة الرشيدة للرئيس.

31. وصرح وفد الجزائر، وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن مشاركته باقي الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس على انتخابه، وأعرب عن ثقته في قيادته للدورة. كما أعرب الوفد أيضا عن امتنانه للرئيس السابق، "سفير بنغلاديش"، على عمله المتميز في قيادة "اللجنة" خلال العامين الماضيين. وتوجه الوفد بالشكر إلى المدير العام على مشاركته الوافية في تعميم "جدول أعمال التنمية" في جميع أنشطة "المنظمة"، وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للعمل الجيد الذي تضطلع به "الأمانة" تحت قيادة المدير العام وفريق الإدارة العليا التابع له. وأعرب عن سعادته الجمة بالتطورات الإيجابية. واستدرك قائلا، لا يزال هناك الكثير مما يجب النظر فيه من أنشطة التنمية المطلوب دمجها تلقائياً في عمل "المنظمة". كما تتطلب المسائل المؤسسية ذات الصلة بعمل اللجنة اهتماما من جميع الدول الأعضاء. ويتعين حل هذه القضايا كي تتمكن الدول الأعضاء من التقييم الصادق لمدى تنفيذ "جدول أعمال التنمية". وأدلى الوفد ببعض الملاحظات في هذا الصدد. على صعيد "آلية التنسيق" لرصد وتقييم تنفيذ "جدول أعمال التنمية"، ينبغي الحصول على موافقة "اللجنة" على هيئات الويبو التي ستخضع إلى "الجمعية العامة" خلال مساهمتها في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية". وكرر الوفد اقتراحه بتضمين بنداً جديداً بعنوان، "الملكية الفكرية والتنمية" إلى جدول أعمال اللجنة، لضمان التنفيذ الكامل للركائز الثلاث الواردة في تكليف اللجنة الصادر من "الجمعية العامة". واستطرد يقول، سوف يسمح هذا الاقتراح بإجراء مناقشات بشأن الروابط الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية، بما في ذلك، ومن بين ضمن أمور أخرى، مناقشات حول سلسلة الحلقات الدراسية التي تنفذها الويبو عن اقتصاديات الملكية الفكرية، فضلا عن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ "جدول أعمال التنمية" الوارد في الوثيقة CDIP/9/2، وقال أن التقرير سعى إلى توفير تقييم كلي للعمل الذي تضطلع به "المنظمة". وتوجه الوفد بالشكر إلى المدير العام على التزامه الشخصي ومشاركته في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية". وأشار الوفد إلى التطورات الإيجابية نتيجة الجهود الرامية إلى إدماج "جدول أعمال التنمية" في البرنامج والميزانية. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لتحسين إدماج "جدول أعمال التنمية" في مسار إجراءات البرنامج والميزانية. أبدى الوفد سعادته بالتقدم الذي أحرزته المناقشات في عدد من القضايا في الدورة الأخيرة "للجنة". كما أشار أيضا إلى التقدم الناجح لمعظم المشاريع الجارية. ومضى يقول، تشكل هذه المشاريع مساهمة ملموسة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، أكد الوفد مجددا أن "جدول أعمال التنمية" عبارة عن عمل طويل الأجل جاري تنفيذه وما يزال هناك تحديات جوهرية باقية في سياق هذا التنفيذ. لا تزال هناك حاجة إلى إعادة التفكير في نظام الملكية الفكرية كي يعكس مصالح جميع البلدان. وينبغي أن يكون النظام متوازنا، ويجب أن يشجع الابتكار والنفاذ إلى المعارف. ويتوقف تنفيذ "جدول أعمال التنمية" على التزام الدول الأعضاء وعلى إحداث تغيير ثقافي في نهج "المنظمة" في سياق تأدية عملها. وتعهد بالمساهمة في تعزيز "جدول أعمال التنمية" ودرجه وتعميمه في عمل "المنظمة". وبخصوص البند 8 من جدول الأعمال، " النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة"، أعرب الوفد عن سعادته بجودة الوثائق وتوجه بالشكر إلى "الأمانة" لعملها في هذا الصدد. ولفت الأنظار إلى أن القضايا التي اقترحت على بند الأعمال هذا لهي جديرة باهتمام "اللجنة"، وخاصة ما يتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، والدراسة حول أوجه المرونة، وتقرير التقييم الخارجي المستقل للمشروع المعني بالملكية الفكرية والملك العام، فضلا عن المؤتمر المعني "بتعبئة الموارد للتنمية". بخصوص تقرير "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو". وقال يجب تخصيص الوقت الكافي لمناقشة التقرير بعناية بغية تحقيق تقدم بشأن التوصيات التي عُرضت في هذا الصدد. وأشار إلى الدورة السابقة حيث قررت "اللجنة" تكوين مجموعة عمل ذات غرض محدد لمراجعة توصيات تقرير المراجعة الخارجية. واجتمعت "مجموعة العمل الخاصة" هذه في التوقيتات ما بين دورات انعقاد "اللجنة" في مناسبات عديدة لإجراء مناقشات مستفيضة ولتبادل الآراء بشأن التوصيات، فضلا عن "رد الأمانة" في الوثيقة CDIP/9/14. وكان التزام الدول الأعضاء انعكاسا لمدى اهتمامها بالتقرير. وأشار الوفد إلى مشاركة مجموعته مشاركة بناءة في المناقشات بشأن التوصيات الواردة في التقرير لتحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. ومضى يقول، لقد حان الوقت للتركيز على بعض المقترحات المحددة لتحسين أنشطة التعاون الإنمائي "للمنظمة". وأفاد

الوفد بأنه سوف يقدم اقتراحات محددة تهدف إلى تحسين هذه الأنشطة أثناء المناقشات الجارية في إطار البند 8 من جدول الأعمال. كما يعد "برنامج العمل" بشأن مواطن المرونة في "نظام الملكية الفكرية" من الأمور الأخرى الهامة. يعتبر تحديد كيفية استخدام أوجه المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية استخداماً كاملا وفاعلا وفقا لأهداف التنمية والسياسات العامة تحديا رئيسيا تواجهه معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبالتالي، يتطلب الأمر استمرار الدعم لبرنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ العملي والاستفادة الكاملة من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في المجالات الحرجة للتنمية مثل الصحة العامة والأمن الغذائي والزراعة. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءة للمضي قدما بشأن هذه المسائل. كما ينبغي أن يعكس برنامج العمل تفهماً لضرورة إقامة توازناً بين المصالح المختلفة. كما تستحق الدراسة الخارجية لتقييم مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضا اهتمام اللجنة. يمكن أن يسهم بند جدول الأعمال الجديد المقترح الخاص بالملكية الفكرية والتنمية في تيسير إجراء المناقشات بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، وإعداد تقرير الويبو في عام 2015، عندما سيعاد النظر في الأهداف الإنمائية للألفية. وصرح الوفد أيضا أن مجموعته تتطلع إلى دراسة وتقييم المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي. يمكن لهذه المشاريع مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الملكية الفكرية في القطاع غير الرسمي دون التركيز على تعزيز إنفاذ القوانين فيما يتعلق بالسلع المقلدة أو المقرصنة. وفي النهاية، اختتم الوفد بيانه قائلا بأنه من المهم الإبقاء على التنمية كأولوية إستراتيجية "للويبو" في الألفية القادمة، حيث ستساعد على تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي هذا السياق، يكون من الضروري لصالح العمل الاستمرار في تحديد الأهداف والأنشطة المتعلقة بالتنمية وبالقضايا ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على وثاقة صلة المعايير المستخدمة في التقرير المتعلق بالمراجعة الخارجية لتحديد أنشطة المساعدة التقنية للتنمية ووجاهتها.

32. وتوجه وفد بنغلاديش بالتهنئة والتأييد للرئيس بمناسبة انتخابه. وأعرب عن ثقته في أن مهاراته وخبرته القيادية سوف تساعد "اللجنة" على الانتهاء من دورة أخرى من دوراتها بنجاح. واسترسل قائلا، لقد ساهمت اللجنة إلى حد كبير في مجال التنمية وحماية الملكية الفكرية في البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها الإنمائية. وفي هذا السياق، تجلت مساهمة السفير عبد الحنان في انجازات مختلفة "للجنة"، من اعتماد "آلية التنسيق" إلى إقرار العديد من المشاريع الإنمائية الهامة. وأعرب عن أمله في أن يواصل الرئيس الجديد تلقي نفس الدعم والتعاون من الدول الأعضاء.

33. وأعلن الرئيس ختام بند جدول الأعمال في أعقاب المناقشات مع منسقي المجموعات واقترح إجراء تعديلاً على الجدول الزمني الخاص "باللجنة"، وتأجيل تقرير المدير العام الخاص بتنفيذ "جدول أعمال التنمية" والذي كان مطروحاً للمناقشة في الأساس بعد ظهر ذلك اليوم إلى وقت لاحق من ذلك الأسبوع. والإبقاء على توقيت نظر تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مكانه، وسوف يستمر صباح اليوم التالي عند حضور معد التقرير.

34. وأشار وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى أنه قدم بعض المقترحات خلال المشاورات، وكان من المتوقع طرحها للنقاش. وبالنظر إلى اقتراح الرئيس لأسلوب عمل اللجنة، قال الوفد ينبغي مناقشة تقرير المراجعة الخارجية في حضور مقدم التقرير عند عرض الملاحظات والتعليقات بشأنه، حيث يمكن أن يشكل عدم وجود مقدم التقرير إشكالية ما. وأضاف بأن الاقتراح المقدم من وفد مصر، باسم المجموعة الأفريقية، للنظر في الوثائق CDIP/6/12 rev. و CDIP/8/6 rev.، سيوفر "للجنة" فسحة من الوقت لمناقشة هذا الأمر في وقت لاحق. ومع ذلك، فإن الوفد على استعداد للاستماع إلى مقترحات من المجموعات الأخرى.

35. وأبلغ الرئيس "اللجنة" بعدم وجود الخبراء اللازمين خلال الأوقات المخصصة لمناقشة تقرير المراجعة بالنسبة لبعض المشاريع المعينة.

36. وأعرب وفد مصر عن شكره للرئيس على اقتراحه. وأشار إلى عدم الانتهاء من تقرير "مجموعة العمل الخاصة" لتقديمه "للأمانة". ولهذا، تساءل الوفد هل يمكن قيام "اللجنة" بمناقشة تقرير المراجعة الخارجية في ظل غياب تقرير "مجموعة العمل

الخاصة"! ورأي الوفد أنه قد يكون من الأفضل الانتظار حتى توزيع التقرير على جميع الوفود بواسطة "الأمانة" بغية البناء على ما قد سبق مناقشته في الاجتماعات الخمسة "لمجموعة العمل الخاصة". كما طلب الوفد أيضا توضيحاً بشأن توقيت تقديم وفد بوركينا فاصو للمشروع الخاص به، حيث أبدى وفد بوركينا فاصو مرونة واستعداداً لتقديم التقرير بعد ظهر ذلك اليوم. ومع ذلك، ترك الوفد الأمر للرئيس لتوجيه اللجنة بشأن ما تقوم به من أعمال.

37. وهنأ وفد بوركينا فاصو الرئيس على انتخابه. وأعرب عن ثقته في مساعدة الرئيس "للجنة" في سبيل تحقيق أهدافها المتعلقة بالدورة الحالية، حيث أنه كان دبلوماسياً ماهراً. وتوجه الوفد بالشكر لجميع من أيد المشروع المقدم من بلاده، وأكد مجددا على رغبته واستعداده الدائم للاستماع إلى كل الاقتراحات لتحسين المشروع المقترح.

38. وأشار الرئيس إلى الجدول الزمني الذي أعدته "الأمانة"، وأبلغ "اللجنة" بأنه كان من المقرر تقديم المشروع المقترح من بوركينا فاصو يوم الخميس من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00. وطلب من الوفد إخطاره بالتوقيت المطلوب تقديم الاقتراح فيه في حالة تغيير الجدول الزمني لفترة ما بعد الظهر.

39. وقال وفد بوركينا فاصو أن ساعة واحدة قد تكون كافية، أما بالنسبة لإجمالي الوقت المطلوب، فسوف يعتمد على المساهمات المقدمة من الوفود الأخرى.

40. واقترح الرئيس بعض البدائل: فيمكن "للجنة" النظر في تقرير المدير العام في حالة غيابه، أو دراسة تقرير المراجعة الخارجية. كما يمكن "للجنة" أيضا النظر في مشروع الاقتراح المقدم من بوركينا فاصو. ومع ذلك، يجب اتخاذ قراراً نظرا لأهمية عامل الوقت.

41. ورأى وفد فنزويلا أن الحل هو البدء في مناقشة المشروع المقترح من بوركينا فاصو في فترة ما بعد الظهر. وأعلن عن اتفاقه مع مجموعة جدول أعمال التنمية على أهمية تواجد مقدم التقرير أثناء المناقشات الخاصة بالمراجعة الخارجية. وفي حالة موافقة وفد بوركينا فاصو، يمكن "للجنة" البدء في مناقشة مشروعه، ثم تنتقل إلى مناقشة تقرير المراجعة الخارجية، على أن تُطرح الأسئلة على معد التقرير في اليوم التالي.

42. وأعرب وفد بوركينا فاصو عن شكره "لوفد فنزويلا" للمداخلة التي أدلى بها. وأضاف بأنه يرغب في أن يكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. وأردف قائلا، بأنه يدرك توفر بعض الوقت في فترة ما بعد الظهر، مما يوفر متسعا من الوقت لمناقشة اقتراحه. ومع ذلك، في حالة إذا ما شكل هذا الاقتراح بعض الصعوبات، فهو بدوره على استعداد لإبداء مرونة وتأجيل مناقشة الاقتراح في أي وقت.

43. وأعلن وفد الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن تقديره الكامل للصعوبات المتعلقة بمناقشة البرنامج في فترة ما بعد الظهر. وأضاف بأنه غير مستعدة بعد للمناقشات بشأن مشروع بوركينا فاصو. أما بالنسبة لتقرير المراجعة الخارجية، أبدى بعض التحفظات المتعلقة بعدم وجود معد التقرير أثناء المناقشات. وعلى هذا النحو، اقترح الوفد النظر في تقرير المدير العام في فترة ما بعد الظهر.

44. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، حيث لا يتوفر وقت للتنسيق. ومضى يقول، كان هناك بعض المعقولية في الجدول الزمني الأصلي. وقد تم إدراج حدثا جانبيا في الجدول الزمني وهو المتعلق بالاقتراح المقدم من وفد بوركينا فاصو. وهناك العديد من المشاريع الأخرى المنتظرة على جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك ستة تقارير تقييم. وينبغي مناقشة هذه التقارير قبل الاقتراح المقدم من بوركينا فاصو، كما ينبغي أن تتجنب اللجنة الوقوع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه في الماضي. وكرر قوله بأن الجدول الأصلي كان منطقيا، ولذلك ينبغي على "اللجنة" الالتزام والعمل به.

45. وأشار وفد مصر إلى الاقتراح المقدم من "وفد ألمانيا" بالبدء في مناقشة المشاريع الحالية أولاً. وفي هذا السياق، اقترح الوفد أن يُطلب من "الأمانة" البدء في العرض التقديمي الخاص "بالمرحلة الثانية" من المشروع الخاص بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة، أو "المرحلة الثانية" من مشروع "أكاديميات الملكية الفكرية". وأردف قائلا، بأن هذا هو الحل المثالي إذا ما تم الإعداد والترتيب له. واستطرد قائلا، وكحل بديل، يمكن مناقشة المسائل العالقة التي لا تزال على جدول الأعمال، وتشمل الوثيقة CDIP/6/12 rev.، الخاصة باقتراح إضافة بند جديد على جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، لتفعيل الركيزة الثالثة من التكليف الصادر "للجنة"، والوثيقة CDIP/8/6 rev." وهكذا"، يتوفر "للجنة" خياران للعمل. وأعلن الوفد عن استعداده ومرونته للعمل مع أي مقترح، وسوف يخضع لقرار الرئيس في هذا الشأن.

46. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، أن "اللجنة" تبدو وكأنها في مأزق. ولفت النظر إلى أن الرئيس قد عرض ثلاثة اقتراحات. وأعرب الوفد عن رأيه قائلا، أن المسار الأقل مقاومة هو المضي في مناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعلى الرغم من عدم تواجد المدير العام للإجابة عن أي استفسارات، إلا أن "الأمانة" قد لعبت دوراً مسانداً في صياغة التقرير، وفي حالة توجيه أي تساؤلات للمدير العام، فيمكن إحالتها إليه، وهناك احتمال لحضوره في وقت لاحق خلال هذا الأسبوع. كانت هناك حجج وجيهة بشأن أسباب عدم تمكن "اللجنة" من مناقشة تقرير المراجعة الخارجية في ذلك الوقت. وأشار إلى عدم اكتمال تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، وتواجد معد التقرير خارج البلاد. وبخصوص تقارير التقييم، لا يتسنى توفر المتحدثين أو مسودات المشاريع لأربعة تقارير منها. وبالنسبة لمشروع بوركينا فاصو، فإن الحدث الجانبي الذي وافق وفد بوركينا فاصو على الاضطلاع به، قد يساعد حقيقة في إتاحة الوقت لمزيد من الإعداد لهذا الاقتراح. واختتم كلمته قائلا، بأنه من الأفضل البدء في مناقشة تقرير المدير العام في فترة بعد ظهر ذلك اليوم.

47. وأشار الرئيس إلى جميع المقترحات. وقال إن "اللجنة" بحاجة إلى اتخاذ قراراً. واقترح الرئيس، في حالة عدم التوصل إلى قرار، أن يتم تعليق الدورة، وعقد اجتماعاً مع المنسقين الإقليميين. وطلب الرئيس إبداء أي اعتراضات على الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

48. ولفت وفد مصر الأنظار إلى أن المجموعة الأفريقية قد قدمت اقتراحا أيضا، واقترح أن يتم النظر في الاقتراحين. وصرح بأن المجموعة الأفريقية ترغب في أن تقوم بدور بناء، وفي حالة استعداد "الأمانة" لعرض أي تمديدات للاقتراحات، فيمكن مناقشة تلك التمديدات.

49. وأكد الرئيس لوفد مصر بأنه قد تم النظر في الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية. وأضاف بضرورة إجراء مراجعة أو تقييماً بغرض النظر في التمديدات. ومع ذلك، فإن الأفراد المعنيين غير متواجدين في الوقت الحالي. وقد تم النظر في الاقتراح، ولم يكن من الممكن المضي قدما فيه نظرا لأسباب إدارية بحتة.

50. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها "وفد مصر". وأضاف بأنه قد تقدم باقتراح وتم تأييده من قبل وفد مصر، للنظر في الوثائق: CDIP/8/6 Rev. و CDIP/6/12 rev." لا يتطلب النظر في هذه الوثائق تواجد المُقَيِم أو أي أشخاص آخرين. وقد تم مناقشة هذه القضايا مرات عديدة من قبل. واختتم كلمته قائلا بأن موقف المجموعة الأفريقية معلوما، وأن "اللجنة" يمكنها أن تنظر في تلك الموضوعات.

51. وهنأ وفد جنوب أفريقيا الرئيس على تعيينه، وأعرب عن ثقته في قيادته للجنة والعبور بها خلال دورة اجتماعات ناجحة. وأعلن عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به "وفد مصر" بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بأسلوب المضي قدما. وأعرب عن اعتقاده في وجوب النظر في الوثيقة CDIP/6/12 Rev.، بعد فترة راحة الغذاء، نظراً لأنه لا يعتقد أن هناك صعوبات تحول دون ذلك. وأشار أيضا إلى أن "اللجنة" قد وعدت بتخصيص الوقت الكافي لهذا الموضوع على وجه التحديد، خلال الدورة السابقة، حيث كان معروضا على طاولة المناقشات لفترة طويلة. وربط الوفد أيضا بين موضوع مؤتمر الملكية الفكرية الذي ينبغي أن تناقشه اللجنة. وهكذا، توفر فترة بعد الظهر فرصة لمناقشة هذا البند بعينه من جدول الأعمال.

52. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده للاقتراح المقدم من منسق الاتحاد الأوربي، والذي يقضي بالالتزام بجدول الأعمال الأصلي قدر الإمكان، حيث قامت المجموعات بالتحضير للمناقشات المخطط لها فترة بعد الظهر. وأضاف الوفد بأنه من الأفضل التمسك بالجدول الزمني الأصلي ومناقشة تقرير المدير العام، حيث كان من المقرر النظر في المسائل الأخرى في وقت لاحق من الأسبوع.

53. وأشار الرئيس إلى عدم وجود اتفاق. وقرر تعليق الاجتماع، ودعا إلى اجتماع "المنسقين الإقليميين" لمناقشة برنامج العمل.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات "جدول أعمال التنمية" وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه، والنظر في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية

النظر في الوثيقة.CDIP/8/6 Rev ، وصف مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة

54. وأحاط الرئيس "اللجنة" علما بالمناقشات التي أجراها مع "منسقي المجموعات الإقليمية"، وبأنه قد تم الاتفاق على مناقشة وثيقتين خلال فترة ما بعد الظهر. ويشمل ذلك الوثيقة.CDIP/8/6 Rev ، "وصف مساهمة الهيئات المعنية في الويبو لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كل فيما يعنيه"، والوثيقة.CDIP/6/12 Rev ، "اقتراح بند جديد على جدول أعمال "اللجنة" بشأن الملكية الفكرية والتنمية". واقترح الرئيس بأن تبدأ اللجنة بالوثيقة .CDIP/8/6 Rev، ودعا "الأمانة" إلى تقديم الوثيقة.

55. وأفادت "الأمانة" بأن الوثيقة .CDIP/8/6 Rev تتضمن وصفاً لمساهمة الهيئات المعنية في الويبو في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" كل فيما يخصه. وصرحت بأنه ووفقا لآلية التنسيق المتفق عليها، قامت الهيئات المعنية في الويبو بموافاة "الجمعية العامة" بمساهماتها، كما هي واردة في الوثيقة WO/GA/40/18 . وفي أعقاب النظر في الوثيقة، أحالت الجمعية العامة في العام الماضي التقرير إلى "اللجنة". قامت "اللجنة" بمناقشة الوثيقة في الدورة الماضية، وقررت أن تستأنف المناقشات خلال الدورة التاسعة. كما تقرر أيضا جواز تقديم تعليقات من قبل الدول الأعضاء على الوثيقة. وستقوم "الأمانة" بتجميع تلك التعليقات وعرضها على "اللجنة". وفي هذا الصدد، أبلغت "الأمانة" "اللجنة" بعدم ورود تعليقات على الوثيقة من أي دولة عضو منذ الدورة الأخيرة. ونتيجة لذلك، تم عرض الوثيقة مرة أخرى على "اللجنة" للنظر فيها.

56. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية، إلى أن الهدف النهائي للتقرير هو تسهيل التنسيق بين لجان الويبو. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون هناك اتفاق بشأن اقتراح ملموس للتنسيق بين اللجان ولرصد الأنشطة الإنمائية. ومع ذلك، كانت هناك مشكلة فيما يتعلق بطرائق تقديم التقارير، ولم تنجح هذه التقارير في أن تعكس توافق آراء اللجان. وعلى هذا النحو، سيكون من الصعب القيام بأي نوع من المتابعة. وعلى الرغم من إنشاء "آلية للتنسيق"، إلا أنها- على ما يبدو- لا تعمل، كما تم توضيحه في المناقشات التي جرت أثناء الدورة الأخيرة للجنة. وينبغي أن تسعى اللجنة إلى تفعيل "آلية التنسيق". كما ينبغي عدم النظر إلى آلية التنسيق على أنها مشكلة، ولكن بدلاً من ذلك، يجب النظر إليها على أنها الحل للقضاء على الازدواجية في العمل بين اللجان، وتعزيز التنسيق فيما بينها بخصوص الأنشطة الإنمائية. وفي هذا الصدد، تظهر أهمية الوثيقة المتعلقة بمساهمة الهيئات المعنية في الويبو في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" كلٌ فيما يخصه. ومع ذلك، وكما هو مذكور، ونظراً لعدم وجود اتفاق أو توافق في الآراء في المناقشات السابقة حول هذا الموضوع، فإنه من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن الأداء العام "لآلية التنسيق"، بما في ذلك طرائق الإبلاغ وتحسين نوعية التقارير من أجل تيسير المناقشات في اللجنة. فبدون الاتفاق على الطرائق، ستكون المناقشات حول "آلية التنسيق" في اللجنة أكثر تعقيداً، وسيكون من الصعب التوصل إلى أي نوع من الاتفاق. كان هناك نقص في التنسيق بين اللجان المعنية بالأنشطة المتصلة بالتنمية، لا سيما في مجال وضع القواعد والمعايير. وبدون التنسيق السليم، لن تكون "اللجنة" قادرة على إبراء وتنفيذ الركيزة

الثانية من التكليف الملقي على عاتقها، وتحديداً، الرصد والتقييم ومناقشة وتقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" بالتنسيق مع سائر هيئات الويبو ذات الصلة. وفي هذا الصدد، رحبت المجموعة الآسيوية بالمبادرة التي تقدم بها رئيس الجمعية العامة بعقد مشاورات غير رسمية بشأن طرائق ضمان سير عمل "آلية التنسيق" وتحديد الهيئات ذات الصلة لأغراض إعداد التقارير.

57. وتوجه وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية بالشكر إلى "الأمانة" نظير إعداد الوثيقة CDIP/8/6 Rev. ومضى يقول، لقد عكست الوثيقة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة في عام 2009، بشأن "آلية التنسيق". وتقدمت المجموعة الأفريقية بثلاثة تعليقات على الوثيقة. اختص التعليق الأول بتنسيق إعداد التقرير. حيث لوحظ أن التقرير أعاد استخدام بيانات فعلية وردت على لسان وفود مختلفة في اجتماعات سابقة للجان. وتساءل الوفد عن سبب اختيار هذا التنسيق الخاص لإعداد التقرير. كما تساءل الوفد أيضا عن سبب عدم إمكانية "اللجنة" القيام بتحديد التوصيات ذات الصلة، وتحليل كيفية مساهمة العمل الذي تقوم به في تنفيذ تلك التوصيات. فعلى سبيل المثال، تم توجيه التوصية 18 الخاصة بالإسراع في إجراءات حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بذلك (IGC). كان من الممكن أن يذكر التقرير التوصية ويوضح أن اللجنة الحكومية الدولية (IGC) قد قامت بتعجيل مشاوراتها، وانتهت من عقد ثلاث جلسات، وكانت في مرحلة إعداد النصوص، وهكذا. كان هذا مثالاً على نوع من أنواع التحليل الذي يمكن أن يتضمنه التقرير استناداً إلى توصيات "جدول أعمال التنمية" ذات الصلة بعمل اللجنة. وكان الأمر الثاني هو المتعلق بهيئات الويبو ذات الصلة التي خضعت إلى تطبيق "آلية التنسيق". وأشار الوفد إلى أن التقرير لم يتضمن مساهمة لجنتين هامتين، وتحديداً، لجنة البرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية "بمعايير الويبو". لا تزال هاتان اللجنتان غير مشاركتان في تنفيذ قرار الجمعية العامة، واختلفت الآراء حول إشراكهما في آلية التنسيق من عدمه، وحول كيفية إشراكهما إذا ما تقرر ذلك. وأعرب الوفد عن رأيه في أن هاتين اللجنتين وثيقتا الصلة بصورة مباشرة بتنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية"، وينبغي، بالتالي، إعداد تقريراً عن مساهمتها. كان هناك العديد من الأمثلة على ذلك، تتضمن على وجه الخصوص، تقرير "الأمانة" بالانتهاء من دمج توصيات "جدول أعمال التنمية" في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. ولم يكن هذا سوى مثال واحد فقط. وإذا ما تم الانتهاء من دمج التوصيات في الميزانية، فيجب ألا يكون من الصعب على لجنة البرنامج والتنمية أن تقوم بإعداد التقرير عن مساهمتها في التوصيات. كانت النقطة الثالثة هي الحصول على توضيحات، وربما من "الأمانة"، على عنصرين آخرين واردين في قرار الجمعية العامة. كان العنصر الأول هو اضطلاع "اللجنة" بمراجعة تنفيذ التوصيات في نهاية الفترة الحالية 2012-2013. احتاجت "اللجنة" لمناقشة أو لاتخاذ قرارا حول القيام بالمزيد من المراجعة الممكنة، وشروط اختيار خبراء الملكية الفكرية والتنمية المستقلين، وتحديد اختصاصاتهم وتكليفاتهم، للقيام بالمراجعة المستقلة. وطالب الوفد توضيحا بشأن هذه العملية، بخصوص متى وكيف يمكن "للجنة" أن توافق على الاختصاصات والتكليفات، كي يتسنى تنفيذ ذلك العنصر الهام من قرار "الجمعية العامة". وكانت المسألة الأخرى التي تحتاج إلى توضيح بخصوص طلب إدراج تقرير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية في التقرير السنوي للويبو الذي يقدم إلى الأمم المتحدة، عملا بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة و"المنظمة". وفي الأخير، طالب الوفد بتحديث البيانات الخاصة بتنفيذ ذلك العنصر من قرار "الأمانة"، كما طلب من "الأمانة" مشاركة التقرير مع الأعضاء إن كان ذلك ممكناً.

58. وكرر وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، موقفه بأن "آلية التنسيق" واحدة من الركائز التي يقوم عليها عمل "اللجنة". فقد أُنشئت "اللجنة" في الأساس للتعامل مع تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميم ودمج التوصيات في أنشطة الويبو. ومن ثم، اشتمل التكليف الصادر إلى "اللجنة" على مسئوليتها عن رصد وتقييم ومناقشة تنفيذ كافة التوصيات المعتمدة، وإعداد التقارير عنها بالتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو. تعد آلية التنسيق واحدة من العناصر الضرورية للجنة لتحقيق أهدافها. وعلى هذا النحو، أعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن سعادتها بقرار الجمعية العامة لإنشاء هذه الآلية. ومع ذلك، ينبغي على الآلية أن تلبي الغرض منها، حيث لم يتحقق هذا الغرض على نحو كامل. وأشار الوفد إلى سعادته بقيام بعض اللجان بالإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية ورفع تقرير بذلك. وأشار التقرير إلى اختلاف الآراء بشأن

الكيفية التي تم تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" بها، أو عن الكيفية التي يُجرى التنفيذ بها. كما أعطى التقرير فرصة للدول الأعضاء و"للأمانة" لتبادل وجهات النظر بشأن التنفيذ. ينبغي أن تتضمن المناقشات بشأن "آلية التنسيق" عناصر معينة. العنصر الأول هو مسألة الرصد والتقييم. ويتطلب هذا العنصر قيام "اللجنة" بتقييم المدى الذي يتم تنفيذ التوصيات على أساسه، بدلاً من الأنشطة التي تدعم التنفيذ، وذلك كما ورد في اقتراح "وفد مصر" باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وكان هذا من الأمور التي كانت "اللجنة" في حاجة إلى النظر فيها. قدم "وفد مصر" مثالاً على تنفيذ التوصية 18. وتستطيع "اللجنة" أن تناقش أيضا توصيات أخرى لتقييم مدى تنفيذها. في أثناء التقييم، سوف يكون على "اللجنة" التعامل مع جوانب مختلفة، بما في ذلك المساعدة التقنية المقدمة من "الأمانة"، ووضع القواعد والمعايير، والكيفية التي يجرى بها التعامل مع القضايا في اللجان المختلفة، مع مراعاة التوصيات الواردة في "جدول أعمال التنمية". كان من المهم "للجنة" إتباع هذا الأسلوب كمنهجية في سياق تنفيذ العمل المكلفة به. ولفت الوفد الأنظار إلى أنه في المناقشات التي دارت في الدورة السابقة بشأن اقتراحها مع المجموعة الأفريقية الذي قدمته إلى "الأمانة" لإعداد وثيقة محدثة البيانات، كان المفهوم السائد له هو أن ذلك سوف يتم على أساس العناصر الرئيسية الواردة في البيانات التي أدلت بها الوفود. تتطلب هذه العناصر التدقيق والفحص، وينبغي تجميعها في نموذج يسهل على "اللجنة" أن توليها الاعتبار الواجب. وشدد الوفد على أن الهدف هو تحديد كيفية قيام "اللجنة" برصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومضى يقول، كانت "اللجنة" في حاجة إلى أدوات واضحة حتى يتسنى لها تنفيذ هذا الغرض. واشتمل هذا على الوثيقة المقترحة من "الأمانة" لتجميع القضايا الرئيسية التي أثارتها الوفود في بياناتها. هناك مسألة أخرى تحتاج إلى المناقشة بخصوص اللجان المعنية المطلوب منها الإبلاغ عن مساهماتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. كان من الواضح انطباق هذا على جميع اللجان، حيث تتطلب قرار الجمعية العامة بتبني توصيات "جدول أعمال التنمية" دمج تلك التوصيات في صلب جميع أنشطة الويبو. ولكنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت المناقشات بشأن اللجان المعنية سوف تجرى في "اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية" أو في اللجان المختلفة ذاتها. أدى عدم حسم هذا الأمر- من هي الجهة المكلفة باتخاذ القرار الخاص بأن "اللجنة" هي المسئولة عن الإبلاغ - إلى صعوبات في اجتماع "اللجنة" المعنية بمعايير الويبو (CWS) في الأسبوع الماضي. واختتم الوفد كلمته قائلا، بأن هذه مسألة هامة لمجموعته، وسوف يشارك بصورة كاملة بغية إيجاد حلا أثناء الدورة الحالية من اجتماعات "اللجنة".

59. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانات التي أدلت بها "وفد مصر" باسم مجموعة البلدان الأفريقية، والجزائر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا بأن هذا البند تم ترحيله من الدورة السابقة "للجنة". ومن المؤسف أن اللجنة لم تكن قادرة على إيجاد حلاً للاقتراح الذي تقدمت به مجدداً مجموعة جدول أعمال التنمية للوثيقة CDIP/8/6 rev، في أسلوب سهل القراءة لتيسير المناقشات. تضمنت الوثيقة فقط البيانات التي سلطت الضوء على وجهات نظر المجموعات الإقليمية وبعض البلدان الفردية. وعلى هذا النحو، طُلب من "الأمانة" إعداد وثيقة سهلة القراءة لتسليط الضوء على التقييمات والتحسينات والتوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في بياناتها التي تضمنت الوقائع. كانت "الأمانة" ستقوم بتحليل الوثيقة دون الحكم على البيانات. تم تقديم الاقتراح في الدورة الأخيرة لتيسير المناقشات بين الدول الأعضاء. وقد قررت "اللجنة" أيضا السماح للدول الأعضاء بتقديم تعليقات إلى "الأمانة" بشأن الوثيقة CDIP/8/6 rev. ومع ذلك، لم تتلق "الأمانة" أي تعليقات، ربما لعدم توفر الرغبة لأي من الدول الأعضاء لقراءة تقرير مصغر. وأشار الوفد أيضا إلى القرار الذي اتخذته "اللجنة" في الدورة السابقة بشأن "آلية التنسيق". وكما أبرزت مجموعة جدول أعمال التنمية، ظهرت صعوبة التنفيذ الفعلي لهذه الآلية. دأبت "اللجنة" دائماً على العودة إلى مسألة اللجان ذات الصلة. في الأسبوع الماضي تم تحديد "لجنة الويبو المعنية بالمعايير، من قبل العديد من البلدان النامية كإحدى اللجان ذات الصلة، ولكن لم يوافق على ذلك بعض الدول الأعضاء الأخرى. من المهم معالجة هذه المسألة بخصوص لجان الويبو ذات الصلة التي ينبغي أن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. في الدورة الأخيرة، تقرر مرة أخرى ضرورة إجراء مشاورات غير رسمية في التوقيتات ما بين الدورات لمناقشة هذه المسألة. وكان يتم اتخاذ قرارات مماثلة لذلك منذ عام 2010. وطلب الوفد معلومات عما إذا كانت هذه المشاورات قد جرت في أي توقيت من الأساس، حيث كان من المهم متابعة القرارات التي يتم التوصل لها من خلال هذه الاجتماعات. لا ينبغي فقط اتخاذ قرارات بتأجيل بعض الموضوعات، وهذه مسألة هامة جداً، وسوف يتم

إثارتها في المناقشات المقبلة الخاصة "بتقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو". ومن ثم، تظهر الحاجة إلى توضيح هذه النقطة. وشدد الوفد على أنه لا ينبغي مناقشة ذلك في الاجتماعات الجانبية "للجنة". بل يتعين أن تتم المناقشة في جلسة رسمية نظراً لأهمية القرار الذي اتخذته الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة لصنع القرار في الويبو. وكرر الوفد تقديره لجميع اللجان التي قدمت تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة البناءة في هذا الشأن.

60. وهنأ وفد البرازيل الرئيس على انتخابه، وسلط الضوء على التزامه بالتعاون والعمل بصورة بناءة في مجالات عمل "اللجنة". وعلق الوفد أهمية كبيرة على "آلية التنسيق". وتقدم بالشكر إلى "الأمانة" على إعداد الوثيقة CDIP/8/6/Rev . وصرح باتفاقه مع الآراء التي عبرت عنها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية والتي تلخصت في إمكانية زيادة تحسين التقرير بدلالة المنظور التحليلي له. واستطرد قائلا، ينبغي أن يصبح تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية"، بعد فترة الخمس سنوات، جزءا لا يتجزأ من أنشطة الويبو، ليس فقط من حيث محتواه، ولكن أيضا من حيث الأمور المتعلقة بالميزانية والإجراءات الإدارية. ومضى يقول لم يكن "جدول أعمال التنمية" موضوعا "للجنة" أو لأنشطة المساعدة التقنية فقط. ولكنه مسألة تشكل اهتماما للويبو ككل، ويتضمن جميع جوانب أنشطتها المعيارية. وهذا هو السبب الذي يفسر وجوب تطبيق "آلية التنسيق" على جميع هيئات الويبو. كان من الضروري تعميم ودمج توصيات "جدول أعمال التنمية" في جميع أنشطة الويبو بشكل كامل. وقد برزت لجنة البرنامج والميزانية (PBC) كمثال نموذجي لهذا الدمج. تم مناقشة قضية التنمية في لجنة البرنامج والميزانية. ولفت الوفد الأنظار إلى الالتزام الذي أُعلن عنه في الدورة الأخيرة بإجراء المزيد من المناقشات حول تحديد وتعريف الأنشطة المتصلة بالتنمية. وبالنظر إلى دور لجنة البرنامج والميزانية في تخصيص الموارد للمشاريع المختلفة، كان من الأهمية القصوى اعتبارها وثيقة الصلة بدلالة إعداد ورفع التقارير إلى "الجمعية العامة" بخصوص تنفيذ "جدول أعمال التنمية". كما شدد الوفد من جديد على رأيه بوجوب قيام لجنة الويبو المعنية بالمعايير (CWS) بتقديم تقريراً إلى "الأمانة" عن كيفية تنفيذها لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأنهى كلمته قائلا أن ذلك من شأنه توجيه رسالة واضحة مؤداها أن التوصيات جاري دمجها وتعميمها في جميع مجالات عمل الويبو.

61. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء" بأنه طلب تعليق "الأمانة" على التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/8/6 أثناء الدورة الأخيرة "للجنة" في نوفمبر 2011، ولم يتلق أي رد. وصرح الوفد بأنه لا يوافق على أن يُطلب تعديل تلك الوثيقة دون موافاة "الأمانة" بمدخلات من الدول الأعضاء. مُنحت الدول الأعضاء فرصة لتقديم المدخلات، ويبدو عدم استجابة أي عضو لهذا الطلب. واستطرد قائلا، لم تتطلب "آلية التنسيق" من جميع اللجان تقديم تقارير، في الوقت الذي طالبت جميع الهيئات المعنية بتقديم تقارير. وعند التفاوض بشأن "آلية التنسيق"، تم درج كلمة "ذات الصلة" حيث كان من المفترض وجود هيئات غير ذات صلة، أو ليست وثيقة الصلة فيما يتعلق "بجدول أعمال التنمية". في الأسبوع الماضي، استغرقت لجنة الويبو المعنية بالمعايير وقتا طويلا في مناقشة هذه القضية. وصرح الوفد بأن المجموعة باء لم تطلب في أي وقت رفع هذه المسألة إلى "اللجنة". وكان من رأي المجموعة دائما ترك الأمر للجان نفسها لتحديد ما إذا كانت ذات صلة من عدمه لأغراض الإبلاغ وإعداد التقارير عن توصيات "جدول أعمال التنمية".

62. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وشدد على أن الوثيقة CDIP/8/6 Rev تضمنت بالفعل تجميعاً للبيانات التي أدلى بها مختلف الوفود في اللجان ذات الصلة. وقد تم الاتفاق على هذه التقارير، بما في ذلك الطريقة التي تم التجميع بها في اللجان. اتسم تنسيق التقارير بالمنطقية. ولذلك لا يتعين على "الأمانة" إعادة العمل في الوثيقة بالطريقة المقترحة حيث سينطوي ذلك على تحليل وتفسير ما تم ذكره من قبل. وقال الوفد أنه لا يؤيد اضطلاع "الأمانة" بالعمل المقترح بشأن البيانات، وخاصة بالنظر إلى حيادية عمل "الأمانة"، وحقيقة أن تفسير هذا الأمر كان مطلوباً. كان يجب على الدول الأعضاء أن تدلي بآرائها، وقد تم ذلك بطريقة مناسبة. وفيما يتعلق "بآلية التنسيق" واللجان ذات الصلة، صرح الوفد بأنه كان يقول دائما بأن الأمر متروك للجان لتحديد الالتزامات الملقاة على عاتقها.

وقد تم تقديم توضيحاً بشأن سبب اعتبار بعض اللجان غير ذات صلة. ومن ثم، لا يرى الوفد جدوى من تكرار تلك المناقشات مرة بعد أخرى حيث لن يفيد ذلك في المضي قدما في هذه المسألة بأي شكل من الأشكال.

63. وأعرب وفد هنغاريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به كل من المجموعة باء، ووفد سويسرا، بأن الأمر متروك لكل لجنة لتقرير ما إذا كانت ذات صلة أو بخلاف ذلك فيما يتعلق بالإبلاغ ورفع التقارير بمقتضى "آلية التنسيق". لم يشر أي وفد خلال المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة للجنة الويبو المعنية بالمعايير بوجوب مناقشة هذا الأمر في إطار "اللجنة". وبالإضافة إلى تلك المناقشات، تم إجراء مناقشات غير رسمية حول هذه المسألة. وبالتالي، لن يكون من العدل أن نقول أنه لم تكن هناك فرصة لمناقشة هذا الأمر. كما قرر رئيس الجمعية العامة بأنه سيحاول تسهيل الأمور، ولكن في إطار لجنة الويبو المعنية بالمعايير فقط.

64. وأشار وفد الدانمرك متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى المناقشات المستفيضة التي جرت في الاجتماع الأخير، حيث طُلب من الوفود تقديم المزيد من التعليقات. وقد أبلغت "الأمانة" "اللجنة" بأنه لم ترد أي مساهمات. وأشار الوفد أثناء الاجتماعات السابقة بوضوح إلى ما هي الهيئات التي يعتقد أنها وثيقة الصلة لأغراض الإبلاغ ورفع التقارير بمقتضى "آلية التنسيق". وعلى هذا النحو، أعلن الوفد تأييده للبيانات التي أدلى بها كل من وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء، ووفد سويسرا ووفد هنغاريا.

65. وهنأ وفد بوليفيا الرئيس على تعيينه، وأكد على تأييده للبيانات التي أدلى بها كل من مجموعة جدول أعمال التنمية، ووفد جنوب أفريقيا، وغيرها من الوفود الأخرى ذات المصالح والاتجاهات المتشابهة. لم يكن لدى الوفود ذات الظروف المتشابهة مع بلاده القدرة على متابعة الأعمال الجارية في جميع اللجان. وسيكون من الصعب لبلاده تقييم مدى إسهام هذه اللجان في "جدول أعمال التنمية" استناداً إلى المعلومات المقدمة في التقرير، حيث أن هذه المعلومات عبارة عن مقتطفات من البيانات التي أدلت بها بلدان مختلفة. ولفت الأنظار إلى أن تنسيق التقارير لا يساعد بالضرورة على تقييم المساهمات. وقال يجب إعداد تنسيقاً ما لضمان قيام اللجان بالإبلاغ عن مساهماتها وليس الاقتصار على قائمة بالبيانات المقدمة من البلدان فقط. وعلى وجه الخصوص، كان من المهم لجميع اللجان أن تقيم مدى التغيير الذي سيطرأ على أعمالهم وكذا أساليب تنفيذ هذه الأعمال بسبب "جدول أعمال التنمية"، وكيف ساهمت تلك الأعمال وأساليب تنفيذها في "جدول أعمال التنمية". ولهذا، فقد شكل التنسيق الحالي للتقرير صعوبة جمة في التحقق وتقييم هذه المساهمات.

66. وأشار وفد الجزائر إلى القرار الصادر من "الجمعية العامة" بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق باختيار الكلمات، أشارت بعض الوفود إلى كلمة "ذات صلة" حيث وردت هذه الكلمة في القرار، وهناك من الهيئات لم تكن ذات صلة لأغراض الإبلاغ وإعداد التقارير بمقتضى "آلية التنسيق". ومع ذلك، أشارت مجموعة جدول أعمال التنمية إلى أن كلمة "الهيئات" كانت مدرجة أيضا في القرار. استند "جدول أعمال التنمية"، من بين أمور أخرى، على مبدأ تنفيذ التوصيات في كافة أنشطة الويبو. وتضمن هذا بالطبع الأنشطة في جميع هيئات الويبو. وبخصوص قرار "الجمعية العامة"، ووفقا لما يتفهمه الوفد، تشير كلمة "الهيئات" إلى جميع هيئات الويبو، بما في ذلك الهيئات التابعة للجمعية العامة، وفرق ومجموعات العمل، الخ. لم يتعرض أحد لسبب إشارة القرار إلى "الهيئات ذات الصلة"، وليس إلى "اللجان ذات الصلة". استخدمت عبارة "الهيئات ذات الصلة" لأنها تتضمن جميع أجهزة الويبو. وهكذا، كان يجب ألا تُبنى المناقشات على تفسير مثل هذا، لأن كل وفد لديه تفسيره الخاص، وكل وفد يعتبر تفسيره هو الأصح. وبدلا من ذلك، كان يتعين أن تركز المناقشات على ما تهدف إليه "اللجنة" وهو تجميع التقارير التي ترد من كل لجنة من اللجان. وتتضمن هذه اللجان: اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (IGC)، واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP)، ولجنة البرنامج والميزانية، الخ. وشدد على أن هذا هو المطلوب طالما كان الغرض من التقرير هو مساعدة "اللجنة" في رصد وتقييم المساهمات لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقد لا يكون من المفيد مواصلة المناقشات حول تفسير الكلمات، حيث يمكن أن تستمر تلك المناقشات لسنوات وسنوات دون توصل الوفود إلى اتفاق بشأنها. وهذا نظراً لتباين الآراء، فمنهم من يرى أبيضاً، ومنهم من يرى أسوداً

والعكس صحيح. وقد يشير أحدهم إلى كلمة "ذات صلة"، وقد يشير الأخر إلى كلمة "هيئات". ومن ثم، ينبغي أن تستند المناقشات إلى فرضية أخرى. وقال الوفد أن الدول الأعضاء وافقت على ضرورة تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية" بعد مفاوضات مطولة. وأُتفق أيضا على ضرورة وجود بعض الآليات لتسهيل التنفيذ. وتتضمن تلك الآليات "آلية للتنسيق" لإعداد التقارير والتقييم. كان المطلوب في ذلك الوقت التوصل إلى فكرة ما لتفعيل أداء تلك الآلية. وكان هذا هو المطلوب، ولم يكن بالأمر المستحيل. وعلى هذا النحو، كرر الوفد متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية بأنه على استعداد للمشاركة مع جميع الوفود بشأن مسألة تحديد لجان على أنها ذات صلة لأغراض الإبلاغ وإعداد التقارير، وعما إذا كانت التقارير الصادرة عنها مفيدة. وسوف يساعد هذا على تيسير المناقشات بشأن هذا البند.

67. وأعرب وفد بوليفيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به مجموعة جدول أعمال التنمية وسائر الوفود ذات التوجه المتشابه. واستطرد قائلا، ينبغي أن تكون التنمية هي العمود الفقري الرئيسي "للمنظمة"، وأن تنفيذ قرار "الجمعية العامة" يجب أن يتم بطريقة شاملة لجميع القطاعات دون إجراء تقييماً ذاتياً للجان أو الهيئات ذات الصلة. ومن المهم جداً "لآلية التنسيق" العمل بطريقة واضحة من أجل تقييم ما إذا كان "جدول أعمال التنمية" يؤثر على عمل "المنظمة" من عدمه. وذكر الوفد أيضا إشارة "وفد مصر" إلى التقرير السنوي للويبو المطلوب رفعه إلى الأمم المتحدة بمقتضى الاتفاق القائم بين "المنظمة" والأمم المتحدة، وتضمينه تقريراً عن تنفيذ "جدول أعمال التنمية" في إطار التقرير العام.

68. وأشار الرئيس إلى أن هناك اتفاق واسع النطاق حول الدور المحوري "لآلية التنسيق". وطُرحت عددا من المسائل المتعلقة بشكل وجودة التقرير. وواصلت الوفود الاختلاف حول تفسير قرار "الجمعية العامة". ووافق الرئيس على تكليف "اللجنة" بالتوصل إلى تفسير عام للقرار، إذا ما أرادت تحقيق النجاح في عملها في هذا الخصوص. وأثيرت أيضا عددا من المسائل، من بينها، لماذا لم يتم إجراء المشاورات التي كان من المقرر إجراؤها بين الدورات. كما طُلب أيضاً عددا من الإيضاحات من "الأمانة". ودعا الرئيس "الأمانة" إلى الرد على هذه الاستفسارات.

69. وردت "الأمانة" على ثلاث نقاط. أولاً، بخصوص الملاحظة التي أبداها بعض الوفود بشأن وثيقة سهلة القراءة. قررت العديد من اللجان التي أُدرج تقاريرها في الوثيقة، تجميع البيانات التي أدلى بها الوفود المختلفة وإرسالها في تنسيق مشابه للتقرير. ويمكن "للأمانة" أن تذكر لجنتين على الأقل من بين اللجان التي قامت بهذا العمل. وتعتقد "الأمانة" أن ما دفع تلك اللجان لفعل هذا الأمر هو أسباب تتعلق بالتسهيل ولتجنب أي مشاكل. وقد ينطوي الأمر على تحدي أخذته شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية على عاتقها لإعداد موجزاً أو وثيقة سهلة القراءة مستخرجة من الوثيقة التي تُركت عمدا على حالتها الراهنة. ومع ذلك ظلت "الأمانة" على موقفها من الاسترشاد برأي الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يُطلب منها تنفيذه. ثانيا، بخصوص المسألة التي آثارها "وفد مصر" بشأن المراجعة الخارجية في نهاية الفترة 2013/2012، ذكرت "الأمانة" أنه وبالنظر إلى حجم العمل المتوقع في نهاية الفترة الحالية، هناك متسع من الوقت للنظر في هذا الأمر. وفيما يتعلق بالتقرير، ففي خلال انعقاد الجمعية العامة في العام الماضي، تم الاضطلاع بعمل مراجعة مفصلة بخصوص الأنشطة التي تم تنفيذها من قبل. واتضح من هذه المراجعة عدم قيام الويبو أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف بإعداد تقارير متسقة. وفي أعقاب الموافقة على "آلية التنسيق"، سوف ترفع "الأمانة" هذا العام تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد أخطر السكرتير العام (جو برادلي) "اللجنة" بأنه في سياق البحث الذي تم تنفيذه في العام الماضي استجابة لهذا السؤال، كان أول شيء قامت به "الأمانة" هو إلقاء نظرة على الشروط الواردة في "الاتفاقية الموقعة بين الويبو-الأمم المتحدة" بخصوص أسس تقديم التقارير، وهي الشروط الواردة في المادة 6ب بشأن رفع تقرير سنوي للأمم المتحدة. وقد قامت "الأمانة" بمراجعة الممارسات السارية فيما يتعلق بالتنفيذ. وقد أثبتت الدراسة البحثية التي أجرتها "الأمانة" عدم قيام "المنظمة" برفع تقارير سنوية بشكل منتظم. كما تابعت "الأمانة" أيضا مع بعض الهيئات المتخصصة وغيرها من المنظمات الأخرى في جنيف للوقوف على الممارسات المعمول بها في هذا السياق. وتُظهر الدراسة البحثية دلائل على اختلاف تلك الممارسات، وليس هناك ما يشير إلى قواعد معينة يتم الالتزام بها في إعداد التقارير السنوية. كما يبدو أن موضوع التقرير السنوي هذا قد بدأ التفكير فيه عندما أبرمت "الويبو" الاتفاقية مع الأمم المتحدة، وتوقف الأمر عند هذا الحد بعد ذلك. تميل المنظمات الأخرى إلى تقديم تقارير على

أساس الموضوعات. وبعد تجميع هذه المعلومات، قررت "الأمانة" إجراء مناقشة حول سبل تنفيذ ذلك، وما الأساليب التي كانت متبعة في الماضي. ولهذا، لم تقم "الأمانة" برفع تقارير سنوية في الوقت الحاضر بانتظام إلى الأمم المتحدة بخصوص أنشطة "الويبو".

70. وأعرب وفد مصر عن اعتقاده بأنه من الإنصاف القول بأنه تم التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه "آلية التنسيق" فيما يتعلق بأنشطة "اللجنة". كما أعرب الوفد عن ميله نحو الموافقة على ما آثاره "وفد الجزائر" باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بمسألة التفسير. ومضى يقول تم إدراج قواعد التفسير بوضوح في "اتفاقية فيينا" في الجزء الخاص "بقانون المعاهدات". حيث تم النص صراحة في المادة 31 من الاتفاقية بوجوب تفسير أي معاهدة بحسن نية ووفقا للمعنى الواضح المفترض استخدامه في السياق الطبيعي لشروط المعاهدة، وفي ضوء الهدف والغرض من تلك المعاهدة. يمكن تطبيق هذه القاعدة في تفسير هذين المصطلحين المعنيين. تم تعريف الوظيفة اللغوية لكلمة "ذات الصلة" على أنها صفة وفقا لقاموس أكسفورد، وتعني الارتباط الوثيق أو المناسب للموضوع قيد المناقشة. وفي حالة تطبيق هذا التعريف على لجان العمل التي تم استبعاد أنشطتها من "آلية التنسيق"، سيجد المرء أن عملهم مرتبط ارتباطا وثيقا أو مرتبط على نحو ملائم مع توصيات "جدول أعمال التنمية". وأضاف الوفد بأنه يمكن الاستشهاد بالعديد من وثائق الويبو التي وافقت عليها الدول الأعضاء بشأن وثاقة صلة عملهم لتوصيات "جدول أعمال التنمية". كانت اللجنة الوحيدة محل الاختلاف هي لجنة الويبو المعنية بالمعايير (CWS). وربما تتفق "اللجنة" على أن عمل لجنة البرنامج والميزانية (PBC) ذي علاقة وثيقة بآلية التنسيق، ولهذا، يجب أن تقرر "اللجنة" مشاركة لجنة البرنامج والميزانية في آلية التنسيق مستقبلا. وفيما يتعلق بتعريف كلمة "وصف" (description) في سياق المساهمات في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية"، كان هذا التعريف - بالطبع- مختلفا عن معني كلمة "تجميع" (compilation). لا يتعدى التجميع سوي عملية استنساخ و إعادة إنتاج البيانات الفعلية التي تم الإدلاء بها فقط في وثيقة واحدة. أما "الوصف"، على الجانب الأخر، فينطوي على مجهودات لوصف الأنشطة التي تم تنفيذها. ولا يعني هذا بالضرورة التحيز لجهة ما عند القيام بوصف شيئا ما ، أو إظهار عدم الحياد. هناك العديد من الأمثلة الحديثة عن التقارير والملخصات التي تضمنت وصفا للأنشطة التي تم تنفيذها. كما يعد تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية مثالا على هذا. فقد تضمن التقرير تحليلاً لما حدث في عام 2011. وقد تم سرد ذلك في سياق وبدلالة تعميم "جدول أعمال التنمية". وقد قدم هذا التقرير وصفا لحالة وموقف المشاريع والتوقعات بالنسبة لتعميم "جدول أعمال التنمية". ولا يعني هذا أن يكون التقرير قد فقد الحيادية، أو أن يكون قد قدم تفسيرا للجهود المبذولة من قبل "الويبو" لتنفيذ التوصيات. فهو لا يتعدي كونه تقييما للوضع الراهن. وهكذا، لا يعتقد الوفد أن عملية وصف أو تقييم المساهمة الفعلية لعمل اللجان في "جدول أعمال التنمية" سوف يؤدي بالضرورة إلى فقدان الحياد. وفي سبيل المضي قدما، ينبغي أن توافق "اللجنة" على أن تنسيق وجودة التقرير يحتاجان إلى التطوير. كما يتطلب الأمر المزيد من الوصف للتوصيات الدقيقة التي تقوم بتنفيذها كل لجنة من لجان الويبو وكيفية معالجتها. ولا يتطلب هذا بالضرورة تفسيراً للمواقف المختلفة التي أعربت عنها الوفود.

71. وتحدث وفد جنوب أفريقيا رداً على بعض التعليقات. فيما يتعلق بالاقتراح المقدم منه بإعداد وثيقة سهلة القراءة، لا يتطلب هذا الأمر إعادة كتابة أو تفسير البيانات الفعلية التي تم الإدلاء بها. ومضى يقول لقد انحصر الطلب في تقديم التعليقات بأسلوب يُمكِن الدول الأعضاء من فهم ما أدلت به البلدان من بيانات، وهذا بسبب وجود فقرات ليست وثيقة الصلة بمحتوى البيانات، مما يستوجب معه حذفها. فعلى سبيل المثال، في الوثيقة CDIP/8/6 Rev.، تم إعداد البيانات عندما كان الوفد يتولي عمل المنسق للمجموعة الأفريقية، وقد بدأ بيانه بالعبارة التالية: " وفد جنوب أفريقيا،" متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية". فهذه العبارة غير ذات صلة. والمقصود باختصار حذف كل ما هو غير ذي صلة والإبقاء على ما هو ذي صلة. كان هذا هو كل ما أشار الوفد إليه. ولم يطلب الوفد من "الأمانة" التنازل عن حيادها. وعلى صعيد منفصل، وبالنظر إلى أن "آلية التنسيق" كانت من نتائج عمل "اللجنة"، فيجب مناقشة هذا الأمر داخل "اللجنة". وهكذا، لم يكن صحيحا القول بأن "اللجنة" لا ينبغي لها مناقشة هذا الموضوع، أو إجراء المناقشة على هامش الاجتماعات. وقد تم التدليل على هذا وإثباته بالقرار الصادر في الدورة السابقة. وقد تم النص على ذلك بوضوح في الفقرة 5 من تلك الوثيقة، والتي

أشارت أيضا إلى المشاورات التي تجرى بين الدورات. ولفت الأنظار إلى أنه ما يزال في انتظار رد "الأمانة" عما إذا كان هناك متابعة للقرار المتعلق بهذه المسألة، نظراً لأن اللجنة تناقش مرة أخرى كيفية تنفيذ "آلية التنسيق". وكرر الوفد مرة أخرى الإشارة إلى مسألة التقرير سهل القراءة، وأوضح أنه لا يعتقد في أن مجرد قيام لجان أو هيئات الويبو الأخرى بتقديم تقارير على أساس الموضوع، وبتنسيق معين، أن تقرر "اللجنة" الالتزام بهذه المواصفات عند إعداد التقارير الخاصة بها. فالمهم في هذه الحالة هو الجهة التي سيتم إرسال هذه التقارير إليها لمناقشتها في نهاية المطاف. تم توجيه التقارير إلى "الجمعية العامة"، وتم إحالتها بالتالي إلى "اللجنة". يجب أن يكون للدول الأعضاء الحق في التصرف في التقارير كما يحلو لهم متى تم تداولها خلال القنوات المناسبة من اللجان أو الهيئات إلى "الجمعية العامة"، ثم بعد ذلك، إلى "اللجنة". وعلى هذا النحو، لا يري الوفد أي مشاكل في الطلب الذي تقدم به لإعداد التقارير في وثيقة سهلة القراءة لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة بصورة بناءة في هذا الشأن. وأعلن الوفد عن عدم اتفاقه مع الرأي الذي قدمته "الأمانة"، ومفاده أنه نظراً لاتفاق تلك الهيئات على تنسيق معين، أن تلتزم "اللجنة" أيضا وتتمسك بهذا التنسيق.

72. وتحدث وفد سويسرا رداً على تعليقات بعض الوفود. وقال لقد كان موضوع الهيئات ذات الصلة من أهم الموضوعات قيد المناقشة. وبالنظر إلى تفسير القرارات، فإن من أهم الجوانب التي يجب أخذها في الاعتبار هو المعنى الذي حاول المفاوضون تحقيقه في القرار. تم اختيار عبارة "ذات الصلة" لتجعل من الواضح جداً أن ليس جميع "لجان الويبو" ذات صلة عندما يتعلق الأمر "بآلية التنسيق". تم الدفاع عن هذه النقطة الهامة جداً من قبل "المجموعة باء". كما أشارت المجموعة أيضا إلى نوع الهيئات التي تعتبر ذات صلة لهذا الغرض. وقد صرحت المجموعة أيضا بأن اللجان نفسها هي التي تقرر ما إذا كانت أنشطتها وثيقة الصلة من عدمه. وقد بدأ تنفيذ التوصيات من عام مضى، وحصلت المجموعة على قائمة بالهيئات ذات الصلة. وظهر هذا بوضوح في بيانات المجموعة في الدورة الأخيرة. وعلى هذا النحو، أعلن الوفد وبوضوح أن ليس كل هيئات الويبو ذات صلة لأغراض "آلية التنسيق". وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت كل توصيات "جدول أعمال التنمية" تفاصيل تدل على أن ليس كل هذه التوصيات قابلة للتطبيق على جميع الأنشطة ذات الصلة. ومرة أخرى، وللتأكيد، فإن هذه التوصيات تنطبق فقط على الأنشطة ذات الصلة. وهكذا، سيكون من الخطأ تقييم تنفيذ جميع التوصيات بواسطة كافة هيئات الويبو. أما بخصوص تنسيق الوثيقة، قال الوفد إن "الأمانة" قد أوضحت أن هذا الأمر قد نجم عن التقارير الواردة من اللجان. ومرة أخرى، يصعب تفهم سبب قيام "اللجنة" بإعادة صياغة التقارير التي تحتوى على مساهمات قامت بها لجان أخرى. ومضى يقول، يستلزم الأمر الإبقاء على الوثائق كما هي. كما أن الأمر متروك لاختيار الوفود في قبول التدخل من عدمه، ولهم كل الحرية في التعبير عن الأسلوب الذي ينظرون به إلى هذه المساهمات. وعلى صعيد المشاورات التي لم تتم، قال الوفد لم تطلب أي من الدول الأعضاء إجراء مشاورات. وقد جرت مشاورات على مواضيع أخرى، وكان من دواعي سرور الوفد أن يشارك في هذه المشاورات في حالة طلبها من قبل أي وفد. إذن فاللوم يقع على جانب الدول الأعضاء في عدم إجراء تلك المشاورات.

73. وكررت "الأمانة" ما ذكرته من قبل بعدم طلب أي دولة عضو إجراء مشاورات.

74. وأشار وفد سويسرا إلى حقيقة وقوع ردود فعل سلبية كما ورد في بيانه السابق.

75. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية عدم موافقته على قيام "اللجنة" بتحديد وثاقة صلة لجنة البرنامج والميزانية لأغراض "جدول أعمال التنمية". بل يجب أن يُترك هذا الأمر إلى اللجنة ذاتها. ومن المثير للاهتمام بشدة قيام وفد مصر بالإشارة إلى أنه في حالة موافقة "اللجنة" على لجنة البرنامج والتنمية، فيجب عدم الإصرار على تضمين لجنة الويبو المعنية بالمعايير في هذه القائمة! واستدرك الوفد قائلا بأنه لا يجزم بصحة ما تفهمه بشأن هذا الأمر. ومضى يقول، كان هذا مثيرا للاهتمام لأن الوفود قد أمضت جزءاً كبيراً من الأسبوع الماضي في المناقشات والمجادلات المتبادلة ذهابا وإيابا حول سبب تضمين لجنة الويبو للمعايير وعن سبب عدم تضمينها. وأعرب الوفد عن عدم رضاه عن الوقت الذي ضاع سدى.

76. وتحدث وفد مصر موضحا بأن ما ذكره كان في سياق الرد على تعليقات أدلى بها بعض الوفود الأخرى. واستشهد الوفد بلجنة البرنامج والميزانية كمثال على هيئة محل اعتراضات. لم تعترض الوفود على لجنة البرنامج والميزانية حتى وقت قريب .وهكذا، فإن كل من لجنة الويبو المعنية بالمعايير ولجنة البرنامج والميزانية تم ذكرهما على سبيل المثال فقط. وسوف تعقد مشاورات غير رسمية بخصوص لجنة الويبو المعنية بالمعايير. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون تلك المشاورات بناءة بغية حل هذا الأمر تنفيذاً لقرار "الجمعية العامة".

77. وكرر وفد الدانمرك ما قاله مجددا عن وجوب أن تتضمن قائمة الهيئات ذات الصلة فقط على اللجان التي تتناول قضايا الملكية الفكرية الموضوعية، مثل "اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ(ACE) " و "اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية"، و"اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة" (SCCR)"، و "اللجنة الدائمة لقانون البراءات (SCP) والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (SCT)"، واللجنة الحكومية الدولية (IGC). أما الهيئات المرتبطة بإدارة عمليات "المنظمة" نفسها، ولا علاقة لها بالملكية الفكرية في حد ذاتها، ولا تمت بصلة "لآلية التنسيق"، فلا ينبغي أن تدرج في قائمة الهيئات ذات الصلة. وتشمل هذه القائمة، من بين هيئات أخرى، لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق.

78. وأعرب وفد موناكو عن تأييده للنقاط التي طرحها "وفد سويسرا" في بيانه. وقال ينبغي على المشاركين في أثناء التباحث حول آلية التنسيق في إطار "الجمعية العامة" أن يكون لديهم فكرة واضحة عن الأسباب التي أدت إلى اختيار عبارة "ذات الصلة". وفد دأبت المجموعة باء على تكرار هذا التفسير. وعلى هذا النحو، يمكن النظر إلى بعض اللجان على أنها ذات صلة، والبعض الأخر على أنها غير ذات صلة. ومضى يقول، قدم "وفد الدانمرك" رأيا ممتازاً في هذا الصدد .وهذا هو السبب في الاعتقاد في عدم تضمين بعض اللجان في آلية التنسيق، ولاسيما تلك اللجان التي تتعامل مع تسيير عجلة العمل داخل "المنظمة".

79. واختتم الرئيس المناقشات حول وصف مساهمة هيئات الويبو ذات الصلة في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية"، كلٌ فيما يخصه. ودعا "اللجنة" إلى الانتقال إلى موضوع الملكية الفكرية والتنمية، وأعطى الكلمة إلى "الأمانة" لتقديم الوثيقة CDIP/6/12 Rev.، بشأن "اقتراح إضافة بند جديد على جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية".

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/6/12 rev.- اقتراح إضافة بند جديد على جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية

80. أدلت "الأمانة" ببعض الملاحظات الموجزة بشأن الوثيقة CDIP/6/12 Rev . استندت الوثيقة على اقتراح تقدم به "وفد البرازيل" بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وأضافت بأن هذا الاقتراح قد تم تقديمه من قبل أثناء الدورة السادسة "للجنة"، ومنذ ذلك الحين، لم يتم حسم المناقشات المتعلقة بهذه الوثيقة.

81. وأشار وفد البرازيل إلى أن الفكرة الخاصة بإضافة بنداً جديداً لجدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية ارتبطت بتنفيذ الركائز الثلاثة الواردة في التكليف الصادر "للجنة". أولاً، وضع برنامج عمل لتنفيذ 45 توصية تم الموافقة عليها. ثانيا، رصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييم ومناقشة التنفيذ والإبلاغ عنه. والركيزة الثالثة هي مناقشة الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية كما تم الاتفاق عليها من قبل "اللجنة"، فضلا عن المسائل التي تقررها "الجمعية العامة" في حينه. تكمن الفكرة في تخصيص مساحة على جدول أعمال "اللجنة"، من خلال إدراج بند دائم من بنود جدول الأعمال للسماح بإجراء مناقشات أوسع نطاقا بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقد نوقش هذا الاقتراح في العديد من الدورات السابقة. وقد تم فتح باب المناقشة للمسائل المطلوب مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المقترح. وكمساهمة أولية، اقترحت مجموعة جدول أعمال التنمية أن تشمل المناقشات تقريرا عن سلسلة حلقات الويبو الدراسية بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية، ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، والأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وذكر الوفد

مجدداً أنه من المناسب مناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية بأسلوب أوسع، حيث تتصف جميع بنود جدول الأعمال الأخرى بأنها مرتبطة ارتباطا محددا برصد نتائج المشاريع أو لتقييم كيفية تنفيذ "جدول أعمال التنمية" الجاري تنفيذه خلال قطاعات "المنظمة" وخلال مشاريع بعينها. ومضى يقول سيوفر بند جدول الأعمال الجديد المقترح مساحة لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية بطريقة أوسع. كما سيُمَكِن أيضا من دمج المعارف والمناقشات حول العديد من القضايا. واختتم الوفد كلمته قائلا بأن هذه هي الفكرة الرئيسية لبند جدول الأعمال المقترح.

82. وأشار وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية إلى قرار "الجمعية العامة" في عام 2007 بشأن التكليف الصادر "للجنة"، وقد ورد في القرار المشار إليه تحت الركيزة الثالثة عبارة "لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية وكما اتفقت عليه اللجنة، وكذلك تلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة،". ومن ثم فقد استند الاقتراح على تنفيذ الركيزة الثالثة من التكليف الذي أقرته "الجمعية العامة". وأضاف بأنه قد تم تضمين الركيزة الأولى والثانية في جدول أعمال "اللجنة". ومع ذلك، لم يتم بعد تضمين الركيزة الثالثة، وظلت حبراً على ورق ولم يتم الوفاء بتنفيذها. وأعرب الوفد عن اهتمام مجموعته أيضا بالمسائل المقترح مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال الجديد، وعلى وجه الخصوص، تنظيم مؤتمر دولي رئيسي بشأن إدماج التنمية في وضع سياسات الملكية الفكرية. ويتطلب الأمر البدء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ويمكن تخصيص يوم واحد للمشاورات غير الرسمية لتسهيل إجراء المناقشات بشأن المسائل المتصلة بتنظيم المؤتمر، بما في ذلك التاريخ والمكان وجدول الأعمال. وأعلن الوفد تأييد مجموعته ودعمها للمؤتمر، وأعرب عن حرصه على تنظيمه وإقامته. وبصورة عامة، سوف تصب نتائج هذا المؤتمر في صالح "اللجنة" وجدول أعمال التنمية.

83. وذكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، أن إدراج هذا البند المقترح في جدول الأعمال سيتيح إجراء مناقشات حول العلاقة الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية. كما أشار الوفد إلى تضمين جدول أعمال اللجنة حاليا بركيزتين فقط من ثلاث ركائز اشتمل عليها التكليف الصادر "للجنة" من قبل "الجمعية العامة للويبو" في عام 2007. وهاتان الركيزتان، على وجه التحديد، هما: وضع خطة عمل بشأن إتباع نهج قائم على أساس المشروع؛ ورصد تنفيذ جميع التوصيات وتقييمها ومناقشة التقييم وإعداد التقارير عنها. وأضاف الوفد بأنه قد تم تضمين جدول الأعمال بمناقشات حول "آلية التنسيق" على الرغم من عدم توظيفها عمليا حتى الآن. وكرر الوفد أن الركيزة الثالثة من التكليف الصادر إلى "اللجنة" هو الخاص بالملكية الفكرية والتنمية. وقد آن الأوان لمناقشة هذه القضية داخل "اللجنة". وحذّر من عدم تنفيذ ما جاء في تكليف "الجمعية العامة" بشأن تناول المسألة الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، حتى لا تُتهم "اللجنة" بالتقصير.
ومضى يقول لا يتوفر "للمنظمة" حاليا منتدى لمناقشة القضايا الهامة مثل التحديات العالمية، والأنشطة التي تساهم فيها الويبو مع غيرها من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وعلى هذا النحو، ينبغي أيضا درج هذه القضايا ضمن بند جدول الأعمال الجديد المقترح والمعني بالملكية الفكرية والتنمية.

84. وذكر وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، بأن المجموعة قد اقترحت موضوع الركيزة الثالثة من الركائز الواردة في تكليف "اللجنة" والمتعلق بمناقشة أمور الملكية الفكرية والتنمية ذات الصلة. تكمن الفكرة في منح "اللجنة" إمكانية دراسة بعض الأمور التي تهم البلدان النامية والمتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وتشمل هذه الأمور سلسلة ندوات وحلقات الويبو الدراسية بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية، ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف الوفد بأن هذه هي بعض القضايا التي يمكن النظر فيها في إطار بند جدول الأعمال المقترح. كما أشار إلى مرونة المجموعة في إدراج أي موضوعات أخرى. وقد أثار بعض الوفود الأخرى موضوع المؤتمر الخاص بإدماج التنمية في مجال صنع القرارات والسياسات الخاصة بالملكية الفكرية. وأكد على أهمية بند جدول الأعمال المقترح لتنفيذ الركيزة الثالثة من تكليف "اللجنة"، وسوف يساعد البلدان النامية في التعامل مع هذه القضايا بطريقة شاملة.

85. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، إلى الرأي الذي عبر عنه في دورات اللجنة أرقام 6، 7، و8 بشأن إضافة بنداً جديداً على جدول الأعمال بعنوان الملكية الفكرية والتنمية- القضايا المرتبطة. وعبّر الوفد عن أنه

ما يزال على قناعته بعدم الحاجة إلى وجود بند دائم في جدول الأعمال يعكس اسم "اللجنة". لا يوجد هناك أدنى شك في أن كل ما تفعله "اللجنة" يتصل بالملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، لا يعتقد الوفد بأن هناك حاجة ملحة لإنشاء بنداً دائماً جديداً في جدول الأعمال حول القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية كما هو مقترح في الوثيقة المقدمة من "وفد البرازيل". وانتقل الوفد إلى ما يطلق عليه الركيزة الثالثة، والذي ينص على، " لمناقشة القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية، وكما توافق عليه "اللجنة" وكذلك القضايا التي تقررها الجمعية العامة"، وقال بأنه يصعب الاعتقاد بأن كل نشاط قامت به "اللجنة" أو ما زالت تقوم به منذ إنشائها ليس له علاقة أو لم يغطي موضوعات وقضايا الملكية الفكرية والتنمية. وأضاف قائلا بأن الدراسات والمشاريع الجارية والذي يتراوح عددها ما بين 23 إلى 25 تحتوي على عناصر ترتبط بالملكية الفكرية والتنمية. وهذا هو الغرض من إنشاء "اللجنة". واختتم كلمته قائلا بأن المجموعة لا توافق على فكرة إنشاء بنداً دائماً في جدول الأعمال.

86. وكرر وفد الدانمرك، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الموقف الذي أعرب عنه في دورات اللجنة السابقة بشأن إضافة بند دائم جديد لجدول الأعمال خاص بالملكية الفكرية والتنمية. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما تزال مع الرأي القائل بأن الهدف الأساسي للجنة هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. لذلك، لا يرى الوفد أي هدف من إضافة بند جديد على جدول الأعمال يحمل نفس الغرض تماما، ولن يشكل سوي تكرار لنفس عنوان ومسمى "اللجنة" فقط. وشدد الوفد على استعداده وانفتاحه الدائم لمناقشة أي بنود معينة على جدول الأعمال متصلة بالمسائل الفردية فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وعلى ضوء ما تقدم، صرح الوفد بأنه لا يرى حاجة لإضافة بند دائم جديد لجدول الأعمال.

87. وقال وفد جنوب أفريقيا بأنه يتفق مع البيانات التي أدلى بها كل من "وفد مصر" نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأيد الوفد العرض الذي قدمه "وفد البرازيل" فيما يتعلق بالوثيقة CDIP/6/12 Rev.. وصرح بأنه يؤيد الوثيقة ببساطة نظراً لأنها اهتمت بما يجب على "اللجنة" أن تقوم به في سياق تنفيذ الركيزة الثالثة من التكليف المناط بها. ومضى يقول، كان هناك مجادلات مناوئة لإدراج بنداً دائما في جدول الأعمال يعكس أو يكرر عنوان أو مسمى "اللجنة". ومع ذلك، لا يوجد هناك أي خطأ مع هذا التكرار. وأثارت المجموعة الأفريقية موضوع المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. كان هذا هو الموضوع الرئيسي للمناقشة كما ورد في القرار المتخذ في الدورة السابقة "للجنة" بخصوص هذا المؤتمر. وأضاف الوفد بأن "اللجنة" في حاجة إلى البدء في مناقشة الموضوع حيث قد تأخر ذلك بالفعل. فقد كان من المفترض عقد المؤتمر خلال فترة السنتين السابقة. ولسوء الحظ، لم يكن هناك وقت لمناقشة هذا الأمر. ويجب الآن تخصيص وقتاً كافياً "للجنة" لبدء مناقشات جادة بشأن المؤتمر بهدف عقده خلال فترة السنتين الحالية. تحتاج اللجنة إلى اتخاذ قراراً بشأن التاريخ، والمكان، الخ، كي تضع الأمور على الطريق والمضي قدما فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر. وكرر الوفد طلبه في الحصول على توضيحات بشأن دور "الأمانة" بخصوص القرارات التي تتخذ من قبل "اللجنة". ولفت الوفد الأنظار إلى أنه في حالة اتخاذ قراراً من جانب "اللجنة"، فمن المفترض أن تقوم "الأمانة" بمتابعته حتى في حالة عدم النص على ذلك في القرار، وهذا نظراً للدور الذي تلتزم "الأمانة" به، ألا وهو تسهيل عمل "اللجنة". وفي هذا السياق، أبرز الوفد أن الفقرة 18 من ملخص الرئيس للدورة الثامنة تتضمن الإشارة إلى وجوب الاستمرار في إجراء مشاورات غير رسمية أثناء الفترات ما بين الدورات بشأن بند جدول الأعمال المقترح. ولفت الوفد الأنظار إلى أنه لا يعتقد أن هذه المشاورات قد أجريت. واستطرد قائلا، لا أحد يتذكر هذه الحقائق سوى "الأمانة" فقط من منطلق الذاكرة المؤسساتية، حيث يتصف الدبلوماسيون بأنهم مشغولون دائما. وأعرب الوفد عن أمله في قيام "الأمانة" بدور استباقي وتتشاور مع "المنسقين الإقليميين" بخصوص متابعة التوصل إلى قرار بهذا الشأن. وبالتالي، طلب الوفد توضيحاً من "الأمانة" والإفادة عن الجهة المسئولة عن متابعة مثل هذه القرارات.

88. وأشار الرئيس إلى تباين المواقف فيما يتعلق بالمقترحات. حيث رفضت بعض الدول الأعضاء فكرة إدراج بنداً دائما جديداً على جدول الأعمال. بينما أعتقد البعض الأخر في أن هذا من شأنه تعزيز وتوفير الفرصة لتنفيذ الركيزة الثالثة للتكليف المناط "باللجنة" تنفيذه. وأشار الرئيس إلى الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع بشأن الملكية الفكرية والتنمية والذي كان من

المقرر عقده في فترة السنتين 2010-2011، ومما يؤسف له، لم يتم تنفيذه بعد. وطلب الرئيس من جميع الوفود إبداء الرأي بخصوص المتابعة. وكان هذا الاقتراح المطروح على طاولة النقاش هو البدء في استكشاف طرائق للتحضير للاجتماع الدولي. أعلن الرئيس عن استعداده لتسهيل هذا الأمر فقط في حالة اتفاق جميع الوفود على تنظيم المؤتمر. ودعا الرئيس لأخذ رأي الوفود بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بتحديد المسئول عن متابعة المناقشات، أعلن أن هذه مسئولية مشتركة. وقال من الآن فصاعدا، فإن الأمر متروك للجميع للتأكد من التنفيذ الصحيح لجميع القرارات. وأعرب عن رأيه في أن الدول الأعضاء مسئولة مسئولية مشتركة عن متابعة تنفيذ القرارات. كما أن "الأمانة" أيضا لديها مسئولياتها في هذا الإطار. وشدد الرئيس على أهمية الحوار المستمر والمتواصل لتنفيذ القرارات المتخذة من قبل "اللجنة".

89. وأدلى وفد موناكو بملاحظة عامة حول البند الدائم المقترح إضافته إلى جدول الأعمال. وقال أنه لا يوافق على البند المقترح، نظراً لكونه فضفاضا ويغطي كامل اختصاصات "اللجنة"، ولا يعتقد في الحاجة إليه حيث تنظر "اللجنة" بطبيعة عملها إلى الملكية الفكرية والتنمية. وعلى الرغم من النص على الركيزة الثالثة في التكليف الصادر "للجنة"، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة فرض التزاما بإدراج بنداً مثل هذا البند على جدول الأعمال. واستدرك قائلا إن أي وفد له الحرية في اقتراح ما يشاء من موضوعات للنظر فيها من قبل "اللجنة" بشرط الالتزام بنظام الإجراءات المتبع. وفيما يتعلق بالنقطة التي آثارها "وفد مصر" بشأن عقد المؤتمر الدولي، يرى الوفد أن ذلك يمكن إدراجه في جدول أعمال "اللجنة" من وقت لآخر. وقال إن "اللجنة" هي المنتدى المناسب للحديث عن التنمية. ولا يعتقد بأن هناك عدم توافق في الآراء بشأن هذا الأمر، ولكن ما نراه هو تباين في الآراء نحو الإجراءات، ويمكن "للجنة" التغلب عليه.

90. وصرح وفد بربادوس بأنه غير متحمس كثيراً عما إذا كان ينبغي إدراج بنداً جديداً على جدول الأعمال، ولكن يجب حسم الخلاف الحالي بين المؤيدين والمعارضين. ومضى يقول، يشكل الجزء الثالث من هذا الاقتراح أهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة والبلدان التي تواجه صعوبات في توفير ما يكفي من الطعام، وبعبارة أخرى، قضية الأمن الغذائي. في جميع أنحاء العالم، تميز التقنيات المستخدمة لإنتاج المنتجات الزراعية الأساسية في العديد من البلدان المتقدمة بالأتمتة الراقية، عكس التقنيات المتوفرة في العديد من البلدان النامية. ما يزال استخدام الثيران والحيوانات الأخرى في العديد من البلدان الأكثر فقراً في الري والحرث. ويتعين زيادة إنتاجية الغذاء في العالم بنسبة 70% بحلول عام 2015 من أجل تجنب حدوث مجاعة عالمية. وعلى هذا النحو، تظهر أهمية البدء في حل هذه المشاكل الآن. يمكن تخفيف أثر بعض من هذه المشاكل من خلال التحسينات في الإنتاجية والمخرجات في البلدان الفقيرة. سوف يؤدي النفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة إلى التخفيف من حدة الجوع من خلال تحسين الإنتاجية والإنتاج. وهكذا، شدد الوفد على أن إقرار إدراج بنداً جديداً على جدول الأعمال من عدمه ليس هو الموضوع الأساسي، بقدر أهمية إقرار التصدي لهذه المشاكل بدلا من عدم التصدي لها. وأضاف بأنه قد يكون من المناسب إضافة هذا البند في إطار مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. تكمن النقطة الأساسية في أن اللجنة بحاجة إلى إلقاء نظرة على ما يمكن أن تفعله "الويبو" فيما يتعلق بنقل الدراية الفنية إلى البلدان المنتجة للمحاصيل الزراعية الأساسية، حتى يمكن تحسين الإنتاجية بفضل استخدام مستويات أعلى من التقنيات غير المتاحة لديهم حاليا وللمساعدة في التخفيف من حدة الجوع في العالم خلال العقود القادمة.

91. وأعلن الرئيس عن وجود اتفاق لعرض بعض الموضوعات المعينة على "اللجنة"، مثل تلك الموضوعات الملحة للغاية التي ذكرت من وقت قصير.

92. وأعلن وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية عن ترحيبه بالأفكار التي طرحها "وفد بربادوس". وأضاف بأن هذه أمثلة على القضايا التي يمكن مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المقترح. وأعلن عن استعداد المجموعة للتعاون مع الرئيس في إجراء مشاورات للمساعدة في دفع هذه المسألة للأمام. وتعهد بالعمل بنشاط لإيجاد وسيلة للمضي قدما في هذا الخصوص.

93. وقال وفد الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه من المبكر جداً بالنسبة لهم تقديم رد نهائي عن هذا الموضوع. وأضاف، يحتاج الأمر إلى المزيد من التنسيق وربما يستلزم المزيد من التفاصيل عن المؤتمر. واقترح الوفد قيام اللجنة بالنظر في هذا الأمر في مرحلة لاحقة.

94. وصرح وفد الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بأن هذا النشاط مهم جداً لمجموعته، وأعلن عن تأييده للفكرة التي أبداها الرئيس في بدء المشاورات بشأن هذه المسألة.

95. وأعلن وفد الصين عن موافقته على إدراج بند جدول الأعمال المقترح بخصوص الملكية الفكرية والتنمية في عمل اللجنة. واستطرد قائلا بأن "اللجنة" بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار بشكل كامل الركائز الثلاث للتكليف الذي أسندته إليها "الجمعية العامة" في تنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية". وقال إن "اللجنة" قد اضطلعت بقدر كبير من العمل على الركيزتين الأولى والثانية وأحرزت تقدما كبيراً. ومن ثم، حان الوقت الآن كي تقوم "اللجنة" بالنظر بفاعلية في تنفيذ الركيزة الثالثة، وهي مناقشة موضوع الملكية الفكرية والتنمية، وكما توافق عليه "اللجنة" ويصدر به تكليفا من قبل "الجمعية العامة".

96. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانات التي أدلى بها كل من وفود الجزائر ومصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية على التوالي. كما أعلن أيضا عن مساندته لاقتراح الرئيس بعقد مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة. ورحب الوفد بفكرة عقد المؤتمر، وأشار إلى أن هناك وقت كاف للوفود للتشاور فيما بينها أثناء الفترة التي تسبق عقد المؤتمر بشأن العناصر التي ستدرج على جدول الأعمال.

97. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية عن تأييده لعقد مؤتمراً دولياً بشأن الملكية الفكرية والتنمية، ورحب باقتراح الرئيس بإجراء مشاورات غير رسمية.

98. وكرر وفد إندونيسيا مجددا تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود أخرى دعما للمؤتمر المقترح والمشاورات غير الرسمية. وقال أنها فرصة جيدة لدعم تنفيذ التكليف الصادر من "الجمعية العامة" إلى "اللجنة" لمناقشة القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية.

99. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن اتفاقه مع البيان الذي أدلى به "وفد بربادوس". وقال إنه يعتقد أن الموضوع يكمن في مبدأ مناقشة موضوعات الملكية الفكرية والتنمية في هذه "اللجنة" من عدمه. كما وافق أيضا على أن الملكية الفكرية والتنمية من الأمور الهامة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وأضاف بأنها مسألة ذات أهمية عالمية، ولا تقتصر فقط على البلدان النامية. ولهذا السبب، أعلن موافقته مع البيان الذي أدلى به "وفد بربادوس".

100. وقدم الرئيس ملخصاً للمناقشات التي جرت بشأن بند جدول الأعمال الجديد المقترح المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وقد أعرب العديد من الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين عن آرائهم بأن هناك حاجة ملحة يتعين معها إدراج هذا البند كبند دائم في جدول أعمال "اللجنة". ومع ذلك، عارضت بعض الدول الأعضاء الأخرى هذا الاقتراح على أساس أن هذا تكرار لا لزوم له، ولا يعدو كونه مجرد انعكاس لعنوان ومسمى "اللجنة". ومع ذلك، يبدو أن هناك توافق في الآراء حول طرح موضوعات بعينها، مثل الحالة التي ذكرها "وفد بربادوس". وبخصوص مؤتمر الملكية الفكرية المقترح، يبدو أن هناك اتفاق واسع النطاق بشأن هذه الفكرة. ومع ذلك، فقد أعربت الوفود أيضا عن الحاجة إلى منظور أكثر وضوحاً على محتويات وطرائق المناقشات المقترحة .ولهذا السبب، اقترح الرئيس عقد مشاورات غير رسمية لبدء المناقشات بشأن جدول الأعمال والطرائق، والمكان وغيرها من المسائل الأخرى المتعلقة بالمؤتمر المقترح. ووعد بالرجوع مرة أخرى للوفود باقتراح عن الفترة الزمنية المحددة وعن توقيت إجراء المشاورات المذكورة. وسوف يساعد هذا على تقديم إجابات على استفسارات بعض الوفود الراغبة في الحصول على معلومات أكثر عن المؤتمر الدولي. ولفت الرئيس أنظار الوفود أيضا إلى توزيع الجدول الزمني وفقا لمقترحاتهم أثناء المشاورات التي جرت مع "المنسقين الإقليميين" في الصباح. ومضى يقول، كان العمل يجري في إعداد الجدول

الزمني، ويمكن إجراء التعديلات أثناء الأسبوع. ومع ذلك، فالجدول الزمني بصورته الحالية سيساعد الوفود خلال سير الإجراءات.

النظر في الوثائق CDIP/8/INF/1 وCDIP/9/14 وCDIP/9/15،

101. دعا الرئيس "الأمانة" إلى عرض الوثائق.

102. وأبلغت "الأمانة" "اللجنة" بأن الوثيقة قيد النظر هي الوثيقة CDIP/8/INF/1، بشأن "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في "مجال التعاون لأغراض التنمية". وأشارت إلى أنه كان من المتوقع إجراء "المراجعة الخارجية" في إطار المشروع المتعلق بتعزيز إطار عمل الويبو للإدارة القائمة على النتائج. وتتضمن الوثيقة قيد النظر "المراجعة الخارجية" المذكورة، وتم عرضها أثناء الدورة الأخيرة "للجنة". وقد قررت "اللجنة" تكوين مجموعة عمل بغرض محدد (مجموعة عمل خاصة) وهو تحديد التوصيات المكررة أو الزائدة عن الحاجة. وقد أُدرج هذا القرار في الملخص الذي ألقاه الرئيس في ذلك الاجتماع. وقد أعدت "الأمانة" "رد الإدارة" على المراجعة الخارجية خلال الفترة الفاصلة بين الاجتماعات. وقد تضمنت الوثيقة CDIP/9/14 هذا الرد. لم يتيسر إعداد تقرير "مجموعة العمل الخاصة" كوثيقة من وثائق "اللجنة"، حيث لم تتسلمه "الأمانة" إلا في وقت متأخر مساء الأمس. ويمكن الاطلاع على التقرير خارج القاعة. وسوف يكون متاحا ضمن الوثيقة رقم CDIP/9/15 في وقت لاحق من ذلك اليوم. ومن ثم، هناك ثلاث وثائق للمناقشة. وقد قررت "اللجنة" في الدورة الأخيرة، تخصيص يوما واحداً على الأقل للنظر في هذه المسألة. وسيتم مناقشة هذه الوثائق في ذلك اليوم وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الوفود والرئاسة.

103. وأعلن الرئيس أمام "اللجنة" عن وجود السيد أونياما، نائب المدير العام، وسائر موظفي "الأمانة" المعنيين بالمساعدة التقنية. كما أعلن أيضا عن تواجد أحد معدي تقرير المراجعة الخارجية في القاعة. ودعا الرئيس الوفود إلى طرح اقتراحات بشأن كيفية قيام "اللجنة" بتنظيم المناقشات حول هذا الموضوع.

104. وهنأ وفد بلجيكا الرئيس على انتخابه، واقترح أن تبدأ المناقشات بالاستماع إلى تقارير المقررين من كولومبيا وباكستان. ثم يعقب ذلك تعليق كل من الرئيسين المشتركين من مصر وبلجيكا.

105. وقال وفد فنزويلا إنه يفضل أن تبدأ المناقشات بعرض تقديمي للدكتورة ديري. ثم تمضي "اللجنة" بعد ذلك قدما من العموميات إلى التفاصيل المحددة، وتختتم أعمالها بتقارير المقررين. ومضى يقول، لقد أضطر الوفد إلى قراءة تقرير المراجعة الخارجية بلغة غير لغته الوطنية حيث لم يتم ترجمة التقرير. مع العلم بأنه قد تم ترجمة بعض الموضوعات الأخرى التي لم يُطلب ترجمتها، وعدم ترجمة موضوعات طُلب ترجمتها. وقال الوفد، فيما يتعلق بالبنود التي لم تعد ذات صلة أو زائدة عن الحاجة، بأنه يجب توجيه هذه الملاحظات إلى معد التقرير، فقد يكون السبب في التكرار أو الزيادة التي لا لزوم لها قد تمت بغرض التأكيد. ومن ثم، تمضي المناقشات من العموميات إلى التفاصيل الخاصة، وبعبارة أخرى، من العمل الذي أنجزه معدو التقرير إلى العمل الذي أنجزته "اللجنة".

106. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للاقتراح المقدم من "وفد بلجيكا" على أسلوب المضي قدما في المناقشات. وأشار إلى موافقة اللجنة على تشكيل "مجموعة العمل الخاصة" خلال الدورة السابقة. وأشار إلى أهمية الاستماع إلى النتائج التي توصلت لها "مجموعة العمل الخاصة" قبل مناقشة تقرير ديري/روكا.

107. ولفت وفد ألمانيا الأنظار إلى أمر التكليف الصادر "لمجموعة العمل الخاصة". ومضى يقول لم تتمكن "اللجنة" من النظر في تقرير ديري/روكا في دورتها الأخيرة، وقد وافقت على تكوين "مجموعة العمل الخاصة". ولهذا، فإن الخطوة المنطقية هي قيام "مجموعة العمل الخاصة" بعرض ما قامت به من أعمال. في حالة بدء "اللجنة" في عرض تقرير ديري / روكا، فسوف

تعود "اللجنة" مرة أخرى إلى المربع رقم 1، ولن يتيسر الاستفادة أو تحقيق جدوى من عمل "مجموعة العمل الخاصة". هذا مع قناعة الوفد من أن "مجموعة العمل الخاصة" لم تضف قيمة كبيرة، وهذا من الأمور التي تحتاج إلى تفسير. واستطرد قائلا، ينبغي أولاً طرح المشاكل والبوح بها، ومن ثم الاستماع إلى تعليق د. ديري عليها. وفي هذه الحالة، ستتمكن د. ديري من التركيز على تلك المشاكل بدلا من العودة إلى نقطة البداية مرة أخرى.

108. واقترح الرئيس أن تبدأ "اللجنة" في مناقشة التقرير المعد من قبل المقررين المشتركين، مع مداخلات من الرئيسين المشتركين، بلجيكا ومصر. وتستطيع د. ديري المداخلة متى كانت هناك فرصة لذلك.

109. وأشار وفد الجزائر إلى اقتراح الرئيس، والاقتراح المقدم من "وفد بلجيكا" على أسلوب سير المناقشات. وقال، بالإضافة إلى تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، هناك أيضا ورقتان أخرتان يحتاجان إلى المناقشة. وأشار الوفد إلى تواجد كل من المؤلف المشارك في إعداد التقرير الخاص بالمراجعة الخارجية و"الأمانة" للمساعدة في المناقشات، كما أن "الأمانة" هي التي قامت بإعداد "رد الإدارة" على ملاحظات التقرير. وطالب الوفد بوجوب عرض وثيقة الرد هذه رسميا بواسطة "الأمانة" حيث لم يتم سوي مناقشتها على نحو غير رسمي فقط. ولإجراء مناقشة شاملة ومنظمة تنظيماً جيدا، اقترح الوفد البدء بعرض "رد الإدارة" يعقبه عرض تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، أو بترتيب عكسي، حيث أن كلا التقريرين يحتويان على حقائق واقعية. يمكن "للجنة" بعد ذلك الدخول في مناقشات بعد عرض جميع وجهات النظر المختلفة على طاولة المفاوضات. وخلال تلك المناقشات، تعرض كل من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية الوثيقة التي قاموا بتوزيعها في وقت سابق.

110. ولفت وفد جنوب أفريقيا الأنظار إلى أنه كان من المفترض قيام "الأمانة" بتسليم ردها على تقرير ديري/ روكا في الدورة السابقة "للجنة". ولسوء الحظ، لم تكن "الأمانة" في موقف يساعدها على القيام بذلك. ولهذا، فقد اتفق على قيام "الأمانة" بتسليم "رد الإدارة" على هذا التقرير في هذه الدورة. واستطرد قائلا، أنه من الحكمة أن تبدأ "اللجنة" بعرض "رد الإدارة" بواسطة "الأمانة" قبل مناقشة تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، حيث أن تقرير مجموعة العمل هذا قد بُني على كل من تقرير ديري/روكا ، و"رد الإدارة". في حالة قيام "اللجنة" ببدء المناقشات بعرض تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، ستكون كمن يضع العربة أمام الحصان.

111. وأعرب وفد بلجيكا عن شكره للوفود على ما قدموه من اقتراحات بناءة. وصرح بأن اقتراحه قد استند على الاتفاق الذي تم مع الرئيس المشترك من مصر بالبدء بعرض تقرير المقررين المشتركين أولاً. ويعقب هذا العرض قيام الرئيسان المشتركان بتقديم تعليقاتهما، ومن ثم فتح الباب لمزيد من التعليقات، بما في ذلك قيام د. ديري بعرض مداخلاتها. وأردف يقول إن هذا عبارة عن اقتراح بديل، آخذا في الاعتبار المقترحات الأخرى، وهو البدء بعرض د. ديري بخصوص المراجعة الخارجية، يليها عرض "الأمانة" الخاص "برد الإدارة"، وفي الأخير يتم عرض تقرير "مجموعة العمل الخاصة".

112. واقترح الرئيس الأخذ باقتراح "وفد بلجيكا" والاسترشاد به في أسلوب إدارة المناقشات. ومن ثم، سوف تبدأ المناقشات بعرض د. ديري، ثم يليه عرض "الأمانة" والخاص "برد الإدارة"، ثم تقرير "مجموعة العمل الخاصة". يُعرض بعد ذلك تقرير المقررين، ثم يواصل الرئيسان المشتركان العرض. وحيث لم يكن هناك اعتراضات على هذا الاقتراح، دعا الرئيس د. ديري لعرض تقرير المراجعة الخارجية.

113. وتوجهت د. ديري بالشكر إلى الرئيس على تقديمه لها، وعلى منحها الفرصة لعرض التقرير الخاص "بالمراجعة الخارجية". وأشارت إلى أنها قامت بعرض الخلفية التاريخية عن التقرير وعن الإجراءات المتبعة في إعداده خلال الدورة الثامنة "للجنة". ولهذا، قد لا يكون من المفيد تكرار هذه المعلومات. وصرحت بإمكانية التركيز على النتائج الرئيسية أو التوصيات. وطلبت من الرئيس الاختيار.

114. وطلب الرئيس التركيز على النتائج الرئيسية.

115. ولفتت د. ديري الأنظار إلى أن الشروط والاختصاصات المرجعية للتكليف الصادر بإجراء "المراجعة الخارجية" تطلبت القيام بتقييم أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو للتأكد من فاعليتها وأثرها ومدي كفاءتها ووجاهتها، فضلا عن تقييم التنسيق الداخلي والخارجي. ومضت تقول، تعد هذه هي المرة الأولى التي تُجرى فيها مراجعة شاملة وموضوعية لأنشطة الويبو الإنمائية سواء داخليا أو خارجياً. وعلى هذا النحو، واجه معدو التقرير عددا من التحديات من بينها نقص البيانات الداخلية. ويعد هذا أحد الأسباب التي أدت إلى ضخامة حجم الوثيقة المقدمة. كان على المؤلفين جمع المعلومات من أجل فهم النطاق الدقيق لأنشطة التنمية داخل "الأمانة" قبل تقييم تلك الأنشطة. ونظراً للرغبة في الحصول على تقرير مراجعة على المستوى الكلي الجامع لكافة أنشطة التنمية، لم يقدم المؤلفان تقييما متعمقا لأي مجال معين، ولكن وبدلا من ذلك، تم إلقاء الضوء على الاتجاهات والمجالات العريضة التي تعمل فيها "المنظمة". وكما هو مبين في التقرير، تقدم الويبو مجموعة واسعة من الأنشطة لمختلف البلدان والمجموعات والأهداف. وقد يكون بعض من هذه الأنشطة برامج صغيرة ولكنها عظيمة الأثر؛ مثل تلك الأنشطة التي تُقدم في مجال السياسات أو التشريعات. وقد يكون البعض الأخر من هذه الأنشطة عبارة عن ممارسات أكثر تكلفة، ويكون الأثر الناتج في بعض الأحيان غير مترابط أو ذو أثر ضعيف. وهكذا، هناك تنوع واسع جداً من حيث الأنشطة، وقد حاول المؤلفان إلقاء الضوء على هذا التباين في التقرير. وكما ذُكر سابقا، في وقت تنفيذ المراجعة وخلال بعض مراحلها، تسببت أوجه القصور في إجراءات الويبو الداخلية المتعلقة بتحديد وقياس ورصد توزيع الميزانية والنفقات المتعلقة بأنشطة التنمية في خلق صعوبات بالغة في التحقق من بعض الاتجاهات خلال فترات زمنية، أو في التعرف على التوزيع النسبي وكثافة النشاط حسب الفئة. ومضت تقول، تضمن "رد الإدارة" تفصيلات عن الجهود الجارية داخل "الأمانة" لتحسين بعض من الإجراءات الداخلية؛ ولكن ووفقا لرأي د. ديري، ظل القصور في العديد من تلك الإجراءات.
واستطردت قائلة، هناك العديد من الخطوات الجاري اتخاذها في الاتجاه الصحيح، لكن هناك أيضا الكثير من العناصر التي ما تزال في حاجة إلى المزيد من العمل. ويمكن مناقشة هذه العناصر في وقت لاحق. ويجدر "بالأمانة" التسليم بأن هناك العديد من المجالات التي خضعت لعمليات المراجعة ما تزال قيد التحسين أو في مراحل التغيير ولم يتم الانتهاء من العمل فيها بعد. لم تكن الويبو ولا أنشطتها الإنمائية في حالة استقرار، حيث كان العمل ما يزال يجري في العديد من الأنشطة التي خضعت للمراجعة. وفي بعض الحالات كان من السابق لأوانه الحكم على النتائج. واشتمل هذا على العديد من مشروعات "اللجنة". وقد اعترفت د. ديري أيضا بأن عملية المراجعة تمت في وقت تواكب مع حدوث تغيرات تنظيمية في الويبو، حيث كانت "المنظمة" وما زالت في خضم إصلاحات رئيسية في سياق "برنامج التقويم الاستراتيجي" وتنفيذ جدول أعمال التنمية، بما يعني مرور "المنظمة" بمرحلة تطور. ومما لا شك فيه، كانت عملية تحويل "المنظمة" بعيداً عن إرث الممارسات الماضية من المهام التي تستغرق الكثير من الوقت. ومع ذلك، وبينما كان من المفترض أن تغطي المراجعة الفترة الممتدة حتى نهاية عام 2010، إلا أنه قد تم الانتهاء من العمل فعليا في أغسطس 2011. وقد حاول المؤلفان جاهدين رصد بعض التغييرات التي تم إجراؤها حتى ذلك الوقت، بما في ذلك بعض من تلك التغيرات الواردة في ميزانية الفترة 13/2012. واستدركت قائلة بأن ذلك لا يعني بالضرورة أن جميع التحليلات الواردة في التقرير كانت عن فترات زمنية سابقة، أو أن جميع التوصيات أصبحت لا لزوم لها. ووفقا لما ذكرته، كان هناك بعض المجالات التي شهدت إحراز تقدم فيها. وهناك أيضا بعض المجالات التي تشهد مشروعات لتنفيذ مبادرات "الأمانة" وجاري العمل فيها وتهدف إلى التحسين وتحتاج فقط إلى بعض الوقت كي تسفر عن النتائج المرجوة. ومن المتوقع أن تشهد هذه المجالات تحسينات كبيرة في الوقت المناسب، فضلا عن التأثيرات الجوهرية التي ستعود بالنفع على البلدان النامية. ومع ذلك، كان هناك أيضا بعض المجالات التي تحتاج إلى مواجهة بعض المشاكل الهيكلية المتأصلة بصورة أكبر ومعالجتها. وعلى وجه التحديد، في مجال التوجيه، حيث تُرك الأمر إلى الدول الأعضاء لتقديم المزيد من التوجيه إلى "الأمانة" بشأن ماهية التنمية التي ينبغي تقديمها. في كثير من النواحي، ظهرت دلائل التقدم الذي تحرزه "الأمانة" في مجال "الكيف"(كيفية تقديم المساعدة الإنمائية)، بما في ذلك تحسين التخطيط والتنسيق الداخلي. ومع ذلك، كان السؤال عن "ماذا" (ماهية المساعدة)، هو الموضوع الذي تُرك للدول الأعضاء التباحث حوله في سياق البرنامج والميزانية واللجان الأخرى مثل "اللجنة". وأضافت قائلة، لقد تطرق التقرير إلى ستة مجالات رئيسية لأنشطة الويبو كما حددها معدو التقرير. واشتملت هذه المجالات على استراتيجيات الملكية الفكرية؛ والسياسات والخطط؛ وأطر السياسات التشريعية والتنظيمية؛ والعمل في البنية التحتية الإدارية لنظم الملكية الفكرية؛ ونظم الدعم لمستخدمي نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية؛

وتشجيع الابتكار والإبداع والنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ والتدريب وبناء القدرات البشرية. وعلى الرغم من رغبة د. ديري واستعدادها لتقديم بيان متعمق لكل مجال من تلك المجالات وتوضيح النتائج المعنية بكل منها، إلا أن التركيز على التوصيات وتحديد أيا منها يمكن المضي فيه قدما كان أكثر أهمية. وكان هذا ضروريا لإبراز نتيجة مفيدة وتوفير معلومات قيمة لكل من "الأمانة" والدول الأعضاء. وأعربت عن رأيها في وثيقة "رد الإدارة" بأنها على جانب كبير من الأهمية. ومضت تقول، كان ذلك تطورا إيجابيا، تكمن دلالته في الأثر الذي خلفه التقرير من تحفيز وحشد قدرا كبيرا من التفكير الداخلي، ومن التدبر والمداولات داخل "الأمانة". وكان هذا من النتائج المرجوة، وهو تحديد ما توافق عليه "الأمانة" وما لا توافق عليه، وكان هذا في حد ذاته بالفعل عملية جوهرية وهامة. وأعربت د. ديري عن بعض التحفظات فيما يتعلق بعناصر معينة من التقرير، تلك العناصر الخاصة بتصنيف بعض التوصيات. وأعربت عن عدم موافقتها على ما قامت به "الأمانة" من وضع العديد من التوصيات الواردة في تقرير المراجعة ضمن فئة التوصيات الزائدة عن الحاجة. فقد جمعت "الأمانة" بعض حبات التفاح مع بعض حبات البرتقال في سلة واحدة. ومضت تقول، في بعض الحالات، ذكرت "الأمانة" أنها تقوم بالفعل بعمل نشاط ما. وفي هذا الإطار يمكن مناقشة هذا الأمر والتأكد من صحته. وأضافت بأنها تتفق مع "الأمانة" في كثير من الحالات التي يجري فيها العمل بالفعل، ولكن هناك العديد من العناصر في منطقة التوصيات المكررة، والتي صرحت "الأمانة" بأنها قد قامت بالتخطيط أو سوف تقوم بتنفيذ بعض الأعمال بها. وبطبيعة الحال، تختلف مرحلة التخطيط أو الوعد بالتنفيذ عن العمل الفعلي على أرض الواقع. وأضافت، كان من الأمور الجيدة أن توافق "الأمانة" على توصية من التوصيات، ولكن لا يعني موافقتها هذه على قيامها بتنفيذ الأعمال المرتبطة بتلك التوصية. وهكذا، يمكن طلب توضيحاً من "الأمانة" بشأن كيفية إحراز تقدم، وإلى أي مدى يقف عنده هذا التقدم. كان هذا التوضيح مطلوبا للحصول على صورة دقيقة عن الحالة الراهنة للنشاط. ونظرا للانتهاء من المراجعة قبل ثمانية أشهر، فالحالة الراهنة تختلف بالطبع عما كان عليه الوضع ساعتئذ فيما يتعلق بكل هذه الأمور. كان على "المنظمة" أن تسترشد برأي "الأمانة" في هذا الأمر. وأعلنت تأكيدها بأن "المنظمة" تعمل جاهدة على صعيد العديد من الجبهات. ثم قدمت د. ديري قائمة بما تعتقد بأنه أهم عشر توصيات. ومن وجهة نظرها، تخاطب أول مجموعة من التوصيات الدول الأعضاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وتتعلق توصيات تلك المجموعة بالشفافية والمساءلة المتبادلة. أولاً، سيكون من المفيد "للمنظمة" وضع المبادئ التوجيهية للتنمية التي توفر تفاصيل أكثر وضوحاً للموظفين والمستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن كيفية تخطيط وتنفيذ المساعدة الإنمائية، من حيث الجوهر والإجراءات على حد سواء. ثانيا، ينبغي أن يُطلب من "الأمانة" إعداد دليلاً بشأن أنشطة التعاون الإنمائي الذي تقوم به. وبهذه الطريقة، يمكن للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة أن يكونوا على علم بنطاق أنشطة التنمية الممكنة، وبإجراءات طلب المساعدة، والإطار الزمني للموافقة، ومجموعة المستفيدين المحتملين، وطرق التعاون الممكنة، والمسئوليات التي تقع على جانب المستفيدين وهلم جرا. يمكن أن يكون هذا الدليل على شكل كتيب بسيط، ولا يلزم أن يكون باهظ التكلفة، ويمكن تحديث بياناته سنويا، وسيعمل على توفير شفافية للعملية بأكملها. ثالثا، من حيث الشفافية، ينبغي أن يُطلب من "الأمانة" تقديم سياسة أكثر وضوحاً بشأن التفاوض على الموارد الخارجية "للمنظمة". وذكرت د. ديري بأنه ورد في "رد الإدارة" أنها تقوم بصياغة سياسة بشأن الشراكات والموارد الخارجية. ومن المهم جداً أن يوفر هذا العمل توجيها أكثر وضوحاً على الصناديق الاستئمانية (FIT)، وكيف يتم التفاوض عليها، وما هي الأهداف والنتائج المتوقعة والأولويات. ويجب أن تعكس هذه الأمور تماما البرنامج الاستراتيجي الأوسع نطاقا، وإجراءات إعداد الميزانية والتي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن تسجيل موارد الصناديق الاستئمانية حاليا يتم جنبا إلى جنب مع باقي البرامج في لجنة البرنامج والميزانية، إلا أنه لا يُسمح بالمشاركة في تخطيط وتقييم أو مراجعة استخدام تلك الموارد إلا من قبل المانح و"الأمانة" والبلد المستفيد فقط دون إطلاع باقي الدول الأعضاء الأخرى. ومضت تقول، كانت موارد الصناديق الاستئمانية في بعض الأنشطة الإنمائية أكبر من الموارد التي تمت الموافقة عليها في إجراءات لجنة البرنامج والميزانية. وكان المستوى العام لتمويل الصناديق الاستئمانية أكبر مما تم تقديمه من خلال "جدول أعمال التنمية". كان ذلك مصدرا مهما لتمويل المساعدة الإنمائية، وعلى وجه الخصوص، لبرامج معينة. وهكذا، ينبغي أن تبحث الدول الأعضاء عن طرق لزيادة الرقابة على الصناديق الاستئمانية وضمان استيفائها للغرض منها. كان المجال الخامس المذكور في التقرير هو عدم كفاية مستوى منهجية التخطيط القطري وتقييم الاحتياجات. وفقا "لرد الإدارة"، بدأ التخطيط المنهجي القطري بصورة أكبر في أوائل عام 2012، قبل أربعة أشهر. وهكذا،

ينبغي أن يُطلب من "الأمانة" تقديم معلومات حديثة عن القالب المستخدم في إعداد التخطيط القطري، والإجراءات التي كان من المخطط القيام بها، حيث سيكون هذا أحد الأدوات الرئيسية الحيوية للتعاون الإنمائي في المستقبل، ومن المهم جداً لكل من الأدوات والعمليات أن تكون مثمرة ومفيدة. سيكون من المفيد أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع من "الأمانة" بشأن ما تم تخطيطه أو بشأن القائمين على تخطيطه في الوقت الحاضر. وأعربت د.ديري عن تفهمها بأن هذا الأمر يجري حاليا تجربته في عدد قليل من البلدان. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون هناك تقييم، ربما بحلول نهاية عام 2012، قبل المضي قدما. وأضافت قائلة، تحتاج الدول الأعضاء إلى الاستيعاب الدقيق لكيفية تطبيق التخطيط المنهجي القطري. ولا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه أمر واقع أو ملزم. وانتقلت د. ديري إلى ملاحظة أخرى تتعلق بعدم وجود أدوات لقياس أثر أنشطة "المنظمة" التنموية، والعلاقة الأوسع نطاقا بين الملكية الفكرية والتنمية. ولفتت الأنظار إلى أن الويبو مؤسسة بارزة في مجال الملكية الفكرية، ويتعين على "الأمانة" توفير أدوات لقياس هذا الأثر. ولفتت الأنظار إلى أنه سيكون من المفيد قيام "المنظمة" بالاستثمار بصورة أكبر على أدوات لرصد أنواع الأنشطة على الصعيد القطري وعلى مستوى القطاع والبرنامج، وقياس أثرها. وهذا من شأنه مساعدة الدول الأعضاء على تتبع ورصد فعالية المساعدة المقدمة في المستقبل. وهذا أمر يمكن أن يقوم به موظفو الويبو في أقسام التحليل الاقتصادي والإحصاء، وغيرهم من الموظفين في التخصصات الأخرى أو من الخبراء الخارجيين. والتفتت إلى موضوع الخبراء الخارجيين قائلة، لا تزال هناك حاجة لمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالخبراء الخارجيين والمستشارين. وكما ورد في التقرير، فقد تلاحظ زيادة حجم التعاقدات مع استشاريين وخبراء خارجيين لتنفيذ الكثير من الأنشطة العملية الخاصة بالمساعدة الإنمائية التي تقدمها "المنظمة". هذا بينما يتوفر موظفو "المنظمة" الملتزمون بولائهم المهني بمقتضى عقود العمل المبرمة معهم، ولهذا فإن هناك حاجة لمعرفة المزيد عن الاستشاريين والخبراء، من هم وما هي مؤهلاتهم، هل يختار دائما أفضل المؤهلين، هل تتوفر لديهم الخبرة المحلية، هل هناك تضارب في المصالح، من هي الجهات الأخرى التي يتعاملون معها في مجال تقديم الاستشارات والخبرات، الخ. وهذه من الأمور التي ينبغي على الدول الأعضاء الاهتمام بها. كما ينبغي أيضا على الدول الأعضاء معرفة المزيد عن مستوى أداء هؤلاء الخبراء في مهام سابقة. وبعد الإطلاع على العديد من الوثائق، وجد المؤلفان تكرار الاستعانة بنفس المستشارين أكثر من مرة، ويرجع هذا، جزئيا، إلى ندرة خبراء الملكية الفكرية في العديد من البلدان النامية. تحتاج الدول الأعضاء إلى أسلوب ما لتقييم عمل هؤلاء المستشارين والخبراء؛ ومعرفة سابق خبراتهم ومدى قيامهم بأعمال متميزة من قبل، وما هي أسباب تكرار صرف المكافآت لهم، ويجب على الدول الأعضاء تفهم المزيد حول كافة هذه المواضيع. كما ينبغي أيضا ربط إجراءات الاستعانة بالخبراء والمستشارين بعروض ومسابقات أكثر شفافية. واستدركت قائلة إن إجراءات المسابقات التنافسية والمفتوحة في سياق الاستعانة بالمستشارين يمكن في بعض الأحيان، وهذه حقيقة، أن تشكل تعقيدات إدارية. ومع ذلك، فهناك العديد من الحالات لن يشكل الأمر فيها خسارة كبيرة أو ضياع وقت ثمين في وضع إعلانا عاما لمدة عدة أسابيع لتوسيع قاعدة الاختيار لتضمين عناصر أخرى قد تكون قادرة وراغبة في تقديم المشاورات والخبرات المطلوبة. يمكن للدول الأعضاء و"الأمانة" العمل سويا لاختيار أفضل العناصر من المجموعة المتقدمة والأكثر ملائمة في مجال تقديم الخبرات المطلوبة. كما يمكن "للأمانة" أيضا أن تقترح وتضيف إلى هذه القائمة في حالة تيقنها من تحلي العناصر التي أضافتها بأفضل التأهيل أو تمتعها بالخبرة المناسبة. واستدركت قائلة، ما يتم إتباعه حاليا من أساليب لا غبار عليه، ولكننا في حاجة ملحة لتعزيز الشفافية في تلك المنطقة بأكملها. هناك منطقة أخرى ذات أولوية، تلك المنطقة التي تتعلق بالحكم الرشيد. ويتمثل العنصر الأساسي في هذه المنطقة بتوسيع نطاق التقييم. وكما لوحظ في التقرير، كان هناك العديد من المشاكل المرتبطة بعدم كفاية الرصد والتقييم. لم يتوفر "للمنظمة" سياسة محددة للتقييم منذ عام 2010. على الرغم من تكليف شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD) بإجراء بعض التقييمات، وحتى الآن، لم يتم تنفيذ أي تقييمات في مجال المساعدة الإنمائية. بدأت "شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية" لتوها في تجربة إجراء تقييمات على المستوى القطري. يمكن أن تقدم "الأمانة" تحديثًا للبيانات بشأن هذا الأمر. ومع ذلك، لم يكن هناك أية تقييمات منتظمة بالبرنامج أو بالنتائج المتوقعة للمشاريع التي كانت جارية في حينه. قامت "المنظمة" بالفعل ومن خلال تقارير أداء البرامج بموافاة الدول الأعضاء بالتقييمات، ولكن كانت هذه تقديرات مواقف ذاتية وداخلية ولا ترتقي لمستوي التقييمات المطلوبة. ومضت تقول، ليس هناك ضرورة في أن تكون جميع التقييمات مستقلة، بمعنى إشراك عناصر خارجية. فهناك بعض التقييمات التي قد يكون من الأصوب تشكيل مجموعات تقييم تجمع ما بين الموظفين الداخليين

والخارجيين، أو من الموظفين الخارجيين فقط، أو إجراء التقييم بالكامل بواسطة عناصر من "شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية". يحتاج الأمر إلى إجراء مناقشات أكثر جدية حول كيفية إذكاء مفهوم التقييم وجعله جزء من ثقافة العمل، والأهم من ذلك، الاستفادة والتعلم من تلك التقييمات. من الآثار الهامة للتقييمات أن تسهم في تغيير خطوات وعملية اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات من أجل السماح للجميع بالعمل بصورة أفضل في المستقبل. من الطبيعي بالنسبة لأي منظمة دولية أن تعمل على تعزيز التقييم من وجهة نظر الحكم الرشيد. وسوف يساعد ذلك أيضا على حل الكثير من المشاغل والهموم الداخلية، كما أنه سيقضي على الكثير من بواعث القلق والتوتر الداخلي فيما بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في حالة تبني "المنظمة" سياسة أكثر وضوحاً بشأن مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الصناعية غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والعاملين في مجال الملكية الفكرية والخبراء. وسوف يسمح هذا بتفهم أفضل لقضايا وأمور مثل الاعتمادات المالية المقررة للاجتماعات، وتوفير الوثائق، وأنواع المستندات التي ترغب الدول الأعضاء في توفيرها للاطلاع العام من قبل الجمهور، وقنوات وفرص مساهمة أصحاب المصلحة في عمل "المنظمة"، والسياسات المتعلقة بالشراكات من أجل استضافة الأحداث، والكشف عن تضارب المصالح وهلم جرا. تعد هذه التوصية أوسع نطاقا من تلك التي ورد تفصيلاتها في "رد الأمانة"، وقد أفصحت د. ديري عن تفهمها بأنها اهتمت أكثر بالشراكات بين القطاعين العام والخاص مع "المنظمة". ويمكن توضيح ذلك من قبل "الأمانة". واستطردت قائلة بأنه من المهم تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تحسين "قاعدة بيانات المساعدة التقنية" المباشرة على شبكة الإنترنت، والتي تم إعدادها في إطار مشروع من مشاريع "اللجنة". وأعربت عن تفهمها بأنه جاري تطوير وتنقيح قاعدة البيانات هذه للتغلب على بعض نقاط الضعف التي تم تحديدها. ومن أحد الأسباب التي تفسر أهمية قاعدة البيانات، هو أنها تعمل على تعزيز الشفافية وتساعد الجهات المانحة الأخرى على الحصول على المعلومات. كما ستساعد أيضا تلك الجهات الخارجية على تقييم ونقد عمل "المنظمة". وهذه كلها من الأمور الصحية. ومن أجل العمل على تحقيق فاعلية قاعدة البيانات، فمن المهم جعل قاعدة البيانات أداة ميسرة للبحث بواسطة النتائج المتوقعة، والبحث أيضا بنوع النشاط، وينبغي أن تتضمن المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتخصيص الموارد والنفقات، وأن تكون مرتبة ومنظمة بما يحقق ارتباطها بأنواع الفئات وأطر العمل المستخدمة في عمليات "المنظمة" العادية المتعلقة بالبرنامج والميزانية، وعلى سبيل المثال، في إطار الإدارة القائمة على النتائج. ولفتت د. ديري الأنظار إلى منطقة أخرى وقالت، كانت هناك ثلاث مسائل تتعلق بالتوجيه. وكان من أحد الأمور المذكورة في التقرير تباين مشاركة "الأمانة" مع أصحاب المصلحة باختلاف نوع أصحاب المصلحة، والشعبة ونوع النشاط. سيكون من المفيد "للأمانة" أن تعد تقريراً، حسب البرنامج، عن نطاق أصحاب المصلحة التي تشارك أو تشترك معهم في أنشطتهم السنوية. فهل هي في معظمها مع الجماعات العلمية في البلدان النامية أو مع مستخدمي الملكية الفكرية المحتملين، وهل تشارك "الأمانة" في الغالب مع الروابط الصناعية الكبيرة، والأكاديميين على المستوى القطري أو المنظمات غير الحكومية، وهل قامت بالمشاركة على نحو كاف مع معاهد البحوث وهلم جرا. من المأمول أن يلقي التقرير المقترح الضوء بصورة أفضل على بيانات المشاركين ويظهر التعاون الذي تقوم به "الأمانة" أمام عالم الملكية الفكرية والتنمية. ويتبقى نقطة نهائية واحدة تتسم بأهمية خاصة، نظراً لنشأة كل من "اللجنة" و"جدول أعمال التنمية". وهي معنية بإيجاد وسيلة لإجراء مراجعة متخصصة لمحتوى المشورة التشريعية والسياسية للبلدان النامية. في الوقت الحاضر، كانت هذه النقطة "لا تتسم بأي شفافية على الإطلاق"، ويرجع السبب في هذا في جزء منه إلى اعتبار المشورة سراً بين الدول الأعضاء و"الأمانة". ومع ذلك، ينبغي أن يكون هناك وسيلة يمكن معها إجراء مراجعة خبيرة متخصصة لمحتوى المساعدة التشريعية. ويمكن أن يشمل هذا حذف أسماء البلدان. كما يمكن اختيار اثنين من الخبراء في كل مجال من مجالات المساعدة التشريعية، وربما يكونا من أصحاب الآراء المتعارضة، لدراسة هذا النوع من المشورة الجاري تقديمها إلى البلد المعني: هل هي ذات جدوى عالية، هل هي بالفعل ما تحتاجه البلد المعني، هل هي متفقة ومتوائمة مع الأولويات التي حددتها البلدان، وهلم جرا. يمكن للمراجعة الخبيرة أن تستعرض كل مراحل تنفيذ عملية المساعدة ومحتواها. وعلى الرغم من الحفاظ على سرية اسم البلد المعني، سيكون هناك بعض البلدان الراغبة في إضفاء صفة العلانية على المشورة التشريعية التي حصلوا عليها. واستدركت قائلة، لا يوجد هناك أي سبب يدعو البلدان الأعضاء إلى إخفاء المساعدة التشريعية والمشورة التي حصلوا عليها من "الأمانة". سَتُمَكِّن هذه المراجعة جميع الأطراف من الحصول على فكرة أفضل عن ماهية الشئ الموجود داخل الصندوق الأسود. وفي الوقت الحاضر، فإن هذه الأمور تُعامل وكأنها من الأسرار، لا يعلم أحد عنه شيئا. يمكن أن

تكون المشورة التشريعية المقدمة من "الأمانة" على جانب كبير من الأهمية أو سيئة للغاية، لا أحد يعلم. فقد يتم تقديمها على شكل مشورة تشريعية مباشرة، ولكن أيضا يتم تقديمها بصورة ضمنية خلال صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية، وفي أثناء الندوات والاجتماعات عندما يُطلب من الحاضرين تقديم مشورة أو عندما تُرتب الاجتماعات للخبراء لمناقشة وبحث الخيارات المتاحة للبلدان. وكل هذه الطرق عبارة عن أساليب يتم فيها تعريف البلدان بأنواع الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالتشريعات، وتطوير نظام الملكية الفكرية على الصعيد الوطني وكذلك الطرق التي يتم من خلالها إدارة مكاتب الملكية الفكرية والتحكم فيها. ينتج عن كافة هذه الوسائل آثاراً بالنسبة لتأثير وفعالية النظم في تلك البلدان. واختتمت كلمتها قائلة، كانت هذه بعض أهم التوصيات، وأعربت عن أملها في أن يحظى هذا العرض على قبول معظم البلدان وتمنت ألا يكون مثيراً للجدل.

116. وتوجه الرئيس بالشكر للدكتورة ديري، وشاركها الرأي في وجوب تركيز "اللجنة" للجهود بغية التوصل إلى نتيجة بناءة في المناقشات. ثم دعا نائب المدير العام لتقديم "رد الإدارة" على "المراجعة الخارجية".

117. واستهلت "الأمانة" كلمتها بالإشارة إلى أن هذا العرض لن يكون ردا مباشرا على كل النقاط التي أثارتها د. ديري، ولكنه يهدف فقط إلى تذكرة الوفود بالأسباب الكامنة وراء "رد الإدارة". وكما أشارت د. ديري، كانت مهمة معدي تقرير المراجعة هي النظر في الفترة حتى عام 2010. وتزامن ذلك مع تنفيذ "برنامج التقويم الاستراتيجي" الجديد داخل "المنظمة". وتُقَدّر الإدارة التغيير الذي حدث لعدد من العناصر داخل "المنظمة". كان كل من "جدول أعمال التنمية" والتوصيات الواردة فيه، وكذلك تشكيل "اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية" نتيجة توجيهات إضافية تم تكليف "المنظمة" بها. وهكذا، وفي سياق القرار الذي اتخذته الإدارة والمبادرات التي أطلقت بعد ذلك، فقد تم بالفعل النظر في كثير مما تم التوصية به في التقرير وجاري تنفيذه على أرض الواقع. واشتملت هذه الأعمال، على سبيل المثال، تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج لمعالجة المسائل المتصلة بالتوجه نحو تحقيق النتائج، وتقييم الأثر التراكمي على المدى القصير. وبدأ العمل أيضا في نظام "تخطيط موارد المؤسسات". وسوف يسمح هذا بالتخطيط وإعداد التقارير والإبلاغ عن أنشطة التنمية المطلوب دمجها تماما في النظم المالية والإدارية "للمنظمة"، وبالتالي، زيادة الشفافية فيما يتعلق بوضع الميزانية والنفقات. وكان هناك أيضا صياغة الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل. وهو ما يحدد النتائج الإستراتيجية رفيعة المستوى ومؤشرات أنشطة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي، بما في ذلك من خلال مشروع وضع إستراتيجية لتعبئة الموارد والشراكات. ونظام شامل لأخلاقيات المهنة، بما في ذلك "مدونة قواعد السلوك" للموظفين، وتم أيضا النظر في وضع الهيكل التنظيمي "للويبو" وإنشاؤه. وفيما يتعلق بجانب التوجه الإنمائي للتقرير، كان هناك مبادرتين على جانب كبير من الأهمية. واشتمل ذلك على مبادرة تخطيط الدولة الذي تمت الإشارة إليه. وقد تطلب هذا من كل من "المنظمة" وكل دولة عضو التخطيط المشترك لمدة سنتين أو ثلاث سنوات لجميع الأنشطة الإنمائية التي سيتم تنفيذها داخل الدولة العضو. كان القصد من ذلك ضمان الاتساق والتأكد من أن الأنشطة تعكس أهداف التنمية لكل بلد بعينه. كان ذلك أيضا للتأكد من أن "المنظمة" بأكملها تشارك في هذه العملية لتفادي اشتراك إدارات مختلفة أو برامج مختلفة داخل "المنظمة" من جانب واحد مع الدول الأعضاء من البلدان النامية. وقد تم الانتهاء من وضع منهجية وإعداد نموذج لها. وفي نهاية اليوم، يمكن لكل دولة أن تسهم مساهمة نشطة في تحديد الأنشطة التي ترغب في تنفيذها مع "المنظمة" على المدى المتوسط. كان هذا ضروريا لضمان تأسيس جميع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها واستنادها إلى خطة إستراتيجية تم إعدادها بواسطة كل دولة معنية. قامت "المنظمة" بوضع بعض منهجيات بعينها يمكن للبلدان من تطبيقها لتنفيذها، على سبيل المثال، تقييم أو تحليل الفجوة في مجال الملكية الفكرية، وإشراك جميع أصحاب المصلحة داخل بلد معين في صياغة إستراتيجية وطنية للملكية الفكرية، وضمان تدفقها إلى أعلى المستويات داخل البلد حتى الوصول إلى واضعي السياسات، من خلال منهج يتجه من القاعدة إلى القمة. ينبغي أن تلبي تلك الإستراتيجية الأهداف الإنمائية للبلد وتستجيب لها. وقد تم وضع هذا ضمن الخطط القطرية التي أُشير إليها في وقت سابق. سيتطلب هذا الأمر إجراء مشاورات شاملة داخل كل بلد بعينه مع إشراك جميع القطاعات داخل "المنظمة". وكان الهدف الأساسي "لجدول أعمال التنمية" هو تعميم وإدماج الأنشطة الإنمائية داخل "المنظمة". وهكذا، سيتم إشراك جميع القطاعات داخل "المنظمة" لضمان أن الخطة المطبقة في بلد معين قد حصلت فعلاً على جميع الأدوات التي في حوزة "المنظمة" والتي

تخصصها لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. والتفتت "الأمانة" إلى ملحوظة الخبراء الاستشاريين وقالت، فيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين الخارجيين، تقوم "الأمانة" بإشراك البلدان في تحديد الخبراء الاستشاريين. وقد تم وضع قائمة ببيانات الخبراء التي تتعاون معهم "المنظمة"، متضمنة الملفات التعريفية الخاصة بهم في قاعدة البيانات، في استجابة لطلب الدول الأعضاء، وتحقيقاً للشفافية الكاملة بشأن هذه المسألة. كما تتوفر أيضا قاعدة بيانات خاصة بأنشطة المساعدة التقنية فيما يتعلق بكل بلد، بما في ذلك المشورة التشريعية التي تم تقديمها. ومع ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار دائما تمتع كل دولة بسيادتها، ولا تستطيع "المنظمة" فرض مجموعة من القواعد على جميع البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالمشورة التشريعية. في حالة رغبة بعض البلدان الإفصاح عن المشورة التي حصلت عليها من "المنظمة"، فهذا أمر طيب. كما يتوفر أيضا قاعدة بيانات تتضمن قوانين الملكية الفكرية للدول الأعضاء. وباستخدام قاعدة البيانات هذه، يمكن للمرء الاطلاع على معلومات عن قوانين الملكية الفكرية وطبيعتها لمعظم الدول الأعضاء في "المنظمة". وهكذا، ودون استفاضة في هذه النقطة، فقد استجابت "المنظمة" في الأساس لطلبات الدول الأعضاء لضمان، قدر الإمكان، اتصاف المساعدة التقنية التي تقدمها بالشفافية، وأن الدول الأعضاء لديها حق النفاذ الكامل لكافة الأنشطة التي تقوم بها "المنظمة". ويتضمن هذا الخبراء الاستشاريين ممن تتعاون معهم "المنظمة". وكما تم ذكره، فقد تم إدراج البيانات الشخصية وطبيعة خبرة كل مستشار على قاعدة بيانات، والدعوة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء إلى ترشيح استشاريين قادرين على إضافة قيمة إلى العملية برمتها. وفيما يتعلق ببرنامج تعبئة الموارد من خارج الميزانية، فتجدر الإشارة إلى أن "المنظمة" قد تلقت بالفعل تمويلاً كبيرا من عدد من الجهات المانحة. ولكن لم يأخذ هذا التمويل الشكل الصريح والمباشر الذي يمكن معه صياغة نظاما تستطيع في إطاره كافة الأعضاء من المشاركة في إدارة الموارد التي قدمها هؤلاء المانحين إلى "المنظمة". خضعت تلك الموارد إلى اتفاقيات ثنائية بين المانحين و"المنظمة"، ومن الواضح رغبة المانحين في الاحتفاظ بالحق وأن يكون لهم دوراً في تحديد كيفية إنفاق التمويل الذي يقدمونه "للمنظمة". وفي محاولة لجعل الأمور أكثر شفافية فيما يتعلق بترتيبات الصناديق الاستئمانية (FIT)، وما هي الأغراض التي يتم الإنفاق فيها باستخدام هذه الموارد، وفي خلال هذا الأسبوع، سيقوم المانحون بتقديم عروض توضيحية على تلك الصناديق الاستئمانية. وعلى هذا النحو، يتمكن المانحون أنفسهم أيضا من تحديد أنواع الأنشطة والبرامج التي يوافقون علي إنفاق ما يبذلونه من تمويل عليها. ومضت "الأمانة" تقول، لقد أعربت "المنظمة" عن ترحيبها "بتقرير المراجعة الخارجية". وتضمن التقرير العديد من المبادرات الممتازة والاقتراحات البناءة، وتنظر "المنظمة" حاليا في العديد منها. كما تنوي "المنظمة" بالتأكيد دمج وتضمين الكثير من التوصيات التي تم تنفيذها. ومع ذلك، فإن تصنيف بعض من هذه التوصيات على أنها مكررة أو زائدة عن الحاجة، قد لا يكون وصفا مناسبا نظراً لما يحمله هذا الوصف من دلالة سلبية إلى حد ما. كان من الأفضل القول بأن بعض الأنشطة جاري تنفيذها، أو أن بعض التدابير قد تم اتخاذها بالفعل. وهذا، بالطبع، هو إقرار واعتراف بما يحدث على أرض الواقع، ولم يكن أبداً جموداً يرجع الفضل فيها إلى طرف واحد. ففي الحقيقة، تعد المساعدة التقنية ثنائية الاتجاه. فالدول الأعضاء، الأطراف المستفيدة، هم الذين يقودون في الأساس المساعدة التقنية المقدمة من قبل "المنظمة" إليهم. حيث تقدم "المنظمة" هذه المساعدات بناء على حاجة الدول الأعضاء ومطالبهم ومبادراتهم. وهذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال في الواقع. إذ يجب أن تكون الدولة العضو هي الطرف صاحب القول الفصل في هذه البرامج التي يتم تنفيذها. وما تحاول "المنظمة" أن تفعله هو توفير الأطر والأدوات اللازمة لتمكين الدول الأعضاء والبلدان النامية من تحسين إدارة عملية المساعدة التقنية. ومن ثم، فإن الغرض من منهجيات إستراتيجية الملكية الفكرية التي تتيحها "المنظمة" إلى البلدان، وعملية التخطيط القطري التي توفرها للبلدان الأعضاء مع الأدوات اللازمة هي لتوجيه "المنظمة" إلى الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها.

ومضت السيدة لوسيندا لونجروفت، متحدثة عن "الأمانة" تقول أن ذلك هو ما توقعته "اللجنة" بوجوب إعداد "رد الإدارة" بواسطة "الأمانة" للرد على "تقرير المراجعة الخارجية" الذي ناقشته "اللجنة" في وقت سابق. كان من المتوقع تقديم "رد الإدارة" إلى "اللجنة" و"لمجموعة العمل الخاصة" المشكلة من قبل "اللجنة" في دورتها الثامنة للمساعدة في المداولات التي تجريها "اللجنة" بشأن "تقرير المراجعة الخارجية". تم نشر "رد الإدارة" الذي أعدته "الأمانة" على الموقع الالكتروني للويبو على شبكة الإنترنت، ضمن وثائق اللجنة بتاريخ 14 مارس 2012. تألف "رد الإدارة" من موجز تنفيذي يعرض بإيجاز الستة مجالات الرئيسية لعمل "الويبو" في مجال المساعدة التقنية كما تناولها التقرير. وبدء "رد الإدارة" بتحديد ثلاث رسائل رئيسية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. واستجابة للتوصيات، حدد "رد الإدارة" أيضا أربعة اتجاهات هامة، وفقا لمنظور

الإدارة العليا "للمنظمة". تجدر الإشارة إلى عدم تكليف "المنظمة" بعمل أي تحليل للتكلفة أو عملية لوضع الأولويات في سياق إعداد "رد الإدارة". وبدلا من ذلك، سعت "المنظمة" في سياق تقديم المساعدة، إلى تصنيف التوصيات في ثلاث فئات منفصلة. تضمنت "الفئة ألف" التوصيات التي تعتبرها "الأمانة" منفذة بالفعل في أشطة "الويبو" أو في برنامج الإصلاح الجاري. وتضمنت "الفئة باء"، تلك التوصيات التي بحاجة إلى المزيد من الدراسة من قبل "اللجنة" و"الأمانة". وتضمنت "الفئة جيم"، تلك التوصيات التي أثارت الجدل والخلاف بشأن عقبات التنفيذ أو الآثار المترتبة عليه. ومن أجل الشروع في عملية التصنيف هذه، شاركت "الأمانة" في إجراءات تم القيام بها تحقيقا لأغراض خاصة وهي الترقيم والإسناد الترافقي والإحالة المرجعية لكافة التوصيات والتوصيات الفرعية التي أورها التقرير. وفي أثناء هذه العملية، خلصت "الأمانة" إلى تحديد 89 توصية رئيسية، و396 توصية فرعية مطلوب معالجتها والتعامل معها. تضمن تقرير المراجعة الخارجية عدداً من التوصيات التي تطرقت إلى أعمال العديد من الزملاء عبر منظمة الويبو بأكملها. ولذلك، تم تجميع آراء جميع هؤلاء الزملاء المشاركين في العمل التخصصي في سياق تقديم المساعدة التقنية، وتجميع ردودهم المختلفة على المقترحات الواردة في التقرير، وتلخيص تلك الآراء وتضمينها في "رد الإدارة". استهدف "رد الإدارة " تقديم رداً بشكل عام على "تقرير المراجعة الخارجية" ولم يتناول كل توصية بشكل محدد. وفي الواقع، فقد تعاون جميع كبار الزملاء في الإدارة العليا ممن لهم الخبرة ويتحملون المسئولية المباشرة في أعمال المساعدة التقنية التي تقدمها "المنظمة" في إعداد الردود والآراء المطلوبة وتلبية كافة الطلبات والرد على كافة استفسارات "اللجنة" بشأن التوصيات المستخلصة من التقرير.

118. وتوجه الرئيس بالشكر "للأمانة" على كلمتها، وسلط الضوء على بعض العناصر الرئيسية التي تضمنها "رد الإدارة". وأشار إلى أن تقرير ديري/ روكا قد أثار التأمل والتفكير في أنشطة "الويبو". وهذه أحدى المميزات الموضوعية للتقرير والتي ينبغي تسليط الضوء عليها. واستطرد قائلا إن الجوهر الرئيسي الكامل "لجدول أعمال التنمية" هو إدماج التنمية في أنشطة "المنظمة". وأضاف بأنه من المهم أيضا ملاحظة أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو تتطلب مشاركة البلدان المعنية مشاركة وثيقة. وأشار الرئيس أيضا إلى النقطة التي أبدتها "الأمانة" والخاصة بتصنيف التوصيات، واستخدام عبارة "زائدة عن الحاجة" والتي تحمل بالفعل دلالة سلبية، واقترح استخدام كلمة أفضل. وأعرب الرئيس عن شكره "للأمانة" عن المعلومات التي قدمتها. ومضى يقول أن تلك المعلومات قد ساعدت على جعل "رد الإدارة" أكثر قابلية للقراءة. ثم دعا المراقبين المشاركين، السيد إحسان نبيل من باكستان، والسيد خوان كاميلو ساريتزكي- فوريرو من كولومبيا، لتقديم تقرير "مجموعة العمل الخاصة".

119. واستهل وفد كولومبيا كلمته بعرض تقرير "مجموعة العمل الخاصة". وكان التقرير على النحو التالي:

نظرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP)، "اللجنة" في دورتها الثامنة في الوثيقة CDIP/8/INF/1 المعنونة: مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، واتفقت على تكوين مجموعة عمل مشكلة لغرض معين " مجموعة عمل خاصة" بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) من أجل تحديد التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد وجيهة دون إيلاء أولوية لأي من التوصيات. وتطرقت أيضا "مجموعة العمل الخاصة" بإيجاز إلى عناصر أخرى لدراستها سعيا منها إلى توفير وقت المناقشات خلال الدورة التاسعة "للجنة".

مسائل إجرائية

عقدت "مجموعة العمل الخاصة"خمسة اجتماعات حسب الجدول الزمني وجدول الأعمال التاليين:

"1" 16 مارس 2012 (التركيز على برنامج العمل والمسائل الإجرائية)

"2" 21 مارس (التركيز على الجزء الثاني والثالث من تقرير المراجعة الخارجية)

"3" 4 أبريل (التركيز على الجزء الخامس من تقرير المراجعة الخارجية)

"4" 10 أبريل (التركيز على الجزء الرابع والسادس من تقرير المراجعة الخارجية)

"5" 26 أبريل (مشروع تقرير "مجموعة العمل الخاصة")

واشترك في رئاسة اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" السيد ماتياس كيندي من بلجيكا والسيد مختار وريدة من مصر. وأما المقرران فكانا السيد إحسان نبيل من باكستان والسيد خوان كاميلو ساريتزكي – فيريرو من كولومبيا. واضطلعت "الأمانة" بتيسير الاجتماعات التي حضرها المنسقون الإقليميون ووفود الدول الأعضاء المهتمة.

ولم توفر "الأمانة" خدمة الترجمة الفورية إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة المنصوص عليها في القاعدة 12 و القاعدة 41 من النظام الداخلي "للمنظمة" أثناء اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة". وعبّرت عدة وفود عن عدم رضاها عن ذلك. وقد أشارت وفود أخرى، على الرغم من التعبير عن أسفها لعدم توفر الترجمة الفورية، إلى أن التكليف بتكوين "مجموعة العمل الخاصة" لم يتضمن أي ترتيبات مالية إضافية، ولهذا لم تتوفر بالتالي الترجمة الفورية، وأضافت أنه وفقا لمبدأ "تغليب القاعدة الخاصة على القاعدة العامة حال تعارضها، فالنظام الداخلي " لمجموعة العمل الخاصة" له الأسبقية على النظام الداخلي "للمنظمة". وهكذا لم تتوصل الوفود إلى توافق آراء حول مسألة الترجمة الفورية. ومن أجل تيسير فهم الدول الأعضاء غير الناطقة بالإنكليزية للتقرير، طلب منسقا مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي باسم المجموعتين الإقليميتين من "الأمانة" توفير التقرير الكامل بشأن المراجعة الخارجية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

يحتوي هذا التقرير على الموضوعات الرئيسية التي طُرحت أثناء المناقشات حول الوثيقة CDIP/8/INF/1 وردّ الإدارة عليها. ولا يتعدى التقرير كونه أداة لتعجيل المناقشات الدائرة حول هذه المسألة داخل "اللجنة" فقط. ولا يخل محضر الاجتماعات الخمسة "لمجموعة العمل الخاصة"، الذي أعده المقرران بالمداخلات والمواقف الفعلية، وقد أتيح المحضر لجميع الدول الأعضاء في "الويبو".

مسائل موضوعية – التوصيات المكررة أو التوصيات التي لم تعد وثيقة الصلة

أجرت "مجموعة العمل الخاصة" مناقشات حول مسائل موضوعية مختلفة. وتتضمن محاضر الاجتماعات معلومات أساسية عن تلك المسائل التي من بينها:

أ) تعاريف ودلالات عبارة "مكررة" وعبارة "لم تعد وثيقة الصلة"

اختلفت الآراء والتصورات حول تعاريف ودلالات عبارة "مكررة" وعبارة "لم تعد وثيقة الصلة". وبسبب عدم اتفاق "مجموعة العمل الخاصة" على هذه المسألة، أشار الرئيسان إلى أن حل هذه المسألة المحددة ليس من صلاحيات مجموعة العمل.

ب) تصنيف التوصيات من قبل "الأمانة" في "رد الإدارة"

أيدت بعض الوفود تصنيف التوصيات في الفئات ألف وباء وجيم، واتفقت مع "الأمانة" على هذا التصنيف. وعلى الجانب الأخر، رأت بعض الوفود الأخرى أن تصنيف "الأمانة" للتوصيات في "رد الإدارة" في فئات ألف وباء وجيم، وخصوصا التصنيف المتكرر للتوصية نفسها في فئتين مختلفتين بلا توضيح، أدى إلى لبس وإلى بعض المشاكل ويستحسن دمج الفئتين ألف وباء في فئة واحدة. وطلبت بعض الوفود أيضا توضيحات وشروحا للأسباب التي جعلت "الأمانة" تعتبر التوصيات الواردة في الفئة جيم أنها مثيرة للقلق، ومن ثم لا يمكن النظر في تنفيذها. وبعد أن استمعت بعض الوفود إلى "رد الأمانة"

بشأن العديد من التوصيات التي تكرر تصنيفها مرتين أو ثلاث في "رد الإدارة"، أعربت عن رضاها عن هذه الردود. وظهر تضارب في الآراء في "مجموعة العمل الخاصة" بشأن هذه المسائل.

(ج) تعليقات على تقرير المراجعة الخارجية و "رد الإدارة"

نظرت "مجموعة العمل الخاصة" في "تقرير المراجعة الخارجية" و"رد الإدارة" فيما يخص التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد ذات صلة. واعتبرت بعض الوفود "المراجعة الخارجية" خطوة مهمة جدا لأنها تنطوي على هدف تحديد السبل الممكنة لتحسين مستوى أنشطة الويبو لتقديم المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية. واعتبر بعض أعضاء "مجموعة العمل الخاصة" أن المراجعة الخارجية ليست انتقادا لعمل الويبو، بل هي فرصة لتحسين مجال ذي أهمية قصوى للدول الأعضاء في الويبو. بينما رأت بعض الوفود الأخرى أن توصيات المراجعة الخارجية كانت تعبر عن آراء أصحابها وأبرزت أن العديد من التوصيات لم تعد موضوع الساعة بالنظر إلى فترة الأنشطة قيد النظر فيها و/أو لأن "الأمانة" قد شرعت في تنفيذها. ورأت وفود أخرى أن العديد من التوصيات جديرة بالاهتمام والرد والعمل من جانب الدول الأعضاء و"الأمانة". بينما رأى جانب أخر من الوفود أن اختصاصات مجموعة العمل هي التركيز على التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة.

وتبادلت "مجموعة العمل الخاصة" الآراء حول بعض التوصيات المحددة، وفي نهاية المناقشات لم تتوصل إلى أي قرار بشأن التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة.

(د) صياغة "رد الإدارة"

أثناء اجتماعات "لجنة العمل الخاصة"، طرحت الدول الأعضاء عدة تساؤلات فيما يتعلق "برد الإدارة" على تقرير المراجعة الخارجية. وحاولت "الأمانة" قدر الإمكان تقديم ردود على تلك التساؤلات. وصرحت بعض الوفود بأن "رد الإدارة" يقدم معلومات مفيدة جدا، لكنه ينبغي ألا يقيّد مناقشات "اللجنة" حول توصيات المراجعة الخارجية أو أن يكون أساسا لها.

ه) قائمة التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة

لم يتحقّق أي توافق في الآراء حول قائمة بالتوصيات المكررة أو التي لم تعد وثيقة الصلة من "تقرير المراجعة الخارجية".

مسائل أخرى

خلال مداولات "مجموعة العمل الخاصة"، ألقت عدة وفود الضوء على التوصيات المنبثقة عن تقرير المراجعة الخارجية التي اعتبرتها مهمة جدا وتقتضي التنفيذ. ولكن ما دامت مجموعة العمل لا تملك اختصاصات للعمل على التوصيات القابلة للتنفيذ ولا يمكنها إلا التركيز على التوصيات المكررة أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة، أُتفق على أنه يمكن لتلك الوفود طرح هذه المسألة في "اللجنة".

قام المقرران المشتركان في إعداد ملحقا مرافقا للتقرير. وتضمن هذا الملحق بيانات عامة من المجموعات الإقليمية، كما تضمن محاضر اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" أيضا. ولا يعد هذا تسجيلاً حرفيا للبيانات التي أدلى بها الوفود أو "الأمانة"، وتم إعداده دون الإخلال بالمداخلات الحقيقية التي تمت وبالمواقف التي أُعلنت في "اللجنة".

120. وتوجه وفد مصر، بصفته رئيس مشترك "لمجموعة العمل الخاصة" بالشكر إلى المقررين المشتركين نظير جهودهما المتميزة في إعداد تقرير المجموعة، وعلى تسجيل الاجتماعات. ومضي يقول لقد بذلا كل ما في وسعيهما لتسجيل كافة المناقشات، ووجهات النظر والمناظرات والحجج التي ظهرت في اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" سواء بالنسبة للمراجعة الخارجية أو بالنسبة إلى "رد الإدارة". وأضاف لقد كان هناك، بطبيعة الحال، نقاط تقارب ونقاط اختلاف، ولا سيما حول اختلاف

الوفود على تفسير ما هو المقصود من كلمة "تكرار"، وعما ينبغي وصفه على أنه لم يعد وثيق الصلة بالنسبة للتوصيات، فضلا عن تصنيف التوصيات في إطار الفئات ألف وباء وجيم الوارد في "رد الإدارة". تم تسجيل موقف الوفود في البيانات التي أدلت بها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، والمجموعة باء، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمملكة المتحدة. وقد تضمن الملحق المرافق للتقرير كافة هذه البيانات. كما أعرب الرئيس المشترك أيضا عن شكره إلى "الأمانة" لتسهيل عقد الاجتماعات دون أي عراقيل. في بعض الأحيان، كان توفير هذا المناخ من الأمور الصعبة، وخاصة فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من بعض الوفود الساعية إلى تفسير بعض النقاط. وقد حرصت "الأمانة" على التواجد في جميع الاجتماعات والإجابة على الأسئلة التي طرحتها الوفود بشأن "رد الإدارة" والمعلومات الواردة فيه. وشكر الرئيس المشترك أيضا الوفود التي شاركت في الاجتماعات لما قاموا به من تبادل للآراء، ووجهات النظر والتحليل. كما شكر زميله، الرئيس المشترك من بلجيكا، وأعرب عن تقديره للمناقشات المطولة التي تم إجرائها أثناء فترات عمل المجموعة الخاصة. واستطرد قائلا بأنهما وبصفتهما رئيسان مشتركان، فقد قاما ببذل كل ما في وسعيهما لتنفيذ المهمة بكفاءة بغية تنفيذ قرار "اللجنة" بشأن التكليف الصادر "لمجموعة العمل الخاصة". وقد أعربا عن أملهما في أن تكون نتائج أعمال المجموعة ذات فائدة "للجنة"وللدول الأعضاء في سياق النظر في تقرير المراجعة الخارجية والمناقشات التي سوف تجرى بشأنه. واختتم كلمته بأن قال إنها الآن مسئولية "اللجنة" والدول الأعضاء لتحديد التوصيات الواجب الموافقة عليها للمضي قدما.

121. وتوجه وفد بلجيكا، متحدثا بصفته الرئيس المشترك "لمجموعة العمل الخاصة"، بالشكر إلى زميله الرئيس المصري، وإلى المقررين المشتركين، وإلى كل الأطراف المعنية للمساهمة في اجتماعات المجموعة. كما شكر الدكتورة ديري والدكتور روكا لإعدادهما تقرير المراجعة الخارجية، وللمناقشات المثيرة التي تلت التقرير. كما توجه الرئيس المشترك أيضا بالشكر إلى "الأمانة" نظير إعدادها "رد الإدارة" ولجهودها في تيسير اجتماعات المجموعة، وأخيرا وليس آخرا، نظير إتاحة التقارير المطلوبة في الوقت المناسب، والذي كان يشكل في بعض الأحيان تحديا صعبا. وعلى الجانب الموضوعي، قال إنه عندما كان يعمل في أفريقيا، أبلغه أحد الأصدقاء أن جيبوتي تشتهر بالعديد من الأشياء، من بينها الغوص والصحاري. وفي أثناء عمله في مجموعة العمل، شعر بأنه يمارس الغوص في أعماق الصحراء! ففي كثير من الأحيان شعر بأنه غواص مقيد بكمية محدودة من الأوكسجين نتيجة الالتزام بالاختصاصات المقيدة الممنوحة لمجموعة العمل، والتي تعد بمثابة الأوكسجين لعمل مجموعة العمل. ومضى يقول كان يتعين الالتزام بالاختصاصات والعمل في إطارها كما هي دون أي تجاوز، حيث كان المطلوب من مجموعة العمل تحديد التوصيات المكررة والتوصيات التي لم تعد وثيقة الصلة في إطار ميزانية غير مواتية. وقد قامت المجموعة بتنفيذ المطلوب منها. وخلصت في عملها بعدم التوصل إلى توافق حول تعريف "مكررة" أو اتفاق حول تحديد مجموعة من التوصيات الزائدة عن الحاجة. ومع ذلك، وحيث أن المقام هو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فلا حاجة للوفود إلى الغوص. فالوضع الآن أقرب ما يكون إلى السير خلال الصحراء. ويتطلب هذا التحدي السير بأسلوب حيوي وقابل للتطبيق والسيطرة. وعلى هذا النحو، أعرب الرئيس المشترك عن شكره "للأمانة"، وخص بالشكر السيد أونياما وإدارته، لإتاحة ما هو قابل للسيطرة والتطبيق ويتصف بالحيوية. واستطرد قائلا أنه وبصفته رئيسا مشتركا "لمجموعة العمل الخاصة"، فهو يؤكد على أهمية التركيز على الفئة باء من التوصيات.

122. وتوجه الرئيس بالشكر للرؤساء المشتركين "لمجموعة العمل الخاصة" نظير ما قاموا به من عمل. ومضى يقول لقد اتسمت المهمة بالصعوبة وحملت الكثير من التحدي، ولكن أعضاء مجموعة العمل قد فعلوا كل ما في وسعهم .وأشار إلى الاستعارة المستخدمة من قبل الرئيس المشارك من بلجيكا، وأعرب عن أمله أن تستطيع "اللجنة" العثور على واحة في تلك الصحراء، حيث يتمكن الوفود فيها من التفكير في التوصيات التي ستشكل نتائج للمناقشات، وذلك لأن أسوأ سيناريو ممكن هو أن تختتم الدورة أعمالها دون تحقيق أي نتائج ملموسة. وصرح بأنه يتوفر لدى "اللجنة" الآن معلومات كاملة بقدر المستطاع. فقد استمعت "اللجنة" إلى العرض الذي قدمته د. ديري عن التقرير الذي شاركت في إعداده مع د. روكا، والذي لم يتمكن من الحضور اليوم. كما استمعت "اللجنة" أيضا إلى العرض التقديمي الذي أعدته "الأمانة" بخصوص "رد الإدارة". كما

تلقت "اللجنة" تقرير "مجموعة العمل الخاصة"، والبيانات التي أدلى بها الرئيسان المشتركان عن انطباعاتهما بشأن شكل ومضمون تلك المناقشات. وهكذا، يمكن "للجنة" الآن إجراء مناقشات مفيدة بشأن متابعة مسار العمل في التوصيات.

123. وأعرب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، عن شكره للدكتورة ديري والدكتور روكا لتقريرهما حول المراجعة الخارجية، و"للأمانة" للرد على هذا التقرير، والذي أظهر التزاماً من جانبها لتحسين مستوى المساعدة التقنية الجاري تقديمها للدول الأعضاء. ولفت النظر إلى أن المساعدة التقنية هي جوهر "جدول أعمال التنمية". وقال إن المراجعة الخارجية يمكن أن تلعب دوراً حاسما في تحسين تقديم المساعدة التقنية على الرغم من اعترافه باحتمال وجود نقاط ضعف، بالنظر إلى توفير مساعدة تقنية ذات توجه إنمائي، ومدفوعة من الطلب والاحتياجات، وتتميز بالشفافية، ومستندة إلى احتياجات البلد وعلى مستوى التنمية في كل بلد على حدة فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والتقييم. وبالتالي، فمن المهم التركيز على عدة توصيات في إطار مواضيع مختلفة في "تقرير المراجعة الخارجية" وتحديد التوصيات ذات الصلة لتنفيذها وترجمتها إلى إجراءات ملموسة. وشدد على أن التوجه العملي لتحسين المساعدة التقنية يتضمن تحقيق تلك الأهداف والتأكيد على إجراء مناقشات هادفة بشأن التوصيات، بهدف تحسين نوعية المساعدة التقنية، وإعطاء الأولوية للتوصيات ذات الصلة، وتصميم مشاريع أو خطط عمل لتنفيذ هذه التوصيات. وعلى الرغم من عدم توصل مجموعة العمل الخاصة إلى توافق في الآراء بشأن تحديد التوصيات المكررة وغير ذات الصلة بسبب التفسيرات المختلفة للدول الأعضاء حول ما ينبغي اعتباره مكرراً أو زائداً عن الحاجة أو غير وثيق الصلة في سياق أنشطة الويبو الحالية، إلا أن "اللجنة" يمكنها، على الأقل، التوصل إلى اتفاق بشأن تخطيط وتصميم مشاريع أو خطط عمل تستند إلى التوصيات ذات الصلة. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن ترحيب المجموعة الأسيوية بالمناقشة حول "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدما الويبو"، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى التوصل إلى اقتراحات ملموسة للدورة المقبلة للجنة. وأنهى كلمته بالتعبير عن امتنانه لرئيسي مجموعة العمل الخاصة المشتركين لما قاموا به من توجيهات، ولمقرري المجموعة المشتركين أيضا لعملهم الشاق في إعداد التقارير، فضلا عن محاضر الاجتماعات.

124. وصرح وفد الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بأنه في وضع مشجع جداً للتحدث بعد ما لمس الإيجابية في جميع المداخلات التي تمت منذ بداية الدورة. وهذه هي نفس الروح التي يود أن يلقي بها كلمة مجموعة جدول أعمال التنمية. ومضي يقول لقد استمعت "اللجنة" إلى عروض مختلفة، حيث استمعت في البداية إلى المؤلف المشترك "لتقرير المراجعة الخارجية". وقد أدرجت في تقريرها بعض العناصر الإيجابية جداً في بيانها مما يعكس أهمية التقرير. وتجدر الإشارة إلى هذه المراجعة هي الأولى من نوعها التي تجريها "المنظمة" بشأن هذه المسألة. وقد أعترف التقرير بأن التعاون والمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء يغطي مساحة كبيرة. كما تميز العرض الذي قدمته "الأمانة" أيضا بالإيجابية. فقد تعرض بطريقة بناءة وشاملة للغاية لما تقوم به "الويبو"، دون التأثير على عمل "اللجنة" بشأن توصيات "المراجعة الخارجية". واستطرد يقول لقد حاول المؤلفان المساهمة في تحسين إدارة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأسلوب تقديمها بطريقة شاملة. وهذه هي نفس الأهداف التي تسعى مجموعة جدول أعمال التنمية إلى تحقيقها. وعلى هذا الأساس، كان تدخل الوفد بشأن الاقتراح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية مع المجموعة الأفريقية. وأعلن عن توفر الوثيقة خارج القاعة لمن يرغب في الاطلاع عليها. وقد بدأت المناقشات حول "المراجعة الخارجية" في الدورة الأخيرة "للجنة". وشكلت كل من الوثيقة CDIP/8/INF/1 التي عُرضت في الدورة الأخيرة، و"رد الإدارة" الوارد في الوثيقة CDIP/9/14، أساساً المناقشات. وصرح بأن مجموعة جدول أعمال التنمية مع الرأي القائل بأن إجراءات المتابعة الفعالة على أساس توصيات المراجعة الخارجية ستسهم إلى حد كبير في التنفيذ الفعال "لجدول أعمال التنمية" للويبو. وأضاف بأن اقتراحه المشترك مع المجموعة الأفريقية قد تم تقديمه في هذا السياق. وأدلى الوفد ببعض الملاحظات التمهيدية بشأن الوثيقة. أولاً، ارتكز الاقتراح كليا على تقرير "المراجعة الخارجية" في الوثيقة CDIP/8/INF/1، وعلى "رد الإدارة" الوارد في الوثيقة CDIP/9/14. أما بخصوص الأفكار والتوصيات الواردة في هذا الاقتراح، فقد تم استخلاصها من الوثيقة CDIP/8/INF/1. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الوثيقة للإفصاح عن المراجع التي تم الاستعانة بها. ثانيا، يهدف الاقتراح إلى إعادة تنظيم المعلومات الواردة في تلك

الوثائق. وكما ذكرت د. ديري في وقت سابق، أن تقرير "المراجعة الخارجية" وثيقة ضخمة. فهو يعرض جميع المعلومات الأساسية اللازمة لفهم التوصيات الواردة في هذا التقرير. وقد تم تقديم الاقتراح في أعقاب المناقشات غير الرسمية التي جرت داخل "مجموعة العمل الخاصة". وقد عكس العمل الذي اضطلعت به "مجموعة العمل الخاصة" الاهتمام الشديد بما جاء في التقرير من جانب جميع الدول الأعضاء. وقد شارك جميع الدول الأعضاء بصورة كاملة في هذه العملية. وتوجه الوفد بالشكر للرئيسين المشتركين، وللمقررين المشتركين وجميع من شارك في أعمال "مجموعة العمل الخاصة". وأشار إلى أن الاقتراح استهدف تقديم وثيقة موحدة وموجزة بشأن التوصيات، وتمت صياغته في 16 صفحة. وقد تم تصنيف التوصيات تحت 13 مجموعة فقط. اشتملت كل مجموعة على عدد من التوصيات التي تندرج تحت نفس الموضوع. فعلى سبيل المثال، تضمنت "الفئة ألف" التوصيات وثيقة الصلة وذات الأنشطة التوجيهية، مثل تطوير المبادئ التوجيهية وإعداد دليلاً بشأن المساعدة التقنية. وقد أوضحت د. ديري سبب الحاجة إلى هذه التوصيات. وسوف توفر هذه التوصيات عونا كبيرا بسبب عدم معرفة بعض الدول الأعضاء ما هو المطلوب وما هو المتاح، في بعض الأحيان، فيما يتعلق بمسائل المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وقد تسهم هذه التوصيات في جعل الأمور أكثر سهولة لصالح الدول الأعضاء، وربما تعمل على تشجيعهم على طلب المساعدة التقنية. واشتملت "الفئة باء" المعنية بالبرنامج والميزانية على فكرة إعداد سياسة كاملة خاصة بالبرنامج والميزانية ذات الصلة بالأنشطة الإنمائية. وقد طُرحت هذه الفكرة في التقرير، وحظيت بالموافقة التامة من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وأقر المؤلفان بقيام "الأمانة" بإنجاز بعض الأعمال في بعض الموضوعات. وتتفق المجموعتان أيضا على هذا. فعلى سبيل المثال، وبخصوص الأنشطة التي تُموّل عن طريق الصناديق الاستئمانية، فقد طلبا من البداية وجوب إدراج هذه الأنشطة في الميزانية العادية. وصرحت "الأمانة" بأنها بدأت في تنفيذ ذلك بالفعل. ولهذا فقد أقرا بذلك واتفقا على أن هناك عملا ما قدم تم تنفيذه. وعلى هذا النحو، كان طلبهما إدراج جميع الأنشطة المختلفة بصورة كاملة في المستقبل. وسوف يسمح هذا للدول الأعضاء بالاطلاع على تفاصيل التمويل من حيث مصادره وشروطه. وينبغي توفير المعلومات أيضا حول كيفية قيام الدول الأعضاء بطلب الحصول على أنشطة المساعدة التقنية التي يتم تمويلها من خلال الصناديق الاستئمانية. كانت الموارد البشرية من المناطق الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من العمل. وقد اتفقا مع "الأمانة" بأنه قد تم نشر "مدونة السلوك" داخل الويبو. وقد عبرا عن سعادتهما لما ورد في "رد الإدارة" وتقرير المدير العام بأن "مدونة السلوك" مرتبطة بتعميم وإدراج نشاط "جدول أعمال التنمية" في "المنظمة". وعلى هذا النحو، وعلى سبيل المثال لما يمكن تنفيذه من أعمال، أعلنا عن رغبتهما في الإشارة إلى الاتفاقية بين الويبو والأمم المتحدة وجدول أعمال التنمية في مدونة السلوك. أما بخصوص المستشارين والخبراء، فهو أيضا من المناطق التي تحتاج إلى عمل، كما ورد في تقرير د. ديري أيضا. فعلى سبيل المثال، ترغب كل من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية في معرفة كيف يتم تقييم عمل هؤلاء الاستشاريين، وكيف يتم اختيارهم وتكليفهم بتنفيذ أنشطة الويبو. كما ينبغي إعداد "مدونة قواعد السلوك" للخبراء والاستشاريين. وكانت "المساعدة التشريعية والتنظيمية" مجموعة أخرى من المناطق التي تتطلب النظر. وقد تم الاتفاق على أن طبيعة المساعدة في هذا المجال تتصف بالحساسية، ولا يمكن توفير المعلومات التفصيلية على الموقع الالكتروني للويبو، على سبيل المثال، دون الحصول على إذن من الجهات المستفيدة. ومع ذلك، هناك رغبة في النظر إلى حجم المعلومات التي يمكن تقاسمها من جانب الدول الأعضاء على أساس طوعي أو من خلال الاتفاق مع الجهات المستفيدة. كما يوجد مجموعات أخرى من التوصيات تحتاج إلى المناقشة المستفيضة. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الهدف من العرض التقديمي. كان القصد من العرض التقديمي هو شرح الأهداف الكامنة وراء الوثيقة. ويستطيع وفد مصر، نيابة عن المجموعة الأفريقية، تقديم معلومات تكميلية على الوثيقة وعلى سبل المضي قدما كما ورد بها.

125. وتوجه وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية بالشكر إلى معدي تقرير المراجعة الخارجية المشتركين لما قدموه من تحليل وتوصيات قيّمة، وأيضا "للأمانة" نظير "رد الإدارة" والذي تم مناقشته أيضا على نطاق واسع داخل "مجموعة العمل الخاصة". ومضى يقول تم تحديد موقف المجموعة الأفريقية وموافاة "مجموعة العمل الخاصة" به. وأعلن عن توفر هذه المستندات في حالة الرغبة في الاطلاع على موقف المجموعة الأفريقية في المناقشات التي جرت داخل "مجموعة العمل الخاصة". وشدد الوفد على أنه لن يخوض في ما قد تم ولكن سيتم التركيز على ما هو آت. واستطرد قائلا بأن المجموعة قد شرعت في تقييم توصيات تقرير "المراجعة الخارجية" و"رد الإدارة"، وقد حاولت، جنبا إلى جنب مع مجموعة جدول أعمال التنمية، تحديد التوصيات التي

تعتبرها من وجهة نظرها توصيات ذات أهمية، وينبغي المضي قدما في تنفيذها. وقبل الخوض في تلك التوصيات التي أُلقي عليها الضوء من جانب مجموعة جدول أعمال التنمية، أخذ الوفد في التعرض للمبادئ التي استرشدوا بها في سياق التحليل الذي قاموا به. أولاً، كان عملهم وفقا لتوصيات "جدول أعمال التنمية" ذات الصلة، لا سيما التوصية 41، "إجراء مراجعة لأنشطة تقديم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو حاليا في مجال التعاون لأغراض التنمية". وكان هناك أيضا التوصية 33، "مطالبة الويبو بإجراء مراجعة سنوية فاعلة، وآلية لتقييم جميع أنشطتها الموجهة للتنمية، بما في ذلك تلك الأنشطة المتصلة بالمساعدة التقنية، وإنشاء مؤشرات محددة الغرض والمقاييس حيثما كان ذلك مناسباً". ومن ثم، استند عملهم على توصيات "جدول أعمال التنمية". ثانيا، استمدت التوصيات المحددة من تقرير المراجعة الخارجية، كما تم أيضا الاستنارة "برد الإدارة". ولذلك، وكما أبرزت مجموعة جدول أعمال التنمية، تم تضمين الوثيقة الإشارة الواضحة إلى المراجع التي تم الاستعانة بها، مع الاستشهاد بالنص الكامل تماما وبيان موقعه في تقرير المراجعة الخارجية وفي "رد الإدارة"، حيثما كان ذلك مناسبا. حددت مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية عدداً من التوصيات في 13 مجالاً. واشتملت تلك المجالات على المساعدة التقنية وثيقة الصلة وذات التوجه والتي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية؛ والبرنامج والميزانية؛ والموارد من خارج الميزانية؛ والموارد البشرية؛ والخبراء والاستشاريون؛ والشفافية والتواصل؛ وقاعدة بيانات للمساعدة التقنية؛ وتقييم الأثر؛ والرصد والتقييم؛ واستراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية؛ والمساعدة التشريعية والتنظيمية؛ وتحديث مكاتب الملكية الفكرية؛ والتدريب وبناء القدرات، ونظم دعم المستخدمين؛ والتنسيق؛ والمتابعة. وكما أوضحت "الأمانة" فقد تضمن "تقرير المراجعة الخارجية" على 89 توصية رئيسية، وما يزيد على 200 توصية ثانوية. قامت كل من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بتحليل هذه التوصيات وتحديد ما يمكن المضي قدما في تنفيذه. وتتطلع المجموعتان إلى إجراء مناقشة في هذا الشأن. كما أعرب الوفد عن ترحيب المجموعتان لإجراء مشاورات مع الأعضاء المهتمين والوفود داخل "اللجنة" في هذا الصدد. وذكر أن الهدف كان البناء على المعطيات المتوفرة بغية تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وجعلها أكثر كفاءة وفائدة. وهذا من شأنه تعزيز أثر هذه الأنشطة في تطوير التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من الدول الأعضاء التي تستفيد من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

126. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، عن شكره لمعدي التقرير، د. كارولين ديري و د. سانتياغو روكا، نظير "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية". كما توجه الوفد بالشكر أيضا إلى "الأمانة" نظير "رد الإدارة" على التقرير. وقال بينما يتضمن التقرير عدداً كبيراً من التوصيات، إلا أن المجموعة باء تعتقد في جدوى تجميع التوصيات، مع الاسترشاد "برد الإدارة" كأساس لتوجيه عمل "اللجنة". ومضى يقول، تسرد "الفئة ألف" التوصيات التي يمكن التعرف عليها بالفعل في أنشطة الويبو أو في برامج الإصلاح الجارية. وتسرد "الفئة باء" التوصيات التي تستحق المزيد من الدراسة، وتسرد "الفئة جيم" التوصيات التي أُثير حولها جدلا بشأن تنفيذها. وأضاف قائلا ينبغي على "اللجنة" أن تركز مناقشاتها بشأن التوصيات الواردة في "الفئة باء". وصرح بأن مجموعته لا ترى أي جدوى من مناقشة التوصيات الواردة في "الفئة ألف"، حيث أن الموضوعات المثارة فيها ما بين موضوعات جاري العمل فيها أو موضوعات تم الانتهاء منها تماما من قبل "الأمانة". واستطرد قائلا، من المهم أيضا أن نلاحظ أن هذه التوصيات تعكس الوضع الذي كان سائداً في الفترة من 2008 إلى 2010. وفي رأيه، سيكون من غير الضروري وعديم الجدوى في نفس الوقت في حالة مواصلة "اللجنة" النظر بالتفصيل في عدد كبير من التوصيات المكررة أو الزائدة عن الحاجة. فهناك حاليا العديد من مشروعات الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية في مراحل التنفيذ الفعلي، ومن المؤكد أن هناك أيضا المزيد من المشروعات القادمة. ينبغي تقييم هذه المشاريع كل على حدة، وبناء على هذا التقييم، ستخطر "اللجنة"عما إذا كانت القضايا التي أثيرت في تقرير ديري/روكا قد تم الاهتمام بها على الوجه الأكمل من عدمه. وتمسكا بهذا النهج، لن نتجنب الازدواجية في العمل فقط، بل سنحقق ميزة التأكد من استمرار تلقي "اللجنة" نتيجة التقييمات من طائفة عريضة من المُقَيّمين المؤهلين. وعلاوة على ذلك، إذا ما أظهرت تلك التقييمات الحاجة لإجراء مزيد من التحسينات، ستقوم "للجنة" باتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب. وبالمثل، لا ينبغي مناقشة التوصيات الواردة في "الفئة جيم"، حيث ذكرت "الأمانة" أن هناك مسائل جوهرية خاصة بالموارد وتحديد الولايات والاختصاصات من شأنها الحيلولة دون تنفيذ هذه التوصيات. وفيما يتعلق

تحديداً بمسائل الولايات والاختصاصات، قامت "الأمانة" بعرض أمثلة على إشكاليات التنفيذ لعدد من التوصيات على نحو واف تماما. فعلى سبيل المثال، يتعين على "المنظمة" التحول من التوجه نحو الملكية الفكرية إلى التركيز على منظور إنمائي المنحى عند النظر في تنفيذ توصية ما من توصيات الفئة جيم. وهنا تظهر الإشكالية، حيث لا ينبغي "للويبو" أن تسعى إلى هذا المنحى أو تتبناه بينما هي تمثل ذراع الأمم المتحدة في مجال الملكية الفكرية. تتعارض هذه التوصيات مع "اتفاقية الويبو"، وعلى وجه التحديد مع المادة 3، والتي تنص على، "تتحدد أهداف "المنظمة" في تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول، وحيثما كان ذلك مناسباً، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى". لهذه الأسباب، لا ينبغي مناقشة التوصيات الواردة في "الفئة جيم". وأشار الوفد أيضا إلى أن التوصيات الواردة في تقرير ديري/ روكا كانت نابعة من رؤية معدي التقرير فقط، وبهذا لا ينبغي تنفيذ التوصيات ما لم يصدر قرار بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء على ذلك. وشكر الوفد الرئيسين المشتركين، والمقررين المشتركين، و"الأمانة" والأعضاء الذين شاركوا في "مجموعة العمل الخاصة". وكرر الوفد ما ذكره في اليوم السابق، بأن "مجموعة العمل الخاصة" لم تحقق الهدف المرجو منها المتمثل في خفض عدد التوصيات من خلال مناقشات مركزة حول التوصيات المكررة والزائدة عن الحاجة، أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة. واختتم كلمته قائلا، بأنه ينبغي قصر المناقشات المقبلة بشأن التوصيات على "اللجنة" وليس على أي جهة أخرى.

127. وأعرب وفد فنزويلا عن شكره للمقررين المشتركين على عملهم. وأشار إلى عدم توصل "مجموعة العمل الخاصة" إلى اتفاق بشأن تصنيف التوصيات، ولكن كان هذا بسبب عدم قدرة الأعضاء على التوافق حول هذا الأمر. كان يتعين على الوفود، قبل كل شئ، دراسة تقرير المراجعة الخارجية، وهنا تظهر أهمية اللغة في هذا الصدد. مع العلم بأن موضوع اللغة مرتبط أيضا بالتنمية. ومضى يقول، لم تتمكن الوفود من دراسة أو مناقشة التقرير حيث لم يكن ذلك ممكنا بلغة مختلفة عن اللغة الوطنية. كانت "مجموعة العمل الخاصة" تعمل في إطار التكليف الصادر لها. ومع ذلك، لا يمكن استخدام هذا التكليف في تجاوز القواعد العامة لتنظيم الإجراءات المتعلقة بالترجمة بأنواعها. لا يمكن لتكليف خاص أن يمضي مخالفا لتكليف عام بخصوص هذه المسائل. واستطرد قائلا ينبغي توفير الترجمة في مسائل مهمة مثل "المراجعة الخارجية". ويلزم تفهم هذا الأمر كي يتم درجه ضمن نفقات "المنظمة"، وليس كبند خاص. كانت اللغات المستخدمة أثناء اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" هي الإنكليزية والفرنسية فقط. لم يكن لدى الوفود التي تستخدم هاتين اللغتين أي مشكلة. ولكن ونظراً لأن هذا الأمر مرتبط بالتنمية، فقد يتغير هذا الوضع في حالة مجموعات العمل القادمة والتي من الممكن عقدها باللغة العربية، أو الصينية، أو الأسبانية، كي يدرك الآخرون ما سيتعرضون له من مصاعب. مع العلم بأن هذه اللغات السابقة من اللغات المعترف بها رسميا لدى الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بما أوردته "الأمانة" بشأن الإصلاحات الجارية في "المنظمة" منذ 2010، وحقيقة عدم إشارة "تقرير المراجعة الخارجية" لهذه الإصلاحات، فلا يعني هذا بالضرورة أن التقرير قد فقد أهميته أو أن كل شيء كان يمضي بطريقة أفضل لصالح "جدول أعمال التنمية" نتيجة للإصلاحات الجارية داخل "المنظمة". وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون كل شيئ يمضي بطريقة أفضل لصالح "جدول أعمال التنمية" حقيقي فعلا، ولكن ينبغي أيضا توضيح كيفية قيام "المنظمة" بالعمل بطريقة أفضل فيما يتعلق "بجدول أعمال التنمية". وشكر الوفد الدكتورة ديري للعمل الذي قامت به، وبالطريقة المسئولة التي نفذتها في سياق التقييم. واستشهد بما قاله الرئيس من أن التقرير يدعو إلى التفكير والتأمل. ومضى يقول إن هذا صحيحاً، ولكن فقط فيما يتعلق ببعض الأطراف داخل "المنظمة". وقال إن البعض وصف التقرير بافتقاره للمنطق، بينما وصفه البعض الآخر بأنه رائع. وقد حان الآن وقت التفكير. ولا ينبغي أن يتركز هذا التفكير على جودة التقرير، ولكن بدلاً من ذلك ينبغي أن يتم التركيز على ما هي الأنشطة التي يمكن القيام بها والأنشطة التي لن يتم العمل فيها. تهدف العملية برمتها إلى جعل الويبو منظمة إنمائية التوجه. ولم تُنشأ "المنظمة" من أجل هذا التوجه. ومع ذلك، فالظروف تتغير مع الوقت. وقد ارتبطت الملكية الفكرية بالصحة العامة والأمن الغذائي والقضايا البيئية ذات الصلة بالبلدان النامية. وهكذا، فلا يمكن اعتبار "الويبو" منظمة للملكية الفكرية بمعزل عن تلك الاتجاهات. ويجب أن تساير "المنظمة" تلك التطورات، مع تغيير النظام الأساسي، والقواعد والأنظمة واللوائح، فتلك التشريعات لم تُسَنْ لتكون سرمدية. وقد أشارت د. ديري إلى أن هناك مشاكل تنظيمية وهيكلية في بعض المجالات. وأضاف قائلا، قدمت الدول الأعضاء مبادئ توجيهية عن نوع المساعدة المطلوبة، وكان هذا ذا أثر عظيم على لجنة البرنامج والميزانية. وقد قيل أن بعض اللجان موضوعية والبعض الآخر لجان فنية وظيفية. ومع

ذلك، كانت مسألة التنمية ذات صلة لجميع اللجان، حيث كان أي نشاط، بل كل نشاط متصل بالتنمية. وطلب الوفد توضيحا من د. ديري بشأن العلاقة بين لجنة البرنامج والميزانية وبين قضية التنمية داخل "المنظمة".

128. وتقدم وفد الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالشكر إلى د. ديري لعرض "تقرير المراجعة الخارجية" للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، ولأرائها الشخصية في توصيات المراجعة. وشكر "الأمانة" أيضا لعرضها "رد الإدارة". وفيما يتعلق "بمجموعة العمل الخاصة"، أعرب وفد الدانمرك عن شكره للرئيسين المشتركين، والمقررين المشتركين، وكافة الأطراف المهتمة لمساهمتهم في أعمال "مجموعة العمل الخاصة"، و"للأمانة"، مرة أخرى، لتيسير الاجتماعات. كانت مهمة "مجموعة العمل الخاصة" هي النظر في تقرير ديري/روكا الوارد في الوثيقة CDIP/8/INF/1، مع التركيز على تحديد التوصيات المكررة والزائدة عن الحاجة، أو تلك التي لم تعد ذات صلة. وفي سبيلها لتنفيذ هذا التكليف، استندت "مجموعة العمل الخاصة" إلى "رد الإدارة" الوارد في الوثيقة CDIP/9/14. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شاركت مشاركة بناءة في المناقشات التي أجرتها "مجموعة العمل الخاصة". ولكن لم تصل نتائج العمل إلى مستوى النتائج المتوقعة وفقا للتكليف الصادر للمجموعة. ونظراً لورود "رد الإدارة" في تاريخ لاحق عن تاريخ ورود تقرير المراجعة الخارجية، يتعين أن تتركز المناقشات على التقرير الأحدث. ومضى يقول، حدد "رد الإدارة" ثلاث فئات للتوصيات في إطار "المراجعة الخارجية". توصيات الفئة ألف، الظاهرة بالفعل في أنشطة الويبو أو برامج الإصلاح الجارية. الفئة باء، وتتضمن تلك التوصيات التي تستحق المزيد من الاعتبارات. وأخيراً، الفئة جيم، وتتضمن التوصيات التي أثير بشأن تنفيذها مشاكل ومخاوف كثيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز "اللجنة" مناقشاتها على تلك التوصيات التي حددتها "الأمانة" تحت الفئة باء في "رد الإدارة" فقط ، حيث تتضمن التوصيات التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة. أما التوصيات تحت الفئة ألف"، فلا حاجة لمناقشتها نظراً لتكرارها، وحيث أنها ظاهرة في أنشطة الويبو أو في برامج الإصلاح الجارية. تم تصنيف التوصيات التي أثارت مشاكل ومخاوف بشأن تنفيذها تحت "الفئة ج"، ولا ينبغي النظر فيها. وفيما يتعلق بمواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة، يعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها عن استعداده للمشاركة في مثل هذه المناقشات في إطار "اللجنة".

129. وأعرب وفد باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره "للأمانة"، ولمعدي تقرير ديري / روكا، وللرئيسين المشتركين "لمجموعة العمل الخاصة" من بلجيكا ومصر، بالإضافة إلي المقررين المشتركين لمجموعة العمل الخاصة من باكستان وكولومبيا. وأشار الوفد إلى مسألة اللغات العاملة، وهو موضوع ليس بالأهمية الثانوية بالنسبة لبلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعلن عن أسف المجموعة لعدم توفير ترجمة في اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة"، ولم تستطع مجموعة أمريكا اللاتينية الاعتماد على الترجمة الإسبانية لتقرير ديري/ روكا. وصرح الوفد بأنه قد تم تضمين موقف المجموعة اللاتينية بشأن أعمال "مجموعة العمل الخاصة" في الملحق المرافق للتقرير الذي أعدته، وسيتم الإشارة إليه في المداخلة. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، كانت الأولوية لتنفيذ جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو. وفي هذا الصدد، كانت المراجعة الخارجية خطوة هامة في مناقشة هذا الموضوع نظراً لأن "اللجنة" يتعين عليها أن تحدد السبل التي يمكن بها تحسين المساعدة التقنية. لا ينبغي النظر إلى التقرير على أنه نقداً لعمل الويبو في مجال التعاون الإنمائي، بل يجب النظر إليه على أنه فرصة لتحسين مجالات ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية حيث أنها هي المستفيد الرئيسي من المساعدة التقنية. ينبغي على الدول الأعضاء تحليل الوثيقة كأداة لتحسين الأنشطة لجميع أصحاب المصلحة. ولذلك ينبغي عدم استخدام التقرير في خلق مواجهات أو لتأجيج المزيد من الخلاف. يتعين رصد التوصيات الواردة في تقرير ديري/روكا في المستقبل لضمان المتابعة المستمرة وتقييم الأنشطة في إطار الآليات القائمة في إطار "اللجنة". وفيما يتعلق "برد الإدارة"، اتسمت المبادرات التي وردت فيه بالإيجابية، على الرغم من عدم توضيح الوثيقة بشكل كامل إلى أي مدى اتصفت هذه المبادرات بالفاعلية في سياق تنفيذ أهدافها. ومع ذلك، فقد أظهر "رد الإدارة" مستوى جيد من الالتزام من جانب "الأمانة" لتحسين أنشطتها والاعتراف بالتحديات. وبناء على الاقتراح القاضي بوضع مبادئ توجيهية للتنمية، ينبغي ألا تحد تلك المبادئ التوجيهية حقوق الدول الأعضاء في مطالبة الويبو بالاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية على أساس

احتياجات تلك الدول المحددة. وقد أُقترح إدراج الأنشطة التي تمول من الصناديق الاستئمانية في ميزانية الويبو العادية، وأن تظهر في إجراءات البرمجة والإبلاغ وإعداد التقارير. ويرى الوفد أن يتم تناول هذا الموضوع بالحساسية الواجبة حيث يتم اقتراح الأنشطة الممولة من خلال الصناديق الاستئمانية في أي وقت ودون أي قيود إدارية، بما في ذلك لجنة البرنامج والميزانية. ونتيجة لذلك، ينبغي اعتبار هذه التوصية وكأنها لم تعد ذات صلة. ينبغي اعتماد المبادئ التوجيهية للتعزيز وليس للحد من التخطيط لأنشطة الصناديق الاستئمانية. وفيما يتعلق بالدور الذي تلعبه "البعثات الدبلوماسية" في جنيف، ونظراً لأن "البعثات الدائمة" تمثل حكوماتها، فيتعين إحاطة تلك البعثات علما وتحديث معلوماتها عن جميع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في البلد المعني. وفي هذا السياق، يجب على "الويبو" موافاة "البعثات الدائمة" ببيانات كافة المبادرات المرتبطة. وأنهى الوفد كلمته بتكرار التأكيد على التزام كافة أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بمواصلة دعم المبادرات التي تشجع على تحسين أنشطة الويبو، وبالمشاركة الإيجابية لأنشطة التنمية عبر البلدان.

130. وعبر وفد كوريا عن شكره للمؤلفين لتقريرهم عن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، وعلى ما قدماه من أفكار وتوصيات قيمة لتحسين تلك المساعدة. وشكر "الأمانة" أيضا للرد على تقرير المراجعة الخارجية. كما أعرب الوفد عن عظيم تقديره لمشاركة أعضاء "مجموعة العمل الخاصة"، لا سيما الرئيسان المشتركان من بلجيكا ومصر، والمقرران المشتركان من باكستان وكولومبيا للجهد المبذول في دراسة التوصيات بطريقة مفصلة وموضوعية. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، أعرب الوفد عن إعجابه بالتقرير الشامل والمفصل الذي تم إعداده بكفاءة على الرغم من القيود التي واجهته مثل الصعوبات في جمع البيانات، وضيق الوقت وقلة الموارد. وبصفة عامة، عبّر الوفد عن رأيه في وجوب النظر في النتائج والملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بعناية من قبل "اللجنة"، نظراً لإعدادها الجيد، ويمكنها إضافة قيمة لبرنامج الويبو للمساعدة التقنية تحت مظلة "جدول أعمال التنمية". وعلى وجه الخصوص، صرح الوفد بأنه يتفق تماما مع ما جاء في التقرير بوجوب تحقيق التوازن والشفافية وكفاءة الاستخدام لأنشطة "الويبو" الإنمائية، فضلا عن الفاعلية والقدرة على إحداث الأثر. وعلى الرغم من احتواء التقرير على التوصيات التي أثيرت شواغل بشأنها بخصوص التنفيذ الفعلي، إلا أن الويبو قد أثبتت التزامها بإدماج اعتبارات التنمية في أنشطتها عن طريق تنفيذ العديد من التوصيات من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك من خلال "برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي". وفي هذا الصدد، اثني الوفد على المدير العام على قيادته الحكيمة، وعلى "الأمانة" لما قامت به من عمل شاق. ومع ذلك، أعلن الوفد عن اتفاقه مع النتائج المستخلصة فيما يتعلق بوجود أوجه قصور كبيرة في دولاب العمل الداخلي في "الويبو" بشأن تحديد وقياس ورصد توزيع الميزانية والإنفاق على أنشطة التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، أيد الوفد الرأي القائل بوجوب تحلي إجراءات العمل الداخلي في "الويبو" بالمزيد من الشفافية فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات "جدول أعمال التنمية"، فضلا عن سائر أنشطة المساعدة التقنية للويبو في البلدان النامية. وأخيراً، وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في التقرير عن الأنشطة الممولة من الصناديق الاستئمانية، شاطر الوفد الفلسفة المتضمنة في التقرير والتي شددت على الحاجة إلى زيادة الشفافية في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. ومع ذلك، ونظرا للطبيعة التكاملية للمشاريع، والتبرعات الطوعية من جانب الجهات المانحة التي تهدف إلى دعم الأنشطة الإنمائية في الويبو، أعلن الوفد عن اعتقاده بأنه من الأفضل الحفاظ على بعض المرونة في الاضطلاع بأنشطة الصناديق الاستئمانية، بدلاً من تطبيق القواعد الجامدة كما هو الحال في برامج الميزانية العادية. وعبّر الوفد عن اعتقاده أيضا بأنه من الضروري تعزيز التنسيق الداخلي لتجنب أي ازدواجية أو تداخل بين برامج الميزانية العادية وبرامج الصناديق الاستئمانية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المانحة من أجل تحقيق توازن بين مواقف الجهات المانحة ومبادئ الويبو في تنفيذ برامج المساعدة الإنمائية. واختتم الوفد كلمته قائلا بأن هذه هي الملاحظات الأولية له، وأنه على استعداد للدخول في مناقشات بناءة في إطار "اللجنة".

131. وعبّر وفد هنغاريا، متحدثاً بالنيابة عن بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن تقديره للتقرير الخارجي و "رد الإدارة". وشكر معدي التقرير أيضا، و"الأمانة"، والرئيسين المشتركين والمقررين المشتركين على جهودهم، وكذلك جميع المشاركين على التزامهم ورغبتهم في نجاح المهمة. ومضى يقول أنه وفي إطار تحديد طرائق تنفيذ "مجموعة العمل الخاصة" لمهمتها، والتي تم وضعها أثناء الدورة الأخيرة "للجنة"، واجهت مجموعة العمل هذه، مع من انضم إليها من المشاركين الآخرين، عراقيل

كثيرة مرتبطة بتنفيذ المهمة المكلفة بها مع عدم توفر أي ميزانية تعينها على إجراء خمس جلسات عمل بمهمة على جانب كبير من الأهمية، ألا وهي مراجعة الوثيقة CDIP/8/INF/1، لتحديد التوصيات المكررة أو الزائدة عن الحاجة، أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة ودون تحديد أي أولويات للتوصيات. وقد تم الاستعانة أيضا "برد الإدارة" بصورة رئيسية في أثناء المناقشات، وانتهز الوفد هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى "الأمانة" نظير ما قاموا به من عمل شاق. ومضى يقول، وجدت "مجموعة العمل الخاصة" أن التصنيف الوارد في "رد الإدارة" وثيق الصلة بالمهمة المكلفة بها. واعتبرت مجموعة العمل أن التوصيات المبوبة تحت الفئة ألف، توصيات مكررة ولم تعد ذات صلة، وتتضمن توصيات ظاهرة بالفعل في أنشطة وبرامج الإصلاح الجارية التي تنفذها "الويبو". وأضاف إن التكرار يرجع في العديد من الحالات إلى حقيقة انقضاء فترة زمنية طويلة منذ انتهاء المراجعة الخارجية. ولذلك، لم تأخذ المراجعة في الاعتبار معظم الأنشطة الحديثة التي تقوم بها "الأمانة". كما تجدر الإشارة أيضا إلى وصول تقييمات خاصة بعدة مشاريع تطبق بالفعل التوصيات الواردة في تقرير ديري/روكا أثناء دورة انعقاد "اللجنة" الحالية أو الدورات التالية. ووفقا "لرد الإدارة"، تم تجميع بعض التوصيات الأخرى الواردة في تقرير المراجعة الخارجية تحت الفئة جيم، وهي التوصيات المثيرة للجدل فيما يتعلق بالتنفيذ. وتوجه الوفد بالشكر، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إلى "الأمانة" على توضيح الأسباب الكامنة وراء بعض من هذه التوصيات خلال مختلف دورات انعقاد "مجموعة العمل الخاصة". وبغرض الإسراع بوتيرة المناقشات، يرى الوفد عدم إجراء المزيد من المناقشات حول التوصيات الواردة تحت "الفئة جيم". ولسوء الحظ، لم تتمكن "مجموعة العمل الخاصة" من التوصل إلى توافق آراء بشأن التوصيات المكررة أو الزائدة عن الحاجة، أو تلك التي لم تعد وثيقة الصلة. ومع ذلك، يأمل الوفد في أن الساعات التي استغرقتها تلك المناقشات لم تذهب هباءً، وأن تكون الإيضاحات المفيدة التي قدمتها "الأمانة" قد وفرت أساسا لتعجيل المناقشات. ومضى يقول إن مجموعته تتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن التوصيات المدرجة تحت الفئة باء في "رد الإدارة"، والتي تم وصفها بأنها التوصيات القابلة للتنفيذ. وأعلن عن تأييد مجموعته لأنشطة المساعدة التقنية التي تستند على مطالب محددة من البلدان المستفيدة، والتي تُبنى على التقدم الذي تحقق بالفعل وتعمل على زيادته. واختتم كلمته بالإعلان عن موقف مجموعته بدعم أي نقاش مستقبلي حول هذه المسألة بالغة الأهمية، والتأكيد على مناقشة أي تقارير ذات صلة في إطار "اللجنة" فقط.

132. وأعرب وفد بوليفيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به "وفد باراغواي" بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالنقاط المتعلقة بالترجمة واللغات. وأضاف بأن هذه النقاط كانت مهمة لإجراء مناقشات شاملة وشفافة. وأعرب الوفد عن رفضه لفكرة عدم ترجمة تقرير على جانب كبير من الأهمية إلى اللغة الإسبانية، وإلى باقي لغات الأمم المتحدة الأخرى. كما لا يوافق أيضا على أن عمل هام مثل عمل "مجموعة العمل الخاصة" لا يتضمن الترجمة. وتوجه الوفد بالشكر إلى معدي التقرير. واستطرد قائلا لقد كان التقرير ذو قيمة كبيرة حيث تم التعرف من خلاله على وجهة نظر محايدة بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو من خلال عيون خبراء خارجيين. وأضاف بأن "جدول أعمال التنمية" كان له الأهمية القصوى، حيث بلغ عدد التوصيات التي وردت بشأنه 15 توصية على المساعدة التقنية. ولهذا السبب، كان تقرير المراجعة الخارجية على جانب كبير من الأهمية. وقد تضمن توصيات قيمة، وأعرب الوفد عن امتنانه لمعدي التقرير لما بذلوه من جهود في هذا الصدد. واستشهد بما ذكره منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، في وقت سابق، بعدم النظر إلى التقرير على أنه هجوما على "الويبو"، بل على العكس تماما، يجب النظر إليه كفرصة لتحسين عملها وتعزيز أنشطتها في مجال المساعدة التقنية. وأضاف بأن هذا من شأنه التأكيد على تلبية احتياجات البلدان النامية. وشكر الوفد "الأمانة" لإعدادها "رد الإدارة"، وأعرب عن سعادته بالعمل الذي يجري لتحسين المساعدة التقنية التي تقدمها "الويبو". وكرر شكره "للأمانة" لما تبذله من جهد. وفيما يتعلق بخطة العمل المستقبلي، قال الوفد لقد أُتيحت الفرصة للدول الأعضاء لمناقشة تقرير المراجعة الخارجية مناقشة مستفيضة. كما قامت "مجموعة العمل الخاصة" أيضا بتحليل "رد الأمانة" على التقرير. وعلى الرغم من عدم توصلها إلى أي اتفاق بشأن المناطق التي لم تعد وثيقة الصلة أو زائدة عن الحاجة، إلا أن "مجموعة العمل الخاصة" قد هيئت فرصة هامة للدول الأعضاء لدراسة تفاصيل الأنشطة التي تقوم بها "الأمانة". وتواجه الدول الأعضاء الآن تحدياً متمثلا في اتخاذ الخطوة التالية. وقال الوفد أنه لا يؤيد الاقتراح المقدم من "المجموعة باء" والاتحاد الأوروبي بالاهتمام بالتوصيات الواردة في "الفئة باء" فقط، حيث لا يمثل هذا التصنيف سوى رأي "الأمانة". وعلى الرغم من الدور الذي لعبته "مجموعة العمل

الخاصة" في سبيل حصول "اللجنة" على رؤية أكثر وضوحاً تعينها على المضي قدما، إلا أن التقرير الذي قدمته أوضح بجلاء عدم توافق الآراء بشأن فئات التوصيات فيما بين الدول الأعضاء. ومن ثم، لا يعتقد الوفد في وجوب أخذ الوثيقة أو ما تتضمنه من فئات تصنيف في الاعتبار كأساس للمضي قدما. ويجب أن تنظر "اللجنة" إلى العمل الذي أنجزته مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية على أنه عملاً مفيداً، ويجب توجيه الشكر لهم على الوثيقة التي قدموها، حيث بذلوا جهداً قيما للغاية في محاولة للتعرف على التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المراجعة الخارجية ومقارنتها مع تلك التوصيات الواردة في رد "الأمانة". اشتملت الوثيقة المقدمة من جدول أعمال التنمية/ المجموعة الأفريقية على 36 توصية محددة بشأن كل موضوع من الموضوعات الفرعية. ومن المهم ألا يغيب عن البال أن الوثيقة أخذت في الاعتبار رد "الأمانة". وأعلن الوفد عن تأييده الكامل للوثيقة. واستطرد قائلا بأنها تقدم أساسا جيدا لمواصلة المناقشات بشأن أي توصيات ينبغي تنفيذها. وكان الوفد من ضمن المشاركين في إعداد الاقتراح، ويود أن يوضع اسمه على الوثيقة عند نشرها وتعميمها في المستقبل.

133. وأشاد وفد جنوب أفريقيا بواضعي تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وكان من اللائق تكريماً لهما أن يُطلق على هذا التقرير، تقرير ديري/روكا كما هو الحال الآن. وشكر الوفد أيضا "الأمانة" على "رد الإدارة" على التقرير، لا سيما الجهود الرامية إلى تحديد وتجميع جميع التوصيات الواردة في تقرير ديري/روكا بأسلوب يسهل قراءته في "الملحق 2" المرافق للوثيقة. ومع ذلك، شدد الوفد أيضا على أن لديه تحفظات فيما يتعلق بتصنيف التوصيات في الملحق 2. ويرجع هذا إلى تكرار كلمة "الحياد" عدة مرات وإبرازها ككلمة رئيسية فيما يتعلق بموقف "الأمانة"، علما بأن التصنيف في حد ذاته يضفي شبهة على الموقف الحيادي. وتساءل الوفد عن الأساس الذي أثارت "الأمانة" المخاوف بسببه فيما يتعلق بتنفيذ بعض التوصيات. وعلى هذا النحو، لا يتفق الوفد مع التصنيف التجميعي الوارد في "رد الإدارة". ومع ذلك، أعرب عن إعجابه بالملاحق المرافقة وبأسلوب التجميع الوارد بها. ولفت الأنظار إلى أن "مجموعة العمل الخاصة" المعنية بالنظر في تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية قد عقدت عدداً من الاجتماعات لدراسة التوصيات الواردة في تقرير ديري/ روكا. ومضى يقول، لقد أرست "مجموعة العمل الخاصة" أساسا مرجعيا للدول الأعضاء لفهم النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. ويرى الوفد أن "مجموعة العمل الخاصة" كانت مفيدة وناجحة. ومع ذلك، فالأمر المهم الآن هو التركيز على الأهداف القابلة للتحقيق. يجب على "اللجنة" تحديد توصيات للنظر فيها وتنفيذها. وقد عبرت د. ديري عن هذا الرأي بلباقة، في وقت سابق أثناء عرضها للتقرير، وقامت بتحديد قائمة بالتوصيات التي يمكن أن تنظر فيها "اللجنة". وقد أعرب السيد أونياما عن ترحيب "الأمانة" بالتقرير. وقد ذُكر في القسم الخاص بالتكلفة وعملية تحديد الأولويات في "رد الإدارة" بأن "العديد من الأنشطة الفردية المقترحة تبدو معقولة وبعضها منخفض التكلفة على نحو ظني". كما لفت الأنظار أيضا إلى أن تقييم التوصيات يتطلب "وضع وتحديد الأولويات". وقد استشهد الوفد بهذه المقتطفات نظراً لأن الاقتراح المشترك بين مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية قد أخذ هذه القضايا في الاعتبار. ولذلك، ينبغي أخذ الاقتراح المشترك أساسا للمضي قدما، مع مراعاة المناقشات التي دارت في "مجموعة العمل الخاصة"، فضلا عن التعليقات التي تم تقديمها في تلك المناقشات. وكرر ما ذكره سابقا من أن "مجموعة العمل الخاصة" قد حققت نجاحا، حيث أتاحت فرصة للدول الأعضاء للاستماع والفهم. ومن المهم جداً للدول الأعضاء دراسة اقتراح جدول أعمال التنمية / المجموعة الأفريقية، كما ذكر "وفد بوليفيا" من قبل، حيث لم يتضمن هذا الاقتراح أي شئ جديد. وكان الشيء الوحيد الذي قام به معدو الاقتراح هو التقدير الاستقرائي لما اعتقدوا بأنه سيعمل على تيسير تقدم المناقشات. وأيد الوفد أيضا الاقتراح الذي قدمه منسق المجموعة الأفريقية للرئاسة للنظر في إمكانية عقد مشاورات خلال الأسبوع للنظر في التوصيات التي كانت بالفعل قابلة للتنفيذ، حيث كانت "اللجنة" أيضا في حاجة إلى تحديد تلك التوصيات القابلة للتنفيذ في التو، حتى يمكن الاضطلاع بها فوراً. وشدد الوفد على أنه من غير المجدي الرجوع إلى المناقشات التي جرت في "مجموعة العمل الخاصة" بشأن مسائل أخرى. وأضاف بأن التقرير المعد من قبل المقررين المشتركين لمجموعة العمل الخاصة والملحق المرافق يحتويان على تفاصيل لكل ما قيل. من المهم الآن قيام "اللجنة" بالمضي قدما. وأكد على أن اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / المجموعة الأفريقية قد أخذ في الاعتبار المخاوف التي تساور جميع الدول الأعضاء. وأضاف أن الاقتراح قد خفض عدد التوصيات من أكثر من 300 توصية إلى أقل من 50 فقط. كما أقر الاقتراح بوجود بعض التوصيات المعينة التي تشكل صعوبة للدول الأعضاء، وقد أقرت د. ديري هذا أيضا، ولكن هناك

البعض الآخر يسهل جداً تنفيذه. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تسعى اللجنة إلى المشاركة بصورة بناءة في الاتجاهين: تقرير ديري/روكا، وتقرير "رد الإدارة".

134. وهنأ وفد السنغال الرئيس على انتخابه، منتهزاً الفرصة الأولى له لإلقاء كلمة. وتوجه الوفد بالشكر أيضا إلى "الأمانة" على وثائق العمل وتقرير "رد الإدارة"، وإلى معدي تقرير المراجعة الخارجية الوارد في الوثيقة CDIP 8/INF/1، وإلى الرئيسين المشتركين لمجموعة العمل الخاصة، وإلى مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية لاقتراحهما المشترك. وأعرب الوفد عن تأييده القوى لهذا الاقتراح حيث وصفه بالاقتراح الإيجابي وذات صلة بتجميع المقترحات. ونظرا لأن محتويات هذا الاقتراح معروفة بالفعل لأعضاء "اللجنة"، فيرى الوفد استخدامه كأساس للعمل المستقبلي.

135. وهنأ وفد اليابان الرئيس على انتخابه، حيث أنها المرة الأولى التي يلقي فيها كلمة. وتوجه بالشكر إلى كل من الرئيسين المشتركين والمقررين المشتركين لمجموعة العمل الخاصة، ومعدي تقرير المراجعة الخارجية، و"الأمانة"، على العمل المتميز الذي قاموا به جميعا. ومضي يقول لقد تضمنت الوثيقةCDIP/8/INF/1 الخاصة بتقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية على توصيات مختلفة تتعلق بالشفافية أو بكفاءة التنمية ذات الصلة بالعمل الذي تضطلع به "الأمانة". وعلى الرغم من إمكانية موافقة الوفد على التوجهات الأساسية والغرض من عمل اللجنة على توصيات تقرير ديري/ روكا، إلا أن "الأمانة" قد اتخذت بالفعل تدابير وإجراءات مختلفة فيما يتعلق بالعديد من التوصيات. وقد تم وصف ما قامت به "الأمانة" من تدابير وإجراءات في الوثيقة CDIP/9/14 الخاصة "برد الإدارة". ولذلك، فيمكن مواصلة المناقشات بشأن بعض التوصيات فقط. وبالإضافة إلى ذلك، وضع تقرير المراجعة الخارجية أهمية أكبر بكثير على الأنشطة ذات التوجه الإنمائي مقارنة بالأنشطة الأخرى. ويبدو أن التقرير قد قلل من شأن أحد الأهداف الهامة "للمنظمة" وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، كما هو منصوص عليه صراحة في المادة 3(1) من "اتفاقية الويبو"، وكما أشار إليه وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم "المجموعة باء". ولفت الوفد الأنظار إلى أن تقرير المراجعة الخارجية قد أشار إلى شفافية الموارد المرتبطة بالصناديق الاستئمانية. ونص التقرير على وجوب إدراج الأنشطة المدعومة من قبل الصناديق الاستئمانية والموارد المرتبطة بها في ميزانية الويبو العادية وفي إجراءات وضع برامج "المنظمة" وتقاريرها. وأعرب الوفد عن تفهمه التام من القصد والغرض من هذا البيان. ومع ذلك، يجب أن تستمر الويبو في احترام رغبات المانحين، حيث يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الموارد الكافية من الصناديق الاستئمانية. وأعلن الوفد تأييده الكامل للرأي الوارد في التقرير الخاص بمكاتب الويبو الخارجية. وقد أشار هذا التقرير إلى أن العديد من القطاعات داخل "المنظمة" لا تنظر إلى عمل المكاتب الخارجية باعتبارها من الموارد الفنية الموضوعية، ولكن بدلا من ذلك ينظرون إليها كجهات اتصال إدارية. ولهذا، ينبغي أن تتضمن عملية التشاور الجارية التي يقوم بها المدير العام على مكاتب الويبو الخارجية ما جاء في توصيات تقرير المراجعة الخارجية، وينبغي توضيح دور المكاتب الخارجية في تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي. وأضاف أن التقرير ذكر أيضا أن هناك حاجة إلى المزيد من التوجيه الاستراتيجي حول دور المكاتب الخارجية في النهوض بأهداف وعمل جدول أعمال التنمية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مكتب الويبو في اليابان قد لعب دوراً هاما منذ إنشائه في سياق المساهمة في التنمية ذات الصلة بالأنشطة من خلال الأعمال التي يقوم بها، مثل تقديم نتائج الدراسة وإنشاء وصيانة قاعدة بيانات الويبو IP Advantage. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع قيام مكتب الويبو في اليابان بالمساهمة التدريجية في التنمية المتصلة بالعمل من خلال تعزيز أنشطته المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد. وأوضح الوفد أن بلاده لديها ميزة كبيرة حيث أنها مستخدم رئيسي لتلك الأنظمة الدولية. وفي نهاية كلمته، أعلن الوفد التزامه الراسخ بدعم تنفيذ تلك الأنشطة في مكتب الويبو في اليابان.

136. وأطرى وفد الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي تم توجيهها إلى الرئيس من الوفود الأخرى، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الرئيس بما لديه من حكمة وخبرة من إجراء مناقشات بناءة داخل "اللجنة" وتحقيق النتائج المرجوة. كما أعرب الوفد عن امتنانه لمعدي تقرير المراجعة الخارجية على المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، و"للأمانة" لما قامت به من جهد في إعداد "رد الإدارة" على تقرير المراجعة الخارجية. ووصف الوثيقة التي ورد بها رد "الأمانة" بأنها وثيقة غاية في

الأهمية. ولسوء الحظ، لم يتمكن الاتحاد الروسي من الحصول إلا على ملخص من هذه الوثيقة باللغة الروسية. ولم يتضمن هذا الملخص الأقسام الهامة مثل تجميع التوصيات. من المؤكد أن الترجمة الكاملة لهذه الوثيقة ستكون على جانب كبير من الفائدة لبلاده في سياق تنفيذ الأعمال المطلوبة. كما أعرب عن امتنانه لجميع الزملاء الذين شاركوا في "مجموعة العمل الخاصة" المعنية بدراسة التقرير الخارجي. ومضى يقول إن المناقشات بشأن المراجعة الخارجية ينبغي أن تراعي حقيقة أن الوثيقة تضمنت وصف الوضع في عام 2010، قبل البدء في الإصلاحات التنظيمية في "الويبو". لذلك، فإن العديد من التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخارجية قد تم بالفعل أخذها في الاعتبار، وجاري تنفيذها في "برنامج التقويم الاستراتيجي". وصرح بأنه سعى إلى وضع رؤية شاملة للوضع، وقد اعتمد في ذلك على رد "الأمانة" على تقرير المراجعة الخارجية. وأشار إلى أن هناك استجابة إيجابية لكثير من مشاريع "الأمانة". وأضاف قائلا بأنه ومما لا شك فيه أن الكثير من التوصيات قد تم أخذها في الاعتبار وجاري تنفيذها حاليا. وفي الوقت نفسه، ليس هناك أيضا أي شك في أن هناك حاجة لمزيد من العمل يتعين القيام به على التوصيات لتحسين عمل "المنظمة". وقد قيل الكثير عن حقيقة إدراج مجموعة من التوصيات الهامة والمفيدة تحت "الفئة باء". وأعلن الوفد عن استعداد بلاده للمشاركة في ما يأمل أن يكون مناقشة بناءة للتدابير المستقبلية الرامية إلى تحسين عمل الويبو في هذا الاتجاه.

137. وأعرب وفد جورجيا، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان معينة من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، عن شكره لواضعي تقرير المراجعة الخارجية. ومضى يقول أن التقرير يعد جامعا شاملا ومفيداً للغاية. كما توجه بالشكر إلى "الأمانة " لما قامت به من جهد في إعداد "رد الإدارة"، وتصنيف التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخارجية. وأقر بالتحسينات التي طرأت على "الويبو" في سياق مشاريع المساعدة التقنية التي تضطلع بها في السنوات القليلة الماضية. وأضاف بأن هناك العديد من المشاريع الإنمائية التي لا تزال جارية في بعض البلدان. ومن ثم، فإن هناك بعض التوصيات أضحت غير وثيقة الصلة في بعض المناطق، على الرغم من أن في حالة المشاريع الجاري تنفيذها، يمكن اعتبار بعض التوصيات في إطار "الفئة ألف" مناسبة وذات جدوى. قامت "الويبو" ببذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ أنشطة جدول أعمال التنمية. وأقر الوفد بأن تقدما كبيرا قد تحقق فعلا في هذا المجال. ولفت الوفد الأنظار إلى أن بعض الدول الأعضاء في الويبو لديها الخبرة العملية في تنفيذ مشاريع معينة تحت مظلة "جدول أعمال التنمية". ومن الأمثلة على ذلك مشاريع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) ومكاتب نقل التقنية (TTO). وعلى الرغم من اعتراف الوفد ببطء عملية تنفيذ بعض المشاريع بأسلوب لا يتفق مع احتياجات الدول الأعضاء المعنية، إلا أنه يؤيد عمل الويبو الذي يرمي إلى الحد من الفجوة المعرفية، والوفاء باحتياجات البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية كما في حالة مجموعة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. ومضى يقول، سوف يثير أعضاء مجموعته بعض المخاوف المحددة بطريقة مباشرة مع الزملاء في الويبو خلال مرحلة تنفيذ المشروعات، ونأمل في حل تلك المخاوف بأسلوب تعاوني. وهكذا، تتبنى المجموعة التي يمثلها موقفا مرناً فيما يتعلق بالتوصيات التي تم تجميعها من قبل "الأمانة" تحت "الفئة ألف". وحتى في حالة اعتبار هذه التوصيات مكررة أو زائدة عن الحاجة أو غير ذات صلة، فإنه يعتقد في قيام "الويبو" ببذل قصارى جهدها فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية والتصرف بحسن نية وبطريقة شفافة. ويتضمن هذا المسلك إمكانية القضاء على المخاوف المعينة مع البلدان المستفيدة وفقا لمقتضى الحل ولكل حالة على حدة. وفيما يتعلق بتوصيات "الفئة جيم"، أعلن الوفد موافقته على أن معظم تلك التوصيات يصعب تنفيذها، ولهذا، يجب عدم مناقشتها. وأعلن عن رغبته في سؤال مؤلفي التوصيات، أي توصيات بعينها تم تصنيفها على نحو غير مناسب من قبل "الأمانة" في تقرير "رد الإدارة". وبوجه عام، أعلن الوفد تأييده لأنشطة "الويبو" الجارية والمزمع تنفيذها، تلك الأنشطة الموجهة إلى الحد من الفجوة المعرفية وبناء القدرات، وتحديث البنية التحتية، والنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة.

138. وأعرب وفد غينيا عن شكره لمعدي تقرير المراجعة الخارجية، ولمجموعة العمل الخاصة التي أوكل إليها مراجعة ذلك التقرير. ومضي يقول أن التقرير والتوصيات الواردة فيه قد ساعدت على تفهم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو على نحو أفضل، وعلى وجه الخصوص، الخدمات التي تقدمها الويبو للبلدان المستفيدة. وقد أحاط الوفد علما بالرد الذي قدمته

"الأمانة"، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ معظم التوصيات التي تركز على التنمية. ومع ذلك، وفيما يتعلق بأنشطة التنمية والحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في تحديد احتياجات البلد، أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة مستوى تنفيذ إطار المساعدة الإستراتيجية لدولة غينيا. وأضاف إن تحديث البيانات عن خطة بلاده سيكون ذا فائدة بالنظر إلى التغييرات التي حدثت في البلد. وقال الوفد أنه سيعقد اجتماعا مع "الأمانة" لمناقشة هذا الأمر. وشدد الوفد مجددا على التزامه بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وأعرب عن شكره "للأمانة" على العمل الرائع الذي قامت به لبلاده.

139. وأعرب وفد البرازيل عن شكره لمقدمي العروض جميعها والتي تم تقديمها في وقت سابق بشأن تقرير المراجعة الخارجية، والأعمال المرتبطة به. كما توجه الوفد بالشكر أيضا إلى "الأمانة" بخصوص "رد الإدارة". وقال يحتوي "رد الإدارة" على معلومات مفيدة، ساعدت الدول الأعضاء على فهم كيفية تعامل "المنظمة" مع أنشطة التعاون الإنمائي. وأضاف أنه يفهم أن التصنيف المقدم من "الأمانة" والذي يجمع التوصيات تحت الفئات ألف وباء وجيم، على أنه إسهاما في تحقيق منهجية منظمة للتعامل مع التقرير. ومع ذلك، فإن الإطار المقترح في "رد الإدارة" يتضمن بعض القيود فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة. وأعلن الوفد مشاطرته لمخاوف المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن اجتماعات "مجموعة العمل الخاصة" المعنية بدراسة التوصيات المصنفة ضمن الفئة ألف. كما أنه يفهم أن تقري ديري/روكا قد عرض عناصر هامة وأفكاراً جديرة بالنظر فيها من قبل الدول الأعضاء وإدارة "الويبو". وعبّر عن رأيه قائلا إن العديد من التوصيات المصنفة ضمن "الفئة ألف" والواردة في "رد الإدارة" ما تزال في حاجة إلى مزيد من النظر. وقد تخضع الإجراءات الجاري العمل فيها بالفعل إلى تقييما لمدى تنفيذها. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار الأهداف المحددة ومرحلة التنفيذ. كما يجب أيضا رصد النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون من المفيد تقييم الكفاءة بدلالة تخصيص الموارد واستخدام تلك المخصصات. نظراً لأن تجاهل إجراء المزيد من التحليل بزعم أن المشروع أو النشاط جاري تنفيذه بالفعل ليس هو النهج الأمثل. وبصفة عامة، تستحق أنواع معينة من التوصيات الاهتمام الكامل. وتشمل تلك التوصيات، على سبيل المثال، تعميم توصيات "جدول أعمال التنمية"، والشفافية والرصد، وتقييم أنشطة التعاون بغرض التنمية مقابل احتياجات البلدان النامية، والميزانية ونفقات التنمية في "المنظمة". ولهذا السبب، أعلن الوفد عن تأييده التام للاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية.

140. وأعرب وفد الصين عن شكره للدكتورة ديري والدكتور روكا لتقريرهما المشترك. وقال أن التقرير كان مفيداً للغاية. وتوجه الوفد بالشكر أيضا إلى الرئيسين المشتركين لمجموعة العمل الخاصة. ومضى يقول، منذ بدء فعاليات "جدول أعمال التنمية" في عام 2007، بذلت الويبو جهودا كبيرة لتعميم "جدول أعمال التنمية" وإدراجه في كافة أنشطة "المنظمة". وينبغي الاستمرار في تقييم أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي، وتوجيهها بشكل صحيح. من المتوقع الانتهاء من العديد من مشروعات "جدول أعمال التنمية" قبل نهاية هذا العام. ومن الضروري تقييم تلك المشاريع في الوقت المناسب. وذكر الوفد أنه أُحيط علما بالمشاكل المذكورة في تقرير ديري/ روكا بخصوص المعوقات وأوجه القصور في عمل الويبو. لم يكن التقرير انتقاداً "للمنظمة"، ولكنه بدلاً من ذلك يعد اقتراحا إيجابيا لتحسين عملها. ولذلك، أعرب الوفد عن أمله في قيام "الويبو" بأخذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير في الاعتبار والنظر فيها بغية تنفيذ عمل "المنظمة" بطريقة أكثر شفافية وكفاءة.

141. وتوجه وفد الجزائر بالشكر لجميع الوفود التي أيدت الاقتراح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وقال لقد استند هذا الاقتراح على تقرير ديري/ روكا، كما أخذ في الاعتبار رد "الأمانة"، فضلا عن المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بشأن المضي قدما. طلب الوفد، بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، تعميم ونشر الوثيقة التي تتضمن الاقتراح كوثيقة عمل "للجنة"، وتوفير الفرصة لإجراء المزيد من المناقشة عليها في فترة ما بعد الظهر.

142. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، إلى أن الاقتراح المشترك بين مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية سلط الضوء على بعض التوصيات التي يعتقد أنها مهمة لتلك الوفود. وكرر ما أدلى به في البيان الافتتاحي، وفي بياناته التي قدمها بشأن بند جدول الأعمال هذا. وأضاف بأنه يري وبقوة وجوب التركيز على مناقشة

التوصيات الواردة في "الفئة باء". ولهذا، أعلن الوفد أن مجموعته، ومن المحتمل أن تتفق معه مجموعات أخرى، في حاجة إلى بعض الوقت للتنسيق بشأن هذه المسألة، وللنظر في اقتراح جديد ودراسة موضع تلك التوصيات في الفئة باء، إذا كان هناك توصيات على الإطلاق. وأضاف قائلا إن المشكلة الوحيدة هي أن هناك دعوة على الغذاء على هامش اجتماعات "اللجنة"، على شرف مانحي الصناديق الاستئمانية، وينبغي على الوفود وبعض الشخصيات الأخرى الحضور. ومن ثم، فلا يعلم إن كان في الإمكان توفير فرصة للتنسيق بهذا الشأن. ولهذا، فإذا كان من الممكن تأجيل قرار التصويت على اعتبار الاقتراح وثيقة عمل رسمية "للجنة"، سيكون هذا موضع تقدير من جانبه.

143. وأعرب وفد الدانمرك متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن تأييده للملاحظات التي أبداها وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم "المجموعة باء"، وأن مجموعته في وضعية لا تسمح لها بالتعليق على الاقتراح المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، حيث تحتاج إلى وقت للتنسيق، ولن تتمكن من ذلك اليوم.

144. وأشار وفد هنغاريا إلى موافقته على ضرورة توفير بعضا من الوقت للاطلاع على الوثيقة وإجراء المزيد من القراءة واستيعاب الوثيقة كي يتسنى له إجراء مناقشة أكثر استنارة.

145. ولخص الرئيس المناقشات. وأشار إلى المخاوف التي أثارتها بعض الوفود بشأن مشاكل الترجمة في الاجتماعات الهامة التي تعقدها الويبو. وأكد مجددا على أن تعدد اللغات جزء من التعددية. وشدد على ضرورة بذل الجهود لتوفير الوثائق بجميع اللغات العاملة في الأمم المتحدة في الاجتماعات المهمة، متى كان ذلك ممكنا، وإتاحة الفرصة للوفود للتحدث والإدلاء بتعليقاتهم وبياناتهم باللغة التي يشعرون بأنها أكثر أريحية لهم لتمكنهم من دقة التعبير عن وجهات نظرهم. وقال لقد استعرضت "اللجنة" في ذلك اليوم التقرير الممتاز الذي أعده الأساتذة ديري وروكا، ورد الإدارة. ومضى لقد توفرت أدوات كان من شأنها مساعدة "اللجنة" في مناقشتها التي تهدف إلى تحسين المساعدة التقنية. وأشاد الرئيس بالجهود التي تبذلها "الأمانة" لتحسين جودة المساعدة المقدمة. كما نجح تقرير المراجعة الخارجية في خلق ديناميكية حركة داخل "الويبو"، حيث لم تشهد "المنظمة" من قبل مثل هذا التفاعل الشامل بشأن أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها. واقترح الرئيس قيام "اللجنة" بإعداد نهجاً يعتمد على النواحي العملية والنتائج المحققة من أجل تحديد التوصيات التي تتصف بالواقعية وتكون قابلة للتنفيذ والتي تسهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه قد تم منح اختصاصات مقيدة "لمجموعة العمل الخاصة"، ولذلك، يتعين على الدول الأعضاء في "اللجنة" محاولة فعل كل ما في وسعهم لتحديد التوصيات ذات الصلة. وواصل الرئيس اقتراحاته بإجراء مشاورات مع المنسقين الإقليميين وسائر الوفود المهتمة بشأن سبل المضي قدما، وأنه تم الاتفاق فيما بعد بأن تعقد هذه المشاورات في تمام الساعة الرابعة مساءً في قاعة الاجتماعات باء.

146. وأعاد الرئيس فتح باب المناقشات، وأبلغ اللجنة بنتائج مشاوراته غير الرسمية مع المنسقين الإقليميين والوفود المهتمة بشأن سبل المضي قدما. أولاً، تم الاتفاق على اغتنام فرصة وجود موظفي "الأمانة" المسئولين لتوضيح أي تساؤلات قد ترغب الوفود في طرحها عليهم فيما يتعلق بجهودهم الرامية إلى تحديد التوصيات العاجلة والتي يسهل تنفيذها. وثانيا، تم الاتفاق على قيام كل وفد بإعداد وتحضير سبل مساهمته الخاصة للدورة القادمة حيث أن قيادة دفة الدورة موكولة إلى الدول الأعضاء. وثالثاً، تم الاتفاق على قيام الوفود بدراسة وتحليل الاقتراح المشترك المقدم سلفاً من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، وتم إعادة توجيهه إلى عواصم تلك الدول، بشرط الانتهاء من ترجمة الوثيقة إلى جميع اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة. والسبب في هذا يرجع إلى الحاجة إلى التأكيد على استخدام الوفود اللغة التي يجيدونها ويفضلون التعامل بها بما ييسر التفهم الكامل للموضوع تحت الدارسة. ودعا الرئيس "اللجنة" إلى طرح أسئلة على المسئولين من على المنصة.

147. وأشار وفد الجزائر إلى الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وطلب الوفد توضيحاً من كل من "الأمانة" ومن د. ديري بشأن التوصية الأولى ضمن الفئة الخاصة بوثاقة الصلة والتوجه. ويتعلق هذا بالاقتراح الخاص بتكليف خبراء لوضع مبادئ توجيهية لتقديم تفاصيل محددة حول كيفية تخطيط وتنفيذ مساعدة أكثر توجها نحو

التنمية سواء من حيث الجوهر أو من حيث الناحية الإجرائية. وكما هو مبين في الحاشية، استند هذا الاقتراح على التوصية الواردة في الصفحة 61 من تقرير ديري/روكا. وقد ورد في الصفحة 8 من الملحق 1 المرافق "لرد الإدارة" أن "الأمانة" قائمة بتنفيذ هذا الأمر في الوقت الحالي. ومع ذلك، يواجه الوفد صعوبة بالنسبة للمبادئ التوجيهية الجاري إعدادها من قبل "الأمانة". تضمنت الصفحة المذكورة بوضوح أن إعداد المبادئ التوجيهية يتم وفقا لمبادئ "إعلان باريس" بخصوص "فعالية المعونة". هذا على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء، من بينهم الجزائر، ليسوا من الأعضاء في هذه الاتفاقية، كما أن هناك صعوبات في العمل وفقا لتلك المبادئ. وعلى هذا النحو، أُدرج هذا الاقتراح في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية/ المجموعة الأفريقية سعيا لإمكانية وضع مبادئ توجيهية محددة تستند إلى ما تقوم به "الأمانة"، ولتوسيع النطاق ليشمل جميع الجوانب المختلفة. تضمن الاقتراح المشترك عناصر معينة مثل عملية اختيار الخبراء للقيام بهذه المهمة. وقد كان هذا العنصر ثانوياً بالنسبة للاقتراح الرئيسي لإعداد مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة.

148. ولفت وفد المملكة المتحدة الأنظار إلي "الفئة باء" من التوصيات. وطالب الوفد إيضاحات بشأن أفضل وسيلة تقوم بها الدول الأعضاء لدعم "الأمانة" في هذه التوصيات، حيث قد تم تحديد هذه الفئة بأنها تستحق المزيد من النظر والاعتبار. ومن الواضح وجود تكرار في المواضيع أو الفئات الفرعية داخل الفئة باء. فعلى سبيل المثال، التنسيق الداخلي والخارجي، والتدريب، والوفر المحقق من التكلفة، والبنية التحتية. كما طلب الوفد توضيحاً من "الأمانة" بشأن العقبات المتعلقة بكل موضوع من هذه المواضيع. وأقر الوفد بأن هذا كان مجرد بداية فقط في سياق فتح باب المناقشة. ومضى يقول سيكون على "الأمانة" العودة بمزيد من المعلومات حول هذه الموضوعات في اجتماع اللجنة المقبل.

149. وتوجه وفد مصر بسؤال "للأمانة" عما إذا كان من الممكن رفع إمكانيات الموقع الالكتروني "للمنظمة" ليكون وسيلة أكثر فعالية للإعلام عن أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي.

150. ولخص وفد الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، طلبه السابق للتوضيح. أولاً، فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية، ينبثق هذا الاقتراح من توصية واردة في صفحة 61 من تقرير ديري/روكا. تم تضمين هذه التوصية ضمن "الفئة ألف" في "رد الإدارة"، حيث تمت الإشارة إلى أن "الأمانة" قائمة بتنفيذ هذه المسألة. وقد أقرت مجموعة جدول أعمال التنمية ذلك. ومع ذلك، وضعت المبادئ التوجيهية وفقا لمبادئ "إعلان باريس" بشأن "فعالية المعونة". وكانت هذه المبادئ عبارة عن قواعد عامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد من "الأمانة" توضيح ما إذا كانت سوف تضع مبادئ توجيهية محددة بشأن المساعدة التقنية فيما تقوم به من عمل. وقد انتهز الوفد فرصة حصوله على الكلمة، وطرح قضية أخرى. وهذه القضية كانت بشأن إعداد دليلا خاص بالمساعدة التقنية كما هو وارد في تقرير ديري/روكا. وأُدرج هذا الطلب أيضا في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / المجموعة الأفريقية. وقد صنفت هذه التوصية ضمن الفئة باء في "رد الإدارة"، حيث ورد بشأنها أيضا، في الصفحة 28، أن الإدارة قد وافقت على إمكانية إعداد دليلاً أو قائمة تتضمن وصفا لأنشطة التنمية التي تقوم بها ونشره على الدول الأعضاء عن طريق موقع الويبو لتعزيز الشفافية والمساعدة في تولي البلدان المعنية زمام الأمور في مجال التعاون الإنمائي وفي عملية التخطيط القطري الحالية. وأعلن الوفد اتفاقه مع "الأمانة" ومع معدي تقرير المراجعة الخارجية على أهمية هذا الأمر. وفي هذا السياق، طلب الوفد من "الأمانة" أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التي أُدرجت في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / المجموعة الأفريقية في سياق إعداد الدليل.

151. ولخص وفد المملكة المتحدة طلبه السابق الخاص ببعض التوضيحات. كانت النقطة الأولى سؤال عام حول كيفية قيام الدول الأعضاء بدعم "الأمانة" أثناء نظرها للعناصر التي تندرج ضمن الفئة باء .كانت النقطة الثانية أن هناك بعض المواضيع المتكررة تحت هذه الفئة، وهي تلك المواضيع الخاصة بالتنسيق، والتدريب، والوفورات في التكلفة، والبنية التحتية. وطلب الوفد من "الأمانة" مزيد من التوضيح بشأن العقبات المرتبطة بكل موضوع من هذه المواضيع، وكيف يتمكن الدول الأعضاء من المساعدة.

152. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض الأسئلة المحددة المتصلة بالبنود المدرجة في الفئة باء، وهي تلك التوصيات التي تستحق المزيد من الدراسة. وانصبت تلك الأسئلة على العناصر الممكنة لتحقيق المزيد من المتابعة. كان هناك بعض المناقشات، ضمن الفئة باء، البند الأول، خاصة بوجوب تمتع الموظفين المسئولين عن المشورة التشريعية بوسائل اتصال وتنسيق أفضل مع المكاتب الإقليمية. وأعلن الوفد عن تقديره للقيمة التي سيضيفها هذا العمل، ومضى يقول إن سؤاله كان حول كيفية قيام الويبو بتحقيق ذلك. وما هي الآليات التي يمكن تصورها لتحقيق ذلك التنسيق والتعاون الأفضل بين القائمين على توفير المشورة التشريعية وبين العاملين في المكاتب الإقليمية؟ تضمنت الفئة باء، البند الثاني، أن هناك مناقشة لبعض أعمال مكتب مدير الشئون الاقتصادية في الويبو، وذكر على وجه التحديد، المبادرات التي اتخذت لتطوير القدرات البحثية للملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى سبيل المثال، بين بلدان آسيا والمحيط الهادي. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن المبادرات التي اتخذت تحديداً لتحقيق تفهم أفضل للإجراءات التي يتخذها مكتب كبير الاقتصاديين. ومضى يقول كان هناك مناقشة، تحت البند الثالث، بشأن حاجة الموظفين والخبراء الاستشاريين المشاركين في أنشطة التعاون الإنمائي إلى التثقيف بخصوص المبادئ والممارسات المقبولة بشكل عام والمتعلقة بالمساعدة الإنمائية، ونصت تلك الفقرة تحديدا على: أن الويبو ملتزمة بتنفيذ برنامجا مستمراً لتدريب الموظفين لتمكينهم من مواكبة التطور الحادث في طبيعة التعاون الإنمائي، استناداً إلى مبادئ "جدول أعمال التنمية". وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان البرنامج المذكور جاري تنفيذه حاليا من عدمه. فقد ذُكر أن الويبو ملتزمة بذلك، ولا يعرف الوفد إن كان ذلك يعني أن البرنامج جاري تنفيذه أو أن هذا كان يقصد به قيام الويبو بالتخطيط لتنفيذه في المستقبل. وطلب الوفد توضيح هذه النقطة. كان هناك مناقشة، تحت البند الرابع، بشأن برنامج الويبو لدعم إعداد دراسات وطنية عن تقييم المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية. وقيل في هذا البند أن هناك إمكانات لمتابعة أكثر مع نواتج ملموسة لهذه البلدان لتشجيع منتجاتها الثقافية والإبداعية. وفي هذا السياق، يود الوفد معرفة ما هي المخرجات الملموسة التي يمكن تطويرها وإعدادها كمتابعة لهذا البرنامج الجاري تنفيذه من قبل الويبو. وأخيراً، تناول البند 7 ضمن الفئة باء فكرة تحديد جهود المبادرات الحكومية وغير الحكومية الأخرى الجارية لتعزيز الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعرفة. وقد قيل أن هذا التحديد المنهجي سيعمل على تيسير التعرف على المكانة الإستراتيجية للويبو والشراكات ذات الصلة مع طائفة من الجهات الفاعلة الخارجية. ولهذا، يود الوفد معرفة كيفية قيام الويبو بتنفيذ ذلك، حيث أنه وجد أن هذه الأنشطة مثيرة جداً للاهتمام.

153. ولفت وفد فنزويلا الأنظار إلى أنه قد توجه بسؤال إلى د. ديري من قبل، ويرغب في معرفة الإجابة.

154. ودعا الرئيس "الأمانة" للرد على الأسئلة التي طرحها الوفود.

155. وأفادت "الأمانة" (جيوفري أونياما) بعدم تواجد جميع الموظفين المسئولين عن تقديم المساعدة التقنية في "المنظمة" في الاجتماع في الوقت الراهن. ولهذا، فقد تلجأ "الأمانة" إلى إحالة بعض الأسئلة إلى الزملاء المعنيين. وأشارت "الأمانة" إلى الأسئلة التي طرحها "وفد الجزائر"، وقالت يمكن من حيث المبدأ إدراج جميع النقاط المدرجة تحت البند الفرعي المذكور في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية/المجموعة الأفريقية في إعداد الدليل على النحو المطلوب. ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا يمثل هذا الأمر مشكلة، وسيكون من الأمور التي تستطيع "الأمانة" تنفيذها. والتفتت "الأمانة" إلى سؤال وفد المملكة المتحدة بشأن كيفية قيام الدول الأعضاء بالمساعدة فيما يتعلق بالتنسيق والتدريب وتوفير النفقات والبنية التحتية. وقالت كان من إحدى السبل لتحقيق هذه المساعدة قاعدة بيانات يتم من خلالها التنسيق بين الاحتياجات والإمكانيات، وقد تم إنشائها من قبل بغرض تحديد المستفيدين المحتملين وتحميل احتياجاتهم على قاعدة البيانات. يمكن أن تتضمن هذه الاحتياجات بناء القدرات والأتمتة وغيرها، ونأمل أن تستجيب الجهات المانحة المحتملة لدعم بعض الطلبات التي تم تحميلها على قاعدة البيانات. وتم إنشاء قاعدة البيانات هذه لتسهيل هذا النوع من الموائمة. واستطردت قائلة بأنها كانت حريصة للغاية على عدم تحول قاعدة البيانات هذه إلى عبء عديم القيمة، ولا تحقق العائد المرجو منها. ولهذا، ينبغي على الدول الأعضاء استخدامها لتحقيق الاستفادة الكاملة. كما يمكن للجهات المانحة المحتملة استخدام قاعدة البيانات لتلبية احتياجات معينة تم تحميلها على قاعدة البيانات تلك من قبل مستفيدين محتملين، وتحميل مشاريع محتملة أو عرض مجالات للمساعدة قد تكون ذات أهمية لهم، وأن

تحصل على طلبات من المستفيدين المحتملين. وفيما يتعلق بالتنسيق، يمكن للبلدان الصناعية بالتأكيد تقديم المساعدة عن طريق التنسيق فيما بينها بشأن المساعدات التي قدموها للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، في سياق الصناديق الاستئمانية، ذكر عدد من الوفود أنه ينبغي أن يكون هناك بعض التكامل بين الأنشطة الممولة عن طريق موارد من خارج الميزانية وتلك الممولة في إطار البرنامج والميزانية العادية، كما يجب إشراك الدول الأعضاء ممن لا يحصلون على مساعدات من المانحين المساهمين في الصناديق الاستئمانية. وهكذا، يكون هناك إمكانية للتنسيق بين المانحين المحتملين والمانحين المساهمين في الصناديق الاستئمانية للتأكيد على المناطق التي يودون استخدام أموالهم فيها، واستخدامها بما يحقق تكامل الأنشطة المطلوبة في إطار البرنامج والميزانية. وبعبارة أخرى، عند قيام المانحين المساهمين في الصناديق الاستئمانية بوضع خطة عمل لأموالهم، يمكنهم أيضا البحث عبر قطاع عريض داخل "المنظمة" للتعرف على ما هي المناطق التي تحقق أكبر قيمة مضافة للأموال التي يمنحونها، أو تشكل أكثر تكاملا للأنشطة الأخرى داخل البرنامج. والتفتت "الأمانة" إلى الأسئلة التي آثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومضت تقول فيما يتعلق بالمشورة التشريعية وتحسين التنسيق مع المكاتب الإقليمية، لقد قامت "الأمانة" باستكشاف فكرة إنشاء وحدة أو قسماً يتعامل مع المشورة التشريعية داخل "قطاع التنمية". ومع ذلك، رُئي أن يكون من الأفضل إدراج المشورة التشريعية داخل القطاعات الفنية "للمنظمة"، تلك القطاعات التي تتناول العلامات التجارية، وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر. كان تنفيذ ذلك على هذا النحو الأخير أكثر منطقية حيث تكون القطاعات الفنية مشتركة اشتراكا مباشرا في تقديم المشورة في المجالات الفنية. وسيكون لقطاع التنمية، صاحب الخطة الرئيسية لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وصاحب النظرة العامة لاحتياجات كل بلد من البلدان النامية، فرصة دراسة مسودة المشورة التشريعية الواردة من القطاعات الفنية وتقديم التعليقات المناسبة. وحول كيفية تحقيق أفضل تنسيق لهذه الإجراءات، يتعين على أولئك العاملين داخل "الأمانة" التأكد من توافر التنسيق. تمثل المكاتب النقطة المحورية. في بعض الحالات، قد تتجاوز المشورة التشريعية المطلوبة حدود مجال معين من مجالات الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، قانون للملكية الفكرية والذي يغطي العلامات التجارية، والتصاميم وبراءات الاختراع، وربما حتى حقوق التأليف والنشر. في هذه الحالات، ستعمل المكاتب كنقاط محورية وآليات تنسيق داخل "المنظمة" لضمان تسليم المدخلات من القطاعات المعنية في الوقت المناسب، وأيضا لضمان المراعاة الكاملة للسياق الاجتماعي-الاقتصادي للبيئة التي سيعمل فيها القانون. وأشارت "الأمانة" إلى السؤال الخاص بقدرات الملكية الفكرية في مجال البحث في آسيا وبلدان المحيط الهادي (ASPAC). وقالت أنها سوف تتواصل مع رئيس الخبراء الاقتصاديين حول إعداد الرد. وفيما يتعلق بتدريب الموظفين للتأكد من أنهم على مستوى المهام المتعلقة بالتعاون الإنمائي، قالت "الأمانة" بأن هذا من الأمور الشائكة حيث فرضت الدول الأعضاء على "المنظمة" تدابير خاصة لتحقيق وفراً في التكاليف، وبهذا تم خفض التكلفة خفضا جذرياً. وقد أثّر هذا تأثيراً شديداً على أنشطة التعاون الإنمائي، وكان من أشد الأنشطة التي عانت من هذا التأثير هو الشق الخاص بتدريب الموظفين داخل "المنظمة". ومضت تقول، كان هذا وصفا مختصرا للمشكلة. ومع ذلك، ستحاول "المنظمة" توفير التدريب للموظفين في قطاع التنمية، ولكن ليس بالمستوى التي كانت تأمله. واستطردت قائلة، أتاحت آلية تقييم أداء الموظفين (PMSDS) فرصة للموظفين أنفسهم لتحديد التدريب المطلوب، وللمشرفين أيضا لتحديد التدريب المطلوب الذي يتناسب مع الموظف ويكون مطلوبا له خلال مسيره الوظيفي. ومع ذلك، كان هذا متوقفا على مدى توافر الموارد، وهو ما يعد تحديا خاصا في الوقت الحالي. وقالت "الأمانة" فيما يتعلق بمسألة رسم العلاقات وتحقيق مكانة إستراتيجية مع الشركاء، بأنها سوف تخاطب الزملاء في "قسم الابتكار" في هذا الخصوص، وسوف توفر الرد في أقرب وقت ممكن. والتفت "الأمانة" (السيد ديميتر جانتشيف) إلى موضوع النتائج الملموسة في متابعة الدراسات التي تُجرى عن المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف في البلدان المختلفة. ومضى يقول توفر الدراسات في العادة بعض التحليل الإحصائي، وبيانات بشأن إسهام القطاع الإبداعي وكتابات نقدية وتحليلية لموقف وحالة الصناعات الإبداعية. كان أسلوب عرض البيانات يجعل من الصعب تحديد العناصر الفاعلة في الصناعات الإبداعية من حيث المساهمة في خلق فرص العمل وتحقيق القيمة وإثراء التجارة. وقد حاولت "الأمانة" العمل مع البلدان لمتابعة بعض من هذه العناصر الفاعلة. كانت الدول معنية بمناقشة دراسات خاصة بالأثر ودراسات خاصة بالأداء لتلك الصناعات، حيث تشكل هذه الدراسات أولوية قصوى لمختلف البلدان. فعلى سبيل المثال، تم الانتهاء منذ وقت قصير في المكسيك من دراسة عن أداء صناعة النشر في المكسيك، حيث تعتبر صناعة إبداعية كبرى لهم من حيث مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية. كما

ناقشت "الأمانة" أيضا دراسات مع البلدان الأخرى. وكان التنفيذ مرهوناً بتوافر الأموال. من بين النتائج المحتمل التوصل إليها هي تلك المتعلقة بإعداد وصياغة سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالقطاع الإبداعي. وكان هذا مرتبط ارتباطاً وثيقا بالدراسات، حيث تمثل الصناعات الإبداعية هدفا لسياسات واستراتيجيات معينة في عدد من البلدان. وقد شاركت "الأمانة" مع هذه البلدان لضبط وتحديد العناصر المناسبة لهذه الاستراتيجيات. ونتيجة أخرى أيضا محتمل التوصل لها هي تحديد الاختناقات الخاصة ببعض الاحتياجات التدريبية المعينة للمبدعين في بعض الصناعات الإبداعية. فعلى سبيل المثال، أوردت بعض الدراسات عدم تحصيل وتوزيع الإتاوات بواسطة منظمات الإدارة الجماعية على المستوى المتوقع، فضلا عن عدم توفر الوضوح الكافي لتدفقات الإتاوات في كثير من الأحيان. وهكذا، أوضحت الدراسات الحاجة إلى بذل الجهد لتحسين وضع الإدارة الجماعية والتي تشكل عنصرا هاما في القطاع الإبداعي. وقد حددت "الأمانة" أيضا نتيجة أخرى ممكنة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدراسات. وتتعلق هذه النتيجة بالطريقة التي يتم بها تجميع الإحصائيات والإبلاغ عنها. ويعد هذا من الأمور الحاسمة في حالة تنفيذ الدراسات على أساس دائم حيث ستسمح بإنشاء آلية للرصد. وفي كثير من الأحيان، لم تتوفر المعلومات بالتنسيق والشكل المطلوب لاستخراج الإحصائيات المتعلقة بالصناعات الإبداعية. أظهرت الدارسات في غالبية الحالات الحاجة إلى إجراء تعديلات على وسائل تجميع البيانات. كما أثيرت قضايا خاصة بحسابات الأقمار الصناعية في الصناعات الإبداعية، وغيرها من الآليات التقنية المناسبة في عدد من البلدان. عملت "الأمانة" مع بعض البلدان للمساعدة في إنشاء هذه المرافق. وكان هذا منتج آخر يمكن تصور استمراره في المستقبل. وذكرت "الأمانة" (السيد رانجانا أبيسيكيرا) ردا على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قدرات الملكية الفكرية في مجال البحث في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، أن "الأمانة" قد نظمت حلقة عمل في 8 و9 ديسمبر 2011، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لآسيا و المحيط الهادئ (ESCAP) لخلق وعي أكبر عن الصلات القائمة بين حماية الملكية الفكرية وبين الابتكار والتنمية الاقتصادية، وتعريف الباحثين بالمنهجيات والأدوات التحليلية المستخدمة في مجال البحث والملكية الفكرية. كما استهدفت حلقة العمل أيضا توفير فرصة لتحديد عناصر جدول أعمال بحوث الملكية الفكرية ذات الصلة في المنطقة، والنظر في السبل الكفيلة بالتأكيد على أو ضمان استجابة الملكية الفكرية لمتطلبات البحث، وساهمت في إثراء مناقشات إيجابية في المنطقة. كانت هذه هي الأهداف العامة لحلقة العمل. وكان هذا نشاط رائد تم الاضطلاع به نظرا لأن بعض البلدان في المنطقة قد أنشأت وكالات أو مؤسسات بحثية، وكان لديهم اهتماما متزايدا بإجراء بحوث في مجال الملكية الفكرية. وأعربت "الأمانة"عن اعتقادها بأنه ينبغي توفير بعض الزخم لهذا النشاط، وقد عقدت مشاورات وثيقة مع رئيس الخبراء الاقتصاديين. وشارك اثنان من الزملاء من مكتب كبير الاقتصاديين كمتحدثين في حلقة العمل. وأعلنت "الأمانة" عن توفر نسخة من البرنامج لمن يرغب في الحصول عليه. وتحتوي هذه النسخة على معلومات عن المواضيع التي تم تغطيتها. وقد أعربت "الأمانة" عن رضاها عن النتائج التي تحققت من خلال هذا النشاط التجريبي الرائد، وتنوي مواصلة التعاون مع ESCAP، حيث كان ذلك مبادرة تم القيام بها بالتنسيق مع مجموعة بلدان ESCAP. وقدمت "إدارة الملكية الفكرية في تايلاند" أيضا دعماً وتعاوناً في تنظيم هذا النشاط. كان هذا، وباختصار، ما سعت "الأمانة" إلى تحقيقه في حلقة العمل الخاصة هذه، والتي عقدت للمرة الأولى في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ثم أشارت "الأمانة" (جيوفري أونياما) إلى المسألة التي آثارها "وفد مصر" بخصوص إدخال تحسينات على الموقع الإلكتروني للويبو على شبكة الإنترنت. ومضى يقول، يعكف "قطاع الاتصالات" على تحسين الموقع الالكتروني في إطار برنامج جاري تنفيذه حاليا. ومع ذلك، فإن "الأمانة" على استعداد تام لتلقي أفكاراً واقتراحات جديدة لإدخال المزيد من التحسينات، مما يسهم في تحسين هذا الأمر.

156. ووجه الرئيس الشكر "للأمانة" على ردودها، ودعا د. ديري للرد على النقطة التي آثارها وفد فنزويلا. وطلب أيضا من "الأمانة" أن تبدي رأيها بشأن التوصيات ذات الصفة العاجلة وتتصف بسهولة التنفيذ.

157. وقالت د. ديري بأنها تفهمت المسألة التي آثارها "وفد فنزويلا" بشأن العلاقة بين لجنة البرنامج والميزانية وتحديد الأولويات الإنمائية في "المنظمة". وذكرت بأنها، وخلال العرض التقديمي، قد ميزت بين العناصر التي تهتم بـ "الكيف" والمسائل التي تهتم بـ "ما هي" وذلك فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. وشددت على أن "ما هي" تأتي من الدول الأعضاء،

بخصوص الموضوعات التي تم إقرارها والموافقة عليها في بلادهم في مسار البرنامج والميزانية. ولعل "اللجنة" تريد أن تستفسر من "الأمانة" عما إذا كان يمكن تعزيز ذلك المسار. ومع ذلك، وطبقا لما تفهمته، ففي الوقت الحاضر هناك العديد من الطرق التي يسمح فيها مسار البرنامج والميزانية بالتواصل مع الدول الأعضاء. وتتضمن الأمثلة على ذلك الاستبيان الذي تم تنفيذه داخل الدول الأعضاء للتعرف على أولوياتها واحتياجاتها، والمشاورات التي جرت مع المجموعات الإقليمية والسفراء، والمناقشات في إطار لجنة البرنامج والميزانية ذاتها. ومع ذلك، وبينما يكون هناك العديد من الفرص للحصول على معطيات، إلا أن الحقيقة عدم مشاركة جميع الدول بالحماس الواجب في هذه العملية، ربما بسبب القيود الخاصة المفروضة داخل هذه الدول. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الاستجابة على هذا الاستبيان من قبل الدول الأعضاء إلى 30-40%. ويمكن "للأمانة" توضيح هذه النقطة. ومن ثم، هناك حاجة لمشاركة أكبر من الدول الأعضاء، أو ربما الحاجة إلى آليات مختلفة لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة بصورة أكثر إيجابية في إجراءات وضع الميزانية والبرنامج، مع العلم بأن فرص المشاركة التي تم إتاحتها كانت جد عظيمة. ومضت تقول لقد تولد لديها انطباعا بعدم توفر الآليات لدى "الأمانة"، أو ربما كان السبب هو عدم استخدام تلك الآليات على نحو جيد، على الأقل بواسطة بعض الدول الأعضاء، أو عدم تفهم الدول الأعضاء لتلك الآليات بطريقة تكفي لاعتبارها فرصا للإدخال وتسجيل معطيات. يرجع سبب أهمية هذا الأمر إلى ما تواجهه "المنظمة" من مهام معقدة. كان هناك إجراءات خاصة بالبرنامج والميزانية لاتخاذ قراراً بشأن الأولويات الرئيسية، والخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل (MTSP's) للأولويات الإستراتيجية العريضة "للمنظمة"، ومهام "اللجنة" التي طرحت أيضا أنشطة وأولويات معينة، كما ظهرت مفاوضات الصناديق الاستئمانية أيضا بأنشطة وأولويات معينة، هذا فضلا عن إجراءات التخطيط القطري، والذي كان يميل أكثر إلى كونه تخطيطا يبدأ من العموميات ويصل إلى موضوعات محددة في نهاية الأمر، وهي عملية مبنية على تقييم الاحتياجات. تمثل التحدي الذي واجهته "الأمانة" في تحديد كيفية استحضار كل هذه الأمور معا عند اتخاذ القرار بشأن خطط العمل للمكاتب والقطاعات الأخرى. ومن إحدى الآليات التي يسهل استخدامها من قبل الدول الأعضاء بصورة أكبر هي ملخص البرنامج والميزانية الذي أعدته "الأمانة" عن الفترة 2013/2012 والذي اشتمل على كافة نتائج "المنظمة" المتوقعة. وقد تضمن معلومات غزيرة، كما اشتمل على صفحة مزدوجة في بدايته حوت ملخصا عن البرنامج والميزانية تَضّمن حصة التنمية موزعة وفقا للنتائج المتوقعة. كان يجب على الدول الأعضاء إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الملخص، حيث وفر قدرا كبيرا من الشفافية عن الأنشطة، وحدد العناصر التي تعدها "المنظمة" حاليا كمصادر للإنفاق على التنمية. كما أتاح للدول الأعضاء التحقق من أن هذا هو بالفعل ما كانوا يريدونه كإنفاق على التنمية، وعما إذا كان ينبغي إدراج أنشطة معينة إلى تعداد الأنشطة الحالي. وكانت هناك أيضا فرصة في مسار البرنامج والميزانية للدول الأعضاء للمساعدة في تحديد تعريف أكثر موضوعية للإنفاق على التنمية. ومع ذلك، وبالإضافة إلى كل تلك المزايا، سيكون من المفيد تماما التحقق من النتائج المتوقعة. وقد يكون من المفيد أيضا قيام "الأمانة" باستخراج كافة النتائج المتوقعة، والتي كان لها مخصصاً كإنفاق على التنمية، من ورقة البرنامج والميزانية الإجمالية لتقديم صورة واضحة لما يتم حسابه وتعداده حاليا كبنود في ميزانية التعاون الإنمائي. وفي ختام كلمتها، أقرت بأن هناك تحدي بسبب العمل الفني الجاري تنفيذه في اللجان، وأن السير في إجراءات البرنامج والميزانية يمثل أحد العناصر التي ينبغي ربطها بتلك الأعمال التي تجري في اللجان. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا من الأمور التي كان ينبغي على الدول الأعضاء السيطرة عليها، ولكن ربما يكون في استطاعة "الأمانة" أن تلقي مزيداً من الضوء على هذا الأمر.

158. ولفت وفد فنزويلا الأنظار مجدداً إلى المناقشة الجارية في ذلك الوقت حول وجود بعض الأمور الفنية والبعض الآخر مرتبط بأمور إجرائية بحتة في مجال التنمية .وصرح الوفد بأنه يشارك د. ديري الرأي، لافتا إلى أنه لا يمكن تجاهل قضية التنمية في أي موضوع من الموضوعات التي يتم مناقشتها في إطار "اللجنة".

159. وأشار وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية إلى اقتراح مجموعة جدول التنمية/ المجموعة الأفريقية، وعلى وجه التحديد، "القسم باء" والخاص بالبرنامج والميزانية. أعربت المجموعة عن رغبتها في معرفة ما إذا كان من الممكن قيام "الأمانة" بتنفيذ بعض المقترحات المدرجة في هذا القسم. أولاً، تحت القسم الفرعي (أ)، ورد اقتراح، تمشيا مع التوصية الواردة في

الصفحة 61 من "تقرير المراجعة الخارجية"، بقيام "المنظمة" بالنظر في إدماج الميزانيات والتخطيط لجميع أنشطة التعاون الإنمائي في إجراءات البرنامج والميزانية العادية. وقد أقر الوفد بأن "الأمانة" قد غطت هذه النقطة تحت الفقرة 10 من "رد الإدارة". ثانيا، ورد أيضا اقتراح بتسجيل الأنشطة التي تدعمها الصناديق الاستئمانية والموارد المرتبطة بها وإجراءات البرمجة والإبلاغ عنها في ميزانية الويبو العادية. ثالثا، ورد اقتراح باستمرار الويبو في بذل الجهود الرامية إلى تحسين تدابير ووسائل قياس تقييم الميزانيات المرتبطة بالموظفين، والمرتبطة بأمور أخرى بخلاف الموظفين لأنشطة التعاون الإنمائي، وتحسين نظم المعلومات/مراقبة الإنفاق الفعلي. وينبغي أن يلحق بالتقرير قسم يحتوي على ملخص للنتائج المتوقعة والمحققة فعليا لأنشطة التنمية عبر برنامج شامل "للمنظمة" لجميع البرامج والميزانيات المستقبلية، وفي تقارير أداء البرامج أيضا، وفي التقرير عن أنشطة التنمية طبقا لكل برنامج. وردت هذه التوصية في الصفحة 168 من تقرير المراجعة الخارجية. رابعا، مع الوضع في الاعتبار أن الدول الأعضاء لم تنظر إلى الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل، ولم توافق عليها، أُقترح قيام "المنظمة" بصقل وإعادة توجيه أهدافها الإستراتيجية، والنتائج والمؤشرات الخارجية في الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل. ولاحظ الوفد عدم توضيح هذا الأمر على نحو كاف في "رد الإدارة" والاكتفاء بالنص على القيام بمراجعة للخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل. خامسا، أراد الوفد أيضا معرفة ما إذا كان من الممكن الاتفاق على تعريف لمصطلح "التوجه الإنمائي"، مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في الدورة الأخيرة من لجنة البرنامج والميزانية بأن تجرى مشاورات لوضع تعريف مصطلح "الإنفاق على التنمية" وما إذا كان العمل المقترح سيحقق فائدة لتلك العملية. والتفت الوفد إلى "القسم جيم" الخاص بالموارد الخارجة عن الميزانية. وأشار الوفد إلى أن "رد الإدارة" أوضح أن "الأمانة" قامت بوضع مسودة لمشروع إستراتيجية تعبئة الموارد والشراكة. وعلى هذا النحو، أعلنت المجموعة عن رغبتها في معرفة عما إذا كان من الممكن "للأمانة" أن تعرض مشروع الإستراتيجية، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يسمع الوفد فيها عن مثل هذا الأمر، وأعرب عن عدم تيقنه عن المنبر الذي سيتم مناقشته فيه. ومضى يقول من الممكن مناقشة هذا الأمر في لجنة البرنامج والميزانية أو في "اللجنة" (اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية). وعلى نحو منفصل، أشار الوفد أيضا إلى رد "الأمانة" فيما يتعلق بالمؤتمر حول "بناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية"، وهو مشروع من مشروعات "جدول أعمال التنمية". ومع ذلك، طلب الوفد الحصول على معلومات إضافية، حيث لوحظ أن رد "الأمانة" جاء مقتضباً إلى حد ما. وطلب الوفد مزيدا من التفاصيل عن الخطوات التي اتخذت في أعقاب المؤتمر. وفي نهاية الكلمة، أعرب الوفد عن تقديره لآراء "الأمانة" بشأن جدوى تنفيذ جميع الاقتراحات هذه، والتي تعتبرها محل توافق وغير مثيرة للجدل.

160. وأشار وفد هنغاريا إلى "رد الإدارة". ومضى يقول لقد تضمن الرد على توصية من تقرير ديري/روكا بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز جمع البيانات على الصعيد الوطني للمساعدة في تقييم أثر أنظمة الملكية الفكرية على الأهداف الإنمائية الوطنية. وأعرب عن رأيه في أهمية هذه التوصية وأنها تستحق المزيد من النظر حيث المعاناة الدائمة من نقص في البيانات، وهو ما يمثل مشكلة جوهرية. وطلب الوفد من "الأمانة" تقديم تفاصيل عن المناقشات التي جرت داخل "الأمانة" بشأن هذه التوصية، وعما إذا كان من الممكن قيام "الأمانة" بتقديم بعض أفكار محددة عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ تلك الأفكار.

161. ودعا الرئيس "الأمانة" للرد على الأسئلة.

162. وأشارت "الأمانة" (جيوفري أونياما) إلى طلب الرئيس في وقت سابق فيما يتعلق بالتوصيات التي يمكن "للأمانة" تنفيذها فورا. وقالت يمكن في عجالة القول بأن تلك التوصيات تتضمن، على سبيل المثال، التوصية الواردة في الصفحة 30 من الملحق 1 المرافق "لرد الإدارة"، بخصوص إجراء مراجعة عميقة وحاسمة للمكانة الإستراتيجية لأنشطة التدريب في "المنظمة"، وعلى وجه الخصوص، أكاديمية الويبو. كان بناء القدرات هو العنصر الأكثر أهمية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية، نظراً لاستحالة تنفيذ الكثير من المهام بدون توفر القدرات المطلوبة. وهكذا، فإن البرنامج التدريبي "للمنظمة" على جانب كبير من الأهمية، وإن مراجعته من الأمور التي يجب البدء فيها في أسرع وقت ممكن. ومضى يقول، في الواقع فإن "الأمانة" قد شرعت بالفعل في تنفيذ تلك المراجعة. وتطلب الأمر الاستعانة بخبيرين استشاريين لمراجعة عمل الأكاديمية ومحتوى برنامج الأكاديمية بالكامل. وصرح بأن د. ديري ستكون أحد المستشارين وستقوم بتنفيذ المراجعة، حيث

استشعرت "الأمانة" أن العمل الذي قامت به في سياق المراجعة الخارجية قد وفر لها فرصة التفهم الأعمق لأداء "المنظمة"، ومن ثم، يمكنها المساعدة في تنفيذ تقييم عمل الأكاديمية جنبا إلى جنب مع مستشار آخر. وهذه من التوصيات الهامة التي يمكن "للمنظمة" البدء في تنفيذها. وتأتي التوصية الثانية التي يمكن البدء فيها أيضا على الفور وهي الخاصة بالكتالوج أو الدليل الذي يحتوي على أنشطة التعاون الإنمائي "للمنظمة". في حالة قناعة الدول الأعضاء بأن عرض كافة الأنشطة وتقديم صورة واضحة للأنشطة المتاحة في مكان واحد سيكون من الأمور المفيدة، فسيتم على الفور إعطاء أولوية لهذا الأمر. والتفتت "الأمانة" إلى الخطط الإستراتيجية، وقالت في حالة رغبة البلدان النامية في الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية، فسيكون من المهم تطوير خطة إستراتيجية أو خارطة طريق على أساس الحقائق والخصائص المميزة لكل بلد من البلاد المعنية. وأعربت عن رأي "المنظمة" في أن هذا ينبغي ألا يقتصر على خطة كلية (ماكرو). وأضافت قائلة بأن النهج المطلوب هو ذلك الذي يستهدف القطاعات المختلفة، حيث أن البلدان النامية المختلفة تواجه تحديات مختلفة وفي قطاعات مختلفة. ومن بين هذه القطاعات، على سبيل المثال، الصحة العامة، والأمن الغذائي، والزراعة وتنمية الصناعة، والبيئة، والتعليم والثقافة. ولهذا فعند وضع منهجية لاستراتيجيات الملكية الفكرية للبلدان، يكون من المهم أيضا "للمنظمة" أن تضع منهجيات لقطاعات بعينها. ستوفر هذه المنهجيات للبلدان النامية إطار عمل ومنهجية لتحديد الثغرات وكيفية الانتفاع من نظام الملكية الفكرية لتعزيز أهدافها لا سيما في قطاعات مثل الصحة والزراعة والصناعة. وهذه مبادرة هامة جداً ويمكن البدء فيها فورا، وقد شرعت "الأمانة" فيها بالفعل. وهكذا، تلك هي المجالات الرئيسية الثلاثة التي تكون فيها "الأمانة" على استعداد للمضي قدما بشأنها. والتفتت "الأمانة" إلى الاستفسار المقدم من "وفد جنوب أفريقيا" حول جدوى تنفيذ بعض التوصيات الواردة في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / المجموعة الأفريقية. وبخصوص التوصية الواردة تحت القسم باء، القسم الفرعي (أ)، ستحتاج "الأمانة" إلى الاسترشاد برأي الزملاء في القطاع المعني. ونفس الشيء ينطبق على التوصية الواردة في القسم الفرعي (ب) والخاصة بتقدير الميزانيات المرتبطة بالموظفين وأمور أخرى بخلاف الموظفين لأنشطة التعاون الإنمائي. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة تحت القسم الفرعي (هـ) الخاصة بصقل وإعادة توجيه الأهداف والنتائج الإستراتيجية "للمنظمة" في الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، فقد يكون ذلك من الصعوبة بمكان نظراً لأن الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل لم تُعتمد رسميا بعد من الدول الأعضاء. فقد تم إبلاغها إلى الدول الأعضاء فقط، وقيل في هذا الصدد أن الخطة كانت في الأساس مبدأ توجيهي داخلي "للمنظمة". ولذلك قد يكون من الصعب تغيير وإعادة توجيه الخطة في منتصف الطريق، ومن الممكن ألا يتناسب مع ما حددته "المنظمة" كإطار لخطة إستراتيجية متوسطة المدى. فقد تم البدء في الخطة، وهي تمضي في مسارها على نحو طيب. ولهذا، فإن إعادة توجيه المسار في هذه المرحلة قد يسبب مشكلة. فيما يتعلق بمسودة مشروع الشراكة الإستراتيجية، فقد تم ربط هذا المشروع بالخطوات التي اتخذت بعد المؤتمر الخاص بحشد موارد من خارج الميزانية. وسوف تقوم "اللجنة" بتقييم المشروع. ومن ثم، سوف يتم الإجابة على هذا التساؤل خلال تلك المناقشات. والتفتت "الأمانة" إلى الطلب المقدم من "وفد هنغاريا" بخصوص تعزيز البيانات التي يتم تجميعها على الصعيد الوطني، وقالت كان هذا الأمر من الأمور التي تشكل تحديا كبيراً، ويمكن للسيد ديميتر جانتشيف، الزميل المسئول عن الصناعات الثقافية، الإجابة على هذا الاستفسار حيث أجريت بالفعل دراسات خاصة بالصناعات الثقافية في عدد من البلدان. قامت "المنظمة" بوضع منهجية، وكان من العناصر الرئيسية فيها تحديد الاستشاريين والمؤسسات الوطنية التي ستكون مسئولة عن تجميع البيانات على المستوى الوطني بالتعاون مع مكتب الإحصاءات في كل بلد. وذكرت "الأمانة" (ديميتر جانتشيف) أن تجميع البيانات مسألة هامة جداً، وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى الحل الأمثل من حيث جمع المعلومات لرصد ما يحدث في مجال الملكية الفكرية. يتوفر "للأمانة" بعض الأفكار عن كيفية جمع المعلومات في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية. قامت "الأمانة" بتحديد بعض الأساليب لهذا الغرض، وأيضا رصدت العديد من التحديات، وخاصة في البلدان التي لا يتوفر فيها نظام إحصائي متطور على نحو جيد. كان من المهم عدم المغالاة في تقدير ما يمكن عمله في هذه المنطقة. يرتبط الارتقاء بالإطار الإحصائي لبلد ما بعمليات وإجراءات باهظة التكلفة. ولهذا، يجدر الاضطلاع بهذا الأمر في إطار الأولويات الوطنية للبلد. وكان من دواعي سرور "الأمانة" تقاسم خبرتها فيما يتعلق بأفضل الممارسات في تجميع البيانات، بما في ذلك مجموعات البيانات المتلائمة. ونشرت "الأمانة" كافة البيانات التي قامت بتجميعها، وجاري أيضا نشر الدراسات تدريجيا على الموقع الالكتروني للويبو على شبكة الإنترنت. أجرت "الأمانة" مناقشات مع بعض المناطق والأقاليم بشأن كيفية تحسين الممارسات المتعلقة بجمع البيانات. وكما ذكر

سابقا، كان هناك أيضا قائمة كبيرة جداً ومتزايدة من التحديات، ويسعد "الأمانة" أن تقدم المزيد من التفاصيل عن هذه التحديات في حالة طلبها. ومع ذلك، وحيث أن الاستفسار كان عن جمع بيانات الملكية الفكرية، فربما يمكن لزملاء آخرين تقديم إجابة أكثر شمولاً عن ما تم إنجازه في مجالات أخرى من مجالات الملكية الفكرية. وأضافت "الأمانة" (جيوفري أونياما) بأن كبير الاقتصاديين قد يكون لديه الكثير ليقوله في شأن هذا الأمر. وفي مجال الملكية الصناعية، وفي سياق مساعدة البلدان في إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، يتم في العادة الاضطلاع بمراجعة للملكية الفكرية. تكون هذه المراجعة أقرب إلى إجراء تحليل فجوة للموقف في كل بلد. وفي العادة يتم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين ممن يتوفر لديهم خلفية اقتصاد ويحصلون على مساعدة من الباحثين لإنشاء ملف تعريف من خلال جمع البيانات وإجراء المقابلات وعمل الاستبيانات وما إلى ذلك. هذا هو ما كانت "الأمانة" تقوم بعمله في مجال الملكية الصناعية من حيث استخدام نتائج هذه المراجعة لوضع إستراتيجية للملكية الفكرية.

163. وتوجه الرئيس بالشكر إلى نائب المدير العام على ما قدمه من ردود. ومضى يقول لقد تمت الإجابة على عدد من الأسئلة التي طُرحت. وسيتم الإجابة على باقي الأسئلة الأخرى بواسطة قطاعات "المنظمة" الفنية ذات الصلة والمسئولين عن التعامل مع هذه المسائل على أساس يومي. وخلص الرئيس إلى إمكانية موافقة "اللجنة"، على الأقل، على تقديم الدعم إلى ثلاثة مجالات رئيسية وصفها نائب المدير العام على أنها هامة وعاجلة وقابلة للتنفيذ. وربما تتضمن هذه المجالات أيضا التوصيات الخاصة بالمبادئ التوجيهية. كما يمكن أن توفر "الأمانة" أيضا المعلومات المطلوبة بخصوص الدليل.

164. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، بالشكر إلى "الأمانة" لما قدمته من ردود على المداخلات. ومضى يقول نظراً لأن "اللجنة" قد بدأت لتوها في مناقشة تقرير ديري و "رد الإدارة"، فيرى الوفد أنه من المبكر جداً اتخاذ موقفا بشأن الموافقة على أي شيء. ولهذا، فالوفد يريد التريث وعدم اتخاذ أي قرار في تلك المرحلة. وكرر الوفد من جديد موقف المجموعة فيما يتعلق بالمضي قدما. وأضاف أنه وعلى الرغم من حق أي دولة عضو التقدم باقتراحات، إلا أنه وحرصا على تحقيق تقدم وجيه في الدورات المقبلة، ينبغي أن تركز اللجنة على الفئة باء الواردة في "رد الإدارة". فإذا ما بدأت الوفود في النظر إلى مقترحات جديدة كثيرة، فسوف تكون عرضة للوقوع في مخاطر ازدواجية العمل والخلط بين الموضوعات، ناهيك عن الوقت اللازم للمراجعات الوطنية والإقليمية، فضلا عن الوقت المستغرق في التنسيق بين الآراء.

165. وصرح وفد كندا بأن "الأمانة" قد قدمت الكثير من التفسيرات من خلال ردودها على الأسئلة التي طرحتها الوفود الأخرى. بيد أن الوفد لديه بعض الأسئلة الإضافية، ومن ثم يرغب في عقد دورة أسئلة وأجوبة مماثلة يتم درجها في اجتماع مقبل "للجنة".

166. وتوجه وفد الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالشكر إلى "الأمانة" على ما قدمته من ردود على العديد من الأسئلة التي أُثيرت. ووصف المناقشات بالمثمرة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم "المجموعة باء".

167. وقال وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية بأن الرئيس ذكر في بداية المناقشات أنه من الأهمية بمكان التركيز على التوصيات الهامة القابلة للتنفيذ بسهولة. وأعرب الوفد عن سعادته باستجابة السيد أونياما، نائب المدير العام، لذلك. وصرح بموافقته على الاقتراحات التي طرحها السيد أونياما. ومع ذلك، سيكون ممتنا في حالة قيام السيد أونياما بتكرار الاقتراحات في المجالات المذكورة بخلاف أكاديمية الويبو. وأعلن الوفد عن موافقة مجموعته على قيام "اللجنة" بتحديد التوصيات التي حظيت بقبول جميع الدول الأعضاء من أجل المضي قدما. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أن تلك التوصيات كانت ضمن "الفئة باء" على الرغم من تأكيده على عدم موافقته على نهج تصنيف التوصيات من حيث المبدأ. أما بخصوص موضوع أكاديمية الويبو، فقد أُقترح ضمن "القسم كاف" من اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية/ المجموعة الأفريقية أن تقوم "الأمانة" بنشر الشروط المرجعية ونطاق الاختصاصات الذي أصدرته "الويبو" في إسناد تكليف القيام بالمراجعة الخارجية للأكاديمية. وقد

تمت الإشارة إلى هذا الاقتراح في الفقرة 12 في الصفحة 30 من الملحق 1 المرافق "لرد الإدارة"، وينبغي أن يُربط مع المداخلة التي قام بها السيد أونياما.

168. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها "وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ووفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم "المجموعة باء". ومضى يقول ينبغي على اللجنة مواصلة التركيز على التوصيات المدرجة تحت "الفئة باء" والواردة في "رد الإدارة".

169. وأعرب وفد سويسرا عن مشاطرته الآراء التي أعرب عنها أعضاء آخرون من "المجموعة باء." وأضاف بأن موقفه يتفق مع ما ذكره "وفد كندا"، حيث لديه أيضا المزيد من الأسئلة المتعلقة "برد الإدارة". ولفت الأنظار إلى أن العديد من الردود التي قدمتها "الأمانة" ذلك اليوم كانت هامة للغاية. ومع ذلك، فقد أثارت تلك الردود المزيد من التساؤلات. ومن ثم، يرغب الوفد في استمرار تلك المناقشات في الجلسة القادمة. واختتم كلمته قائلا إنه من السابق لأوانه اتخاذ أي قرارات في هذه المرحلة.

170. وأعرب وفد الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، عن شكره "للأمانة العامة" ونائب المدير العام للردود التي قدموها. كما أعرب الوفد عن سعادته الكبيرة للإجابات المقدمة. ومضى يقول لقد كانت المناقشات جيدة، وقد ساهمت جميع الوفود في مناقشة التوصيات التي تشكل أهمية بالنسبة لهم. وأعلن الوفد عن موافقة مجموعته على اقتراح الرئيس الذي طرحه في ختام كلمته بشأن التوصيات الثلاث التي حددتها "الأمانة" للتنفيذ. وطلب من الرئاسة محاولة توفير وقتا خلال ذلك الأسبوع لمواصلة المناقشات حول التوصيات الأخرى الواردة في اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية/ المجموعة الأفريقية والتي حظيت بقبول جميع الوفود.

171. وأكد وفد هنغاريا مجدداً باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على أنه من السابق لأوانه اتخاذ أي قرارات. ومضى يقول لقد توجه الرئيس بسؤال "الأمانة" عن توصيات أخرى له درجة أولوية والتي تعتقد بأنها قابلة للتنفيذ، ولكن لم يتيسر للوفود فرصة طرح أسئلة خاصة بهذا الشأن. وفيما يتعلق بالمضي قدما، يرى الوفد أن تقرير ديري/روكا، و"رد الإدارة"، وأي عروض يتم تقديمها في الوقت المناسب من قبل المجموعات أو الأعضاء الراغبين في طرح أي أفكار أو بغرض التعليق على أي من هذه الموضوعات يمكن أن تشكل أساسا لعمل "اللجنة" في الدورة المقبلة.

172. وأشار وفد فنزويلا إلى نهج التصنيف إلى فئات الذي تبنته "الأمانة" لتبويب التوصيات، وأعرب عن رأيه قائلا بأنه ينبغي على الدول الأعضاء عدم الإشارة إلى هذه الفئات، ومناقشة الموضوعات متى ظهرت على السطح.

173. وطلب وفد جنوب أفريقيا من الرئيس حسم كيفية المضي قدما.

174. وأبلغ الرئيس "اللجنة" بإنهاء المناقشات. وصرح بأنه سيوافي الوفود بأسلوب المضي قدما فيما بعد.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات "جدول أعمال التنمية" وتقييم التنفيذ ومناقشته والتبليغ عنه والنظر في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ "جدول أعمال التنمية" (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/5- تقرير التقييم المستقل للمشروع الخاص بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتوفير الدعم

175. دعا الرئيس "الأمانة" إلى تقديم "تقرير التقييم المستقل" للمشروع المتعلق بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتقديم الدعم.

176. وعرضت "الأمانة" (السيد / تيري راجاوبيلينا) الوثيقة CDIP/9/5، والتي تم إعدادها من قبل "شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية" (IAOD). وبدأت "الأمانة" بعرض مقدمة عن عمل الشعبة. ومضت تقول أن IAOD كيان داخلي مستقل، كما هو موضح في "ميثاق الويبو للرقابة الداخلية" الذي وافق عليه الدول الأعضاء. تكفل الشعبة لإدارة الويبو بانتظام ضمان تسيير الأعمال، والقيام بالتحليل والتقييم، وتقديم التوصيات والمشورة والمعلومات من خلال إجراء مراجعة داخلية مستقلة، وعمليات التفتيش والتحقيقات والتقييمات مثل التي سيتم عرضها اليوم. توفر الشعبة العون للمدير العام في إدارة مسئولياته ومساعدة مدراء البرامج في تحقيق أهداف "المنظمة" من خلال إجراء مراجعات موضوعية ومنهجية ومستقلة لتنفيذ البرامج والعمليات. تضطلع الشعبة بإجراء التقييمات المنهجية والموضوعية والحيادية للمشروعات للوقوف على مدى تحقيق النتائج المنشودة. وبالنظر إلى أنها كيان مستقل، لا تشارك الشعبة في تنفيذ وإدارة المشروعات. استهدف التقييم قياس فعالية وكفاءة واستدامة واستمرارية المشاريع. كما توفر الشعبة بيانات واقعية موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها، وإعداد تقارير تتضمن الاستنتاجات والتوصيات استناداً إلى الدروس المستفادة في تنفيذ المشاريع من أجل توجيه مراحل المتابعة. تم تقييم المشروع المتعلق بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة وتقديم الدعم بغرض تقييم جودة تصميم المشروع، وإدارته وفاعليته وقدرته على الاستدامة. يتمثل الهدف الرئيسي في تقييم التقدم المحرز وإدارة المشروع في ظل الاستمرار المحتمل للمشروع في إطار "المرحلة الثانية". كما وفرت نتائج التقييم أيضا أفكاراً حول سبل تعظيم نتائج المشروع. ونظراً للحاجة لإدارة الوقت بفاعلية، تم تنفيذ التقييم عن بعد بمساعدة أقسام إدارة الويبو ذات الصلة بدلا من القيام بزيارات ميدانية للمشروع. نُشر تقرير الشعبة على الموقع الالكتروني، وتضمن 13 استنتاجاً، اختص أربعة منها بإدارة المشروع المعني. كانت وثائق المشروع الخاصة بالجودة والاستفادة من المشروع على مستوى مرضي، على الرغم من إن هناك مجالا للتحسين كما ورد في التوصيات. كما كانت أدوات المتابعة والتقييم مفيدة. ومع ذلك، وكما ورد في التوصية، يمكن إدخال بعض التحسينات عليها. كانت المساهمة المقدمة للمشروع من القطاعات الأخرى المعنية في الويبو جوهرية، ويمكن أن تأخذ طابعا أكثر رسمية. وتم إدارة قدرة المشروع على التصدي لبعض المخاطر التي تم تحديدها على نحو سليم. واشتمل التقييم أيضا على قياس فعالية المشروع في تحقيق أهدافه، وتقديم سبع ملاحظات في هذا الصدد. واعتبرت الأهداف قد تم تحقيقها، على الرغم من الرغبة في تعريف أفضل لمصطلح "على المدى البعيد". ونُفذ التقييم المسبق للاحتياجات على نحو سليم. وكان التدريب إيجابيا على المدى القصير. وقد أشاد أصحاب المصلحة بفعالية الدعم المقدم من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TICs). وقد لبى المشروع متطلبات المستفيدين. كما تحققت الفائدة المرجوة من أنشطة إذكاء الوعي، والتي تضمنت على عدد كبير من الأنشطة التدريبية للتوعية بالملكية الفكرية. وقد استوفى المشروع مستوى التوقعات من حيث الشبكات التي تم إنشائها للمراكز اعتبارا من ديسمبر 2011. وكانت قيم النتائج المسجلة داخل الإطار الزمني والميزانية. وفيما يتعلق باستدامة المشروع، يتعين على مجموعات أصحاب المصلحة الوطنية الاستعداد لتولي مسئولية المشروع قبل أن يتم توقف الدعم. بيد أن عملية التقييم لم تكن قادرة على تقديم تحليلاً موثوقاً به لعملية الانتقال. تضمن التقرير أربع توصيات استناداً إلى استنتاجات مختلفة. الأولى، وربما الأهم، كانت موجهة إلى "اللجنة". فقد أُقترح قيام "اللجنة" بالموافقة على استمرار المشروع والبدء في "المرحلة الثانية". وقد بُرر البدء في المرحلة الثانية ما ساقه غالبية أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم معبرين عن الحاجة لاستمراره، والطلب المتزايد على المشروع، والخبرات الإيجابية التي توفرت بشكل عام. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة إلى "الأمانة"، فتمثلت في حث "الأمانة" على الاستفادة بصورة أكبر من التحليل المشترك، والخبرات المتوفرة والأدوات المستخدمة من قبل "فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة" مثل التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية. ومن حيث التنسيق الداخلي، فقد أُقترح قيام "قطاع البنية التحتية العالمية" بزيادة مستوى المساهمات الرسمية لأدوار ومسئوليات القطاعات الأخرى في تنفيذ المشروع. وفيما يتعلق بمديري المشروع و"شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية"، أوصى التقرير برفع مستوى التخطيط وتحسين مستوى تنفيذ المرحلة الثانية. كما أوصى بضرورة استخدام المؤشرات لقياس آثار المشروع، بما في ذلك الآثار المترتبة على مستوى المستفيدين. وسيتم متابعة تلك التوصيات الأربع من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، على غرار جميع التوصيات الأخرى المتعلقة بالتحقيقات والمراجعة الداخلية أو التقييمات.

177. وأعرب وفد باراغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره "للأمانة" على التقرير. وحث الوفد على الاستمرار في المشروع في إطار المرحلة الثانية، حيث عبرت بلدان مختلفة في منطقته عن إيجابية التجربة مع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومضى يقول لقد أيدت مجموعته بالإجماع استمرار المشروع، وأعرب عن أمله في أن يتفهم أعضاء "اللجنة" الآخرين أهمية هذا المشروع.

178. وتوجه وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية بالشكر إلى "الأمانة" على التقرير. ولفت نظر "اللجنة" إلى وجود تناقض في المعلومات حيث تضمنت الفقرة تحت عنوان "معلومات أساسية" على صفحة 1 من الملحق المرافق للوثيقة، أنه تم إجراء تقييماً مستقلاً. وذكر في القسم الموجود بعنوان "مدى الملائمة" في الملحق 5 أن التقييم قد تم بمعرفة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التقييم قد تركز فقط على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومضى يقول لم يقدم التقرير تفاصيل واضحة على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي أنشئت بالفعل في 20 بلدا. كما لم يتم النظر إلى آلية لتقييم فعالية المشروع على المدى الطويل. واستدرك قائلا إنه سيواصل دعمه الكامل للمشروع، بما في ذلك المطلب الخاص بتنفيذ "المرحلة الثانية". ومع ذلك، وفي نفس الوقت، طالب الوفد بمعالجة أوجه القصور المشار إليها أعلاه، وإجراء تقييماً كاملاً وشاملاً للمرحلة الأولى بهدف توفير التوجيه اللازم لتنفيذ المرحلة الثانية.

179. وعلق وفد إسبانيا على توافر الوثائق والترجمة. ومضى يقول لم تتوفر النسخة الإسبانية من الوثيقة CDIP/9/4 على الموقع الالكتروني للويبو على شبكة الإنترنت، وكان يتم إعادة توجيه المستخدم إلى الوثيقةCDIP/9/3، وهي عبارة عن ملخص باللغة الإسبانية. وهذان مثالان فقط يوضحان سبب استياء الوفد من عدم اهتمام "الأمانة" بترجمة جميع الوثائق، والاكتفاء فقط بتقديم ملخصات للوثائق كبيرة الحجم. تقضي قواعد "اللجنة" وسياسة "الويبو" فيما يتعلق باللغات بعدم الاستمرار في هذه الممارسة. ولهذا، طالب الوفد "الأمانة" بالالتزام بتطبيق النظام الداخلي وأن يتم ترجمة جميع الوثائق إلى اللغات الرسمية الست. واستطرد الوفد قائلا أنه يتفهم عدم الترجمة في حالة المستندات ذات الأحجام الضخمة جداً. ومع ذلك، فلا يمكن اعتبار وثيقة مكونة من 12 صفحة فقط مثل الوثيقة CDIP/9/3 على أنها من الوثائق الضخمة. وأضاف يمكن اعتبار الوثيقة ضخمة جداً في حالة الوثائق التي تتكون من 100 صفحة على الأقل، وليس الوثائق التي تتكون من 10 أو 15 صفحة. وعلى هذا النحو، طلب الوفد التخلي عن الممارسة الحالية المتمثلة في عدم ترجمة جميع الوثائق إلى اللغات الرسمية الست، واتخاذ قراراً بإعداد ملخصات فقط في حالة الوثائق الضخمة فعلا، وفي حالة طلب بلد ما ترجمة وثيقة ضخمة، والتقدم بذلك الطلب مسبقا بوقت كاف، فينبغي ترجمتها لأغراض الدورة التي سيتم مناقشة تلك الوثيقة خلالها، وليس لدورات لاحقة. واختتم الوفد كلمته مشيرا إلى أنه كان ينتوي بالأمس تقديم عرضا عن الصناديق الاستئمانية من خلال نشاط جاري تنفيذه من قبل "الويبو" في بلاده. ولكن وبسبب عدم توفر الترجمة الفورية إلى اللغة الإسبانية، اضطر الوفد إلى إرجاء العرض إلى اليوم، حيث وعدت "المنظمة" بتوفير الترجمة. كان الغرض من تقديم هذه الأمثلة هو تذكير "اللجنة" بأهمية العمل باللغات الرسمية الست، خاصة وقد تم النص على ذلك في النظام الداخلي "للجنة". وعلى هذا النحو، طلب الوفد من "الأمانة" أن تضع هذا في الاعتبار في الدورات المقبلة.

180. وأعرب وفد الفلبين عن تهنئته للرئيس على انتخابه، وشكر "الأمانة" على تقرير التقييم. وأعرب أيضا عن تقديره "للأمانة" لدعمها ومساعدتها لإتاحة المعلومات المتعلقة بالبراءات بصورة أكبر للعلماء والمخترعين والباحثين في بلاده من خلال مشروع مركز دعم التكنولوجيا والابتكار الذي بدأ تنفيذه في إطار "جدول أعمال التنمية". ومضى يقول لقد أنشأ مكتب الملكية الفكرية 40 مركزاً في جميع أنحاء الفلبين في أقل من سنتين، وذلك بفضل التدريب والدعم المقدم من خلال هذا المشروع. وأضاف قائلا، كانت هناك حاجة لتوسيع مراكز دعم التكنولوجيا سواء في العدد أو في عمق المعرفة والخبرات. وأعلن الوفد عن تأييده الشديد لاستكمال المرحلة الثانية، والمنتظر منها أن تتعدى مرحلة التدريب على مجال المعلومات المتعلقة بالبراءات وتصل إلى توفير مساعدة أشمل للحفاظ على أنشطة البحث في البراءات في مختلف البلدان. وأعلن عن تأييده للتوسع في البرنامج لأنه تبين له مدى أهمية المساعدة التقنية وحتميتها في تصميم وتنظيم ومراقبة مراكز البحث في البراءات. وأقر الوفد أهمية النفاذ المستمر إلى قواعد بيانات البراءات المتخصصة بالنسبة لمراكز البحث عن البراءات، وينبغي

السعي في تحقيقها وإيلائها المزيد من الزخم. ووافق الوفد على إتباع نهجاً متبايناً للمشروع لتوفير المساعدة المستمرة بسبب اختلاف مستويات التنمية في البلدان، وبالتالي يكون لديها احتياجات مختلفة، فضلا عن التفضيلات الثقافية الفريدة من نوعها لكل بلد من البلدان. ومضى يقول ينبغي أن يستهدف المشروع قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة التابعين والمنتمين إلى قطاعات ذات صلة في المجتمعات المحلية لدعم واستدامة أنشطة مراكز البحث عن براءات الاختراع على المدى الطويل. وأعلن الوفد عن تأييده الاقتراح المتعلق بحزمة مساعدات واسعة النطاق تمتد إلى ما بعد التدريب لتشمل التطوير التنظيمي، والشراكات، وبناء التحالفات، والدعاية والترويج، وإدارة الجودة، وقياس الفرص وتمييزها، وبناء هيكل فاعل لرصد أنشطة مراكز البحث عن براءات الاختراع في تلك التحالفات الوطنية والإقليمية.

181. وأعرب وفد السنغال عن شكره "للأمانة" عن التقرير. وأيد الوفد الآراء التي أعربت عنها المجموعة الأفريقية حول هذا الموضوع. ومضى يقول أن المشروع يمثل أهمية كبيرة للبلدان النامية، حيث أسهم في الحد من الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة. كما أنه سمح للنفاذ إلى التكنولوجيا بغرض الابتكار. وقد كان إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار في السنغال من نتائج هذا المشروع. كما عزز قدرات الخبراء العاملين في هذا المركز للقيام بالبحوث لأغراض الابتكار، كما سمح أيضا بالنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات للبلدان النامية من خلال شبكة النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI)، فضلا عن حرية النفاذ إلى المجلات العلمية من خلال شبكة برنامج الوصول إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDI). ولفت الوفد الأنظار إلى استفادة العديد من البلدان النامية من هذا المشروع. وقد وضح هذا الأمر في التقرير في القسم 2.2 بشأن "فعالية المشروع". وأعرب الوفد عن رضائه التام عن المشروع، وتأييده بقوة التوصية الواردة في تقرير التقييم الذي كان موجها "للجنة". وشدد على أن هناك حاجة شديدة وطلب متزايد لاستمرار المشروع، وذلك كما أعربت أغلبية أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم، وهذا يبرر الاستمرار في المشروع. وأضاف الوفد بأن المشروع في حالة استمراره سوف يستكشف آفاقا جديدة، ويبني على تجارب "المرحلة الأولي".وأنهى الوفد كلمته قائلا بأنه يتعين المضي إلى المرحلة الثانية، كما ود في التوصية.

182. وأدلى وفد الدانمرك، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ببعض التعليقات العامة على تقارير التقييم المختلفة. وشكر "الأمانة" على إعداد التقارير. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالفرصة التي ستوفرها التقييمات الخارجية لتقييم المشاريع المنجزة. ومضى يقول إن تقارير التقييم كانت أدوات مفيدة للغاية لتحسين جوانب معينة ولتحديد أوجه القصور التي ينبغي تجنبها في المشاريع مستقبلا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تجلت أهمية تقارير التقييم بشكل أكبر في الحالات التي كان مقرراً فيها القيام بمرحلة ثانية. وفي هذا الصدد، يلعب التوقيت الذي يجرى فيه التقييم دوراً هاما. ولاحظ الوفد من خلال عرض تقارير التقييم أن ثمة تحسنا طرأ في الالتزام بالتوقيتات. وقد تم طرح جميع تقارير التقييم لتنظر فيها "اللجنة" في دورتها الحالية بما يظهر أهمية الفعالية والكفاءة في إدارة المشاريع. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الوثيقة CDIP/9/3 المتعلقة بتقييم المؤتمر الخاص بتعبئة الموارد من أجل التنمية. ونظراً للموارد المحدودة، ينبغي أن تعمل هذه التقارير كمبادئ رئيسية في مناقشة وتقييم نتائج المشاريع المستدامة. كما أنه من المهم أيضا التذكير بأن كل من الفعالية والكفاءة على حد سواء قد أدرجتا ضمن "الفئة باء" من التوصيات الواردة في "رد الإدارة". كما كانت الشفافية أيضا من المسائل الهامة. ويعني هذا وجوب توفير وإتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالتفتيش وتنفيذ العمليات وأساليب إدارة كل مشروع للمُقَيّم من أجل إجراء تقييماً سليماً. ويمكن التحقق من هذا الأمر في الوثيقة CDIP/9/6، على سبيل المثال، التي تتضمن "التقرير المستقل" عن تقييم "المشروع الرائد" لإنشاء "وبدء تشغيل" أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية. وذكر التقرير التعرض لمشاكل طوال فترة تنفيذ المشروع بما في ذلك تأخير غير متوقع لم يكن هناك سبب قوي لتبريره. كان من الضروري تقديم مزيد من المعلومات عن أسباب التأخير. وتم تقييم الميزانية لكل مشروع، حيث كان ذلك من أحد العناصر التي كانت على جانب كبير من الأهمية. وأعرب الوفد عن تأييده للتوصيات الخاصة بإدارة بعض المشاريع بأسلوب مختلف من أجل تحسين مراقبة التكاليف ولضمان الكفاءة والفعالية. وأشار إلى موافقة الاتحاد الأوروبي على وجوب النظر في المرحلة الثانية للمشاريع المقدمة

إلى "اللجنة" للموافقة عليها، ومتابعة التوصيات الواردة في تقارير التقييم للمرحلة الأولي لكل مشروع على حدة. ولذلك طلب الوفد من "الأمانة" إدراج فصلاً يخصص للدروس المستفادة ومتابعة موقف تنفيذ التوصيات في تقارير التقييم المستقبلية.

183. وأعرب وفد فنزويلا عن شكره "للأمانة" لتقديم التقرير. وصرح باتفاق الآراء بين بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي على المشروع. ورحب بما أثاره "وفد إسبانيا" بخصوص استخدام اللغة الإسبانية. وقال إن وفود أمريكا اللاتينية قد تناقشت في اليوم السابق بشأن ما حدث في "مجموعة العمل الخاصة"، وبشأن ترجمة تقرير المراجعة الخارجية. ولفت الوفد أنظار "اللجنة" إلى أن الترجمة التحريرية والفورية قد تم مناقشتها في جمعيات الدول الأعضاء. وأنهي كلمته بأن "اللجنة" لا يمكنها تبرير عدم الترجمة، حيث أنها من الأمور الحيوية لموضوع التنمية.

184. وتوجه وفد الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بالشكر "للأمانة" لإجراء التقييم وإعداد التقرير. وأكد الوفد على أن عملية التقييم كان لها أهمية كبيرة حيث مكنت الوفود من تفهم ما تم إنجازه، وكيفية الإنجاز، وقبل كل شيء، مزايا وعيوب المشروع. وعلى هذا النحو، أعرب الوفد عن اهتمامه البالغ في تقرير التقييم الذي تم تقديمه إلى "الأمانة". وشدد على عدة نقاط في هذا الصدد. أولاً، ينبغي على "الأمانة" تفهم أنه من الصعب جداً للدول الأعضاء أن تُكَوّن رأيا عن مشروع ما استناداً إلى ملخص. ولهذا، فمن الضروري إتاحة التقرير بالكامل كي تستطيع الدول الأعضاء تفهم كيفية تنفيذ التقييم، والعناصر التي استند عليها هذا التقييم، فضلا عن الأساس الذي بُنيت عليه التوصيات. واستطرد قائلا بأن هذه هو الوسيلة الوحيدة التي تتمكن الدول الأعضاء من خلالها من الوصول إلى قرار بشأن تشجيع أو تثبيط المضي في المرحلة التالية. وثانيا، وفيما يتعلق بالتقييم في حد ذاته، ناشد الوفد "الأمانة" لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم إيجابيات وسلبيات المشروع. ومضى يقول لم تتوفر أي أدلة ملموسة في الوثيقة CDIP/9/5 لتمكين الدول الأعضاء من فرز وتقييم الغث من السمين. أما بالنسبة لمجموعة بلدان جدول أعمال التنمية، كان الهدف الرئيسي هو التأكد من أن المشاريع التي اعتمدتها "اللجنة" موجهة نحو التنمية، وأخذت في اعتبارها احتياجات البلدان. ومع ذلك، لم يكن التقييم واضحا بشأن التوجه، ولاسيما فيما يتعلق بالتدريب. وعلى هذا النحو، سيكون من المفيد تقديم أدلة ملموس لتحسين درجة الفهم من أجل قيام الدول الأعضاء بالمساهمة الكاملة في أعمال التنفيذ. وفيما يتعلق "بالمرحلة الثانية"، ترغب مجموعة جدول أعمال التنمية، بالطبع، في البدء في المرحلة الثانية، حيث سَيُمَكِن مركز دعم التكنولوجيا والابتكار جميع الدول الأعضاء من إعداد شبكة دعم للابتكار في بلدانهم .ومع ذلك، تود بلدان المجموعة النظر في تقييم المرحلة الأولى وأخذ عناصرها التي ذُكرت من قبل في الاعتبار. وأنهى الوفد كلمته بأن أعرب عن تأييد المجموعة البدء في المرحلة الثانية، ولكن بعد أن يتم أخذ تقييم المرحلة الأولى في الاعتبار وعلى أساس التعليقات التي أدلى بها الأعضاء.

185. وقال وفد جورجيا، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان معينة من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، أن بعض دولها الأعضاء تود أن تثير بعض التساؤلات بشأن تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في بعض بلدان المجموعة، ولم يكن على مستوى التوقعات المرجوة منه. ومضى يقول كان معدل التنفيذ بطيئاً للغاية، كما كانت الدورات التدريبية المقدمة خلال المرحلة الأولى محدودة جداً. ومع ذلك، فقد أعلنت بلدان المجموعة بالإجماع تأييدها لاستمرار المرحلة الثانية، وتأمل في استكمال المرحلة الأولى على نحو واف، وأن يتم التغلب على أوجه القصور التي ظهرت خلال المرحلة الأولى أثناء تنفيذ المرحلة الثانية. واقترح أيضا توفير بعض قواعد البيانات المتخصصة مجاناً للبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية حيث أن معظم أعضاء المجموعة حاليا غير قادرين على استخدام قواعد البيانات تلك نظراً لأمور تتعلق بالميزانية أو لوجود قيود على تدبير الاحتياجات.

186. وهنأ وفد الجمهورية الدومينيكية الرئيس على تعيينه وتمنى له كل النجاح والتوفيق. وشكر "الأمانة" أيضا على إعداد وتقديم الوثيقة. وأعلن عن تأييد كل ما قاله "وفد باراغواي" بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتوجه الوفد بالشكر إلى "الأمانة" على اختيار الجمهورية الدومينيكية كبلد رائد لتنفيذ المشروع. ومضى يقول لقد رحبت بلاده بإنشاء مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية كجزء من خطة وطنية لتعزيز القدرة التنافسية. ويمكن قياس

العمل الذي أُنجز بواسطة مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية على المدى القصير من خلال المعلومات التكنولوجية التي تم تحقيقها في البلاد. وقد أثبتت التجربة تنامي الطلب وتزايده. ولم يكن مستخدمو مركز دعم التكنولوجيا والابتكار من المستخدمين التقليدين، بل كانوا من عناصر جديدة ممن يسعون للحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تتميز بالدقة. وعن طريق زيادة إمكانية النفاذ إلى المعلومات تتحسن القدرة على تلبية هذه المطالب. كان لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار أثراً مهماً للغاية، وكان من الضروري الاستمرار في الإجراءات الرامية إلى استغلال المعلومات التي حددها المستخدمون من خلال عمليات البحث. واستطرد قائلا، أوصت الوثيقة CDIP/9/5 باستمرار المشروع والإبقاء عليه لمتابعة ما تم إنجازه وتحقيق الهدف من "جدول أعمال التنمية" وأهداف المستفيدين. ولهذه الأسباب، يؤيد الوفد تماما استمرار هذا المشروع من خلال تنفيذ "المرحلة الثانية".

187. وأعرب وفد أوروغواي عن امتنانه "للأمانة"على الوثيقة. وقال يمثل المشروع أهمية كبيرة "لجدول أعمال التنمية" والذي يحظى بأهمية قصوى في بلاده. ومضى يقول إن سلطات بلاده قامت بالتعاون مع "الأمانة" لإنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار بغية دعم أصحاب المصلحة الوطنية للابتكار في الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية كجزء من عملية صنع السياسات العامة. كما صرح الوفد بأن استدامة المشروع من الأمور الجوهرية، وينبغي أن تُكفل من خلال التمويل والتنسيق المناسب. وأنهى الوفد كلمته بالقول أن هناك حاجة للموافقة على المرحلة القادمة من المشروع جنبا إلى جنب مع أي تعديلات ضرورية مطلوب تنفيذها.

188. وأعرب وفد فييت نام عن شكره "للأمانة" نظير تقرير التقييم. كما أعرب عن تثمينه الشديد لنتائج المشروع حيث أنه ساهم في تعزيز أنشطة الابتكار في البلدان النامية بصورة عامة، وفيت نام بصفة خاصة. وأضاف قائلا بأنه ومن خلال المساعدة المقدمة في إطار هذا المشروع، أمكن البدء في إنشاء مراكز دعم الملكية الفكرية في فييت نام. وأعلن الوفد عن استعداده للتعاون مع "الأمانة" لتوسيع نطاق المشروع في بلاده. كما أيد بشدة تمديد المشروع من خلال الموافقة على "المرحلة الثانية" من أجل استكمال البناء، وتعظيم نتائج المشروع.

189. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره "لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية" لإعداد تقرير التقييم المستقل وتقديم توصياتها. وأعرب عن سروره بالنتائج التي تحققت حتى الآن من خلال هذا المشروع، ويتطلع إلى استمراره في إطار "المرحلة الثانية".

190. وأعرب وفد البرازيل عن شكره "للأمانة" لتقديم وإعداد الوثيقة. وذكر أن تقرير التقييم كان ذي أهمية خاصة لمكتب براءات الاختراع في بلاده. وأبرز أهمية التقييمات المستقلة لمشاريع مثل هذه. وطلب بعض التوضيحات لتحسين تفهم مراحل تنفيذ المشروع، وبعض التوضيحات فيما يتعلق بالتقرير. أولاً، ذكر التقرير أن مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار قدم مساهمة هامة في البلدان الخمسة التي تم تنفيذه فيها. ويطلب الوفد من معدي التقرير إلقاء مزيد من الضوء على النتائج التي تم أخذها في الاعتبار للتوصل إلى هذا الاستنتاج. وأعلن الوفد تفهمه بأن التقرير لم يتضمن سرداً للردود أو التعليقات بسبب متطلبات عدم الكشف والإفصاح. ومع ذلك، يرى الوفد إمكانية تقديم بعض المعلومات بدون الإفصاح عن الأطراف التي قدمت الردود. ثانيا، وفقا للموقع الالكتروني للويبو على شبكة الإنترنت، تم تنفيذ المشروع في عشرة بلدان. ولهذا، يرغب الوفد في معرفة ما إذا كانت هناك أية نوايا لتوسيع المشروع في بلدان أخرى، وما هي معايير هذا التوسع. ثالثا، وفقا لوثائق المشروع، تم تقييم احتياجات البلد استناداً إلى إحصاءات عن النشاط الوطني لتسجيل براءات الاختراع أو الميل إلى استخدام براءات الاختراع. ويريد الوفد معرفة ما إذا كانت تلك الإحصاءات تشير إلى طلبات المقيمين فقط أو تتضمن أيضا طلبات غير المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الإحصاءات أيضا لتحديد ميادين التكنولوجيا التي تحظى بنشاط أكثر لبراءات الاختراع. وفي هذا السياق، يود الوفد قيام المؤلفين بإلقاء مزيد من الضوء على المعايير المستخدمة لتحديد مجال التكنولوجيا. وأخيراً، وهذا مجرد اقتراح، فإنه سيكون من المفيد "للأمانة" تقديم معلومات عن الإرساليات التي قامت بالتقييم وعددها 46 بعثة، حتى يتمكن الوفد من تقييم النتائج العملية. وفيما يتعلق بالاستدامة، يود الوفد تحقيق فاعلية للمشروع على

المدى الطويل. وعلى هذا النحو، وتضامنا مع بلدان أمريكا الجنوبية والكاريبي، وغيرها من الوفود التي ترغب في استمرار المشروع، أعلن الوفد عن تأييده الكامل لاستمرار المشروع من خلال مرحلة ثانية.

191. وأعرب وفد بوليفيا عن ترحيبه بتقارير التقييم المستقل، ووصفها بأنها مفيدة للغاية في تقديم لمحة عامة عن كيفية تقدم سير العمل في المشاريع. وكملاحظة عامة، أفاد الوفد بأنه من المهم إدراج تحليل للمساهمة التي تقدمها المشاريع لتنفيذ أهداف جدول أعمال التنمية وإضافتها إلى الاختصاصات المرجعية للتكليف الصادر لإجراء التقييم. وقد تم إغفال هذا الأمر إلى حد كبير في تحليل التقارير. وأضاف بأنه سيكون من المفيد إضافة هذا البند إلى الشروط المرجعية لاختصاصات التكليف للتقييمات المستقبلية. أما بخصوص التقرير، ذكر الوفد بأن هذا التقييم هو التقييم الوحيد الذي لم تتمكن الوفود من الحصول على التقرير الأصلي له، حيث سُمح فقط بالاطلاع على ملخص تم إعداده من قبل "الأمانة". ولفت الوفد الأنظار إلى ما ذكره وفد مجموعة جدول أعمال التنمية، بأنه من المهم جداً أن يتيسر الاطلاع على التقرير الأصلي والتأكد من حصول الجميع على فكرة واضحة عن المشروع ونتائجه. وفي الوقت الحاضر، لا يتوفر سوى القليل جداً من المعلومات عن الوثائق، وعن المعايير والأدلة المستخدمة من قبل معدي التقرير حتى تتمكن من تحقيق هذا المشروع للنجاح المنشود. واستطرد قائلا، بدون كل هذه التفاصيل، كان من الصعب جداً تكوين رؤية واضحة عن المشروع. وأعلن بأنه سيكون شاكراً في حالة قيام "الأمانة" بتوضيح السبب في عدم إتاحة تقرير التقييم الكامل لهذا المشروع على وجه الخصوص للأعضاء، ولم يُسمح سوى بالاطلاع فقط على ملخص تم إعداده من قبل "الأمانة". وأعلن الوفد رغبته في الإدلاء بتعليق محدد متصل بما سبق أن أدلى به من تعليقات عامة عن التقييم. ومضى يقول أنه يعتقد في أهمية النفاذ إلى محتوى مواد التدريب أو بناء القدرات لهذا المشروع، على وجه الخصوص، وبعبارة أخرى، هناك حاجة إلى النظر عن كثب والتعرف على نوعية التدريب التي يتم تقديمها، وإلى أي مدى تتسق المواد والمناهج التدريبية مع "جدول أعمال التنمية". ولفت الأنظار إلى أهمية الحصول على هذه المعلومات فيما يتعلق بهذا المشروع وغيره من المشروعات الجاري تقييمها.

192. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره "للأمانة" لإعداد وثائق التقييم. وصرح بأن جنوب أفريقيا بصدد الاستفادة من مشروع مركز دعم التكنولوجيا والابتكار. ولهذا السبب، فإنه يؤيد تماما استمرار المشروع في إطار "المرحلة الثانية". كما أعرب الوفد أيضا عن دعمه للخطوط العريضة المقدمة من وفد الفلبين بشأن المضي قدما. وأضاف بأنه يمكن مناقشة المخطط المقترح جنبا إلى جنب مع الوثيقة CDIP/9/9 والخاصة بالاقتراح الخاص بالمرحلة الثانية، حيث أنه تضمن عددا من المقترحات ذات الصلة فيما يتعلق بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وطلب الوفد أيضا بعض التوضيحات من "الأمانة" بشأن التقييم. ولفت الأنظار إلى تنفيذ تقييمات أخرى بواسطة خبراء خارجيين. وعلى هذا النحو، أعلن عن رغبته في معرفة السبب في تقييم هذا المشروع على وجه الخصوص بواسطة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وإن كان هناك سبب معين لذلك. وقال أن التقرير الذي قُدم كان قصيرا جداً ولم يحتوي على أي تفاصيل عن المنهجية المستخدمة. وعلى الرغم من أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير كانت موضع تقدير، إلا أن التقرير ذاته لم يقدم تفاصيل المنهجية المستخدمة للوصول إلى تلك الاستنتاجات والتوصيات. كما طلب الوفد أيضا المزيد من التفاصيل عن نطاق التقييم حيث يعتبر المشروع واسع جداً ويتضمن ليس فقط مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بل يتضمن أيضا برنامج الوصول إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDI)، وشبكة النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI). واختتم الوفد كلمته بأنه قال وعلى الرغم من أهمية (ARDI) و (ASPI) إلا أنه لم يرد تفسيرا عن عدم تضمينهم في التقييم.

193. وهنأ وفد توغو الرئيس على تعيينه، وأعرب عن شكره "للأمانة" على الوثائق المقدمة. وأيد الوفد وجهة النظر المقدمة من مجموعة البلدان الأفريقية بشأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبصفته مستفيدا من المرحلة الأولى، أعلن عن تأييده إلى الاستمرار في المرحلة الثانية من المشروع.

194. وتوجه وفد جمهورية الصين الشعبية بالشكر إلى "الأمانة" على التقرير. وأضاف بأن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للنفاذ إلى المعلومات فضلا عن تعزيز قدراتها على استخدام تلك المعلومات سوف تساعد على دعم

تنمية هذه البلدان. وأشاد الوفد بالعمل الذي أنجزته "الأمانة" بشأن مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وطلب من "الأمانة" أن تأخذ في الاعتبار كل من تقرير التقييم المستقل، والتباين في الاحتياجات الوطنية، والخبرات المتراكمة في المرحلة الأولية من أجل تعزيز عملها في هذا المجال. وأيد الوفد البدء في المرحلة الثانية من المشروع.

195. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره "للأمانة" للتقرير. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الاهتمام الذي ينصب على هذا المشروع، إلا أنه لم يتم توفير سوى ملخصاً للوثيقة باللغة الروسية فقط. واستطرد قائلا كان سيكون من الأفضل قراءة الوثيقة بالكامل. وأضاف بأن مشروعا كهذا يختص بإنشاء وتطوير قواعد بيانات متخصصة، وعلى الأخص، إقامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لهو من المشاريع التي تحظى باهتمام كبير من جانب الوفد. وأضاف بأن نتائج المشروع يمكن المحافظة على استدامتها من خلال إدخال تحسينات على الشبكات الوطنية، واستخدام تلك الشبكات لتطوير التكنولوجيا والابتكار. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في المزيد من التعاون مع "الأمانة" لتطوير ودعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغية زيادة القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء.

196. وطلب وفد ألمانيا توضيح بعض النقاط حول عملية التقييم. أولاً، معايير تحديد ما إذا كان التقييم سيتم بواسطة عناصر داخلية، أو بالاستعانة بعناصر مستقلة من خارج "المنظمة". ثانيا، أشار الوفد إلى حدوث قدراً كبيراً من التأخير بين إنجاز المشروع وبين إجراء التقييم، وقد تم رصد ذلك في حالتين على الأقل. وأبدى الوفد رغبته في معرفة السبب وراء هذا الأمر. وقال بأن هناك حاجة لضمان تنفيذ عمليات التقييم في الوقت المناسب في المستقبل. ثالثا، كان هناك أيضا بعض المسائل الأخرى، من بينها العلاقة بين التقييم والمشروع، حيث كان التقييم يهتم بالمشروع بينما المشروع كان يعتمد على وثائق المشروع. يجب ربط كل هذه الأمور بعضها ببعض. فعلى سبيل المثال، كان من الصعب للغاية لخبير التقييم النفاذ إلى المشروع دون توفر وثائق تفصيلية عن المشروع أو مؤشرات للنتائج. كما كان من الصعب أيضا تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار ردود الفعل الإيجابية من المشاركين ذات أثر. وهنا يتطلب الأمر بعض من العمل في هذه المنطقة. وقد ناقش الوفد من وقت قليل هذا الأمر مع رئيس شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ومن المقرر عقد حلقة عمل بشأن أعمال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للدول الأعضاء في نوفمبر. علما بأنه قد تم عقد حلقة عمل مشابهة في العام الماضي. ومن الجائز تخصيص بعضا من الوقت في حلقة عمل لمناقشة أفضل الممارسات فيما يتعلق بمستندات المشروع، وما يمكن توقعه من تقرير التقييم. واستطرد الوفد قائلا بأن رئيس الشعبة على دراية تامة بذلك، وسوف يطلع الوفود عما إذا كان ذلك ممكناً. ويمكن أن يشكل هذا سبيلا من سبل المضي قدما. وقال لقد التزم تقرير التقييم بما جاء في التكليف المحدد المتضمن في وثائق المشروع، ولم يكن هناك أي فرصة لإجراء أي تحسينات في هذا الصدد.

197. وهنأ وفد شيلي الرئيس على انتخابه، وتمنى له كل النجاح والتوفيق. وشكر الوفد أيضا "الأمانة" على إعداد الوثائق. وشدد الوفد على أهمية المبادرة لصالح جميع الدول الأعضاء، حيث أنها قدمت مساهمات هامة وحققت نتائج كبيرة. ولهذا، أعلن الوفد عن تأييده للموافقة على "المرحلة الثانية" من هذا المشروع لأنه سوف يؤدي إلى استدامة النتائج على المدى البعيد استناداً إلى العمل المنجز حتى الآن.

198. وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) عن شكره "للأمانة" لتقارير التقييم. وقال أنه يؤيد جهود "الأمانة" في إجراء تقييمات عميقة قبل التوسع في مشاريع رائدة في إطار "اللجنة". واستدرك قائلا، بأنه لاحظ أن نطاق التقييم كان قاصراً إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، افتقر نطاق التقييم لبعض قضايا رئيسية مثل توجه البرامج التدريبية، ولم يتم التعرض لها في مختلف تقارير التقييم. وكان الغرض من إجراء التقييم هو التفهم الأفضل للتحديات المختلفة التي تواجهها البلدان في تنفيذ المشروع، والتعرف على المناطق التي حققت نجاحا والتي لم تحقق المستهدف منها، ولدمج الدروس المستفادة في المراحل اللاحقة. وكما أشارت مختلف الدول الأعضاء، كان من المستحيل تحقيق هذا التفهم المأمول، من خلال الوثيقة CDIP/9/5، أو من خلال المنهجية المستخدمة للتقييم، فضلا عن البيانات أو الأدلة التي تدعم النتائج. فعلى سبيل المثال، ورد في أحد الفقرات جملة عامة تقول، أن المشاركين أعربوا عن مستوى عال من الرضا، ولكن لم يتم تقديم أية إيضاحات

بشأن ما هي التقييمات التي عبر المشاركون فيها عن رضاهم، أو بشأن عدد هؤلاء المشاركين. وفي الصفحة 9، ورد تقييما بأن نتائج الدراسة الاستقصائية بوجه عام وفرت مؤشرا على اتجاه إيجابي نحو تحقيق الأهداف، ولكن لم يتم تقديم أي بيانات تدعم هذا القول. وأشارت مختلف الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى الاطلاع على تقرير التقييم بالكامل حتي ييسر تفهما أفضل، ويقدم الدليل الداعم للنتائج المسجلة. ومضى يقول، لم يتضمن التقرير تقييما عن توجه المحتوى، لا سيما فيما يتعلق بالتدريب المنفذ فيما يتصل بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. كما لم يتضمن التقرير أيضا أي تقييماً للاستدامة، فضلا عن الآثار على المدى البعيد. هذا بالرغم من أن موضوع الاستدامة من الموضوعات الهامة جداً حيث يتحدد علي أساسها استكمال المشاريع من عدمه، ولن يتم الاستمرار في أي مشروع لا يتمتع بالاستدامة. ومن ثم، هناك حاجة لتقييم استدامة المشاريع على المدى الطويل. وطالب ممثل شبكة العالم الثالث بإتاحة تقرير التقييم كاملا. وشدد على أن ذلك من الأمور الهامة لتوجيه وإرشاد التنفيذ خلال المرحلة الثانية، ولضمان الاستفادة من الدروس المستفادة.

199. وأعرب وفد الفلبين عن اعتقاده بأنه سيكون من المفيد تقديم معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في الفلبين في العامين الماضيين حيث أن بلاده من البلدان المستفيدة من مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومضى يقول إن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار قد تم تصميها كوحدات مستقلة في بلاده. وكانت مملوكة وتدار ويشرف على تشغليها مؤسسات فردية من القطاعين العام والخاص التي قامت باستضافتها. وعلى هذا النحو، لم يكن لزاما على الحكومة الوطنية الاستمرار في تحمل نفقات تشغيل هذه المراكز. كان مكتب الملكية الفكرية مثل مانح الامتياز وكانت المؤسسات المضيفة مثل الحاصل على الامتياز. وينبغي على الحاصل على حق الامتياز أن يستوفي معايير معينة من أجل المحافظة على هذا الامتياز الممنوح له من قبل مكتب الملكية الفكرية. وبصفته مانح الامتياز، تعاون مكتب الملكية الفكرية مع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لتدريب المراكز على معلومات البراءات وعلى البحث عن البراءات. وقد تم الاستفادة من دورات التعلم عن بعد في أكاديمية الويبو. كما تعاون المكتب أيضا مع المؤسسات الأخرى لتوفير إدارة للملكية الفكرية وإعداد مسودات لمشاريع برامج تدريبية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومن خلال هذه الجهود وبالمساعدة من "الأمانة"، تمكن المكتب من الاشتراك في قواعد بيانات البراءات المتخصصة لتعزيز مهارات الموظفين الفنيين في المراكز المختلفة. شكلت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار للبلاد الرابطة المؤسسية الوحيدة الأكثر فعالية بين مكتب الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة من مودعي طلبات البراءات المحتملين. وقد نجح مكتب الملكية الفكرية في إنشاء 40 مركزاً في أقل من سنتين. ونتج عن هذه المساعدة تحسين القدرات الابتكارية للبلد، خاصة إذا ما علمنا أن 3% فقط من مودعي طلبات البراءات في الفلبين من المقيمين. وحتى الآن، تلقي مكتب الملكية الفكرية ثلاث طلبات إيداع براءات من هذه المراكز. وهذا قد لا يكون عدداً كبيراً لمعظم البلدان، ولكنه يعد رقما كبيراً لبلد يودع فيها عدد قليل من طلبات البراءات. وقال الوفد إن المستهدف للعام القادم هو إيداع ألف طلبا للحصول على البراءات من خلال المراكز، وأن إنجاز ذلك سيكون مقياسا جيداً للنجاح.

200. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الوفود على مساهماتها. وقال إن اللجنة قد سمعت التجارب الإيجابية التي خاضتها البلدان المستفيدة في إطار المشروع وإن هناك طلب متزايد في ضوء الوعود الكثيرة التي قطعت خلال المشروع، وعلى هذا الأساس استحق التأييد الكلي الذي حظي به. وأضاف أن الأعضاء اعتمدوا أيضاً استمرار هذا المشروع في إطار المرحلة الثانية، ومع ذلك، فقد أثيرت تساؤلات معينة بشأن المنهجية المتبعة وتوافر التقارير التي تتيح التوصل إلى فهم أفضل للمنهجية والنتائج، كما أثارت الدول الأعضاء تساؤلات جوهرية معينة بغرض تحسين تقييم مشروعات أخرى. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة.

201. وتوجهت الأمانة (السيد عرفان بالوش) بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها المفيدة للغاية. وفيما يتعلق بالترجمة، قال إن وثائق اللجنة تخضع لسياسة الويبو الخاصة باللغات التي اعتمدتها الدول الأعضاء، بحكم هذه السياسة، لا يسع الأمانة إعداد جميع الوثائق بجميع اللغات. وبيَّن أن هذا هو سبب إعداد ملخصات في بعض الأحيان. وأضاف أنه بالنسبة إلى الحالة الراهنة، فقد أتيح التقرير الكامل أيضاً باللغة الإنكليزية لمن أراد الاطلاع عليه. وتحول إلى وكانت النقطة الثانية التي أثارتها بشكل أساسي وفود مصر وألمانيا وجنوب إفريقيا، والمتعلقة بدور شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وقال إن نهجاً

متشعباً يتبع لتقارير التقييم. وبيَّن أن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية كانت قد نظمت التقييم الخارجي لأربعة مشروعات وطلبت من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تنظيم تقييم مشروعين. وذكر أن تعاقداً قد أبرم مع استشاري خارجي كذلك في هذا الصدد. وقال إن سبب طلب تنظيم هذين التقييمين من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هو أن الدول الأعضاء طلبت تعزيز دور تلك الشعبة. وأوضح أن بعض الوفود قد تعتبر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية جزءاً من المنظمة، إلا أن الأمانة، كما سبق الذكر، تعتبر الشعبة كياناً مستقلاً، وفي هذا الحالة على الأخص أبرمت تعاقداً مع استشاري خارجي. وعلى ذلك، ينبغي التذكير بأن الدول الأعضاء طلبت تعزيز دور شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقال إن هذا يمثل أيضاً دوراً محسناً في تنفيذ جدول أعمال التنمية، فقد كان ضمن آلية التنسيق وهذا هو سبب طلب ذلك من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وذكر أن الشعبة لم تكن مكتملة القوام وظيفياً في السابق، إلا أن لها الآن مديراً جديداً. ولذلك فقد بدا للأمانة أنه من الوجيه أن تضطلع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بدور في هذا الجهد بالتشارك مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. ثم أشار إلى الملاحظة التي أبداها وفد بوليفيا بشأن الحاجة إلى إظهار الدعم الذي وفره المشروع في سبيل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن الأمانة ستحاول إدخال هذا الجانب في تقارير التقييم في المستقبل. ومع ذلك، فقد روعي هذا الجانب وقت وضع تصور المشروع واعتماده من قبل الدول الأعضاء حين تأكد عند الاعتماد من استجابة الأنشطة والنهج المتبع بالفعل لتوصيات جدول أعمال التنمية. غير أن الأمانة أحاطت علماً بالنقطة التي أثيرت وستحاول إدخال ذلك الجانب في تقارير التقييم في المستقبل. وأشارت الأمانة (تيري راجاوبيلينا) إلى الأسئلة المتعلقة بالاختيار بين التقييم الداخلي والخارجي. وقال إن المهم، من وجهة نظره الشخصية، هو الفرق بين تقييم مستقل وتقييم ذاتي يجريه موظفو المشروع. وذكر أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية شعبة مستقلة، وبيَّن أنها تتبع المدير العام مباشرةً، غير أن برنامج عملها وتقاريرها تعد بشكل مستقل، وتسلم هذه من أي إملاءات أو تحديدات من أي شخص. وقال إن برنامج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية راعى المخاطر التي تتعرض لها المنظمة علاوةً على احتياجات المنظمة حتى تبقى ذات وجاهة ونفع. وبيَّن أن هذا هو سبب تضمين تقييمات في برنامج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، بما في ذلك ما تعلق منها بمشروعات مثل المشروعين المتعلقين بالأكاديميات الوطنية في مجال الملكية الفكرية ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وذكر أن تقييمات المشروعات هذه أجريت بالاتفاق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية كما أنها متماشية مع برنامج عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية نفسها. وكما ذكر في التقرير، فقد استعين باستشاري خارجي ليقدم بعض الاستشارات، غير أن ذلك لا يمثل أبلغ حجة في هذا السياق، فقد كان عمل الاستشاري الخارجي تحت توجيه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقال إن استقلالية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التامة هي سبب تقديمها تقريراً مستقلاً هذا الصباح. وبشأن التقرير ذاته، أشار إلى تعبير البعض عن رغبتهم في التقرير الكامل وقال إن الوثيقة CDIP/9/5 تحتوي على تقرير كامل، وإن المرفقين 1 و2 بالتقرير يضمان تفاصيل المنهجية. ووضح أن قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات مضمنة كذلك. وبيَّن أن المنهجية المتبعة شبيهة بتلك المتبعة في أماكن أخرى. وقال إن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حللت الوثائق وعقدت مناقشة مبدئية مع المستفيدين والقائمين على المشروعات لتعريف نطاق التقييم. وكما هو الشأن في سائر التقييمات، فقد أسس فريق مرجعي ونوقشت المحتويات والنتائج مع الفريق المرجعي. وذكر أن جميع هذه النقاط مبينة في التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/9/5. ومع ذلك، يمكن في حالة سقوط أي شيء طلب معلومات إضافية. وقال فيما يتعلق بنتائج المشروع إن القسم 2.2 ومرفقات الوثيقة CDIP/9/5 تضم تفاصيل النتائج حسب تصور شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لها. وبشأن تقييم الاحتياجات، واستناداً إلى خبرة السيد راجاوبيلينا في منظمات أخرى، فقد أجري تقييم الاحتياجات على نحوٍ سليم ومرضٍ في سياق المشروع. وبيَّن أن تقييم الاحتياجات لا يدرج ضمن إدارة المشروعات في منظمات أخرى، غير أن ذلك ليس سبباً ذا وجاهة، بل إن تضمين ذلك يمثل ممارسة جيدة. وقال إنه كما ذكر من قبل فستجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية متابعة للتوصيات التي يضمها التقرير كما هو الحال بالنسبة إلى جميع التوصيات التي أصدرتها استجابةً لطلب الدول الأعضاء، وسيدرج ذلك في التقرير السنوي الموجز الذي ترفعه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى الجمعية العامة. ووضح أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ستحيط الدول الأعضاء علماً بتطورات تنفيذ التوصيات، كما يمكن للدول الأعضاء سؤال الشعبة عن المتابعة. وكما ذكر وفد ألمانيا، فمن المخطط عقد ندوة تقييم أخرى خلال شهر نوفمبر من هذا العام. وقال إن رئيس قسم التقييم، السيد كلود هلفكر، شرع بالفعل في

إعداد جدول أعمال الندوة. وبما أن الحضور يتركز أساساً في الدول الأعضاء فإن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على أتم الاستعداد لتضمين نقاش بشأن أفضل الممارسات لتوثيق المشروعات إن طلب منها ذلك.

202. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الأمانة على التوضيحات. ونوه إلى استعداد الأمانة لمراعاة الاقتراحات الجوهرية التي طرحتها الوفود. كما ذكر أن هذه ستؤخذ في الحسبان في التقييمات المقبلة، خاصةً ما تعلق منها بالمتابعة والمنهجية. ثم صرح أن تمديد المشروع قد اعتمد.

203. وأشار وفد إسبانيا إلى تعليقات الأمانة بشأن ترجمة الوثائق. وقال إنه يشعر أن اقتصار الأمانة على التصريح بعدم سماح سياسة اللغات بترجمة جميع الوثائق غير كافٍ، فهذه وثائق مهمة لتقييم التعاون في مشروعات التنمية، كما أن طولها لا يتجاوز 15 صفحة. وذكر أن القواعد الإجرائية للجنة تشير إلى اللغات الرسمية الست وينبغي أن تترجم جميع الوثائق إلى هذه اللغات. وأضاف أن سياسة اللغات معقدة للغاية وتضم توصيات كثيرة يشير بعضها إلى الوثائق التي يبلغ حجمها مبلغاً غير عادي، ولا يتصور أن يعتبر أحد أن حجم وثيقة من 15 صفحة بلغ مبلغاً غير عادي. واختتم الوفد بطلب مراعاة الأمانة لهذا عند اتخاذها قراراً بشأن ترجمة أي وثيقة بالكامل أو الاكتفاء بمجرد تلخيصها.

204. وكرر وفد مصر التعليقات التي أدلى بها وفد إسبانيا بشأن ضرورة ترجمة الوثائق المهمة إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/9 - النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمه – المرحلة الثانية

205. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة CDIP/9/9 بشأن المرحلة الثانية من المشروع.

206. وقدمت الأمانة (السيد أندرو تشايكوفسكي) استعراضاً للمرحلة الثانية من المشروع. وقال إن المرحلة الثانية استهدفت أساساً ضمان الاستدامة طويلة الأمد عن طريق توفير خدمات تكنولوجية وداعمة للابتكار عالية الجودة ملائمة أو قائمة على الاحتياجات، بما في ذلك ما كان من خلال استثمار الآثار الشبكية لعددٍ متزايد من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وخبراتها المتطورة وأفضل ممارسات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبيَّن أن تحقيق هذا الهدف كان متوخياً من خلال مواصلة التنفيذ الناجح للتدريب في الموقع كما كان متبعاً في المرحلة الأولى وكذلك بالتعاون الوثيق مع أكاديمية الويبو لتقديم دورات التعليم عن بعد. وأضاف أنه كان من المتوخى أيضاً بذل جهود في سبيل تطوير ذلك وإحراز تقدم من خلال استحداث منصة لإدارة المعارف لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لإتاحة نموذج إلكتروني يستخدم لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات افتراضياً ولإتاحة إمكانية عقد ندوات تدريبية تكمل ما كان يجرى منها في الموقع، علاوةً على احتوائها على موارد تدريبية. وقال إن الأمانة تأمل أن يكون الدليل الإلكتروني التفاعلي جاهزاً خلال أشهر قليلة. وذكر أن عروضاً تقديمية متنوعة من ندوات الويبو ستتاح كذلك على هذه المنصة. وأعرب عن رغبة الأمانة في إضافة خدمة مساعدة معلوماتية لتقديم الاستشارات والعون فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات، وقال إنها تعكف حالياً على استعراض الموقع الإلكتروني لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وإعادة هيكلته بحيث يتيح استيعاب تلك العناصر ضمن المنصة الجديدة. وقال إن الأمانة ستعمل أيضاً في المرحلة الثانية على تطوير استخدام برنامجي النفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار (ARDI) والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) ومحتواهما. ووضح أن الأمانة تريد زيادة عدد المستخدمين وتوسيع المحتوى المتاح في هذين البرنامجين.

207. وطلب وفد إسبانيا إيضاحات معينة بشأن المرحلة الثانية. وقال إن الوثيقة تشير على سبيل المثال إلى أن مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار أنشئت في 21 بلداً، غير أن الصفحة الإلكترونية والرابط المذكورين لا ينطويان فيما يبدو على معلومات

محدثة. وبيَّن أن النسخة الإنكليزية من الصفحة الإلكترونية لا تذكر إلا عشرة بلدان هي الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإكوادور وهندوراس وقيرغيزستان والمغرب وموزامبيق والفلبين والسنغال وتونس. وأضاف أن النسخة الإسبانية لا تحتوي إلا على أربعة بلدان هي الجزائر والمغرب وتونس وإكوادور. وقال إن الوفد يرغب في معرفة سبب هذا الفرق وسبب عدم تحديث المعلومات. كما شدد الوفد على أهمية ضمان استدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي أسست. وقال إنه يعتبر الاستدامة أحد أركان المشروع الرئيسية في سبيل ضمان نجاحه، لأن نجاح التنمية يقتضي استدامتها وينبغي أن تتمكن البلدان المستفيدة من تعهد مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وشبكاتها دون دعم خارجي في الأمد البعيد. وبناءً عليه، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة إن كان ثمة موعد نهائي للنظر في مدى تحقيق الاستدامة، أي متى يمكن اعتبار مركز ما مستدام على الحقيقة دون حاجة إلى كثيرٍ من الدعم الخارجي. وأخيراً، أشار الوفد إلى تكاليف الموظفين المشاركين في المشروع، حيث ذكر قبل أن أربعة موظفين على درجة P3 سيعملون على المشروع. وقال الوفد إنه لا يدري أأشار تقييم المرحلة الأولى إلى ما أنجزه هؤلاء المتخصصون من عمل أم لا نظراً لعدم توفير النص الكامل باللغة الإسبانية، مما حال بينه وبين الوقوف على التفاصيل كافة. وطلب الوفد تزويده بمزيدٍ من المعلومات عن الأعمال التي سيضطلع بها هؤلاء المتخصصون الأربعة في إطار المشروع.

208. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة. وكرر باسم المجموعة تأييدها للمرحلة الثانية من المشروع مع مراعاة أوجه القصور التي بينتها اللجنة المعنية بتقييم المرحلة الأولى على نحوٍ يفيد تنفيذ المرحلة الثانية.

209. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على إعداد وثيقة المشروع للمرحلة الثانية. وكرر التعبير عن رضاه عن النتائج المحققة حتى تاريخه في إطار المشروع، مما يتضمن تأسيس مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار في 21 بلداً. وقال إن هذه المراكز تزود الباحثين والمخترعين ومكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بنفاذ بالغ الأهمية إلى قواعد بيانات براءات متخصصة وغير ذلك من المعلومات العلمية والتقنية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن من شأن المرحلة الثانية من المشروع أن تسهم في ضمان الاستدامة طويلة الأمد لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي أسست في المرحلة الأولى وأن تحسن من برنامجي النفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار (ARDI) والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) بحيث يتسع نطاق النفاذ إلى قواعد بيانات متخصصة متعلقة بالبراءات وبغيرها وأن تنشئ منصة إدارة جديدة لتسهيل التبادل بين مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وأن تهيئ فرص تدريبية على نطاق أوسع. وقال إن المرحلة الثانية تمثل في نظره خطوة تالية عملية وبناءة على درب تنفيذ التوصية 8. ووضح الوفد أنه مع تأييده للمرحلة الثانية من المشروع من حيث المبدأ فإن لديه بضعة أسئلة كذلك. وقال إن المشروع سيحتاج فيما يبدو إلى تعهد ومزيد من التوسيع حتى يجتذب فيضاً متجدداً من الناشرين وقواعد البيانات والمشاركين فيما يلي الربع الرابع من عام 2013، مما يجعل الوفد راغباً في معرفة إن كان المشروع يتطلب مرحلة ثالثة ورابعة وهلم جراً، أي هل ستتطلب مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار دعماً مالياً وتقنياً من الويبو بشكل دائم أم هل تتحول مسؤولية تمويلها بالكامل إلى البلد المضيف أو مؤسسات داعمة أخرى في وقتٍ ما. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن مشاركته وفد إسبانيا فيما أعرب عنه من شواغل.

210. وأدلى وفد بوليفيا بتعليقين بشأن الوثيقة، أولهما أن الصفحة 5 من النسخة الإسبانية أو الصفحة 4 من النسخة الإنكليزية تشير إلى البرنامج التدريبي المقرر عقده. وأعرب الوفد عن اعتقاده في هذا الصدد أنه سيكون من الملائم إدراج نص يتعلق بالبعد التنموي لأي تدريب، وهذا مفتقد في الوقت الراهن. وقال الوفد إنه يتعامل مع الأمر بمرونة، لكنه أيضاً يعتقد أنه قد يكون من المفيد لو أشير إلى البعد التنموي، بما في ذلك مواطن المرونة والاستثناءات وغير ذلك من القضايا المهمة كجزء من جدول أعمال التنمية. وقال إنه قد ذُكر أن تدريباً بشأن حماية الملكية الفكرية سيجرى خلال المرحلة الثانية، ومع ذلك لم ترد أي تفاصيل عن نوع التدريب المقرر إجراؤه. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من المهم إدراج إشارة إلى نوع التدريب وضرورة توجيهه تنموياً. وقال إن الصفحة 7 من النسخة الإسبانية تضم إشارة إلى التقييم، وأعرب الوفد عن اعتقاده في هذا الصدد أنه سيكون من المفيد وضع معايير تقييم للتوجيه التنموي للتدريب. وضرب مثلاً لذلك بتقييم مدى إسهام

التدريب في التنمية وتعبيره عن احتياجات البلدان النامية واهتماماتها. وقال إنه من المهم تضمين هذه القضايا في القسم الوصفي من البرنامج التدريبي وأيضاً في قسم الاستعراض والتقييم من المشروع.

211. وتوجه وفد تونس بالتهنئة إلى الرئيس على انتخابه. كما توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على الوثائق الشاملة. وقال إن المشروع يمثل أهمية بالنسبة إلى بلاده نظراً لما يوفر من معلومات لكل من يحظى بالنفاذ في قطاعي الصناعة والبحث، كما أنه أداة مهمة لمشروعات أخرى، مثل تأسيس المراكز التكنولوجية. وأثنى الوفد على الأمانة لما ذكر في الوثيقة وخاصةً استراتيجية تنفيذ المرحلة الثانية. وأيد الوفد كل ما ذكر بشأن الوثيقة.

212. ودعا الرئيس الأمانة إلى الاستجابة لما طرحته الوفود من أسئلة واقتراحات. وذكر أن الوفود شددت على أهمية استدامة المشروع وأنه من المهم تقييم جميع المشروعات استناداً إلى تلك المعايير.

213. والتفتت الأمانة إلى الأسئلة التي طرحها وفد إسبانيا. وقالت الأمانة إنها ذكرت سابقاً أن الموقع الإلكتروني الخاص بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار قيد الاستعراض حالياً وأنه سيخضع لعملية إعادة هيكلة. ووضح أن البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني قديمة. وبيَّن أنه حتى الآن أطلقت 21 شبكة وطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ووقع 30 بلداً اتفاقات على مستوى الخدمات، بل إن هناك 80 بلداً بدأت الأمانة تنفيذ مشروعاً لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار فيه أو تلقت طلباً كتابياً منه لتنفيذ أحد هذه المشروعات، كما وردت بعض الطلبات الأخرى شفهياً. وعلى ذلك، أعربت الأمانة عن إقرارها بالأهمية البالغة لتحديث مختلف القوائم. وقالت إن ذلك سيتحقق خلال الاستعراض وإن إعادة هيكلة الموقع الإلكتروني ستجرى بأسرع ما يمكن حتى تعرض المعلومات بشكل واضح. وبيَّنت فيما يتعلق بتكاليف الموظفين أن أربعة موظفين آخرين على درجة P يعملون في قسم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وأولئك معنيون بتنظيم الفعاليات التدريبية وتقديم العروض التقديمية عن المشروع وعن أهمية معلومات البراءات والتكنولوجيا في عملية الابتكار. ووضحت أنهم يقدمون كذلك عروضاً عن كيفية تنفيذ عمليات بحث فعالة باستخدام PATENTSCOPE، وهو نظام البحث لدى الويبو. وقالت إن القسم يضم أيضاً في العادة خبيرين خارجيين أو ثلاثة يتولون فحص قواعد بيانات الملكية الفكرية المجانية الأخرى مثل Espace. وأضافت أن القسم يجري تدريبات كذلك وأنه يضم في العادة زميلاً من منظمة الصحة العالمية أو من غيرها من المنظمات الشقيقة من شراكة Research4Life التي ساعدت في تنظيم دورات تدريبية بشأن برنامج النفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار (ARDI) ومبادرة منظمة الصحة العالمية لإتاحة الوصول إلى البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (HINARI) وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للوصول إلى البحوث الزراعية العالمية عبر الإنترنت (AGORA) وبرنامج الوصول إلى البحوث العلمية في مجال البيئة عبر الإنترنت (OARE) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكرت أن الزملاء في الويبو مشاركون إلى مدىً بعيد كذلك في جزء من التدريب، كما يوجد في العادة ما لا يقل عن خبيرين أو ثلاثة آخرين يجرون عناصر أخرى من البرنامج التدريبي. ووضحت أن عدد المشاركين في التدريب يبلغ 50 في العادة. وقالت إنه قد ثبتت فعالية بالغة لهذا الأسلوب في إجراء التدريب الذي يضم عناصر عملية وأخرى نظرية، حيث تنطوي العناصر العملية على تطبيق المشاركين تمرينات في البحث واستراتيجيات بحثية على قواعد بيانات معينة خاصة بالبراءات لتمكينهم من إجراء عمليات البحث. وفيما يتعلق باستدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، قالت إنه من غير الممكن الإفادة بأنها ستتحقق بعد عددٍ معينٍ من الدورات التدريبية، فلكل بلد نهجه ولا يوجد "نهج موحد" في تنفيذ المشروع. وبيَّنت أن النهج الذي تتبعه الفلبين نهج نموذجي، حيث أضافت السلطات أيضاً، بأسرع ما يمكن، نقلا لتكنولوجيا الأعمال وعناصر أخرى تجعل المراكز جذابة بالنسبة إلى المستخدمين في سبيل توسيع قاعدة العملاء، ويمثل هذا في حد ذاته خطوة كبيرة جداً نحو تحقيق الاستدامة، فدخول الناس يولد للمركز أعمالاً وعملاء. غير أن المقصود للمشروع هو الأمد الأطول لا الأمد القصير، فهذه عملية طويلة الأمد تتطور مع تطور التكنولوجيات الجديدة. وقالت أنه ينبغي بالفعل وجود مراحل معينة تكون متطلبات المساعدة والتدريب خلالها أكثر بكثير أول الأمر، غير أنه ينبغي أن تتناقص وأن تسير الأمور سيراً حسناً إلى حد بعيد وبشكل مستقل، غير أنه يصعب تحديد موعد الانتهاء من ذلك، حيث يعتمد ذلك إلى درجة كبيرة على البلد المعني ذاته. ثم التفتت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن احتمالات تمديد المشروع وقالت أن المشروع

كما سبق الذكر ليس مشروعاً قصير الأمد، بل هو شيء يتطلب تأمين استدامته. وكررت القول بأن لكل بلد احتياجاته. ووضحت الأمانة أن ما تحاول فعله هو تكييف كل ما تقوم به على الاحتياجات المحلية. وقالت أنها تقدم تدريباً ملائماً يتسم بأكبر قدر ممكن من الاتساع حتى يلبي تلك الاحتياجات الوطنية ثم يمكن بعد تجاوز مرحلة معينة التدرج في إحالة الأمور على الشركاء المحليين. وبيَّنت الأمانة أنها تدرس إمكانية تدريب مدربين حتى تخلف من ورائها مدربين يضاعفون المفعول. وصرحت بأن المرحلة الأولى كانت مرحلة تعلم. وقالت الأمانة أنها بدأت أول الأمر بالنظر في إنشاء مركز واحد لدعم التكنولوجيا والابتكار فلم تلبث أن وجدت طلباً كبيراً للنظر في أمر الشبكات، وبالتالي اتضح أنه بدلاً من مركز واحد صغير لدعم التكنولوجيا والابتكار أو مركز كبير داخل مكتب البراءات، ينبغي لمكتب البراءات أن ينسق شبكة من هذه المراكز، خاصة فيما يتعلق بربط المؤسسات المهمة مثل الجامعات ومراكز الأبحاث، مما أدى إلى إجراء بعض التغييرات على النهج خلال المرحلة الأولى، ولا شك أنه سيتغير في المرحلة الثانية كذلك. وبيَّنت الأمانة أنها تتعلم أثناء التقدم على المسار، ومع ذلك فمن المهم عدم نسيان أن المشروع لم يكن للأمد القصير وأنه يتطلب التزاماً طويل الأمد من الويبو وشركائها. وأعربت الأمانة عن أملها أن تكون قد أوفت السؤال جواباً وعن استعدادها لعقد اجتماع ومناقشة مزيدٍ من التفاصيل إن اقتضت الحاجة ذلك. ثم التفتت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد بوليفيا بشأن الحاجة إلى تضمين أوجه أخرى للملكية الفكرية، بما في ذلك التنمية، في البرنامج التدريبي لاعتماد ذلك احتياجات كل بلد، وقالت إن هذا أمر مهم وإنها ستراعي ذلك خلال المرحلة الثانية من المشروع.

214. وأثار وفد ألمانيا سؤالاً عن جودة أوراق المشروع. وقال إن المقيِّم أدرج في التقرير بعض التوصيات ليعمل المديرون بها قبل تنفيذ المرحلة الثانية، حيث تعلقت إحداها باستخدام مؤشرات ذكية للأداء والنتائج، كما ذكر أنه ينبغي تضمين مؤشرات للأثر وللنتائج. ثم قال إنه من المشكوك فيه أن تكون هذه التوجيهات قد أخذت في الحسبان لخلو ورقة المشروع من أي ذكر لمؤشرات الأثر، بل لا تذكر الورقة إلا النتائج. وأضاف أن غياب خط أساس لعدد المستخدمين المختلفين يحول دون إجراء أي قياسات في هذا الصدد، مما يرجح أن توصية المقيِّم بشأن مؤشرات الأداء الذكية لم تؤخذ في الحسبان. وقال إن التقرير ينص أيضاً على أنه ينبغي تخصيص نسبة تتراوح بين 1 و2 بالمائة من تكاليف المشروع الإجمالية للرصد والتقييم المنهجيين. وبما أن قيمة المشروع تبلغ 1.6 مليون فرنك سويسري فإن نسبة 2 بالمائة منها تساوي 32000 فرنك سويسري، غير أن الحاشية تذكر 10000 فرنك سويسري، وعلى ذلك فإن الوفد يرغب في معرفة إن كانت هذه التوصية قد أخذت في الحسبان خلال إعداد ورقة المشروع.

215. وأشار وفد جنوب إفريقيا إلى الجدول الزمني للتنفيذ الوارد في الصفحة 9 من المرفق بالوثيقة. وقال إن الفترة المقترحة لتنفيذ المرحلة الثانية 20 شهراً وإن القسم المتعلق بتقييم المشروع ينص كذلك على أنه يفترض اكتمال تأسيس المنتدى الإلكتروني وخدمة المساعدة المعلوماتية خلال 12 شهراً بعد بدء المرحلة الثانية، غير أن الجدول الزمني يشير إلى أن تأسيس خدمة المساعدة المعلوماتية لن يكتمل إلا في الربع الثالث من عام 2013. وقال إن ذلك يأتي بعد بدء تنفيذ المرحلة الثانية باثني عشر شهراً، مما لا يتيح وقتاً كافياً لتقييم المشروع. وأضاف أنه ربما يجدر باللجنة أن تعيد التفكير في هذا الأمر نظراً لإبراز تقرير التقييم ضيق الوقت المتاح للتقييم. وبناءً عليه اقترح الوفد النظر في تنفيذ هذا الجانب في موعد أقرب. وقال إن نفس الأمر ينطبق على تأسيس خدمات الاتصالات المقرر استكماله في الربع الثاني من عام 2013، حيث لا يدع ذلك إلا وقتاً قليلاً لإجراء تقييم للأثر. ووضح أن تركيز المرحلة الثانية الأساسي منصب على الاستدامة، وعلى ذلك فليس من الوفاء بحق المشروع أن يخصَص وقت بهذا الضيق لاستكمال كل شيء.

216. وأبرزت ممثلة شبكة العالم الثالث بضع نقاط بشأن الوثيقة CDIP/9/9. ففيما يتعلق بالبرامج التدريبية، قالت إنه من المهم ضمان تحقيق التوازن فيها وانطوائها على منظورات متنوعة بشأن نظام الملكية الفكرية. وأضافت إنه ينبغي أن تعالج أيضاً قضية مواطن المرونة. وقالت الممثلة إنها تدرك أن المشروع سيتضمن تدريبات على البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف وإنه ينبغي تركيزها على مواطن المرونة لما لاستخدام مواطن المرونة من أهمية بالغة في سبيل دعم الابتكار، الذي هو مدار أمر مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بالفقرة 2 المتعلقة بالنفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة، قالت إنه ينبغي أن

يكون من بين الأهداف الرئيسية زيادة عدد البلدان النامية التي تتمتع بنفاذ مجاني إلى خدمتي النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات والنفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار. وذكرت الممثلة أن عدة بلدان لم تدرج حتى في قائمة البلدان التي تستحق تلقي خدمتي النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات والنفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار. وقالت إنه ينبغي جعل هذا أحد الأهداف الرئيسية للمشروع. كما قالت فيما يتعلق بالقسم الخاص بالاستعراض والتقييم إنه سيكون من المهم إدراج مكون للتقييم الخارجي في نهاية المشروع، وينبغي أن يشمل التقييم محتوى برامج التدريب والتوعية واتجاهاتها علاوةً على مدى ما أضاف مركز دعم التكنولوجيا والابتكار من قيمة من حيث تضييق الفجوة المعرفية. وقالت الممثلة إن لديها عدة نقاط أخرى ستتجاوز عنها في الوقت الراهن مع استعدادها التام للإدلاء بها كتابةً. واختتمت بذكر مؤشرات الاستكمال الناجح وقالت إنه ينبغي تحسين هذه المؤشرات لقياس مدى تسبب مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تحقيق تحسن حقيقي من حيث تضييق الفجوة المعرفية وزيادة قدرات الابتكار المحلية أو أنشطتها على الصعيد الوطني، غير أن المؤشرات الحالية لا تعكس إلا الأنشطة التي ستضطلع بها الويبو. وقالت إن استكمال هذه الأنشطة يستخدم للبرهنة على نجاح مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، إلا أن ثمة حاجة إلى مؤشرات أفضل لنتائج النجاح. وضربت لذلك مثلاً يتعلق بالاستدامة، حيث تضمنت المؤشرات عدد الاستفسارات المقدمة، مما ليس له كبير صلة فيما يتعلق بالاستدامة. وبيَّنت بالمقابل أن التمويل عامل ذو صلة. وخلصت إلى القول بضرورة تحسين المؤشرات. وأضافت أنه توجد مؤشرات أخرى يمكن النظر في تضمينها مثل زيادة عدد البلدان التي أتيح لها نفاذ مجاني أو منخفض التكلفة إلى برنامجي النفاذ إلى البحث والتطوير لأغراض الابتكار والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات، وإثبات التطبيق الفعلي للمعارف والمعلومات المتاحة من خلال خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وإثبات زيادة أنشطة المواطنين المحليين الابتكارية نتيجة لوجود مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، واستخدام خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتكرر استخدامها، وإثبات عمليات نقل التكنولوجيا كنتيجة لخدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وفهم مواطن المرونة لدعم الابتكار على الصعيد الوطني. وبيَّنت أن من شأن هذه أن تضمن معالجة قضية النفاذ إلى المعلومات واستخدام المعلومات على نحوٍ شامل تحسيناً وتعزيزاً للتنمية التكنولوجية.

217. ودعا الرئيس الأمانة إلى الاستجابة للتعليقات.

218. وأشارت الأمانة إلى الاستفسار الذي طرحه وفد ألمانيا بشأن وثيقة المشروع وأفادت أن الوثيقة أعدت قبل نشر وثيقة التقييم وأن شيئاً من الانقطاع وقع بينهما. وقالت إنه مع ذلك فقد أثار الوفد نقطة وجيهة وإن الأمانة ستقوم بكل ما يلزم في سبيل تحقيق الاتساق بينهما وتفادي فقد أي معلومات اكتسبت من تقييم المرحلة الأولى في المرحلة الثانية. وكررت الأمانة (تيري راجاوبيلينا) أنها ستتابع تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم والتحقق من ذلك. كما أعربت الأمانة عن سرورها بما تجد من الدول الأعضاء من دفع نحو تنفيذ التوصيات، مما من شأنه دون شك أن ييسر عملها حين يأتي وقت تقييم المرحلة التالية.

219. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الأمانة على استجابتها واختتم بذلك النظر في المرحلة الثانية من المشروع.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/3 - تقييم المشروع – مؤتمر حول "حشد الموارد من أجل التنمية"

220. افتتح الرئيس المناقشات بشأن تقييم المؤتمر حول "حشد الموارد من أجل التنمية" ودعا المقيِّم، السيد غلين أونيل، إلى عرض التقييم.

221. وقدم السيد أونيل استعراضاً موجزاً للتقييم، والذي شمل إدارة المشروع وفعاليته واستدامته. وقال إن هدفي المشروع الرئيسيين هيئا نقطة بدء التقييم، حيث كان الهدف الأول عقد مؤتمر يستهدف حشد موارد من خارج الميزانية للويبو. وصرح بأن ناتج المشروع في هذا الصدد كان ناجحاً وأن المؤتمر نظم بنجاح خلال الجدول الزمني المخطط والميزانية المتفق عليها في نوفمبر 2009. وأما عن مؤشرات النواتج الأعم، فقد أضيفت جهتان مانحتان إضافيتان. وبيَّن أن التمويل الوارد المستهدف خلال الفترة الزمنية المحددة لم يتحقق، غير أن احتساب المبالغ المتعهد بسدادها إضافة إلى ما كان منها في المراحل المتقدمة من المناقشات يشير إلى تجاوز المستهدف بنحو من 30 بالمائة. وأضاف أن الهدف الثاني للمشروع كان إنشاء صناديق استئمانية أو صناديق تبرعات أخرى من أجل أقل البلدان نمواً تحديداً، وقال إن هذا الهدف لم يتحقق حيث لم تنشأ أي صناديق حتى الآن، غير أن بعض الصناديق الاستئمانية زادت أموالها أو تركيزها على أقل البلدان نمواً وثمة مبادرات جارية في مجالات أخرى لدعم أقل البلدان نمواً من خلال إجراءات وآليات وتمويل أخرى. ووضح أن أي تحليل ضيق النطاق لهذا المشروع سيخلص إلى أنه لم يحقق أهدافه إلا جزئياً، وذلك بالنظر إلى التغيرات المحدودة التي شهدتها مستويات التمويل الواردة في 11/2010، غير أن من شأن التحليل الأعم للمشروع أن يثبت أنه كان نقطة بدء أساسية لاستراتيجية حشد موارد منسقة بلغت حصيلتها نحواً من 4 مليون فرنك سويسري من التمويل المؤمَّن والمتوقع. وقال إنه بالرغم من صعوبة تحديد إسهام مؤتمر عام 2009 في تعبئة الموارد بدقة، فإن الإسهامات التي يمكن تبينها تتضمن وضع استراتيجية للشراكات وحشد الموارد واعتماد نهج جديد في هذا المجال علاوةً على تحسن الفهم والتعاون على الصعيد الداخلي على نحوٍ أسفر عن نتائج مبدئية مبشرة. وأضاف أن خمس توصيات طرحت استناداً إلى نتائج التقييم المستقل أولها إقرار استراتيجية متعددة الجوانب لحشد الموارد تتطلب فترة زمنية مدتها أربع سنوات على الأقل لتحقيق نتائج ملموسة ودعم هذه الاستراتيجية، والثانية الاستمرار في رصد التقدم المحرَز في حشد الموارد من خلال البرنامج 20 والنظر في إجراء استعراض أكثر تعمقا للكفاءة والفعالية بعد فترة زمنية مدتها أربع سنوات، والثالثة إعادة النظر في مدى ملاءمة إنشاء صندوق استئماني منفصل متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً والنظر في سبل بديلة لدعم أقل البلدان نمواً مثل تكثيف التعاون مع شركاء متعددي الجنسيات وزيادة دعم الصناديق الاستئمانية الحالية لأقل البلدان نمواً، والرابعة تشجيع الدعم الإضافي داخل الويبو لزيادة قدرتها على وضع مقترحات مشروعات من أجل دعم حشد الموارد وتعزيزه مع تحديد ما يلزم من الوقت والموارد، والأخيرة، وهذه أكثر صلة بإدارة المشروعات، مراعاة إدراج المخاطر والتحديات الداخلية عند إنشاء مشاريع مشابهة من هذا النوع، إضافة إلى سرد نتائج ومؤشرات منتصف المدة التي تأتي بين المخرجات الأقصر أمداً والنواتج الأطول أمداً.

222. وتوجه وفد أستراليا بالتهنئة إلى الرئيس على انتخابه. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالتقرير المتعلق بمؤتمر "حشد الموارد من أجل التنمية" وعن تأييده بشكل عام للاستنتاجات والتوصيات. وأخبر الوفد الدول الأعضاء أن أستراليا أوشكت على الانتهاء من صياغة مذكرة تفاهم مع الأمانة لتتولى إدارة الصندوق الاستئماني الأسترالي. ووضح أن الصندوق الأسترالي سيكون متماشياً مع توصيات جدول أعمال التنمية والويبو كأطر للتخطيط وأن الصندوق سيُستخدم لتوحيد أعمال البلاد طويلة العهد والموجهة بالطلب على استراتيجيات الملكية الفكرية وبناء القدرات العملي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاستفادة منها. وقال إنه مع ذلك فسيسمح الصندوق أيضاً بالتوسع خارج آسيا وإلى مناطق أخرى في العالم، وأنه سيراعي كذلك القضايا الناشئة في برامج الويبو. وضرب مثلاً لذلك بأنه سيدعم الويبو بشأن: برنامج البحث الذي استهدف اتخاذ إجراءات عملية في الحرب ضد أمراض المناطق المدارية المهملة. وبيَّن أن الصندوق يمثل مؤشراً واضحاً للدعم المخلص الذي توفره البلاد لجدول أعمال التنمية. وشدد الوفد كذلك على أن تركيزاً معتبراً سيولى إلى أقل البلدان نمواً في الصندوق الأسترالي.

223. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى السيد أونيل على إعداد التقرير عن مشروع حشد الموارد من أجل التنمية. وقال الوفد أنه عندما دعم المشروع منذ ثلاث سنوات كان يرجو أن يجتذب مؤتمر نوفمبر 2009 موارد من خارج الميزانية بسرعة لتلبية الطلب المتزايد دوماً على خدمات المساعدة التقنية من الويبو. وقد قيل أن تلك الموارد حرجة في زمن أزمة مالية فرض خلالها الهبوط في إيداعات البراءات ضغوطاً على موارد الويبو القائمة. ووضح الوفد أنه يرى من التقرير أن المؤتمر لم يحقق بشكل فوري الزيادة في التمويل من خارج الميزانية التي كان أعضاء اللجنة يرجونها، إلا أنه بالرغم من ذلك

هيأ نقطة بدء لجهد منسق إلى حد أبعد على جانب الويبو لتأمين تلك الموارد. وقال الوفد إنه من ذلك المنطلق الأوسع يتفق مع معد التقرير في أن المشروع مثل خطوة مهمة إلى الأمام. وأعرب الوفد عن تقديره لتوصيات التقرير الرامية إلى رفع مستوى حشد الموارد في المستقبل. وبيَّن أن اثنتين من التوصيات تستحقان النظر فيهما بشكل خاص، أولاهما أنه ينبغي للويبو اعتماد استراتيجية متعددة الجوانب لحشد الموارد في إطار زمني طول ربما يمتد أربع سنوات، والثانية أنه ينبغي للويبو النظر في استحسان أو إعادة النظر في استحسان إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً والتحول بدلاً من ذلك إلى استكشاف نهج بديلة مثل زيادة التعاون مع شركاء متعددي الأطراف وزيادة دعم الصناديق الاستئمانية الحالية لأقل البلدان نمواً.

224. وطرح وفد ألمانيا سؤالاً بشأن الملحق 3، "التحليل المالي للصناديق الاستئمانية"، فقال إن الجدول يتعلق بالدخل الوارد، غير أن المجموع الكلي الظاهر أسفل الجدول تضمن مجموع الأموال الواردة والمتعهد بها وقيد النقاش. ووضح أن المتعهد به وما هو قيد النقاش لا يعتبر دخلاً وارداً. وعلى ذلك، التمس الوفد توضيحاً لسبب تصنيف هذه الفئات تحت دخل وارد.

225. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى الأمانة على التقرير. وقال إن المجموعة مع ذلك تؤكد مجدداً على ضرورة ترجمة الوثائق الكاملة إلى جميع لغات الأمم المتحدة. وأضاف أن الوثيقة ليست بالطويلة وأن الترجمة العربية غير مكتملة. وأفاد أن المجموعة تؤيد فكرة حشد الموارد من خلال استراتيجية متعددة الجوانب والحاجة إلى زيادة الدعم لأقل البلدان نمواً في الصناديق الاستئمانية القائمة. كما توجه نيابةً عن المجموعة بالشكر إلى الحكومة الأسترالية على تعهدها بتأسيس صندوق استئماني موجه نحو جدول أعمال التنمية وبتركيز على أقل البلدان نمواً. وقال إن المجموعة تحث بلدان مانحة أخرى على أن تحذو حذو استراليا. وذكر أن المجموعة تطلب أيضاً في هذا الصدد من الأمانة توضيح أي التبرعات يعتبر صناديق وأيها يعتبر تعهدات، حيث إن من شأن ذلك أن يسبب لبساً في بعض الأحيان. وقال إن المجموعة تلتمس كذلك توضيحاً بشأن الفقرة 20 في قسم "الاستنتاجات والتوصيات"، حيث نصت الفقرة على أن إنشاء صندوق استئماني منفصل متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً قد لا يكون أنسب آلية لدعم أقل البلدان نمواً وطرحت اقتراحاً بالعمل مع شركاء متعددي الأطراف مثل مصرف التنمية الأفريقي. ووضح أن المجموعة تشجع مثل هذا التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، إلا أنها طلبت توضيحاً لسبب اعتبار صندوق استئماني متعدد المانحين أمراً غير مجدٍ. وأعرب عن اعتقاد المجموعة أنه من المهم وضع عمليات تتبين الدول الأعضاء بها المجالات ذات الأولوية التي ينبغي النظر في مقترحات مشروعات لها. وقال إن هذا أمر أساسي في سبيل لتنفيذ جدول أعمال وإنه ينبغي أن يرجع أمر تحديد المجالات ذات الأولوية التي ينظر في مقترحات مشروعات لها إلى الدول الأعضاء.

226. وأكد وفد البرازيل مجدداً على أهمية إجراء تقييمات خارجية. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على إتاحة الوثيقة للدورة الحالية. وقال إن التقرير الذي أعده الاستشاري، السيد أونيل، يضم معلومات مفيدة للدول الأعضاء، وإنه تضمن بعض التوصيات لتنظر فيها اللجنة، مما يستسيغ الوفد دعمه. وشدد الوفد على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية عامة للموارد من خارج الميزانية وفق توصيات جدول أعمال التنمية. وبيَّن أن الحاجة حددها معدو الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقال إن الوثيقة CDIP/9/3 أشارت إلى معلومات يرغب الوفد أن تتيحها الأمانة لأعضاء اللجنة أولها ما ورد في الفقرة 14("4") في صفحة 5 من إشارة إلى الاجتماعات السنوية للجهات المانحة للويبو التي وصفت بأنها توفر تبادلاً مفيداً للغاية للمعلومات بين المانحين والويبو. وقال الوفد إنه يرغب في هذا السياق في معرفة إن كانت تلك الاجتماعات تمخضت عن تقارير أو أي شيء آخر، حيث إن هذه الوثائق ستكون موضع اهتمام. وثانياً، أشارت الفقرة 14("7") في صفحة 6 إلى مبادئ توجيهية للشراكات مع القطاع الخاص كانت قد صيغت كمشروع وكان المخطط أن يكتمل إعدادها في 13/2012. وقال إن الوفد يرغب في معرفة إمكانية إتاحة الأمانة مشروع المبادئ التوجيهية هذا للجنة.

227. وأشار وفد إسبانيا إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر بشأن الترجمات وطلب ترجمة الوثيقة الكاملة إلى اللغة الإسبانية، مع أخذ قصرها البالغ في الاعتبار. وقال إنه من أجل تجنب الاضطرار إلى تكرار هذا البيان لجميع تقارير التقييم وكذلك لجميع الوثائق التي لا يتاح منها باللغة الإسبانية إلا الملخصات فإن الوفد يطلب ترجمة جميع الوثائق إلى اللغة الإسبانية.

228. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وتوجه بالشكر إلى السيد أونيل على تقييمه الموضوعي لنتائج المؤتمر. وذكَّر الوفد اللجنة بأن المشروع جاء عملاً بالتوصية 2 التي تنص بوضوح على أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية، خاصةً في مجال التمويل. وقال إن المؤتمر استهدف توفير موارد إضافية من خارج الميزانية من أجل أعمال الويبو لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى الفقرتين 45("6") و("7") في صفحة 12 من التقرير، وقال إن الفقرة 45("6") تتعلق باستراتيجية الويبو لحشد الموارد. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى الفئة جيم، الفقرة 1، من المقترح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية/مجموعة البلدان الإفريقية التي طلبت من الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بما يجري في هذا المجال. وأضاف أن الفقرة 45("7") تعلقت بوضع مبادئ توجيهية للشراكة مع القطاع الخاص. وذكَّر الوفد اللجنة بأن مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية/مجموعة البلدان الإفريقية أبرز عناصر ينبغي للأمانة أخذها في الاعتبار خلال صياغة مشروع هذه المبادئ التوجيهية.

229. وتوجه وفد بوليفيا بالشكر إلى السيد أونيل على تقرير التقييم. وقال إن التقرير يمثل ممارسة بالغة الأهمية وإن الوفد يؤيد جميع استنتاجاته وتوصياته. وأضاف أن هذه وثيقة مهمة للغاية لأنها تقدم للدول الأعضاء رؤية أوضح لإنجازات المشروع. وقال إن للوفد سؤالان بشأن التقرير. وبدأ بالسؤال الأول فقال إن المرفق 4 يفيد أن مشاورات أجريت مع منظمات المجتمع المدني، غير أن قائمة المنظمات التي أجريت معها مقابلات خلت منها، بل اقتصرت القائمة على منظمات من القطاعين الصناعي والتجاري. وقال إن ذلك يحدو بالوفد إلى طلب توضيح لما تتضمنه فئة المجتمع المدني من منظمات، فهل يشير ذلك إلى الصناعة فقط أم أنه يتضمن أيضاً منظمات مجتمع مدني أو غير تجارية. وبيَّن أن السؤال الثاني يتعلق بالمؤتمر، حيث خلص المقيِّم إلى أنه أدى إلى قدر أعظم من الوعي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، مستنداً في ذلك إلى أقوال المشاركين في المؤتمر، غير أن الوفد يرغب في معرفة أساس هذا الاستنتاج نظراً لخلو التقرير من أي دليل يؤيد هذا البيان. وأضاف أن الوفد يرغب في معرفة إذا ما كان المقيِّم قد حلل محتويات المؤتمر للوقوف على التدابير التي استهدفت التنمية وإذا ما كانت محتويات المؤتمر قد ناظرت غرض جدول أعمال التنمية وأهدافه. وقال إنه من المهم للغاية ضمان تحقق التناظر بين أهداف جميع المشروعات ومحتوياتها من جهة وأهداف جدول أعمال التنمية من جهة أخرى.

230. واستخلف الرئيس نائبة الرئيس السيدة ألكسندرا غرازيولي محله فيما تبقى من الجلسة لاضطراره إلى الانصراف إلى ارتباط آخر.

231. وأعرب وفد جنوب إفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن ربط نتائج تقييم المشروع. وذكر أنه لما تحدث باسم مجموعة البلدان الإفريقية في اليوم السابق طرح بضعة أسئلة وأفادت الأمانة أن بعضها قد يعالج خلال المناقشات المتعلقة بالتقييم. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بشأن توصيات تقرير التقييم. وقال إنه بالرغم من عدم إشارة المقيِّم إلى تقرير الاستعراض الخارجي، فمن الممكن ربط بعض التوصيات بتوصيات ذلك التقرير. ووضح أن الفقرة 25("1") في صفحة 7 من تقرير التقييم أقرت وأيدت استراتيجية متعددة الجوانب، واستند ذلك إلى ما قيل في صفحة 6 فيما يتعلق باستراتيجية الشراكات وحشد الموارد التي وضعتها الأمانة. وقال إن الوفد يود لو عرضت الأمانة تلك الاستراتيجية لأنه لم يرها ولأنها ربطت بالتوصية الواردة في الفقرة 25("1") من التقرير. وصرح بأن الوفد لا يؤيد التوصية بإعادة النظر في مدى ملاءمة إنشاء صندوق استئماني منفصل متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً. وذكر أن المقيِّم أبرز قضايا أخرى أسهمت في فوات النجاح منها الأزمة المالية العالمية، ولم تقدم أي أسباب تدعو إلى إسقاط التوصية من الاعتبار. وأعرب الوفد عن تأييده للتوصيات الواردة في الفقرتين 25("4") و("5").

232. وأشار وفد ألمانيا إلى قضية التخصيص واستحسن إدراج توصية تفيد تقديم المانحين أموالاً غير مخصصة وترك أمر توجيهها إلى أقل البلدان نمواً أو أي جهة أخرى تحتاج إليها للويبو. وقال إن هذا أمر يستحق النظر فيه لأن 90 بالمائة من الأموال تأتي مخصصة.

233. ودعت نائبة الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة.

234. وأجاب استشاري التقييم، السيد أونيل، على بعض الأسئلة المحددة المتعلقة بالتقييم. وقال فيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد ألمانيا بشأن المرفق 3 إن الوفد محق، فالعنوان قد يكون مضللاً لأنه يشير إلى الدخل الوارد. وبيَّن أن إجمالي الدخل الوارد مضمن في إجمالي فرعي، وأما الأموال التي صدرت بشأنها تعهدات أو التي تمر بمراحل متقدمة من النقاش فهي، بطبيعة الحال، لم ترد بعد. وقال إنه من الممكن إجراء تعديلات على النص لبيان ذلك. ثم التفت إلى قضية الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً التي أثارها وفدا مصر وجنوب إفريقيا وقال إن الاستنتاج بأن صندوقاً استئمانياً منفصلاً متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً قد لا يكون أنسب آلية لدعم أقل البلدان نمواً، على النحو الوارد في الفقرة 20 في صفحة 6، استند إلى غياب أي التزام بصندوق استئماني منفصل لصالح أقل البلدان نمواً في الواقع رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات، ومع ذلك فقد بذلت جهود كثيرة أيضاً مع شركاء متعددي الأطراف ومع صناديق استئمانية قائمة من أجل أداء مزيدٍ من العمل نيابةً عن أقل البلدان نمواً ومن أجل زيادة الالتزام جهة أقل البلدان نمواً. وقال فيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد بوليفيا بشأن منظمات المجتمع المدني أنه تحدث مع شركات خاصة ومع عدد محدود ممن يعتبرهم ممثلين للمجتمع المدني. وضرب مثلاً لذلك بمنظمة تشاركية اسمها TFO Canada تعمل عن كثب مع المجتمع المدني. وأضاف أن كثيراً من الأشخاص المنتمين إلى قطاع الأعمال الذين أجرى معهم مقابلات يعملون بشكل وثيق مع المجتمع المدني، ومن هؤلاء السيدة جوردان من جنوب إفريقيا. وبيَّن أنه كان يود أن يجري مقابلات مع عدد أكبر من أعضاء المجتمع المدني لكن حال بينه وبين ذلك ضيق الوقت وصعوبة الوصول إلى هؤلاء. وقال إن وفد بوليفيا سأل أيضاً عن قياس مدى رفع الوعي الذي حققه المؤتمر، وهذه نقطة وجيهة. ووضح أن مستوى الوعي يقاس من خلال التحدث مع مشاركي المؤتمر ومراقبيه وأن هذا يستند، كما ذكر في التقرير، إلى المناقشات وإلى ردود أفعال عددٍ محدود من الأشخاص، إضافة إلى مدونات الاجتماعات. وأجابت الأمانة (جو برادلي) على بعض الأسئلة الأخرى التي أثارتها الوفود. وقال بشأن محاضر اجتماعات مانحي الصندوق الاستئماني السنوية إنه بالرغم من عدم توافرها فهناك نقاط استنتاج أو متابعة مدونة من تلك المناقشات. وأضاف أن الأمانة ستراجع الأمر وتستوضح إمكانية توسيع دائرة إتاحتها. وقال بشأن استراتيجية الويبو للشراكات وحشد الموارد إن العمل على ذلك بدأ العام الماضي، وقد وضعت استراتيجية تخضع حالياً لاستعراض داخلي. وبيَّن أن عدداً من القطاعات تشارك في تنفيذ تلك الاستراتيجية وتصميمها. وأضاف أن الأمانة ستقدم تفاصيل الاستراتيجية متى ما كانت جاهزة للاعتماد. وقال بشأن الشراكات مع القطاع الخاص إن أحد المؤشرات الواردة في البرنامج والميزانية للفترة 13/2012 يتعلق بوضع مبادئ توجيهية لتلك الشراكات. ووضح أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التي وضعت في أواخر عام 2009 شكلت أساس العمل الذي اضطلعت به الأمانة حتى الآن، وأنها بصدد تكييف المبادئ التوجيهية المذكورة وتطبيقها في سياق الويبو، وسيطرح هذا الأمر للنقاش مع الدول الأعضاء. وقال بشأن التخصيص إنه سيكون من الجيد بالفعل لو كان المانحون مستعدين لإعطاء أموال دون ربطها بمشروعات معينة. وبيَّن أنه كثيراً ما يمتزج الأمران إلى حدٍ ما في المناقشات مع المانحين وأن وجود أولويات محددة يجب تلبيتها أمر حتمي. وأضاف أن الويبو ليست المنظمة الوحيدة التي تسعى إلى الحصول على أموال غير مقيدة، لكن هناك مقايضة تدور حول تعيين مواضع الأولوية. وفيما يتعلق بكيفية تشكيل استراتيجية حشد الموارد، قال إن الأمانة تنظر بالفعل في مثل هذه القضايا، كما تنظر في اتباع نهج أطول أمداً، أي أربع سنوات بدلاً من سنتين، وفي تحديد أهداف واقعية لتلك الفترة. وبشأن الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، قال إن إمكانية الإسهام في صندوق من هذا النوع نوقشت مع عددٍ من المانحين، إلا أن الأمانة لم تتلق أي رد فعل إيجابي فيما يتعلق بتقديم مساهمات في صندوق استئماني يتبع الويبو لصالح أقل البلدان نمواً. وأضاف أن الأمانة استكشفت أيضاً إن كان ثمة خيارات أخرى لحشد الموارد لصالح أقل البلدان نمواً، وقد علق مانحون كثيرون بأن هناك آليات تمويل قائمة وأنه ينبغي للأمانة أن تحاول تعظيم الاستفادة

منها. وقال إن الأمانة درست عملية تقييم احتياجات أقل البلدان نمواً التي تطبقها منظمة التجارة العالمية والإطار المتكامل المعزز لتبين أي فرص متاحة فيهما وإن عدداً من مانحي الصناديق الاستئمانية يركزون بشكل متزايد على العمل مع أقل البلدان نمواً كجزء من أنشطتهم المتعلقة بالصناديق الاستئمانية.

235. وأثار وفد البرازيل سؤال متابعة، فقال إن التقرير أشار إلى مبادئ توجيهية للشراكة مع القطاع الخاص، ونص على أنها قد صيغت كمشروع وكان المخطط أن يكتمل إعدادها في 13/2012. وقال إن الوفد يرغب في معرفة إمكانية إتاحة مشروع المبادئ التوجيهية للجنة.

236. وتوجه وفد الجزائر بالشكر إلى الأمانة على إجابتها على استفساره، غير أنه بين أن المقصود لم يكن أن تحاط الدول الأعضاء علماً باستراتيجية حشد الشراكات والموارد لدى استكمالها، بل أن تشارك في وضع تلك الاستراتيجية، وهذا أمر مهم. وأعرب الوفد عن اهتمامه بتفحص مشروع الاستراتيجية لا الاكتفاء بمجرد اعتماد نسختها النهائية رسمياً.

237. وأشار وفد جنوب إفريقيا إلى الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً وأعرب عن اعتقاده أنه من المهم الإبقاء على الصندوق الاستئماني لأنه مازال من المبكر جداً صرف النظر عنه. وقال إنه من الممكن طرح نهجين فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني وقيام الأمانة بما يلزم بشأن حشد الأموال. ووضح أنه بالرغم مما ذكر عن تحفظات لدى المانحين فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني، لم تقدم أي تفاصيل والوفد يرغب أن تزيدها الأمانة تفصيلاً. وقال إنه ينبغي الإبقاء على الصندوق الاستئماني، كما ينبغي للجنة أن تنظر في نهج تكميلية، لا نهج بديلة، للصندوق متعدد المانحين.

238. وأشار وفد ألمانيا إلى قضية التخصيص وطرح كفكرة أن تحل بعض مشروعات المانحين محل أنشطة كان للويبو أن تضطلع بها في غياب تمويل المانحين ومن ثم يتاح للويبو توجيه تلك الوفورات نحو أقل البلدان نمواً أو أنشطة أخرى.

239. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جنوب إفريقيا. وقال إنه بالرغم من عدم تلقي الصندوق الاستئماني متعدد المانحين أي مساهمات خلال ما يزيد على ثلاث سنوات فليس هذا بالسبب الوجيه لإسقاطه. وأضاف أنه ينبغي للجنة النظر فيما إن كان لدى المانحين دراية كافية بالصندوق الاستئماني. وبيَّن أن هذا هو السؤال الصحيح لا السؤال إن كان ينبغي إلغاء الصندوق الاستئماني أو إبقاؤه.

240. وأشارت الأمانة إلى الاستفسار الذي طرحه وفد البرازيل بشأن إتاحة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص، وأجابت بأن نعم، هذا سيحدث. وذكرت أنها بصدد تطوير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال وتكييفها على سياق الويبو، وأنها ستتاح للدول الأعضاء عندما تكون جاهزة. وقالت فيما يتعلق بالقضية التي أثارها وفد الجزائر بشأن إعداد استراتيجية حشد الموارد أن الأمانة أحاطت علماً بالنقاط التي عرضت. وأضافت أن النقطة التي أثيرت بشأن الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً وجيهة. ووضحت أنه يمكن الإبقاء على فكرة صندوق استئماني لصالح أقل البلدان نمواً، لكن ينبغي أيضاً أن تتحلى الدول الأعضاء بالواقعية فيما يتعلق بمصادر المال المحتملة وأن تستكشف نهجاً بديلة لضمان تلقي أقل البلدان نمواً ما تحتاج إليه من دعم. وبيَّنت أن التوصية 2 في برنامج أعمال التنمية تعكس هذا. وأكدت الأمانة فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها وفد ألمانيا أنها ستنظر في الخيارات المطروحة لتجاوز قضية التخصيص.

241. وصرحت نائبة الرئيس بأن اللجنة قد أحاطت علماً بالوثيقة CDIP/9/3، مختتمة بذلك المناقشات.

النظر في الوثيقة CDIP/9/2 - تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية

242. دعا الرئيس المدير العام إلى عرض تقريره. وذكَّر بالتقدير المعبر عنه في البيانات العامة بشأن العمل الذي اضطلعت به الويبو تنفيذاً لجدول أعمال التنمية والتزام الوفود بالسعي في تحقيق تلك الأهداف.

243. واعتذر المدير العام عن عدم حضوره افتتاح اجتماع اللجنة يوم الاثنين نظراً لسفره وقتذاك في مهمة رسمية. وهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في إحراز تقدم بشأن جدول أعمال التنمية تحت قيادته. وأدلى المدير العام ببعض التعليقات العامة بشأن التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/9/2. وقال إن ثلاث سنوات قد مضت منذ اعتمدت الدول الأعضاء والمنظمة أهدافاً استراتيجية جديدة واتجاه استراتيجي جديد مما تضمن تركيزاً على إضفاء الطابع المؤسسي على اعتبارات جدول أعمال التنمية كجزء لا يتجزأ من أعمال الويبو. وشدد على أهمية العودة بالذاكرة إلى وقت اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية الخمس وأربعين قبل ثلاث سنوات، حيث لم تكن المنظمة حينئذٍ قد حددت بعد أسلوب عملها بتلك التوصيات ولا اتخذت بشأن ذلك قراراً، فلم يكن هناك شيء في البداية سوى 45 توصية مجردة. وأضاف أنه في ضوء ذلك يجدر الاحتفاء بالعمل المنجز في اللجنة. كما عبر المدير العام عن شكره للزملاء الذين عملوا على جدول أعمال التنمية، خاصة ما كان من ذلك تحت قيادة جيفري أونياما، نائب المدير العام المعني بالتنمية والسيد عرفان بالوش، مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، على أعمالهم الجديرة بالإشادة. وقال إنه بفضل الجهود التي تضافرت الأمانة والدول الأعضاء على بذلها بدأ الآن تعميم جدول أعمال التنمية يؤتي أكله، وإن هذا شيء واضح مقارنةً بالدورة بالغة السوء التي كانت أعمال اللجنة تدور فيها منذ فترة، حيث كانت تضطر بعد اعتماد أي مشروع إلى انتظار عقد لجنة البرنامج والميزانية اجتماعاً كي توفر التمويل قبل أن يمكن بدء المشروع. وقال إن ذلك العهد قد ولى إلى غير رجعة لأن مشروعات جدول أعمال التنمية أصبحت مدمجة بالكامل في البرنامج والميزانية للفترة 13/2012، بمعنى أنها أصبحت معممة. وأضاف أنه على نفس المنوال، يمكن القول بأن الشعب المعنية أصبحت تأخذ كل وجه من أوجه جدول أعمال التنمية في الحسبان خلال تنفيذ أعمال المنظمة، فالبعد التنموي يحظى الآن بالاعتبار دوماً. ووضح أن الأمانة قد نجحت أيضاً في الاستجابة لتوصيات جدول أعمال التنمية الموجهة إلى الأمانة بشكل خاص، مما يشمل ما كان من منظور الإدارة. وأشار المدير العام إلى العمل المنجز بشأن الإدارة القائمة على النتائج واعتماد مدونة للأخلاقيات على مستوى المنظمة بأسرها ومكونات مختلفة أخرى لعملية التقويم الاستراتيجي. وأبدى بعض التعليقات الموجزة بشأن الوثيقة CDIP/9/2. وقال إن الوثيقة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء أولها يقدم استعراضاً لتعميم جدول أعمال التنمية ويستهدف بشكل خاص تفصيل بعض التحسينات التي تسعى المنظمة إلى إدخالها على تنفيذ المساعدة التقنية. وبيَّن أن هذا يجرى من خلال استراتيجيات مصممة حسب احتياجات كل بلد للملكية الفكرية والابتكار، وأن خططاً مصممة حسب احتياجات كل بلد تنفذ بمقتضى تلك الاستراتيجيات. وأضاف أن المنظمة تلتمس إدخال قدر أكبر من التخطيط على تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط، حيث عززت تعاونها مع المكونات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، خاصة في الاستجابة للتوصيات 30 إلى 42 من جدول أعمال التنمية. وذكر أن الجزء الأول من التقرير يضم ملخصاً لما أنجزه كلٌ من أجهزة المنظمة الأخرى فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية. وقال إن الجزء الثاني يقدم تحديثاً بشأن مشروعات جدول أعمال التنمية التي ترمي إلى تنفيذ بعض تلك التوصيات بعينها. وصرح بأن اللجنة اعتمدت 23 مشروعاً تغطي 29 توصية بقيمة 23.5 مليون فرنك سويسري تقريباً. ووصف ذلك بأنه إنجاز معتبر. وأضاف أن عدداً من تلك المشروعات قيد تقييم اللجنة حالياً. وتحول إلى الجزء الثالث من الوثيقة فقال إنه يرمي إلى معالجة مسألة النهج الاستراتيجي لتنفيذ جدول أعمال التنمية وإن هذا مجال تحتاج الأمانة فيه إلى مساعدة الدول الأعضاء بشكل مستمر. ثم تحول المدير العام إلى المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وعرض بعض التفاصيل عن الكيفية التي يجري بها تحسين ذلك. وقال إن هذه مهمة جسيمة، حيث تتعلق بنحوٍ من 150 بلداً تشمل جميع مناطق العالم بما فيها مناطق تضم بلداناً تمر بمرحلة انتقالية، ولكل بلد خصوصياته من حيث الظروف والسياق والاحتياجات. وأضاف أن المنظمة تجتهد في تزويد كل بلد بأفضل ما عندها، وإن كانت لا تنجح في ذلك أحياناً. وكرر أن هذه مهمة جسيمة لما تتطلبه من تخطيط وتقسيم للعمل على مستوى المنظمة بأسرها وتنسيق. وقال إنه مازال هناك مجال للتحسين، بمساعدة الدول الأعضاء على الأخص، إلا أن تقدماً معتبراً قد أحرز بالفعل، حيث توجد الآن منهجية لمساعدة كل بلد على وضع استراتيجيته الخاصة للملكية الفكرية والابتكار. وبيَّن أن المكاتب الإقليمية هي القائمة على الخطة الرئيسية للمساعدة التي تقدمها المنظمة بالنسبة إلى أي بلد بعينه، وأن تنظيم المساعدة يسير حسب استراتيجية للبلد وخطة للبلد. وقال إن المكاتب تتحمل أيضاً مسؤولية ضمان تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية لسائر شعب المنظمة، بما في ذلك قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وعمليات مدريد ولاهاي وقطاع الابتكار وقطاع البنية التحتية، على نحو منسق، وهذا يتحقق من خلال اعتماد خطط عمل سنوية، كما يتزايد فيه استخدام أدوات تطور لتسمح بتكوين صورة كاملة لجميع

الأنشطة المخططة لبلدٍ ما بعينه من قِبل جميع قطاعات المنظمة المختلفة. وبيَّن أن النهج المعتمد فيما يتعلق بكلٍ من تنفيذ جدول أعمال التنمية والجهود الرامية إلى تحسين جودة الخدمة المنفذة في مجال المساعدة التقنية أفضى إلى تحقيق تحسينات، غير أنه من الممكن تحقيق مزيدٍ من التحسينات، وذلك قيد النقاش حالياً. وقال إن الأمانة على أتم الاستعداد لتلقي أي اقتراحات من الدول الأعضاء في هذا الصدد. وختاماً، ذكر المدير العام أن مناخ العمل في جميع اللجان تحسن على مدى العام الماضي نتيجةً للتفاعل البناء والنشط لجميع الوفود مما سهل إحراز تقدم في جميع اللجان، ومع ذلك فإن المناخ المحسن يعتمد أيضاً على التقدم المحرز. وبناءً عليه، ناشد المدير العام جميع الوفود أن تداوم على التفاعل البناء لما لذلك من أهمية قصوى في سبيل المضي قدماً بجدول أعمال التنمية على نفس النحو الذي مضى به في السابق بتحسن مستمر.

244. وتوجه الرئيس بالشكر إلى المدير العام على المقدمة التي أدلى بها. وقال إن التقرير يتألف من ثلاثة أجزاء، وهي تعييناً استعراض لتعميم جدول أعمال التنمية في أنشطة برنامج الويبو ومختلف هيئاتها، وتحديث عن حالة تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية، ونهج المنظمة الاستراتيجي في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار إلى تشديد المدير العام على جسامة المهمة والتماسه التوجيه والدعم من الدول الأعضاء.

245. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى المدير العام على تقريره بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال 2011. وقال إن الدول الأعضاء قد اعتمدت بالإجماع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية من خلال قرار الجمعية العامة الصادر عام 2007، كما أجمعت الدول الأعضاء، بحكم قرار الجمعية العامة الصادر عام 2009، على أن هدف جدول أعمال التنمية هو ضمان تشكيل اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ من أعمال الويبو. وعبر باسم المجموعة عن امتنانها للمدير العام على قيادته القوية والتزامه الشخصي بتولي زمام الإصلاحات المؤسسية والتغيرات اللازمة لتنفيذ قراري الجمعية العامة المذكورين بفعالية في سبيل دمج جدول أعمال الويبو بشأن التنمية كجزء لا يتجزأ من جميع أنشطة برنامج الويبو وهيئاتها المختلفة، وفي سبيل تمكين نظام دولي للملكية الفكرية موجه إلى التنمية بغية مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تحقيق تطلعاتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مع الحفاظ على أهداف السياسات العامة في نفس الوقت. وأدلى الوفد ببعض التعليقات بشأن تقرير المدير العام فقال أولاً إن مجموعة البلدان الإفريقية ترحب بجهود الأمانة في سبيل تعميم توصيات جدول أعمال التنمية، غير أنه بالرغم من دمج توصيات جدول أعمال التنمية في البرنامج والميزانية للفترة 13/2012 وتعزيز تقارير أداء البرامج بحيث تتضمن معلومات عن تنفيذ التوصيات علاوةً على المشروعات المضطلع بها في كل برنامج، فإن لجنة البرنامج والميزانية لم تنفذ بعد قرار الجمعية العامة الصادر عام 2009 بشأن آلية تنسيق جدول أعمال التنمية. وأضاف أن الدول الأعضاء من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فوجئت مؤخراً بمنع اللجنة المعنية بمعايير الويبو، التي اختتمت اجتماعها يوم الجمعة الماضي، من الإشارة بأي شكل إلى جدول أعمال التنمية بذريعة أن معايير الويبو أمر تقني، مما يجردها من أي صلة بجدول أعمال التنمية. وقال إن الإرادة السياسية مازالت مفقودة في ظل عدم تمكن دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هذه من حل هذا الأمر المهم. وبيَّن أن ثمة مفارقة صارخة بين إجماع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على تعميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وجمود الأمانة في هذا الصدد، خاصة ما يتعلق بالبرنامج والميزانية ووضع المعايير في إطار البرنامج 12 من جهة، وبين المعارضة الشديدة لتطبيق ذلك القرار على لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو من الجهة الأخرى. وقال إن المجموعة على استعداد للتفاعل الإيجابي في المشاورات غير الرسمية المقرر إجراؤها تحت قيادة رئيس الجمعية العامة بشأن تعميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وآلية التنسيق بغية التوصل إلى اتفاق يكفل تنفيذ قرار الجمعية العامة ويقطع أي شكوك أو شواغل بشأن تقهقر التنمية في أعمال الويبو. وقال في تعليقه الثاني إن قرار الجمعية العامة الصادر عام 2007 الذي تأسست بمقتضاه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حدد لها اختصاصها كذلك، وتضمن ذلك عبارة "مناقشة القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية حسب اتفاق اللجنة" غير أن اللجنة لم تنفذ ذلك بعد. وأضاف أن اللجنة فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الأمر منذ عام 2010، بما في ذلك خلال الدورة المتعلقة باعتماد بند جدول الأعمال المقترح بشأن الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة بالتنمية. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى اعتماد بند جدول الأعمال في أقرب وقت ممكن بغية تيسير عقد مناقشات مركزة بشأن القضايا المهمة ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية في

أفريقيا، بما في ذلك إسهام الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المعالج جزئياً في دراسة الاستشاري الخارجي، ولتهيئة توجيه بشأن ما أشير إليه في تقرير المدير العام بمسمى مساهمة الويبو في العمليات التي تديرها الأمم المتحدة بين الوكالات والتي تتصل بجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. ثم قال في تعليقه الثالث إن المجموعة ترحب بجهود الأمانة في سبيل تحسين تنفيذ المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو من أجل التنمية وفق توصيات جدول أعمال التنمية وتوصيات تقرير الاستعراض الخارجي. وأضاف أن الجهود المبذولة مؤخراً بشان الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وخطط البلدان ومدونة الأخلاقيات تمثل خطوات اتخذت في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ توصيات الاستعراض الخارجي، وهذا بالرغم من خلو مدونة الأخلاقيات حالياً من أي إشارة إلى مبادئ جدول أعمال التنمية ومن عدم تطبيقها على الاستشاريين الخارجيين الذين تتعاقد معهم الويبو. وقال إن تلك الجهود تتطلب أيضاً التنفيذ والتقييم، علاوةً على تنفيذ توصيات أخرى ذات صلة وردت في تقرير الاستعراض الخارجي. وبيَّن أن المجموعة تفحصت رد الأمانة على ذلك التقرير بعناية وأنها أبدت تعليقات وشواغل محددة فيما يتعلق بمحتواه. ووضح بالنسبة لما هو آت أن المجموعة قدمت مع مجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحاً مشتركاً يضم التوصيات المرتهنة بتنفيذ المنظمة خلال الفترة القادمة، إلا أن مناقشات الأمس حول الاقتراح لم تكن مثمرة. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى نتائج لهذه القضية المهمة. وفي تعليقه الرابع قال إن جدول أعمال التنمية مازال يوجه أنشطة الويبو ويرشدها في مجال وضع القواعد والمعايير، كما أشار عن حق تقرير المدير العام. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى عقد مناقشات بناءة خلال الجمعية العامة التالية. وقال إن ثمة حاجة إلى إرادة سياسية لاتخاذ قرارات استراتيجية جماعية بشأن عقد مؤتمرات دبلوماسية للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حول نصوص قانونية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور علاوةً على توصيات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحق المؤلف. وفي تعليقه الخامس، توجه بالشكر إلى الأمانة على التنفيذ المتتابع لمشروعات جدول أعمال التنمية التسعة عشر، وأعرب عن تأييد المجموعة لاقتراح المشروع الذي تقدمت به بوركينا فاصو لتعزيز قطاع السمعيات والمرئيات في البلدان الإفريقية وتطلعها إلى اعتماد المشروع في دورة اللجنة الحالية. وعلى درب المستقبل بالنسبة إلى مشروعات جدول أعمال التنمية، قال إن من بين المسائل الاستراتيجية تحديد الخطوات التالية بعد استكمال المشروعات وكيفية استفادة الدول الأعضاء النامية من نتائج تلك المشروعات. وأعرب باسم المجموعة عن تأييدها للبيان الوارد في تقرير المدير العام "أن مشروعات الملكية الفكرية والملك العام، والبراءات والملك العام، والملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والعمل في مجال مواطن المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف، على سبيل المثال لا الحصر، أسفرت عن دراسات وعمل استكشافي قد يستحق أنشطة متابعة من المنظمة". وقال إنه من الممكن في هذا الصدد أن تتضمن أعمال المتابعة حشد الموارد من أجل التنمية بشكل متواصل وتوظيف نتائج المشروعات ذات الصلة بالملكية الفكرية والملك العام والملكية الفكرية وسياسة المنافسة في توجيه أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وذكر أنه ينبغي للجنة عند تسليط الضوء على استكمال مشروعات معينة أن تراعي الحاجة إلى نتائج إيجابية وأن توجه هذه عمل الويبو في المستقبل وترشده. ووضح أن مجموع الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية الثلاثة وعشرين يبلغ نحواً من 23 مليون فرنك سويسري، كما ورد في تقرير المدير العام. وقال إنه ينبغي الحرص على تحقيق أعلى عائدات ممكنة في هذا الصدد. واختتم تعليقاته بقوله أن تعميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية قطع شوطاً طويلاً منذ اعتماده عام 2007 وثمة حاجة إلى المداومة على إحراز تقدم وقياس النتائج بعناية. وأضاف أن قواعد الإدارة القائمة على النتائج قد أرسيت بنجاح، ومع ذلك فربما يلزم بذل مزيدٍ من الجهد في سبيل ما يمكن الاصطلاح على تسميته "تعميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية القائم على النتائج". وأكد باسم المجموعة أنها لن تدخر جهداً في هذا الصدد من أجل مد الأيدي إلى الشركاء والعمل مع الأمانة على تحقيق الرؤية المشتركة لأنظمة الملكية الفكرية الموجهة إلى التنمية تعزيزاً للإبداع والابتكار للجميع وتسهيلاً لتوظيف مواطن المرونة والاستثناءات والتقييدات على ساحة الملكية الفكرية لخدمة أهداف السياسات العامة.

246. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأعرب عن خالص تقديره وشكره للمدير العام على مبادرته والتزامه بتقديم تقرير في الوقت المناسب بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير المتكون من

ثلاثة أجزاء قدم تقييماً على المستوى الكلي للعمل الذي اضطلعت به المنظمة وتضمن استعراضاً شاملاً للجهود المبذولة بشكل مستمر في سبيل تعميم جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عملها. وصرح بأنه من الواضح من التقرير أن ثمة تقدماً ملموساً جاري إحرازه وأن المدير العام وفريقه اتخذوا عدة خطوات مهمة نحو ضمان تحقيق قدر أكبر من التوجه إلى التنمية في عمل الويبو. وأضاف أن التطورات الإيجابية تضمنت تعميم التنمية على جميع أهدافها الاستراتيجية الموضوعية وفي جميع برامجها ذات الصلة في البرنامج والميزانية إضافةً إلى تقارير أداء البرامج، ودمج مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته في إطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج، ودمج جدول أعمال التنمية في وحدات التدريب بأكاديمية الويبو، ووضع قائمة الاستشاريين، ووضع مدونة الأخلاقيات، وتحسين مشاركة المجتمع المدني، واستكمال مشروعات مختلفة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشارت المجموعة بارتياح إلى استمرار توجيه مبادئ جدول أعمال التنمية لأنشطة الويبو للمساعدة التقنية الرامية إلى تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى حدٍ أبعد من توظيف الملكية الفكرية من أجل التنمية. كما أقرت بأن خطوات مهمة قد اتخذت لتخصيص وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية حسب احتياجات كل بلد وأولوياته، مما يتضمن إطلاق عملية الخطة القطرية استناداً إلى إطار مساعدة متفق عليه وشفاف وشامل وملائم بين الويبو وبلد معين. وذكرت المجموعة أن الهدف الأسمى لتلك العملية هو ضمان اتسام المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة بالتوجه نحو التنمية والسير وفقا للطلب والشفافية، وأنها تقوم على احتياجات البلد ومستوى التنمية فيه فيما يتعلق بالتصميم والتنفيذ والتقييم. كما أشارت بارتياح إلى إفراز مشروعات مختلفة، مثل تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والملك العام، والبراءات والملك العام، والملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والعمل في مجال مواطن المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف، دراسات وعمل استكشافي قد يستحق أنشطة متابعة من المنظمة. وذكرت المجموعة كذلك التنفيذ الناجح لمختلف المشروعات ونتائجها. وقال الوفد إن المجموعة تعتبر التوصيات الواردة في تقارير المشروعات المستكملة مفيدة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وأضاف أن المجموعة تتمنى أن توظَف نتائج الدراسات المختلفة بشكل سليم في توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء وأنها تجد كل هذه التطورات الإيجابية مشجعة. وقال إن الأمر سيتطلب المزيد دوماً من أجل تحقيق وتحسين تعميم جدول أعمال التنمية في أنشطة المنظمة. ومضى يقول إن تنفيذ جدول أعمال التنمية، في رأي المجموعة، يرمي إلى تحويل طريقة عمل المنظمة على نحوٍ يضمن إدخال اعتبارات التنمية كجزء لا يتجزأ من أعمالها كافة، وهذه عملية ديناميكية ومتواصلة ومتدرجة. كما ذكر باسم المجموعة أن تقرير المدير العام عبارة عن تقييم على المستوى الكلي لتنفيذ جدول أعمال التنمية، وأنها تريد في هذا الصدد الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن آخر تطورات المشروع، إضافةً إلى وصف لإنجازات المشروع الرئيسية في التقرير. وقال إنها تريد على الأخص أن تخضع التقارير المرحلية للتحديث بشكل منتظم على موقع الويبو الإلكتروني قبل كل دورة من دورات اللجنة. وأضاف أن المجموعة ستكون ممتنة لو وضعت الأمانة منهجية لتمكين مديري المشروعات من تزويد الدول الأعضاء بمعلومات تفصيلية مواكبة لأحدث التطورات بشأن أوضاع المشروعات قبل كل اجتماع للجنة. وبيَّن أن التقرير يشير إلى آلية التنسيق لتعميم التنمية في أعمال اللجان، إلا أن المجموعة تشدد على أن الآلية لم تفعل بشكل سليم، مما حال دون إفرازها نتائج إيجابية، حيث يوجد قصور في التنسيق فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالتنمية بين مختلف اللجان، خاصة ما تعلق منها بأنشطة وضع القواعد والمعايير. وفسر ذلك بأن غياب آلية تنسيق فاعلة حال دون تمكن اللجنة من إعمال الركن الثاني من مهمتها، ألا وهو الرصد والمساعدة والمناقشة وإعداد التقارير بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بالتنسيق مع هيئات الويبو الأخرى. وقال إن المجموعة ترحب في هذا الصدد بمبادرة رئيس الجمعيات العامة لمناقشة القضية بهدف التوصل إلى أساليب لتفعيل آلية التنسيق. وأضاف بشأن تعاون الويبو مع منظمات حكومية دولية أخرى أن التقرير يبين أن المنظمة نشطت إلى أقصى الحدود في الانخراط في مناقشات مع برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة وفي توفير الدعم لعمليات التفاوض في عدد من وكالات الأمم المتحدة. وذكر أن المنظمة استجابت لما يزيد على 200 دعوة وطلب وشاركت فيما يربو على 70 اجتماعاً من تنظيم الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى خلال عام 2011. وقال إن المجموعة واثقة أن الأمانة ساهمت بشكل بناء في الحوارات المتعلقة بالملكية الفكرية في تلك المنظمات الأخرى، غير أنه من المهم أن تقدم الأمانة تقارير بشأن تفاعلاتها وتعاونها مع المنظمات الأخرى لتمكين الدول الأعضاء من تحسين فهمها وتقديرها لدور الويبو بشأن القضايا العالمية المهمة، ولهذا الأمر أهميته، وتأمل المجموعة أن تتمكن للجنة من النظر فيه تحت بند جدول الأعمال الجديد المقترح بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

247. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وتوجه بالشكر إلى المدير العام على عرضه للتقرير المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن حضوره يدل على الأهمية التي يحظى بها بند جدول الأعمال هذا. وأضاف أن المجموعة تؤيد إعداد هذه التقارير وعرضها وأنها تأمل لو استمرت هذه الممارسة حتى تعكس آراء المنظمة على أعلى مستوى. وذكر أن التقرير يبين بوضوح أن لوضع الخطط القطرية أولوية في تخطيط أنشطة التعاون وتنفيذها. وقال إن المشروعات والأنشطة تدرَج ضمن مدة زمنية محددة لتحقيق أهداف معرَّفة. وبيَّن أن هذا المجال يحتاج إلى تحسينات. ووضح أن عملية التماس الموافقة الرسمية على الخطط تحتاج إلى تسريع وقعها، حيث تهدر أوقات وجهود دون مبرر عندما يفتقر نشاط ما إلى قرار. وقال إن كثيراً من الأنشطة التي تضمنتها الخطط القطرية جارٍ بالتعاون مع المكاتب، إلا أنه ربما يجدر تعريف أطر محددة للفترة 13/2012. وأضاف أنه ينبغي في هذا الصدد تذكر أن الخطط القطرية ترمي إلى تحقيق توازن بين حماية الملكية الفكرية والوضع المحدد للبلدان حتى تدعم الملكية الفكرية تنمية البلدان، ولذلك ينبغي تحسين قدرات هذه البلدان على تعزيز الابتكار وتنمية الملكية الفكرية. وبيَّن أنه على ذلك فالمجموعة متأكدة أن المنظمة ستشجع تعزيز الخطط القطرية.

248. وأيد وفد باكستان البيان الذي ادلى به وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وتوجه بالشكر إلى المدير العام على إشرافه واهتمامه على الصعيد الشخصي بجدول أعمال التنمية وتنفيذه. وقال إن الوثيقة CDIP/9/2 تمثل نموذجاً لنتائج توجيه المدير العام المتواصل والأهمية التي توليها المنظمة لجدول أعمال التنمية. وبيَّن أن الوفد قد قرأ التقرير بشغف واهتمام، وأن الاستعراض الشامل والمقنع لتنفيذ جدول أعمال التنمية أشعره بالسرور. وأضاف أن التقرير أثبت اتخاذ المنظمة تحت قيادة المدير العام عدة خطوات مهمة لضمان تحقق قدر أكبر من التوجه نحو التنمية في عمل الويبو وإحراز تقدم ملموس في سبيل تعميم جدول أعمال التنمية بشكل مفيد وحقيقي. وأثنى الوفد على المدير العام وفريقه على ما أرسوه من أسس التحويل التنظيمي المستدام والمفيد الذي أصبحت اعتبارات التنمية بمقتضاه تلقائياً جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو. وأشار بارتياح إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت في الاتجاه السليم، مما يتضمن تعميم التنمية على الأهداف الاستراتيجية الموضوعية كافة وعلى جميع برامج الويبو ذات الصلة، وتعزيز تقارير أداء البرامج بحيث تعكس إسهام كل برنامج في التنمية، ودمج المشروعات والأنشطة في إدارة الويبو القائمة على النتائج، ووضع مدونة الويبو للأخلاقيات وتعميمها، وتقديم المساعدة التقنية خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال برامج أكاديمية الويبو التدريبية. وأعرب الوفد عن سعادته بملاحظة أن التقارير المرحلية بشأن تنفيذ توصيات محددة من توصيات جدول أعمال التنمية ستقدم بشكل متواصل ومنتظم. وقال إنه من الواضح في تقرير المستوى الكلي هذا المتكون من ثلاثة أجزاء أن المنظمة تحرز تقدماً ملموساً. وأشار الوفد بارتياح إلى استمرار توجيه مبادئ جدول أعمال التنمية لأنشطة الويبو للمساعدة التقنية الرامية إلى تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى حدٍ أبعد من توظيف الملكية الفكرية من أجل التنمية. كما أقر بأن خطوات مهمة قد اتخذت لتخصيص وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية حسب احتياجات كل بلد وأولوياته. وقال إن من الخطوات الإيجابية إطلاق عملية الخطة القطرية استناداً إلى إطار مساعدة متفق عليه وشفاف وشامل وملائم بين الويبو والبلد المعني. كما أشار الوفد بارتياح إلى إفراز مشروعات مختلفة، مثل تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والملك العام، والبراءات والملك العام، والملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والعمل في مجال مواطن المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف، دراسات مهمة وعمل استكشافي. وبيَّن أن ثمة حاجة إلى توظيفها من أجل أنشطة المنظمة في المتابعة. وقال إن التوصيات المطروحة في تقارير المشروعات المستكملة مفيدة كذلك وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وأوضح الوفد أنه بالرغم من سروره بهذه التطورات الإيجابية فإنه يعي أن تنفيذ جدول أعمال التنمية يمثل عملية متواصلة ومتدرجة، وأنه سيبقى دوماً مجال للتحسين. وصرح بأن جدول أعمال التنمية في رأيه يمثل مسعىً يرمي إلى تحسين أسلوب عمل المنظمة بشكل مستمر لضمان تشكيل اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ من كل ما تضطلع به من أعمال. وقال إن تقرير المدير العام عبارة عن تقييم على المستوى الكلي لتنفيذ جدول أعمال التنمية، ولذلك فإن الوفد يعي أنه لا يتضمن معلومات تفصيلية بشأن آخر تطورات المشروع إضافةً إلى وصف لإنجازاتها الرئيسية في التقرير، غير أنه سيكون ممتناً لو خضعت التقارير المرحلية للتحديث بشكل منتظم على موقع الويبو الإلكتروني قبل كل دورة من دورات اللجنة. وأضاف أن الوفد يريد من الأمانة أيضاً أن تضع منهجية لتمكين مديري المشروعات من تزويد الدول الأعضاء بمعلومات

تفصيلية مواكبة لأحدث التطورات بشأن أوضاع المشروعات قبل كل اجتماع للجنة. وقال إن الجهود المبذولة في سبيل تعميم جدول أعمال التنمية من خلال البرنامج والميزانية يمثل تطوراً إيجابياً، غير أنه مازال ثمة مجال للتحسين في تعميم جدول أعمال التنمية في عملية البرنامج والميزانية، كما أشير إلى ذلك في الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وأوضح أن بإمكان المنظمة أن تجني منافع جمة من التوصيات الواردة في الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية. وبيَّن أن التقرير يشير إلى آلية التنسيق لتعميم التنمية في أعمال لجان الويبو المختلفة، إلا أن الوفد يشدد على ضرورة تعزيز تنفيذ الآلية لتحقيق النتائج المرغوبة، كما أنه يرغب في تعجيل إتاحة بوابة الويبو الإلكترونية المتعلقة بمواطن المرونة حسب العمل الجاري على مواطن المرونة ذات الصلة بالملكية الفكرية على النحو المذكور في تقرير المدير العام. وأعرب عن سرور الوفد بنشاط المنظمة إلى أقصى الحدود في الانخراط في مناقشات مع برامج مختلفة تابعة للأمم المتحدة. وقال إنه واثق من مساهمة الأمانة بشكل بناء في الحوارات المتعلقة بالملكية الفكرية في تلك المنظمات، غير أنه سيكون من المفيد لو أطلعت الأمانة الدول الأعضاء تباعاً على آخر تطورات تفاعلها وتعاونها مع منظمات أخرى تحسيناً لفهمها وتقديرها لدور الويبو فيما يتعلق بهذه القضايا العالمية المهمة. وختاماً، توجه الوفد بالشكر إلى المدير العام على تقريره الإيجابي وأعرب عن تطلعه إلى تواصل اهتمامه بالأمر.

249. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وتوجه بالشكر إلى المدير العام على انخراطه التام في تعميم جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو. وأعرب باسم المجموعة كذلك عن تقديرها للعمل الجيد الذي أنجزته الأمانة تحت قيادة المدير العام وفريقه للإدارة العليا، كما توجهت بالشكر إلى المدير العام على تقريره المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير قدم استعراضاً للجهود الحالية لدمج جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل المنظمة، وإن التقرير يعكس التقدم المعتبر الذي أحرز ويذكر عدة خطوات مهمة اتخذتها الدول الأعضاء والمدير العام وفريقه في سبيل دمج توصيات جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو. وأعرب عن تقدير المجموعة للجهود الرامية إلى رفع مستوى تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، بما في ذلك ما تعلق بالبرنامج والميزانية لفترة السنتين الحالية، غير أنه يرى أن المعارضة التي تواجه تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن آلية تنسيق جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية تقوض كل هذه الجهود، كما أن تعليق الركن الثالث من مهمة اللجنة يمثل وجهاً آخر من أوجه عدم الاتساق. وصرح بأن المجموعة متمسكة بتضمين بند بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في جدول أعمال اللجنة لإتاحة التطبيق الكامل لأركان مهمة اللجنة الثلاثة. وبيَّن إن من شأن بند جدول الأعمال المقترح أن ييسر المناقشات المتعلقة بالروابط المهمة بين الملكية الفكرية والتنمية وأن يفسح مجالاً لمناقشة قضايا مهمة لا تخضع للنقاش في اللجنة حالياً. وقال إن المجموعة لاحظت تنفيذ المشروعات المعتمدة التسعة عشر في عام 2011 وتقييم نتائج المشروعات المستكملة. وأضاف أن المجموعة ترحب بالتقدم المشجع، غير أنها تشدد على ضرورة توسيع نطاق تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وذكر أن من المبادرات الجيدة للغاية على سبيل المثال استحداث في برامج أكاديمية الويبو التدريبية وحدة عن جدول أعمال التنمية، غير أن محتوى تلك الوحدة التدريبية ينبغي أن يتيح رؤية أوسع لمختلف جوانب الملكية الفكرية، بما في ذلك دمج التنمية في أنظمة الملكية الفكرية. وقال فيما يتعلق بانخراط الويبو في عمل منظمات حكومية دولية أخرى أن مساهمة الويبو في عمل تلك المنظمات لا يمثل القضية الأهم في هذا الصدد، بل الأهم هو طبيعة مساهمتها ومحتواها، خاصة وقد أتيحت الآن فرص متعددة لمناقشة قضايا مثل تغير المناخ والصحة العامة والأمن الغذائي ونقل التكنولوجيا، مما تمثل حقوق الملكية الفكرية فيها جميعاً أهمية حيوية. وقال إن المجموعة واثقة من مساهمة الأمانة بشكل بناء في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية في تلك المنظمات، غير أنه من الأهمية بنفس القدر أن توضع الأمانة موضع المساءلة بشأن التزامها وتعاونها مع جميع الدول الأعضاء وأن تدمج توصيات جدول أعمال التنمية في هذه المنظمات المهمة، مع العلم بأن قضايا مثل النفاذ إلى التكنولوجيا بتكلفة ميسورة تحظى باهتمام البلدان النامية بشكل بالغ. وأضاف أن المجموعة مسرورة بدخول بعض المشروعات مراحلها النهائية أو استكمالها، غير أنه شدد على أن ذلك لا يعني اكتمال تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية أو مناقشتها، فتنفيذ جدول أعمال التنمية مازال عملاً جارياً والهدف هو التوصل إلى نظام للملكية الفكرية يتسم بقدر أكبر من التوازن. وأعرب باسم المجموعة عن اتفاقها مع تقييم المدير العام بأن العمل في مجال مواطن المرونة في الإطار القانوني متعدد الأطراف ومشروعات الملكية الفكرية والملك العام، والبراءات والملك العام، والملكية الفكرية وسياسة المنافسة تستحق

أنشطة متابعة، حيث إن من شأن ذلك أن يسهم في الاستفادة من النتائج الجيدة المحققة وأن يوجه عمل الويبو في المستقبل ويرشده. وقال إن تقرير المدير العام يشير أيضاً إلى وضع مدونة الويبو للأخلاقيات كمثال لتعميم جدول أعمال التنمية، وعلى ذلك فالمجموعة ترغب في إدراج إشارة في مدونة الأخلاقيات إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو و جدول أعمال التنمية. وأضاف أن ثمة حاجة كذلك إلى توضيح تعريف ما يمكن اعتباره نشاطاً موجهاً إلى التنمية، فلا يمكن اعتبار جميع أوجه الإنفاق من الميزانية على البلدان النامية تنفيذاً لجدول أعمال التنمية. وبيَّن أن هذه الاعتبارات أدت إلى وضع مقترحها المشترك مع مجموعة البلدان الإفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، مما يمكن اعتباره أساس عمل اللجنة على هذه القصية. وختاماً، توجه باسم المجموعة بالشكر إلى المدير العامة والأمانة على جهودهم المفيدة والمشجعة التي تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في سبيل تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأعرب عن أملها أن يستمر التزامهم الظاهر من أجل الاستفادة من تلك النتائج وتعزيزها.

250. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وتوجه بالشكر إلى المدير العام والأمانة على إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2011. وقال إن التقرير يبرز تطورات إيجابية كثيرة حدثت خلال العام الماضي، وبعضها يستحق التخصيص بالذكر أولها أن من شأن إطلاق عملية للخطة القطرية خلال عام 2012 لأنشطة التعاون في مجال التنمية بين الويبو والدول الأعضاء أن يكمل مشروع جدول أعمال التنمية بشأن وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وإطار الويبو بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية لمبادرة التنمية. وقال إن هذا سيؤدي إلى إطار للسياسات على المستوى الكلي لربط استراتيجية الملكية الفكرية بأهداف التنمية على النطاق الأوسع. ثم خض بالذكر ثانياً أن التقرير أبرز تطورات حديثة في أكاديمية الويبو، ألا وهي مركز التعلم الإلكتروني الجديد لإتاحة مصادر التعلم عن بعد باللغات العربية والصينية والروسية، وتحديث دورة الويبو العامة الرئيسية عن الملكية الفكرية بحيث تتضمن موضوعات الملكية الفكرية والتنمية. وختاماً، كرر شكره للمدير العام والأمانة على التقرير الممتاز.

251. وتوجه وفد البرازيل بالشكر إلى المدير العام على تقريره المفصل وعرضه بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2011. وقال إن المعلومات المقدمة تعكس التزام المنظمة بتلبية الاحتياجات التنموية لدى الدول الأعضاء. وأضاف أن التقرير يثبت أيضاً الكيفية التي تعمم بها التوصيات في جميع مجالات عمل المنظمة. وذكر أن التقرير يتسم بقدر كبير من الشمول، إلا أنه من الممكن تحسين المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء عن طريق إدراج مزيدٍ من المعلومات عن الأنشطة التي نفذتها المنظمة، خاصة التقييمات النوعية. وبيَّن أنه من الممكن أن تفصل هذه، على سبيل المثال، الكيفية التي تسهم بها المبادرات الجارية في التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن سرور الوفد بانخراط الويبو في التعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى. وقال إنه سيكون من المثير للاهتمام أن تتاح معلومات إضافية عن آليات هذا التعاون وعن كيفية دمج توصيات جدول أعمال التنمية في هذه الأنشطة. وأضاف أنه من الممكن وصف الأنشطة التي تقوم بها الويبو بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى في تقارير محددة تتاح للدول الأعضاء خلال دورات اللجنة. وفيما يتعلق بالبرنامج والميزانية للفترة 13/2012، على النحو المذكور في الفقرة 5، أعرب عن إلحاق الوفد أهمية بالغة بزيادة نفقات التنمية خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تنظر خلال دورتها التالية في زيادة تعريف نفقات التنمية تهذيباً، فمن شأن ذلك أن يطمئن الدول الأعضاء إلى عدم تصنيف أي نشاط على أنه موجه إلى التنمية ما لم يكن كذلك فعلاً. ورحب الوفد بكشف النقاب في البرنامج والميزانية عن بلوغ حصة نفقات التنمية الآن 22 بالمائة. وأعرب عن أمله في تخصيص مزيدٍ من الموارد لأنشطة التنمية في السنوات القادمة. وأقر الوفد بتمثيل وضع مدونة للأخلاقيات خطوة إيجابية نحو تعزيز التغييرات المؤسسية التي يستلزمها جدول أعمال التنمية في أنشطة المنظمة، غير أنه يحمل نفس الشواغل المعبر عنها في الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في ذلك الصدد. وقال إن هناك خطوات أخرى ضرورية كذلك لزيادة الشفافية والمساءلة في الأنشطة التي ينفذها موظفو الويبو واستشاريوها، ومن ذلك الإتاحة الكاملة للمعلومات الواردة في قائمة الاستشاريين، كما ذكر في دورات سابقة. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية لاستحداث أطر تنظيمية للملكية الفكرية، قال إن ثمة حاجة إلى نهج متوازن لا يقف عند حد مراعاة الابتكار والإبداع، بل يراعي كذلك أهداف السياسات العامة الأوسع مثل

قضايا النفاذ إلى المعرفة والصحة العامة. واسترعى الوفد النظر إلى أن المرفق 1 المتعلق بوضع تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية حسب الوضع في ديسمبر 2011 لم يضم إشارات إلا إلى وثائق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في حين أن من شأن الإشارة إلى وثائق من إعداد لجان أخرى أن يعين الدول الأعضاء على التوصل إلى تقييم أفضل للطبيعة الشاملة لتعميم جدول أعمال التنمية في جميع مجالات المنظمة. وختاماً، كرر الوفد شكره للمدير العام على العمل الشاق وأكد مجدداً على التزامه بالعمل البناء مع جميع الوفود والمنظمة على تحقيق التعميم التام لجدول أعمال التنمية.

252. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتوجه بالشكر إلى المدير العام على تقريره بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/9/2. وقال إن التقرير يقدم تقييماً شاملاً للعمل الذي أنجزته الويبو خلال عام 2011 في سبيل تنفيذ جدول أعمال التنمية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أحاطت علماً بجميع الأنشطة المذكورة في التقرير ورحب بالجهود التي بذلها المدير العام وموظفوه لتحقيق أهداف العام السابق على النحو الذي وضعته الدول الأعضاء. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مواصلة العمل في هذه اللجنة وغيرها من هيئات الويبو ذات الصلة لتعزيز جدول أعمال التنمية إلى حدٍ أبعد جنباً إلى جنب مع قضية حماية الملكية الفكرية الأعم.

253. وتوجه وفد جمهورية الصين الشعبية بالشكر إلى المدير العام على ما أبدى من اهتمام بجدول أعمال التنمية. كما توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على إعداد الوثائق. وأعرب عن بالغ سروره بأنباء تحقق بعض الإنجازات الإيجابية في تنفيذ جدول أعمال التنمية، حيث إن من شأن هذه أن تعود على البلدان النامية بفوائد جمة في مجال الملكية الفكرية، مما يتضمن على وجه الخصوص مشروعاً لمساعدة البلدان على استخدام موارد الملكية الفكرية بمزيدٍ من الفعالية وعلى تحسين القدرات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وذكر أيضاً مشروع تأسيس أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية تتيح دعماً قوياً لبناء القدرات والتدريب في البلدان المشاركة. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في مختلف مبادرات جدول أعمال التنمية تحت قيادة المدير العام، غير أن بعض المبادرات لم تحقق بعد النتائج المتوقعة، كما ذكر في تقرير الاستعراض الخارجي. وأعرب الوفد عن أمله أن تتمكن المنظمة من تحسين ذلك الوضع في المستقبل مع أساليب وعمليات العمل المحسنة.

254. وأيد وفد جنوب إفريقيا البيانات التي أدلى بها وفدا مصر والجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على الترتيب. واستهل الوفد كلامه بالتعبير عن وجهات نظره بشأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فقال إن للجنة تاريخاً فريداً عريقاً ضمن الويبو وإنها كانت ومازالت تتيح للبلدان النامية استكشاف سبل مختلفة لتوظيف أنظمة الملكية الفكرية لديها من أجل التنمية. ووصف العملية المتواصلة الرامية إلى تعميم جدول أعمال التنمية في جميع عمليات الويبو بالمشجعة. وأعرب عن سروره بعمل اللجنة، والذي أفرز حتى الآن نتائج إيجابية كثيرة. وذكر من بينها عدداً من الدراسات التحليلية عالية الجودة، علاوةً على مبادرات ملموسة مثل إطار الإدارة القائمة على النتائج، الذي أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من نظام الإدارة في الويبو، وإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي اشتد الطلب عليها واستحداث قواعد بيانات متنوعة بهدف سد فجوتي المعرفة والمعلومات ودمج جدول أعمال التنمية إلى برامج أكاديمية الويبو للتعلم عن بعد. وعبر عن رضاه بشكل خاص عن عدد مشروعات جدول أعمال التنمية المستكملة وعن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن تقييم تلك المشروعات. وقال إنه مع ذلك يرى عدداً من القضايا لم تتمكن اللجنة بعد من حلها بشكل ناجح، خاصة تنفيذ آلية التنسيق والركن الثالث من مهمة اللجنة بشأن الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة بالتنمية. ووضح أن الجمعية العامة للويبو اعتمدت عام 2010 آلية التنسيق على أن تنفذها جميع هيئات الويبو ذات الصلة. وأعرب عن قلقه بسبب عدم تطبيق هذا القرار بشكل متسق في جميع هيئات الويبو ذات الصلة. وبيَّن أنه كان ينبغي إعداد قائمة بهيئات الويبو ذات الصلة للسماح لجميع الهيئات التنموية بتنفيذ المهمة، إلا أنه من المؤسف أن الدول الأعضاء مازالت تتناقش فيما إن كانت هيئةٍ ما من هيئات الويبو ذات صلة أو لا، وقد أدت المشاورات غير الرسمية إلى تأخيرات غير مبررة في الاجتماعات. وقال إنه يتعين حل هذه القضية في أقرب وقت ممكن حتى يتاح لهيئات الويبو مباشرة مهامها دون مزيدٍ من التأخير. وأضاف أن اللجنة اتخذت في دورتها السابقة قراراً بمناقشة القضيتين في الفترة ما بين الدورتين، إلا أن النهج المتبع في مناقشتها على هامش اللجنة لم يسفر عن نتيجة نهائية. وبناءً عليه، أعرب الوفد عن ميله إلى مناقشتها في دورات اللجنة الرسمية وحث الدول الأعضاء على إظهار

الإرادة السياسية اللازمة لحسم هاتين القضيتين. ثم التفت إلى تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في عام 2011. وتوجه بالشكر إلى المدير العام على التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/9/2. وقال إن التقرير أبرز الوضع القائم بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في عام 2011. وأشاد بما طرأ على التقرير من تحسن مقارنةً بتقرير السنة السابقة، مما يتسق مع اقتراحات الدول الأعضاء. وقال إن التقرير لا يقدم إلا تقييماً على المستوى الكلي لتنفيذ جدول أعمال التنمية، ومع ذلك فإن الوفد سيدلي بتعليقات بشأن التقرير على المستويين الكلي والجزئي. وبدأ بالقول أنه يلاحظ بشكل عام تماشي معظم القضايا المثارة في التقرير مع نتائج تقرير دير/روكا وتوصياته. ووضح أنه نظراً لمعالجة مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية لهذه القضايا سابقاً فإنه سيحصر تعليقاته في نطاق الأسئلة التي يرغب في إثارتها بشأن التقرير. وطرح أولاً رغبة الوفد في معرفة مدى دمج جدول أعمال التنمية في مدونة الأخلاقيات المذكورة في الفقرة 7، حيث تخلو المدونة من أي إشارة إلى جدول أعمال التنمية رغم إبراز المدير العام لأهميتها في سبيل تعميم جدول أعمال التنمية. وطرحاً للسؤال الثاني، قال إن الفقرة 13 من التقرير ذكرت أن دورة الويبو العامة الرئيسية عن الملكية الفكرية ستتاح بلغات الويبو السبع، غير أن الفقرة 28 من نفس التقرير تشير إلى 6 لغات وعلى ذلك، التمس الوفد توضيحاً لعدد لغات الويبو، أست هي أم سبع؟ ثم تحول إلى سؤاله الثالث فقال إنه قد ورد في الفقرة 14 أن الويبو ستسهم في العمليات التي تديرها الأمم المتحدة بين الوكالات والتي تتصل بجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وفي هذا السياق، طلب الوفد مزيداً من المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بالعمليات التي تدار بين الوكالات ودور الويبو في منظومة الأمم المتحدة ككل. وقال إن هذه قضية مهمة ولا ينبغي حصرها في مناقشة على المستوى الكلي لأن معظم الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة تعتبر جديدة على الدول الأعضاء إلى حدٍ بعيد. وعرضاً لسؤاله الرابع، قال إنه قد ورد في الفقرة 17 من التقرير أن الويبو أسهمت في نشر تقرير فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة المعنون "العمل المشترك نحو اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور كلي لمنظومة الأمم المتحدة". وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة طبيعة مساهمة الويبو، أخذاً في الاعتبار أن المفهوم لم يحظ بعد بتعريف على الصعيد الدولي. ثم تطرق إلى سؤاله الخامس فقال إن الفقرة 18 من التقرير أوردت أن المدير العام عضو في لجنة النطاق العريض المشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، والوفد يرغب في التعرف على جهود المدير العام في سبيل الترويج لجدول أعمال التنمية في تلك اللجنة. وقال أخيراً إن الفقرة 22 من التقرير أشارت إلى مساهمة الويبو في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإن الوفد طلب سابقاً مزيداً من المعلومات عن كيفية تفاعل الويبو مع تلك الشراكة. وذكر أنه سيكون ممتناً لو قدم المدير العام أو الأمانة مزيداً من التفاصيل بشأن هذه القضية. وشدد الوفد، علاوةً على تلك الأسئلة، على أنه بالرغم مما ورد في التقرير بشأن رفع بعض الهيئات ذات الصلة تقارير إلى الجمعية العامة، فلا ينبغي تفسير ذلك على أن جميع الهيئات ذات الصلة تطبق آلية التنسيق، فكما سبق الذكر، لا ترفع جميع الهيئات ذات الصلة تقارير إلى الجمعية العامة. وأضاف أن هناك أيضاً أنشطة مهمة كثيرة لم يرد لها ذكر في تقرير المدير العام إلا بشكل مختصر يشوبه شيء من العشوائية دون وصف لما يربطها بجدول أعمال التنمية. وقال إن الأسئلة التي طرحها تمثل نماذج لذلك وإنها مهمة للغاية. وأعرب بناءً على ما ذكر، وبالنظر إلى أن عدد تقارير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لم يتجاوز بعد الثلاثة، عن اعتقاده أن مجال التحسين مازال قائماً. ولذلك طلب الوفد من المدير العام النظر في تقديم تقرير شامل ومفصل بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في المستقبل، مع التركيز على التقييم على المستويين الكلي والجزئي، ومع إبراز الارتباطات بجدول أعمال التنمية بشكل واضح. وختاماً، كرر الوفد شكره للمدير العام على تقريره الممتاز.

255. وتوجه وفد بوليفيا بالشكر إلى المدير العام على تقريره الممتاز المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير يظهر التزام المؤسسة بتنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية في سائر أنشطتها وهيئاتها إضافةً إلى الجهود المبذولة في سبيل إحداث تغييرات في المنظمة. وأضاف أن تقدماً قد أحرز منذ اعتماد جدول أعمال التنمية عام 2007. وبيَّن أن الويبو تتحمل مسؤولية خاصة لكونها المنظمة الدولية المعنية بالملكية الفكرية وأنها تحظى بهذا المقام في أنظار الآخرين، مما يجعل لكل ما تفعله وتخرج به بشأن الملكية الفكرية من توصيات ومبادئ توجيهية أثر هائل على العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص. وقال إن من أهداف توصيات جدول أعمال التنمية الرئيسية ضمان تعزيز مساهمات المنظمة وأنشطتها في البلدان النامية والمحافل الدولية لرؤية متوازنة لحماية الملكية الفكرية، حيث لا ينبغي تعزيز الملكية الفكرية مهما كانت كلفة ذلك بل من المهم الحرص على

مناقشة كلٍ من منافع حماية الملكية الفكرية والتكاليف المحتملة لذلك وأثره في التنمية. وبيَّن أنه ينبغي في ذلك مراعاة المصلحة العامة واختلاف مستويات التنمية بين البلدان، وهذا هو مفتاح جدول أعمال التنمية. ووضح أن ثمة حاجة إلى ضمان إحداث تغيير نوعي فيما تقدمه الويبو من مساعدة وتوصيات ومبادئ توجيهية. وأقر الوفد بالجهود التي بذلت وقال إن التقرير يثبت إحراز تقدم معتبر في هذا الصدد، غير أن ثمة عنصرين أساسيين يستحقان مزيداً من العناية أولهما متعلق بالمساعدة التقنية وعلى الأخص الاستشارات القانونية لما لذلك من أثر مهم في البلدان النامية. وبيَّن أنه من المهم ضمان تعبير أي إرشادات تقدم عن رؤية متوازنة للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالتغييرات التي أدخلت على المنظمة فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية، حيث إن من شأن هذه أن تعود على البلدان النامية بفوائد جمة، إلا أن هناك حاجة إلى تنفيذ توصيات تقرير الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، فبعضها مفيد للغاية ومن شأنه تعزيز وضع المنظمة ومصداقيتها من خلال ضمان زيادة منافع أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها بالنسبة إلى البلدان النامية. وقال إن من المجالات الأخرى التي تستحق مزيداً من العناية انخراط المنظمة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن امتنانه على المعلومات التي قدمت، غير أنه يحتاج إلى مزيدٍ من المعلومات النوعية والموضوعية بشأن دور الويبو ومشاركتها في تلك المحافل ضماناً لمعالجة المنظمة لحماية الملكية الفكرية على نحوٍ متوازن في تلك المحافل. ثم التفت الوفد إلى قضية التنمية المستدامة، وعلى الأخص مفاوضات Rio+20. وقال إن التقرير ذكر أن الويبو أسهمت في تقرير فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الأخضر. وأعرب عن رغبة الوفد في معرفة المزيد عن مشاركة الويبو في هذا الصدد، حيث لم يتطرق ذلك التقرير كثيراً إلى الملكية الفكرية، إلا أن هناك فقرة أوردت أن حماية الملكية الفكرية تعزز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأن حماية الملكية الفكرية تسهل نفاذ البلدان النامية إلى تكنولوجيات بيئية خضراء، مما لا يعكس بالضرورة رؤية متوازنة تتسق مع جدول أعمال التنمية. وختاماً، عبر الوفد عن تقديره للجهود التي بذلت وامتنانه البالغ للمدير العام على تقريره، غير أن ثمة حاجة إلى تعبير التقرير عن التغييرات النوعية والموضوعية التي تشهدها المنظمة.

256. ودعا الرئيس المدير العام إلى الاستجابة للتعليقات والأسئلة التي طرحتها الوفود نظراً لانصرافه بسبب ارتباط مهم.

257. واعتذر المدير العام عن اضطراره إلى المغادرة مدة قصيرة للقاء زائر خارجي للمنظمة، ومع ذلك فإنه يرغب في معالجة الأسئلة التي أثارها تحديداً وفدا جنوب إفريقيا وبوليفيا. وقال فيما يتعلق بمدونة الأخلاقيات إن للجنة أن تسترجع نص التوصية 6 من جدول أعمال التنمية من أن "على موظفي الويبو وخبرائها الاستشاريين العاملين في مجال المساعدة التقنية الاستمرار في التزام الحياد والقابلية للمساءلة بإيلاء أهمية خاصة لمدونة أخلاق المهنة القائمة وتجنب ما قد يحدث من تضارب في المصالح"، وهذا هو ما تلتمس المنظمة فعله. وأضاف أن أمين عام للأمم المتحدة اقترح منذ ثلاث سنوات مدونة أخلاقيات ثم اعتمدت بعد ذلك في الأمم المتحدة. وبيَّن أن مدونة أخلاقيات المنظمة استندت إلى مدونة أخلاقيات الأمين العام، إلا أنها أضافت إليها المزيد. وقال إن المنظمة عينت أيضاً موظفاً مسؤولاً عن الأخلاقيات يتحمل عدة مسؤوليات من بينها الكشف المالي وضمان تنفيذ ذلك في جميع أركان المنظمة. وفيما يتعلق باللغات، قال إن وفد جنوب إفريقيا أصاب في ملاحظته ذكر ست لغات ثم سبع. ووضح أن لغات الأمم المتحدة الرسمية ست، وهي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والصينية والروسية، إلا أن لغة سابعة تستخدم أحياناً في المنظمة، وتلك اللغة هي البرتغالية ويستند ذلك إلى قرار اتخذ في السابق، ومع ذلك فالبرتغالية ليست من لغات الأمم المتحدة الرسمية وهذا هو سبب الاختلاف بين الإشارات إلى ست وسبع. وأضاف أن الدول الأعضاء قررت منذ عدة سنوات توفير ترجمة شفهية إلى البرتغالية في الجمعيات العامة، وهذه هي حالات توفيرها. وقال فيما يتعلق بأهداف ما بعد عام 2015 التي ستضعها منظومة الأمم المتحدة تحت توجيه الأمين العام أن هذه عملية كبرى. وبيَّن أن الأمانة ترغب في الإعلان بوضوح أنها تتيح خدماتها لسائر مكونات منظومة الأمم المتحدة والإسهام فيما يتعلق بولاية المنظمة المحددة في ممارسة إعداد مواد تحضيرية تنظر فيها بدورها الدول الأعضاء في معرض اتخاذ قرار بشأن طبيعة أهداف التنمية المستدامة أو أي شيء آخر قد يعتمد في مرحلة ما بعد عام 2015 وعلى إثر الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاقتصاد الأخضر، قال إن البرنامج المذكور، كما تعلم الدول الأعضاء، أعد تقريراً رئيسياً بشأن الاقتصاد الأخضر، وإن المنظمة سعت في الإسهام على نحوٍ تقني ضمن سياق ولايتها، بناءً على طلب برنامج البيئة، ضمن مجلس

الرؤساء التنفيذيين. وبيَّن أن ذلك المجلس يترأسه الأمين العام وأنه يجتمع مرتين كل عام، وهو مؤلف من رؤساء جميع الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة. وأضاف أن للمجلس ثلاث هيئات منبثقة هي اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن المنظمة تشارك بنشاط في هذه الهيئات جميعاً. وقال إن السيد أتشيم شتاينر يشغل منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وهي الهيئة التي أسهمت في إعداد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر، وهو يتواصل مع سائر مكونات منظومة الأمم المتحدة وقد التمس منها مدخلات من أجل ذلك التقرير. وقال بشأن لجنة النطاق العريض التي كونها الاتحاد الدولي للاتصالات إن الفقرة 18 ذكرت مشاركة المدير العام في تلك اللجنة وإن اللجنة تضطلع بأعمال جماعية. وأضاف أن تقريرين قدما كان آخرهما في اجتماع الجمعية الأمم المتحدة العام الماضي. وبيَّن أن هاتين الوثيقتين والوثيقة التي صدرت مؤخراً عن اجتماع وزاري عقد في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً تظهر أن التنمية تحتل موقعاً بارزاً في جميع أعمال لجنة النطاق العريض، وهذا من منطلق معين هو دون شك سبب وجود لجنة النطاق العريض. وقال فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إن المنظمة كانت قد اقترحت اتفاق تعاون مع تلك الشراكة لكنها لم تتلق بعد رداً منها، ومع ذلك فالمنظمة تشارك في مجمع العلوم والتكنولوجيا ومجمع التجارة والصناعة ضمن تلك الشراكة. والتفت المدير العام إلى الأسئلة التي أثارها وفد بوليفيا. وقال إن السؤال عن علاقة المنظمة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى ليس سؤالاً سهلاً. وبيَّن أن اللجنة ناقشت ذلك الأمر في مناسبات كثيرة وأن الأمانة تواجه طلبات تتسم بشيء من عدم الاتساق، فعلى جانب تجد الدول الأعضاء تخبر الأمانة أنها جزء من منظومة الأمم المتحدة مما يحتم عليها المشاركة وتكوين شراكات بناءة مع سائر مكونات منظومة الأمم المتحدة، بينما تطالب الدول الأعضاء الأمانة على الجانب الآخر بالصمت لأن أمر اتخاذ قرارات بشأن السياسات يرجع إلى الدول الأعضاء وحدها وهي ترغب في مراقبة كل ما تقوله الأمانة. وقال إن الأمانة تدرك المفارقة وإنها تجتهد في التعامل معها على أفضل نحوٍ ممكن، كما إنها تدرك تماماً أن الدول الأعضاء لا تريد أن تدلي الأمانة بأي تصريحات تتعلق بالسياسات بشأن قضايا لم تضع لها الدول الأعضاء سياسات، والأمانة تدرك ذلك تمام الإدراك وتتجنب فعل ذلك تماماً. وطلب المدير العام من الدول الأعضاء أن تنبه الأمانة إذا وجدت منها شيء من ذلك حتى تنتهي عنه. وأضاف أن الأمانة، مع ذلك، تحاول المشاركة كجزء من العائلة الأممية وأن تقيم علاقات بناءة مع منظمات حكومية دولية أخرى وأن تعرض الخبرة المحددة التي تتميز بها المنظمة. وقال إن الملكية الفكرية، كما سبق الذكر، تمثل أهمية حيوية بالنسبة إلى الكثير من التحديات العالمية، والابتكار هو سبيل مجابهة المجتمع العالمي لتلك التحديات، لأن اتباع نفس الأساليب الحالية سيخلي بين العالم وتحدياته، فلا سبيل إذاً أمام الناس إلى التمكن من الابتكار ومجابهة تلك التحديات إلا بتغيير الأساليب. ووضح، بناءً على ما سبق، أن الأمانة تدرك ذلك تماماً وأنها تحصر تعليقاتها في المدخلات التقنية كوكالة متخصصة وتقديم معلومات عن دور الملكية الفكرية والسعي في تحسين مستوى فهم الآخرين لموضوع هو في نهاية المطاف تقني إلى حد بعيد.

258. وأيد وفد جيبوتي البيانات التي أدلى بها وفدا مصر والجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على الترتيب. وأعرب عن ترحيبه بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية وعن سروره بملاحظة ما يقدمه التقرير من تصوير واضح لتنفيذ جدول أعمال التنمية وكيفية تعميمه في برامج الويبو وأنشطتها. كما عبر الوفد عن سروره بما علم عن إسهام برنامج التقويم الاستراتيجي ومشروع تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج ومبادرة التصميم التنظيمي في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن ترحيبه بأي مبادرة تسهم في نجاح تنفيذ جدول أعمال التنمية

259. وهنأ وفد المغرب الرئيس على انتخابه وأكد دعمه له. كما توجه الوفد بالشكر إلى المدير العام على التزامه الشخصي وإلى فريقه على كل ما بذلوه من جهد وما أحرز من تقدم في جدول أعمال التنمية. وقال إن التقدم المحرز لا يقابل دوماً توقعات الدول الأعضاء، إلا أن تقدماً ما قد أحرز والوفد يرحب بذلك. كما أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية بشأن تقرير المدير العام. وضم الوفد صوته إلى الوفود الأخرى التي طلبت مزيداً من المعلومات عن نقاط معينة افتقرت إلى معلومات وافية، وضرب لذلك مثلاً بالموارد التي خصصت لجدول أعمال التنمية، حيث ذكر في الملحق 1 أن قيمة المشروعات المعتمدة للفترة 13/2012 تبلغ 6.4 مليون فرنك سويسري، كما ذكر أن قيمة

المشروعات الممولة من الاحتياطي تبلغ 7.9 مليون فرنك سويسري، وقال الوفد إنه يرغب في هذا السياق في معرفة أي المشروعات تمول من خلال صندوق الاحتياطي. وأضاف أنه قد ذكر أن 6.1 مليون فرنك سويسري من المشروعات التي مولت في إطار الميزانية العادية لم تنفق. وقال إن الوفد يرغب في معرفة لما لم ينفق هذا المبلغ. ووضح أن التقرير خلا من أي معلومات عن هذه النقاط، ولهذا يريد الوفد أن يتضمن التقرير التالي مزيداً من المعلومات عن هذه النقاط وغيرها مما أثارته الوفود السابقة.

260. وأعرب وفد تايلند عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) باسم مجموعة البلدان الآسيوية وعن سروره باستمرار توجيه مبادئ جدول أعمال التنمية لأنشطة الويبو للمساعدة التقنية الرامية إلى تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى حدٍ أبعد من توظيف الملكية الفكرية من أجل التنمية. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/9/2 وعبر عن خالص تقديره لجهود اللجنة لتعميم جدول أعمال التنمية خلال السنوات القليلة السابقة. وقال إن تايلند من البلدان التجريبية الثلاثة لمشروع جدول أعمال التنمية المتعلق بالملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وعبر عن تقديره لإتاحة فرصة الاشتراك في تعزيز استخدام أدوات الملكية الفكرية لتطوير التوسيم للمنتجات المحلية، مما يرجو أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تنمية مستدامة. وقال إنه لمن دواعي السرور أن يبلغ اللجنة باستكمال السلسلة الأولى من حلقات عمل بناء القدرات أخيراً في مارس 2012. ووضح أن الويبو عقدت حلقة عمل لبناء القدرات بشأن العلامات الجماعية والتنمية وأبحاث السوق لإحدى الجماعات التجريبية الثلاث في تايلند، وكانت قد أرجئت من سبتمبر الماضي نتيجةً للسيول الجارفة التي اجتاحت البلاد. وبيَّن أن حلقة العمل قدمت مفهوم التوسيم وأسهمت في التوعية بحقوق الملكية الفكرية. وقال إن الجماعة المعنية اكتسبت فهماً أفضل للتوسيم وأنها ستنظر في التقدم بطلب علامة جماعية. وأضاف أنه كما ذكر في تقرير المدير العام فقد وضع استشاري دولي منهجية تساعد الجماعات المحلية في تصميم استراتيجيات للملكية الفكرية والتوسيم لأقيم منتجاتها. وصرح أن السلطات الوطنية ذات الصلة تعكف حالياً على دراسة تلك الاستراتيجيات علاوةً على التنسيق مع شركاء محتملين. وبيَّن أن تنفيذ هذا المشروع سيتطلب جهوداً مشتركة من جهات حكومية ومؤسسات أكاديمية والقطاع الخاص والحكومة المحلية والناس في الجماعات الثلاث جميعاً. وقال إن السلطات تتطلع إلى مناقشات استراتيجيات التوسيم مع مدير المشروع في بانكوك خلال شهر يونيو. وأضاف أن أعضاء الوفد زاروا أيضاً جماعتين من الجماعات الثلاث التجريبية التي تنتج مجموعة متنوعة من المنسوجات والديباج المزركش. وقال إنه لمن دواعي السرور أن يبلغ اللجنة بأن وزارة التجارة منحت النساجين علامات بيانات جغرافية لثلاثة من تصميماتهم وجاري العمل على خمسة أخرى. وبيَّن أن النساجين اكتسبوا فهماً أفضل لمفهوم البيانات الجغرافية وأهميتها وأنهم يزدادون إلماماً باستخدامها. أما عن الديباج المزركش، فهو مسجل كبيان جغرافي منذ عام 2007. وقال إن مشروع الويبو ركز على توسيع قاعدة العملاء في تايلند وخارجها. ووضح أن دراسة أجريت بشأن استراتيجيات التوسيم والبيانات الجغرافية شملت عمليات المراحل الأساسية، بما في ذلك الإدارة ومراقبة الجودة، إضافةً إلى العمليات النهائية، بما في ذلك تطوير المنتجات والتعبئة والتصميمات. وأضاف أن السلطات أدركت عدم كفاية أدوات الملكية الفكرية وحدها لضمان نجاح توسيم المنتجات، بل يمثل كل من تصميم المنتج بحيث يلبي طلبات المستهلكين وتأسيس السمة التجارية والاستراتيجيات التسويقية ضرورة لتوظيف الملكية الفكرية تجارياً. وقال إن ذلك أدى بالسلطات إلى إطلاق ثلاثة مشروعات تكميلية لتساعد في تلبية احتياجات التصميم والتسويق للمنتجات التجريبية الثلاثة ضماناً لنجاح التوسيم، وهي على وجه التعيين تحسين تصميم المنتجات والمعرفة للجماعات، وبناء القدرات ونقل المعرفة بالنسبة إلى منتجات التصميم الإيكولوجي، وتصميم المنتجات المنسوجة محلياً. ووضح أنه في معرض التحقق من استراتيجيات التوسيم المقترحة، بقي تحدي تنفيذ مشروع الويبو لتوسيم المنتجات والمشروعات التكميلية المذكورة قائماً، حيث شكك الحرفيون المحليون في مدى الفائدة المتحققة من البيانات الجغرافية في سبيل الإعانة على رفع جودة منتجاتهم وقيمتها، كما أنهم يستطيعون بيع منتجاتهم دون اعتماد البيانات الجغرافية والمستهلكون لا يفرقون في العادة بين المنتجات الحاصلة على اعتماد البيانات الجغرافية وغيرها، بل على العكس من ذلك، فإن اعتماد البيانات الجغرافية رفع تكاليف الإنتاج وأدى استخدامها في عملية الإنتاج إلى زيادة الأمور تعقيداً. وعقَّب أن ذلك يبرهن على ضرورة رفع الوعي بالملكية الفكرية بين المنتجين والمستهلكين. وقال إنه من المفترض أن يساعد مشروع التوسيم

على رفع الوعي المحلي وتمييز المنتجات الحاصلة على اعتماد البيانات الجغرافية عن غيرها. وصرح أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبيانات الجغرافية وتهيئة القيمة لأن من شأن ذلك أن يزيد المشترين وعياً بالخصائص الفريدة لمنتج ما. وأضاف أنه من المهم بنفس القدر كذلك أن يساعد المشروع على تعزيز فهم الحرفيين المحليين لكيفية استخدام البيانات الجغرافية كأداة تعين على حفظ المعارف التقليدية التي توارثتها أجيال عديدة. وختاماً، أكد الوفد مجدداً على التزام بلاده بمشروع التوسيم على مدى فترة الثلاث سنوات المحددة له واستعدادها للتعلم من المشروع، دون الاكتفاء في ذلك التعلم على كيفية استخدام استراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم كأدوات عملية لتطوير الأعمال محلياً، بل تجاوز ذلك إلى التحديات من حيث الأنشطة المحددة المقرر المشاركة في القيام بها مع الويبو. وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق النتائج المتوقع والنواتج المستهدفة.

261. وتوجه وفد بوركينا فاصو بالشكر إلى المدير العام على تقريره المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير قدم عرضاً شاملاً للتقدم المحرز على درب تنفيذ جدول أعمال التنمية في سائر أركان الويبو. ورحب الوفد بالجهود التي بذلها المدير العام وفريقه لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في مختلف أنشطة الويبو وهيئاتها. كما أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية. وقال إنه مؤمن بجدول أعمال التنمية وكان قد تقدم إلى اللجنة بمقترح يرجو اعتماده. كما أعرب عن تقديره للتعاون الوثيق بين الويبو وكيانات دولية أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، في سبيل تقييم احتياجات أقل البلدان نمواً. وبيَّن أن تقرير المدير العام يعكس ذلك. ورحب الوفد بالجهود التي بذلتها الويبو من أجل الالتزام بالمبادئ الواردة في توصيات جدول أعمال التنمية. وختاماً، كرر الوفد شكره للمدير العام على تقريره.

262. وهنأ وفد الهند الرئيس على تعيينه. كما توجه الوفد بالشكر إلى المدير العام والأمانة على عملهم الحثيث وجهودهم المتفانية في سبيل الإعداد لدورة اللجنة هذه. وأيد الوفد البيانين اللذين ادلى بهما وفدا إيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر باسم مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة جدول أعمال التنمية على الترتيب. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره لتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن الجهود التي بذلها كل من الدول الأعضاء والمدير العام وفريقه لضمان تحقق قدر أكبر من التوجه إلى التنمية في عمل الويبو وتعميم جدول أعمال التنمية من خلال البرنامج والميزانية ودمج مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته في إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج وإطلاق عملية الخطة القطرية استناداً إلى إطار مساعدة متفق عليه وشفاف وشامل وملائم بين الويبو والبلد المعني تمثل تطورات إيجابية. ووصف تقرير الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بالمهم للغاية. وأعرب الوفد عن تأييده للمقترح المشترك الذي طرحته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الإفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والتي تستهدف تحسين أنشطة التعاون للتنمية في المستقبل. وقال الوفد إنه يرى أيضاً أنه ينبغي، كما أشير في الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، أن تُعكس المساعدة المقدمة من الصناديق الاستئمانية أيضاً بشكل وافٍ وأن يعرَّف مصطلح "نشاط تعاون للتنمية" لغرض البرنامج والميزانية، حيث إن من شأن ذلك أيضاً أن يزيد الأمور وضوحاً بشأن أسلوب توظيف الموارد. وأعرب الوفد عن تقديره لتعهد المدير العام بتواصل تقديم التقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات محددة من توصيات جدول أعمال التنمية بشكل منتظم. وقال إنه يتطلع إلى أداء دور بناء في مناقشات اللجنة.

263. وتوجه وفد جمهورية كوريا بالشكر إلى الأمانة على إعداد التقرير الشامل المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إنه يعي أن التقرير رمى إلى تقديم تقييم على المستوى الكلي للعمل المنفذ حتى الآن لتنفيذ جدول أعمال التنمية، إلا أنه يريد إثارة بعض النقاط لتحسين عمل الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومضى يقول أن استعراض المشروعات المعتمدة الوارد في المرفق 2 بتقرير المدير العام في الوثيقة CDIP/9/2 يبين أن تسعة مشروعات قد استكملت، غير أن الجزء الثاني من نفس الوثيقة يذكر أن خمسة مشروعات قد استكملت. وعلى أية حال، فإن تقارير تقييم نهائية لستة مشروعات مستكملة مقدمة إلى اللجنة خلال دورتها الحالية. ولاحظ الوفد التنفيذ الناجح لمختلف المشروعات ونتائجها. وقال إنه يعتبر التوصيات المطروحة في تقارير المشروعات المستكملة مفيدة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، إلا أن المعلومات المقدمة بشأن المشروعات تفتقر إلى التفصيل ولا توجد تحديثات متاحة لا في الموقع الإلكتروني للويبو ولا في تقرير المدير العام. ووضح أن التقارير المرحلية الموضوعة على الموقع الإلكتروني على الأخص تتعلق بدورة اللجنة السابقة ولم تخضع للتحديث قبل الدورة الحالية. وأضاف أن

تقرير المدير العام لا يحوي إلا أوصاف كلية لإنجازات المشروعات الرئيسية. وعلى ذلك فإن الوفد سيكون ممتناً لو وضعت الأمانة منهجية لتمكين مديري المشروعات من تزويد الدول الأعضاء بمعلومات تفصيلية مواكبة لأحدث التطورات بشأن أوضاع المشروعات قبل كل اجتماع للجنة.

264. وتحدث وفد المجر باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وتوجه بالشكر إلى المدير العام والأمانة على التقرير القيم والغني بالمعلومات بشأن جدول أعمال التنمية. وقال إن التقرير شامل ويرسم صورة كاملة للأنشطة ذات الصلة المنفذة خلال عام 2011. ورحب باسم المجموعة بشكل خاص بالجهود التي بذلتها المنظمة مؤخراً على الخطط القطرية والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ضماناً لتنفيذ المساعدة التقنية على نحوٍ يتسم بالكفاءة والتوجه إلى التنمية والسير وفقاً للطلب والشفافية استناداً إلى احتياجات كل بلد ومستوى التنمية فيه. وأضاف أن هذا يتضمن أيضاً مرحلة مهمة بشأن التقييم. وقال إن المجموعة بشكل عام تعتبر المساعدة التقنية طريقاً ثنائي الاتجاهات. ووضح أنها تدعم أنشطة المساعدة التقنية التي تستند إلى طلبات محددة وتنبني على التقدم المحرز بالفعل في بلدٍ ما. وفيما يتعلق بعلاقة الويبو بمنظمات دولية أخرى ومنظمة التجارة العالمية على الأخص، قال إن المجموعة تقر وترحب بالجهود التي بذلتها المنظمة مؤخراً في سبيل العمل عن كثب مع منظمة التجارة العالمية بشأن عملية تقييم احتياجات أقل البلدان نمواً التي تطبقها هذه الأخيرة. وختاماً، توجه باسم المجموعة بالشكر إلى المنظمة على كل جهودها من أجل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

265. وتوجه وفد إندونيسيا بالشكر إلى المدير العام على إعداد وعرض التقرير الممتاز المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا إيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر باسم مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة جدول أعمال التنمية على الترتيب. وقال إن التقرير قدم استعراضاً للتقدم المحرز في سبيل ضمان تحقيق قدر أكبر من التوجه إلى التنمية في عمل الويبو. وعبر الوفد عن سروره إذ لاحظ تزايد ظهور تعميم جدول أعمال التنمية في أنشطة برامج الويبو مما من شأنه أن يفيد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. كما لاحظ الوفد استمرار توجيه مبادئ جدول أعمال التنمية لأنشطة الويبو للمساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من توظيف الملكية الفكرية من أجل التنمية. أعرب عن تأييده للجهود المتواصلة في سبيل تعميم جدول أعمال التنمية في عمل الويبو وعن تطلعه إلى مزيدٍ من التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميم جدول أعمال التنمية في نظام الملكية الفكرية العالمي.

266. وتوجه وفد فنزويلا بالشكر إلى المدير العام على تقريره والتزامه بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ولاحظ الوفد غياب أي ذكر لجدول أعمال التنمية قبل عام 2007. وقال إن تقدماً معتبراً قد أحرز منذ ذلك الحين. ومضى يقول إن الجمعية العامة كانت قد أصدرت تكليفاً بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وبيَّن أن الوفد لا يتفق مع التفريق المذكور بين الهيئات الموضوعية وغيرها في الويبو وأنه يرى في هذا محاولة لاستبعاد جدول أعمال التنمية من تلك الأخيرة. وأقر الوفد كذلك بالتزام المنظمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه ينبغي للملكية الفكرية أن تكون وسيلة لا هدفاً في ذاتها. وعزى الانتقادات التي جابه الأمانة بها إلى قناعته أنه ينبغي لجميع الوفود، بما في ذلك الأمانة، أن تقر بالمهمة المنوطة. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي بذلها المدير العام في مطالبة البلدان النامية بإثبات قدرٍ أكبر من الالتزام بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وأضاف أن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم موضوعي يتجاوز ما يكثر إلقاؤه من خطاب حماسي وتعبيرات عن نوايا حسنة. وقال إن محاولات سد الطريق أمام قرارات متفق عليها أو إعادة توجيهها جعلت من إنجاز عمل فعال ومفيد للبلدان النامية أمراً بالغ الصعوبة.

267. وأشار وفد ألمانيا إلى البيانين اللذين أدلى بهما وفدا المغرب وجنوب كوريا وقال إن التقرير حوى من المعلومات الكثير لكنه قصر عن الوفاء بكل المطلوب، مما يعني وجود مجال للتحسين. ومضى يقول إن المرفقين 1 و2 بالتقرير تناولا المشروعات وإن معلومات أوردت في بعض الأحيان بشأن التأخيرات في المشروعات ولم تتسم بما ينبغي من شفافية. واستحضر الوفد مطالبة وفد باكستان خلال الدورة السابقة بجدول يقدم نظرة عامة تسهل على الوفود رصد وضع التنفيذ علاوةً على توظيف الميزانية وقال إنه كان يتوقع أن يتاح ذلك خلال هذه الدورة كذلك. وبيَّن الوفد أنه لم يستطع العثور على الجدول في الموقع الإلكتروني للويبو لأنه ليس وثيقة رسمية وأنه تلقى نسخة من الأمانة مؤخراً، غير أنه يرغب في أن تتيح الأمانة هذه المعلومات

بشكل متواصل حفاظاً على مستوى الشفافية المطلوب، وعلى ذلك فستكون الأمانة مشكورة لو استمرت في توفير الجدول. وبيَّن أن تقرير المدير العام يمثل موضعاً جيداً لإيراد ذلك الجدول. وقال إن من شأن الجدول أن يقدم استعراضاً مفيداً لوضع التنفيذ والميزانية.

268. وشدد وفد نيبال على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية واعتبارات التنمية في أنشطة الويبو. وقال إن ذلك يستند إلى التصور الأساسي أن حالة اختلال التوازن الحالية لصالح حماية حقوق الملكية الفكرية عارية عن الإنصاف والشمول. وبيَّن أن للتركيز على جوانب التنمية في الملكية الفكرية في هذا السياق، خاصة ما يتعلق بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، أهمية قصوى. وأضاف أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من هيئات الويبو التي تمثل أهمية حيوية في سبيل ضمان قدر أكبر من التوجه إلى التنمية في أسلوب عمل الويبو بشكل عام، بما في ذلك أنشطتها في مجال وضع القواعد والمعايير. وشدد الوفد على الحاجة إلى زيادة المشروعات التي تعالج توصيات جدول أعمال التنمية عدداً وحجماً. وقال إنه ينبغي كذلك زيادة الموارد مع التركيز على البنية التحتية للملكية الفكرية التي تسهم في معالجة التحديات العاتية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وتوجه الوفد بالشكر إلى المدير العام والأمانة على إعداد التقرير الشامل وأعرب عن تطلعه إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية ووضع أولويات لاحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

269. ودعا الرئيس الأمانة، في غياب المدير العام، إلى الاستجابة للأسئلة الإضافية التي أثيرت، خاصة ما تعلق منها بالمعلومات التفصيلية التي طلبت.

270. وتوجهت الأمانة (السيد جيفري أونياما) بالشكر إلى الوفود على أسئلتها المهمة والمفيدة للغاية. وقال إن الأمانة أحاطت علماً بالطلبات والمعلومات المقدمة. وأشار إلى ملاحظات وفد تايلند عن تجربة بلاده مع التوسيم وقال إن ذلك المشروع مازال جارياً وإنه يمضي على نحوٍ مرضٍ. وأكد على استمرار التزام الأمانة باستكمال المشروع بنجاح رغم السيول المؤسفة والمأساوية التي اجتاحت تايلند. وأضاف أن الأمانة أحاطت علماً كذلك بملاحظات وفود جيبوتي وبوركينا فاصو والهند. وأما عن الملاحظة التي أبداها وفد كوريا فقال إن سبعة مشروعات قد استكملت قدمت بشأن ستة منها تقارير إلى اللجنة خلال دورتها السابقة لأن أول المشروعات استكمالاً، والذي كان متعلقاً بمؤتمر الموارد الخارجة عن الميزانية، استكمل قبل ذلك بزمن طويل ولم يضمَّن فيها. وقال إن الأمانة أحاطت علماً كذلك بملاحظات وفود الهجر وإندونيسيا وفنزويلا وطلباتها. ووضح أن المنظمة لا تفرق بين هيئاتها الموضوعية والأخرى. بل صرحت وأكدت بشدة على أن جميع اللجان على نفس المستوى ولا يوجد تفريق، لا موضوعي ولا خلافه. وقال إن الأمانة أحاطت علماً بطلب وفد ألمانيا. وأضاف أن وفوداً كثيرة ذكرت الحاجة إلى إيراد تفاصيل أكثر بكثير في التقرير المرحلي وإلى تقديم استعراض أفضل لتقدم مختلف المشروعات من حيث الميزانية والتنفيذ. وبيَّن أن الأمانة دونت ذلك كله وأنها ستستجيب وفقاً لذلك. وصرحت الأمانة (مايا باشنار) بشأن استعلام وفد المغرب عن تمويل مختلف المشروعات، إن صح فهمها، بأن هذا يتعلق بالميزانية الإجمالية التي خصصت لمشروعات جدول أعمال التنمية على النحو المذكور في الملحق الأول بتقرير المدير العام. وبيَّنت أن جدولاً أكثر تفصيلاً قد وزع خلال الدورة الأخيرة للجنة وبه مزيد من المعلومات المتعلقة بالمشروعات. ووضحت الأمانة أن تقرير المدير العام تقرير على المستوى الكلي، وقد لخصت معلومات الميزانية لهذا الغرض. وأضافت أن الجزء العلوي من الجدول الوارد في الملحق 1 مستقى من البرنامج والميزانية للفترة 13/2012 ويتضمن مشروعات رصدت لها ميزانيات في إطار البرنامج والميزانية لفترة السنتين الحالية. ومضت تقول إن هناك أيضاً مشروعات جدول أعمال التنمية الممولة من الاحتياطي والتي تبلغ قيمتها 7.902 مليون فرنك سويسري، وترد معلومات تفصيلية عن هذه في الجدول الذي وزع خلال دورة اللجنة الأخيرة، وهذا ينسحب أيضاً على مشروعات جدول أعمال التنمية الممولة في إطار الميزانية العادية للفترة 11/2010. وبيَّنت أنه قد بقي ما مجموعه 6.109 مليون فرنك سويسري وأنه يمكن الاطلاع على التفاصيل محللةً حسب المشروعات في الجدول الذي وزع خلال دورة اللجنة الأخيرة. وقالت فيما يتعلق بميزانية المشروعات الجارية وتنفيذها إنها ستخضع للفحص التفصيلي ضمن المناقشات المتعلقة بالتقارير المرحلية خلال الدورة التالية للجنة في نوفمبر، ومع ذلك، وبما أن المعلومات متاحة حالياً، فإن الأمانة تستطيع

توفير هذا أيضاً حسب الطلب مع ملاحظة أن هذا يخضع للفحص في العادة ضمن مناقشات أكثر تعمقاً بشأن التقارير المرحلية لمختلف المشروعات.

271. وتوجه الرئيس بالشكر إلى نائب المدير العام وفريقه على الإيضاحات والإجابات على الأسئلة التي أثيرت. وأعلن أن اللجنة قد فرغت من النظر في تقرير المدير العام.

النظر في الوثيقة CDIP/9/4 - تقييم مشروع: قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD)

272. افتتح الرئيس المناقشات بشأن تقييم مشروع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) ودعا المقيِّم الخارجي، السيد توم بنغيلي، إلى عرض مقدمة.

273. وقدم السيد بنغيلي استعراضاً لتقييم مشروع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. وقال إن التقرير وارد في الوثيقة CDIP/9/4. وبيَّن أن المشروع يرتبط مباشرة بالتوصية 5 من جدول أعمال التنمية التي تنص على أن "على الويبو أن تنشر معلومات عامة حول كل أنشطة المساعدة التقنية على موقعها الإلكتروني وعليها أن تقدم، بطلب من الدول الأعضاء، تفاصيل عن أنشطة محددة بموافقة الدولة العضو (الدول الأعضاء) أو الجهات الأخرى المستفيدة من النشاط". ووضح أنه ينبغي ملاحظة أن المشروع قد ضُمَّ إلى المشروع المتعلق بالتوصية 6 بشأن قائمة الاستشاريين وأن هذين المشروعين نفذهما فريق مشروعات واحد باستخدام قاعدة بيانات واحدة توظف نفس حل تكنولوجيا المعلومات، غير أن التقييم والتقرير المصاحب له لا يركزان إلا على قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية ولا يتضمنان قاعدة بيانات قائمة الاستشاريين. وقال إن التقييم تضمن ثلاثة عناصر تشبه التقييم الذي أجري بشأن المؤتمر المتعلق بحشد الموارد من حيث إدارة المشروع والفعالية والاستدامة. وذكر أن أربعة استنتاجات قد استخلصت من هذه، أولها أن فريق المشروع التزم في تنفيذ الأنشطة بالميزانية والتوقيت المحددين. وقال إن الاستنتاج الثاني متعلق بتوفير المعرفة المؤسسية، وهو يمثل أحد الأهداف الرئيسية للمشروع، ومفاد الاستنتاج أن قاعدة البيانات قد عززت المعرفة المؤسسية لدى المنظمة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وإن كان ثمة مجال لمزيدٍ من التحسين ولاستكمال تغطية قاعدة البيانات. ومضى يقول إن هذه دون شك خطوة جوهرية نحو تحقيق هدف توفير معرفة مؤسسية لما تتيحه من معلومات عن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو مما لم يكن متاحاً من قبل بشكل مباشر في الملك العام. وأضاف أن الاستنتاج الثالث يتعلق بزيادة توافر المعلومات عن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى مجموعة من أصحاب المصالح على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومفاده أن المناقشات مع بعض أصحاب المصالح، خاصة ضمن الأمانة، أظهرت أن احتمال وجود مصادر أخرى لمعلومات مستفيضة وأكثر تفصيلاً يمكن للأمانة أن تستفيد منها، خاصة فيما يتعلق بتصميم مشروعات لأنشطة المساعدة التقنية في المستقبل. وقال إن الاستنتاج الأخير هو أن قاعدة البيانات تمثل خطوة مهمة إلى الأمام على درب زيادة الشفافية وذلك على الرغم من التقييدات التي وضعت على الشفافية. وضرب على ذلك مثلاً بغياب المعلومات المالية للأنشطة، مما يمثل اختياراً متعمداً من الأمانة لا قصوراً في قاعدة البيانات من وجهة نظر تقنية. وقال إن هذه أربعة استنتاجات عامة للتقييم. وبيَّن أن التقرير يتضمن كذلك أربع توصيات رئيسية ينبغي للجنة أن تنظر فيها لما هو آت، خاصة أن هذه العملية متواصلة إلى حد بعيد. وأضاف أن خطوات ملموسة مهمة قد اتخذت بشأن المشروع لكن مازال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه ولا شك. ومضى يقول إن التوصية الأولى تتعلق بإدارة المشروع حيث يمكن الاستفادة من دروس مهمة تتعلق بوثائق المشروع المستخدمة في الويبو، خاصةً لمشروعات جدول أعمال التنمية. ووضح أنه يلزم توفر مزيد من التفصيل خاصة للمشروعات المعقدة التي تنطوي على تحديات تقنية، مما يتضمن معلومات عن حساب ميزانية المشروع واختيار أعضاء فريق المشروع وحلول لتنفيذ المشروع والعقود وهلم جرا. وصرح أن ثمة مجال للتحسين ولا شك. وقال إن التوصية الثانية تتعلق باستدامة قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية ومستقبلها. وقال إن الفصل الأخير لهذا لم يكتب بعد. وبيَّن أن هناك طلب على الخدمات التي توفرها قاعدة البيانات وأن هناك إمكانية لدمج قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية في نظام الويبو للتخطيط للموارد المؤسسية. ووضح أن قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية حالياً قاعدة بيانات مستقلة وأن من شأن

الدمج في ذلك النظام الأوسع أن يعين على خفض تكاليف الصيانة وتحسين دقتها ومدى تغطيتها، وعلى ذلك فعلى الدول الأعضاء والأمانة اتخاذ بعض الخيارات. وقال إنه وفق اقتراح مطروح، ينبغي استحداث "خطة لخارطة طريق انتقالية" على هيئة ورقة خيارات تبين مختلف البدائل لتطويع قاعدة بيانات IP-TAD لتتماشى مع نظام تخطيط الموارد المؤسسية و/أو إدماجها به. ومضى يقول إن التوصية الثالثة تتعلق بمتطلبات المستخدمين. ووضح أنه بغض النظر عن القرار المتخذ بشأن الحل التكنولوجي لمستقبل قاعدة البيانات، فينبغي في ذلك السياق مراعاة نتائج التقييم فيما يتعلق بمتطلبات المستخدمين من حيث عمق المعلومات ونطاقها وتغطيتها علاوةً على تصنيف المعلومات وتقديمها من خلال واجهة سهلة الاستخدام تتسم كذلك بالاكتمال التقني. ثم تطرق إلى التوصية الأخيرة فقال إنها تتعلق بتسويق قاعدة البيانات والتوجيه إليها، حيث يتعين التوسع في التعريف بقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية بغية زيادة وجاهتها واستخدامها. وبيَّن أنه ينبغي النظر في التسويق لقاعدة البيانات ضمن السياق الأوسع لتسويق المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، فيمكن مثلاً عندما يعقد اجتماع إقليمي بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو تضمين عرض تقديمي مختصر عن قاعدة البيانات لزيادة وعي الدول الأعضاء بها. وأضاف أنه يمكن أيضاً بذل جهود فورية لزيادة ظهور قاعدة البيانات في موقع الويبو الإلكتروني تشجيعاً على استخدامها.

274. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى الأمانة والمقيِّم الخارجي على التقرير. وقال إنه كما ذكر في الوثيقة CDIP/9/4 فقد واجه المشروع "مقاومة عامة لتوفير المعلومات ذات الصلة من الدوائر القائمة على إدارة أنشطة المساعدة التقنية". وأضاف إنه قد ذُكر كذلك أن وجود قاعدة البيانات غير معروف على نطاق واسع، وأنه قد تبين عدم كفاية أدوات رصد المشروعات وإعداد التقارير، وأن البيانات غير مكتملة إلا اعتباراً من يوليو 2011 نظراً لعدم التزام المنسقين بإدخال البيانات بشكل منهجي، فقاعدة البيانات لا تحوي حالياً إلا معلومات محدودة. وقال إن المجموعة أيدت جميع الملاحظات المذكورة أعلاه إثر إجراء فحص لبوابة قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية والتشاور مع خبرائها في العواصم، كما شدد على أن قاعدة البيانات غير معروفة على نطاق واسع، على الأقل من منظور إفريقي، فالوعي بالأداة محدود للغاية. وأضاف على ذلك أن العدد القليل من خبراء العواصم الذين تصادف مرورهم عليها أفادوا أن قاعدة البيانات لا تحوي حالياً إلا معلومات محدودة دون تفاصيل عن الأهداف والنتائج المتوقعة والميزانية والمتلقين والمشاركين والمانحين وما إلى ذلك مما يتعلق بالأنشطة. وأعرب باسم المجموعة عن استيائها من عجز الأمانة عن تنفيذ مشروع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية على نحو سليم وعن استيائها كذلك بسبب إنفاق 800 ألف فرنك سويسري تقريباً، أي ما يقرب من مليون دولار، في سنة واحدة فقط على مشروع وصفته الأمانة نفسها بأنه غير معروف على نطاق واسع، غير أنه لا جدوى من البكاء على اللبن المسكوب. وفيما يتعلق بما هو آت، قال إن المجموعة تؤيد كثيراً من التوصيات التي ذكرها المقيِّم. وقال إنه ينبغي على الأمانة أن تكفل انتظام إدخال البيانات في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وتوافر معلومات كاملة عن أنشطة المساعدة التقنية في قاعدة البيانات. وعلى ذلك طلب من الأمانة ضمان إتاحة نتائج التقييمات المستقلة الخارجية للجماهير بنسق قابل للنفاذ والبحث سهل الاستخدام من خلال قاعدة البيانات وتحسين تماشي تصميم قاعدة البيانات مع إطار المنظمة الجامع القائم على النتائج. وأضاف أنه ينبغي ألا تقتصر محتويات قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية على الأنشطة الجاري تنفيذها بل المشروعات المخطط لها كذلك. واختتم بقوله أنه ينبغي أن تكون للمشروعات ذات التصميم المشابه وثائق أكثر تفصيلاً مع وجود منهجية وإطار واضح للميزانيات استناداً إلى مواصفات وتكاليف مفصلة.

275. وأعلن وفد البرازيل عن ترحيبه بعملية التقييمات المستقلة الخارجية. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على إتاحة تقرير التقييم لدورة اللجنة هذه. وألحق الوفد أهمية بالغة بقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وأعلن عن سروره بتنفيذها في حدود الميزانية المتفق عليها. كما أعلن عن سروره بأن قاعدة البيانات طابقت من المنظور التقني المتطلبات التي وضعتها الدول الأعضاء. وأيد الوفد التوصيات التي تقدم بها المقيِّم لتنظر اللجنة فيها، غير أنه يرغب في طرح توصية إضافية لتنظر اللجنة فيها أيضاً وهي تتعلق بالحاجة إلى المحافظة على مواكبة قاعدة البيانات لآخر التطورات واكتمالها من حيث

المعلومات المطلوبة. وقال إن تقرير التقييم أورد أن "وثيقة المشروع تنص على أن قاعدة البيانات 'ستتضمن تفاصيل الأنشطة مثل معلومات عامة عن النشاط وعمن طلبه وأهدافه ونتائجه المتوقعة وميزانيته ومتلقيه ومشاركيه ومانحيه وخبرائه واستشاريه ومتحدثيه وتقارير تقييمه وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة'"، غير أن التقرير يفيد بوضوح أن الحال ليس كذلك في الوقت الراهن. وأضاف أن الدول الأعضاء طلبت مراراً وتكراراً إدخال تحسينات فيما يتعلق بحجم المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات وجودتها. وقال إنه ينبغي إتاحة معلومات بشأن المساعدة التقنية المقدمة خلال الخمس سنوات الأخيرة. وقال إن من بواعث القلق قلة تعاون موظفي الويبو الذين يتعاملون مع أنشطة المساعدة التقنية، على النحو المذكور في الفقرة 4.1.3 في الصفحة 11 من التقرير. ووضح أن إدخال كل المعلومات ذات الصلة في قاعدة البيانات يمثل ضرورة في سبيل الوفاء بمتطلبات الشفافية المذكورة في توصيات جدول أعمال التنمية. ومضى يقول إن التقرير يذكر أيضاً قائمة الاستشاريين وإنه ينبغي أن تحتوي قائمة الاستشاريين السيرة الذاتية الكاملة لجميع الاستشاريين، كما صرح الوفد بذلك في الدورة السابقة للجنة. وقال إنه ينبغي كذلك الكشف عن أي تضارب مصالح محتمل. وبيَّن الوفد أن هذه النقاط أثيرت أيضاً في تقرير دير/روكا بشأن الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو.

276. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده أن زيادة الشفافية في مشروعات الويبو للمساعدة التقنية تمثل مطلباً حيوياً. وقال إن الوفد ظل يدعم مفهوم قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية منذ نشأته. وأضاف أنه يلزم التوصل إلى حل يجعل قاعدة البيانات فاعلة وظيفياً على نحوٍ كامل أو تطوير آلية استبدال، أيهما أكثر فاعلية من حيث الوقت والتكلفة. ووضح أنه يتفهم ما ينطوي عليه تدريب موظفي مؤسسة كبيرة مثل الويبو على استخدام قاعدة بيانات جديدة بشكل كامل من تحديات، غير أن الوفد يعتقد أن هذا مكون حيوي من مكونات تحقيق الاستدامة لقاعدة البيانات. وأيد ما قاله وفدا مصر والبرازيل من أن مكاتب الويبو التي تقدم المساعدة التقنية ينبغي أن تتحمل مسؤولية إدخال البيانات في قاعدة البيانات في توقيتات مناسبة وبشكل تفصيلي. كما طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن خطة خارطة الطريق الانتقالية المقترحة، أو ورقة الخيارات كما ذكر، بما في ذلك التكلفة والإطار الزمني. وقال إن الوفد يرغب في معرفة إن كان إعداد ورقة الخيارات يقترن بتكاليف إضافية وإن كان المقيِّم قد نظر في أي خيارات لا تكلفة لها، من خلال الاستعانة بموظفي الويبو القائمين مثلاً، كسبيل للمضي قدماً بدلاً من إعداد ورقة الخيارات. وقال إن الوفد يرغب أيضاً في معرفة كيف يمكن حل مشكلة عدم توافق قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى في الويبو، وإنه في هذا السياق يلتمس من المقيِّم توضيحاً لمشاكل التوافق التي ذكرت في تقييم التقرير بين قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية ونظام التخطيط للموارد المؤسسية.

277. وأعرب وفد استراليا عن موافقته على الأهداف بشكل عام، غير أنه لا يوافق على أن كل مشروع من مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يقتضي بالضرورة مرحلة إنشاء وتوصيف، بل يبدو ذلك توصية ملائمة لمشروعات قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات لا لكل المشروعات. وأبدى الوفد اهتماماً بمعرفة لماذا ينبغي سحب ذلك على الأنواع الأخرى من المشروعات.

278. وأعرب وفد بوليفيا عن شكره على تقرير التقييم المستقل المفيد للغاية. وقال إنه يبرز عدداً من المشاكل ويتضمن توصيات يستسيغ الوفد تأييدها تأييداً كاملاً. وأوصى الوفد أيضاً بتنفيذها. وقال إنه يرغب في معرفة المزيد عما وُجد في الأمانة من مقاومة للإدلاء بالمعلومات ذات الصلة. كما شدد الوفد على أنه طالب كثيراً في السابق باستكمال قاعدة البيانات. وبيَّن أنه حاول تصفح قاعدة البيانات في وقت سابق من اليوم، إلا أنه وجدها صعبة الاستخدام للغاية ولا تحوي من المعلومات إلا القليل جداً. وأقر الوفد بأنها تحسنت على مدى الشهور القليلة الماضية وأن معلومات إضافية قد أدرجت فيها منذ آخر دورة للجنة، غير أنه من الضروري، كما قالت وفود أخرى وقال المقيِّم نفسه، أن تضم معلومات موضوعية أكثر بكثير مثل جداول أعمال الاجتماعات وأهداف الاجتماعات ووثائقها وما إلى ذلك. وقال الوفد إنه لا يرغب في تكرار ما قالته وفود أخرى لكنه يريد فقط إبراز أهمية جعل قاعدة البيانات فعالة والحاجة إلى ذلك. وأضاف أنه كان من المفترض طرح النظام المبدئي في الربع الأول من عام 2010، وقد أصبحنا في عام 2012 ومازال النظام قاصراً عن الوفاء بمتطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بالشفافية

والنفاذ إلى البيانات. وعلى ذلك، حث الوفد الأمانة على تحسين قاعدة البيانات وأعرب عن أمله في التغلب على المقاومة حتى تكون البيانات التي تتاح مفيدة.

279. ودعا الرئيس السيد بنغيلي إلى الإجابة على الأسئلة التي أثارتها الوفود.

280. وتوجه السيد بنغيلي بالشكر إلى الدول الأعضاء على تعليقاتها وردود أفعالها. وقال إنه سيجيب على بعض تلك النقاط وربما تستطيع الأمانة الاستفاضة في باقي النقاط. وبيَّن أن بعض النقاط التي أثيرت تعكس النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وأضاف أنه من الجيد، كما ذكر وفد البرازيل، أن ضمنت الأمانة تقييمات في الدورة الكلية لتنفيذ جميع مشروعات جدول أعمال التنمية. وتطرق إلى استعلام وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تكلفة ورقة الخيارات وإذا كان من الممكن تنفيذ ذلك دون تكلفة، كأن يتولاه موظفو الويبو على سبيل المثال فقال إن لدى الأمانة ما يلزم من مهارات وخبرة لإعداد الورقة داخل المنظمة وإن هذا هو الأسلوب الذي توخى تنفيذ ذلك به، غير أنه لا يعلم شيئاً عن التزاماتهم الأخرى. وقال بشأن توافق قاعدة البيانات مع نظام التخطيط للموارد المؤسسية إن هذا يتعلق بمجموعات البيانات التي يشملها هذا النظام أو التي أعد ليشملها وكيفية تفريغ ذلك في قاعدة بيانات مستقلة للملكية الفكرية لإتاحة مشهد مختلف لنفس مجموعة البيانات. وضرب مثلاً لذلك بأنه يمكن تضمين الوثائق الملحقة بنشاط مساعدة تقنية مثل حلقة عمل، بما في ذلك وثائق جداول الأعمال وبيانات الميزانية وبيانات عن الاستشاريين القائمين على ذلك النشاط والمشاركين الحاضرين والعروض وما إلى ذلك، لكن ذلك كله يعتمد على كيفية تكوين نظام التخطيط للموارد المؤسسية، فإن كان إعداده يسمح بذلك أمكن تنفيذه وإلا فسيتعين أن يباشر شخص ما التحويل البيني يدوياً، كما هو الحال في الوقت الراهن. وأعرب فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد أستراليا عن تأييده الكامل للرأي الذي أبداه الوفد. وقال إن التقرير يضم التوصية بتقرير إنشاء أو توصيف في حالة إعداد وثيقة المشروع بشكل وافٍ، وقد كان النشاط في الحالة الراهنة معقداً إلى حد بعيد، كوسيلة لمعالجة الموقف بدلاً من الرجوع إلى اللجنة أو الدول الأعضاء التماساً لوثيقة مشروع جديدة. ووضح أن الأمانة في هذه الحالة ستستخدم وثيقة المشروع تلك وتعد تقرير إنشاء أو توصيف لتفصيل القضايا. وأضاف أنه يمكن وضع نقطة قرار كما يمكن إجراء الاختيارات على المستوى الملائم وإعطاء التعليمات لفريق المشروع. وبيَّن أنه كان من الممكن أن يكون الوضع هكذا مع مشروع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، لكن لم يكن من المزمع تعميم ذلك على جميع الأصعدة. وقال إن التوصية المتعلقة بتقرير الإنشاء تتعلق أيضاً بالنقطة التي أبرزها أحد الوفود بشأن عدم كفاية الرصد وإعداد التقارير وإن هذه هي الأسئلة التي يستطيع الرد عليها على أفضل نحو. وقال فيما يتعلق بسياسة ونطاق المعلومات المقدمة من خلال قاعدة البيانات إنه من الواضح أن هذه اختيارات بقدر ما هي تحديات للأمانة. ومضى يقول إن الأمانة، إلى حد فهمه، قد نظرت في عدد من القضايا في معرض تدبر تلك الخيارات على أرفع مستوى. وتطرق إلى تعليقات عدد من الوفود على مسؤولية الأمانة عن إدراج البيانات في قاعدة البيانات فقال إنه يشاركهم الاهتمام بهذه النقطة لكن فيما يتعلق بالمستقبل يقترح تنظيم قاعدة البيانات وتأسيسها، خاصة ما تعلق من ذلك بنظام تخطيط الموارد المؤسسية، على نحوٍ يحقق أعلى قدر ممكن من الأتمتة في تعبئة قاعدة البيانات، ومن شأن هذا أن يغني، إلى أبعد حد ممكن، عن إدخال البيانات يدوياً، سواء كان ذلك على أيدي فريق مخصص، كما هو الحال في الوقت الراهن، أو موظفين في المكاتب الإقليمية. وبيَّن أن هذه ليست مجرد مسؤوليات. وقال إنها أيضاً طريقة باهظة التكلفة للغاية لتعهد قاعدة البيانات. وأضاف أن من شأن تحقيق أكبر قدر ممكن من أتمتة إدخال البيانات من خلال الدمج مع نظام تخطيط الموارد المؤسسية أن يوفر الخيار الأكثر استدامة وحلاً فعالاً من جهة التكلفة للمستقبل.

281. وتوجه الرئيس بالشكر إلى السيد بنغيلي على ما أدلى به من إيضاحات واختتم المناقشات حول تقييم المشروع المتعلق بقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية.

النظر في الوثيقة CDIP/9/6 - تقرير مستقل بشأن تقييم المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية

282. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة CDIP/9/6 بشأن تقييم المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية.

283. ووضحت الأمانة (تيري راجاوبيلينا) أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هي التي أجرت التقييم المستقل. وقال إن كلود هلفيكر، رئيس شعبة التقييم، والأستاذ توم أوغادا الذي عمل مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على التقييم سيكونان متاحين للرد على الأسئلة المتعلقة بالتقييم. وبيَّن أن التقييم، كما هو شأن سائر التقييمات في إطار جدول أعمال التنمية، أجري للوقوف على وجاهة المشروع وفعاليته وكفاءته واستدامته من حيث تصميمه وإدارته. وأضاف أن المشروع الرائد أتاح للأمانة اختبار صلاحية المفهوم وتأكيدها. وقال إن جدواه وملاءمته ظهرتا وإن فعاليته وقابليته للاستمرار قد أثبتتا، أما عن تحقيق أهداف محددة فلم يحن بعد وقت البت في ذلك لأن المشروع مازال يمر بالمرحلة التجريبية، غير أنه بالنظر إلى وجاهة المشروع بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فقد تضمن التقرير توصية إلى اللجنة باعتماد تمديده إلى المرحلة الثانية. وتطرق إلى التعديلات اللازمة في المرحلة الثانية فقال إنه ينبغي إجلاء الإبهام المحيط بعناصر معينة مثل تعريف الأكاديمية الجديدة وما الذي تموله الويبو وما الذي يموله الشريك المحلي وتضمين ذلك في خارطة طريق. وقال إن الزمن والموارد المخصصة لتنفيذ المشروع الرائد ليست بالهينة وإنه لم يحن بعد أوان الخروج بأي استنتاجات بشأن فعالية المشروع، غير أنه يوصى بإجراء أكاديمية الويبو تعديلات على وثيقة المشروع لزيادتها وضوحاً فيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ ولرفع مستوى كفاءة العملية ومرونتها وسيرها وفقاً للطلب. وأضاف فيما يتعلق بمدى فائدة المشروع أن التقييم أظهر أن المشروع يلبي احتياجات معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتوقعاتها، إلا أن على الأمانة النظر في بعض القضايا فيما هو آت، بما في ذلك احتمال تجاوز طلب الدول الأعضاء على المشروع حد ما يسع الأمانة دعمه، وأن الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء تختلف من بلد إلى آخر حسب تطلعاتها الفريدة والتنموية، وأن بعض البلدان قد ضمنت استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية بناء القدرات بينما أدرجت بلدان أخرى برامج تدريبية في خطط عمل مؤسسات الملكية الفكرية، وأن عدد الطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً أقل. وقال إنه من المعتقد أن أقل البلدان نمواً لها أولويات محددة لم يعالجها المشروع بعد، مثل المساعدة في البنية التحتية المادية أو رواتب الموظفين المحليين. وأوضح أنه يوصى بإعداد أكاديمية الويبو مجموعة من الأدوات والمنهجيات يمكن إتاحتها لاستخدام الدول الأعضاء التي لم تدرج ضمن المشروع وترغب في تأسيس أكاديميات وطنية للملكية الفكرية خاصة بها، كما يوصى في ظل الطلب الكبير على المشروع بأن تنظر الدول الأعضاء في الاتجاه المستقبلي للمشروع بعد المرحلة الثانية من أجل الوفاء بطلبات الدول الأعضاء في المستقبل وأن تنظر كذلك في الإنهاء التدريجي للتعاون الجاري. وقال فيما يتعلق بالتآزر والاستدامة إنه ينبغي إبداء مزيد من الاهتمام خلال المرحلة الثانية لتحسين التنسيق والتآزر داخل الويبو وخارجها، مما ينبغي أن يتضمن تعزيز دور المكاتب الإقليمية في المشروع والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في البلدان المضيفة، كما ينبغي إبداء مزيدٍ من الاهتمام بالاستدامة خلال المرحلة الثانية. وبيَّن إنه كما ذكر من قبل فستجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية متابعة لهذه التوصيات كما هو الحال بالنسبة إلى جميع توصياتها. وختاماً، أكدت الأمانة مجدداً على توصية اللجنة باعتماد تمديد المشروع إلى المرحلة الثانية.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/10 - مشروع رائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية - المرحلة الثانية

284. دعت نائبة الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة CDIP/9/10 بشأن المرحلة الثانية من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية. وقالت إن اللجنة ستناقش الوثيقة CDIP/9/6 المتعلقة بتقييم المرحلة الأولى بالاقتران مع الوثيقة CDIP/9/10 تسريعاً لأعمالها.

285. ووضحت الأمانة أن المرحلة الأولى من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية، التي اعتمدت في الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، شارفت على الانتهاء. وقالت إن الهدف الكلي للمشروع كان تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتلبية الطلب المحلي المتزايد من أخصائيي الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصالح بحد أدنى من استثمار الموارد. وأضافت أنه يتوقع تولي البلد المستفيد أو المكتب الإقليمي تشغيل مؤسسة التدريب في مجال الملكية الفكرية بشكل مستقل بعد فترة سنتين من توقيع اتفاق تعاون مع الويبو. وبيَّنت أن بعض أفضل الممارسات قد حددت خلال تنفيذ المرحلة الأولى، وأن من أهم الدروس المستفادة أنه من شأن فترة الحضانة، أي الفترة الممتدة من وقت تلقي طلب من دولة عضو للمشاركة في المشروع إلى وقت توقيع اتفاق تعاون لتأسيس مركز التدريب الوطني للملكية الفكرية، أن تتفاوت تفاوتاً معتبراً، حيث تعتمد على عوامل وطنية مثل توافر الموارد البشرية والمالية ووجود إطار إداري قانوني لإنشاء مؤسسة تدريبية متخصصة والاستقرار السياسي. وصرحت بأن إنشاء مركز تدريب وطني للملكية الفكرية ينبغي أن يمثل أولوية في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لأي دولة عضو وأن ذلك إسهام مهم يتطلب التزاماً طويل الأمد من الحكومة. ووضحت أن هذا ليس مشروعاً يُطلب من الأمانة فيه الانخراط في إعداد دراسة أو تقرير، بل يتطلب المشروع اتفاق تعاون مع دولة مستفيدة لتنفيذه، كما يحتاج إلى التزام قوي وظروف مؤاتية في البلد المستفيد. وقالت إن أكاديمية الويبو تتولى خلال فترة الحضانة توجيه مسعى الدولة العضو لوضع الشروط الأساسية اللازمة لتنفيذ المشروع، فإذا تهيأت تلك الظروف وُقع اتفاق تعاون إيذاناً بدخول البلد رسمياً في المشروع ليبدأ التنفيذ ويمتد سنتين. وأضافت أن المرحلة الأولى شهدت الإطلاق الرسمي للتعاون مع ستة بلدان هي كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وبيرو وتونس. وبيَّنت أنه قد ثبت أن الجدول الزمني الأصلي لتنفيذ المرحلة الأولى كان مفرطاً في التفاؤل، حيث وجد أنه يلزم إتاحة مزيدٍ من الوقت والموارد لتمكين البلدان الطالبة من الوفاء بالشروط الأساسية، بما فيها الموارد البشرية الضرورية والإطار الإداري القانوني اللازم كي يقدم مركز تدريب وطني للملكية الفكرية برامج تدريبية ذات جودة تعالج التوازن بين الملكية الفكرية والمصلحة العامة بشكل سليم. وقالت إن المرحلة الثانية من المشروع راعت الدروس المستفادة والمدخلات الواردة من الدول الأعضاء وتوصيات المقيِّم المستقل، وإنها قدمت إلى اللجنة للنظر فيها واعتمادها. وأضافت أن وثيقة المشروع اقترحت تمديد الجدول الزمني للمشروع إلى ديسمبر 2013، واعتماد موارد إضافية على النحو المخصص في البرنامج والميزانية للفترة 13/2012، وزيادة عدد بلدان المشروع الرائد من أربعة إلى ستة هي كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وبيرو وتونس. وقالت إن أكثر من 20 بلداً طلبت المشاركة في المشروع، غير أنه قد تعذر تنفيذ المشروع في أكثر من ستة بلدان نظراً لقيود التمويل. وبيَّنت أن من نتائج المرحلة الثانية المتوقعة مساعدة الويبو تلك الدول الأعضاء الست على تأسيس مراكز تدريب للملكية الفكرية مكتفية ذاتياً تنفذ ما لا يقل عن برنامجين تدريبيين منتظمين مصممين خصيصاً للوفاء باحتياجات البلاد، بما في ذلك ما تعلق منها بقضايا الملكية الفكرية الناشئة. ومضت تقول أن مدربين ومنسقين وطنيين سيتولون تنفيذ البرامج. ووضحت أن من نتائج المشروع المتوقعة إعداد مجموعتين من الأطقم لتدريب المدربين والموظفين الإداريين على أن تتضمن المناهج وطاقم من المدربين ومواد تدريبية. وقالت إنه من المتوقع كذلك أن تعد أكاديمية الويبو مجموعة من الأدوات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مؤسسات تدريب وطنية للملكية الفكرية، على أن تقدم هذه كمواد مرجعية إلى الدول الأعضاء المهتمة بإنشاء أو تطوير مؤسسات تدريب وطنية للملكية الفكرية لديها. وأضافت أن المرحلة الثانية تستهدف استكمال باقي مراحل المشروع في كلٍ من الدول الأعضاء الست، علماً بأن جميع المشروعات الوطنية الست تمر حالياً بمرحلة التنفيذ، غير أن كل مشروع له خصوصيته ويستند إلى الاحتياجات والمتطلبات المحددة للبلد المعني. وبيَّنت أنه من المتوقع أن يعد مركز التدريب المحلي للملكية الفكرية خطة عمل تضم إجراءات تكفل الاستدامة على الأمد المتوسط لمدة سنتين عقب نهاية فترة التعاون وأن الويبو ستمد يد العون لإنجاز تلك المهمة.

286. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وتوجه بالشكر إلى المتحدثين على تقريريهما. وصرح بأن المجموعة ترى فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية أنه يتعين على الويبو بمقتضى قواعد المنظمة مساعدة الدول الأعضاء في تطوير بنية تحتية وخدمات أخرى في سبيل رفع كفاءة مؤسساتها ذات الصلة بالملكية الفكرية وتحقيق توازن بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وقال إنه من الواضح أن

المشروع مصمم لتعزيز القدرات الوطنية، خاصة الموارد البشرية، للوفاء بالطلب المحلي المتزايد من المهنيين في مجال الملكية الفكرية. وبيَّن أن المشروع قيد التنفيذ في ثلاثة من بلدان المنطقة، وقد أعرب ممثلو تلك البلدان عن رضاهم عن نتائج المشروع وكانت تقارير التنفيذ ممتازة. وأضاف أن المجموعة تدرك أن ثمة بلداناً أخرى كثيرة مهتمة بالمشروع مما يضفي على توسيع نطاقه ليشمل مزيداً من المستفيدين أهمية بالغة. ووضح أن المجموعة تعي أن المرحلة الثانية تتطلب اعتماداً. ومضى يقول إن هناك حاجة إلى جعل هذا من أنشطة الويبو المنتظمة حتى يفيد مزيداً من البلدان. وبيَّن أن المجموعة تدرك أهمية المشروع وأنه من المؤسف أن المناخ الحالي حال دون تمديد المشروع ليشمل بلداناً غير تلك المذكورة في الوثيقة. وأعرب باسم المجموعة عن أملها في مواصلة اللجنة دعمها للمشروع.

287. وتوجه وفد الجمهورية الدومينيكية بالشكر إلى الأمانة على إعداد الوثيقتين وعرضها. كما توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على اختيار بلاده لتكون من البلدان المستفيدة من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية في إطار جدول أعمال التنمية. وقال إن المشروع يمثل خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة إلى المكاتب الوطنية المعنية بالملكية الصناعية وحق المؤلف في البلاد. وأيد الوفد ما ورد في الوثيقة CDIP/9/6 حيث إنه يتماشى مع ما صرح به الوفد خلال الدورة السابقة للجنة. وكرر الوفد طلبه باستمرار المشروع إلى المرحلة الثانية لأن الأنشطة كانت مثمرة، كما أنه ينشئ طلباً يتعذر على الجمهورية الدومينيكية تلبيته وحدها مما يجعل من إنشاء مؤسسة جديدة للملكية الفكرية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى بلاده. وقال الوفد إنه طلب في شهر نوفمبر الماضي أن يوقع الاتفاق بين الويبو والجمهورية الدومينيكية بنهاية هذا العام. وأضاف أنه يتعين تحديد المهمة لضمان نجاح المشروع. وصرح بأن الجمهورية الدومينيكية توفي بالتزاماتها وبأن لديها جدولاً زمنياً يتطلب تنفيذه دعماً من الويبو. ووضح أن هناك نشاطين متوازيين أولهما تدريب المدربين، وقد أفاد النشاط في تعزيز قدرات الموارد البشرية في مكتبيها الوطنيين. وقال إن المرحلة الثانية ستشهد وضع مناهج ابتكارية في مجالات تهتم بلاده بها. وأضاف أن إدارته تؤيد محتويات الوثيقة CDIP/9/10 بشأن تمديد المشروع تأييداً كاملاً.

288. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة CDIP/9/6 بشأن تقييم المرحلة الأولى من المشروع. وقال إن هذا المشروع من أهم وأصلب إفرازات جدول أعمال التنمية. وبيَّن أنه من منظور المجموعة، فقد دشنت بالفعل أكاديمية وطنية جديدة في تونس وجاري إعداد غيرها في بلدان إفريقية أخرى مثل مصر والجزائر وكينيا. ووصف أكاديميات الملكية الفكرية وبرامجها التدريبية بأنها أدوات ضرورية لنشر ثقافة للملكية الفكرية موجهة إلى التنمية في مختلف دروب الحياة. وستساعد أكاديميات الملكية الفكرية الجديدة على تعزيز توازن منصف بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، علاوةً على تلبية أولويات التنمية الوطنية وأهدافها. وقال إنه بالإضافة إلى تلبية الطلب على بناء قدرات الأفراد ذوي الصلة بالملكية الفكرية مثل أخصائيي الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصالح، فمن الممكن أن تسهم أكاديميات الملكية الفكرية أيضاً في التنمية المستدامة للموارد البشرية وتحسين المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية وأوجه مرونتها وتحديث معلومات المسؤولين الحكوميين بشأن قضايا الملكية الفكرية الجاري مناقشتها في الويبو وتهيئة منتدى لمناقشة قضايا الملكية الفكرية وأهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى التنمية الوطنية. وأضاف أن المشروع خضع للتقييم حتى يكون قابلاً للتنفيذ ووجيهاً، كما يمكن أن يكون فعالاً ومستداماً. وأعرب باسم مجموعة البلدان الإفريقية عن دعمها القوي للمشروع وتأييدها لتنفيذ المرحلة الثانية وأملها أن تمضي الأمانة قدماً في تنفيذ المرحلة الثانية بعناية وحشد كل ما يلزم من الموارد في سبيل تنفيذها بفعالية. ثم التفت الوفد إلى الوثيقة CDIP/9/10 وأبرز باسم المجموعة تماشي المشروع الرائد المتعلق بأكاديميات الملكية الفكرية الجديدة مع التوصية 10 في جدول أعمال التنمية، "مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل المؤسسات الوطنية أكثر كفاءة والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة"، مما يحدو بالمجموعة أن تطلب تعديل الهدف الكلي للمشروع لتضمينه الحاجة إلى تعزيز توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، علاوةً على تلبية أولويات التنمية الوطنية وأهدافها. وأضاف أن المجموعة تطلب كذلك أن يولي مديرو المشروع العناية الواجبة

إلى أحد أهم الجوانب التنموية للملكية الفكرية، ألا وهو المنافع التي تجنيها البلدان النامية من توظيف أوجه المرونة في الملكية الفكرية، في جميع جوانب البرامج التدريبية، كما تطلب تضمين مؤشرات النجاح تقييماً للمناهج والبرامج التدريبية.

289. وتوجه وفد بيرو بالشكر إلى الأمانة على اضطلاعها بهذا المشروع في إطار التوصية 10 من جدول أعمال التنمية. وبيَّن أن بيرو، كما ذكر في العرض السابق، من بلدان المشروع الرائد المتعلق بأكاديميات الملكية الفكرية الجديدة والذي يستهدف تحسين القدرات الوطنية في الملكية الفكرية من خلال تطوير البنية التحتية والقدرات الأخرى. وقال إن المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في بيرو أسس كمركز امتياز على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأنه نظم عدداً من الدورات وحلقات العمل استجابةً لطلب المهنيين المحليين. وأضاف أن أنشطة ترويجية نفذت أيضاً بغية توسيع نطاق المؤسسة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبيَّن أن السلطات تأمل، بمساعدة من الويبو، في تحسين البنية التحتية القائمة للمعهد الوطني ومكانته التي أحرزها خلال تاريخه الممتد 19 سنة. وقال إن المعهد الوطني درب عدداً من المسؤولين كمدربين بدعم من الويبو. وأعرب عن أمله في تدريب أساتذة جامعيين من أجل تضمين المناهج الجامعية مقررات بشأن الملكية الفكرية. ووضح أن بيرو تلحق أهمية بالغة بالمشروع المتعلق بأكاديميات الملكية الفكرية الجديدة الجاري تنفيذه في بيرو. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن المجموعة كانت قد أيدت المشروع وطلبت توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية اللازمة خلال مراحل التنفيذ كافة. وأضاف أنه بالرغم من نجاح المرحلة الأولى فإنه من الواضح أنه يلزم مواصلة عدد من الأنشطة لتحقيق أهدافها وضمان الاكتفاء الذاتي لأكاديميات الملكية الفكرية. واستخلص من ذلك، ومع أخذ تقييم المرحلة الأولى في الاعتبار، أن استمرار المشروع في إطار مرحلته الثانية على النحو الموصوف في الوثيقة CDIP/9/10 يمثل أهمية حيوية. وقال إنه ينبغي للمرحلة الثانية أن تكفل للأكاديميات الاكتفاء الذاتي والقدرة على تقديم برنامجين تدريبيين للقضايا الملكية الفكرية المهمة، وينبغي أن يتضمن ذلك تدريب الموارد البشرية ووضع برامج للملكية الفكرية تراعي الاحتياجات المحلية. وبيَّن أنه بالنظر إلى الطلبات العديدة من دول أعضاء للمشاركة في المشروع والرضا الذي عبرت عنه تلك المشاركة فيه بالفعل، فمن الواضح أنه ينبغي للجنة أن تعتمد المرحلة الثانية وتمويلها من أجل تحقيق أهداف المشروع على مدى السنوات القادمة. وأعرب الوفد عن تأييده المستمر للمشروع الذي يجلب نفعاً عظيماً على البلدان النامية ويتماشى مع أهداف جدول أعمال التنمية ومبادئه.

290. وتوجه وفد بنغلاديش بالشكر إلى مدير أكاديمية الويبو على عرض المشروع والأستاذ توم أوغادا على تقييمه الموضوعي. وأعرب الوفد عن سعادته بإثبات جدوى المشروع وقابليته للاستمرار. كما أعرب عن سروره بالوجاهة التي وجدت للمشروع بالنسبة إلى احتياجات معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتطلعاتها. وقال إن الملكية الفكرية تقترن بالابتكار والاستثمار والنمو الاقتصادي والازدهار والتنمية الكلية لأي بلد، إلا أن البلدان لا تتساوى من حيث تمكنها من الانتفاع بحمايتها، فالبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على الأخص، تفتقر إلى ما يلزم لجني فوائد الملكية الفكرية مما يتعلق بالملكية الفكرية من بنية تحتية أساسية وأنظمة إنفاذ. وأضاف إنه يجب أن يكون للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً القدرات المؤسسية والموارد البشرية الضرورية لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وهذا الصدد، وضح أن من شأن إنشاء أكاديميات جديدة في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً على الأخص أن يسهم بشكل معتبر في سد الفجوة القائمة بين المرغوب والمتاح. وقال إن من شأن المشروع في حالة تنفيذه بشكل سليم أن يحسن القدرات الفردية والجماعية وأن يساعد في إنشاء البنية التحتية اللازمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفي صياغة واستحداث قواعد ولوائح ذات صلة بالملكية الفكرية تفيد المستهلكين وأصحاب الحقوق. ومضى يقول إن بنغلاديش تهتم بشكل خاص بإنشاء أكاديميات جديدة في مجال الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً، باعتبارها واحدة منها. واسترعى الوفد الانتباه إلى قرب انقضاء المرونة العامة لاتفاق تريبس العام التالي. وقال إنه لم يستطع استكمال عملية تريبس لتقييم الاحتياجات إلا ستة من أصل 31 عضواً في منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نمواً. فأقل البلدان نمواً تحتاج إذاً إلى مؤسسات مثل أكاديميات الملكية الفكرية. وأضاف أنه اتضح من عرض الأمانة وتقرير التقييم أن المشروع أثار كثيراً من الاهتمام بين الدول الأعضاء، إلا أن التمويل المخصص للمشروع لا يتيح إلا تغطية ستة بلدان للأسف، ولذلك، وحتى تتم الاستفادة من المشروع، فإن الوفد يرغب في

استمرار المشروع إلى المرحلة التالية، ويمكن إذا اقتضت الضرورة توفير تمويل إضافي من ميزانية الويبو العادية أو أي مصدر آخر ملائم. وأعرب الوفد عن أمله أن تنظر الدول الأعضاء كذلك بشكل إيجابي في مد المشروع إلى أقل البلدان نمواً المتقدمة على أساس من الأولوية.

291. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوثيقة CDIP/9/6 بشأن تقييم المرحلة الأولى من المشروع وأعرب عن تقديره للطبيعة الوافية والمفصلة للتقرير. ونوه كذلك بالتقدم الإيجابي الذي أحرز حتى الآن بشأن الأكاديميات الوطنية الجديدة في مجال الملكية الفكرية، وحتى وإن كانت متأخرة عن الجدول الزمني إلى حدٍ ما. وقال إنه من الواضح أنها تحتاج إلى قدرٍ معتبر من التنسيق. وأعرب الوفد عن سروره الصادق بانضمام المشروع إلى قصص النجاح في تنفيذ توصيات جدول أعمال الويبو المتعلق بالتنمية. وأضاف أن تقرير المدير العام للسنة السابقة كان قد أشار إلى ما يحظى به المشروع من قبول بين الدول الأعضاء وأبرز طلب 11 بلداً مساعدة في إنشاء أكاديميات في مجال الملكية الفكرية خلال فترة ثمانية أشهر في عام 2011. وبيَّن أن اللجنة علمت أخيراً أن 20 بلداً تطلب مثل هذه المساعدة. وأعرب الوفد عن بالغ سروره بتأكيد التقييم النهائي على أهمية المشروع بالنسبة إلى الكثير من الدول الأعضاء علاوةً على عرضه توصيات لتحسين الفعالية في مشروع لمرحلة ثانية. وفيما يتعلق بالتقييم، أبدى الوفد تأييده لما ورد في التقرير بشأن أهمية توظيف جميع أوجه التآزر الممكنة على مستوى الويبو بالكامل توظيفاً تاماً مع تقدم المشروعات الرائدة. كما أعرب عن تقديره للاقتراح الوارد في التقرير بإتاحة أكاديمية الويبو أدوات ومنهجيات للبلدان أو المنظمات الإقليمية الراغبة في إنشاء أكاديمياتها الوطنية في مجال الملكية الفكرية خارج نطاق المشروع الرائد نفسه، حيث إن من شأن ذلك أن يكون له أثر مضاعف في إنشاء أكاديميات جديدة حول العالم. وفيما يتعلق بالوثيقة CDIP/9/10/Rev. المتعلقة باعتماد المرحلة الثانية من المشروع الرائد، أعرب الوفد عن سروره البالغ لأن الأكاديميات الوطنية الجديدة في مجال الملكية الفكرية تبدو على الدرب الصحيح نحو تحسين القدرات التدريبية والموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية في ستة بلدان. وكرر ما ذكر قبل قليل من إمكانية تحقيق انتشار أوسع حول العالم من خلال تطوير أدوات ومنهجيات يمكن لبلدان أخرى استخدامها لإنشاء أكاديمياتها. وقال إن الوفد كانت قد ساورته رغبة في استيضاح إن كان المقصد من المرحلة الثانية أن تكون المرحلة النهائية لمشروع الأكاديميات الوطنية الجديدة في مجال الملكية الفكرية، على أن تتخذ المساعدة في المستقبل شكل توفير أدوات ومنهجيات المساعدة الذاتية تلك، غير أنه يعي أن ذلك أمر يجب أن تناقشه اللجنة في المستقبل إن وجدت حاجة إلى إضافة مراحل مستقبلية بعد استكمال أكاديميات البلدان الستة. واستفسر الوفد عن الهدف المذكور في الوثيقة CDIP/9/10 Rev. لإنشاء منتدى للمناقشات حول استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي، معرباً عن رغبته في معرفة إن كان المنتدى يشير إلى شبكة أكاديميات الملكية الفكرية التي اقترحت في الوثيقة أم أن المتوخى منتدى من نوع آخر. كما استفسر الوفد عن كيفية ضمان الاستفادة من جميع أوجه التآزر الممكنة على مستوى الويبو بالكامل مع تقدم المشروعات الرائدة، مبيناً أن هذه أيضاً توصية من تقرير التقييم. وأشار الوفد إلى ما ورد في استراتيجية الخروج من أن "شعباً أخرى في الويبو ستشجَع على التواصل مع المؤسسات التدريبية بغية تطوير برامج تدريبية محلية" معرباً عن رغبته في معرفة إن كان هناك أيضاً سبل أخرى للتوصيل بين مكاتب الويبو الموضوعية والإقليمية وبين المشروع الجامع. وأخيراً، قال الوفد إنه كان وما يزال مستعداً لدعم اعتماد الوثيقة CDIP/9/10 Rev. كما عرضت على اللجنة، إلا أنه سمع بعض الاقتراحات من وفود أخرى بشأن تعديلات محتملة مما يقتضي اطلاعه على أي تعديلات مقترحة على النص كتابةً قبل أن يتمكن من دعم أي تعديلات من هذا النوع على المشروع.

292. وتوجه وفد شيلي بالشكر إلى مدير أكاديمية الويبو على عرض المرحلة الثانية من المشروع. كما توجه الوفد بالشكر إلى الأستاذ أوغادا على تقريره بشأن تنفيذ المرحلة الأولى. وقال إن التوصيات الواردة في تقرير التقييم أبرزت أهمية المشروع بالنسبة إلى دول أعضاء مختلفة وأثره الإيجابي. وقال إن المشروع شجع كثيراً من الدول الأعضاء على طلب إلحاقها به. وأضاف أن من شأن تحسين القدرات المؤسسية والموارد البشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي أن يساعد على تهيئة توازن أفضل

بين المصلحة العامة والملكية الفكرية. وبناءً عليه، أعرب الوفد عن تأييده لتنفيذ المرحلة الثانية وتوفير التمويل اللازم للتنفيذ على أمل عودة نتائج المشروع بالنفع على جميع أعضاء المنظمة.

293. وتوجه وفد تونس بالشكر إلى الأمانة على الوثيقتين. وقال إن تونس أحد بلدان المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية، وإن الويبو قد بذلت جهوداً منذ بدأت المرحلة الأولى لإنشاء هذه الأكاديميات. وأضاف أنه نظراً للأحداث الاستثنائية التي وقعت في تونس في عام 2011 فإن هذه الجهود لم تستأنف إلا قريباً جداً. وأعرب الوفد عن سعادته بالمراحل التي نفذت وعن رغبته في اعتماد اللجنة للمرحلة الثانية من المشروع. وقال إن تونس تدرك أنه سيتعين على أكاديمية الملكية الفكرية الخاصة بها أن تحقق في مرحلةٍ ما الاكتفاء الذاتي وإنها بصدد تهيئة الآليات اللازمة لضمان قابلية استمرار المشروع. وأعرب الوفد عن دعمه للمشروع وموافقته التامة على تنفيذ المرحلة الثانية. وختاماً، كرر الوفد شكره للويبو على مساعدتها وحسن تعاونها.

294. وتوجه وفد تركيا بالشكر إلى السيد أوغادا على تقريره. كما توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على الوثيقتين والعرض. وقال إن تركيا مهتمة بالمشروع وإنها شاركت رسمياً في المرحلة الأولى منذ شهر نوفمبر 2010. وأطلع الوفد اللجنة على بعض الأنشطة التي أجريت في تركيا في سياق تنفيذ المشروع، فقال إن استشاري الويبو وخبيرها أعدا تقرير تقييم احتياجات وتقرير توصيات بالتشاور مع خبرائها الوطنيين. وبيَّن أنهما اعتمدا في بداية عام 2011 عقب استيفاء الاستبيان الذي أعدته الويبو. وأضاف أن السلطات حددت بعد ذلك إجراءات معينة مطلوبة وأنها عُرضت على الويبو. ومضى يقول إن خبراء من مكتب البراءات والمديرية العامة لمكتب حق المؤلف شاركوا في هذه الأثناء في البرامج التدريبية التي نظمتها الويبو للموظفين الإداريين في أكاديميات الملكية الفكرية، وإن دورة "تدريب المدربين" نظمت أيضاً بالمشاركة مع الويبو لتدريب مدربي المستقبل في أكاديمية الملكية الفكرية. ووضح أن تركيا تبذل جهوداً منذ عام 2010 لإنشاء مراكز للملكية الفكرية وأنها على استعداد لمواصلة هذه المبادرة. وأضاف أنها ماضية في إنشاء مراكز تدريبية في مجال الملكية الفكرية وأن مكتب البراءات والمديرية العامة لمكتب حق المؤلف وقعا بروتوكولاً وأن المراكز ستبدأ العمل قريباً. وتوجه الوفد بالشكر إلى أكاديمية الويبو على دعم مساعيها الوطنية. وقال إن تركيا لن تشارك في المرحلة التالية من المشروع، ومع ذلك فالوفد يدعم بشدة استمرار المشروع. وصرح بأن محدودية المشروع تتجلى في تعذر تضمين 14 بلداً أخرى مهتمة في المرحلة الثانية. وطلب الوفد من الأمانة توضيح الكيفية التي ستواصل بها المسيرة مع تلك البلدان التي لن تشارك في المرحلة الثانية من المشروع، مبيناً أن الأستاذ أوغادا تناول هذه النقطة أيضاً في تقريره، وذلك تحت الفقرة (ج) من القسم المتعلق بالتوصيات تحديداً.

295. وتوجه وفد كولومبيا بالشكر إلى الأمانة على إعداد الوثيقتين. كما توجه الوفد بالشكر إلى أكاديمية الويبو على عرضها. وقال إن استمرار المشروع يمثل أهمية حيوية وإنه ينبغي للويبو أن تواصل توفير الدعم. وقال الوفد إنه على قناعة بأن جميع البلدان ستتمكن من الاستفادة من مثل هذه المشروعات وإنه يدرك فوائد المشروع. وأضاف أن كولومبيا بذلت جهوداً مضنية في سبيل توفير خدمات في مجال الملكية الفكرية وأنها طورت عدداً من المبادرات المختلفة لتحسين فهم المستخدمين للملكية الفكرية وتسهيل استخدامها، كما سعت في الوصول إلى المستخدمين الذين يحتاجون إلى فهم النظام بشكل أفضل، حيث تراوحت احتياجاتهم بين أساسيات الملكية الفكرية والأدوات اللازمة للعمل في هذا المجال. وقال إن الدعم الذي قدمته الويبو كان مهماً في سبيل إنشاء كيان مؤسسي يروج للملكية الفكرية ويدرِّسها علاوةً على زيادة فعالية المشروع. وأضاف أن المشروع أفاد في تعزيز القدرات وأعان على ضمان التنمية الوطنية. وبيَّن أن أكاديمية الملكية الفكرية لديهم تقدم اليوم تعليماً غير نظامي بشكل بسيط ومباشر ومتيسر. وقال إن كولومبيا كانت رائدة في تطوير مناهج سهلة الاستخدام وأنها تمثل نموذجاً تحتذي به بلدان المنطقة المهتمة بتقديم تدريس متيسر لجميع الراغبين في تعلم أمور الملكية الفكرية. وأطلع الوفد اللجنة على الأنشطة الرئيسية لأكاديمية الملكية الفكرية الخاصة بهم، فقال إنها أبرمت، بدعم من الويبو، اتفاقات مع جامعات لتضمين مقرراتها في الجامعات. وأضاف أن مدربين يتلقون تدريباً وأن الأكاديمية صممت وهيأت، بدعم من الويبو، مقررات للتعلم عن بعد لتحسين مهارات المدرسين المحليين. وصرح بأن مدرسين كولومبيين أصبحوا الآن يدرسون مقرر أكاديمية الويبو التعريفي، DL101. وقال إن الأكاديمية صممت كذلك مقررات أساسية تنطوي على أساليب تدريس ابتكارية وعملية للشركات الصغيرة

والمتوسطة والمهنيين والباحثين والمخترعين وهلم جراً، حيث مثلت هذه أهمية قصوى في سبيل زيادة فهم كيفية الحصول على علامات وبراءات وما إلى ذلك. ومضى يقول إن الأكاديمية أدخلت مقررات من أكاديميات أخرى، من بينها أعضاء في الشبكة العالمية لأكاديميات الملكية الفكرية. ووضح أن النفاذ إلى برنامج المعلومات المتخصصة في مجال البراءات متاح للسلطات، وأن السلطات خططت لعقد حلقات عمل عن الملكية الفكرية علاوةً على ندوات بشأن تعليم الملكية الفكرية وفهمها خلال عام 2012، وذلك بدعم من الأكاديميات العديدة. وحث الوفد الويبو على مواصلة دعمها للمشروع لضمان استدامة الأكاديمية الوطنية. وقال إنه يجب عليها الاستمرار في تدريب أشخاص نظراً لافتقارهم إلى موارد بشرية في هذا الصدد، وإنه يلزمها أيضاً الاستجابة للاحتياجات المستقبلية. وأضاف أنه بالتعاون المستمر سيسهم المشروع في الحفاظ على توازن سليم بين المصلحة العامة والملكية الفكرية بمقتضى روح جدول أعمال التنمية.

296. وتوجه وفد بوليفيا بالشكر إلى الأمانة على إعداد الوثيقتين المتعلقتين بالمرحلة الثانية من المشروع وتقييم المرحلة الأولى وعرضها. وقال إنه من المشجع للغاية أن يرد هذا العدد الكبير من الطلبات لمد المشروع إلى بلدان أخرى. وأضاف أن ثمة حاجة معتبرة إلى التدريب في البلدان النامية وأن التوصية 10 ترتبط بتحقيق ذلك الهدف. وبيَّن أن من الجوانب المهمة في التوصية 10 أنه ينبغي أن يستهدف التدريب وبناء القدرات تعزيز توازن أفضل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، فليس المقصود مضاعفة عدد مؤسسات التدريس، بل ضمان تماشي المحتوى مع روح تلك التوصية. وقال إن ضمان تعبير وثيقة المشروع عن ذلك يمثل أهمية قصوى. ووضح أنه لا يمكن تقييم هذا الجانب على نحوٍ سليم ما لم تنص عليه وثيقة المشروع بشكل واضح، كما هو شأن سائر التقييمات الخارجية. وفيما يتعلق بتقييم المرحلة الأولى من المشروع، أعرب الوفد عن رغبته في توضيح المقيِّمين سبب عدم تضمين هذا الجانب في التقييم، أي هل عززت هذه الأكاديميات بالفعل توازناً أفضل بين الملكية الفكرية والمصلحة العامة؟ كما أعرب الوفد بشأن تمديد المشروع والمرحلة الثانية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن تمديد المشروع وتنفيذ المرحلة الثانية، غير أنه يشارك مجموعة البلدان الإفريقية رغبتها في تعديل وثيقة المشروع بحيث تعكس هدف إقامة توازن أفضل بين المصلحة العامة والملكية الفكرية. وقال إن ذلك لم يعبر عنه في المرحلة الأولى، ومع ذلك لم يعط أهمية كافية في المرحلة الثانية، والوفد يريد من الأمانة أن توضح سبب عدم إبراز ذلك. وبيَّن أن الوثيقة تشير إلى قضايا ناشئة بشأن الملكية الفكرية وذكرت أن التدريب سيستهدف ذلك، غير أن التوصية 10 خصت بالذكر الحاجة إلى تعزيز توازن أفضل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. واقترح الوفد أنه ينبغي بدلاً من الإشارة إلى قضايا ناشئة بشأن الملكية الفكرية أن تشير الوثيقة إلى التوازن بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة عن طريق الاقتباس من التوصية 10. وقال إن هذا هو النص الذي اتفق عليه. ومضى يقول إنه يمكن سحب نفس القول على مؤشرات النجاح والرقابة والتقييم، حيث ينبغي أن تكون المؤشرات المختارة ملائمة لأنها ستستخدم في تقييم المشروع. وبناءً على ذلك، اقترح الوفد أنه ينبغي أن تعكس المؤشرات وأساليب الرقابة والتقييم أيضاً ذلك الجانب المذكور في التوصية 10 بشأن التوازن بين الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وقال الوفد إن لديه عدداً من الاقتراحات المتعلقة بنصوص ملائمة يمكن تضمينها وإنه على استعداد لتقديم هذه كتابة.

297. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتوجه بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة CDIP/9/10 Rev. بشأن المرحلة الثانية من مشروع إنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقفت دوماً في صف تعزيز القدرات في مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية فضلاً عن بيئة الملكية الفكرية الوطنية بشكل عام، ولذلك أيدت المرحلة الأولى، على النحو الوارد في المرفق 5 بالوثيقة CDIP/3/INF/2، بغية مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في إنشاء مؤسسات وطنية في مجال الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، صرح بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تستسيغ دعم استمرار المشروع وإنها تؤمن بأن من شأن إنشاء أكاديميات وطنية في مجال الملكية الفكرية أن يمكن الدول الأعضاء الست من زيادة بناء القدرات المتعلقة بالملكية الفكرية إلى حدٍ أبعد في بلدانها، إلا أن جزءاً مهماً من المشروع يتعلق بتدابير المتابعة المطلوب من مختلف البلدان اتخاذها، حيث إن من شأن كف البلدان عن بذل جهود في سبيل تعهد المراكز التدريبية بعد انتهاء المشروع أن يهدر ما أنفق

من موارد، مما يؤدي حتماً إلى إضعاف الوازع لدى اللجنة على الدخول في مشروعات كهذه. وأضاف أن التقرير المستقل بشأن تقييم المرحلة الأولى الوارد في الوثيقة CDIP/9/6 أبرز قضية استدامة المشروع، وأنها تؤيد ما تضمنته التوصيات من تعليقات بشأن هذه القضية تأييداً كاملاً. وبيَّن أنه بناءً على ما ذكر فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تؤيد اقتراح التوقيع على اتفاقات تعاون مع الدول الأعضاء الطالبة بشأن الالتزامات بمواصلة تشغيل مراكز التدريب الوطنية. وقال إنها في هذا الصدد تلتمس من الأمانة توضيحاً للكيفية التي تعتزم بها تقييم التدابير المستقبلية ونتائج العمليات التي يباشرها مركز التدريب الوطني. وأضاف إنها ترغب كذلك في معرفة إلى أي مدى طعمت الأمانة المرحلة الثانية بالاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقرير التقييم المستقل بشأن المرحلة الأولى.

298. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى تقييم المرحلة الأولى من المشروع وشدد على أهمية المشروع بالنسبة إلى أعضاء المجموعة لأنه يمكنها من تعزيز قدراتها المؤسسية وقدرات مواردها البشرية ومن توعية سكانها ومدربيها وصناع القرار فيها بدور الملكية الفكرية المهم في الابتكار واقتصاد المعرفة، مما يجعل فهم توجه برامجه ومدربيه وتقييمها أمراً مهماً كذلك. وقال إن التقييم لم يسهل التوصل إلى فهم لتوجه البرامج والوحدات والخبراء الذين رشحتهم الويبو لتدريب صناع القرار فيها وإن المجموعة تريد أن يؤخذ هذا في الحسبان في التقييمات المستقبلية من أجل فهم كيف أدت الوحدات والمدربون إلى تنفيذ المشروع وإن كان المشروع قد مكن البلدان التي ينفذ فيها من فهم الرابط الوثيق بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من المشروع الرائد، قال إن المجموعة طلبت تعديل ورقة المشروع بحيث تراعي توصيات جدول أعمال التنمية، والتوصية 10 على الأخص. وبيَّن أنها ليست بصدد اقتراح أي شيء جديد وأنها لا تريد إلا مراعاة التوصية 10 مراعاة تامة. وأضاف أن المجموعة تقترح في هذا السياق أنه ينبغي أن يكون نص الفقرات المتعلقة بالهدف الكلي للمشروع ضمن الأقسام التي تصف المشروع وأهداف المرحلة الثانية كالتالي: "الهدف الكلي لمشروع الأكاديميات الوطنية الجديدة في مجال الملكية الفكرية هو تقوية القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال زيادة تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق بغية زيادة كفاءة المؤسسات الوطنية وتعزيز توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة علاوةً على تلبية أولويات التنمية الوطنية وأهدافها". وقال إنه ينبغي كذلك التعبير عن هذا الهدف الكلي ضمن الأهداف المحددة للمشروع، وعلى ذلك ينبغي تعديل الفقرات المتعلقة بالهدف المحدد (أ) في الأقسام المذكورة على النحو التالي: "مساعدة كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وبيرو وتونس على تأسيس مراكز تدريب وطنية في مجال الملكية الفكرية مكتفية ذاتياً وقادرة على تنفيذ ما لا يقل عن برنامجي تدريب منتظمين بشأن قضايا الملكية الفكرية والمصلحة العامة." وأضاف أنه ينبغي تعديل الفقرات المتعلقة بالهدف (ب) ليكون نصها كالتالي: "بناء الموارد البشرية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى إعداد برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية وتنفيذها مع مراعاة الاحتياجات المحلية والحاجة إلى إقامة توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة." ومضى يقول أنه ينبغي كذلك تعديل الفقرات المتعلقة بالهدف (د) "المساهمة في إنشاء منتدى للمناقشات حول استخدام الملكية الفكرية ومواطن المرونة فيها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي." وقال إن تلك هي اقتراحات المجموعة بالنسبة إلى أهداف المشروع، مع التأكيد على عدم وجود شيء جديد، حيث إن هذه تعكس نص التوصية 10 المتفق عليه، فالمجموعة لا تريد إلا ربط المرحلة الثانية بالتوصية 10 ربطاً وثيقاً. وفيما يتعلق بروابط البرنامج والميزانية، قال إن المجموعة ترغب في ربط الهدف الاستراتيجي 3 بالمشروع ربطاً كاملاً، علاوةً على الأهداف الاستراتيجية الأخرى المتعلقة بتحسين فهم الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح لجدول أعمال التنمية. واختتم بقوله إن المجموعة ستقدم تعليقاتها إلى الأمانة كتابةً.

299. وتوجه وفد ترينيداد وتوباغو بالشكر إلى الأمانة على عرض الوثيقتين. وأبدى الوفد بعض التعليقات القليلة فيما يتعلق بالتقييم المستقل للمشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية الوارد في الوثيقة CDIP/9/6. وأقر الوفد بأن هدف المرحلة الأولى من المشروع كان اختبار النموذج الجديد لإنشاء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مؤسسات تدريبية في مجال الملكية الفكرية بالحد الأدنى من الموارد لتلبية الطلب المتزايد من أخصائيي الملكية الفكرية والمهنيين

والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصالح وقال إن المشروع يمثل أهمية خاصة لبلاده. وأضاف أن تنفيذ المشروع الرائد يمر بمرحلة متقدمة في ترينيداد وتوباغو، حيث استكملت جميع الأعمال المبدئية وبعثات الخبراء ومشاورات أصحاب المصالح، وصاغ استشاري التقرير النهائي للمشروع وقدمه إلى الأمانة، حيث أرسل التقرير إلى مكتب الملكية الفكرية التماساً لتعليقات، كما قدم رد إلى الأمانة. وقال إن السلطات عاكفة حالياً على وضع منهج عن الملكية الفكرية وإنفاذ حقوقها كنتيجة مباشرة للمشروع. وأضاف أن هناك أيضاً وحدة تدريب ثانية بالتعاون مع إحدى كليات الحقوق بترينيداد على هيئة مركز تدريب متخصص في الملكية الفكرية. وقال إنه لمن دواعي السرور أن يبلغ اللجنة بأن الأكاديمية الوطنية في مجال الملكية الفكرية دخلت طور التشغيل بالفعل وأنها ستعمل من خلال المكتب الوطني للملكية الفكرية في بورت أوف سبين لفترة السنتين الأولى. ووضح أن الاختيار قد وقع على إداري للأكاديمية علاوةً على 16 مدرساً بعضهم آت من القطاع الخاص وبعضهم من مكاتب المدعي العام والجمارك، وأن تدريبهم جارٍ. وصرح الوفد بأن تنفيذ المشروع الرائد كان أمراً مشجعاً في بلاده. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة وأكاديمية الويبو على ما قدمت من مساعدة تقنية وتوجيه إعانةً لترينيداد وتوباغو على إنشاء أكاديمية للملكية الفكرية من خلال مكتب الملكية الفكرية. وقال إنه نتيجةً لجميع هذه الإنجازات فإن الوفد يدعم المشروع دعماً كاملاً ويؤيد تنفيذ المرحلة الثانية وفق الوثيقة CDIP/9/10 Rev.

300. والتفت وفد جمهورية الصين الشعبية إلى أهمية الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية والأقل نمواً في تأسيس أكاديميات للملكية الفكرية لأن خبراء الملكية الفكرية المتخصصين هم القاعدة التي تبدأ البلدان منها العمل على الملكية الفكرية، وعند وجود هذه القاعدة يمكن أن يبدأ العمل على نشر واستخدام نظم الملكية الفكرية، ولذلك يدعم الوفد عمل الويبو في هذا المجال، وقد أسست جمهورية الصين الشعبية منذ خمسة عشرة عاماً مركزاً خاص بها لتدريب الملكية الفكرية، وإن بلاده تحظى بشيء من الخبرة في مجال تدريب الملكية الفكرية وهي على استعداد لعرض تجربتها وتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى، وأعرب الوفد عن دعمه للمرحلة الثانية من المشروع كما وردت في الوثيقة CDIP/9/10/Rev.

301. وشدد وفد كندا على أهمية المشروع وعلى الحاجة إلى مناقشته، وأعرب الوفد عن تأييده لما جاء في كلمة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيجب على الممارسات الفضلى أن تعرض وتتاح لجميع البلدان من خارج المشروع الرائد بحيث تنتفع به، وعبّر كذلك عن دعمه للمرحلة الثانية من المشروع التي ستمكن البلدان من اكتساب قدرات مؤسساتية، وأشار الوفد إيضاً إلى أهمية النظر بعين الاعتبار إلى نتائج التقييم.

302. وتوجه وفد المغرب بالشكر إلى أكاديمية الويبو على وثيقة المشروع وإلى الأستاذ الجامعي أوغادا على تقرير التقييم، وعبر الوفد عن تأييده للمشروع وموافقته على المرحلة الثانية لأجل الفوائد التي ذكرتها الوفود الأخرى، وأيد أيضاً كلمة وفد مصر التي ألقاها باسم مجموعة البلدان الأفريقية، لكنه عبر أيضاً عن أسفه بشأن قيود المشروع، فإن أكثر طلبات الدول الأعضاء للمشاركة في المشروع لم تنفذ بسبب قيود الميزانية، وعبر عن اهتمامه بالمشروع منذ اعتماده عام 2009، وبالتالي فهو يود أن يعرف كيف يمكن للأمانة تلبية هذه الطلبات من البلدان المهتمة وإن كان ممكناً تحويل أموال من مشاريع أخرى لا تحظى بنفس الكم من طلبات الدول الأعضاء إلى هذا المشروع الذي نجح نجاحاً كبيراً وقوبل بالترحاب من الدول الأعضاء.

303. وأشار وفد إسبانيا إلى تقييم المرحلة الأولى من المشروع، وجاءت ملاحظاته متفقة مع ملاحظات الاتحاد الأوروبي، وذكر الوفد أن المرحلة الأولى من المشروع الرائد تضمنت أربعة بلدان هي بيرو وتونس وكلومبيا والجمهورية الدومينيكية لمدة ثلاثة أعوام، لكن وثيقة المشروع ذكرت أن المشروع سينفذ في بلد واحد من كل من الأقاليم وهي أفريقيا والبلدان العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي في حين أن الممارسة الفعلية لم تشمل إلا إقليمين حصلا على المساعدة والأخرى ظلت بدون دعم، وهذا أمر يجب أن يوضع محل التفكير حيث أن الاحتياجات تختلف من إقليم إلى آخر، ومع عدم تمثيل بعض الأقاليم فإن بعض مشاكل التنفيذ لم يتم التعامل معها، ووفقاً لوثيقة المشروع فإن إطلاق أول مشروع رائد لأكاديمية وطنية كان المقرر له أن يكون في الربع الأول من 2010 ثم تتوالى المشاريع إلى نهاية 2011، ولم يلتزم المشروع بالجدول الزمني المحدد له وتأسست كل المشاريع في الربع الثالث من 2011، وطلب الوفد معلومات بشأن أسباب التأخر،

ومن الممكن أن تكون الأسباب موجودة في الوثيقة الكاملة ولكن بسبب أن الوفد تعين عليه النظر في ملخص للوثيقة لم تكن هذه المعلومات متاحة، وعبر الوفد عن سعادته بانتهاج أساليب أكثر كفاءة وفعالية أثناء المشروع بغية تحقيق أهدافه، وقد سبق زيارات التقييم الرد على استبيان بحيث تسنت معرفة اهتمامات كل بلد من البلدان، وهذه فكرة ممتازة للاستمرار في السعي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ هذه المشاريع، وأخيراً طلب الوفد توضيحاً بشأن الكلفة النهائية للمشروع حيث ذكر تقرير التقييم بوضوح أن كل مشاريع أكاديميات الملكية الفكرية لم يمضي عليها عام واحد وأن حوالي 339,000 فرنك سويسري أنفقت من إجمالي 420,000 خصصت للمشروع، وبالتالي فمن المحتمل أن الكلفة الحقيقية للمرحلة الأولى من المشروع ستتجاوز الميزانية الأصلية، ومن الممكن أن السبب يعود إلى التأخر في تنفيذ المشروع، وتساءل الوفد عن وجود معلومات بشأن توقعات الكلفة الخاصة بالمرحلة الأولى.

304. وشكر وفد بربادوس العارضين والأمانة على إعداد الوثائق، وقال إن هذا مشروع مهم لتلك البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة في تطوير مهراتها الخاصة بالملكية الفكرية وفي بناء الموارد البشرية الكافية والقدرات في مجال الملكية الفكرية، ولذلك أعرب الوفد عن تأييده لتنفيذ المرحلة الأولى، وأشار إلى محدودية الموارد المالية وإلى ضرورة الاختيار، وبالتالي اختيرت ستة بلدان فقط للمرحلة الثانية، لكن الوفد أراد معرفة ما هي الأمور التي اقترحت لبلدان المرحلة الأولى ولم تستطع بعد الوصول إلى المرحلة الثانية، وقد مضت بعض البلدان بنية طيبة في اتخاذ خطوات نحو تأسيس أكاديمياتها للملكية الفكرية، وطلب الوفد من الأمانة توضيح أمر وهو هل ستستمر تلك البلدان المشمولة في المرحلة الأولى ولم تصل إلى نقطة توقيع اتفاقيات تعاون في الحصول على مساعدة لتأسيس أكاديمياتها للملكية الفكرية؟ فالوضع دائماً هو أن بعض البلدان ستستطيع المضي في تنفيذ مشروع أسرع من غيرها وأن تأخر بعض البلدان يشير إلى الحاجة إلى المزيد من الموارد وليس العكس، ولذلك وفي إطار التأكيد على دعمه للمرحلة الثانية يود الوفد لتلك البلدان المتأخرة أن تستمر في الحصول على مساعدة في استكمال المرحلة الأولى والانتقال إلى المرحلة الثانية، فمن المؤسف أن تُترك تلك المبادرات على حالتها نصف المكتملة، ومن المهم ألا تفقد تلك البلدان فرصة استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية، وفي هذا الصدد أشار الوفد إلى طلبات بلدان أخرى أن تحصل على الخدمة وتمنّى أن تسمح استراتيجية سحب المشروع المذكورة لبلدان أخرى بالاستفادة منه، وشكر الوفد الويبو على هذه المبادرة الهامة، وختم بقوله إن البلدان المتأخرة في التنفيذ يجب أن تستمر في الحصول على المساعدة لتنتقل إلى المرحلة الثانية ويجب كذلك أن تستطيع بلدان جديدة أن تستفيد من البرنامج.

305. وأعرب وفد غينيا عن تأييده للمرحلة الثانية من المشروع بسبب النتائج التي تحققت بالفعل من تنفيذ المرحلة الأولى، وتمنى الوفد أن تنفيذ المرحلة الثانية سيضع محل اعتباره التوزيع الجغرافي، فلم تكن البلدان المستفيدة من المشروع بالضرورة هي تلك البلدان الأكثر حاجة إليه، وكان الوفد مستحضراً في ذهنه المصاعب الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً، لذلك تمنى أن تنفيذ المرحلة الثانية سيضع محل اعتباره هؤلاء أصحاب الاحتياجات الأكبر.

306. وقال وفد أنغولا إن هذا المشروع مهم جداً للبلدان النامية، وكما ذكرت أكثر الدول الأعضاء يجب للبلدان التي لم تشارك في المرحلة الأولى أن تُعطى الفرصة للاستفادة من المرحلة الثانية، ويوجد حوالي عشرون طلباً من بلدان تريد المشاركة، ويجب أن تحصل البلدان المشاركة في المرحلة الأولى على فرصة الاستمرار لكن البلدان الأخرى التي تقدمت بطلبات يجب أن تكون مشمولة أيضاً, لكن مع دخول المشروع في مرحلته الثانية يجب وضع عدة عوامل محل الاعتبار للمرحلة الثالثة، أولاً، يتعين على اللجنة التفكير في كيفية تحقيق الاستقلالية أو الاكتفاء الذاتي أثناء المرحلة الثانية لدى أكاديميات الملكية الفكرية في البلدان التي شاركت في المرحلة الأولى بحيث لا يتم اختيار تلك البلدان مجدداً ويمتد المشروع إلى بلدان أخرى، ويجب زيادة التركيز على البلدان الأقل نمواً إضافة إلى البلدان الأخرى التي لم تنتفع من المشروع، وطلب الوفد التوضيح بشأن بعض الأمور، أولاً، يشير الجزء الخاص بوصف المشروع في وثيقة المشروع إلى قضايا ناشئة في الملكية الفكرية ويود الوفد من الأمانة توضيح المقصود بالنسبة للقضايا التي سيتم التطرق إليها، واستطرد الوفد أن أهمية الوضوح هنا سببها أن بعض مفاهيم الويبو قد لا تُفهم بالضرورة في أماكن أخرى، وثانياً، فيما يخص تقييم الاحتياجات ورد بالنسبة لإثيوبيا أن تقرير تقييم الاحتياجات اكتمل ووافقت عليه السلطات الوطنية وفي هذا السياق سأل الوفد إن كان لهذا أي علاقة مع

عملية تقييم الاحتياجات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية للبلدان الأقل نمواً، وإن كانت الإجابة نعم فهل كانت الأكاديمية الجديدة للملكية الفكرية جزءً من الاحتياجات التي حددتها إثيوبيا؟

307. وأيّد ممثل شبكة العالم الثالث جهود الأمانة لضمان تنفيذ التقييم الخارجي لمشروعات اللجنة، ورأى أن التحرك يمضي في الاتجاه الصحيح إلا أن إطار عمل التقييم تخلله عدد من نقاط الضعف كما أشار الممثل من قبل، فعلى سبيل المثال فيما يخص الوثيقة CDIP/9/6 فشل التقييم في تحديد التوجه العام للمشروع أثناء فترة التنفيذ، أي أنه لم يذكر أي تقييم بشأن قيام الأكاديميات بالنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة كما هو مطلوب وفق التوصية العاشرة من جدول أعمال التنمية، وعلى وجه الخصوص كان يجب تنفيذ تقييم للمواد التدريبية ذات الصلة لتحديد مدى التزامها بالتوصية العاشرة، وكان يجب تضمين البعد التنموي أيضاً، وفيما يخص الوثيقة CDIP/9/10 يجب على أهداف المشروع فيها وكذلك مؤشرات النتائج أن تعدَّل بحيث تعكس التوصية العاشرة، وأوضح الوفد أن المؤشرات يجب أن تعكس الهدف الرئيسي وهو النهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، أما الوضع الحالي للمؤشرات فهو أنها تتناول عدد المدربين والأكاديميات الجديدة وهو ما لا يعطي مؤشراً على مستوى تنفيذ التوصية العاشرة.

308. وذكر وفد نيكاراغوا أن الأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية لها أهمية كبيرة للانتفاع بالموارد البشرية المتاحة ولزيادة الوعي بنظام الملكية الفكرية بين الباحثين والمدربين والمعلمين وغيرهم، وأن النظام في نيكاراغوا يمر بمرحلة تحول، فهو يحاول تشجيع الابتكار من خلال أدوات الملكية الفكرية، ويحتاج المكتب الوطني إلى مشروع كبير لتعزيز قدرات العاملين به ولتمكين توافر المزيد من المتخصصين لزيادة مستوى الوعي في هذا المجال، وكان من الضرورة الكبيرة بمكان أن تتاح مجموعة الدورات التعليمية لأكاديمية الويبو بكل اللغات الرسمية، وقد اطلع الوفد على الموقع الإلكتروني ويبدو أنها ليست متاحة إلا باللغة الإنكليزية في الوقت الراهن وأكد على أهمية إتاحة الدورات بكل اللغات.

309. وشكرت نائبة الرئيس الوفود على مداخلاتها ودعت الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة والتعليقات بشأن التقييم قبل الالتفات إلى المرحلة الثانية.

310. وشكرت الأمانة (السيد تياري رجاوبلينا) الوفود على مداخلاتها بخصوص تقرير التقييم الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بمساعدة الأستاذ الجامعي أوغادا، وذكرت وجود عدد من التعليقات بشأن التوصيات على وجه الخصوص، وقالت إنه كما قيل بالأمس فإن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ستتابع تنفيذ التوصيات في التقرير، والشعبة تتابع كل التوصيات مرتين كل عام، وستتأكد من وضع التوصيات محل الاعتبار أثناء استمرار المشروع، وقد أشار وفد بوليفيا ووفود أخرى إلى إلى نطاق التقييم وأبدت أسفها أن التقييم لم يحدد مدى التزام المشروع بالتوصية العاشرة من توصيات جدول أعمال التنمية وقضية الملكية الفكرية والمصلحة العامة على وجه العموم، وقد ورد في الفقرة 44 من التقرير أن الوقت لا يزال مبكراً لتنفيذ تقييم من هذا النوع، وعلى الرغم من هذا فسوف يوضع هذا الأمر محل الاعتبار عند تقييم المرحلة الثانية، وقد ذكرت بعض الوفود أيضاً الحاجة إلى تقييم جودة المدربين في عمليات التقييم المقبلة للمشروع وهذا أيضاً سيوضع محل الاعتبار في المستقبل.

311. وشكرت نائبة الرئيس الأمانة على ردها وحيث أن الحضور لم يكن له أي تعليقات جديدة دعت الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة والتعليقات الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع.

312. وشكرت الأمانة (السيد مارتشيلو دي بييترو برالتا) الوفود على مساهماتها، وقال إن نقاطاً كثيرة قد أثيرت وبعضها اشترك في مواضع الاهتمام، فقد طلب وفد الجمهورية الدومينيكية توضيحاً بشأن ما سيحدث عند انتهاء فترة السنتين من التعاون وهذا يرتبط بمسألة تجديد المشروع لفترة السنتين التاليتين أو إن كان سيدخل كبرنامج دائم لأكاديمية الويبو، وفي الوقت الحالي وحتى اتخاذ القرار ستراقب أكاديمية الويبو على أداء أكاديميات الملكية الفكرية، ستراقب الأكاديمية الجودة والمحتوى ونتائج برنامجي التدريب اللذان كان المقرر للأكاديميات تنفيذهما، ويمكن لأكاديمية الويبو أن تساهم في تدريب الجيل

الثاني من المدربين، وأن تيسّر أيضاً التنسيق مع قطاعات الويبو الموضوعية والمكاتب الإقليمية, وسيساهم الخبراء والخبراء الإقليميون من الويبو في البرامج الوطنية بحيث يدعمون ويكمّلون القدرات المحلية، وفي حالة اتخاذ قرار ليصبح المشروع برنامجاً منتظماً من برامج أكاديمية الويبو فسيُنظر في مسألة تأسيس وحدة متخصصة لتنفيذ المتابعات لفترة السنتين التالية لانتهاء فترة التعاون، ويجب تذكُّر أن وثيقة المشروع اقترحت إمكانية أن تساعد الويبو مراكز تدريب الملكية الفكرية المحلية في وضع خطة أعمال تشمل التدابير المتصورة للاستدامة على المدى المتوسط أثناء فترة السنتين التالية لانتهاء فترة التعاون، حيث سيتم تدريب المنسقين المحليين على إدارة البرنامج وجمع الأموال لتيسير استدامة مراكز التدريب، وفيما يخص كلمة وفد الولايات المتحدة الأمريكية فإن المرحلة الثانية ليست الأخيرة، والمشروع لا يزال في مرحلته الأولى وهو في البلدان الأربعة الأولى ولا يزال مستمراً وسيبدأ في بلدين آخرين، وبالتالي فهذه ليست المرحلة النهائية إنما هي استكمال للمرحلة الأولى ويمكن النظر إليها بصفتها امتداد للمشروع، وإن منتدى المناقشات المذكور في وثيقة المشروع سينظَّم على ثلاثة مستويات، سيوفر المناقشة بين الخبراء وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وسيؤدي دور المنتدى الإقليمي أيضاً حيث سيربط بين كل المنسقين وبعض مدربي مراكز التدريب الوطنية من جانب والمنسقين والمدربين من أكاديميات أخرى للملكية الفكرية في ذات الإقليم من جانب آخر، وإضافة إلى ذلك ستُدعى جميع أكاديميات الملكية الفكرية الجديدة إلى الانضمام إلى الشبكة الدولية لأكاديميات الملكية الفكرية التي ترأسها الويبو إلى حد ما، ومن شأن هذا الأمر أن يوفر فرصاً لتبادل الخبرات والتعاون مع مؤسسات تدريب الملكية الفكرية في أنحاء العالم، وفيما يخص التآزر فقد ذكر تقرير التقييم أن أكاديمية الويبو عملت بتعاون وثيق مع المكاتب الإقليمية، وأضافت الأمانة أن هذا العمل الوثيق سيستمر، وعلاوة على ذلك عندما تصل أكاديميات الملكية الفكرية إلى المرحلة التي تكن فيها مستعدة لتوفير التدريب الموضوعي ستحتاج أكاديمية الويبو إلى مساعدة القطاعات الموضوعية الأخرى في المنظمة، ففي الوقت الحالي تتركز أكثر الأنشطة على التدريب المتعلق بقضايا متخصصة وكيف يمكن إنشاء أدوات ومناهج لوضع برامج تدريب محل التنفيذ، وقد حصل بعض العاملين بالفعل على التدريب، وعندما تبدأ الأنشطة المتعلقة بمواضيع ومحتوى البرامج المحلية ستُدعى القطاعات الموضوعية إلى الانضمام للمشروع، ثم التفتت الأمانة إلى الاهتمامات الخاصة بميزانية المشروع التي أثارها وفد تركيا ووفود أخرى، لقد اعتُمدت الميزانية المخصصة للمرحلة الثانية في برنامج وميزانية فترة 2013/2012، واعتمدت الدول الأعضاء هذا التخصيص، وكان هذا هو المقدر ليكفي انتفاع ستة بلدان، وكما ورد في تقرير التقييم لا توجد أي مخصصات مالية لتغطية الطلبات المقدمة من 18 بلد آخر، ومع ذلك لا تزال فرصة انتفاع تلك البلدان متاحة، فقد سبق ذكر الأدوات والمبادئ التوجيهية على سبيل المثال التي يمكن استخدامها لمساعدة البلدان النامية على إنشاء أو تطوير مؤسساتها الخاصة في مجال تدريب الملكية الفكرية، ويمكن البحث في مواضع المرونة الأخرى في الميزانية لتلبية بعض الطلبات المتبقية من البلدان المهتمة، لكن الأمانة غير مؤهلة في الوقت الحالي لإعطاء رد واضح على هذا السؤال، ويمكن لأكاديمية الويبو أن تستكشف الإمكانيات المالية المتاحة مع المكاتب الإقليمية، والمكاتب الآن بصدد وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية ولعل تأسيس مؤسسة تدريب للملكية الفكرية يمكن ربطه باستراتيجية للملكية الفكرية، وفيما يخص التوازن الجغرافي فقد تقدم شرح كيفية أن يصبح بلد ما أحد المنتفعين من المشروع، وحيث أن المشروع يعتمد على مستوى الطلب عليه يجب على البلد الراغب في الانتفاع أن يتقدم بطلب لذلك، وتوجد مرحلتان كما جاء الشرح في تقرير التقييم وفي وثيقة المشروع، الأولى مرحلة تحضيرية يعبر فيها البلد عن رغبته في الانتفاع من المشروع، ثم يتعين عليه تحديد التداعيات من حيث الالتزامات والموارد والحد الأدنى من الشروط المطلوبة للانتفاع من المشروع ثم التوقيع على اتفاقية التعاون مع الويبو، وهذه العملية تستغرق وقتاً وانخفض معها اهتمام بعض البلدان المتقدمة بطلبات ربما بسبب اعتبارات أخرى أو أولويات، وبدأت الويبو مع عدد كبير من الاحتمالات للبلدان المنتفعة لأنها لم تكن متأكدة إذا كانت ستستطيع تولي المشروع، وكانت الويبو قد وقّعت ست اتفاقيات مع بلدان أو دول أعضاء قررت أنها ستمضي قدماً في المشروع وأنها تملك الموارد المطلوبة لتنفيذه، وحيث أن النهج المتبع كان معتمداً على مستوى الطلب فلا يمكن الضغط على بلد ما ليرى أن تأسيس أكاديمية جديدة للملكية الفكرية يعدّ من الأولويات الوطنية، ولهذا السبب لم يوجد توازن كامل للبلدان المشمولة من حيث تمثيلها للأقاليم، لكن البلدان المشاركة شملت أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية وأفريقيا، وكانت إثيوبيا أيضاً مشاركة وهي من البلدان الأقل نمواً، وفيما يخص كلمة وفد أنغولا بشأن قضايا الملكية الفكرية الناشئة فإن تسمية هذا الأمر ستتغير لأنه يبدو وجود توافق في الآراء حول الإشارة إلى التوازن العادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة

العامة كما هو منصوص عليه في التوصية العاشرة من جدول أعمال التنمية بدلاً من قضايا الملكية الفكرية الناشئة، ولكن بالنسبة لقضايا الملكية الفكرية الناشئة فإن الأمانة تفكّر في مساحة الالتقاء بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية بما فيها النفاذ إلى الصحة والأمن الغذائي وحقوق الإنسان وتغير المناخ، وقد أثار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عدداً من القضايا منها كيفية تضمين توصيات تقرير التقييم في وثيقة المشروع الخاصة بالمرحلة الثانية، وكانت التوصية الأولى تتعلق بتمديد المشروع الرائد لسنتين أخريتين وورد هذا في وثيقة المشروع، والتوصية الثانية تعلقت بتعديل وثيقة المشروع بحيث تقدم وضوحاً أكثر بشأن استراتيجية التنفيذ ولتجعل العملية أكثر كفاءة ومرونة واعتماداً على مستوى الطلب، وهذا أيضاً ورد في وثيقة المشروع للمرحلة الثانية، فتم توضيح مصطلح "أكاديمية" وأُضيف شرح للمنهجية المتبعة وكذلك ملخصاً للأنشطة المنفذة ضمن إطار التعاون مع كل من البلدان المشاركة، وتغير أيضاً عدد مراحل المشروع، فانخفضت المراحل الأربع كما كان في البداية لتصبح مرحلتين فتكون العملية أكثر كفاءة وسرعة، وأما التوصية الثالثة فكانت بشأن تنفيذ مجموعة من الأدوات والمناهج التي يمكن إتاحتها لتستخدمها الدول الأعضاء التي لم تشارك في المشروع وتود تأسيس أكاديمياتها الوطنية الخاصة للملكية الفكرية، وتم بالفعل تضمين هذا كأحد النتائج المرجوة من المرحلة الثانية، وكانت التوصية الرابعة بشأن التآزر والاستدامة، أما التآزر كما قيل من قبل فقد ورد اقتراح تضمين قطاعات المنظمة الموضوعية والمكاتب الإقليمية في المشروع، وورد أيضاً في وثيقة المشروع أن أصحاب المصلحة الوطنيين يمكن أن يساهموا في مؤسسة تدريب الملكية الفكرية، وفيما يخص الاستدامة فكما قيل من قبل ستوضع خطة أعمال للسنتين التاليتين لنهاية مدة التعاون وسيحصل المنسقون المحليون على تدريب جمع الأموال وإدارة برامج التدريب، وأشارت الأمانة (السيدة كارلوتا غرافينيا) إلى تمويل المشروع، وقد اتخذ قرار بدمج المشروع في الميزانية العادية للمنظمة وبالتالي لم يعد مشروعاً ممولاً من الاحتياطي حيث أنه دخل رسمياً ضمن البرنامج والميزانية، وبالنسبة لفترة السنتين الحالية تم تخصيص مبلغ 000 510 فرنك سويسري للمرحلة الثانية من المشروع، وهذا يكفي بالأساس لكلفة التشغيل إضافة إلى مبلغ صغير يخصص لكلفة الموظفين، وستستخدم الأموال للبلدان الستة في حالة موافقة اللجنة على الاقتراحات الواردة في وثيقة المشروع للمرحلة الثانية، وفيما يخص البلدان الأخرى المتقدمة بطلبات فإن الشرح قد سبق بالنسبة للوضع في فترة السنتين الحالية، ويمكن للأمانة أن تبحث إمكانية تنفيذ بعض التحويلات الداخلية في الميزانية في إطار الميزانية العادية للمنظمة حيث أن المشروع أصبح جزءً منها، وفيما يخص مستقبل المشروع وزيادة الموارد المخصصة له فقد ذكرت بعض الوفود اهتمام عدد من البلدان بالانضمام إلى المشروع إلا أنها إما لم تصل إلى مرحلة توقيع الاتفاقية أو أن الموارد لا تكفي لإدخالها في فترة السنتين الجارية، ويوجد أيضاً بعض التأييد لفكرة تحويل المشروع إلى نشاط دائم ضمن أنشطة أكاديمية الويبو، وأعربت بعض الوفود أيضاً عن فكرة تضمين المشروع في البرامج المنتظمة لأكاديمية الويبو وبالتالي يدخل في ميزانيتها العادية، وفي هذا الصدد يتعين على اللجنة العمل الوثيق مع لجنة البرنامج والميزانية لأن الموارد التي يمكن أن تتاح لهذا المشروع بداية من 2014 يجب أن تحدد ضمن إطار لجنة البرنامج والميزانية، ولذلك يجب على كل البلدان المهتمة بزيادة موارد المشروع أو بتأييد نموذج مختلف لدمج المشروع في أعمال أكاديمية الويبو أن تعمل بالتعاون مع لجنة البرنامج والميزانية في التحضير لفترة 2015/2014 أو في مراجعة الميزانية الحالية إن وُجدت، ولكن كما ورد من قبل فإن موارد الفترة الحالية على وضعها كما هي، وهي معرّفة بوضوح ضمن البرنامج 11، وعلى ضوء الكلفة المقدّرة فهي لا تسمح للمشروع أن يمتد لأكثر من البلدان الستة المنصوص عليها في وثيقة المشروع للمرحلة الثانية.

313. وقال وفد إسبانيا إن السؤالين اللذين تقدم بهما لم ترد عليهما إجابة، والسؤالان هما بشأن التأخرات في تنفيذ المشروعات والكلفة النهائية للمرحلة الأولى.

314. واعتذرت الأمانة على عدم ردها على استفسارات وفد إسبانيا، وفيما يخص الكلفة النهائية فإن التقرير المالي النهائي على وشك الاكتمال وستبلغ الأمانة الوفود بتفاصيله لاحقاً، لكن يجب الإشارة إلى أن كل الأموال المخصصة للمرحلة الأولى من المشروع ستكون قد أنفقت، وبالنسبة للتأخرات في التنفيذ فكما ذُكر فقد احتاجت المرحلة الأولية أو مرحلة الحضانة من البلدان محتملة الاستفادة أن تحدد إمكانية انضمامها للمشروع، واستغرق هذا وقتاً طويلاً، وكان هذا الأمر يشمل رسالة وتقييما للاحتياجات والإجابة على استبيان واجتماعات داخلية لاتخاذ قرار مدى قدرة الدولة العضو على توفير الحد الأدنى من

الأوضاع من حيث الموارد البشرية والبنية التحتية وإطار العمل الإداري بحيث يمكن تأسيس أكاديمية وطنية للملكية الفكرية، وأضافت إن هذا المشروع له أهميته ويحتاج إلى تدريب المدربين وإلى التزام ببقاء هؤلاء الذين حصلوا على التدريب وإلا فيكون التدريب قد ذهب هباء، وبالتالي لابد من وجود تفاعل واهتمام من جانب الدولة العضو، وقد استغرقت فترة الحضانة وقتاً أكثر من المتوقع لها وأدّى هذا إلى بعض أسباب التأخر، ومن أسباب التأخر أيضاً الوضع السياسي في بعض البلدان الذي منعها من المضي قدماً في المشروع، وبالتالي اضطر العمل إلى التوقف في تلك البلدان.

315. وقال وفد أنغولا إنه طرح سؤالاً بشأن تقييم الاحتياجات، فقد ورد في الفقرة 2.3 من وثيقة المشروع للمرحلة الثانية أن تقرير تقييم الاحتياجات حصل على موافقة السلطات الوطنية في إثيوبيا وأنه تم تحديد الأعمال ذات الأولوية، وفي هذا السياق يود الوفد من الأمانة توضيح إن كان تنفيذ تقييم الاحتياجات تم خصيصاً لغرض المشروع أو أنه كان ضمن موضوع أوسع للملكية الفكرية، ويود الوفد أيضاً معرفة إن كان الأمر مرتبطاً بعملية تقييم احتياجات البلدان الأقل نمواً الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في إطارها لتنفيذ اتفاق تريبس.

316. واعتذرت الأمانة على عدم الرد على سؤال وفد أنغولا، وأفادت أن تقييم الاحتياجات تم تنفيذه مع إثيوبيا لتحديد الإمكانيات والأوضاع والاحتياجات لتأسيس أكاديمية جديدة للملكية الفكرية في البلاد، وبالرغم من أنه كان مرتبطاً بالاستراتيجية العامة للملكية الفكرية إلا أن هذا التقييم تركز على المشروع، وتضمن التقييم مهمة والإجابة على استبيان خاص بغرض صياغة خطة أعمال لتأسيس أكاديمية جديدة للملكية الفكرية.

317. واستمع وفد باكستان بإنصات إلى الأمانة وإلى تعليقات الدول الأعضاء، وخَلُص الوفد إلى أن اللجنة تسير بخطى صحيحة، ومع ذلك فثمة حاجة إلى بعض التوضيحات والخطوات وافترض الوفد أن الأمانة قد دونتها بالفعل، لكنه أراد الاختلاف في الرأي بشأن نقطة واحدة، لقد أشارت الأمانة إلى التوصية العاشرة من حيث الدلالات، لكن الأمر لا يتعلق بالدلالات، فإن التوصية العاشرة واضحة جداً وهي بمثابة أساس المشروع، فإن النية من وراء المشروع هي بناء القدرات الوطنية في مجال الملكية الفكرية والهدف من ذلك أمران، الأول هو تعزيز كفاءة تلك القدرات، والثاني هو النهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، ولم ير الوفد أن المشروع ينهض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، ومطلوب المزيد من الوضوح بهذا الصدد قبل الموافقة على المشروع، ولعل الأمانة تستطيع مساعدة الوفد على تحسين مدى فهمه لكيفية تنفيذ المشروع لهذا الجانب من التوصية العاشرة.

318. وذكرت الأمانة أن كل مشروع يرمي إلى تأسيس أكاديمية جديدة للملكية الفكرية جاء بالاتفاق مع البلد المستفيد، وتحدد لكل بلد خبير استشاري له خبرة في مجال الملكية الفكرية وكذلك في مجال تدريس الملكية الفكرية، وجاءت موافقة الدولة العضو على هذا من خلال تنفيذه بقرار مشترك بينها وبين الأمانة، وتم تنظيم مهمة إلى الدولة العضو لتقييم تجهيزات تدريس الملكية الفكرية في القطاعين العام والخاص، وتم تنظيم تشاور واسع بواسطة الوكالة الحكومية المستفيدة، وشارك فيه جميع أصحاب المصلحة المحليين، ومن هذا المنطلق كانت العملية تسير بقيادة الحكومة، وجاءت مساعدة الخبير الاستشاري رامية إلى تحقيق نتيجة أفضل، ثم رُسمت خريطة بكل احتياجات التدريب في مجال الملكية الفكرية بالتشاور مع كل الوكالات ذات الصلة، وصيغت الاحتياجات الحالية وفقاً لرؤية الحكومة في المجالات وبين المجموعات المستهدفة التي تحتاج إلى تدريب، وعند الانتهاء من هذا تم بالاشتراك مع الحكومة إعداد تقرير بشأن الاحتياجات وكل ما هو مطلوب لتلبيتها، وكانت حكومة البلد المستفيد هي من تحدد الأولويات والمحتوى، وعلى هذا الأساس تبدأ أكاديمية الويبو بتنظيم برامج التدريب مع خبرائها بالتشاور مع الدولة العضو المستفيدة، وقد ذكرت الأمانة هذه التفاصيل بغرض الاستدلال على أن أنشطة التدريب جاءت متفقة مع الاحتياجات المحلية والأولويات واستراتيجية البلد ذاته، فالفكرة الرئيسية هي إتاحة الأدوات التي يحتاجها البلد لتدريب مواطنيه بما يتفق مع الاحتياجات المحلية في مجال الملكية الفكرية.

319. وأراد وفد باكستان أن تعكس وثيقة المشروع تعليقاته وأعرب عن تطلعه للوثيقة المعدلة.

320. وتوجهت نائبة الرئيس بالشكر إلى اللجنة على تبادل الآراء المثمر، وأفادت بإغلاق هذا البند من جدول الأعمال في الوقت الحالي، وقد دونت اللجنة المعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/9/6 وقد انتهى العمل بشأنها الآن، حيث يوجد تأييد عام للانتقال إلى المرحلة الثانية من المشروع لكن التشاور لا يزال مستمراً مع البلدان المهتمة، وستعقد اللجنة جلسة عامة لاعتماد وثيقة المشروع المعدلة للمرحلة الثانية، وستظل معلقة في الوقت الراهن.

النظر في الوثيقة CDIP/9/13 - تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية

321. افتتحت نائبة الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/9/13 بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، ودعت الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

322. وذكرت الأمانة أن وفد بوركينا فاصو تقدم باقتراح مشروع أثناء الدورة الثامنة للجنة بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في أفريقيا، وفي حين أن الاقتراح لم يخضع للمناقشة دُعي وفد بوركينا فاصو إلى مراجعته، وورد الاقتراح المعدل في الوثيقة CDIP/9/13 بعنوان "تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية"، وجاء الاقتراح معتمداً على التوصيات 1 و2 و4 و10 و11 من جدول أعمال التنمية، ودعت الأمانة وفد بوركينا فاصو إلى تقديم الوثيقة وإعطاء نظرة عامة حول الأمور المخطط لها في إطار المشروع المقترح.

323. وصرح وفد بوركينا فاصو أن بلاده على قناعة منذ عدة أعوام بأن القطاع السمعي البصري والسينما يمكن أن يلعبا دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك وتحت رعاية جدول أعمال التنمية الخاص بالويبو تقدم الوفد باقتراح مشروع لتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، وهو وارد في الوثيقة CDIP/9/13 بتاريخ 4 أبريل 2012، وكما قيل فقد عرض المشروع المقترح في الدورة الأخيرة للجنة وهو مطابق لروح ونص جدول أعمال التنمية وبالأخص التوصيات 1 و2 و4 و10 و11، وكان عنوان المشروع الأول هو "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري الأفريقي" ثم جاء التعديل ليتضمن الإشارة إلى بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، وبالتالي فهو لا يشمل القارة بأكملها، وسبب التغيير هو أن المشروع سيبدأ كمشروع رائد في بعض البلدان واضعاً محل اعتباره احتياجاتها الخاصة وأولوياتها كما هو منصوص في التوصية الأولى من جدول أعمال التنمية، ورأى الوفد أن المشروع سيلبي احتياجات البلدان الأقل نمواً بوجه عام والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، وهو أيضاً يأتي ضمن نطاق التوصيات المذكورة من جدول أعمال التنمية، فهو يسعى إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال إنشاء بيئة مواتية تسمح للقطاع السمعي البصري أن يمول أعماله وينتجها ويوزعها كنتيجة لتعزيز السوق الاحترافية والأطر القانونية، وينفَّذ المشروع على ثلاث مراحل، في المرحلة الأولى يتم تقييم الدور الحالي للملكية الفكرية في تمويل وإنتاج وتوزيع الأعمال السمعية البصرية في بوركينا فاصو والبلدان الأخرى المشاركة في المشروع، ويتم تنفيذ أيضاً دراسة حول التفاوض الجماعي للحقوق والإدارة الجماعية لها في القطاع السمعي البصري في عدد منتقى من البلدان ذات الخبرة المهمة في هذا المجال، أما المرحلة الثانية فتشمل التدريب والتنمية المهنية، ويتكوّن هذا من برنامج تدريب قائم على النتائج يشمل حلقات العمل والتدريب في محل العمل بغرض تحسين مستوى فهم كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية في صناعة وتمويل وإنتاج وتوزيع المواد السمعية البصرية، وسيشمل هذا دورة تعليم عن بعد تديرها أكاديمية الويبو، وستكون هذه أول دورة تدريبية متخصصة للويبو في هذا الموضوع وستسمح بنشر المعرفة للدول الأعضاء المهتمة بأسلوب يتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، وأما المرحلة الثالثة فستسعى إلى ضمان استخدام أكثر فعالية واستغلال قانوني للحقوق القائمة على الملكية الفكرية في المجال السمعي البصري، وسيدفع المشروع إلى الأمام عملية إنشاء بنية تحتية وأدوات لإدارة البيانات لأغراض توثيق وجمع وتوزيع حقوق المواد السمعية البصرية، وبالنسبة للبلدان المجهزة بالفعل ببنية تحتية مثل بوركينا فاصو سوف يسعى المشروع إلى دعم توحيد المهارات وزيادة تطوير الممارسات وفقا للعمليات والممارسات الدولية كاستخدام اتفاق ما قبل البيع، وسوف تتناول أنشطة التدريب أيضا كيفية النجاح في التفاوض مع هيئات الإذاعة بشأن الحقوق وترخيصها باعتبار ذلك أداة لمكافحة القرصنة السمعية البصرية، وسينطلق المشروع أثناء مؤتمر المهرجان الأفريقي للسينما والتليفزيون (FESPACO) الذي سينعقد في واغادوغو في فبراير 2013، وسيعرض أمام تجمع من الخبراء

الدوليين المعروفين ومسؤولي الحكومة من البلدان الأفريقية المشاركة في المهرجان، وشكر الوفد الأمانة وكل من عمل معه في إعداد اقتراح المشروع، ويوجد اجتماع جانبي سيعقد يوم الثلاثاء لشرح المشروع للدول الأعضاء، وعلى ما يبدو أن المشروع حظي بقبول حسن، وتمنى الوفد أن تؤيد الدول الأعضاء اعتماد المشروع، وقدّم الوفد المزيد من المعلومات حول المشروع، وقال إنه يهدف إلى المساهمة في استخدام نظام الملكية الفكرية لغرض تمويل وإنتاج وتوزيع الأعمال السمعية البصرية وإلى أن يدفع إلى الأمام عملية تطوير إطار عمل متوازن وفعّال وبنية تحتية لممارسة وإدارة التعاملات القائمة على حقوق الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، ويسعى المشروع إلى تحقيق أهدافه من خلال تناول الإطار التنظيمي وزيادة قدرات العاملين في هذا القطاع وتعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة والبنى التحتية لإدارة واستغلال الحقوق, وسيغطي المشروع الرائد فترة مدتها 24 شهراً، وستشارك في المشروع بوركينا فاصو وبلدان آخران يتم اختيارهما لاحقاً، وستمتد استنتاجات ونتائج المشروع إلى بلدان أفريقية أخرى من خلال آليات ستتأسس في إطاره، وستشمل تلك الآليات التدريب عن بعد بواسطة أكاديمية الويبو؛ واستخدام آلية ما قبل البيع التي ستتاح للبلدان الأفريقية الأخرى؛ وزيادة حركة رأس المال بين البلدان الأفريقية، وبهذه الطريقة ستشترك بلدان أفريقية أخرى في منافع المشروع.

324. وتحدث وفد مصر بالأصالة عن بلاده وباسم مجموعة البلدان الأفريقية قائلاً إنه منبهر بمحتوى المشروع وجودته وأهدافه، وظهر هذا أكثر في الاجتماع الجانبي الذي نظمه وفد بوركينا فاصو الثلاثاء، وهذا هو أول مشروع في إطار عمل اللجنة يأتي اقتراحه من بلد جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وستقع مسؤولية اختيار البلدين الآخرين في المشروع الرائد على الأمانة التي ستحصل بدورها على إبداء الرغبة رسمياً من قبل هذين البلدين، والمجموعة على استعداد تام لتقديم كل الإرشاد المطلوب للأمانة في عملية الاختيار، ورأى الوفد أن المشروع يتفق تماماً مع ولاية وأهداف اللجنة حيث أنه ييسر استخدام الملكية الفكرية لخدمة التنمية، وللمشروع فوائد إيجابية كثيرة لبلدان أفريقية أخرى حيث أن كثير منها يشهد صناعات ناشئة في المجال السمعي البصري، وأعربت المجموعة عن تأييدها الكامل للمشروع وأوصت الدول الأعضاء بالموافقة عليه.

325. وضم وفد كوت ديفوار صوته إلى صوت وفد مصر ومجموعة البلدان الأفريقية في تأييد العرض المقدم من وفد بوركينا فاصو، فهذا مشروع مهم جداً لغرض التنمية الثقافية في بلدانهم، وإن تنفيذه سيسمح لهم بتشجيع واتباع نهج أكثر احترافية في التعامل مع مختلف المبادرات في هذا المجال.

326. وضم وفد أنغولا صوته إلى صوت وفد مصر ومجموعة البلدان الأفريقية في تأييد العرض المقدم من وفد بوركينا فاصو بشأن تعزيز قدرات القطاع السمعي البصري، فهذا المشروع ليس فقط مهماً للبلدان الأفريقية وإنما لغيرها أيضاً، فالمشروع يؤكد على أمر مهم جداً إضافة إلى كونه يبني القدرات في القطاع السمعي البصري في أفريقيا، وهذا الأمر يتعلق بتنويع أساليب التمويل واستخدام العقود الأساسية وكلاهما مهم جداً لصناعة السينما، ويوجد في المشروع جانب من الابتكار أيضاً، فهو يفتح المجال أمام التدريب عبر الإنترنت وهذا لن يفيد البلدان الأفريقية وحدها وإنما سيفيد البلدان في أنحاء العالم، وبالتالي فإن الوفد يوصي اللجنة بالموافقة على هذا المشروع.

327. وأيّد وفد السنغال كلمة وفد مصر التي ألقاها باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب الوفد عن ترحيبه وتأييده للمشروع المقترح من وفد بوركينا فاصو، ورأى أن توقيت المشروع مناسب جداً حيث أن القطاع السمعي البصري في أفريقيا يحتوي على قدرات كامنة كبيرة على الرغم من نقص التمويل، وجاء عرض المشروع مهيكلاً ووضع محل اعتباره كل جوانب الصناعة السمعية البصرية في أفريقيا، ومن شأن المشروع الرائد أن ينفذ في نطاق صغير ويمكن توفير الميزانية المطلوبة لدعمه، والمشروع يساعد على تحسين المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنمية القطاع السمعي البصري، وسيوفر أيضاً نهجاً متوازناً في رصد التعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، فمن المعروف أن هذا قطاع واعد في أفريقيا، ولا شك أن المشروع سيساهم مع الجهود المستمرة في البلدان الأفريقية حيث أنه يسعى إلى إنشاء إطار مستدام للقطاع وإلى زيادة إيراداته، وعليه فإن الوفد يدعم هذا المشروع دعماً كاملاً ويتمنى أن اللجنة ستعتمده.

328. وأعرب وفد الجزائر متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية عن تأييده الكامل للمشروع المعروض من وفد بوركينا فاصو حيث أنه يسمح بتنفيذ التوصيات 1 و2 و4 و10 وو11 من جدول أعمال التنمية إضافة إلى تنمية القدرات في البلدان الأفريقية وتنمية البلدان بشكل عام، وهذا الأمر يعد مهماً لكل البلدان التي تأمل في تعزيز قطاعها السمعي البصري وتطويره لدفع التنمية إلى الأمام.

329. وأيّد وفد المغرب كلمة وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ويمكنه أيضاً الاتفاق مع كل ما ذكرته الوفود الأخرى بشأن المشروع، إن هذا المشروع الرائد مهم جداً ونافع، ورأى الوفد أنه أحد أفضل المشاريع المقدمة منذ تأسيس اللجنة حيث أنه منبثق عن محترفين وأنه وضع محل اعتباره حقائق هذا المجال، فهو يعكس الاحتياجات الحقيقية والأساسية للتنمية الثقافية ليس فقط في أفريقيا وإنما في كل البلدان النامية، وفي حالة نجاح المشروع في حل بعض مشكلات التمويل والتوزيع والحماية فستكون هذه خطوة كبيرة للأمام من حيث التنمية الثقافية، ولهذه الأسباب يؤيد الوفد المشروع بقوة، وختاماً توجه الوفد بالشكر إلى وفد بوركينا فاصو على طرح مشروع مبتكر وحيوي للتنمية الثقافية.

330. وضم وفد جنوب أفريقيا صوته إلى كلمتي وفدي مصر والجزائر باسم كل من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، والتفت الوفد إلى أن أكثر مشروعات جدول أعمال التنمية تأتي مبادرتها من الأمانة بالرغم من القول المتكرر بأهمية أن تقود الدول الأعضاء جدول أعمال التنمية، وانطلاقاً من هذا المبدأ رحب الوفد بجهود الدول ألأعضاء في تقديم اقتراحات لجدول أعمال التنمية وشجعها، وذكر أن وفد مصر تقدّم بمشروع بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في عام 2009 واعتمد الاقتراح بعدها كاقتراح باسم مجموعة البلدان الأفريقية ثم اعتمدته اللجنة في العام الماضي ليتم تنفيذه هذا العام، وفي هذا الصدد أثنى الوفد على تقدم بوركينا فاصو باقتراح يهدف إلى تعزيز القطاع السمعي البصري في أفريقيا، وكانت بوركينا فاصو هي ثاني البلدان الأفريقية التي تفعل هذا، وسيأتي الاقتراح مكملاً لتنفيذ المعاهدة المقترحة بشأن حماية عروض الأداء السمعية البصرية التي ستناقش في بيجين في يونيو 2012، وأيد الوفد اعتماد هذا المشروع في الدورة الحالية تأييداً كاملاً، وحيث إن الاقتراح تقدم أول مرة في الدورة الثامنة للجنة فقد أتيح وقت كاف أمام الدول الأعضاء للنظر فيه.

331. وهنأ وفد غينيا وفد بوركينا فاصو على العرض وبالأخص على الاقتراح الرامي إلى تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، وإن الاهتمامات التي عبرت عنها بوركينا فاصو تتفق مع اهتمامات بلاده, ولهذا فإن الوفد سعيد بأهداف الاقتراح وبتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على وجه الخصوص، وأعرب الوفد عن تأييده القوي للمشروع ودعا الوفود الأخرى إلى فعل نفس الشيء حتى تساعد البلدان الأفريقية على تعزيز قطاعاتها السمعية البصرية وتطويرها.

332. ورأى وفد الكونغو أن المشروع في موقف جيد لتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، وقد بادرت بوركينا فاصو بالمشروع واستطاع الوفد من كلمة بوركينا فاصو أن يتبين الطبيعة المبتكرة للمشروع، وهنأ الوفد وفد بوركينا فاصو على تحديد اهتمامات القطاع السمعي البصري، وسيساهم المشروع في تعزيز الإبداع وتوحيد القطاع السمعي البصري، وسيضع أيضاً محل اعتباره القدرات التكنولوجية للبلدان، وبصفة بلاده كمنظم لمهرجان الموسيقى الأفريقية فالوفد يؤيد المشروع تأييداً كاملاً وتمنى أن اللجنة ستوافق عليه في دورتها الحالية.

333. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وفد بوركينا فاصو على مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة CDIP/9/13، ووجدت المجموعة أن المشروع مهم جداً وأيدت اعتماده تأييداً كاملاً، ورأت المجموعة أن نوعية هذا المشروع هي تحديداً النوعية التي يتعين على اللجنة أن تتخذها أساساً لأعمالها بشأن كيفية استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

334. وأشار وفد تونس إلى أهمية المشروع بالنسبة لبوركينا فاصو وللقارة الأفريقية ككل، وضم صوته إلى ما ورد عن وفدي مصر والجزائر باسم كل من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، وأعرب عن دعمه وتأييده للمشروع.

335. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معرباً عن رأيه بأن مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة CDIP/9/13 يعد مشروعاً مهماً وواعداً, وفي هذا الصدد توجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالشكر إلى منظمي الاجتماع الجانبي يوم الثلاثاء على عرضهم الوافي للموضوع، وهم على علم بالتحديات التي يواجهها القطاع السمعي البصري في أفريقيا، ولذلك أيّد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهداف المشروع من حيث تعزيز استخدام الملكية الفكرية في تمويل وإنتاج وتوزيع الأعمال السمعية البصرية إضافة إلى دفع إلى الأمام عملية تطوير إطار عمل متوازن وفعّال وبنية تحتية لممارسة وإدارة التعاملات القائمة على حقوق الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، ورأى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن المشروع يمكن له أن يساعد القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية إضافة إلى أن المجموعة المستفيدة الأساسية قد تستطيع التربح منه، وعلى وجه الخصوص تمنى الوفد أن إنشاء دورة تدريبية عن بُعد حول حق المؤلف والحقوق المجاورة في المجال السمعي البصري سيعود بالنفع أيضاً على بلدان أخرى لا يخاطبها هذا المشروع مخاطبة مباشرة، وفي حالة اعتماد المشروع فإن الوفد مهتم بمعرفة أي بلدين أفريقيين آخرين سيكونان جزءً منه.

336. وضم وفد اليابان صوته إلى كلمة وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء، وكان للوفد انطباع إيجابي بخصوص اقتراح بوركينا فاصو، وإن هدفه لتشجيع الإنتاجية من خلال تعزيز الملكية الفكرية يلقى تقديراً كبيراً، وقد عقدت في بوركينا فاصو في مارس 2012 ندوة دون الإقليمية تناولت حقوق الملكية الفكرية، وكانت الندوة مدعومة من صناديق اليابان الاستئمانية لأفريقيا والبلدان الأقل نمواً، وعلم الوفد أن بوركينا فاصو بصفتها الدولة المضيفة للندوة قد ساهمت إسهاماً كبيراً في نجاحه، وتمنى الوفد أن المشروع المقترح في الوثيقة CDIP/9/13 سينجح أيضاً وسيساهم في تنمية بعض البلدان الأفريقية بما فيها بوركينا فاصو، وختاماً أكد الوفد على رغبة اليابان في زيادة الوعي بالملكية الفكرية من خلال أنشطة متنوعة وفي استمرار الحوار مع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

337. وأيّد وفد توغو كلمة وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيّد المشروع المقترح من وفد بوركينا فاصو، ورأى أنه مشروع مبتكر، وهنأ الوفد بوركينا فاصو وأعرب عن دعمه للموافقة على المشروع.

338. وشكر وفد جمهورية الصين الشعبية وفد بوركينا فاصو على عرض المشروع، وأعرب عن تأييده الكامل له، ورأى أن تنفيذ المشروع من شأنه أن يساعد بوركينا فاصو وبلدان أفريقية أخرى على تعزيز عملية تطوير الملكية الفكرية.

339. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو وفد بوركينا فاصو على عرض وشرح المشروع بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة CDIP/9/13، ورأى أن الاقتراح مهم جداً ومفيد، وقال إن المشروع الرائد ونتائجه لن تفيد أفريقيا فقط وإنما ستفيد بلداناً أخرى نامية كثيرة بما فيها ترينيداد وتوباغو ومنطقة الكاريبي، وإن الاقتراح سيعزز استغلال الملكية الفكرية في المجالات القانونية والتجارية والثقافية والاقتصادية في القارة الأفريقية، وهذا يتسق مع التوصية 2 من جدول أعمال التنمية، والاقتراح يشبه مشروعاً نفذته ترينيداد وتوباغو في بداية التسعينيات كان يتناول تحديث مكتب الملكية الفكرية في ميناء إسبانيا وكان ناجحاً جداً لأنه وضع الأساس الصلب لنجاح مكتب الملكية الفكرية في المستقبل، وأوصى الوفد بهذا النهج للتنمية تحديداً وخاصة إن كان سيؤدي إلى تحديث نظم الملكية الفكرية في بوركينا فاصو والبلدان الأفريقية الأخرى المشمولة في المشروع الرائد.

340. وشكر وفد سويسرا وفد بوركينا فاصو على عرضه لمشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة CDIP/9/13، وكما جاء على لسان وفود أخرى فهو أمر جيد أن تبادر الدول الأعضاء بعرض مشاريع تلبي احتياجات محددة وتهدف إلى استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية، فهذا هو الهدف الأول من جدول أعمال التنمية، وشكره أيضاً على تنظيم جلسة تعريف سمحت للوفود بمعرفة قدر أكبر عن تفاصيل المشروع وهدفه النهائي، وقد أتاح وفد بوركينا فاصو الفرصة أيضاً أمام الوفود لتطرح الأسئلة ولتطلب التوضيح بشأن تفاصيل محددة من

المشروع، واحتوى الاقتراح على بعض العناصر المفيدة جداً لتحقيق أهدافه، ويستطيع الوفد أن يدعم المشروع نتيجة للمعلومات المعروضة في أثناء الاجتماع الجانبي وأثناء العرض، وأكد الوفد على بعض الجوانب المهمة لتنفيذ المشروع، فمن المفيد له أن يبدأ في صورة مشروع رائد تشارك فيه بوركينا فاصو وبلدان أفريقيان آخران، حيث إن تنفيذ المشروع الرائد سيعطي اللجنة معلومات مهمة وخبرات لغرض إمكانية تمديد المشروع ليشمل بلدان أخرى، وحتى تتحقق الأهداف من المهم أن تحتوي البلدان المختارة على قطاعات سمعية بصرية شبيهة بالقطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو، ومن المهم للبلدان الآخران أن يكونا في نفس المنطقة ليتحقق التآزر ولتُستغل الموارد بفعالية، وإن إعداد ورقة نطاق مشمول تحت نشاط 1 في الوثيقة, وسيعطي هذا للجنة فكرة محددة عن الوضع الحالي والاحتياجات الخاصة للبلدان المستفيدة، وستستعمل هذه المعلومات لصياغة أنشطة تلبي الاحتياجات بفعالية، وإن إنشاء برنامج تدريس يكون مدمجاً في برامج أكاديمية الويبو سيضمن استدامة المشروع، وبسبب محدودية موارد المشروع فمن المهم جداً أن ينتمي المشاركون في حلقات العمل مباشرة إلى القطاع السمعي البصري، ومن المهم أيضاً أن يتشابه المشاركون في مستوياتهم بحيث يستطيعون فهم التحديات والمشاركة في المناقشات التقنية، وبالتالي فمن المهم جداً أن يستعد المشاركون لهذه الحلقات من خلال اتباع برنامج التعليم عن بعد الخاص بأكاديمية الويبو، وأعرب الوفد عن ثقته في مساهمة المشروع إسهاماً فعالاً في تعزيز نظم الملكية الفكرية بحيث يسمح بتطوير أسواق القطاع السمعي البصري في أفريقيا وفي البلدان النامية.

341. واشترك وفد نيجيريا مع وفد مصر وغيره من الوفود في دعم المشروع المقترح من وفد بوركينا فاصو، فلا شك أنه سيفيد العديد من البلدان الأفريقية، وهو مشروع يستحق الثناء وتمنى الوفد أنه سيلقى قبولاً حسناً من بقية الوفود.

342. ودعم وفد جيبوتي كلمتي وفدي مصر والجزائر باسم كل من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، وشكر وفد بوركينا فاصو على عرض الاقتراح الذي يتفق مع مبادئ جدول أعمال التنمية ويعكس الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، ولذلك أوصى الوفد أن تعتمد اللجنة المشروع.

343. وتوجه وفد روسيا إلى وفد بوركينا فاصو بالشكر على وثيقته المهمة ومشروعه الذي يهدف إلى تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، واحتوى المشروع على اقتراحات محددة جداً ومهمة، ولهذا السبب أيّد الوفد المشروع، وتمنى أنه سينفذ بنجاح لأن الخبرة المستفادة منه يمكن أن تعود بالنفع الكبير على بلدان أخرى.

344. واتفق وفد فرنسا مع الآراء التي عبر عنها وفدا الدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية باسم كل من الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء على التوالي، وأيّد اقتراح وفد بوركينا فاصو الذي يتفق بوضوح مع فلسفة اللجنة في استخدام الملكية الفكرية لخدمة التنمية.

345. وتوجه وفد أستراليا بالشكر إلى وفد بوركينا فاصو على المبادرة وضم صوته إلى أعضاء المجموعة باء الآخرين وأيّد المشروع، واشترك مع وفد جنوب أفريقيا في الترحيب بمجيء المشروع على يد دولة عضو، والمشروع عمليّ ومن الممكن أن يعود بالنتائج الملموسة مع الإدارة السديدة، وأعرب الوفد عن تطلعه لمضي المشروع قدماً.

346. وشكر وفد البرازيل وفد بوركينا فاصو على العرض وأعرب عن تأييده الكامل للموافقة على المشروع، فهو مشروع مهم جداً وهو متفق مع توصيات جدول أعمال التنمية 1 و2 و4 و10 و11، وتوجد في بوركينا فاصو وبلدان أخرى جنوب الصحراء الكبرى قطاعات سمعية بصرية ناشئة، والمشروع سيعزز من هذه القطاعات من خلال الاستثمار في التدريب والتنمية المهنية إضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية، وأما تعليقات الوفد على الوثيقة فهي مرتبطة بالجزء الثالث الخاص بالاستعراض والتقييم، وهذا الأمر مهم حتى تكون المبادرات ناجحة ومستدامة، وشجع الوفد تنفيذ تقييمات على المديين المتوسط والبعيد للمشروعات من هذا النوع بحيث تقاس الاستدامة عبر الوقت، وفي هذا الصدد يجب للخبراء المشاركين في هذا المشروع أن تكون لهم خبرة في السياسات المتوجهة نحو التنمية، ويمكن للنتائج أن تكون بمثابة معيار للمبادرات المشابهة التي تمنى الوفد أن يراها في المستقبل.

347. وضم وفد كينيا صوته إلى كلمة وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشاد بوفد بوركينا فاصو من حيث حسن تصميم المشروع المقدم، وشكر الوفود على دعمها القوي للمشروع.

348. وضم وفد بوتسوانا صوته إلى كلمة وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تأييده الكامل للمشروع المقترح من وفد بوركينا فاصو.

349. ووجد ممثل شبكة العالم الثالث أن الوثيقة مهمة جداً بالنسبة للقطاع السمعي البصري، وكما ذكر وفد البرازيل فمن شأن المشروع أن ينتفع من وجود عنصر أقوى للاستعراض والتقييم، ولم يكن واضحاً إن كان الاستعراض والتقييم سيشمل تقييماً خارجياً، وقد استفادت اللجنة من التقييمات الخارجية لعدد من المشاريع الأخرى، فسيكون من النافع جداً أن يتضمن الأمر تقييماً خارجياً خاصاً لتحديد مدى النجاح في تحقيق روح جدول أعمال التنمية ومتطلبات التوصيات المنصوص عليها في الوثيقة.

350. ودعت نائبة الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات المقدمة.

351. وشكرت الأمانة (السيدة كارول كرويلا) الوفود على دعم المشروع، وقد أحاطت علماً بالتعليقات والمقترحات التي تقدمت، وفيما يخص اختيار البلدان سيُحرَص على مشاركة مجموعة البلدان الأفريقية في الاختيار، وأحاطت علماً أيضاً بالاقتراح الخاص بأهمية أن يتمتع المستفيدون من المشروع من بلدان وأفراد بشيء من الخبرة في مجال حق المؤلف والملكية الفكرية بصفة عامة، فهذا اقتراح جيد جداً، وقد أحاطت علماً كذلك بالتعليقات المفيدة جداً المقدمة من وفد البرازيل وممثل شبكة العالم الثالث الخاصة بعنصر التقييم في المشروع، لكن الأمانة أكدت أن المشروع يتضمن تقييماً خارجياً.

352. وشكرت نائبة الرئيس الأمانة على ردودها وصرحت أنه بات واضحاً موافقة اللجنة على المشروع، وأضافت أنها متأكدة أن هذه أخبار سارة لوفد بوركينا فاصو.

353. وتوجه وفد بوركينا فاصو بالشكر إلى الوفود وأكد للجنة أن حكومته ستبذل كل ما تستطيع لتضمن نجاح المشروع، وشكر أيضاً الوفود على دعمها واقتراحاتها التي أثرت المشروع، وشكر الوفد الأمانة على عملها، وأشار إلى أن الأمانة ستكون مشتركة على مدار تطبيق المشروع.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/7 - تقرير تقييم خارجي مستقل بشأن مشروع الملكية الفكرية والملك العام

354. وعلم الرئيس أن وفد ألمانيا أراد إلقاء بيان عام بشأن التقييمات.

355. وأشار وفد ألمانيا إلى وجود تقرير تقييم سابع إلى جانب التقارير الستة التي تناقشها اللجنة، ويتعلق التقرير بتقييم من تنفيذ شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حول المساعدة التقنية التي وفرتها الويبو لكينيا، وهي أول مرة تقوم الشعبة فيها بتنفيذ تقييم من هذا النوع، وقد اكتمل التقرير هذا العام ولم يعرض على الدول الأعضاء، فإن عمل الشعبة لا يسهل النفاذ إليه بواسطة الدول الأعضاء، ويضطر المندوبون إلى الجلوس في مكتب رئيس الشعبة لقراءة التقارير، ولا يسمح بنسخها، وأشار الوفد إلى أن هذا الموضوع أثير العام الماضي أثناء اجتماع لجنة البرنامج والميزانية وأثناء الجمعية العامة، ولم تؤخذ أي قرارات ولم تنفذ أي متابعات للموضوع، وطلب الوفد من الشعبة توضيح مدى فائدة التقرير الخاص بكينيا للجنة، ورأى الوفد أن التقرير مفيد على الأقل فيما يخص التنسيق الداخلي حيث أنه يتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة من قطاعات الويبو المختلفة، ولذلك طلب الوفد من الشعبة توفير معلومات أكثر بشأن ذلك التقرير وجعله متاحاً للدول الأعضاء من خلال اللجنة بدون

الحاجة إلى الذهاب إلى مكتب رئيس الشعبة، ومع ذلك فإن الاستجابة للطلب ستعالج المسألة بالنسبة للتقرير الخاص بكينيا فقط وستظل اللجنة في حاجة إلى متابعة المشكلة العامة الخاصة بجعل نفاذ الدول الأعضاء إلى التقارير أكثر سهولة كقاعدة ثابتة، فلابد من تغيير القاعدة التي تضطر المندوبين من الذهاب إلى مكتب رئيس الشعبة للحصول على التقارير، وفي هذا الصدد أراد الوفد معرفة إن كانت الأمانة تعدّ شيئاً عن هذه المشكلة للعرض على الجمعية العامة المقبلة، فإن الوضع الحالي يحتاج إلى تغيير ويجب إتاحة تقرير كينيا للجنة.

356. ولم تستطع الأمانة تقديم إجابة أكيدة حيث أن التقرير من إعداد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولا يمكنها الالتزام بأي شيء بدون أن تكون على علم كامل، لكنها فهمت أن الوثيقة ستتاح من خلال موقع الويبو الإلكتروني وسيستطيع الجميع النفاذ إليها، وقد حاولت الأمانة الحصول على معلومات أكثر عند مناقشة هذا الموضوع في الفريق العامل المخصص، وبحسب ما فهمت سيتاح التقرير في القريب، لكن الأمانة أحاطت علماً بملاحظة وفد ألمانيا وسوف تبلغها لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وللآخرين المسؤولين عن إتاحة التقرير للدول الأعضاء.

357. وأكد وفد ألمانيا على رغبته في معرفة إن كانت الأمانة تعدّ شيئاً عن تغيير هذه القاعدة للعرض أمام الجمعية العامة المقبلة حيث أن الحديث الآن لا يعالج إلا حالة التقرير الخاص بكينيا، وأشار الوفد إلى علمه بسرية تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لكن ذلك لا يختص إلا بتدقيقات التقييم، وقد ذهب بلدان أو ثلاثة فقط إلى مكتب رئيس الشعبة للاطلاع على التقارير أثناء العام، ولذلك تساءل الوفد عن جدوى إنفاق الأموال لغرض تقييمات لا تُقرأ تقاريرها في النهاية.

358. وصرحت الأمانة أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هي آلية للتدقيق والرقابة المستقلين، وبالتالي فمن الصعب على شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية أو أي شخص آخر أن يفرض شيئاً على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية حيث أن لها هيكلها الإداري الخاص، وبالتالي كما قيل ستبلغ ملاحظة وفد ألمانيا إلى الشعبة لضمان أنها تعلم تماماً رغبة الدول الأعضاء في الاطلاع على كل التقارير الصادرة عنها، وستطلب الأمانة أيضاً من الشعبة الرد بكل المعلومات اللازمة.

359. وتوجه الرئيس بالشكر إلى الأمانة على ردها وفتح باب المناقشة بشأن التقييم الخارجي بشأن مشروع الملكية الفكرية والملك العام، ودعا المقيّم الخارجي السيد موسونغو إلى تقديم التقييم.

360. وشكر السيد موسونغو الأمانة وعلى الأخص شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية ومدير المشروع وكل من قدّم الدعم المتعلق بالتقييم، وتقرير التقييم موجود في الوثيقة CDIP/9/7، وقد صدر منذ ما يقرب من شهرين، وقدّم السيد موسونغو نظرة عامة عن نتائج التقرير واستنتاجاته، وكان الغرض من التقييم أمرين، الأول هو إعطاء الفرصة للدول الأعضاء والأمانة وأصحاب المصلحة الآخرين في الويبو للتعلم من خبرات تنفيذ المشروع بحيث يتحسن التصميم والتنفيذ في الأنشطة المقبلة في هذا المجال، والغرض الثاني من التقييم هو توفير معلومات قائمة على أساس الأدلة لتدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، والتقرير يحتوي على تفاصيل منهجية التقييم إضافة إلى نتائجه واستنتاجاته الأساسية، وفيه أيضاً أربعة ملاحق تحتوي على معلومات إضافية منها الاستبيان المستعمل لجمع البيانات، وقد ورد جدول يلخص مدى تحقيق المشروع لأهدافه في الملحق الأول من التقرير، وكان الهدف الأول من المشروع تعزيز مستوى الفهم لتعريف الملك العام وتحسين مستوى إتاحة الأدوات لرصد الموضوعات التي تقع في إطار الملك العام، وتم استعمال أربع مؤشرات لتحديد مدى تحقق هذا الهدف، وتعتمد المؤشرات على ما ورد في وثيقة المشروع، المؤشر الأول هو مستوى المناقشات في اللجنة بشأن الملكية الفكرية والملك العام، وبناء على التقييم والآراء الواردة من المشاركين في الاستبيان فإن موضوع الملكية الفكرية والملك العام حصل على اهتمام زائد في اللجنة وكذلك في لجان الويبو الأخرى، ويشير هذا إلى تعزيز مستوى الفهم أو على الأقل يشير إلى مناقشة الموضوع، أما المؤشر الثاني فهو عدد صنّاع السياسات المشاركين في الفعاليات، واحتوى هذا المشروع على فعالية واحدة فقط هي مؤتمر توثيق حق المؤلف الذي شارك فيه 148 فرداً من الدول الأعضاء ومن أصحاب المصلحة

الآخرين في الويبو، والآراء الواردة بشأنه في اجتماعات سابقة للجنة وأثناء التقييم أفادت بأن الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين وجدوا الاجتماع مفيداً، وكان المؤشر الثالث هو مستوى استخدام الدراسات والدراسات الاستقصائية التي نفذت في إطار المشروع، لكن هذا المؤشر لم يتحدد بسبب عدم توافر البيانات، ويعود هذا جزئياً إلى أن بعض الدراسات لم تكن منتهية عند تنفيذ التقييم، ومن حيث الرضا عن اجتماع توثيق حق المؤلف أقرّ 77.8% من المجيبين على الاستبيان أو المشاركين في مقابلات شخصية بأنهم راضون عن المؤتمر، وهذه نسبة مهمة، وأما الهدف الثاني من المشروع فكان وضع أدوات جديدة ومبادئ توجيهية تقوم على أساس نتائج الدراسات فيما يخص الملك العام، والمؤشر الأساسي هنا هو عدد المبادئ التوجيهية أو التوصيات التي وضعت على كل من المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ولم تتحدد أي نتيجة فيما يخص هذا الهدف، فلم يستطع المقيّم رصد أي أدوات جديدة أو إرشادات نشأت في إطار المشروع أو يمكن أن تنسب إليه، ولذلك فهذا الهدف من المشروع لم يتحقق، والهدف الثالث كان توفير فرص فعالة للتبادل بين الخبرات الوطنية والإقليمية بشأن الملكية الفكرية والملك العام، والمؤشران الأساسيان لهذا الهدف هما عدد المشاركين في مؤتمر توثيق حق المؤلف ومستوى الاستجابة للدراسات الاستقصائية المنفذة في إطار المشروع، وكما ذكر سابقاً فقد شارك في المؤتمر ما يقرب من 150 شخصاً، وكانت الدراسات الاستقصائية مهمة لأنها أعطت معلومات تسمح للدول الأعضاء بفهم ما يحدث في أماكن أخرى، وقد استجابت 80 دولة عضو للدراسة الاستقصائية بشأن التسجيل الطوعي وأنظمة الإيداع مما يعني حوالي 43.2 بالمائة من أعضاء الويبو، وبالرغم من أن هذه النسبة تقل عن 50 بالمائة إلا أن الرقم كبير وبالتالي يمكن القول بأن المشروع نجح في توفير فرصة لتبادل المعلومات، وأما الهدف الرابع فيتعلق بالعمل المستمر بشأن قضايا الملكية الفكرية والملك العام في الويبو وفي الدول الأعضاء، والمؤشر الأول هنا هو زيادة الطلب على التحاليل أو المساعدة التقنية بشأن الملكية الفكرية والملك العام على أساس آراء أصحاب المصلحة، وقد رأى 66.7 بالمائة من المشاركين في الاستبيانات أو المقابلات الشخصية وجود احتياج متنام مع المضي قدماً للعمل بشأن الملكية الفكرية والملك العام، والمؤشر الآخر هو معدّل استخدام الدراسات على أساس مرات التحميل من الموقع أو الطلبات الواردة للحصول على نسخ منها، ولم يتم احتساب المؤشر لعدم توافر البيانات، وفيما يخص استنتاجات التقييم يوجد ملخص في الملخص التنفيذي للمشروع، وفيما يخص تصميم المشروع وإدارته فخلاص التقييم إلى أن المشروع بما يشمل الهيكل ومحتوى وثيقة المشروع الأصلية إضافة إلى إطار عمل التقييم وتقديم التقارير فإن تصميمه كان على درجة جيدة من الجودة، وقدمت وثيقة المشروع إرشاداً كافياً وإطاراً معقولاً للمناقشات حول التقدم في اللجنة وكذلك للتقييم، وأظهرت النتائج أيضاً أن مدة المشروع تحتاج إلى إطالة ربما إلى ثلاث سنوات وأن الدراسات والدراسة الاستقصائية يمكن أن تحتوي على أمور أكثر عملية بحيث تستطيع الدول الأعضاء اتخاذ قرارات ملموسة، وكما قيل من قبل فإن بعض الدراسات أو الأعمال لم تكتمل مع وقت تنفيذ التقييم على الرغم من أن المفترض أنه كان تقييماً نهائياً، وأخيراً وبناءً على الآراء الواردة والمعلومات والوثائق المستعرضة فإن الخلاصة هي أن المشروع أدير إدارة جيدة من حيث التخطيط للأنشطة والتنفيذ وكذلك من حيث استخدام الموارد والتنسيق الداخلي مع الأمانة، وقد اشتركت شعب مختلفة من الويبو في المشروع، وكان التنسيق بينها جيد جداً للتأكد من تنفيذ المشروع، وعلى الرغم من أن التقييمات عادة تقدم التوصيات إلا أنه قرر عدم تضمين أي توصيات لأن النتائج والاستنتاجات وافية في حد ذاتها، والأمر متروك للجنة لتتخذ تلك القرارات، ومع ذلك فبسبب أن هذا من أول التقييمات التي تنفذ بشأن مشروع من مشاريع جدول أعمال التنمية فقد احتوى التقرير على توصيات تتعلق بتقييم هذا المشروع وبتقييم مشاريع جدول أعمال التنمية بصفة عامة، إن ممارسة وضع إطار للتقييم بداخل المشاريع هو أمر حميد ويجب أن يستمر، فمن شأنه أن يساعد اللجنة وكذلك أصحاب المصلحة بصفة عامة على فهم ما حدث في إطار تنفيذ المشروع وعلى تقييم نتائجه، ولكن كما ذكر من قبل فبعض الأعمال لم تنتهي مع تنفيذ التقييم، ولا يقع اللوم في هذا الأمر على أي شخص محدد، ولذلك فالتوصية لمثل هذا النوع من المشاريع هي أن يتم التقييم الخارجي فقط عند الانتهاء من كافة الأنشطة وبعد اكتمال تقرير نهاية المشروع بواسطة الأمانة وكذلك تقرير التقييم الذاتي، ويوصى أيضاً فيما يخص المشاريع التي تمتد لفترة عامين أو أقل أن يتم تنفيذ تقييم ذاتي واحد فقط عند الانتهاء من المشروع، ثم تستطيع اللجنة تحديد مدى الحاجة إلى تقييم خارجي بعد استعراض التقييم الذاتي، فهذا النهج أكثر واقعية ومن شأنه أن يصدر نتائج أفضل وأن يتجنب وضعاً يكون فيه التقييم الخارجي غير قادر على تقييم النتائج تقييماً كاملاً إضافة إلى تقييم جودة محصلات المشروع،

وإن أنشطة التقييم الذاتي التي تمت في إطار المشروع لدورتي اللجنة السابعة والثامنة كانت بالأساس تقارير مرحلية والتقارير المرحلية ليست تقييمات.

361. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية السيد موسونغو على إعداد التقييم المستقل للمشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام، وسعد الوفد لقدرته على الاتفاق مع الاستنتاجات الواردة في التقرير في إشارة إلى الاستنتاجات الأربعة المتعلقة بنتائج المشروع في الملخص التنفيذي في الصفحة الثالثة من التقرير، والاستنتاج الأول هو أن المشروع ساعد على تعزيز فهم قضايا التفاعل بين الملكية الفكرية والملك العام وأدواته، وتعلق الاستنتاج الثالث بإتاحة المشروع لفرص فعالة للتبادل بين التجارب الوطنية والإقليمية، وفيما يخص وضع الأدوات الجديدة والمبادئ التوجيهية للنفاذ إلى مواد الملك العام الذي نوقش في إطار الاستنتاج الثاني أشار الوفد إلى أنه على الرغم من عدم رضا 60% من المشاركين في الاستبيان من حيث جودة النتائج الخاصة بهذا العنصر إلا أن الوفد يرى أن التقرير في حد ذاته يقدم وجهة النظر المطلوبة، فقد ورد في التقرير في الصفحة الثانية عشرة: "كانت أعمال الاستقصاء وتحديد النطاق تحتاج إلى الإتمام أولاً وأن تُناقش وتُفهم قبل البدء في أي عمل يرمي إلى وضع الأدوات والمبادئ التوجيهية، كان خطأً التوقع بأن يبدأ العمل على الأدوات والمبادئ التوجيهية في ذات الوقت مع التحليل الأساسي لقضايا الملك العام"، وعلاوة على ذلك أوضح التقرير أن أكثر من 70% من المشاركين اتفقوا على نجاح المشروع في رصد الأدوات الموجودة لتحديد ما آل إلى الملك العام، وفيما يخص العنصر الرابع بشأن الزخم والاهتمام الزائد بقضايا الملكية الفكرية والملك العام رأى الوفد أن الاحتياج المتنامي للمزيد من العمل في هذا المجال يلقى استجابة بالفعل من خلال نظر اللجنة في التوصيات الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف، وفيما يتعلق بعملية التقييم وافق الوفد بشكل عام على التوصية القائلة بتنفيذ تقييم ذاتي واحد فقط للمشاريع ذات العامين أو أقل على أن ينفذ عند الانتهاء من المشروع، وعندما تستعرض اللجنة التقييم الذاتي يمكن البت في الحاجة إلى إجراء تقييم خارجي مستقل، ويعدّ هذا النموذج للاستعراض الخارجي نموذجاً واعداً جداً، على الأقل لمشاريع كثيرة، ومن شأن هذا النموذج أن يساعد على تجنب وضع مثل الوضع الحالي الذي تعذر فيه القيام بتقييم كامل بسبب عدم اكتمال بعض عناصر المشروع.

362. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية شاكراً السيد موسونغو على التقرير الممتاز، وقال إن المجموعة راضية عن جودة التقييم، فقد ارتقى إلى مستوى توقعات المجموعة وأورد عدداً من النتائج الجيدة والتوصيات، وذكر التقرير عدم وضع الأدوات أو المبادئ التوجيهية التي ستزيد مستوى النفاذ إلى الموضوعات التي آلت إلى الملك العام، ولذلك رأت المجموعة أن أحد الأهداف الرئيسية للمشروع لم يتحقق، فإذاً توجد حاجة للمزيد من العمل بهذا الشأن، وطلبت المجموعة إلى المقيّم أن يقترح التوصيات بشأن المزيد من العمل الموضوعي لمتابعة التقييم وأن يقدّم جدولاً زمنياً واضحاً للمتابعة، وأكدت المجموعة على تشجيعها لممارسة التقييمات الخارجية، وأكدت أيضاً على الحاجة إلى ملك عام ثري ويسهل النفاذ إليه ولا ينتهك التراث الثقافي للدول الأعضاء.

363. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن دعمه لكلمة وفد مصر التي ألقاها باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الوفد السيد موسونغو على تقرير التقييم، وأحاط علماً بأن التقييم كان قيد التنفيذ والمشروع لا يزال مستمراً، فقد أفاد المقيّم اللجنة بهذا الأمر الآن وهو أيضاً مقيد في التقرير، لكن التقييم قدّم معلومات بالفعل بشأن عناصر المشروع التي نفذت، وفي حين أن الوفد يدرك أن التقرير لا يقدم أي توصيات تتعلق بالعمل المقبل إلا أنه رصد في التقرير تلك النتائج التي يستطيع دعمها دعماً كاملاً، وتشمل هذه النتائج الحاجة إلى إدخال مدة زمنية معقولة لغرض تنفيذ المشروع، وهذا الأمر يمكن تعميمه لأن اللجنة نظرت في عدد من التقييمات الأخرى التي لم تحظى مشاريعها بالوقت الكافي للتنفيذ الكامل وللتقييم، وتوجد أيضاً النتيجة التي تفيد بأن الدراسات تحتاج إلى توجه عملي أكبر بحيث تستطيع الدول الأعضاء اتخاذ قرارات ملموسة، ورأى الوفد أن المشروع لبّى هذه الحاجة بالفعل، فحتى الآن جاءت الدراسات على نحو مفيد للجنة من حيث توفير خيارات للعمل المقبل، وتوجد على سبيل المثال دراسة النطاق الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة التي أعدتها الأستاذة الجامعية دوسولييه والتي احتوت على توصيات يمكن تحويلها إلى مشاريع مقبلة تستطيع اللجنة أن تنظر فيها، ومن النتائج أيضاً أن ثمة حاجة متزايدة للمزيد من العمل بشأن قضايا الملكية الفكرية والملك العام في داخل الويبو وكذلك داخل الدول الأعضاء وخاصة في البلدان

النامية والأقل نمواً، وحيث أن هذا المشروع هو الأول من نوعه فيمكن تناول مكوناته المختلفة كل على حدة أثناء السير قدماً، وأيّد الوفد هذا الأمر، لكن النتيجة الأكثر قهرية هي أن أحد أهم أهداف المشروع لم يتحقق وهو وضع أدوات ومبادئ توجيهية يمكن استخدامها لزيادة النفاذ إلى الموضوعات التي آلت إلى الملك العام أو لحفظ المعارف التي آلت إلى الملك العام، ومن المهم استمرار العمل في هذا المجال لتحقيق هذا الهدف، وأحاط الوفد علماً بأن المقيّم لم يقدم أي توصيات بشأن العمل المقبل وأنه قال إن القرار هنا يخص الدول الأعضاء، ومع ذلك فإن الوفد يود من المقيّم أن يخبر اللجنة عن تلك الأعمال التي تستطيع القيام بها لتحقيق ذلك الهدف الباقي، وأما انطباع الوفد العام فينص على ضرورة استمرار عمل اللجنة نحو التطبيق الكامل للتوصيتين 16 و20 من جدول أعمال التنمية، وأحاط الوفد علماً بتوصية تناولت عملية التقييم، ورأى أن النظام الحالي يجب أن يستمر، ويجب أيضاً أن يضع محل اعتباره أهم ما جاء في التقييم من حيث المدة المعقولة التي يجب توفيرها لتنفيذ المشروع، ويجب أن يكون التقييم الخارجي شرطاً إجبارياً وألا يكون اختيارياً، وأعرب الوفد عن تأييده للممارسة الحالية ويمكن إدخال التوصيات تدريجياً بحيث تسمح بالتنفيذ السليم للمشروع وللتقييم بحسب ما هو مناسب.

364. ورحب وفد البرازيل بتقرير التقييم والعرض المقدم من السيد موسونغو، واتفق الوفد مع النقاط التي أثارها وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وكذلك ما جاء على لسان وفد جنوب أفريقيا، فالمشروع مرتبط بالتوصيات 16 و20 من جدول أعمال التنمية وهو موصوف في الوثيقة CDIP/4/3/Rev1 ويتناول حق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية والبراءات، والوثيقة CDIP/9/INF/5 هي التي تتناول الجزء الخاص بالعلامات التجارية وستعرض أثناء الدورة الحالية للجنة، وقد قسّم المقيّم الاستنتاجات إلى قسمين هما تصميم المشروع ونتائج المشروع، وفيما يخص تصميم المشروع أكد التقرير أن فترة التنفيذ كانت تحتاج إلى إطالة، وفيما يخص النتائج خلص التقييم الخارجي إلى أن المشروع لم يضع أي أدوات أو مبادئ توجيهية جديدة يمكن استخدامها لزيادة مستوى النفاذ إلى المواد التي آلت إلى الملك العام أو للحفاظ على مثل هذه المواد، وأحاط الوفد علماً أيضاً بملاحظة المقيّم بشأن الحاجة إلى مزيد من العمل فيما يخص تعزيز فهم قضايا الملكية الفكرية والملك العام وأدواته، ولم ينعقد إلا مؤتمر واحد فقط تناول توثيق حق المؤلف والبنى التحتية، وتم تسجيل مستوى عالٍ من الرضا، ويجب تنظيم فعاليات أخرى أيضاً لتناول العلامات التجارية والبراءات، ومن الضروري أيضاً تضمين وضع الأدوات والمبادئ التوجيهية المذكورة في المرحلة الثانية من المشروع حيث أنها من أهدافه الرئيسية، ورغب الوفد في معرفة كيف تنوي الأمانة أن تسعى لتحقيق الأهداف المتبقية للمشروع، وأخيراً وفيما يخص إطار عمل التقييم رأى الوفد أن كل المشاريع السارية يجب أن تخضع للتقييم الخارجي، فإن هذه التقييمات توفر المعلومات للدول الأعضاء التي تسمح لها برصد فعالية المشاريع واتخاذ القرارات بشأن المبادرات المقبلة.

365. ونصح وفد ألمانيا الأمانة بالحرص عند تحديد أنواع التقييم المختلفة المطلوبة، فقد أشارت الوفود إلى الحاجة إلى التقييمات الخارجية لكن هذا يجب أن يتحدد وفقاً للوضع والمعايير، فيمكن أن يبدأ الأمر بالتقييم الذاتي بواسطة مدير المشروع، ثم إن أول نقطة للتحكم هي تقرير التثبيت من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، حيث أن هذه أداة داخلية لفحص التقييمات الذاتية، وقد ورد إلينا بعض الآراء بشأن جودة التقييمات الذاتية في السنوات الأخيرة، وأبدى الوفد افتراضه بأن مديري المشاريع وأيضاً شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يستفيدون من تجربة التقييم كلما جرى تنفيذ تقييم خارجي، ورأى الوفد أن التقييمات الخارجية يجب أن تكون الاستثناء، ومن الممكن من الناحية الاستراتيجية أن تُستخدم بصفتها تقييماً رائداً، على سبيل المثال في بلد يخضع للتقييم لأول مرة مثل الوضع في تقرير كينيا، وفي هذه الحالة يصبح منطقياً للمقيّم الخارجي أن يحدد مدى اتباع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للنموذج الصحيح، وفي حالة الموافقة عليه تستمر الشعبة في العمل ولا توجد حاجة للتقييم الخارجي إلا إذا تم رصد احتياج جديد، فلا يجب أن يكون الوضع الطبيعي هو طلب التقييم الخارجي، ويجب للجنة أن تعتمد على تدابيرها الداخلية، وإذا كان الهيكل الداخلي يعمل على الوجه السليم يصبح أسهل للمقيّم الخارجي أن يعمل فيما بعد، ويتعين على الأمانة أن تتعلم من التقييمات الخارجية بحيث تحسّن من عملها، وبالتالي يرى الوفد أن التقييمات الخارجية يجب أن تكون هي الاستثناء.

366. وشكر وفد الجزائر متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية المقيّم على تقريره، ورأى أنه مهم للغاية وقال إن المجموعة لديها عدد من النقاط للطرح بشأنه، أولاً فيما يخص نتائج المشروع لاحظت المجموعة الإشارة إلى الحاجة إلى تعريف أفضل للملك العام، وبالتالي فمزيد من العمل مطلوب لتحديد تعريف أكثر دقة للمصطلح "الملك العام" بحيث تحدد الموضوعات التي تدخل ضمن الملك العام والأدوات لعمل ذلك، وهذا الأمر من الأهمية بمكان، وستتفق الأمانة أن هذا التعريف لا يجب أن يضر بحماية المعارف التقليدية، فالمجموعة تدرك أن بعض الموضوعات تؤول إلى المعارف التقليدية وغيرها يؤول إلى الملك العام، وأعربت المجموعة عن قلقها بسبب عدم تحقيق أحد أهداف المشروع المتوقعة، وحثت الأمانة على النظر بكامل عين الاعتبار في التوصية التي تقدمت وأن تبذل قصارى جهدها لتتأكد من وضع أدوات جديدة ومبادئ توجيهية وإتاحتها للدول الأعضاء، فهذا من شأنه تعزيز فهم الملك العام وأن يساعد على تناول القضايا، والمجموعة مهتمة بشدة بسبب عدم قدرة المشروع على وضع هذه الأدوات والمبادئ، وفيما يخص تضمين التقييمات الخارجية تميل المجموعة إلى استمرار النهج الحالي، والمقصود أن التقييم الخارجي المستقل يجب أن يكون شرطاً إجبارياً، ولا يجب أن يكون اختيارياً.

367. وهنأ ممثل معهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية الرئيس على انتخابه، وأشاد بعمل الويبو بصفة عامة في مجال الملكية الفكرية والملك العام وكذلك بعمل الخبير الاستشاري السيد موسونغو فيما يخص تقييم المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/9/7، وقال إن الملك العام وأهميته يشكلان مجالاً صعباً جداً للدراسة والتقييم، واتفق معهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية مع أن التقييم أظهر الحاجة إلى المزيد من العمل الكثير بشأن قيمة الملك العام خاصة فيما يتعلق بإدماج المجتمعات المهمشة والنامية وتمكينها، ورأى المعهد إمكانية دفع جوانب الإدماج والتمكين في العدالة الاجتماعية إلى الأمام من خلال التشجيع على تطوير حماية الملكية الفكرية بداخل تلك المجتمعات بشرط أن شكل القانون ونطاق الحماية يضعان محل اعتبارهما جوانب العدالة الاجتماعية من نظام الملكية الفكرية بما يشمل على وجه الخصوص أثر الملك العام، وبالرغم من تأكيد التقرير على صعوبة تصنيف أهمية الملك العام بالأرقام وتقييمه ووضع الأدوات لذلك إلا أن حماية الملك العام ستساعد بالتأكيد على تنمية المجتمعات المهمشة من خلال حماية أحد أهم المصادر التي يستمدون منها لإنشاء واستغلال أعمال جديدة، ومع تقدم تنمية تلك المجتمعات ستساهم مساهمة أكبر في تقدم الثقافة والسلامة الحسية لبلدانهم بشكل عام، وختاماً تقدم ممثل المعهد بالشكر إلى الرئيس واللجنة والويبو على فرصة المشاركة، وأشاد المعهد بعمل الويبو وعمل اللجنة إلى اليوم في السعي إلى تحقيق التوازن والإدماج والتمكين في قوانين الملكية الفكرية والنظم الإدارية في أنحاء العالم.

368. وأشار الرئيس إلى أن الدول الأعضاء أيدت بصفة عامة النتائج الرئيسية والاستنتاجات المقدمة، ودعا السيد موسونغو إلى الرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

369. وتوجه السيد موسونغو بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها وآرائها بشأن التقرير، وفيما يخص عدم تحقيق المشروع لهدفه الثاني وما يمكن عمله فكما ورد في التقرير فإن تسلسل الأنشطة كان خاطئاً من منطلق أنه تطلب فهم القضية ووضع الأدوات في ذات الوقت، فإن التسلسل غير صحيح, والآن بعد أن بذل بعض المجهود لفهم القضية من خلال الدراسات والاستقصاء بشأن ما يحدث في البلدان فمن الممكن النظر قريباً في نوع الأدوات التي يمكن وضعها، وكما جاء في التقرير فقد قوبلت دراسة الأستاذة دوسولييه بترحيب كبير من اللجنة، وقد شملت الدراسة بعض التوصيات بشأن أساليب إمكانية تنفيذ المزيد من العمل، وهذه هي المجالات التي يمكن للجنة فحصها لتحدد أيها الأنسب للمضي قدماً ولدعم عملية وضع الأدوات، وإن جزءً من أسباب عدم تقديمه لتوصيات محددة بشأن العمل المقبل هو أن بعض الدراسات لم تكتمل بعد، وكما جاء في ملخص جدول التقييم فعلى سبيل المثال لم تتوفر البيانات لتقييم الدراسات ذاتها ولم تكفي التعليقات المتوفرة لتحديد مدى توزيع هذه الدراسات وانتشارها، فمن الممكن تنفيذ الدراسات لكنها إن لم تكن توزع وتنتشر بالشكل الصحيح فلا يمكن القول بأنها عززت من فهم القضية، وفيما يخص مسألة جعل التقييمات الخارجية إجبارية أو اختيارية فإن الاقتراح لم يكن بالضرورة يقول بوقف التقييمات الخارجية، فمن منظور موضوعي وعملي أشارت التجربة إلى أن الأفضل هو مناقشة التقييم الخارجي بعد إتمام كل الأعمال الخاصة بالمشروع، وقال إنه طلب من الأمانة تقرير نهاية المشروع لكنه لم يتوفر بسبب عدم انتهاء العمل، وبالتالي جاء الاقتراح بأنه عندما تعد الأمانة تقرير نهاية المشروع الذي يلخص كل الأعمال ويتم تنفيذ التقييم

الذاتي يستطيع وقتها المقيّم التدخل مؤدياً بذلك إلى قيمة مضافة أكبر بكثير، هذا هو الاقتراح، ولم يكن الاقتراح لوقف العمل بالتقييمات الخارجية، وفيما يخص تعليق وفد ألمانيا فهذا للأمانة أن تتناوله، فلا يسعه التعليق على ما يتعين حدوثه على المستوى الداخلي لكن هذا الاقتراح يستوجب النظر فيه.

370. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن الأمانة لم تستجب إلى سؤال وفد البرازيل بشأن السبيل إلى الأمام للمشروع والهدف الذي لم يتحقق.

371. وأحاطت الأمانة علماً بعدم استطاعة وضع الأدوات المحددة أو المبادئ التوجيهية في إطار المشروع، فإن الهدف لم يتحقق، واتفقت الأمانة مع رأي المقيّم الخارجي فيما يخص تسلسل الأنشطة، ليس من الممكن دراسة القضية ووضع الأدوات المحددة أو المبادئ التوجيهية في ذات الوقت، ومن أهم الدروس المستفادة من إدارة المشروع أنه لا يجب تضمين عدة عناصر تتناول قضايا مختلفة في مشروع واحد، فإن النتائج الخاصة بكل من عناصر حق المؤلف والبراءات والعلامات التجارية كانت كلها مختلفة، وأحد أسباب عدم إمكانية إعداد تقرير نهاية المشروع هو أن اعتماد عنصر العلامات التجارية لم يتم إلا في الدورة الثانية للجنة في 2010، وأما عناصر حق المؤلف والبراءات فاعتمدت في نهاية الدورة الثانية في 2009، وقد أدى تضمين عناصر مختلفة تتناول قضايا مختلفة جداً في إطار مشروع واحد إلى صعوبة كبيرة في إدارة المشروع وتنفيذه، ولهذا السبب اتفقت الأمانة تماماً مع توصية المقيّم الخارجي بأفضلية وجود مشاريع منفصلة لكل عنصر في المستقبل، ومن شأن هذا أن يسمح بالتركيز على نطاق كل عنصر وأن يضمن تحقيق كل النتائج في إطار زمني محدد، وهنا يتعلق الأمر مباشرة بسؤال وفد البرازيل للأمانة بشأن العمل المقبل، أحياناً تحدث الأشياء كلها في نفس الوقت، ففيما يخص عنصر البراءات على سبيل المثال تقرر أثناء الدورة الخامسة للجنة في أبريل 2010 بناء على اقتراح من وفد بوليفيا إعداد الأمانة لاقتراح مشروع يتناول بين أمور أخرى ثلاثة عناصر أخرى لم تكن مشمولة في جزء المشروع الخاص بالبراءات، ثم وافقت اللجنة في وقت لاحق على مشروع إضافي بشأن البراءات والملك العام فيما يخص هذه العناصر، ومما اشتمل عليه هذا الأمر على سبيل المثال دراسة على مستوى المؤسسات الصغيرة بشأن البراءات والملك العام لأن الدراسة الأولى تناولت المستوى الكلّي والنظر في البراءات والملك العام في سياق وضع المعايير، فيجب هيكلة العمل المقبل في إطار العناصر المختلفة، فتقرر الدول الأعضاء التوصيات التي يجب متابعتها لكل عنصر، فعلى سبيل المثال ستناقش اللجنة أثناء الدورة الحالية ثلاث توصيات من السيدة دوسولييه إضافة إلى وثيقة من إعداد الأمانة لهذا الغرض، ثم تتخذ اللجنة قراراتها بشأن العمل المقبل فيما يخص هذه التوصيات الثلاث، وفي حالة قرار اللجنة بالمضي قدماً بالمزيد من العمل رأت الأمانة أن يحدث هذا في إطار مشاريع محددة، ولا يجب للعناصر أن تجتمع في مشروع واحد عام.

372. وشكر وفد البرازيل الأمانة على الشرح وأراد طرح سؤال ذي صلة، لقد ورد في الجدول الموجود في المرفق الثاني من تقرير المدير العام أن المشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام اكتمل، فأراد الوفد في هذا السياق معرفة إن كان هذا هو الوضع بالفعل أم أن الإمكانية لا تزال متاحة للأعمال الإضافية في داخل المشروع الموجود.

373. وشكر وفد مصر الأمانة على شرحها وقال إنه من المفيد متابعة أعمال وضع الأدوات والمبادئ التوجيهية بحيث نحصد ثمار الدراسات والاستقصاءات التي تمت، وأراد أيضاً سؤال المقيّم عن رأيه فيما يخص التطبيقات العملية لتلك الدراسات والاستقصاءات، وبحسب فهم الوفد فهذه يمكن تنفيذها كجزء من الأنشطة اللاحقة بالمشروع.

374. وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد البرازيل مؤكدة أن كل عناصر المشروع قد اكتملت، وكان النشاط الأخير هو دراسة بشأن التملك غير المشروع للإشارات وستعرض نتائجها أثناء الدورة الحالية للجنة، وبالتالي فالمشروع مكتمل من حيث العناصر، وكان العنصر الخاص بالعلامات التجارية هو الأخير لأنه حصل على موافقة اللجنة في دورتها الثانية في 2010 مقارنة بالموافقة في العام السابق لذلك لعنصري حق المؤلف والبراءات، وبالتالي لم تتح إلا سنة واحدة لتنفيذ عنصر العلامات التجارية، ولم يستطع المقيّم تقييم العنصر الأخير لأنه لم يعرض أمام اللجنة.

375. وأشار السيد موسونغو إلى سؤال وفد مصر قائلاً إنه ذكر بالفعل ما يمكن عمله فيما يخص وضع الأدوات، ومن الممكن تنفيذ المزيد من العمل أيضاً بشأن التوصيات المحددة في كل دراسة، لكن هذه التوصيات من صياغة مؤلفي الدراسات وقد أوردوا أسباب توصياتهم، ولذلك قد لا يبدو منطقياً لشخص مثله لم يشترك في إعداد الدراسات أن يقترح أي التوصيات يجب العمل بها، وأما من منظور التقييم فالمطلوب هو تحديد مدى نفع الدراسات للدول الأعضاء من حيث تعزيز فهم الملك العام وتوجيه أصحاب المصلحة إلى ما يجب عمله، وكما قيل من قبل لم يتم تقييم هذا الجانب لأن بعض الدراسات لم تكتمل ولأن البيانات ناقصة، وبالتالي جاء الاقتراح بأنه في حالة تنفيذ التقييم في وقت أكثر تأخراً كان من الممكن إتاحة تلك المعلومات.

376. وشكر وفد جنوب أفريقيا الأمانة على التوضيح، وأكد على أن أحد الأهداف لم يتحقق بغض النظر عن خطأ تسلسل الأنشطة أو صحته، ومن الحكمة تذكر هذه النقطة، ولا تزال دراسة أخرى أمام اللجنة لتقييمها، وحيث أنه من المحتمل أن التسلسل كان خاطئاً فربما يتعين على اللجنة أن ترجع إلى كل الأدوات فقط بعد تقييمها لكل الدراسات، واتفق الوفد على الجودة العالية لدراسة نطاق السيدة دوسولييه الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأن اللجنة ستقيّم بعض التوصيات المرصودة، ويجب تذكر أمر وضع الأدوات والمبادئ التوجيهية مع النظر بعين الاعتبار إلى أن تقييم المشروع تم قبل اكتماله، ويتعين على اللجنة العودة لاحقاً إلى الموضوع وتوجيه الأمانة من حيث كيفية المضي قدماً، ولا يجب أن يخرج المشروع من رؤية اللجنة لمجرد عدم إتاحة الوقت الكافي للانتهاء منه.

377. وأوضحت الأمانة أن نتائج المشروع لا تزال قيد المناقشة بواسطة الدول الأعضاء بالرغم من أن عناصر المشروع اكتملت، فالعمل لا يزال سارياً، وهذا يشمل على سبيل المثال دراسة بشأن التملك غير المشروع للإشارات ضمن عنصر العلامات التجارية والطريق إلى الأمام فيما يخص ثلاثة من توصيات دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام والعمل الإضافي الخاص البراءات والملك العام، وبالتالي فبالرغم من اكتمال العناصر إلا أن النتائج لا تزال قيد النقاش والعمل بشأن هذه المواضيع لا يزال سارياً.

378. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيح واختتم المناقشات الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال.

النظر في الوثيقة CDIP/9/8 - تقرير تقييمي خارجي مستقل بشأن مشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة

379. وافتتح الرئيس المناقشات بشأن التقرير التقييمي الخارجي المستقل بشأن مشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، ودعا المقيّم الخارجي السيد موسونغو إلى تقديم التقييم.

380. وأوضح السيد موسونغو أن تنفيذ التقييمين كان متوازياً وأن الأشخاص والمشاركين في الاستبيانات كانوا مختلفين، وتوجه بالشكر إلى الأمانة ومدير المشروع على توفير الوثائق والمعلومات في الموعد المطلوب للتقييم، وقال إن منهجية التقييم مشابهة جداً للتقييم الآخر، ونهج التقرير أيضاً مشابه، وكما هو الوضع للمشروع السابق ومشاريع أخرى فهو يتضمن إطار عمل داخلي للتقييم، وشمل هذا مؤشرات لقياس النتائج والأداء، وهذه المؤشرات هي أساس التقييم إلا في بعض الحالات التي شهدت شيئاً من التعديلات، وكان للمشروع أربعة أهداف واسعة، وبالتالي يقيّم التقييم الخارجي درجة نجاح المشروع في تعزيز فهم التفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في صفوف واضعي السياسات وبالأخص في البلدان النامية والأقل نمواً؛ والنهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية؛ وإتاحة الفرص لتبادل التجارب على المستوى الوطني والإقليمي؛ وتحقيق زخم واهتمام زائد لاستمرار العمل بشأن قضايا الملكية الفكرية والمنافسة في الويبو وفي الدول الأعضاء، وبالنسبة لتعزيز فهم واضعي السياسات فتوجد ثلاثة مؤشرات واسعة خاصة به للأداء أو النتائج، وشملت هذه مستوى المناقشة لأن الموضوع يعتبر جديداً للمنظمة؛ ومشاركة واضعي السياسات في فعاليات المشروع؛ ورضا المشاركين في فعاليات المشروع عن تلك الفعاليات، وفيما يخص مستوى المناقشة توجد زيادة ملحوظة في مستوى النقاش المعني بالملكية الفكرية والمنافسة في اللجنة وفي لجان أخرى في الويبو منها اللجنة الدائمة المعنية بقانون

البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وفي حين أن المناقشات ليست نتيجة مباشرة إلا أن المشروع ساهم في زيادة الوعي بالتفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة أثناء تلك المناقشات، وفيما يخص المشاركة في الفعاليات فقد تم تنفيذ عدد من الفعاليات أثناء المشروع منها المؤتمر العالمي المعني بطرائق الترخيص الناشئة الذي عقد في مقر الويبو بمشاركة 350 شخصاً و40 من المتحدثين رفيعي المستوى، وبالتالي فقد شارك في المؤتمر حوالي 400 شخص يشملون ممثلي القطاع العام والصناعة والمجتمع المدني والجامعات وغيرهم، ونال المؤتمر اهتمام ملحوظ من وسائل الإعلام الدولية، وإضافة إلى المؤتمر تم تنظيم عدة فعاليات أخرى منها ندوات مختلفة عقدت في جنيف علاوة على اجتماعات إقليمية وموائد مستديرة في البرازيل وقيرغيزستان وسنغافورة وجنوب أفريقيا، وقد شارك إجمالاً أكثر من 300 من واضعي السياسات والخبراء في الاجتماعات الإقليمية والموائد المستديرة، وبناء على ذلك تحدد أن المشروع قد وصل بالفعل إلى عدد كبير من الأشخاص وقد أفاد 75 بالمائة من المجيبين على الاستبيان برضاهم عن الفعاليات المنظمة ضمن المشروع، وأما فيما يخص هدف النهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية فلم تتَح البيانات اللازمة لتقييمه، فقد كانت مؤشرات الأداء هي عدد البلدان التي اعتمدت أحكاماً قانونية مناسبة في تشريعاتها الوطنية أو الإقليمية وعدد المبادئ التوجيهية أو التوصيات الموضوعة على المستوى الوطني أو الإقليمي، وعلاوة على حداثة هذا المجال كان أيضاً من الصعب الربط بين مشروع واحد وتوجهات مجال الصناعة، وبالرغم من جدارة هذا الهدف إلا أن مدى واقعيته هي موضع تساؤل فهل يمكن لأنشطة مشروع مدته سنتين أن ترتبط بمثل هذه النتائج في ممارسات المجال الصناعي؟ وبالنسبة لإتاحة الفرص لتبادل التجارب على المستوى الوطني والإقليمي فالمحتمل أن هذا الإنجاز هو الأكبر للمشروع بحسب الردود الواردة من المجيبين على الاستبيان، وكما ورد سابقاً فقد شارك عدد كبير من واضعي السياسات في الفعاليات المختلفة، وبالرغم من ضعف نسبة المشاركة في الاستقصاء إلا أن ذلك يمكن اعتباره مؤشراً على مستوى الفهم وضعف التنسيق على المستوى الوطني بين الكيانات المسؤولة، وأخيراً بالنسبة للزخم أو زيادة الاهتمام لاستمرار العمل بشأن قضايا الملكية الفكرية والمنافسة فقد نظر التقييم في عدد من المسائل، والأولى منها غير موجودة في جدول التقييم، ومع ذلك فمن الواضح أن المشروع ساعد على تعميم الملكية الفكرية والمنافسة في برنامج وميزانية الويبو للفترة 2013/2012 وقد أنشئت شعبة لقيادة هذه الجهود، وتعتبر هذه نتيجة مهمة من نتائج المشروع، وتوجد أيضاً زيادة في طلبات المساعدة التقنية فيما يخص النصائح أو المعلومات بشأن هذا الموضوع، وشعر 71.4 بالمائة من المجيبين بالحاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال، وهذا ما أقرته بالفعل الدول الأعضاء من خلال اعتمادها للبرنامج والميزانية، ولم يستطع التقييم تحديد مدى استخدام الدراسات حيث أن بعضها لا يزال قيد الاكتمال، ومن نتائج المشروع المهمة أيضاً توقيع مذكرة تفاهم بين مكاتب الملكية الفكرية وسلطات المنافسة في عدد من البلدان، ولم تكن أي من هذه الوكالات تتصل ببعضها البعض قبل المشروع ولا حتى بسبل غير رسمية، وهذه النتيجة الملموسة ستساعد الدول الأعضاء على تعزيز التفاهم والتنسيق بشأن التفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وأما بخصوص تصميم المشروع وإدارته فالنتيجة الإجمالية هي أن التصميم جاء جيداً وأن وثيقة المشروع صيغت بجودة أيضاً نتيجة للتعاون بين الدول الأعضاء والأمانة، حيث صاغت الأمانة الوثيقة الأولية لكن النسخة النهائية منها كانت نتاج عمل جماعي، لكن ثمة انتقاد واحد جاء على ألسنة المجيبين وهو محدودية التنسيق الخارجي الذي كان من شأنه أن يضمن شراكات أقوى مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكن فيما يبدو أن تصميم المشروع وطبيعة أنشطته التي شملت دراسة قوانين الدول الأعضاء كانتا سبباً لتقييد نطاق التنسيق مع تلك المنظمات الخارجية، ومع ذلك فإن العمل قد بدأ لتعزيز ذلك التعاون المنشود من خلال الشعبة الجديدة المعنية بالملكية الفكرية والمنافسة، وبالتالي فالمحتمل أن مستوى التعاون مع المنظمات ذات الصلة وفرصه كانا محدودين، لكن بوجود الشعبة الجديدة بدأ العمل لتعزيز التعاون، وأخيراً فيما يخص التخطيط والتنفيذ فقد جاءت إدارة المشروع جيدة واستغلت موارده استغلالاً جيداً أيضاً بالنظر إلى الموارد المتاحة له والإنجازات المحققة.

381. وشكر وفد شيلي الأمانة على إعداد الوثائق، وشكر أيضاً السيد موسونغو على عمله، وقد تابع الوفد النتائج الإيجابية للمبادرة باهتمام بالغ، وأحاط علماً بضعف نسبة المجيبين على الاستبيانات، وأعرب الوفد عن سعادته بالنتائج الجيدة جداً للمشروع لكنها جاءت معتمدة على عدد متدني من المجيبين، واتفق الوفد مع بداية مبادرات محددة في الويبو في عام 2011

تتعلق بالملكية الفكرية والمنافسة، وهو سعيد لمعرفة المزيد عن هذه الأنشطة، وبحسب ما ورد إلى علم الوفد فسوف ينظّم نشاط في البرازيل قريباً، وإن الأنشطة المقامة في هذا المجال سيكون لها تداعيات على المستوى الوطني، وأخبر الوفد اللجنة بانعقاد ندوة بشأن الملكية الفكرية والمنافسة في شيلي في الربع الثاني من 2012 وأنها منظمة في إطار التعاون بين بلاده والويبو.

382. وتوجه وفد الولايات المتحدة بالشكر إلى السيد موسونغو على تقييمه الخارجي للمشروع بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وذكّر أنه قد أدلى بعدد من التعليقات بشأن المشروع أثناء الدورة الأخيرة للجنة وقال إنه لن يعيدها الآن، وقد أجاب الوفد على الاستبيانات التي وزعها السيد موسونغو للمشروع، وبالتالي فقد انعكست آراؤه على التقرير النهائي، ولم تكن مشاركة بلاده في المشروع ممكنة لولا التفاني غير العادي من عدد من المسؤولين في الوكالتين المعنيتين بالمنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهم تحديداً فرنسيس مارشال وريتشارد لارم من وزارة العدل الأمريكية ودينا كالاي من لجنة التجارة الفيدرالية، فقد قاموا وآخرون من زملائهم بلعب دور محوري في كل مرحلة من مراحل المشروع، وتوجه الوفد إليهم بالشكر العلني على مساهماتهم، ثم أفاد الوفد بثلاثة تعليقات ختامية، أولاً فإنه يود معرفة أخبار بعض أنشطة المشروع التي لم تكتمل مثل الإصدار الجديد من منشور الويبو المعني بالترخيص الناجح للتكنولوجيا والإصدار الأخير الذي يحتوي على الدراسات وتقارير الاجتماعات التي تمت ضمن إطار المشروع، وثانياً أعرب عن تأييده لتوصية المقيّم المستقل التي تنص على إعطاء اللجنة اختيار تنفيذ تقييم خارجي للمشاريع التي تقل مدتها عن عامين، وثالثاً قال إنه يتطلع إلى مبادرات الشعبة الجديدة المعنية بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة وإنه مستعد للعمل البناء مع مديرها وموظفيها.

383. وشكر وفد البرازيل الأمانة على الوثائق والاستشاري الخارجي على تقريره وعرضه، وقد تابع الوفد باهتمام المعلومات المقدمة الخاصة بالمشروع بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة الوارد في الوثيقة CDIP/4/4 Rev، وقد وصف الاستشاري الخارجي جهود الشعبة الجديدة المعنية بالملكية الفكرية والمنافسة لتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة من خلال مجموعة اهتمام غير رسمية معنية بالملكية الفكرية والمنافسة، واقترح الوفد أن تتقدم الشعبة بتقرير عن أنشطتها أمام الدورة القادمة للجنة بحيث تحصل الدول الأعضاء على صورة كاملة لأعمالها التي تبدو مهمة ومفيدة جداً.

384. وشكر وفد مصر الأمانة والمقيّم على التقرير، وطلب بعض التوضيحات، أراد الوفد معرفة المزيد عن النهج المتبع لتقييم محصلات المشروع ونتائجه، فقد شملت المحصلات دخول قضايا الملكية الفكرية والمنافسة إلى برامج تدريب الويبو المعنية بترخيص التكنولوجيا وكذلك عدة دراسات بشأن الملكية الفكرية والمنافسة واجتماعات إقليمية ودون الإقليمية تناولت الملكية الفكرية والمنافسة واجتماع عالمي بشأن طرائق الترخيص الناشئة وندوات في جنيف حول الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وتوسع في دراسة استقصائية ووضع دليل إرشاد بشأن حقوق الامتياز إلى آخر هذه الأمور، وسأل الوفد إن كانت هذه المحصلات خضعت للفحص من قبل المقيّم، وفي حالة أنها فحصت بالفعل أعرب عن رغبته في معرفة تفاصيل التقييم.

385. وتوجه وفد جنوب أفريقيا بالشكر إلى السيد موسونغو على تقرير التقييم، وقد جاءت بعض النتائج مشابهة لتقريره السابق وبالأخص في شأن تضمين التقييم الخارجي كإجراء اختياري، وأعرب الوفد عن تفضيله ليظل هذا الإجراء إجبارياً، لكنه اتفق أن مثل هذه المشاريع يجب لها الحصول على مدة أطول للتنفيذ، وكما هو وضع المشروع السابق فلم يتحقق أحد الأهداف، وهذا يتعلق بزيادة ممارسات ترخيص الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية، وتوجد حاجة لمتابعة هذا الأمر، ففي حالة عدم تحقق شيء ما يجب متابعة هذا الأمر وتنفيذ التحسينات، ولهذا السبب تنفذ التقييمات.

386. وشكر ممثل شبكة العالم الثالث السيد موسونغو على التقرير، وطلب بعض التوضيحات بشأنه، لقد جاء في الصفحة الثانية عشرة من التقرير أن 75 بالمائة من المجيبين كانوا إما راضين بشدة أو راضين عن الندوات أو الفعاليات الأخرى التي أقيمت، وأراد الوفد معرفة إن كان التقييم فحص المواضيع التي نوقشت في تلك الفعاليات المختلفة فهل كانت صحيحة وهل كان المتحدثون متوازنين ويمثلون تنوع الآراء الموجود في هذه القضايا؟ أم أن الأمر اعتمد فقط على إجابات الاستبيانات التي

أكملها المشاركون؟ وذكر التقرير أيضاً أن 25 بالمائة من المجيبين كانوا غير راضين عن الفعاليات وفي هذا السياق تساءل الممثل إن كانت توجد أي معلومات تخص أسباب عدم رضا هؤلاء، وأراد الممثل أيضاً معرفة إن كان إطار التقييم قد شمل تقييماً لدرجة التزام المشروع وأنشطته بتوصيات جدول أعمال التنمية، فعلى سبيل المثال التوصية 23 تتناول كيفية زيادة ممارسات ترخيص الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية وبالأخص بما يساعد على الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها إلى البلدان المهتمة ومنها البلدان النامية والأقل نمواً على وجه الخصوص، وبالتالي أراد الوفد معرفة درجة تلبية المشروع وأنشطته لجدول أعمال التنمية وإن كان ذلك معياراً من معايير التقييم الذي تم تنفيذه.

387. ودعا الرئيس السيد موسونغو إلى الرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

388. وأوضح السيد موسونغو أنه سيجيب على أمور محددة فقط وأن الأمانة ستتناول البقية، ثم أشار إلى تعليق وفد شيلي بشأن نسبة الاستجابة إلى الاستبيان وأنه يقل عن 50 بالمائة، وقال إن الإجابة على الاستبيان الخاص بالملك العام كانت أكثر، وقد بذلنا جهوداً كبيرة لضمان الإجابات إلا أن هذه النتيجة هي أفضل ما أمكن تحقيقه في الوقت المتاح، لكن كما جاء في التقرير فإن نسبة الإجابة لم تؤثر في التقييم بسبب تنفيذ التقييم الذاتي قبلها وبسبب المناقشات المهمة التي دارت في اللجنة بشأن نتائج المشروع، وفيما يخص المنهجية استُخدِم نهجان للحصول على المعلومات والبيانات هما أخذ العينة في صورة الاستبيان والاستعراض الدقيق للوثائق، واحتوى تقرير التقييم على قائمة مفصلة بالوثائق التي استعرضت بما فيها تقارير اللجنة وكذلك تقارير الويبو الداخلية بشأن الاجتماعات والندوات، وبالتالي فبالرغم من ضعف المشاركة في الاستبيان إلا أن المعلومات الكافية توفرت للخروج بتقييم موضوعي للمشروع بناء على معلومات موثوقة، ثم أشار إلى ما أثاره وفد مصر بشأن نتائج المشروع، وقال إنه صحيح أن أنشطة عديدة تم تنفيذها في إطار المشروع وبعضها كان لا يزال قيد التنفيذ وقت التقييم، وقد ورد بوضوح في التقرير أن الهدف منه ليس تقييم كل نشاط على حدة وإنما تحديد بشكل واسع مدى تحقق أهداف المشروع، وقد تمت تغطية النتائج في التقييمات الذاتية، وأما التقييم الخارجي فتناول النتائج الواسعة للمشروع، وبالتالي لم يُنظر في كل نشاط محدد، وقد أعطى اهتمام أكبر إلى آراء الدول الأعضاء في اللجنة وإلى الإجابات على الاستبيان بخلاف أن يكون الاهتمام موجهاً إلى رأيه الشخصي في وثيقة محددة، وفيما يخص سؤال وفد جنوب أفريقيا صحيح أن أحد أهداف المشروع لم يتحقق، لكن بما يختلف عن الوضع في مشروع الملك العام يوجد بالفعل طريق لاستمرار العمل بهذا الصدد، فقد قررت الدول الأعضاء بالفعل تعميم مشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في البرنامج والميزانية، والمزيد من العمل بشأن هذا الهدف يمكن القيام به من خلال أعمال الشعبة الجديدة المعنية بالملكية الفكرية والمنافسة، وفيما يخص أسئلة ممثل شبكة العالم الثالث فعلى سبيل المثال لم يتم تقييم التوازن بين المتحدثين في فعالية محددة، فقد وقع اهتمامه على إجابات المشاركين في الاستبيان حيث أن النقطة المنشودة كانت مدى تعزيز فهمهم للتفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وبحسب علمه فقد شارك في الفعاليات أفراد كثيرون يمثلون أصحاب مصالح مختلفين، ومع ذلك فلم يتم تقييم هذا الجانب على وجه الخصوص، وفيما يخص مدى تلبية الأنشطة المحددة لتوصيات جدول أعمال التنمية فقد أوضحت الدول الأعضاء في مناسبات عديدة أن مشروعاً واحداً لن يلبي تلك التوصيات، ومن المعلوم أن المشروع يعد جزءً من الجهود الرامية إلى تلبية التوصيات، ولهذا السبب أيضاً قررت الدول الأعضاء استمرار العمل من خلال البرنامج والميزانية، وبالتالي اقتصر التقييم على تحديد مدى تحقق الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء للمشروع، وإن مستوى تحقق هذه الأهداف هو ما يؤدي تدريجياً إلى تحقيق التوصيات، لكن لا يمكن القول بأن التوصيات استُهلكت وأن العمل على تحقيقها انتهى، وفيما يخص المجيبين غير الراضين عن الفعاليات أشار بعضهم على سبيل المثال كما جاء في التقرير إلى القلق بسبب ضيق المشروع حيث أنه يركز على الترخيص فقط، وبالتالي كان أحد أسباب عدم الرضا يتعلق بنطاق المشروع أو مجال تركيزه.

389. وشكرت الأمانة (السيد نونو بيريس دي كرفالو) المقيّم على عمله الطيب والوفود على أسئلتها ذات العلاقة الوثيقة بالمشروع، وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد شيلي وأكدت انعقاد اجتماع في ريو دي جانيرو في يوليو وهو من تنظيم مشترك بين سلطة البرازيل للمنافسة CADE ومعهد الملكية الصناعية والويبو، وسترسل دعوات لعدد من ممثلي وكالات المنافسة ومكاتب الملكية الفكرية في المنطقة للمشاركة في الاجتماع، وأكدت الأمانة أيضاً على انعقاد اجتماع مشترك مع سلطة شيلي

للمنافسة ووكالة الملكية الفكرية الوطنية في سانتياغو من 16 إلى 18 أكتوبر 2012، وفيما يخص أسئلة وتعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الأمانة إفراد المسؤولين بأسمائهم حيث أنها حصلت على الدعم من عدة بلدان أخرى أيضاً، لكنها أكدت على الدعم غير العادي الذي قدمه الأشخاص المذكورون من لجنة التجارة الفدرالية ووزارة العدل الأمريكية، وفيما يخص أحدث التطورات بالنسبة لنتائج عناصر المشروع المختلفة وبالأخص النشاط المعني بالترخيص فإن رد الأمانة ينطبق أيضاً على تعليقات وفد جنوب أفريقيا وممثل شبكة العالم الثالث، إن المشروع يتكون من ثمانية عناصر تم تنفيذ اثنين منها بالتعاون مع قطاعات أخرى من الويبو، وتحول دور مدير المشروع في هاتين الحالتين إلى منسق المشروع، وتركز العمل المعني بالترخيص على عنصرين، الأول هو تحديث الكتيب بشأن ترخيص التكنولوجيا، فبالرغم من احتواء الكتيب على بعض التوصيات العملية جداً فيما يخص التفاوض بشأن اتفاقات الترخيص إلا أنه يفتقد إلى جزء يتناول جوانب مكافحة الاحتكار في مفاوضات الترخيص، وقد تم هذا العمل بالاشتراك مع شعبة البراءات، حيث تم إعداد النص والانتهاء منه، والوضع الآن في يد تلك الشعبة ومديرها ليخبرا اللجنة عن أخبار نشر ذلك الكتيب المعدّل، وتم إعداد مواد أخرى أيضاً تدمج عناصر مكافحة الاحتكار من اتفاقات الترخيص في الدورات التدريبية، وقد أدمجت شعبة البراءات تلك الجوانب في بعض دوراتها وتطوعت شعبة الملكية الفكرية والمنافسة لتفحص استخدامها في الممارسة الفعلية، واشتملت وثيقة المشروع الأولى على تركيز كبير على الترخيص، ورؤي هذا بصفته عدم توازن في نطاق العمل وبُذِلت على أثره جهود لتناول مجالات أخرى من التفاعل بين الملكية الفكرية والمنافسة، لكن كما قال المقيّم لم يكن ممكناً للأمانة أن تحل محل الشركات الخاصة في تفاوض الترخيص، ولم يكن للأمانة أن تكتب لها أي بنود في الترخيص أو أن تقول لها أين مصلحتها، لكن ما تستطيع فعله وفعلته بالفعل هو التحدث مع الحكومات وواضعي السياسات والمشرّعين حول سبل تعزيز الأطر الخاصة بممارسات الترخيص الجيدة للملكية الفكرية، وبالتالي اشتملت أنشطة التعميم على إعداد مجموعة موارد بشأن التفاعل بين نقل التكنولوجيا ومكافحة الاحتكار، وأعدت الموارد بتعاون من عدد من الدول الأعضاء أصحاب الخبرة الطويلة في هذا المجال، والنتيجة ستكون وثيقة عملية تحتوي على أمثلة تستطيع الدول الأعضاء أصحاب الخبرة الأقل أن تستخدمها لتعزز أطرها الخاصة بالملكية الفكرية والترخيص، وهذا أفضل من أن توفر الأمانة مبادئ توجيهية أو توصيات، وفيما يخص أسئلة وفد البرازيل أكدت الأمانة على تكوين مجموعة اهتمام غير رسمية مع وكالات أخرى ذات صلة وهي تحديداً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وستعقد هذه المجموعة اجتماعات دورية غير رسمية في مقرات المنظمات الأربع المختلفة لتبادل الآراء والنقاش حول تحسين التعاون فيما بينها، وستُدعى شبكة المنافسة الدولية أيضاً لحضور كل اجتماع، علماً بأن شبكة المنافسة الدولية كانت شبكة غير رسمية لسلطات المنافسة الوطنية، وقد أخبرت الويبو بالفعل الرئيس الحالي للجنة التوجيهية في الشبكة عن الدعوة للحضور، وأضافت الأمانة أنها ستَسعَد باستمرار تقديمها للتقارير أمام اللجنة بشأن أنشطة شعبة الملكية الفكرية والمنافسة، وقد أكد المدير العام على استمرار التوصيات الثلاث في توجيه عمل الشعبة عندما تم تعميم أنشطة الملكية الفكرية والمنافسة في البرنامج والميزانية، ومع استمرار اتباع العمل لتلك التوصيات الثلاث فمن المنطقي أن تستمر الأمانة في عرض التقارير للجنة، ومع ذلك فهذا الأمر متروك للدول الأعضاء للبت فيه، وفيما يخص النشر النهائي لنتائج المشروع فهذا هو العنصر الثامن للمشروع، وحيث أن المنشور سيحتوي على نتائج مختارة فليس من الممكن إتمام الاختيار إلا بعد اعتماد جميع النتائج، وسيستخدم المنشور كمادة للندوات والاجتماعات والمؤتمرات وغير ذلك، وستستعرض اللجنة غداً وثيقة تناولت المشروع من إعداد معهد برازيلي، وبعدها ستستطيع الأمانة أن تنطلق بكامل طاقتها إلى إعداد المنشور علماً بأن العمل بهذا الصدد بدأ بالفعل.

390. ولاحظ وفد مصر أن التقييم الخارجي حدد درجة إنجاز أهداف المشروع الثلاثة التي شملت زيادة فهم واضعي السياسات للتفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛ وتعزيز ممارسات ترخيص الملكية الفكرية الداعمة لقدرات المنافسة؛ وإتاحة الفرص لتبادل التجارب على المستوى الوطني والإقليمي، واحتوت نتائج تقرير التقييم واستنتاجاته على العديد من العناصر المعنية بزيادة الفهم وزيادة المناقشات وزيادة التعاون بين سلطات الملكية الفكرية وسلطات المنافسة وغير ذلك، لكنه لم يتطرق إلى الهدف الثاني بشأن ممارسات ترخيص الملكية الفكرية الداعمة لقدرات المنافسة، وأراد الوفد معرفة المزيد عن نهج المقيّم فيما يخص هذا الهدف، وأراد أيضاً معرفة إن كانت تحققت محصلتان محددتان للمشروع، وفي حالة أنهما تحققا

فهل تم تقييمها؟ وهاتان هما تنفيذ دراسة استقصائية ووضع دليل بشأن حق الامتياز من جانب ومن جانب آخر تنفيذ دراسة استقصائية وتحليل بشأن استخدام التراخيص لكبح الممارسات المضادة للمنافسة.

391. وأشار السيد موسونغو إلى الوثيقتين المحددتين اللتان صدرتا وتمت مناقشتهما ووضعهما في صورتهما النهائية، لكن كما قيل سابقاً لم يفحص التقييم هذه الوثائق على حدة، وفيما يخص الهدف الثاني للمشروع فقد ورد في التقرير أنه لم يتحقق، فلم يستطع التقييم تحديد مدى تأثير المشروع على ممارسات الترخيص الصناعية، وكما جاء في الشرح السابق فإن الترخيص الداعم للمنافسة يتعلق بأنشطة الصناعة وكيفية تعامل الشركات مع بعضها البعض فيما يخص تراخيص التكنولوجيا، وإن إحدى المشاكل هي أنه حتى في حالة الزيادة العالمية للتراخيص المفيدة لنقل التكنولوجيا على سبيل المثال فلم يكن ممكناً ربط ذلك بالمشروع، كان من الصعب جداً الربط بين الاثنين بسبب أن سلوك الصناعة يتأثر بعوامل أخرى عديدة، وعلاوة على ذلك فإن تحديد مدى الزيادة في الترخيص الداعم لقدرات المنافسة يعتبر مهمة ضخمة تفوق نطاق التقييم، ولهذه الأسباب لم يستطع التقييم تحديد هذه النتيجة على وجه الخصوص، ومع استمرار العمل قد تصل الدول الأعضاء إلى وضع أفضل يمكّنها من المعايرة بين الأطر القانونية الخاصة بها ومن فهم ما يحدث من حيث الترخيص في كل من أنظمتها القانونية.

392. وتوجه الرئيس بالشكر إلى السيد موسونغو على رده واختتم مناقشات التقييم الخارجي المستقل للمشروع بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

معلومات قدمتها الأمانة بشأن تنفيذ المشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي – الوثيقة CDIP/8/3 Rev

393. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في المعلومات الخاصة بالمشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي التي ستقدمها الأمانة.

394. وأشارت الأمانة (ساشا وونش فنسنت) إلى أن الدول الأعضاء طلبت من مكتب خبير الويبو الاقتصادي دراسة العلاقة بين الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي من خلال مشروع يتعلق بتنفيذ التوصية 34 من جدول أعمال التنمية, وكان الهدف من المشروع هو تعزيز فهم الدول الأعضاء لكيفية حدوث الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي والدور الموجود أو الممكن للملكية الفكرية في هذا الصدد، ونص الاتفاق أثناء الدورة الأخيرة للجنة على أن يشمل المشروع دراسة تنظيرية واحدة وثلاث دراسات إفرادية لثلاث بلدان، وقالت الأمانة إنها سوف تعرض أمام الدورة التاسعة تقريراً بشأن الدراسات الإفرادية التي هي محل نظر الآن، وفي الفترة منذ ذلك الوقت تشاورت الأمانة بكثافة مع خبراء الاقتصاد المعنيين وكذلك خبراء الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي حتى تتمكن من اختيار أفضل ثلاث دراسات إفرادية من شأنها أن تحقق أهداف الدول الأعضاء، ويتم بالفعل حالياً تنفيذ ثلاث دراسات لقطاعات إفريقية، والقطاعات تحديداً هي قطاع الحديد والصناعة في كينيا وقطاع طب الأعشاب في غانا والقطاع الكيميائي في جنوب أفريقيا، وكانت المعايير التي قام عليها الاختيار معايير أكاديمية وتعتمد على ما هو مطلوب، الأمر المهم جداً كان وجود خبراء محليين ودراسات سابقة تناولت الاقتصاد غير الرسمي في تلك القطاعات، فإن ميزانية المشروع محدودة ووجود مثل هذا الدراسات سيسمح للأمانة أن تتخذ منها أساساً للبناء، ثم سيضاف بُعدٌ آخر يتناول الابتكار ودور الملكية الفكرية في تلك القطاعات، والأمر المهم الآخر الذي وُضِع محل الاعتبار كان مدى الأهمية للبلدان الأخرى والصلة بها، وكان الاختيار أيضاً مدفوعاً بما هو مطلوب، فقد جاءت مبادرة المشروع من الدول الأعضاء وتحديداً من البلدان الأفريقية، وجاء ذكر القطاعات المختارة على لسان وفود الدول الأعضاء في الدورتين السابقتين للجنة، حيث ذكرت وفود كثيرة قطاع الأعشاب على سبيل المثال، وأكد الخبراء على صلة القطاع بالمشروع، وبدأت الأمانة المشاورات مع البلدان المعنية وقالت إنها ستنتظر تأييد تلك البلدان قبل تنفيذ المشروع فيها، وعند إضفاء الصبغة الرسمية على المشروع أو عند حصوله على دعم هذه البلدان الثلاثة ستتيح الأمانة اقتراح أو وثيقة تنفيذ المشروع للجنة في غضون الأسبوعين القادمين أو الثلاثة، وهذا سيسمح للوفود أن تصبح على علم كامل بتنفيذ المشروع والخبراء الذين سيشاركون فيه.

395. وشكر الرئيس الأمانة على المعلومات المقدمة، وحيث أن أحداً من الوفود لم يطلب الكلمة حث الرئيس الأمانة على الاستمرار في العمل، وأعرب عن تطلع اللجنة إلى حصولها على مزيد من التقارير بشأن تنفيذ المشروع.

النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تابع)

النظر في الوثيقة CDIP/9/11 - برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة، والوثائق CDIP/7/3 - مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني

396. افتتح الرئيس المناقشة بشأن "برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية - عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة" و"مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني"، ودعا الأمانة إلى تقديم الوثائق.

397. وأشارت الأمانة إلى الوثيقة CDIP/9/11 بشأن برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية - عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة، وقالت إنه أثناء الدورة الثامنة للجنة نظرت الأعضاء في الوثيقة CDIP/8/5 وهي "برنامج العمل المقبل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية" واعتمدتها، وأثناء مناقشة الوثيقة اقترح عدد من الوفود أنشطة جديدة مختلفة تتعلق بمجال موطن المرونة وطُلِب من الأمانة إعداد وثيقة تجمع هذه الأنشطة، وجاءت إثر ذلك الوثيقة CDIP/9/11 لتوضع محل نظر اللجنة، ثم التفتت الأمانة إلى الوثيقة CDIP/7/3 بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني، وقدمت الأمانة المعلومات الأساسية بشأن هذه الوثيقة، حيث احتوى جدول أعمال التنمية على بعض التوصيات الأساسية التي ركزت على فهم واستخدام مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، وتم إعداد وثيقتين تتعلقان بالبراءات بناء على طلب اللجنة، والوثيقتان CDIP/5/4/Rev وCDIP/7/3 موجودتان على موقع الويبو الإلكتروني وفيهما معلومات بشأن تنفيذ عشرة مواطن للمرونة تتعلق بالبراءات، وتحتوي كل من الوثيقتين على: ملخص تنفيذي؛ وقائمة بخمسة مواطن للمرونة تتعلق بالبراءات مع وصف نظري لكل منها بما فيه الإطار القانوني الدولي وتنفيذ كل من مواطن المرونة على الصعيد الوطني؛ ومرفقات كثيرة تتناول مواطن المرونة والأحكام الوطنية المتعلقة بها في أنحاء العالم، وليس المقصود من الوثيقتين أن تقدما حصراً لمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وإنما ما جاء فيهما يمثل مجموعة مختارة من مواطن المرونة، وأثناء مناقشة التوصية 14 من جدول أعمال التنمية في الدورة السادسة للجنة في نوفمبر 2010 طلبت الدول الأعضاء من الأمانة أن تضيف خمسة مواطن للمرونة أخرى إلى الوثيقة CDIP/5/4، وجاءت هذه الخمسة في الوثيقة CDIP/7/3 بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني، وعُرضت هذه الوثيقة أمام الدورة السابعة للجنة، لكن بسبب تعليق الدورة لم يتم النظر في الوثيقة إلا عند استئناف الاجتماعات في نوفمبر 2011، وفي تلك الدورة قررت اللجنة أن يكون الموعد النهائي لاستلام تعليقات الدول الأعضاء هو 6 فبراير 2012، واتفقت اللجنة أيضاً على استمرار النظر في الوثيقة في الدورة الحالية مع النظر في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء، وتم بعد ذلك القرار إرفاق التعليقات الواردة إلى الأمانة من وفود البرازيل وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية مع الوثيقة CDIP/7/3/Add، وبالتالي تم تقديم الوثيقة إلى اللجنة للنظر فيها مع الوثيقة الأصلية.

398. وأشار وفد الأرجنتين إلى الفقرة 2 (ج) من الوثيقة CDIP/9/11 بشأن برنامج العمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية التي تتناول إعداد دراسات إضافية بغية توسيع العمل الحالي الذي تضطلع به الأمانة بشأن مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع، وهذا يشير إلى العمل الذي تم تنفيذه إعداداً للوثيقة CDIP/7/3 بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي، وقد قدمت الأمانة تلك الوثيقة الآن، وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة CDIP/7/3، وقال إنها تتعلق بتنفيذ التوصية 14 من جدول أعمال

التنمية التي تطالب الويبو بالمساعدة في فهم واستخدام مواطن المرونة الموجودة في اتفاق تريبس، وإن استخدام مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع الموجودة في اتفاق تريبس هو أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية، وتعزيز فهم البلدان النامية فيما يخص مواطن المرونة هذه من شأنه أن يعزز من قدراتها على تفعيل القوانين والسياسات التي تضع مصالحها وأولوياتها الوطنية محل الاعتبار، فبالرغم من التزام أكثر البلدان النامية باتفاق تريبس واجهت كثير منها قيوداً وعقبات صعبة في تحقيق الانتفاع الحقيقي من حيث مواطن المرونة المتاحة المتعلقة ببراءات الاختراع، ومن ضمن هذه الأسباب غياب دليل إرشادي واضح بشأن التنفيذ، وقد فحصت السلطات الوطنية الوثيقة CDIP/7/3 فحصاً دقيقاً ومنها السلطات المسؤولة عن حماية الملكية الصناعية على وجه الخصوص وأعربت عن رضاها بها، وأيّد الوفد العمل على مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات على ضوء أهميته للتنمية، وقال إن الوثيقة CDIP/7/3 تعد بداية طيبة لتناول هذا الموضوع، وقد أحاط الوفد علماً باهتمام شديد بالتعليقات المحددة المقدمة من وفود البرازيل وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واتفق مع وفدي البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إمكانية الدمج بين الموضوعات الواردة في الوثيقة، وأنها تحتمل المزيد من البحث بحيث تنهض بفهم البلدان النامية لاستخدام مواطن المرونة الموجودة في اتفاق تريبس، ومن شأن هذا أن يكون امتداداً لما تم عمله حتى الآن، ويمكن اعتماد صيغة مشابهة لا تختلف موضوعياً، ومن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل عند الحديث عن إعداد دراسات إضافية بغية توسيع العمل الحالي الذي تضطلع به الأمانة بشأن مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع الوارد في الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11 مجال تحليل مواطن المرونة الوارد في المادة 27 من اتفاق تريبس، إن المادة 27 تعدّ من النصوص الأساسية في الاتفاق والتي تعد مواطن المرونة الواردة فيها ذات أهمية خاصة للبلدان النامية، وعليه فمن الممكن أن يأتي تحليل الأمانة للمادة 27 أكثر تفصيلاً، وكما ذكرت الأمانة فإن الوثيقتين لا تقدمان حصراً لمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وإنما تقدمان مجموعة مختارة منها، وبالتالي فالعمل المقترح سيكون بمثابة امتداد طبيعي لما سبق عمله من تحليل ولن يختلف عنه بأي شكل نوعي، ويمكن له أن يشمل على سبيل المثال المزيد من التحليل لمواطن المرونة المتعلقة بالجدة والتطبيق الصناعي وعناصر أخرى إما أنها وردت بإيجاز في الوثيقة أو أنها لم تخضع للتحليل على الإطلاق، وتشمل هذه مرونة الاستبعاد من استيفاء شروط البراءة والاختراعات وتجنب الاستغلال الذي كان ضرورياً لحماية النظام العام أو الأخلاقيات العامة بما فيها حماية حياة البشر أو الحيوان أو النبات أو الصحة أو لتجنب الإضرار بالبيئة وهي النباتات والحيوانات والعمليات الحيوية الضرورية لإنتاج النباتات أو الحيوانات، ويود الوفد للتحليل أن يفحص نطاق مواطن المرونة هذه، وهذا سيساعد الدول الأعضاء على تحديد مدى استيفاء شروط البراءة لأي منتج أو عملية إنتاج، وبعبارة أخرى يجب على التحليل أن يكون أكثر تفصيلاً وأن يشمل جوانب تقنية بحيث يساعد مكاتب الملكية الفكرية أو الملكية الصناعية في عملها، وتوجد حاجة للمزيد من العمل بشأن مواطن المرونة هذه من منطلق أثرها على الزراعة والصحة والنفاذ إلى الدواء والكيمياء الحيوية وصناعات الأدوية وصناعات الغذاء والأمن الغذائي والبيئة، ولهذه الأسباب طلب الوفد من الأمانة تنفيذ دراسة حول كل مواطن المرونة التي لم تخضع للتحليل بما فيها تلك المذكورة في المادة 27 من اتفاق تريبس بخصوص المواضيع المؤهلة للحماية بموجب البراءة، ويتم هذا في سياق إعداد دراسات إضافية بغية توسيع العمل الحالي الذي تضطلع به الأمانة بشأن مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع كما هو مذكور في الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11، ويمكن للدراسة أن تعتبر أولى نتائج هذا البند وأن تُعرض أمام دورة اللجنة الحادية عشرة، وأضاف الوفد أن لديه تعليقاً تحريرياً أيضاً فيما يخص الصفحة السابعة من المرفق الأول للوثيقة CDIP/7/3 حيث ورد ذكر الأحكام القانونية الوطنية ذات الصلة في الأرجنتين والمعنية باستيفاء شروط البراءة لمواد موجودة في الطبيعة، وهنا أراد الوفد أن تضيف الأمانة إشارة إلى المادة 4 (أ) من القانون رقم 24.481 المعني بالبراءات ونماذج الاستخدام التي ورد فيها تعريف للاختراع.

399. وأيّد وفد كولومبيا الوثائق التي قدمتها الأمانة وقال إنها اتسمت بالجودة العالية والصلة الوثيقة للبلدان النامية، وأراد الوفد من اللجنة أن تركز على تلك الوثائق وبالأخص على التعليقات المقدمة بشأن الوثيقة CDIP/7/3، واتفق الوفد مع العناصر الجديدة المقترحة لبرنامج العمل بشأن مواطن المرونة الواردة في الوثيقة CDIP/9/11 وبالأخص الاقتراح الوارد في الفقرة 2 (د) بتوسيع عمل الأمانة المتعلق بمواطن المرونة ليشمل مجالات أخرى غير البراءات، ويجب تنفيذ دراسات إفرادية تتناول التجارب الوطنية الناجحة التي استخدمت مواطن المرونة لإنجاز أهداف أوسع للسياسات العامة في البلدان

النامية، ويجب على الدراسات أيضاً أن ترصد القيود القانونية والمؤسسية والإدارية في تنفيذ مواطن المرونة، ويجب تنفيذ دراسات تتناول الملكية الفكرية وتغير المناخ بما يشمل دور البحث والتطوير الصناعي في تنفيذ سياسات البيئة، وإن المقصود من الندوات بشأن مواطن المرونة في اتفاق تريبس كان تعزيز فهم كيفية الاستخدام الفعّال والكامل لمواطن المرونة بما يدعم أهداف التنمية، ويجب أن يشارك في مثل هذه الندوات مسؤولو البيئة وغيرهم من ممثلي الهيئات التي تتعامل مع السياسات البيئية حيث أن قدراً كبيراً من الأبحاث يتم الآن بشأن التنوع الحيوي والذي يمكن الاستفادة منه في مجالات كالصناعة والصحة وغيرها، وطلب الوفد من الويبو أن تستمر في تقديم المساعدات التقنية لتساعد الدول الأعضاء على تنفيذ مواطن المرونة.

400. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مرحباً بالعناصر الجديدة المقترحة بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية في الوثيقة CDIP/9/11، وقال إن الاقتراحات ستأتي بمثابة مشاركة مهمة في مجال المساعدات القانونية والتقنية التي تقدمها الويبو بداخل نظام الملكية الفكرية، وقد اشتملت الاقتراحات على عدد من الأنشطة الجديدة المتخصصة لغرض تعزيز المعرفة بتنفيذ مواطن المرونة في نظم الملكية الفكرية الوطنية ولإدماجها في الممارسات الوطنية، ومن المهم عند وضع الأنشطة الجديدة في هذا المجال أخذ دور الويبو في المساعدات القانونية والتقنية في الاعتبار، فيجب على الأنشطة الجديدة أن تقع داخل هذا النطاق ويجب تجنب تكرار العمل القائم، وأما مجموعة أدوات المساعدات التقنية والتشريعية فمن الممكن لها أن تساعد البلدان على تنفيذ مواطن المرونة، لكن مزايا مجوعة الأدوات ستعتمد على التفاصيل الموضوعية المتوفرة فيها، وقد تختلف آراء الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ مواطن المرونة المختلفة اعتماداً على درجة التفصيل، وبالتالي ينبغي قبل الاتفاق على وضع مجموعة الأدوات توضيح العناصر التقنية والقانونية، ورحّب الوفد بإنشاء صفحة الانترنت لتحتوي على المعلومات الخاصة بأحكام القضاء وأمثلة للممارسات الفضلى ومواد تدريب أكاديمية الويبو وغيرها من الموارد المتاحة، وفيما يخص تنفيذ الدراسات الإفرادية فيمكن تنفيذها في صورة نشاط مشروع محدد، وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لمناقشة مشروع من هذا القبيل، وفيما يخص تنظيم المزيد من الندوات الوطنية والإقليمية بما فيها الندوات الوطنية بشأن مواطن المرونة في اتفاق تريبس فإن أنشطة نشر المعلومات بشأن مواطن المرونة بصفة عامة تقع ضمن الأنشطة القائمة للويبو فيما يخص توفير المساعدة القانونية والتقنية للبلدان النامية، ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للمزيد من النظر فيها وبالأخص في إطار مشروع مخصص، وقال إن المزيد من المناقشات لا تزال مطلوبة قبل إعداد دراسات إضافية بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات أو توسيع العمل بشأن مواطن المرونة ليشمل مجالات أخرى من الملكية الفكرية وذلك حتى نتفادى ازدواج الأنشطة السابقة والمقبلة بداخل الويبو والمنظمات الأخرى.

401. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي شاكراً الأمانة على عرض الوثيقة CDIP/9/11 بشأن "برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية - عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة"، وقد تقدمت الدول الأعضاء باقتراحات تفصيلية كثيرة تخص الأنشطة التي يمكن تنفيذها في هذا الإطار، وهذه الأنشطة تشمل طباعة الدليل الإرشادي وأمثلة لكيفية التنفيذ الناجح لمواطن المرونة في البلدان المتقدمة ودراسات تتناول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات ومواطن مرونة الملكية الفكرية الأخرى ودراسات إفرادية تتناول التجارب الوطنية الناجحة في استخدام مواطن المرونة وتوفير المساعدة التقنية بخصوص مواطن المرونة وتنظيم الندوات الوطنية والإقليمية وإعداد التقارير، وأعرب عن تأييد المجموعة القوي لهذه المبادرات وعن رغبتها في تنفيذ هذه المبادرات ضمن برنامج عمل الويبو المعني بمواطن المرونة مع وضع الأعمال التي تقوم بها هيئات أخرى محل الاعتبار، وتمنت المجموعة أن تدخل هذه المبادرات في برنامج عمل يقدّم لأعضاء اللجنة، وشكرت المجموعة الأمانة على الوثيقة CDIP/7/3 بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني، وقالت إن الوثيقة تتفق مع التوصية 14 من جدول أعمال التنمية، وإن استخدام مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات أمر مهم جدا لوضع وتنفيذ سياسات التنمية، والمجموعة تؤيد العمل بشأن مواطن المرونة هذه وترى أن الوثيقة CDIP/7/3 تعتبر أساس جيد، ويمكن لبعض جوانب الوثيقة أن تخضع لمزيد من الفحص وبالأخص برنامج العمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية الذي يشمل الوثيقة

CDIP/9/11، وكما جاء الشرح على لسان وفد الأرجنتين فهذا الأمر مطلوب لمساعدة البلدان النامية على فهم مواطن المرونة الموجودة في اتفاق تريبس، وعليه فإن المجموعة تؤيد تحليلاً أكثر تفصيلاً لمواطن المرونة على ضوء تعليقات وملاحظات الوفود في الدورة الحالية.

402. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية شاكراً الأمانة على برنامج العمل القيّم بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، ورأت المجموعة أن جميع العناصر الجديدة المقترحة لبرنامج العمل إيجابية وممكنة وبالتالي يجب تنفيذها، وإن تضمين هذه العناصر سيساعد على التعامل مع التحديات العملية التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ مواطن المرونة، لكن بحسب فهم المجموعة فإن نظر اللجنة في هذه العناصر الجديدة لن يقيّد حق الدول الأعضاء في التعامل مع هذه المواضيع المهمة في لجان الويبو الأخرى ذات الصلة.

403. وشكر وفد شيلي الأمانة على الوثائق وقال إن برنامج العمل الوارد في الوثيقة CDIP/9/11 يعد مناسباً بصفة عامة، ويجب أن يكون العمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية على أكبر قدر ممكن من الكثرة والفعالية، ويعد هذا الأمر مهماً لضمان نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية، والدراسات عموماً وبالأخص تلك التي تشير إلى كيفية تنفيذ مواطن المرونة في البلدان المتقدمة ستكون نافعة، وفيما يخص أنشطة نشر المعلومات أخبر الوفد اللجنة بأن شيلي شاركت في بعض المبادرات منها الندوة التي نظمتها الويبو مؤخراً مع سلطات كولومبيا بشأن استخدام مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات، وفي إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في مارس 2012 قامت شيلي أيضاً بتنظيم ندوة دولية بشأن الاستثناءات والتقييدات الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وقد شارك في تلك الفعالية ممثلون من البلدان الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وشاركت فيها الويبو أيضاً.

404. وبدأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتناول الوثيقة CDIP/9/11 وشكر الأمانة على إعدادها وقد احتوت على مجموعة من العناصر الجديدة الممكنة ليتضمنها برنامج العمل بشأن مواطن المرونة على أساس مناقشات دورة اللجنة الأخيرة في نوفمبر، وقال الوفد إنه فضّل بعض العناصر الجديدة على بعضها وإنه أراد طرح أسئلة بشأن بعض آخر منها وإن لديه تحفظات بشأن بقيتها، ثم أشار الوفد إلى الفئة الأولى من العناصر وهي التي يستطيع تأييدها، إنه يؤيد الاقتراح (و) بشأن إنشاء صفحة على الإنترنت تحتوي على خدمة تشبه قاعدة بيانات IP Advantage، وقد أيّد هذا الاقتراح أثناء الدورة الأخيرة وبحسب ظنه فقد فعل ذلك آخرون أيضاً، وليس واضحاً لماذا لا يزال الأمر مطروحاً بصفته اقتراحاً جديداً ولعل الأمانة تستطيع إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة، وأما الفئة الثانية وهي الاقتراحات التي يؤيدها الوفد من حيث المبدأ لكنه يريد معلومات إضافية بشأنها أو تعديلات محددة فتشمل الاقتراحات (ب) و(ج) و(د) و(ز) و(ح)، وأورد الوفد تعليقات بشأن كل منها، وبدأ بالاقتراح (ب) الذي يستدعي من الأمانة أن توفر أمثلة على كيفية تنفيذ مواطن المرونة في البلدان المتقدمة، وأحاط الوفد علماً بأن الأمانة أصدرت بالفعل دراستين حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات والتي شملت أمثلة للتطبيق، وإن اقتراح قاعدة البيانات المذكور الآن سيسمح للدول الأعضاء بالتشارك في الخبرات العملية، وبصفة عامة يجب إتاحة وقت إضافي للدول الأعضاء لتأهيل قاعدة البيانات، وأضاف إن دراسة تشمل أمثلة لكيفية تنفيذ مواطن المرونة في البلدان المتقدمة بما فيها الممارسات الفضلى وأحكام القضاء يمكن أن تدفع الأمانة إلى تصدير رأيها بشأن تحديد أي مواطن المرونة هي الأنسب لبلد محدد عند مستوىً معين من التنمية وبالأخص عند مناقشة الممارسات الفضلى، ورأى الوفد أن الدول الأعضاء وحدها هي التي يتعين عليها تحديد مثل هذه الأمور، ولذلك فضّل الوفد عند هذه المرحلة تأييد الاقتراح (و) بشأن قاعدة البيانات قبل النظر في مسألة دراسة أخرى تنفذها الأمانة، وظل الوفد مستعداً للنظر في دراسات أخرى بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في إطار الاقتراح (ج) لكن يجب اختيار هذه الموضوعات بعناية تفادياً لحدوث تداخل مع أعمال اللجان الأخرى، وأوضح الوفد احتياجه لاستشارة خبرائه الموجودين بالعاصمة الأمريكية في حالة صدور اقتراحات أثناء الدورة الحالية وهو ما يبدو أنه سيحدث، وفيما يخص الاقتراح (د) أعرب الوفد عن اعتراضه لأي عمل إضافي بشأن مواطن المرونة المتعلقة بحق المؤلف على ضوء برنامج العمل المكثف بشأن الاستثناءات والتقييدات الذي تم في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وقال إنه من غير الواضح ما هي مواطن المرونة التي يمكن أن تخضع

للدراسة في مجال قانون العلامات التجارية أو الإنفاذ إلا أنه مستعد للنظر في اقتراحات الدول الأعضاء لهذه المجالات، وأما بالنسبة للاقتراح (ز) فإن الوفد على استعداد لدعم إعداد عرض بغية تعزيز فهم مواطن مرونة الملكية الفكرية وأن يشمل العرض مساهمات من المجتمع المدني، لكنه يريد المزيد من المعلومات بشأن هذا الاقتراح، وأراد أيضاً معرفة إن كانت الويبو أعدت من قبل أي عروض تناولت مواطن مرونة الملكية الفكرية ضمن أنشطتها في المساعدة التقنية، وإن أي عرض بشأن مواطن المرونة يتعين أن يشمل مناقشة للحقوق والواجبات بحسب ما ورد في التوصية 14 من جدول أعمال التنمية، وقال الوفد إنه يحب أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الاقتراح (ح) الذي أشار إلى الحاجة إلى مزيد من الندوات الوطنية والإقليمية حول مواطن المرونة، وقد أصدرت الأمانة الوثيقة CDIP/8/5 أثناء اجتماعها الأخير التي احتوت على مرفق فيه قائمة بكل أنشطة الويبو المتعلقة بموضوع مواطن المرونة التي تم تنفيذها منذ 2009، وورد في القائمة الكثير من الندوات، وأشارت الوثيقة إلى أنه تم تنظيم الندوات على المستويين الوطني والإقليمي وأنها أيضاً تدخل ضمن خطط الأنشطة المقبلة بغرض تبادل التجارب العملية بشأن تنفيذ مواطن المرونة، وقبل الاتفاق على المزيد من الندوات يود الوفد الحصول على معلومات إضافية توضح أي الندوات التي عقدت بالفعل وأيها التي ستنعقد في المستقبل، وفيما يخص اقتراح صفحة على الإنترنت مخصصة لمعلومات بشأن الندوات التي تناولت مواطن المرونة بحيث تشمل تسجيلات الفيديو والمواد والعروض وما شابه ذلك فإن الوفد كذلك يحتاج إلى مزيد من المعلومات حول تكلفة مثل هذا العمل على سبيل المثال وهل توجد صفحات كهذه لأنواع أخرى من ندوات الويبو، والوفد يمكنه دعم فكرة إعداد تقرير يتناول المناقشات التي تمت على المستويين الوطني والإقليمي في الندوات بشأن مواطن المرونة، وأما الفئة الثالثة التي تخص الاقتراحات التي يعارضها الوفد في صورتها الحالية فأولها هو الاقتراح (أ) الذي يطالب بمجموعة أدوات مساعدة تشريعية، وكما قال الوفد سابقاً يتعين على الأمانة أن تظل محايدة وموضوعية، ولا يجب لها أن تقدم نصائح عامة بشأن متى يجب على البلدان أن تستخدم موطناً محدداً من مواطن المرونة، فكل بلد له سيادته ويجب أن يتخذ قراراته السياساتية الخاصة وقد تشمل هذه القرارات اعتماد اتفاق تريبس إضافة إلى مواطن المرونة بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن للوفد أن يؤيد عملية تجميع مواطن المرونة كما وردت في القوانين الوطنية ولكن فقط في حالة أنها تصنّف وتحدّث المعلومات الموجودة بأسلوب موضوعي ومحايد، ثم التفت الوفد إلى الاقتراح (هـ) الذي أشار إلى تجميع الدراسات الإفرادية، ورأى الوفد أن هذا العنصر المقترح في صورته الحالية يعد واسعاً جداً وسيشمل القيود القانونية المفروضة على تنفيذ مواطن المرونة وهذا قد يشمل اتفاقات دولية أخرى مثل معاهدات الويبو بشأن الإنترنت، واقترح الوفد أيضاً مناقشة الموضوع الجدلي وهو الكشف غير الكافي عن المعلومات في البراءات بصفته أحد القيود، ولذلك اعترض الوفد على المزيد من العمل في إطار الاقتراح (هـ)، ورأى الوفد أنه في هذه المرحلة من برنامج العمل فإن اقتراح قاعدة البيانات الوارد في العنصر (و) هو أفضل وسيلة لتبدأ الدول الأعضاء من خلالها تبادل التجارب في تنفيذ مواطن المرونة، ثم التفت الوفد إلى الوثيقة CDIP/7/3/Add بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وشكر الأمانة على إعدادها، وقال إن لديه عدد من التعليقات بشأن المراجعات التي دخلت على الدراسة التي اقترحها وفد البرازيل والتعليقات بالأساس تخص موضوع الكشف عن منشأ المواد البيولوجية، وإن موضوع الكشف عن منشأ المواد البيولوجية في طلبات البراءة يخضع الآن للمناقشة في اللجنة الحكومية الدولية وفي مجلس تريبس، ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية هنا واضح، لا يجب وجود شرط بالكشف الإجباري، وإن تمديد المناقشات بهذا الشأن يعد انحيازاً وازدواجاً في الجهود وإهداراً لموارد الويبو، حيث يوجد بالفعل منتدىً لهذه المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية، ولذلك أعرب الوفد عن معارضته للمراجعات المقترحة من وفد البرازيل بشأن الدراسة.

405. وشكر وفد اليابان الأمانة على إعداد الوثائق، وقال إنه دائماً ما أعرب عن رأيه بأن الويبو يجب أن تقدم نصائح موضوعية وعملية وقائمة على الحقائق بشأن فهم مواطن المرونة واستخدامها، ويتعين وضع هذا محل الاعتبار الكامل في برنامج العمل المقبل بشأن مواطن المرونة، وسيساعد هذا البلدان النامية والأقل نمواً على تنفيذ مواطن المرونة في حالات مناسبة، وفي هذا السياق وفي حالة اعتماد اللجنة لبنود للعمل المقبل يجب عليها أن تضمن مراقبة الأنشطة المختلفة في برنامج

العمل لمعرفة إذا كانت تتعدى نطاق اتفاق تريبس وذلك من خلال أي إجراء أصلي بداخل البرنامج يمكن أن تشارك فيه الدول الأعضاء.

406. وأيّد وفد جنوب أفريقيا ما جاء في كلمة وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبالأخص ما يتعلق بالتحذير بألا يضر عمل اللجنة بالأعمال الأخرى المعنية بمواطن المرونة في لجان الويبو الأخرى.

407. وشكر وفد البرازيل الأمانة على الوثيقة CDIP/9/11، وضم الوفد صوته إلى ما جاء في كلمة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي واشترك في الرأي مع وفد الأرجنتين، وأيّد الوفد اقتراح المزيد من الدراسة لمواطن المرونة الواردة في المادة 27 من اتفاق تريبس، ورحب أيضاً بتضمين العناصر الجديدة الواردة في الوثيقة CDIP/9/11 بشأن برنامج عمل مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة CDIP/7/3 Add كذلك وقال إن الوفود مدعوة إلى تقديم تعليقاتها بشأن محتوى الوثيقة CDIP/7/3، وإن الوفد لم يفعل سوى أنه عبر عن آرائه الثابتة منذ فترة طويلة بشأن هذا الموضوع، وإن المعلومات المقدمة ليست جديدة حيث أنها مجرد إعادة سرد للرأي، وقد أتيحت فرصة مناسبة للوفود للإدلاء بتعليقاتها.

408. وصرّح وفد النرويج إنه بصفة عامة يعد من الأهمية بمكان أن تستطيع البلدان تنفيذ مواطن المرونة داخل إطار الالتزامات القانونية الدولية، وضم الوفد صوته إلى صوت وفد الدانمرك في كلمته باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فيما يخص اقتراحات الوثيقة CDIP/9/11 والحاجة إلى تجنب ازدواج العمل في هذا المجال.

409. وفهم وفد كندا أن وفد البرازيل مجرد أدلى بتعليق لكنه أعرب عن تأييده الكامل لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الكشف عن منشأ الموارد الوراثية يخضع للمناقشة في اللجنة الحكومية الدولية وقد أشار الوفد سابقاً إلى معارضته هذا الاقتراح.

410. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الوفود وأسئلتها.

411. وشكرت الأمانة (السيدة لوسيندا لونجكروفت) الأعضاء على إرشاداتهم الواضحة والنافعة في مجال مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، وأحاطت علماً بتعليقات الوفود المختلفة وفيما يبدو أن ثمة اتفاق عام موجود بشأن أهمية العمل القائم في مجال مواطن المرونة والحاجة إلى قيام الأمانة بهذا العمل بكفاءة وبدون ازدواج بين اللجان المختلفة والأنشطة، ومن بين الاقتراحات المختلفة الواردة في الوثيقة CDIP/9/11 لاحظت الأمانة وجود توافق في الآراء بشأن الاقتراح (و) المعني بإنشاء قاعدة بيانات على غرار IP Advantage ، وفي هذا الصدد ورداً على ملاحظة الولايات المتحدة الأمريكية فقد أحيط علماً بأن التأييد العام لهذا الاقتراح قد أُعطي أثناء دورات سابقة للجنة، لكن الأمانة أشارت إلى أنها رأت من الضروري استيضاح رأي اللجنة بشأن جميع الاقتراحات الجديدة قبل الشروع في العمل بسبب وجود الروابط وإمكانية الازدواج بين هذا الاقتراح وعناصر أخرى جديدة مقترحة في الوثيقة الحالية، ومع ذلك فقد اتخذت الأمانة الإجراءات الأولية والتحضيرية من حيث المضي قدماً في العمل بشأن قاعدة بيانات على غرار IP Advantage والمنتظر أنها ستتابع هذا النشاط قريباً جداً، ثم أشارت الأمانة (السيد فيليب بيشتولد) إلى الاقتراح المعني بوثيقة جديدة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات، وأحاطت الأمانة علماً بطلب عدد من الوفود الخوض في مزيد من المناقشات بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وبالأخص تلك الواردة في المادة 27 من اتفاق تريبس، وأحاطت علماً أيضاً بأن بعض الوفود الأخرى في حين أنها لا تعارض الاقتراح إلا أنها تدعو إلى الحرص والمناقشة والحاجة إلى استشارة السلطات، وعليه اقترحت الأمانة إمكانية أن تجمع قائمة وتعقد مناقشات غير رسمية مع الدول الأعضاء لرؤية مدى إمكانية الوصول إلى حل وسط لاستمرار هذا العمل.

412. واتفق وفد الأرجنتين مع تحليل الأمانة بأنه مع توافر تأييد بعض الوفود للاقتراح لا تزال وفود أخرى بحاجة إلى استشارة عواصمها، واتفق الوفد مع اقتراح الأمانة، وأعرب عن استعداده للمشاركة في مشاورات غير رسمية تعقدها الأمانة للوصول إلى سبيل يسمح بالمضي قدماً فيما يخص اقتراح الوفد.

413. وشكر وفد مصر الأمانة والوفود على ما تقدموا به من كلمات، وفهم الوفد أن بعض الوفود طلبت إيضاحات لبعض الأمور أو ربما إعادة صياغتها حتى يمكن المضي قدماً بشأن هذه المواضيع، وحالة تنفيذ ذلك ربما تستطيع اللجنة الاتفاق على عناصر إضافية تنفّذ في الدورة الحالية، ويمكن مناقشة العناصر الباقية المرصودة في المشاورات غير الرسمية، ورأى الوفد إمكانية المضي قدماً بشأن أكثر العناصر المقترحة من خلال توفير معلومات إضافية أو القليل من إعادة الصياغة.

414. وشكرت الأمانة وفد مصر على كلمته، ولا شك من وجود عدد من الاقتراحات الإضافية إضافة إلى الاقتراح (و) التي يمكن تأييدها بمجرد إتاحة المزيد من المعلومات أو التوضيح، وعلى سبيل المثال فيما يخص الفقرة الفرعية (ج) فإن التعليقات المطروحة تقضي بإمكانية تنفيذ دراسات إضافية تتناول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات مع الحرص في اختيار الموضوعات حتى لا يحدث أي تداخل للأعمال، ويمكن أن يكون هذا موضوع مناقشات غير رسمية حتى تستطيع الأمانة الاستمرار في أعمالها في هذا المجال، ويمكن انعقاد هذا المشاورات أثناء اليوم التالي أو في الفترة السابقة للدورة القادمة إذا لزم الأمر، وعلاوة على ذلك وفيما يخص الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (د) فبات واضحاً عدم وجود توافق في الآراء بشأن تنفيذ مزيد من الدراسات في مجال حق المؤلف في حين أن فكرة الدراسات الإضافية في مجالي العلامات التجارية وإنفاذ الملكية الفكرية يمكن أن تظل مطروحة، وفي هذا الصدد فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى تقديم اقتراحاتها إلى الأمانة بشأن المكان الذي يمكن فيه تنفيذ مزيد من الدراسات أو العمل في مجال العلامات التجارية أو مجال الإنفاذ، وأحاطت الأمانة الأعضاء علماً بأن قاعدة البيانات التي تعد حالياً لتحتوي على الأحكام الوطنية للملكية الفكرية في تنفيذ مواطن المرونة مصممة لتشمل مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات بحسب ما جاء في الوثيقة الأولى بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات، لكن قاعدة البيانات تحتمل التوسيع ويمكن إضافات معلومات أخرى إليها بشأن تنفيذ مواطن المرونة الأخرى في مختلف مجالات الملكية الفكرية، وفي هذا الصدد ستنتظر الأمانة المزيد من الإرشاد والإيضاح من أعضاء اللجنة سواء أثناء الدورة الحالية أو في المشاورات غير الرسمية أو في الفترة بين الدورتين، وفيما يخص الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (ز) بشأن إعداد عرض يعزز فهم مواطن مرونة الملكية الفكرية فهمت الأمانة وجود حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن محتوى هذا العرض، وباعتبار الوقت فمن الضروري عقد المشاورات غير الرسمية بعد الدورة بغية تقديم إطار لمحتويات العرض أمام الدورة القادمة، وفيما يخص تنظيم المزيد من الندوات الوطنية والإقليمية أحيط علماً بمرفق الوثيقة CDIP/8/5 الذي يحتوي على عدد تلك الندوات وكذلك بالحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن الندوات ذات الصلة التي انعقدت بالفعل وتلك المخطط لانعقادها في المستقبل، ويمكن توفير مرفق محدث البيانات أثناء الفترة بين الدورتين لينظر فيه الأعضاء وللتخطيط للندوات المقبلة، وأخيراً لوحظ أيضاً أنه فيما يخص الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (ح) بالنسبة لتخصيص صفحة إنترنت لإتاحة المعلومات المتعلقة بهذه الندوات تتضمن تسجيلات بالفيديو ومواد وعروضاً وتقارير عن الندوات فينبغي تحديد تكلفة هذا الجانب من الاقتراح، وستحتاج الأمانة إلى القيام ببعض المناقشات والبحث لتحديد مثل هذه التكلفة، وتوجد بالفعل صفحات على موقع الويبو تقدم معلومات متعمقة بشأن الندوات وتشمل مواد سمعية بصرية أيضاً، ومن الأمور المعتادة أيضاً البث عبر الإنترنت لبعض الفعاليات المنعقدة في مقر الأمانة، ومع ذلك فالرد على هذا الطلب بالتفصيل سيستدعي من الأمانة القيام بالبحث مع شعبة تقنية المعلومات وخدمة المؤتمرات قبل أن تقدم معلومات دقيقة، ثم التفتت الأمانة (السيد فيليب بيشتولد) إلى المشاورات غير الرسمية بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات واقترحت انعقادها يوم غد في وقت يحدده أعضاء اللجنة، وستقدم الأمانة قائمة بمواطن المرونة التي يمكن أن تصبح موضوع وثيقة مقبلة.

415. وأيّد وفد بوليفيا العمل بشأن مواطن المرونة والاقتراحات المقدمة من وفد الأرجنتين، وأكد على أن استعراض التجارب الوطنية للبلدان الأخرى سيكون أمراً نافعاً، لكن الوفود لم تعرب عن موقفها تجاه هذا الجزء من العمل، ولذلك

اقترح الوفد أن يدخل هذا ضمن المشاورات غير الرسمية، وقال إنه من الضروري للبلدان النامية أن تفهم كيف استُخدِمت مواطن المرونة بنجاح في البلدان الأخرى.

416. وأعلن الرئيس انعقاد المشاورات غير الرسمية في الساعة الثانية بعد ظهر الغد، وستكون الوثيقة جاهزة بواسطة الأمانة في الصباح، وانتهت المناقشات ورفعت الجلسة.

النظر في الوثيقة CDIP/9/INF/2 - الحالات المحتملة والخيارات الممكنة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام

417. وافتتح الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/9/INF/2 بشأن توضيح نطاق تنفيذ التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) من "الدراسة بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام" وتداعياته الممكنة، ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

418. وصرحت الأمانة (السيد فكتور فاسكيز لويز) أنه في الدورة الثامنة اتفقت الدول الأعضاء على أن تعدّ الأمانة وثيقة معلومات لتحقق هدفين، الأول هو توضيح نطاق تنفيذ التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) من "الدراسة بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام" وتداعياته الممكنة، والثاني هو وصف الخطوات الممكنة والخيارات لتنفيذ هذه التوصيات، وشعرت الأمانة بتشجيع بسبب حسن استقبال الدول الأعضاء للجزء المعني بحق المؤلف من مشروع الملكية الفكرية والملك العام، وقد انعكس هذا من خلال نتائج الدراسة الخارجية وبالأخص فيما يتعلق بالدراسة بشأن حق المؤلف والملك العام، وإن الوثيقة CDIP/9/INF/2 تهدف إلى تلبية المعايير المحددة من قبل عناصر المشروع الأخرى، وقد تم تحديد التآزر بين العناصر المختلفة الخاصة بجزء حق المؤلف لتحقيق استجابة شاملة للقضايا، وتوفر الوثيقة تحليلاً للقضايا بما يشمل التوجهات الأساسية والتحديات المرصودة في المناقشات الدولية، وتشمل كذلك بعض الاقتراحات بشأن كيفية التعامل مع التوصيات، وحاولت الأمانة أن تعتمد بقدر الإمكان في اقتراحاتها على المبادرات التي نوقشت أو تلك الجاري تنفيذها، وقد درست الأمانة أيضاً إمكانيات توسيع هذه المبادرات، وكان لابد الأخذ في الاعتبار بأن البلدان استخدمت مناهج مختلفة في التعامل مع القضايا التي تثيرها التوصيات، فعلى سبيل المثال النهج المتبع في التسجيل العام اختلف في البلاد التي تطبق مثل هذه الأنظمة، وتوجد بلاد لا تستخدم هذه الأنظمة، ويمكن قول ذات الشيء بالنسبة للتخلي عن حق المؤلف، وينبغي وضع هذه العوامل محل الاعتبار عند قراءة الوثيقة، وقد ورد اقتراح يخص التوصية 1(ج) يقول: "ينبغي الاعتراف بالتخلي الطوعي عن حق المؤلف في المصنفات وتكريسها للملك العام باعتبار ذلك ممارسة مشروعة للتأليف واستثارية حق المؤلف، بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية (ربما مع استبعاد أي تنازل عن الحقوق المعنوية) وبشرط أن تصدر عن المؤلف موافقة رسمية ومستنيرة وحرة، ويمكن بالتأكيد إجراء مزيد من البحث بشأن هذه النقطة"، واقترح العديد من العلماء والجمعيات والمؤسسات إحداث إطار قانوني للتخلي عن حق المؤلف، فعلى سبيل المثال أحدثت منظمة المشاع الإبداعي (Creative Commons) ترخيص CC0 (عدم الاحتفاظ بأي حقوق) الذي يتيح للمؤلف أن يكرّس أحد المصنفات للملك العام من خلال التنازل عن كل ما يخصه من حق مؤلف وحقوق مجاورة، وقد استخدمت المكتبة البريطانية هذا الترخيص لنشر ثلاثة ملايين سجل من البيليوغرافيا الوطنية البريطانية، وبادر مشروع كوميونيا (Communia Project) أيضاً ببعض الاقتراحات حيث قدّم شبكة لأغراض المناقشات السياساتية رفيعة المستوى بشأن كل القضايا المتعلقة بالملك العام في المحيط الرقمي، وكانت هذه الاقتراحات جزءً من كم كبير من الإصدارات الدولية متعددة التخصصات بشأن "المشاع"، وكان يوجد أيضاً مذهب متبع يركّز على إدارة الموارد المشتركة ومزايا نموذج المشاع (الذي يشير إلى الموارد التي يمكن التشارك فيها مجاناً وبحرية بواسطة مجموعة من أصحاب الحقوق أو بواسطة الناس عموماً)، لكن بقيت عدة أسئلة وقضايا متعلقة بالتخلي عن حق المؤلف، وشملت هذه طبيعة حق المؤلف، فإن كان حق المؤلف حق أساسي فلابد من تحديد مدى شرعية التخلي عن مثل هذا الحق، لكن في حالة أنه ليس إلا حق ملكية يصبح الأمر أقل تعقيداً حيث أن أكثر النظم القانونية تسمح بالتخلي عن الملكية، ويوجد أيضاً بعض الحقوق في نظام حق المؤلف التي لا يمكن التنازل عنها أو التي تُعتبر غير قابلة للتصرف، ويمكن العثور على مثال لحق غير قابل للتنازل في توجيه التأجير للاتحاد الأوروبي الذي نص على أنه عندما ينقل المؤدي حقه

في الإيجار إلى المنتج فهو يحتفظ بحقه في المكافأة نظير تأجير الأداء، هذا حق غير قابل للتنازل، وعلاوة على ذلك فإن عدم جواز التصرف في الحقوق المعنوية يمكن أيضاً أن يمثل مشكلة، فالحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف في كثير من البلدان، وهذا قد يكون مناقضاً للتخلي عن حق المؤلف، والأمر المهم الآخر هو طبيعة التخلي من حيث أنه غير قابل للإلغاء أي عدم جواز الرجوع في قرار التخلي عن الحقوق، ويمكن تحديد أساس للنقاش من خلال تحليل تشريعات بلدان مثل جمهورية كوريا حيث وردت إمكانية التنازل في تعريف الملك العام، وينبغي أيضاً النظر في إمكانية وضع نظام دقيق من الاشتراطات الرسمية تفاديا لاستغلال وضع المبدع الذي غالبا ما يكون ضعيفا، فمن المهم ضمان عدم ضياع حقوق المبدع نتيجة للاختلاف في الموقف بينه وبين الشخص القائم بحقوق التوزيع مثل المنتج أو الناشر، وينبغي أيضاً من منظور السياسات العامة النظر في مدى فائدة النهوض بنظام قانوني للتنازل عن حق المؤلف وتحت أي ظروف، واقترحت وثيقة المعلومات كأحد الاحتمالات الممكنة تنفيذ دراسة بشأن التخلي عن حق المؤلف، وأن تركز الدراسة على مصلحة الجمهور العام في النفاذ إلى المواد الإبداعية ومصلحة المؤلفين بالأخص من حيث زيادة الوعي بشأن تداعيات التخلي عن حق المؤلف، ويجب التعامل مع قضايا مثل الحاجة إلى أوضاع رسمية تعتني بأمر التخلي عن حق المؤلف وكذلك إمكانية أن يغير المؤلف رأيه، ومن المقترح أن تتضمن الدراسة تحليلا مقارنا لعدد من الأنظمة الوطنية بشأن هذه المسألة حيث تُنتقى وفق نهج يضمن التوازن الجغرافي، ومن المقترح أيضا أن تتناول الدراسة التوجهات والسمات المشتركة المحددة وتعرض للأنشطة المقبلة التي يحتمل أن تنفذها الويبو والدول الأعضاء، وجاء في التوصية 1(و): "ينبغي تكريس المساعي الدولية لاستنباط الأدوات التقنية أو المعلوماتية اللازمة لتحديد محتويات الملك العام، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدة حق المؤلف، ويمكن أن تتضمن هذه الأدوات مجموعات بيانات بشأن المصنفات، أو قواعد بيانات بشأن مصنفات الملك العام، أو حاسبات الملك العام، ويكتسب التشغيل المتبادل والإحالات المرجعية بخصوص هذه الأدوات على الصعيد الدولي أهمية خاصة"، وكان التركيز في هذه التوصية على البنية الأساسية مثل الأدوات التقنية أو المعلوماتية التي تعيّن حدود الملك العام، وكثيراً ما كانت هذه الأدوات متعددة الأغراض، فكانت ذات الأداة تساعد على تعيين حدود الملك العام إضافة إلى ما هو خاضع للحماية، فحاسبات الملك العام على سبيل المثال كانت تقدّر خضوع مصنّف بعينه للحماية من عدمه وفي ذات الوقت تقدّم تقييماً يحدد إن كان المصنّف آل إلى الملك العام أم لا، وفي حالة وجود سجل للمصنفات سيساعد هذا على تحديد إن كان أحد المصنفات خاضع للحماية أو قد آل إلى الملك العام، وعليه فهذه الأدوات لها قيمتها بالنسبة للمبدعين وكذلك المستخدمين على ضوء اعتبارات الملك العام، وحيث أن حق المؤلف يُمنح بدون أي شكليات امتثالاً لشرط المادة 5.2 من اتفاقية برن فبصفة عامة لا توجد أي هيئة مركزية أو سجل يجمع كل البيانات المتعلقة بالمصنفات، وقامت بلدان عديدة بإرساء نظم تسجيل مختلفة سواء كانت عامة أو خاصة وأدّى ذلك إلى تفاوت في البيانات، وتفيد دراسة استقصائية للويبو بشأن التسجيل الطوعي بأن أكثر الهيئات المعنية بتسجيل حق المؤلف ليست متصلة بأي نظم بيانات أخرى لحق المؤلف سواء كانت توفرها كيانات تابعة للقطاع العام أو الخاص، وعادة لا تكون البيانات المملوكة لهذه الهيئات المختلفة قد خضعت لأي توحيد ولا تُستخدم بالتداخل بينها، ولذلك كانت عمليات تحويلها إلى التشغيل الآلي صعبة، ويتعيّن التركيز على توافر المعلومات بشأن المواد المشمولة بحق المؤلف والملك العام، فإن المؤسسات الثقافية وغيرها من مؤسسات القطاعين العام والخاص مثل سجلات حق المؤلف ومجموعات محبي الاقتناء والناشرين والمنتجين يمتلكون معلومات قيّمة بشأن الإبداع، وتشمل هذه المعلومات مستودعات غنية بالمصنفات وقواعد بيانات تحوي معلومات مهمة مثل اسم المؤلف وتفاصيل الإصدار وغير ذلك، وتقوم المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق كما هو حال أدوات تعريف المواد كنظام الرقم المعياري الدولي (ISBN) بدور أساسي في توفير المعلومات الأساسية بشأن المصنفات والمبدعين، ويجب على هذه الأدوات أن تضع محل اعتبارها طبيعة الملك العام الخاصة ببعض المواد الموجودة في موادها أو مستودعاتها، وقد لعب المشروع التابع لجدول أعمال التنمية دوراً مهماً في رصد واستعراض هذه الأدوات وألقى الضوء أيضاً على التآزر القيّم بين المبادرات المختلفة، وقامت الأمانة بتعاون من الدول الأعضاء بتنفيذ دراسة استقصائية بشأن نظم التسجيل العام، وتم أيضاً إعداد دراسة استقصائية من جزءين بشأن توثيق حق المؤلف التابع للقطاع الخاص، حيث جاء التركيز في الجزء الأول على نظم التسجيل الخاصة وفي الجزء الثاني على الإدارة الجماعية، ويمكن اعتبار الجزء الأول بحسب عبارة المؤلف "ورقة مصاحبة" لدراسة السيدة دوسولييه وهو يؤكد على أهمية الوصل بين المكونات المختلفة للمشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام، وقد وصفت الدراسة الاستقصائية الأدوات التقنية المختلفة المتاحة في نظم

توثيق حق المؤلف الخاصة مثل السجلات الخاصة عبر الإنترنت وحاسبات الملك العام التي تحدد وضع حق المؤلف لمصنف بعينه في ولاية قضائية محددة ومعلومات بشأن إدارة الحقوق التي توفر معلومات مهمة لمستخدمي المواد الإبداعية المحتملين، وساعدت هذه الأدوات على تعيين حدود الملك العام وأصبحت موارد استراتيجية للتعامل مع مشكلة المصنفات اليتيمة، فكانت الحاجة إلى الربط والوصل بين هذه المصنفات متنامية، وقد اتخذت الويبو خطوة واحدة نحو الربط بين السجلات العامة في سياق مشروعها بشأن الملكية الفكرية والملك العام من خلال قائمة معلومات الاتصال الواردة في الدراسة الاستقصائية الخاصة بالسجلات العامة، وكذلك دراسة الويبو الاستقصائية بشأن توثيق حق المؤلف وممارساته وردت فيها قائمة بكل السجلات الخاصة المختلفة، لكن يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات، وعلى هذا الأساس اقترحت وثيقة المعلومات خيارات مختلفة من أجل السير قدما بهذه التوصية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، إنه من الأهمية بمكان أن تركز المبادرات في المستويين الوطني والإقليمي على تحديث السجلات العامة، وقد أوصت مؤخراً بلدان أمريكا اللاتينية بإعطاء الأولوية ضمن مساعدات الويبو التقنية بشأن حق المؤلف واستراتيجيات التعاون إلى تحديث وأتمتة البنية الإدارية ونظم الدعم لمكاتب حق المؤلف والسجلات الطوعية وجمعيات الإدارة الجماعية، والويبو تقدّم أدوات لتعزيز البنية لأجل تيسير تحديد الملك العام، فعلى سبيل المثال سهلت الويبو أتمتة نظم التسجيل الطوعي بواسطة برنامج حاسوبي طور خصيصا لهذا الغرض اسمه GDA، ويمكن أيضاً بذل الجهود للربط بين السجلات العامة والسجلات المدنية التي تحوي معلومات حول وفاة المؤلفين وهذا سيسمح للسجلات العامة أن تتيح معلومات بشأن تاريخ انقضاء حق المؤلف، وورد التأكيد على أهمية خدمات البحث عبر الإنترنت على المستوى الوطني علماً بأن 84% من الدول الأعضاء التي أجابت على استبيان الدراسة المعنية بالتسجيل العام لا توفر إمكانية البحث عبر الإنترنت في السجلات العامة، وحثت الأمانة على إنشاء مثل هذه الخدمات في وثيقة المعلومات، وأشارت الأمانة إلى أهمية وجود نص لإخلاء المسؤولية عند استخدام هذه الخدمات لأنه كثيراً ما يصعب على عمليات البحث أن تكون شاملة تماماً، أحياناً تكون المعلومات ناقصة وبالأخص فيما يتعلق بالسجلات الطوعية، ومن المهم أيضاً زيادة التعاون الوثيق بين مكاتب حق المؤلف في كل منطقة، وعلى سبيل المثال وافقت مؤخراً مكاتب حق المؤلف في أمريكا اللاتينية على العمل معاً لجمع كل القوانين القابلة للتطبيق في المنطقة بشأن مدة حق المؤلف، وكذلك ينبغي البحث في الربط بين السجلات الخاصة وبعضها وبينها وبين السجلات العامة، والويبو لها عدة مبادرات فيما يخص الربط بين السجلات الخاصة وبعضها، وجاء بعض هذه المبادرات ضمن جدول أعمال التنمية، ومن هذه الأمثلة مشروع إنشاء قاعدة بيانات إقليمية للمستودعات بغرب أفريقيا، ويوجد أيضاً البرنامج الحاسوبي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة (WIPOCOS) الذي قامت الويبو بتطويره ودعمه، وأصبح البرنامج متاحاً مجاناً لمنظمات الإدارة الجماعية في البلدان النامية واستُخدِم بشدة في أفريقيا وآسيا، ويمكن لهذا البرنامج الحاسوبي أن يساعد على توحيد قواعد بيانات المستودعات في البلدان النامية المختلفة، وتستطيع الدول الأعضاء أيضاً أن تساعد في مجال تطوير حاسبات الملك العام، وهي أدوات متعددة الأغراض يمكن استخدامها لتعيين حدود الملك العام وكذلك لمعرفة إن كان أحد المصنفات خاضع للحماية أم لا، ونظراً لعدم إمكانية الوثوق فيها ثقة كاملة، فينبغي النظر في استخدام إخلاءات المسؤولية الملائمة، وأوردت الوثيقة عدداً من الاقتراحات لأنشطة على المستوى الدولي، وإنه من الأهمية بمكان تحسين مستوى إتاحة المعلومات بشأن مواد الملك العام من خلال التشبيك بين المعلومات الوطنية والإقليمية، ويوجد عدد من المبادرات التي يمكن توسيع نطاقها وتعميمها، ومن المهم أيضاً النظر في أمر إنشاء منصات دولية تتيح أدوات للبحث في السجلات المختلفة ويمكن لهذه المنصات أن تقوم بدور نقطة الربط بين قواعد البيانات المختلفة، وبالجمع بين هذه المنصات والتشبيك بين المعلومات الوطنية والإقليمية يمكن لهذه المبادرات أن تلعب دوراً مهماً في سياق المصنفات اليتيمة من خلال تيسير عمليات البحث الدؤوب، وأما نص التوصية 2(أ) فيقول: "ينبغي تعزيز توافر الملك العام، ولاسيما من خلال التعاون مع مؤسسات التراث الثقافي واليونسكو (من خلال عملها بشأن الحفاظ على التراث الثقافي غير الملموس)"، وإن الملك العام له أهمية للمصلحة العامة ودوره مركزي بالنسبة لتراث البشرية الثقافي، وتظهر هذه الأهمية من خلال العمل المكثف الذي قامت به اليونسكو في حماية الملك العام الذي يعدّ ضمن التراث المشترك للبشرية، واحتوت وثيقة المعلومات على عدد من الاقتراحات الرامية إلى إبراز المجموعات التي تصونها مؤسسات التراث الثقافي، وإن "دليل الويبو بشأن إدارة الملكية الفكرية للمتاحف" يخضع للتحديث الآن، وهو يرصد عدداً من ممارسات الإدارة الملائمة والفرص لزيادة إبراز أصول مؤسسات التراث الثقافي بما فيها ما يتعلق بالرقمنة، وفي مجال المعارف

التقليدية يقوم مشروع الويبو للتراث الإبداعي بتطوير أدوات عملية لإدارة خيارات الملكية الفكرية عند توثيق التراث الثقافي وتسجيله ورقمنته، ومن المهم أيضاً لمؤسسات التراث الثقافي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبالأخص في سياق اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي، وإن مثل هذا التعاون متوفر في سياق اللجنة الحكومية لتلك الاتفاقية، ومن الأهمية بمكان أيضاً النظر في رقمنة التراث الثقافي، وتستطيع الدول الأعضاء النظر في التعاون مع الكيانات الخاصة والعامة لتساعد في أمر رقمنة التراث، وقد جاء ذكر عدد من المبادرات في وثيقة المعلومات، وإن مزايا مثل هذه الشراكات واضحة من حيث التكنولوجيا والموارد المالية، لكن من المهم أيضاً الأخذ في الاعتبار بأهمية تجنب إنشاء الاحتكارات الخاصة في مجال الملك العام وهو ما أكد عليه عدد من المعلّقين، ويجب أيضاً البحث في الخيارات التشريعية الرامية إلى تعزيز حماية الملك والعام والنفاذ إليه، وهذا يشمل نظام "الملك العام بمقابل" (paying public domain) الذي يطالب المنتفع بمواد الملك العام بدفع رسم إجباري مقابل رخصة استخدام المصنف، وفي بعض البلدان مثل الجزائر يخصص المبلغ للحفاظ على الملك العام، ويمكن النظر في الخيارات الخاصة بالحقوق المعنوية أيضاً، وقد نوقشت في وثيقة المعلومات، ومن المهم أيضاً زيادة وعي الدول الأعضاء بشأن أهمية إتاحة الملك العام، وإن الويبو تتعاون تعاوناً وثيقاً مع اليونسكو بهذا الصدد، فهي تعمل على سبيل المثال مع مؤتمر اليونسكو الدولي حول "ذكرى العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والوقاية" المقرر انعقاده في سبتمبر 2012 في فانكوفر وقد كُلّفت الويبو بإعداد حلقة عمل بشأن تحديات الملكية الفكرية المتعلقة بالرقمنة والحماية وذلك بالتعاون مع IFLA (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات) وهي المنظمة التي تمثل المكتبات.

419. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على تقديم الوثيقة، ورأى أنه من المهم تقديم المساعدة للدول الأعضاء في نشر الوعي بالأهمية المتزايدة لدور الملك العام وبالأخص في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقد اعترفت المناقشات التي دارت في اجتماع الويبو دون الإقليمي بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في ديسمبر 2011 بأهمية هذا الموضوع، وعليه اتفقت المجموعة على إحداث تعاون أكبر بين مكاتب حق المؤلف في كل منطقة بغية التشارك في المعلومات المتاحة لها، وأشادت المجموعة بعمل الويبو في هذا المجال بما فيه تقديم الأدوات اللازمة لتعزيز بنية حق المؤلف، وإن المساعدة التي تقدمها الويبو في أتمتة السجلات الطوعية تعد مثالاً على هذا، وهذا الأمر له أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة وتمنت أن تضع المناقشات ذلك محل اعتبارها.

420. وشكر وفد كولومبيا الأمانة على إعداد الوثيقة وعرضها، واتفق في الرأي مع وفد باراغواي الذي تحدث باسم مجوعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ثم أشار الوفد إلى التوصية 1(ج)، وقال إن الدراسات لا يجب لها أن تشجع على التشريعات الداعمة للتخلي عن حق المؤلف، وإن التسجيل الطوعي أمر نافع جداً في مجال حق المؤلف، والتسجيل الإجباري لن يكون متسقاً مع المادة 5.2 من اتفاقية برن التي تنص على عدم وجوب خضوع الحقوق لأي شكليات، ولذلك فإن أكثر البلدان تنص على التسجيل الطوعي، وفي حالة خضوع حماية المصنفات للتسجيل فهذا سيكون مخالفاً للاتفاقيات الدولية والقوانين الكثيرة التي تنص على التسجيل الطوعي، وحتى إن كانت المصنفات غير المسجلة غير محمية فسيظل الواجب الأخلاقي لحمايتها قائماً، وتوجد أيضاً مسألة تسجيل الميراث التي ستجعل نيات المؤلفين معلنة.

421. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر السيدة دوسولييه على دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، وأكدت المجموعة على الحاجة إلى ملك عام يكون غنياً ويمكن النفاذ إليه ولا يخالف التراث الثقافي للدول الأعضاء، وفيما يخص الوثيقة CDIP/9/INF/2 اتفقت المجموعة مع التوصية 1(ج) بشأن التخلي الطوعي عن حق المؤلف في المصنفات، وأيّدت أيضاً التوصية 1(و) التي تقترح تكريس الجهود الدولية نحو إنشاء أدوات تقنية أو معلوماتية لرصد المواد التي آلت إلى الملك العام، لكن فيما يخص التوصية 2(أ) التي تقترح تعزيز إتاحة الملك العام وخاصة من خلال التعاون مع مؤسسات التراث الثقافي واليونسكو فقد نوقش هذا الموضوع أيضاً في اللجنة الحكومية الدولية، وبالتالي لا يمكن للمجموعة أن تتفق مع التوصية، فقد أكدت المجموعة وبلدان نامية أخرى في عدد من المنتديات وبالأخص في اللجنة الحكومية الدولية أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي عنصر أساسي وأصيل من التراث الثقافي الوطني، ولذلك لا يتعين وجود أي ربط مباشر أو غير مباشر بينها وبين الملك العام، وكذلك لا تريد المجموعة الإضرار بالمناقشات الجارية في اللجنة

الحكومية الدولية، وقد أكدت أكثر البلدان النامية على هذا الموقف وجاء التأكيد عليه بوضوح في الصفحة 12 من دراسة السيدة دوسولييه، فإن المجموعة تؤيد الحاجة إلى ملك عام يكون غنياً ويمكن النفاذ إليه وتكون له حدود واضحة المعالم ومتفق عليها من قبل الدول الأعضاء بحيث لا يتداخل الملك العام مع التراث الثقافي لأي بلد من البلدان.

422. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء شاكراً الأمانة على الوثيقة CDIP/9/INF/2 بشأن توضيح نطاق تنفيذ التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) وتداعياته الممكنة، وقد قرأ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باهتمام التحليل الوارد في هذه الوثيقة للتوصيات الثلاث، وإن التحليل والاقتراحات بشأن تنفيذ التوصيات قد ساعدا كثيراً على تحقيق فهم أفضل للهدف من وراء التوصيات، وفيما يخص التحليل بشأن التوصية 1(ج) المتعلقة بالتخلي الطوعي عن حق المؤلف في إطار البند ألف لا تزال توجد حاجة للمزيد من المعلومات بشأن ضرورة مثل هذا التحليل وبالأخص فيما يخص التشريعات الموجودة والممارسات الفضلى في الدول الأعضاء، وعلاوة على ذلك لا يمكن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يؤيدا في هذه المرحلة دراسة قد تؤدي إلى اقتراحات ترسم أطراً واضحة لمبادرات ملموسة بشأن التخلي عن حق المؤلف، وفيما يخص التحليل والاقتراحات الخاصة بالتوصية 1(و) بشأن الأدوات التقنية أو المعلوماتية في إطار البند باء لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء غير واثقين من القيمة المضافة لمثل هذه الأدوات، إنهما غير مقتنعين حتى الآن بالمنافع التي ستنتج عن إنشاء منصات وطنية وإقليمية بهدف تسهيل البحث في السجلات الوطنية والإقليمية ولتجميع المعلومات بشأن مواد حق المؤلف والمواد التي آلت إلى الملك العام، ويمكن النظر في بعض الجوانب التقنية البحتة، وأما التحليل بشأن التوصية 2(أ) فيحتوي على عدد من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في جهودها لحماية تراث البشرية، وينبغي للدول الأعضاء أن تضع هذه الأمور محل اعتبارها.

423. وأشار وفد إيطاليا إلى التوصية 1(و) وقدّم بعض تفاصيل السجل العام في بلاده، فالسلطات الإيطالية تحتفظ بسجل عام للمصنفات المحمية بموجب قانونها لحق المؤلف، وأنشئت كذلك قاعدة بيانات تجمع كل البيانات المتعلقة بالمصنفات المدرجة في السجل العام من 1971 وحتى 2011، والغرض من التسجيل في السجل العام هو المعلومات فقط، الغرض الوحيد هو إرساء افتراض بنشر مصنف ومؤلفه والسماح بإثبات ما يخالفه، وبموجب قانون حق المؤلف الإيطالي لا يُسمح إلا بدخول المصنفات المنشورة إلى السجل ويشترط تنفيذ إيداع لكل مصنف، ويجب تنفيذ الإيداع بواسطة مؤلف العمل أو الشخص المسؤول عن نشره، وبالفعل لا تُشترط أي شكليات لحماية حق المؤلف في القانون الإيطالي وهو ما يتفق مع اتفاقية برن، إن إبداع المصنف هو الشرط الضروري والكافي لكسب حقوق المؤلف، وهي مملوكة لمن أبدع المصنف، وكما جاء في المادة 5.2 من اتفاقية برن فإن حق المؤلف هو حق مطلق منبثق عن إبداع أحد المصنفات، وبموجب المادة 42 من المرسوم الملكي بشأن قواعد إنفاذ قانون حق المؤلف الإيطالي ينشر وزير التراث الثقافي والأنشطة نشرة دورية بشأن المصنفات وأعمال التكليف الخاصة بالحقوق المسجلة، والبيانات الخاصة بالفترة من 1976 إلى 2010 متاحة عبر الإنترنت، والنشرات المنتظمة التي تنشرها وزارة التراث الثقافي وبيانات المصنفات المحمية بحق المؤلف أيضاً متاحة عبر الإنترنت، وهذا يسمح للمواطنين والجامعات ومؤسسات البحث وسلطات الإدارة العامة مثل وكالات إنفاذ القانون المسؤولة عن القرصنة وأنشطة التزوير بأن تحصل بسهولة على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصنفات، وعلى ضوء ما سبق أعرب الوفد عن تأييده لنظام تقني يربط بين سجلات حق المؤلف الطوعية الموجودة بالفعل عند بعض الدول الأعضاء، وقال إن مثل هذا النظام سيوفر فرصة التشارك في البيانات المتعلقة بالمصنفات بين البلدان ذات السجلات المشابهة وسيحسّن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وللمنتفعين وبالأخص للمؤلفين، وسيسمح بتطوير عمليات البحث عن عناصر محددة متعلقة بالمصنفات وتحسينها استجابةً لأسئلة المواطنين والمنتفعين، وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة آراء الدول الأعضاء الأخرى في هذا الموضوع.

424. وأيّد وفد فنزويلا كلمة وفد باراغواي التي ألقاها باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقد انعقد اجتماع الويبو دون الإقليمي بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في ليما من 12 إلى 13 ديسمبر 2011، وتم الاتفاق على أهمية رفع مستوى التواصل بين مكاتب حق المؤلف في المنطقة، وإن طبيعة الحقوق المعنوية غير القابلة

للتصرف هي قضية حقوق إنسان، ومسألة التخلي عنها معقدة جداً لأنها حقوق إنسان وحقوق خاصة في ذات الوقت، وهذا أمر يتعين على رؤساء مكاتب حق المؤلف توضيحه، وهو أيضاً أمر مهم جداً يتعين على الويبو أن تتعامل معه.

425. وأشار وفد إسبانيا إلى الاقتراح الوارد في الصفحة السابعة من الوثيقة CDIP/9/INF/2 بشأن الربط بين السجلات العامة والخاصة على المستوى الوطني لتحسين مدى إتاحة المعلومات بشأن المواد التي آلت إلى الملك العام، وقد اتصلت السلطات الإيطالية بوزارة الثقافة لتطلب رأيها في ربط السجل الإسباني بسجلات بلدان أخرى مثل إيطاليا واتصلت كذلك بالسلطات في المكسيك والهند وكينيا وغيرها من البلدان، وجاءت الاستجابة الأولية إيجابية، واستجابت السلطات الإسبانية للفكرة، فمن الجيد تبادل البيانات الموجودة في سجل الملكية الفكرية لدى وزارة الثقافة، لكن ثمة إحساس بأن هذا الأمر ينبغي أن يتم من خلال منظمة تكون إسبانيا عضوة فيها مثل الاتحاد الأوروبي أو الويبو، وهذا هو رأي إدارة الملكية الفكرية وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة حق المؤلف، ويحتوي سجل الملكية الفكرية على بيانات تتعلق بالمؤلفين وغيرهم من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وهو مشابه لنظيره في إيطاليا ومصمم خصيصاً لحماية المؤلفين وغيرهم من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وهو سجل طوعي لا يمنح الحقوق، والتسجيل فيه يعد دليلاً أوليا لإبداع المصنَّف وتأليفه، وفي الممارسة الفعلية تقبل المحاكم القضائية بتسجيل الحق بصفته صالح قانوناً، ويُشترط على المؤلف أو صاحب الحق أن يودع ثلاث نسخ للمصنف المنشور وهو ما يشمل الكتب والأعمال البصرية السمعية والموسيقى والملصقات والصور الفوتوغرافية وغير ذلك، ويجب إيداعها في المكتبات العامة التي تزيد عن 50 مكتبة في أنحاء البلاد ومعلوماتها متاحة من خلال المكتبة الوطنية، ومكتب الرقم المعياري الدولي (ISBN) الإسباني ورموز الرقم المعياري الدولي أيضاً تعطي البيانات بشأن الكتب المنشورة، وبالتالي وبدون الإضرار بأي قرار يمكن أن يتخذه الاتحاد الأوروبي لاحقاً فإن الوفد من حيث المبدأ يؤيد اقتراح تبادل المعلومات بشأن المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف الموجودة في سجل الملكية الفكرية بدون إشارة إلى أي سجلات أخرى قد تحتوي على مثل هذه المصنفات.

426. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على العمل الرصين الذي اشتمل عليه إعداد وثيقة الحالات المحتملة والخيارات لثلاث توصيات وردت في دراسة النطاق المعنية بحق المؤلف، وإن الدراسة المقترحة بشأن التخلي عن حق المؤلف ضمن التوصية 1(ج) تبدو مركزة ومعنية بمجال عملي يستحق المتابعة بالبحث، وبحسب فهم الوفد فإن الدراسة ستعرض تحليلاً مقارناً للقوانين في عدد من الولايات القضائية باستخدام نهج يضمن التوازن الجغرافي ويضع إطاراً للتوجهات المرصودة والخصائص المشتركة، وستتناول الدراسة أيضاً مسائل مثل الحاجة إلى تأمين محتوى المؤلف والحاجة إلى الشكليات الخاصة بالتخلي عن حق المؤلف وإمكانية أن يغير المؤلف رأيه ومشكلة الحقوق الاقتصادية والمعنوية غير القابلة للتنازل وغير ذلك، وفيما يخص نطاق الدراسة المقترحة أراد الوفد معرفة إن كان تركيز الدراسة سيعتني بفهم المؤلفين لآثار التخلي عن حق المؤلف الإيجابية والسلبية أم أنه سيوجه نحو مصلحة العامة والمؤلفين في النفاذ إلى المواد أو ربما كلا هذين الأمرين، حيث أن لغة الدراسة المقترحة مبهمة قليلاً فيما يخص هذه النقطة، ورأى الوفد أن أي دراسة بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تبحث في مصلحة كل من المؤلف والجمهور العام، وقد يستطيع الوفد تأييد الدراسة إن تم توضيح مواصفاتها، وفيما يخص التوصية 1(و) فيمكن للوفد أن يؤيد تنفيذ مشروع بشأن سجلات حق المؤلف، وقد أشارت الوثيقة إلى تقدّم إيطاليا باقتراح بهذا الصدد، وأراد الوفد معرفة المزيد عن هذا الاقتراح، وقد تحدث وفد إيطاليا الآن قليلاً عن اقتراحه، ويمكن لمثل هذا المشروع أن يبدأ باجتماع لفريق عمل من خبراء التسجيل من البلدان التي لديها نظم تسجيل بالفعل ليبحثوا الموضوعات التي ينبغي للدراسة تناولها، ويمكن للدراسة أن تتناول مسألة تبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لعدد من الأغراض منها تيسير الإبداع والابتكار إضافة إلى إمكانية استخدام تلك المعلومات في مجال الإنفاذ، ويمكن إدماج الاقتراح الخاص بالربط بين السجلات العامة والسجلات المدنية في دراسة الجدوى الأولية هذه أيضاً، وأما الاقتراحات الأخرى الواردة في إطار هذه التوصية فإما أنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات أو أنها غير ممكنة، وفيما يخص الاقتراح الرامي إلى أن تعطي الويبو الأولوية في مساعدتها التقنية بشأن حق المؤلف إلى تحديث البنية فقد فهم الوفد أن الويبو بالفعل تتعامل مع هذا الأمر من خلال مشاريع أخرى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فمن المهم التأكد أولاً من التزام الويبو تجاه هذا الموضوع

قبل إمكانية تبريره، وأفضل شيء بالنسبة لتطوير حاسبات الملك العام هو تركه للقطاع الخاص بسبب احتمالات عدم الدقة الكبيرة الناتجة عن درجة التعقيد في مسألة تحديد وضع حق المؤلف لمصنفات محلية ودولية، وفي إطار التوصية 2(أ) حث الوفد الويبو على المشاركة في مؤتمر اليونسكو في سبتمبر 2012 وأن تعود بتقرير للجنة، واقترح الوفد أيضاً توزيع المزيد من المعلومات إلى الدول الأعضاء بشأن النطاق المنتظر لمشاركة الويبو في المؤتمر والرسالة التي ستبلغها في حالة أن اللجنة قررت الموافقة على هذه المبادرة، ويمكن للوفد أيضاً أن يؤيد مطالبة مؤلف "دليل الويبو بشأن إدارة الملكية الفكرية للمتاحف" بتوفير المزيد من المعلومات حول كيفية تفاعل هذه المؤسسات مع الفرص التجارية بحيث يزداد إبراز المواد التي آلت إلى الملك العام، وأخيراً فيما يخص مناقشة الخيارات التشريعية أشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء دائماً لها حرية النظر في تغييرات تشريعية بغية حماية الملك العام بما يتفق مع التزاماتها الدولية، لكن من غير الواضح طبيعة الدور الذي يمكن للويبو أن تلعبه في هذا المجال بخلاف تقديم النصائح التشريعية عند الطلب.

427. واتفق وفد شيلي مع كلمة وفد باراغواي التي ألقاها باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد ما أقره في اجتماعات سابقة من الأهمية التي توليها بلاده لقضية حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، وقال إنه سيتابع المناقشات في هذا المجال باهتمام بالغ، وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة وعلى المعلومات المفصلة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق، وقال إن هذه طريقة نافعة جداً للسير إلى الأمام في هذا الأمر، ثم أشار الوفد إلى التوصية 1(و) وأفاد بأن تطوير أدوات تقنية له أهمية بالنسبة لشيلي، وبالتالي فالاقتراحات الواردة ضمن هذا العنوان بشأن قواعد البيانات وحاسبات الملك العام هي نافعة جداً، وكما ذكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبعض أعضائه فهذا أمر يمكن لمكاتب حق المؤلف تنفيذه وسيكون نافعاً جداً وجود تعاون أكبر بين تلك المكاتب، والأدوات التكنولوجية مطلوبة لغرض التحرك بشكل أسرع على المستويين الوطني والإقليمي ولضمان التعاون بين المكاتب، وإن مكتب حق المؤلف في شيلي يعمل مع الويبو بغية تحديث البنية التقنية في شيلي، وقريباً ستحتوي على 204,000 سجل تتراوح في تاريخها من 1925 إلى الآن، وهذا سيجعل تنفيذ حق المؤلف أسهل كثيراً حيث أن النفاذ إلى المعلومات المطلوبة تيسّر كثيراً، وتمنى الوفد أن تستمر الويبو سيراً إلى الأمام في هذا الأمر لأن بلاده تهتم به كثيراً.

428. وشكر وفد النرويج الأمانة على إعداد وتقديم الوثيقة، ثم أشار إلى التوصية 1(ج) وقال إنه من المهم وجود ملك عام قوي، وإن المزيد من النظر في التوصية 1(ج) سيكون جيداً لغرض إنجاز فهم أفضل لآثار التخلي الطوعي عن حق المؤلف في المصنفات وأيلولتها إلى الملك العام، وينبغي تحقيق هذا من خلال دراسة كما اقترحت الأمانة، لكن الوفد أكد أن التوصية تؤثر على المؤلفين الحاليين من خلال أعمالهم الإبداعية، وإن تنفيذ تحليل وافٍ يعدّ أمراً ضرورياً، فمن الضروري تجنب استغلال وضع المؤلف الضعيف، وينبغي لأي نظام أن يضمن الحفاظ على الإرادة الحرة للمؤلف، وينبغي على المزيد من التحليل أن يتناول هذه الأمور، وأعرب الوفد عن تأييده للنهج الموصوف في وثيقة الأمانة، وفيما يخص التوصية 1(و) أيّد الوفد كلمة وفد الدانمرك التي ألقاها باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأضاف أنه غير مقتنع بفائدة مثل هذه الأدوات كما جاءت في الوثيقة، وأيّد الوفد كلمة الاتحاد الأوروبي بخصوص التوصية 2(أ) وأن الدول الأعضاء منفردة يتعين عليها وضع هذه التوصية محل الاعتبار.

429. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد وتقديم الوثيقة CDIP/9/INF/2 وقال إنها مساهمة جيدة في المناقشة بشأن حق المؤلف والملك العام، وقد درس الوفد باهتمام التوصيات الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام التي أعدتها السيدة سيفيرين دوسولييه، وأعرب الوفد عن أمله في أن تزيد اللجنة من النظر في هذه التوصيات، وفي هذا السياق يتعين على اجتماع اللجنة المقبل أن يحلل الحالات المحتملة والخيارات بشأن توصيات الدراسة الأخرى، وذكّر الوفد أن التوصية 20 من جدول أعمال التنمية تدعو إلى تعزيز أنشطة وضع المعايير المتعلقة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام قوي في الدول الأعضاء بما يشمل إمكانية وضع إرشادات تساعد الدول الأعضاء المهتمة بتحديد الموضوعات القابلة للحماية التي آلت إلى الملك العام في ولاياتها القضائية المختلفة، واتفاقاً مع المناقشة حول دعم ملك عام قوي ويسهل النفاذ إليه أخبر الوفد اللجنة بأن وزارة الثقافة البرازيلية تدرس الآن سبل تعزيز النفاذ إلى المصنفات التي آلت إلى الملك

العام، ويتم النظر الآن في إنشاء قاعدة بيانات وطنية ترتبط بنظام سجل حق المؤلف وتتصل بنظم وطنية ودولية أخرى، وإن السلطات البرازيلية سعيدة بمستوى التعاون مع الويبو بهذا الصدد، وفيما يخص الوثيقة CDIP/9/INF/2 أحاط الوفد علماً بالمخاوف التي أثارها وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية واتفق معها وهي ما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في تحليل التوصية 2(أ) من دراسة النطاق، وينبغي تعديل الوثيقة CDIP/9/INF/2 بحيث تستبعد تلك الإشارات التي لا تتفق مع مواصفات المشروع أو استنتاجات دراسة النطاق، وذكّر الوفد أن الدول الأعضاء اتفقت على الحكمة في استبعاد المكوّن المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في المشروع الموصوف في الوثيقة CDIP/4/3/Rev على ضوء حساسية الموضوع وبسبب أنه قيد المناقشة الآن في اللجنة الحكومية الدولية، وأخيراً وعلى ضوء المعلومات التي وفرتها الأمانة بالأمس فإن الوفد يتطلع إلى مناقشة مدى التقدم المحرز في نتائج المشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام وتقييمه أثناء دورة اللجنة القادمة، وإن لم يلبي المشروع هدف وضع الإرشادات والأدوات الأخرى لتيسير تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام والنفاذ إليها فيريد الوفد من الأمانة أن تقوم بصياغة وثيقة لمرحلة ثانية من المشروع.

430. وتحدث وفد الجزائر بصفته الوطنية فشكر الأمانة على إعداد الوثيقة. وقال إن تفسير الأمانة لبعض التوصيات قد يختلف عن تفسير بعض الدول الأعضاء. والتفت إلى التوصية 1(ج) وقال إن لديه بعض التحفظات بشأن صيغة التوصية التي تحكم مسبقًا على أي نشاط قد تجريه الويبو في هذا الإطار. وقال إنها تنصّ صراحة على أنه ينبغي الاعتراف بالتخلي الطوعي عن حق المؤلف باعتباره ممارسة مشروعة للأبوة. وأضاف أن ذلك يطرح قضية تتناولها أي دراسة قد تُجرى. وقال إنه في مرحلة ما، سيُطلب من الدول الأعضاء أن تقر هذا الحق كجزء من نظام قد ينعدم وجوده في بعض الدول. ومضى يقول إن وثيقة الأمانة سلطت الضوء على أن عدم جواز التصرف بالحقوق المعنوية قد ينجم عنه بعض الصعوبات. وقال إنه في الجزائر تعد الحقوق المعنوية حقوقًا أبدية. وقال إنه من الممكن أن يوجد تناقض بين التشريعات الوطنية الخاصة بها والمقاربة التي ستّتبع. وقال إن أي دراسة تجريها الأمانة وفقًا للخطوط التي أشارت إليها التوصية قد تسبب مشاكل في نهاية المطاف. وذكّر الوفد الأمانة بأن عليها مراعاة الموضوعية عند تنفيذ الأنشطة. وقال إنه لا ينبغي أن تحدد المسار في هذه المرحلة المبكرة. وأعرب الوفد عن تأييده لما قاله وفد الولايات المتحدة الأمريكية من أنه ينبغي تقديم اقتراح للدول الأعضاء بشأن أي دراسة مزمع إجراؤها يتضمن معلومات مفصلة حول المواضيع التي ستتناولها الدراسة لكي تفهم الدول نطاق الدراسة. والتفت الوفد إلى التوصية 1(و) وقال إنه على حد علمه لم تقدم الأمانة أي اقتراحات محددة واكتفت بإدراج بعض العناصر لكي تبحثها الدول الأعضاء. وقال إن لديه بعض الاستفسارات في هذا الصدد. وأضاف إنه يريد أن يعرف الفارق بين السجلات العامة والخاصة. ويريد أيضًا أن يعرف كيف يحل السجل الخاص محل سجل مدار من قبل الدولة كان موجودًا ضمن الملك العام. والتفت إلى مسألة الربط بين السجلات العامة والخاصة، وقال إنه يريد أن يعرف ما يعنيه ذلك، ونوع الربط المطلوب وكيف ستكون هذه الدراسة ذات فائدة للدول الأعضاء. وتطرق إلى حاسبات الملك العام وقال إنه يريد أن يعرف كيفية معالجة هذه المسألة وكيفية التنفيذ والفوائد على الصعيدين الوطني والدولي، والأنشطة التي يمكن أن تجريها الويبو لوضع هذه الحاسبات. وأكد الوفد أيضًا على أنه لا يزال الوقت مبكرًا لبحث انخراط الويبو في أي نوع من الإجراءات أو الجهود المشتركة بشأن الوصول إلى بروتوكول دولي في هذا الصدد. وقال إنه غير مستعد لإناطة الويبو بولاية لكي تنخرط في هذا النوع من النقاش. وقال إن بعض الدول الأعضاء ليست لديها هذه السجلات أو لا تزال في بداية الطريق لإنشائها. والتفت إلى التوصية 2(أ) وتحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأعرب عن تأييده لما أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية حول هذه التوصية. وقال إن المجموعة تلتمس إلى الأمانة أن تراجع التفسير المقدم بشأن التوصية. وقال إن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تندرج ضمن الملك العام. وأضاف أن أي إشارة إلى العكس تعد خاطئة ويجب إزالتها من الوثيقة. وأكد أن هذا خطأ ولا يجب أن يوجد في الوثيقة والتوصية. وطلبت المجموعة أيضًا إلى الأمانة أن تتوخى الحرص الشديد بشأن مشاركتها في مؤتمر اليونسكو في فانكوفر. وقال إن عليها أن تكون حذرة ودقيقة وحريصة بشأن ما قيل في المؤتمر. وقال إنه لا ينبغي أن يوجد أي اقتراح يقضي بأن تشكل المعارف التقليدية أو الفلكلور جزءًا من الملك العام. وقال إنه يجب أن

يكون كل ما قالته الويبو في هذا المؤتمر ذا طبيعة فنية بحتة. وأضاف إنه لا ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم أي تأويلات سياسية له. وقال إنه ينبغي على الأمانة أن تكون يقظة وحذرة للغاية بشأن ما قالته في المؤتمر.

431. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن معظم الموضوعات التي أراد الوفد أن يتطرق إليها ذكرها وفد الجزائر. والتفت إلى التوصية 1(ج) فقال إنه من المهم أن تكون طرائق الدراسة واضحة. وأضاف أنه على حد علمه فإن الأمانة قد بحثت عددًا من القضايا التي قد تؤثر على الدراسة نفسها. وقال إن الفقرتين 4 و5 في الصفحة 2 من الوثيقة تضمنتا عناصر يمكن أن تؤخذ في الاعتبار في إطار الدراسة. وقال إن الدراسة سيجريها خبير خارجي. وقال إنها دراسة استكشافية وليس من المفترض أن تقدم إرشادات بشأن ما إذا كانت اللجنة ستضطلع بأنشطة لوضع القواعد والمعايير في هذا المجال. وقال إنه بالنسبة لتقييم المشروع بشأن الملكية الفكرية والملك العام، فإنه لاحظ أنه لا يزال أحد الأهداف عالقًا، ألا وهو وضع أدوات أو مبادئ توجيهية جديدة لتحديد ما آل إلى الملك العام. وأردف قائلاً إن الدراسة المقترحة ستساعد في ضمان أن تنفذ اللجنة هذا الهدف تحديدًا لأن التخلي الطوعي عن حق المؤلف يعد أحد الأدوات التي يمكن أن تشكل خيارًا للدول الأعضاء على الصعيد الوطني. وذكر على سبيل المثال أنه في جمهورية كوريا، قد يتبرع المؤلفون بحقوقهم إلى وزارة الثقافة. غير أنه أكد على أن الدراسة تعد استكشافية وحسب. وقال إنها ينبغي أن تحدد تشريعات البلدان التي تسمح بالتخلي عن حق المؤلف وتحللها. وقال إن ذلك ينبغي أن يكون جوهر الدراسة. وقال إنه حسب ما هو مذكور في الوثيقة، ينبغي أن تلخص الدراسة أيضًا الاتجاهات والخصائص العامة التي تم تحديدها. ومضى يقول إنه من منطلق السياسات العامة، يمكن للدراسة أن تتأكد مما إذا كان مناسبًا دعم نظام تشريعي يسمح بالتخلي وتحت أي ظروف. وأضاف أن ذلك أمر اختياري. وقال الوفد إنه لا يرغب في أن تحدد الدراسة الأنشطة المستقبلية المحتملة التي ستضطلع بها الويبو. وأضاف إن ذلك سيكون في غير أوانه. وأردف قائلاً إنه ينبغي أن توفر الدراسة معلومات أساسية والمزيد من المعلومات بشأن هذه الأداة التي يمكن أن تستعين بها الدول الأعضاء المعنية، دون ذكر أن اللجنة ـ أو أي لجنة أخرى تابعة للويبو اضطلعت بأنشطة لوضع القواعد والمعايير ـ ستتخذ إجراءات في هذا المجال. والتفت إلى التوصية 1(و) وقال إنه كان من الممكن أن يدعم هذه التوصية، لولا أنها تشير بشكل أساسي إلى الاقتراحات الخاصة بالأصعدة الوطنية والقومية. وقال إنها أمور هامة للغاية وقابلة للتنفيذ. وقال إنه على سبيل المثال، كان من الممكن أن يدعم السجلات العامة. غير أن الحاجة تدعو، حسبما أشار وفد الجزائر، إلى توضيح بشأن الفارق بين السجل العام والسجل الخاص بجانب المضامين المرتبطة بالربط بين هذه السجلات. وقال إن من المسائل الهامة المرتبطة بالمشروع اللاتيني الأمريكي إمكانية التشغيل البيني والاقتراح الخاص بوضع أنظمة إدارة المعلومات التي تعمل في منصات تكنولوجية محايدة. وقال الوفد إنه يريد أن يعرف الأسباب التي أفضت إلى الاقتراح لأنه مهم ولكن تعوزه المعلومات الأساسية. وقال إن ذلك مذكور في الفقرة (ج) من الصفحة 6 من الوثيقة. وأعرب الوفد أيضًا عن إعجابه بفكرة حاسبات الملك العام. غير أنه قال إنه يريد أن يعرف الدور الذي قد تلعبه الويبو في مساعدة الدول الأعضاء المهتمة بهذه الحاسبات. وقال الوفد إنه غير مستعد لاتخاذ تدابير على الصعيد العالمي كما هو مقترح في الجزء الثاني من الصفحة 7 من الوثيقة. وقال إنه من المبكر الحديث عن البروتوكولات الدولية، رغم أنه يعي إن ذلك جاء بناء على اقتراح وفد إيطاليا. وأردف قائلاً إنه غير مستعد لبحث هذه المبادرة. وتضمنت الصفحة 7 من الوثيقة أيضًا فقرة مؤكدة بوضع خط تحتها تشير إلى المصنفات اليتيمة. وقال الوفد إنه يود أن تستوضح هذه الفقرة لكي يفهم كيف ترتبط بالنشاط المقترح على الصعيد الدولي. والتفت إلى التوصية 2(أ) وأكد أنه، حسبما ذكر وفد مصر متحدثًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، من المهم أن تراعي اللجنة ما يحدث في اللجان الأخرى التابعة للويبو. وقال إن ذلك لا يتنافى مع التوصية 2(أ). غير أنه رأى أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا ينبغي ربطها بالملك العام. وقال إن المجموعة أكدت أكثر من مرة، بما في ذلك التأكيد في إطار اللجنة، على أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تؤول إلى الملك العام. وقال إن ذلك يضر الأعمال الجارية في اللجنة الحكومية الدولية. ولذا من الضروري مراجعة هذا الجزء من الوثيقة حسبما اقترح وفد البرازيل. ومضى يقول إن على الأمانة أن تأخذ في اعتبارها أنه ثمة إشارات لم تطمئن إليها وفود بعينها ولم تدعمها بأي شكل من الأشكال. والتفت إلى مؤتمر اليونسكو بكندا وقال إنه قد نمى إلى علم اللجنة أن الويبو ستشارك في هذا المؤتمر. وقال إنه في هذا السياق يؤكد على أنه لا

ينبغي أن تقول الويبو في المؤتمر أي شيء يتضمن مآل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي إلى الملك العام. وقال إنه ينبغي أن تذكر في هذا المؤتمر ما يحدث في اللجنة الحكومية الدولية.

432. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به كل من وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبيان الذي أدلى به وفد كولومبيا. وقال إن هذين البيانين يتضمنان ما يشغله بخصوص الوثيقة CDIP/9/INF/2. وسلط الوفد الضوء على الحاجة إلى أخذ مبادئ اتفاقية برن في الاعتبار. وقال إن السجل الإلزامي سيكون منافيًا للمادة 5.2 من اتفاقية برن التي تنص على أن حماية حق المؤلف لا ينبغي أن تخضع لأي إجراءات شكلية. وقال إن هذا المبدأ يجب أن يُراعى في أي نظام عالمي لحماية حق المؤلف. وأعرب الوفد أيضًا أنه غير مقتنع بالفوائد الناتجة عن دعم نظام التسجيل هذا. وقال إنه لا تزال ثمة تساؤلات عديدة بحاجة إلى أجوبة. وقال إنه ثمة قضايا عديدة بحاجة إلى حلول، وذكر على وجه الخصوص قضايا تبني الحقوق ومدة الحماية والقضايا الأخرى وثيقة الصلة بالموضوع، بما في ذلك إنشاء السجلات وقواعد البيانات. وأردف قائلاً إن القضايا المتعلقة بنقل الحقوق تسببت في المزيد من الصعوبات. وقال إنه تم تحديد هذه الصعوبات في وثيقة الأمانة. وأضاف أنها شملت على سبيل المثال حساب مدة الحماية. وأكد الوفد أيضًا على المبدأ الرئيسي الخاص بحرية التعاقد والذي مكّن المؤلفين من التخلي عن حقوقهم الاقتصادية. وقال إن من المهم جدًا الحفاظ على هذه الحرية. وأضاف أنه لذلك لا يرى قيمة الاضطلاع بهذه الأنشطة لبحث العلاقة بين قواعد البيانات هذه وكيف ترتبط بنقل الحقوق.

433. وهنأ ممثل شبكة Communia الرئيس على انتخابه. وشكر الممثل الأمانة على إعداد الوثيقة. وقال إنها مهمة للغاية. وأردف قائلاً إن Communia مؤسسة دولية معنية بالملك العام. وأنها بدأت كشبكة ممولة من المفوضية الأوروبية. وقال إن Communia وضعت مجموعة من توصيات السياسات بغية إثراء الملك العام ودعمه. ومضى يقول إن العديد منها يتسق مع التوصيات التي اقترحها الأستاذ سيفرين دوسولييه وقال إن إحداها وردت تحديدًا في الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وقال إنها تتعلق بالاقتراح الخاص بوضع بعض الإجراءات الشكلية لمنع الحماية غير الضرورية وغير المطلوبة للمصنفات الأصلية. واسترسل قائلاً إن الحماية الكاملة لحق المؤلف ينبغي أن تُمنح للمصنفات التي سجلها أصحابها. وإن المصنفات غير المسجلة ينبغي أن تُمنح فقط حماية الحقوق المعنوية. وقال إن التسجيل يخدم عدة أغراض. فهو يساعد، على وجه الخصوص، على التعرف على مصنفات الملك العام وتحديد أماكنها وتحديد أصحاب الحقوق وتجنب المصنفات اليتيمة. وقال إن التوصية 1(و) تدعو إلى استنباط الأدوات التقنية والإعلامية اللازمة لتحديد محتويات الملك العام. وقال إن التوصية بالاستعانة بالمعايير المفتوحة أو حتى التكليف بذلك سيكون من الطرق الجيدة لدعم التشغيل البيني للسجلات الخاصة وحاسبات الملك العام وقواعد البيانات العامة. وأردف قائلاً إن بوسع الويبو أن تلعب دورًا عن طريق الاستمرار في تنسيق المبادرات وربما استضافة هذه الأنظمة أو إدراجها في موقع أكثر وضوحًا، على الأقل جزئيًا. وقال إنه ينبغي التنسيق بين الأدوات التقنية والإعلامية اللازمة لتحديد محتويات الملك العام وهياكل إدارة الحقوق الحالية مثل منظمات الإدارة الجماعية. وإن إنشاء السجلات العامة على الصعيد الوطني التي تدرج المصنفات التي تخلى أصحابها عن حقوقهم فيها أو لم يُعثر عليهم أو يتم تحديدهم سيساعد في منح المزيد من اليقين القانوني للمستخدمين. وأضاف أنه ينبغي أن يأخذ الإطار القانوني في الاعتبار قدرة أصحاب الحقوق على عدم ممارسة حقوقهم كليًا، خاصة في الاتفاقيات بين منظمات الإدارة الجماعية وأعضائها. وأردف قائلاً إن ذلك ينبغي أن يكون جزءًا من البنية التحتية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات التي من المرجح أن تقترحها المفوضية الأوروبية في الإطار التوجيهي بخصوص الإدارة الجماعية للحقوق. وقال إنه ينبغي على اللجنة أيضًا أن تعيد النظر في التوصية 1(هـ) بخصوص المصنفات اليتيمة وتشجع الإيداع القانوني وتدرس دور المكتبات لأن ذلك يكمل التوصية 1(و) بشأن تحسين التعرف على محتويات الملك العام. والتفت إلى التوصية 1(ج) التي تخص التخلي الطوعي عن حق المؤلف باعتباره ممارسة مشروعة للأبوة، وقال إن Communia تدعم التوصية التي تدعو الأمانة إلى إجراء دراسة لاستيضاح إمكانية إنفاذ أدوات مثل تكريس حقوق الإبداع التوفيقية للملك العام في الأنظمة القانونية المختلفة. وأكد الممثل أن الملك العام هو القاعدة وحق المؤلف هو الاستثناء. وقال إن نظام الحقوق المعنوية ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه عقبة يجب الالتفاف عليها. بل على النقيض من ذلك، ينبغي النظر إلى تكريس المصنفات للملك العام على أنه طريقة لممارسة الحقوق المعنوية. وقال إن تكريس المصنفات

للملك العام يعد تعبيرًا أكثر إيجابية مقارنة بالتخلي الطوعي عن الحقوق. فهو يعكس قيمة الإسهام في المصنفات المشتركة القابلة لإعادة الاستخدام. وقال إن Communia ترحب أيضًا بالتوصية 2(أ) المتعلقة بتعزيز توفر مصنفات الملك العام، خاصة من خلال التعاون بين اليونسكو ومؤسسات التراث الثقافي. وأردف قائلاً إن من الطرق الجيدة لدعم مثل هذا التعاون اقتراح المزيد من المبادئ التوجيهية للمتاحف. وأضاف أنه ثمة طريقة أفضل لحماية الملك العام وهي تعزيز الاعتراف القانوني بها. وقال إنه يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ التوصيات 3(أ) و(ب) وج) الواردة في دراسة النطاق. ومضى يقول إنه ينبغي إيجاد وسائل قانونية لمنع استعادة الصفة الاستئثارية للمصنفات التي آلت إلى الملك العام. وأضاف أن الملك العام يتعرض للخطر ويستحق تعريفًا قانونيًا إيجابيًا لمنع خصخصة مصنفات الملك العام. وقال إنه على سبيل المثال، يجب أن تؤول النسخ الرقمية لمصنفات الملك العام أيضًا إلى الملك العام. وقال إنه ينبغي عدم تقييد استخدام مصنفات الملك العام بوسائل قانونية أو فنية. وأردف قائلاً إن أي محاولة خاطئة أو مضللة لإساءة استخدام مصنفات الملك العام يجب الإقرار بأنها ممارسة غير مشروعة. وقال إنه يجب معاقبة المحاولات المضللة للحصول على الصفة الاستئثارية بخصوص مواد الملك العام. وقال إن استخدام إحدى علامات الملك العام مثل الأداة التي وضعتها منظمة حقوق الإبداع التوفيقية أو أي معادل أقوى حيث تحمل البيانات الأساسية طابع المكتبة الوطنية أو وزارة الثقافة أو السجلات العامة أو الخاصة إلخ سيكون مفيدًا جدًا في تحديد مصنفات الملك العام ومنع إساءة استخدامها من خلال مجموعة إضافية من الحقوق. واستجاب الممثل للشواغل التي أعربت عنها وفود عديدة قائلاً إن الملك العام يتعلق بحق المؤلف وليس المعارف التقليدية. وقال إنه ينبغي عدم معارضة جهود دعم الملك العام وحماية المعارف التقليدية. وأضاف أنها أمور مختلفة تمامًا. وبالتالي فإن تعريف Communia للملك العام لم يستهدف المعارف التقليدية. وأردف قائلاً إنه يمكن احترام جمعيات الإدارة الجماعية للحقوق بنفس الطريقة مثل الحقوق المعنوية لأصحاب المصنفات القابلة للحمية بموجب حق المؤلف، بل وينبغي ذلك. وقال إن المعارف التقليدية لا ينبغي أن تؤول إلى الملك العام لمجرد أنها غير محمية بحق المؤلف. وأضاف أن مشاريع الرقمنة التي تلقت تمويلاً عامًا يجب أن تضمن على الأقل إتاحة جميع المحتويات المرقمنة للعامة عبر الإنترنت. وقال إن مشاريع الرقمنة التي تلقت تمويلاً خاصًا يمكن أن تستفيد أيضًا من وضع إطار قانوني يمنع استعادة الصفة الاستئثارية من خلال الاتفاقات التعاقدية. وأضاف أن هذه الجهود الخاصة لم تصدر فقط عن محرك بحث معين. وقال إنها قد تعكس أيضًا اهتمام العامة. وأضاف أن الشراكة العامة / الخاصة مع الخبراء من ويكيبيديا أفرزت نتائج جيدة للغاية. وقال إن عدة مؤسسات دخلت في شراكات مع ويكيبيديا. وقال إن ذلك يشمل شاتو دو فرساي والمتحف البريطاني ومكتبة الكونغرس التشيلي الوطني وأحد المتاحف في مكسيكو سيتي والمحفوظات السميثسونية. وذكر مثالاً آخر وهو نشر مستودع صور الملك العام التي تستضيفها ويكيبيديا من خلال الحقوق التوفيقية لويكيميديا. بما في ذلك مصنفات من المستعمرات الهولندية السابقة التي كانت في استضافة أحد المتاحف في أمستردام. وقال إنها قدمت للإندونيسيين وسيلة للوصول إلى هذا الجانب من تراثهم الثقافي. وقال إنه يمكن استنساخ هذه التجارب وتعديلها لتوافق السياق المحلي بتكلفة بسيطة جدًا. وقال إن ذلك يشمل على سبيل المثال إتاحة المجموعة للمصورين الفوتوغرافيين المتطوعين والتعاون مع أمناء المتاحف وتحميل مواد الملك العام في قواعد البيانات لإتاحة الوصول إليها وإعادة استخدامها بحرية وترجمة الإشعارات من قبل الطلاب من خلال أدوات التراسل الفوري. وقال إن المشاركة العامة في الحفظ تعد من الطرق القوية لتوفير المزيد من الرؤية للمجموعات فيما يخص الجمعيات المحلية. وقال إنه يمكن إتمام ذلك بتكلفة منخفضة جدًا. ولكن ثمة شرط واحد. لا يمكن تحقيق ذلك إذا كانت المصنفات متاحة عبر تراخيص الوصول المفتوح أو تحت ظروف الملك العام. وقال إن Communia مسرورة باعتمادها ومشاركتها في هذه الدورة للجنة التي يتصدر الملك العام جدول أعمالها.

434. وهنأ ممثل منظمة حقوق الإبداع التوفيقية الرئيس على انتخابه. وقال إن الدكتور فرانسس غري وصف الملكية الفكرية في خطابه الرئيسي في مؤتمر INET عالمي عُقد مؤخرًا في جنيف بأنها آلية لتحقيق التوازن بين الحقوق والمبادئ المتعارضة غالبًا في مجال الابتكار والمجالات الأخرى المعنية. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تؤمن بشدة بتوازن الحقوق وتجاهد لكي توفر أدوات قانونية وتقنية لكي تجعل هذا التوازن ممكنًا. وقال إن من الأجزاء الأساسية لهذا التوازن حماية الملك العام ودعمه. فالملك العام يثري بيئة الثقافة والفكر العالمية. وهو يسمح باستنساخ مصنفات كلاسيكية لا حصر لها وإعادة استخدامها، حيث تكون هذه المصنفات قد خضعت للتحديث أو إعادة التقديم لجمهور جديد وأجيال جديدة. وقال إنه يمكن

القول إنه يعاد تشكيلها. وقال إنه من هذا المنطلق يرحب بالوثيقة التي أعدتها الأمانة حول الحالات المحتملة والخيارات الممكنة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، ويشيد بدور الأستاذ سيفرين دوسولييه في دراسة النطاق. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تحث على تبني التوصيات الثلاث. وأشاد الممثل بالمعلومات الواردة في الوثيقة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و). والتفت إلى التوصية 1(ج) وقال إن الوثيقة CDIP/9/INF/2 تصفها بدقة، وأضاف أن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية توفر تراخيص حقوق الإبداع التوفيقية التي تعد أداة عالمية تسمح لأصحاب الحقوق بالتخلي الطوعي عن جميع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى أقصى حد يسمح به القانون. وأردف قائلاً إن حقوق الإبداع التوفيقية تعد أداة خلقتها الضرورة والحاجة. ومضى يقول إن تكريس المصنفات للملك العام ليس يسيرًا، حتى لو كان ممكنًا، بالنسبة لمن يرغبون في الإسهام طواعية ـ وبإرادتهم الحرة ـ بالمصنفات للاستخدام العام قبل انقضاء مدد الحماية المنصوص عليها في حق المؤلف المعمول به أو قواعد البيانات المعمول بها. وقال إنه ثمة إجراءات للقيام بذلك بسهولة واعتمادية في القليل من الأنظمة القضائية، وقد لا توجد. وأضاف أن القوانين تختلف من نظام قضائي إلى آخر فيما يخص الحقوق التي تُمنح تلقائيًا وكيف تنقضي مدتها ومتى ذلك أو كيف يتخلى أصحابها عنها طوعًا ومتى ذلك. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تعي الصعوبات الكامنة في التعامل مع هذا الموضوع بطريقة شاملة، أخذًا في الاعتبار المقاربات المختلفة لحق المؤلف في التقاليد القانونية العامة والمدنية. وأضاف إن المناقشات مع أصحاب حقوق المؤلف على مدار السنوات العشر الأخيرة أظهرت أن بعض أصحاب الحقوق يرغبون في الإشارة بشكل واضح وصريح إلى أنه يمكن استخدام المصنف دون الرجوع إلى القيود التي تنصّ على أن صاحب الحق لم يعد يرغب في الاحتفاظ بحقه لأي سبب كان. وأضاف أن هذه الحاجة، بجانب تعقيد إطارات حق المؤلف وغياب التنسيق فيما بينها، أدت إلى استنباط حقوق الإبداع التوفيقية. وقال إن حقوق الإبداع التوفيقية حصلت على الدعم من العديد من أصحاب الحقوق المهمين، بما في ذلك الحكومة الهولندية والمكتبة البريطانية ومشروع الجينوم الشخصي. وقال إنها شكلت جزءًا من الإطار القانوني لمشاريع هامة مثل يوروبينا. وأضاف أنه لهذه الأسباب فإنه يدعم اقتراح الأمانة بخصوص إجراء دراسة بشأن التخلي عن حق المؤلف. وقال إنه يحث اللجنة أيضًا على مواصلة العمل في هذا المسار الهام. والتفت إلى التوصية 1(و) وقال إنه يرحب بما ذكرته الأمانة تحديدًا بخصوص الممارسات والأدوات المتوفرة من خلال حقوق الإبداع التوفيقية. وأضاف أن إمكانية توسيم المصنفات المحمية بحق المؤلف من خلال بيانات وصفية مرخصة يمكن أن توفر المعلومات لمحركات البحث بشأن ما هو متوفر لإعادة الاستخدام والشروط المعمول بها في هذا الشأن. وأشاد بالممارسات الوطنية والإقليمية المذكورة في الوثيقة التي أعدتها الأمانة وأعرب عن موافقته على وجوب استمرار هذه الجهود. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على الاستمرار في بذل الجهود لتحسين مستوى توفر البيانات في السجلات العامة. وقال إنه يناشد الويبو بان تلعب دورًا فعالاً على الصعيد العالمي. وقال إنه على سبيل المثال، يمكن للويبو أن تستضيف بعض الأدوات لتسهيل تبادل معلومات التسجيل العام على موقعها على الإنترنت، مثل جمع قواعد البيانات الخاصة بالسجلات الحالية. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تدعم بشكل كلي الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أصحاب الحقوق على التخلي الطوعي عن حق المؤلف. وقال إن ذلك سيثري الملك العام ويسمح للعامة بالوصول إلى الملك العام واستخدامه على النحو الذي ينشده قانون حق المؤلف.

435. وهنأ وفد زيمبابوي الرئيس على انتخابه. وقال إنه تابع المناقشات الهامة. وقال إن لديه تحفظات بشأن الإشارة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في سياق الملك العام. وأضاف أن تلك الإشارة تذكّره ببعض الذكريات السيئة بخصوص اللجنة الحكومية الدولية حول هذا الموضوع. وأردف قائلاً إنه يأسف لذكر هذا الأمر في اللجنة. وقال إنه كان من المفترض أن تناقش قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن ذلك كان أساس النقاش في اللجنة الحكومية الدولية، أي أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تدعم تنمية البلدان النامية بما في ذلك زيمبابوي. وقال الوفد إنه من هذا المنطلق يساوره القلق بشأن الإشارة إلى هذا الموضوع. وقال إنه ربما خطأ غير مقصود. وأعرب الوفد عن أمله في تصحيح الخطأ لأنه يضر عمل اللجنة الحكومية الدولية ولا يرسل الرسالة الصحيحة فيما يتعلق بكيفية تفسير الأمانة لمداولات بعينها في

بعض اللجان أحيانًا. وقال إنه يبدو أن الإشارة تتضمن عكس النقاشات الدائرة في اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤخذ شواغله في الاعتبار في المستقبل. وقال إن هذا الموضوع الحساس جدًا يعد شديد الأهمية لبعض الوفود.

436. وردّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على مداخلة وفد البرازيل، قائلاً إنه فهم أنها طلب لتوفير ورقة خيارات بشأن التوصيات الباقية في دراسة الأستاذ دوسولييه. وقال إنه يعارض هذا الطلب. وقال أيضًا إنه يعتقد أنه ثمة طلب لمرحلة ثانية من المشروع المواضيعي حول الملكية الفكرية والملك العام. وقال أيضًا إنه يعارض هذا الطلب. وأضاف أنه ربما تؤخذ هذه الإمكانية في الاعتبار في المستقبل بعد إتمام مناقشة ورقة الخيارات الجاري مناقشتها حاليًا، وأنه ما زال الوقت مبكرًا لورقة مشروع جديدة.

437. وأكد وفد الهند الشواغل التي أعربت عنها وفود مصر وجنوب أفريقيا وزيمبابوي بأنه ثمة حاجة لدراسة الارتباط بين التراث الثقافي والملك العام دراسة متأنية دون مساس بالمفاوضات الجارية في اللجنة الحكومية الدولية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تؤول إلى الملك العام لأنها تعد حقوق جماعية للمجتمعات. وقال إنه ثمة نقاش جاري في اللجنة الحكومية الدولية حول حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إنه لا يدعم التوصية 2(أ).

438. وأشار الرئيس إلى وجود دعم جزئي للتوصيات المقدمة من الأمانة. وقال إنه ثمة العديد من طلبات التوضيح والاقتراحات المقدمة من بعض الدول الأعضاء. ودعا الرئيس الأمانة إلى الاستجابة إليها وتحديد تلك العناصر التي تعتقد أنها تحظى بدعم الدول الأعضاء لاتخاذ المزيد من الإجراءات حيالها.

439. وأشارت الأمانة إلى التوصية 2(أ). وقالت الأمانة إن غرضها الوحيد هو تسليط الضوء على أنشطة الويبو في مجال التراث الثقافي. وقالت إن هذه الأنشطة تجريها في الأساس شعبة المعارف التقليدية. وأضافت أن بعض الوفود يساوره القلق بسبب ربط المعارف التقليدية بالملك العام. وقالت إن ذلك لم يكن مقصودًا. وبالتالي، اقترحت الأمانة إزالة هذه الإشارات من الوثيقة. وقالت إن هذه الإزالة لن ينتج عنها فقدان أي شيء في التحليل. والتفتت الأمانة إلى التوصية 1(ج) بشأن التخلي عن الحقوق وأكدت للوفود أنها تبحث عن مقاربة متوازنة تراعي اهتمامات كل من المؤلفين والعامة. وقالت الأمانة إنها أكدت على ذلك في الوثيقة ولكنها ستحاول أن تؤكد عليه مجددًا في الاختصاصات إذا ما قُبل الاقتراح. وأكدت الأمانة أن الوثيقة تعرض الخيارات فقط. وأنها نصت بوضوح على أنه لا توجد أحكام إلزامية بخصوص المعايير الدولية. ولكن ثمة خيارات مختلفة وحسب لكي تدرسها الدول الأعضاء. وأضافت أن دراسة هذه الخيارات ستعكس الاهتمام الذي بدى من خلال النقاش. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تطمئن الوفود التي أعربت عن شواغل بخصوص الدراسة إلى حقيقة أنها ستبحث فقط الخيارات المتعددة وفق الأنظمة القضائية المختلفة من خلال مقاربة متوازنة. وتطرقت الأمانة إلى التوصية 1(و) بشأن البنية التحتية لحق المؤلف، وقالت إنها ـ كما أشار وفد الجزائر ـ لم تدرج أي اقتراحات محددة بالنسبة لهذه التوصية. وقالت إنها اكتفت بتقديم بعض الاقتراحات في عدد من المجالات التي يمكن للدول الأعضاء أن تدرسها على نحو جماعي. وقالت إن التوصية 1(و) تعد في غاية الأهمية. وقالت إن السيدة ماريبيث بيترز، الرئيس السابق لمكتب حقوق المؤلف في الولايات المتحدة الأمريكية، اعتادت أن تقول إن تحديد الحقوق يعد التحدي الأساسي الذي يواجه حق المؤلف في البيئة الرقمية. وقالت إنه ربما يمكن معالجة هذه التوصية من خلال تدريج الأنشطة الممكنة من ناحية النطاق الجغرافي، من الصعيدين الوطني والإقليمي إلى الصعيد الدولي. وقالت إنه يمكن معالجتها أيضًا من خلال الزيادة التدريجية في كثافة الإجراءات. وأضافت أنه اقتُرحت إجراءات عديدة وبعضها يعد أكثر قبولاً للوفود. وقالت إن ذلك يشمل اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان التي لديها أنظمة للتسجيل العام الطوعي بأن تجتمع وتبحث الإجراءات الممكن اتخاذها لزيادة تبادل المعلومات. وقالت إن عقد مثل هذا الاجتماع يعد مبادرة أولى نحو زيادة التواصل. وعلقت الأمانة على الفارق بين التسجيل العام والتسجيل الخاص فقالت إن الأوّل يدار من قبل سلطة عامة، وهي في الغالب مكتب حقوق المؤلف. وإن هذه هي أنظمة للتسجيل الطوعي لحق المؤلف. وقالت إن الأخير تديره مؤسسة خاصة. وإنه ثمة عدد من المؤسسات الخاصة التي

تجمع المعلومات حول الإبداع. وذكرت على سبيل المثال منظمات الإدارة الجماعية التي تنشئ قاعدة بيانات تحتوي على معلومات حول المستودع الذي تديره. وأضافت أنه من المفترض أن يكون الفرق واضحًا ولكنه في بعض الحالات ليس كذلك. وذكرت أنه على سبيل المثال تضطلع الحكومة بالإدارة الجماعية في بعض البلدان. ومع ذلك، فإن التسجيل العام هو في الأساس نظام تسجيل طوعي يُدار من قبل سلطة عامة، أما التسجيل الخاص فهو، على سبيل المثال، قاعدة بيانات للمصنفات تديرها منظمة إدارة جماعية. وقالت الأمانة إن وثيقة المعلومات أكدت على الترابط والتواصل بين أنظمة التسجيل المماثلة. وقالت إنه على سبيل المثال، من السهل على أنظمة التسجيل العام أن تزيد من تبادل المعلومات والتواصل فيما بينها وأن تنخرط فقط في مرحلة لاحقة في التواصل مع أنظمة التسجيل الخاص. وقالت إنه في الأساس لا توجد عقبات أمام دراسة هذه القضايا وتخيل الموقف في المستقبل حيث يتم التواصل بين أنظمة التسجيل العام والخاص. وقالت إن أنظمة التسجيل هذه تتضمن معلومات مفيدة لعامة الجمهور ولأصحاب حقوق الملكية الفكرية. وقالت إنه لن يتم تبادل جميع المعلومات. على سبيل المثال، بعض المعلومات المتضمنة في أنظمة التسجيل الخاصة تعد سرية، مثل التفاصيل المتعلقة بالتراخيص. ولكن توجد أنواع أخرى من المعلومات ذات الطبيعة العامة، مثل السنة التي ابتُكر فيها مصنف ما والمكان الذي ابتُكر فيه وهوية المبتكر. وقالت إنه من الممكن تخيل مستقبل يمكن فيه ربط مثل هذه المعلومات بأنظمة التسجيل العام أيضًا. وأردفت قائلة إن ذلك ربما يعد السبب الرئيسي للقرار الصادر عن الاجتماع الإقليمي لرؤساء مكاتب حقوق المؤلف في أمريكا اللاتينية. وأشارت الأمانة إلى المسألة التي أثارها وفد جنوب أفريقي حول إمكانية التشغيل البيني، على النحو المشار إليه في الفقرة الثالثة من الصفحة 7 من وثيقة المعلومات. وقالت إنه لابد من التواصل والتشغيل البيني بين مجموعات البيانات لدعم الترابط والتواصل بين المنظمات. وأضافت أن أنظمة التسجيل لن تكون قادرة على التواصل بفعالية إن لم تكن قادرة على إرسال المعلومات. ومضت تقول إنه ثمة حاجة إلى وضع صيغ ومجموعات بيانات متوافقة. وقالت إنه لا يزال يوجد العديد من المهام التي يجب القيام بها لوضع المعايير والصيغ المتوافقة. وأضافت أن توحيد المعايير والصيغ سيكون نتيجة طبيعية إذا ما كان يوجد تواصل بين أنظمة التسجيل العام. والتفتت إلى المصنفات اليتيمة وقالت إن التواصل بين المصنفات اليتيمة وأنظمة التسجيل يعد في غاية الأهمية. وأضافت أن المصنفات اليتيمة تعد منطقة رمادية بين الحماية والملك العام. وقالت إن القضية الرئيسية تتعلق بإيجاد مؤلف المصنف وتحديده. وفور تحديد المؤلف، يجب تحديد صاحب الحق. وقالت إن أنظمة التسجيل التي يمكنها أن تقدم المعلومات المطلوبة لتحديد صاحب الحق يمكن أن تيسر عملية البحث والتدقيق التام. وقالت إن ذلك يعد ضروريًا عادة عند تحديد ما إذا كان أحد المصنفات يتيمًا أو لا. وقالت إنه في هذا الإطار، تعد البنية التحتية لأنظمة التسجيل شديدة الأهمية.

440. وشكر الرئيس الأمانة على ردها على بعض الأسئلة الهامة المثارة، وعلى اقتراح بعض العناصر بشأن التوصيات والتي قد تدعمها اللجنة. وقال إنه بما أن الوفود لم تعقب على رد الأمانة، فإنه قرر أن اللجنة قد وافقت على الإجراءات المقترحة المزمع تنفيذها.

النظر في الوثيقة CDIP/7/INF/2 ـ دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام

441. افتتح الرئيس النقاش حول دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

442. ونوّهت الأمانة إلى أن الوثيقة CDIP/7/INF/2 بخصوص دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام قد نظرت فيها اللجنة في دورتها السابقة. وقالت إن الوثيقة تتضمن التوصيات التي نُوقشت لتوها. وقالت إن اللجنة قررت استمرار المناقشات المتعلقة ببقية الوثيقة، أي توصياتها، في الدورة المقبلة. ومن هذا المنطلق، فإن الوثيقة ستقدم إلى اللجنة مرة أخرى للنظر فيها. وأبلغت الأمانة اللجنة بأن التوصيات الواردة في الوثيقة CDIP/7/INF/2 موجودة في الصفحة 70 من الوثيقة. وقالت إن التوصيات مقسمة إلى 3 مجموعات. وإن المجموعة الأولى تتعلق بتحديد الملك العام. وأضافت أن اللجنة قد بحثت بالفعل 2 من هذه التوصيات في تحليلها لوثيقة المعلومات التي أعدتها الأمانة. وأضافت أن

هاتين التوصيتين هما التوصية 1(ج) بشأن التخلي الطوعي والتوصية 1(و) بشأن البنية التحتية. وقالت إن المجموعة الثانية تتعلق بتوافر الملك العام واستدامته. وقالت إنها تتضمن 5 توصيات. وإن اللجنة قد بحثت التوصية 2(أ) بشأن تعزيز توافر الملك العام. وأضافت أن المجموعة الثالثة تضمنت 3 توصيات تتعلق بعدم الاستئثار وعدم التنافس اللذين يتسم بهما الملك العام.

443. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لا يدعم القيام بالمزيد من الأعمال بشأن أي من التوصيات المتبقية.

444. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فأكد على موقفه الذي أعرب عنه في الاجتماعات السابقة بأنه لا ينبغي أن تواصل اللجنة المناقشات حول هذه التوصيات.

445. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه لا يعتقد أن اللجنة فرغت من عملها بشأن التوصيات. وقال إنه ثمة عدد من التوصيات التي يمكن النظر فيها. وأضاف أن الأمانة يمكنها القيام بنفس الإجراء كما فعلت في حالة التوصيات الثلاث المحددة. وأضاف أن العمل الاستكشافي يعد هامًا دائمًا. وقال إنه لا ينبغي أن يُفهم أن النتيجة ستعتمد باعتبارها ممارسة لوضع القواعد والمعايير. وقال إن العمل الاستكشافي أو الإضافي سيقدم المزيد من المعلومات بشأن التوصيات. وقال إنه بالنسبة لقضية التخلي الطوعي، على سبيل المثال، وافقت جميع الوفود على الاضطلاع بالعمل. وقال إنه بعد تحليل الأمانة، تبيّن أنه ربما يتسبب ذلك في مخالفة تشريعات بعض البلدان. وقال إنه لذلك لا ينبغي أن تنهي اللجنة نقاشها حول هذه الوثيقة الهامة جدًا. وقال إنه على سبيل المثال، يمكن للأمانة أن تضطلع بأعمال استكشافية وتحليلية مشابهة حول التوصية 2(ب)، "ينبغي التشجيع على الإيداع القانوني على المستوى الوطني، الذي قد ينطوي على تقديم بعض المساعدات المالية واللوجستية إلى البلدان النامية. وعلى المستوى الدولي، ينبغي إعداد القوائم والإحالات المرجعية المتعلقة بالمصنفات المودعة." وقال إن هذه ليست من الأمور المثيرة للجدل ويمكن للأمانة أن تحللها. وقال إنه يمكن للأمانة أن تبحث أيضًا التوصية 2(د)، "ينبغي إجراء ما يلزم من بحوث لتحديد سبل تعزيز الكشف عن مواد الملك العام واستغلالها، من حيث التمويل والحوافز. ويمكن أن تتضمن البحوث أداة الملك العام بمقابل (domaine public payant) كوسيلة لتحقيق مساهمة المنتفعين التجاريين بمصنفات الملك العام، بمبلغ صغير، في عمليات جمع وصون مواد الملك العام التي تقوم بها المؤسسات العامة." وقال إن هذه التوصيلة ليست مثيرة للجدل. وأضاف أن بعض الوفود أعرب عن دعمه للتوصية 2(أ). وقال إنه بما أن هذه التوصية تتضمن جزءًا حول الملك العام بمقابل (domaine public payant)، سيكون من الغريب ألا تدعم هذه الوفود التوصية 2(د). وقال إنه توجد أيضًا مزية لبحث التوصية 2(د)، وذلك من خلال دراسة لاستكشاف آثار تمديد نطاق أو مدة حق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن استدامة الملك العام. وأضاف أنه يمكن للأمانة أن تنظر في هذه التوصيات أثناء المضي قدمًا.

446. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فقال إنه من العار أن توقف الأمانة عملها بشأن التوصيات في هذه المرحلة. وأضاف أنه تم بذل الكثير من الجهد بشأن الدراسة وسيكون من المؤسف أن يقال أنها أفرزت ثلاث توصيات فقط. وقال إنها أيضًا ستكون خسارة عظيمة للجنة. ولهذه الأسباب، فهو لا يقبل فكرة إيقاف عمل اللجنة بشأن التوصيات الباقية في هذه المرحلة. وأعرب عن رغبته في مناقشة التوصيات مع الوفود الأخرى، خاصة التوصيات التي تستحق أن تُبحث بالتفصيل. وقال إنه من هذا المنطق، فإن المجموعة تدعم الاقتراحات المقدمة من وفد جنوب أفريقيا بشأن عدد من التوصيات وسلط الضوء على حقيقة أنها تناشد الأمانة أن تعد وثيقة حول الخيارات المتعددة وحسب. وقال إنها ستشير إلى ما يمكن فعله من قبل الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوصيات بعينها. وأضاف أنها ستكون مشابهة للوثيقة التي أعدتها الأمانة سابقًا. وقال إن هذا كل شيء. وأكد على أن المجموعة لا تطلب شيئًا يؤدي إلى فرض التزامات على الدول الأعضاء. ولكنه ببساطة سيسمح للوفود بفهم القضايا بطريقة شفافة. كما أنه سيجعل من الممكن لاحقًا تحديد المهام التي ينبغي أن تؤديها الويبو والتي لا ينبغي أن تؤديها. وقال إن اللجنة ستكون قادرة على أن ترى المضامين بوضوح ومن ثم تقرر ما ينبغي عمله وما لا ينبغي عمله. وطلبت المجموعة إعداد وثيقة حول التوصية 1(هـ) بشأن قضية المصنفات اليتيمة. وقال إن أي معلومات حول هذه التوصية ستكون مفيدة جدًا لجميع الوفود في هذه المرحلة. وقال الوفد إنه تابع باهتمام كل ما أدلى به وفد جنوب أفريقيا

وقال إنه لن يخوض في نفس الأمور بالتفصيل. وقال إنه بالإضافة إلى التوصية 1(هـ)، حددت المجموعة أيضًا التوصيات 2(ب) و2(د) و2(هـ) و3(أ) و3(ج).

447. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فأعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد جنوب أفريقيا ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن الحاجة تدعو إلى أن يطلب من الأمانة أن تقدم للجنة المزيد من الخيارات فيما يتعلق بتطبيق هذه التوصيات.

448. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يتفق أيضًا مع الآراء التي أعرب عنها كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد جنوب أفريقيا. وقال إنه ثمة عدد من التوصيات الهامة التي ينبغي أن تستمر اللجنة في العمل عليها. وقال إنه مرن فيما يتعلق بمناقشة ما يمكن فعله أولاً. وأضاف أن العديد من الدراسات وبرامج العمل التي تضطلع بها اللجنة أثارت العديد من أسئلة المتابعة بشأن القضايا الهامة التي اقترحها المستشارون أو الموجودة في التقارير. وقال إنه من الجيد بالنسبة للجنة أن تستغل بشكل كامل الجهود المبذولة في إعداد التقارير والدراسات عن طريق استكمال المناقشات بشأن المواضيع التي تهم الدول الأعضاء.

449. وأكد وفد شيلي على أن هذه المسألة تعد شديدة الأهمية لبلده. أعرب عن دعمه للاقتراح بأن تستكمل اللجنة عملها بشأن التوصيات. وقال الوفد إنه يتفق مع الرأي القائل إن إعداد الدراسات أو العمل الاستكشافي لن يسبب مشاكل. وقال إنه من المنطقي تمامًا استكمال العمل بهذه الطريقة بشأن هذه القضايا.

450. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وردّ الوفد على بعض التعليقات والاقتراحات الواردة من الوفود الأخرى. وقال إن اللجنة قد ناقشت التوصيات التي يمكن تنفيذها وحددتها. وطلبت إلى الأمانة أن تعد أوراق تتضمن خيارات متعددة بشأن التوصيات الثلاث المحددة. وأضاف أن الأمانة قدمت وثيقة معلومات استجابة لهذا الطلب، ومن ثم عُقدت مناقشات كثيرة حولها. وقال إن اللجنة تقترح باستمرار على الأمانة إعداد دراسات ووثائق. وأنها تحمل الأمانة فوق طاقتها بسبب الطلبات المتكررة لإعداد الأوراق. وقال إن الدراسات الجاري تنفيذها يجب أن تكتمل قبل البدء في دراسات أخرى. وقال إن لهذه الأسباب، فإنه يعارض القيام بالمزيد من العمل بشأن التوصيات الأخرى في الوقت الحاضر.

451. وأكد ممثل منظمة حقوق الإبداع التوفيقية على البيان الذي أدلى به خلال الدورة السابقة للجنة. وقال إن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تهمها على وجه الخصوص التوصية 1(هـ). وأضاف أن منظمة حقوق الإبداع التوفيقية تعمل في أكثر من 70 بلدًا وتستعين بها مؤسسات عديدة مثل المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات. وقال إن المصنفات اليتيمة تهم هذه المؤسسات على وجه الخصوص. وأردف قائلاً إنها يجب أن تكون جزءًا هامًا من عمل اللجنة. وقال إنه ثمة الكثير من الممارسات الدولية المختلفة فيما يخص المصنفات اليتيمة. وإنه يرحب بأي دراسة تستوعب هذه الممارسات معًا.

452. وأعرب وفد فنزويلا عن تأييده للوفود التي أرادت أن تكمل اللجنة عملها بشأن التوصيات. وقال إنه بعد المداولة التي تمت صباحًا، يبدو أن من العبث أن توقف اللجنة عملها بشأن التوصيات. وقال إن وفد الجزائر اقتراح أن تستمر الأمانة في تحليل بعض التوصيات. ومضى يقول إنه لأمر ضروري بالنسبة لجميع الأعضاء، بما في ذلك البلدان المتقدمة، أن يعرفوا المزيد حول هذه القضايا. ومن ثم ينبغي أن تستمر اللجنة في جهودها بشأن التوصيات.

453. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى التوصيات الثلاث التي حُددت في الدورة الثامنة للجنة. وقال إنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بأن هذه هي نهاية مداولات اللجنة حول دراسة النطاق. وأضاف أنه في هذه الدورة كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد حدد هذه التوصيات الثلاث وكان ثمة اتفاق على أنه يمكن العمل على تنفيذها. ولكن لم يكن ثمة موافقة على إنهاء النقاش بشأن دراسة النطاق. وقال الوفد إنه يود أن يوضح هذه النقطة. وأشار أيضًا إلى أن الأمانة مشغولة. وقال إنه

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أموالاً كثيرة استُثمرت في هذه الدراسات ولم يكن الهدف من ذلك إنتاج حزم من الوثائق. وأضاف أن دراسة النطاق تتألف من 72 صفحة. وأن الوفود قرأت وفهمت الوثيقة. ولكن تدعو الحاجة إلى متابعة ما تم بخصوص التوصيات ومن المهم جدًا القيام بذلك. وأعرب الوفد عن تأييده للتوصيات الثلاث التي اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الدورة الثامنة للجنة وقال إنه يرغب في استمرار العمل بشأن دراسة النطاق لأنه قُدم طلب بشأنها ولم تنفذ اللجنة توصيات جدول أعمال التنمية تمامًا. وحث الوفد الأعضاء الآخرين على أن يكونوا إيجابيين في تفاعلهم مع هذا الأمر.

454. وأعرب ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة عن تأييده الكامل لمداخلات وفود جنوب أفريقيا وشيلي والجزائر وفنزويلا والتي تطالب بإجراء المزيد من المناقشات الاستكشافية بشأن بعض التوصيات الواردة في دراسة الأستاذ دوسولييه.

455. وأعرب ممثل شبكة Communia عن تأييده لكلمات التشجيع التي قالها ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود الجزائر وجنوب أفريقيا وشيلي وفنزويلا. وقال إنه يدعم الاقتراحات المقدمة. وقال إنه ينبغي أن يستمر العمل. وأضاف أنه سيكون من العار خسارة ما أُنجز حتى الآن. وقال إنه أُنجز الكثير من العمل وسيكون من المؤسف عدم مواصلته.

456. وأعرب وفد النرويج عن تأييده للبيانات التي أدلى بها كل من وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ووفد سويسرا. وقال الوفد إنه يعارض استكمال العمل بشأن الوثيقة وإنه يخشى من تحميل الأمانة بمهام تفوق طاقتها.

457. وأعرب وفد باكستان عن تأييده للرأي القائل إنه ينبغي أن تستمر اللجنة في نقاشها بشأن التوصيات. وأضاف أن هذه التوصيات جاءت بناءً على دراسة لأربعة عشر قانونًا وطنيًا. وأن الدراسة عبارة عن مجهود ممتاز. وقال إن الدراسة أشارت إلى التوصيات باعتبارها أفكارًا يمكن دعمها على الصعيد العالمي. ومن ثم فهي أفكار وليست مقترحات ملموسة يمكن تنفيذها غدًا. وسيكون من المؤسف أن تقرر اللجنة عدم السماح بمناقشة الأفكار. ومن ثم طلب الوفد السماح بإجراء مناقشات ملموسة حول التوصيات.

458. وشكر الرئيس الوفود على إسهامها. وقال إن الآراء تباينت بشأن كيفية المضي قدمًا وما ينبغي على اللجنة أن تفعله بخصوص عمل اللجنة حول التوصيات. وقال إنه ثمة من يرى أنه يجب إيقاف العمل الآن. وآخر يرى أن ذلك سيكون أمرًا مؤسفًا بشدة. وقال إن هذا الرأي يؤكد على حقيقة أن أي عمل إضافي سيكون ذا طبيعة استكشافية ولن يفرض أي قيود على أي بلد. وقال إن الرأي القائل إنه ينبغي إيقاف العمل يبدو أنه متفهم لأعباء الأمانة وأنه ينبغي عدم تحميلها فوق طاقتها. ودعا الرئيس الأمانة إلى معالجة هذه المسألة.

459. وقالت الأمانة أن هذه المسألة في أيدي الدول الأعضاء معالجتها. وقالت إن هذه المسائل معقدة وتحتاج إلى بحثها بالتفصيل. وقالت إن الدول الأعضاء هي التي تحدد ما ينبغي للأمانة أن تفعله وأنها ستتصرف بناءً على ذلك.

460. وشكر وفد سويسرا الأمانة على استعدادها دائمًا لتلبية طلبات ورغبات الوفود. وقال إنه يثمن ذلك جدًا. وقال إنه حسبما أوضح في تعليقاته السابقة، فإن لديه انطباع بأنه ثمة طلبات للأمانة بأن تعد المزيد والمزيد من الأوراق حول الدراسة لأن الوفود ليست واثقة تمامًا مما تريد أن تفعله. وقال إن ذلك بدا موقفًا غير مسؤول، باعتبار الموارد المحدودة المتوفرة للمنظمة. وقال إنه ربما على اللجنة أن تفكر في تحديد مسارها قبل البدء في أي شيء جديد. وأضاف أنه ثمة دراسات أُنجزت وأخرى لا تزال بحاجة إلى النظر فيها بالتفصيل. وقال إنه ثمة مشاريع أخرى جاري تنفيذها. وقال إنه لموقف غير مسؤول أن تطلب اللجنة إعداد المزيد والمزيد من الأوراق فقط لترى إذا كانت ستواتيها فكرة ما بشأن ما ستفعله في المستقبل. وقال إنه

ربما ليست هذه طريقة دبلوماسية لعرض رأيه ولكن هذا ما يشعر به. ومضى يقول إن على اللجنة أن تفكر في أولوياتها وما تريد أن تمضي قدمًا فيه. وإن عليها أن تفكر فيما تحاول أن تنجزه تحديدًا وأين تريد أن تذهب. وقال إن اللجنة دأبت على أخذ زمام المبادرة في جميع أنواع المجالات دون أن تحرز نتائج ملموسة، وإن ذلك لأمر مؤسف إذا ما أُخذ في الاعتبار الطريقة التي تستغل بها موارد الويبو.

461. وقال وفد فنزويلا إنه يرى أن الرئيس لخص جوانب هذا الموضوع ببراعة. وقال إن لديه شواغل بخصوص المضامين المحتملة بالنسبة للأمانة. ولكن طالما أن الأمانة مستعدة للامتثال لطلبات اللجنة، فيجب أن يزول الاعتراض. ونوه الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا. وقال إنه من الواضح أنه ينبغي عدم إغفال هذا الموضوع. ولكن، من الواضح أنه توجد دائمًا عقبات أمام بحث هذا الموضوع الذي يعد شديد الأهمية بالنسبة للعالم النامي.

462. وأعرب وفد جيبوتي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن وفد سويسرا أفاد بأن الأعضاء قدموا طلبات توضيح للأمانة عندما كانوا غير واثقين بشأن ما يريدون. وقال إن هذه حقًا من الحالات التي لا يعرف فيها بعض الأعضاء ما يريدون ومن ثم على الأمانة أن تقدم توضيحًا. وقال إنه لذلك فإن مساعدة الأمانة مطلوبة.

463. وأشار وفد الجزائر إلى فكرة المسئولية. وقال إنه ليس بالموقف المسئول الاستعانة بكلمات تشكك في مسؤولية الوفود الأخرى. وقال إن المسؤولية حسب تصوره هي المسؤولية عن اعتبار حقيقة أن جميع الدراسات المنجزة يجب ألا تضيع. وقال إنه من منطلق هذه المسؤولية تحديدًا فإنه يطلب أن تؤخذ التوصيات الأخرى أيضًا في الاعتبار.

464. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه لطالما كانت مسألة إدارة الويبو محل نقاش في المنظمة. وقال إن البلدان النامية ناقشت هذا الموضوع في عام 2009 وأنه اكتسب زخمًا في العام الماضي. واسترسل قائلاً إن بعض الوفود ظنت أنه موضوع جديد لأنها لا تعرف أنه نوقش في الماضي. وقال إنه كانت توجد ورقة في عام 2001 تتضمن تفاصيل بشأن ما هو مطلوب فعله بشأن إصلاح الويبو. وأضاف أن هذا المثال يشير إلى إنه في حالة عدم الانتهاء من موضوع ما فإنه يطرح للنقاش مرة أخرى. وقال إن الدول الأعضاء لم تكن لتناقش الأمر مرة أخرى إذا كانت قد فرغت منه. ومن ثم، ينبغي على اللجنة أن تنتهي من المسائل العالقة فيما يخص الدراسة. وأضاف أن ذلك غير ممكن لأن بعض الوفود تقول إن الأمانة مشغولة للغاية لدرجة أنه لا يمكنها الاضطلاع بهذا العمل. وقال إن الأمانة أشارت إلى أن الدول الأعضاء هي التي تقرر ما هو مطلوب وأنها على استعداد للامتثال. وقال إن من المهم جدًا توضيح المسائل. وقال إنه يجب إنهاء هذه المسائل لكي تحرز اللجنة تقدمًا في عملها. وأضاف أنه حسبما ذكر وفد الجزائر، فإن جميع الوفود لديها أولويات. وقال الوفد إنه يرغب في الانتهاء من المسائل العالقة. وأضاف أنه لا يجب أن توضع التوصيات جانبًا لأنها ستثار مجددًا في المستقبل وقد تضيع بعض الجهود المبذولة سدى. وقال إنه من ثم يرى أن على اللجنة أن تواصل العمل وتنهي جميع المسائل العالقة.

465. ونوه وفد ألمانيا إلى أنه ثمة عاملان أساسيان في هذا النقاش وهما أعباء العمل والموارد. وقال إن الأمانة استجابت للعامل الأول. أما بخصوص الموارد، فقال إنه يريد أن يعرف ما إذا كانت الأنشطة المختلفة تتصارع على الموارد. وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي تحديد الأولويات. وقال إنه ثمة ميزانية للفترة 2012-2013. وإنه ينبغي أن يكون لدى الأمانة فكرة عما ستفعله بهذه الميزانية. وتساءل الوفد عن عدد الدراسات التي تستطيع الأمانة أن تجريها في إطار الميزانية الحالية. وقال إن أعباء العمل تسبب مشكلة، ولكن يمكن تكليف مستشارين بالقيام بها إذا ما توفرت موارد للقيام بذلك. وأضاف أنه يجب تقديم المزيد من التوضيح بهذا الشأن.

466. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فقال إنه ثمة قضيتان. وقال إن الأولى تتعلق بالتوصيات الثلاث. وأضاف أنه من الواضح أنه ثمة تباين في الآراء حتى بشأن هذه التوصيات الثلاث، 1(ج) و2(و) وخاصة 2(أ). وأضاف أن عدد من الوفود يريد تعديل هذه التوصية. وقال إنه ثمة وفود طلبت أيضًا القيام بمزيد من العمل والتوضيح بشأن التوصيات

الأخرى في دراسة الأستاذ دوسولييه. قال إنه بما أن الأمانة ليس لديها أي اعتراض على ذلك، وبما أن الويبو تعد منظمة مدارة من قبل أعضائها، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء هي من يقرر ما إذا كان على الأمانة أن تضطلع بهذا العمل.

467. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فأشار إلى أنه ثمة عدد من البلدان كان يطلب توضيحًا. وقال إن النقاش انتهى في الدورة السابقة للجنة. وقال إنه حُددت ثلاث توصيات ونوقشت. وإنه ينبغي إنهاء النقاش حول التوصيات الأخرى. وقال الوفد إنه يتفق مع الرأي القائل إنه ربما توجد أشياء يمكن فعلها بشأن هذه التوصيات. ولكن على اللجنة أن تركز على ما هو ضروري وما هو قابل للإنجاز. وقال إنه يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضًا أنه يجب الوصول إلى توافق بين أعضائها. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لا يرون أي فائدة في استمرار النقاش حول هذه التوصيات. وأضاف أن النقاش قد استنفد. وبالتالي يجب إنهائه.

468. وقال وفد بربادوس إنه ذُكر في النقاش السابق أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كانت تُناقش في اللجنة الحكومية الدولية وأنها تداخلات نوعًا ما مع التوصية 2(أ). وقال إن الحاجة تدعو إلى المزيد من التوضيح بشأن كيفية تأطير التوصية 2(أ). وقال إنه يمكن توضيح ذلك في ضوء العمل الجاري بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إنه لذلك يمكن للجنة أن تؤخر اتخاذ موقفها وعند إحراز تقدم في المناقشات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حينها يمكنها أن تسلط الضوء على هذا الموضوع. وقال إنه بما أن هذه ليست التوصية الوحيدة التي يجب مناقشتها مزيدًا، يمكن للجنة أن تستأنف المناقشات حول التوصيات الثلاث في نفس الوقت.

469. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للرأي الذي أعرب عنه وفد مصر عندما قال إن الويبو منظمة مدارة من قبل أعضائها. وقال إنه بما أنه لا يوجد إجماع حول كيفية المضي قدمًا بشأن الوثيقة، فإنه يقترح أن تتناول اللجنة الوثائق الباقية في اجتماعها بعد الظهر.

470. وقال وفد الجزائر إنه بما أن بعض الوفود لا ترغب في استمرار العمل بشأن التوصيات والبعض الآخر يصر على الاستمرار، فإنه يقترح أن تحدد الوفود، ما بين الدورات، التوصيات التي ترى أنها ضرورية. وقال إنه يمكن مناقشة التوصيات التي حددتها المجموعات الإقليمية. وقال إنه بذلك ستتوفر قائمة بالتوصيات التي يمكن مناقشتها في الدورة المقبلة للجنة. وأضاف إنه من الواضح أن ذلك غير ممكن في الدورة الحالية.

471. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فشكر وفد الجزائر على اقتراحه البناء للمضي قدمًا بشأن هذا البند. وقال إن المجموعة تدعم الاقتراح.

472. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فقال إن المشاورات المقترحة ما بين الدورات ستمثل استمرارًا للنقاش. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعارضون الفكرة.

473. واختتم الرئيس النقاش مشيرًا إلى أنه لم يتحقق إجماع حول هذا البند.

<u>النظر في الوثيقة CDIP/9/INF/5 ـ دراسة عن التملك غير المشروع للإشارات</u>

474. افتتح الرئيس النقاش حول الدراسة عن التملك غير المشروع للإشارات ودعا الأمانة إلى عرض الوثيقة.

475. وأخبرت الأمانة اللجنة بأن الدراسة عن التملك غير المشروع للإشارات موجودة في الوثيقة CDIP/9/INF/5. وقالت إن المستشار الذي كُلّف بتوجيه عملية إعداد الدراسة حاضر، ومعه مجموعة المستشارين الإقليميين، وسيدعى إلى تقديم الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى الدراسة كانت جزءًا من مشروع حول الملكية الفكرية والملك العام في إطار التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال التنمية. وقالت إن وثيقة المشروع موجودة في الوثيقة CDIP/4/3 Rev. وأضافت أن المشروع يتضمن 3

عناصر، وهي الملكية الفكرية والحقوق المجاورة والبراءات والعلامات التجارية. وقالت إن الدراسة الواردة في الوثيقة CDIP/9/INF/5 تمثل العنصر الخاص بالعلامات التجارية. وقالت إن هذه الدراسة من إعداد السيد مارتين سنفتلبين، أستاذ في جامعة في-يو أمستردام في هولندا، بالتعاون مع فريق مكون من 14 خبيرًا دوليًا شارك في إعداد التقارير القطرية والإقليمية. وقالت إن أسمائهم موجودة في الصفحة الأولى من الدراسة. وقالت إن الدراسة تستكشف مفهوم "الملك العام" فيما يتعلق بقانون العلامات التجارية، وتشمل تحليلاً مدعوما بالوقائع لقوانين العلامات التجارية في أقاليم وبلدان مختلفة. ودعت الأستاذ سنفتلبين إلى تقديم الدراسة.

476. وقدم الأستاذ سنفتلبين نظرة عامة عن الخصائص الرئيسية للدراسة. وقال إن السؤال الذي أرادت أن تجيب عنه الدراسة هو كيفية منع التملك غير المشروع للإشارات داخل الأطر القانونية الحالية من أجل حماية العلامات التجارية. وقال إنه يمكن تطبيق 4 استراتيجيات لتحقيق هذا الغرض. أولاً، ثمة بلدان تستثني إشارات معينة من التسجيل والحماية باعتبارها علامات تجارية. وثانيًا، لا تخضع الإشارات التي لا تستوفي شرط السمة التمييزية الأساسي للحصول على الحماية للحقوق في العلامات التجارية. وهذا يعني رفض التسجيل لأن الإشارة المعنية ليست لديها سمة تمييزية وبالتالي لا يمكن استخدامها كأداة لتعريف المصدر. وثالثاً، منح حماية العلامات التجارية لا يخول مالك العلامة التجارية سيطرة كاملة على استخدام الإشارة المحمية. فحقوق العلامات التجارية لا تقارن بحقوق المؤلف أو حقوق البراءات من ناحية نطاق الحماية. ورابعًا، يمكن اعتماد استثناءات معينة من الحقوق في العلامات التجارية على المستوى الوطني لاستثناء بعض أشكال الاستخدام التي تكتسي أهمية خاصة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. وقال إنه تم تقديم بعض الأمثلة فيما يخص كل استراتيجية. وأضاف أن الإستراتيجية الأولى تتعلق بالمانع العام أمام تسجيل العلامة التجارية والحماية بموجبها. وقال إنه على سبيل المثال، يمكن استثناء الإشارات المضللة من الحماية تلقائيًا. وأضاف أن ذلك مطبق بفعالية كبيرة في العديد من الأقاليم، على سبيل المثال فيما يتعلق بالإشارات الخاصة بجماعة أصلية عندما لا يُعثر على صلة بهذه الجماعة. وقال إن الإشارات التي تخالف القواعد الأخلاقية أو النظام العام يمكن أن تستثنى أيضًا تلقائيًا من الحماية. وقال إنه يمكن الاستناد إلى ذلك كسبب للرفض، على سبيل المثال فيما يتعلق بالإشارات الدينية. وأردف قائلاً إن الموقف من الإشارات الدينية يختلف من إقليم إلى آخر. فثمة أقاليم معينة تتبنى مقاربة أكثر تحررًا، فسمحت على سبيل المثال بتسجيل الإشارات الدينية وأسماء القديسين بخصوص أنواع معينة من المنتجات. وفي أقاليم أخرى، تستثنى الإشارات الدينية تمامًا على أساس أنها تخالف القواعد الأخلاقية والنظام العام. وقال إنه يمكن استثناء الإشارات أيضًا إذا كانت شعارات للدول أو المنظمات الحكومية الدولية. وقال إن ذلك بناءً على المادة 6(ثالثا) من اتفاقية باريس. ومضى يقول إنه في العديد من البلدان، يمتد استثناء الإشارات الرسمية ليشمل الإشارات والشعارات الخاصة بالأسر الحاكمة و الهيئات العامة الأدنى مثل قوات الشرطة والمدن والمنظمات الحكومية الأدنى. وقال إنه في بعض البلدان، الإشارات التي تطابق العناصر الخاصة بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي المعترف به من اليونسكو أو التي تشابهها إلى حد كبير لا تعد مؤهلة للحماية. وأضاف أن الإشارات التقنية وذات الوظائف الشكلية تستثنى أيضًا من الحماية. وذكر أن لبنات الليغو على سبيل المثال استثنت من حماية العلامات التجارية في العديد من البلدان على أساس أن وظيفة لبنة الليغو تحظى بحماية البراءات وأنه لا يجب أن تمدد هذه الحماية من خلال حقوق العلامات التجارية. وقال إن ذلك ساعد في دعم المنافسة في هذا المجال. وقال إن الاستراتيجية الثانية تتعلق باستثناء الإشارات التي تعوزها السمة التمييزية. وأضاف أن هذه الإستراتيجية تُطبق عادة بشأن الإشارات العامة، على سبيل المثال يُرفض تسجيل التفاح لبيع التفاح؛ والإشارات الوصفية، ومنها الأوصاف الجغرافية؛ والأنواع الجديدة من الإشارات مثل التغليف أو شكل المنتج؛ والإشارات الثقافية. وقال إن المحاكم تتخذ مثل هذه القرارات، على سبيل المثال عندما يُقال إن تراثًا ثقافيًا عالميًا مثل الموناليزا لا يمكن تسجيله كعلامة تجارية لأنه يفتقر إلى السمة التمييزية. وقال إن المستهلكين لن يعتبرونها إشارة إلى نشاط تجاري معين. وقال إن الإستراتيجية الثانية ليست مطلقة كالأولى، من ناحية فاعليتها. وقال إن ذلك لأنه في معظم الأنظمة الوطنية الواردة في الدراسة، من الواضح أنه إذا لم تتمتع إشارة ما بسمة وصفية أو عامة، فإنه لا يزال بإمكانها اكتساب سمة تمييزية من خلال استخدام الإشارة في مجال التجارة. وقال إن هاتين هما الاستراتيجيتان المطبقتان بشأن استثناء الإشارات من حماية العلامات التجارية. وقال إن المجموعة الثانية من الاستراتيجيات تتعلق بنطاق الحماية فور الحصول على حماية العلامات

التجارية. وقال إن الدراسة تظهر بوضوح أنه في جميع الأقاليم التي خضعت للدراسة، كان نطاق حقوق العلامات التجارية مقيدًا من حيث أن حقوق العلامات التجارية تتعلق فقط بالبضائع والخدمات التي سجلت العلامة التجارية لأجلها. وقال إنها مقيدة أيضًا من ناحية أنه في معظم الأقاليم، تُطبق فكرة استخدام العلامات التجارية ولا تعد جميع أشكال الاستخدام وجيهة وفق قانون العلامات التجارية. وذكر أنه على سبيل المثال قد لا تعتبر المحاكم الاستخدام غير التجاري أو التعليمي أو الثقافي أو السياسي استخدامًا تجاريًا وجيهًا أو تعديًا على العلامة التجارية. وقال إن التقارير أشارت أيضًا إلى أنه ثمة بلدان توفر حماية أقوى بكثير للعلامات التجارية المعروفة جيدًا. وفي هذه الحالات، تكون الحماية بموجب حقوق العلامة التجارية مطلقة أكثر وقد تتطلب المزيد من أدوات الموازنة. وقال إن الدراسة شملت هذه الأدوات أيضًا. وأضاف أنه توجد إمكانية معترف بها عالميًا لتقديم استثناءات محدودة من قبل البلدان. وقال إن ذلك بموجب المادة 17 من اتفاق تريبس. وأردف قائلاً إن للدول الأعضاء الحرية في إدخال تقييدات على حقوق العلامات التجارية من خلال استثناءات محددة تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لمالك العلامة التجارية والغير. وقال إن هذه المادة من اتفاق تريبس تشير إلى الاستعمال العادي للمصطلحات الوصفية كمثال. وقال إن الدراسة حددت المزيد من الأمثلة في البلدان والأقاليم الخاضعة للدراسة. وذكر على سبيل المثال استخدام إشارة العلامة التجارية كاسم شخص أو عنوان أو اسم جغرافي أو محل عمل. لذلك إذا كان شخص ما اسكتلنديًا، وكان اسمه مكدونالد، فيسعه استخدام هذا الاسم تجاريًا، حتى لو كان علامة تجارية معروفة جيدًا. وقال إن الإشارات الوصفية تخضع إلى استثناء في العديد من البلدان. على سبيل المثال، حتى لو كان البيان الجغرافي محميًا بموجب قوانين العلامات التجارية في بلد ما، فهذا لا يعني أنه ليس بإمكان المؤسسات التجارية الأخرى في هذا المجال أن تستعين بالبيان لتقديم معلومات حول المنشأ الجغرافي للبضائع أو الخدمات في المجال المعني. وقال إنه يمكن أيضًا أن تُدرج السمات العملية لأي وعاء أو شكل أو ترتيب أو لون أو نمط في استثناء. وقال إن ذلك ينطبق بشكل خاص على قطع الغيار ويسمح بحرية التنافس في هذا المجال. وقال إن الاستثناءات الأخرى تشمل الحقوق السابقة المكتسبة بحسن نية والاستخدام في الإعلان المقارن والاستخدام في إعادة بيع السلع التي انقضت فترة حمايتها بالعلامة التجارية. وقال عن الدراسة لم تتضمن أي توصيات لأن ذلك لم يكن ضمن تكليف الفريق. ولكنها تضمنت تقييم الوقع الذي قدم بعض المبادئ التوجيهية بشأن تطبيق الاستراتيجيات. وقال إن ذلك يشمل المبادئ التوجيهية بشأن ما إذا كان ينبغي استثناء الإشارات من التسجيل والحماية كعلامات تجارية أو الاعتماد على شرط السمة التمييزية العام للحصول على الحماية. وقال إنه في هذا الإطار، يجب الموازنة بين أهمية ضمان عدم خضوع الإشارات إلى حماية العلامات التجارية والخطر المحتمل لإثارة بلبلة في أوساط المستهلكين. وقال إن لبنات الليغو على سبيل المثال استثنت من حماية العلامات التجارية في العديد من البلدان. ولكن في أذهان المستهلكين، ترتبط لبنات الليغو بالشركة. ومن ثم، يجب الموازنة بين الاستثناء من الحماية والبلبلة المحتملة للمستهلكين. وقال إن الاعتبارات الأخرى تتعلق بأمور مثل الاختيار بين الاعتماد على القيود المتأصلة في الحقوق في العلامات التجارية، على سبيل المثال فكرة استخدام العلامة التجارية، وتبني استثناءات صريحة. وأضاف أن ذلك يعتمد على اليقين القانوني في البلد المعني. وقال إنه إذا كانت القيود المتأصلة في الحقوق في العلامات التجارية معروفة على نطاق واسع، حينها قد لا يكون من الضروري تبني استثناءات محددة تشير إلى أن استخدامات محددة لا تعتبر تعديًا على العلامة التجارية. وقال إنه إذا كانت القيود المتأصلة غير معروفة جيدًا، حينها سيكون من الجيد تبني استثناء لهذا الغرض. وذكر أنه على سبيل المثال، في حالة السماح باستخدام علامة تجارية استخدامًا حرًا لأغراض المحاكاة التهكمية في بلد ما، سيكون من الجيد أن يتبنى البلد استثناءً لهذا الغرض إن لم يكن العامة على دراية بحقيقة أن استخدام العلامة التجارية في سياق ثقافي غير تجاري عن طريق تناول العلامة التجارية أو سياسات مالك العلامة التجارية بالنقد لا يدخل تحت طائلة حماية العلامات التجارية. وأعرب المستشار عن أمله في أن تكون الدراسة ذات فائدة للجنة في مداولاتها حول هذه القضية.

477. وشكر الرئيس الأستاذ سنفتلبين على تقديمه الدراسة. وأخبر الرئيس الأمانة بأنه عقد مشاورات غير رسمية مع بعض الوفود. وقال إن المشاورات أشارت إلى أنه ثمة تأييد لإحاطة اللجنة علمًا بالدراسة عن التملك غير المشروع للإشارات والدراسة عن الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. وقال إنه يمكن للجنة أن تدرسها في الدورة المقبلة إذا حاز هذا الاقتراح قبول الأعضاء.

478. وطلب وفد البرازيل من الرئيس أن يؤكد أن اللجنة ستعود إلى الوثيقة CDIP/9/INF/5 في الدورة المقبلة.

479. وأكد الرئيس أن هذا ما يظن أنه سيحدث. وشكر الأمانة والمستشار على الجهود المبذولة في الدراسة واختتم النقاش في هذا الموضوع.

النظر في الوثيقة CDIP/9/10 ـ مشروع رائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية ـ المرحلة الثانية (تابع).

480. فتح الرئيس النقاش من جديد بشأن المرحلة الثانية من المشروع الرائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة المعدلة.

481. وأخبرت الأمانة اللجنة بأن مرفق الوثيقة CDIP/9/10 Rev. 1 تم تعديله لكي يتضمن التغييرات المتفق عليها في المشاورات غير الرسمية. وقالت إنه في الملخص في الصفحة 1، تم تعديل الفقرة الأولى التي تتناول وصفًا موجزًا للمشروع كما يلي (التغييرات بخط مائل)، "الهدف الأعم لهذا المشروع الرائد المتعلق بإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية هو تعزيز الكفاءات المؤسسية والبشرية الوطنية والإقليمية من خلال تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق بغية تعزيز كفاءة المؤسسات الوطنية وتعزيز الموازنة العادلة بين الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة، ومراعاة أولويات التنمية وأهدافها على الصعيد الوطني لتلبية تزايد طلب أخصائي الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وسائر أصحاب المصلحة." وقالت إنه حسب الاتفاق، تم تعديل النقطتين 1 و2 في هذا الجزء أيضًا. وقالت إن التغييرات كانت كما يلي (التغييرات بخط مائل)، "(1) مساعدة كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وبيرو وتونس على إنشاء مراكز للتدريب في مجال الملكية الفكرية تكون قادرة على الاستمرار ذاتياً وعلى تقديم ما لا يقل عن برنامجي تدريب منتظمين بشأن المسائل الناشئة في مجال الملكية الفكرية، على النحو المتفق عليه مع البلدان المستفيدة. (2) تكوين موارد بشرية حاسمة تكون قادرة على وضع وتقديم برامج للتدريب في مجال الملكية الفكرية تراعي تحديات التنمية على الصعيد الوطني والأولويات والاحتياجات المحلية والتوازن العادل بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة." وقالت إنه تم إدخال تغييرات مماثلة على الجزء الخاص بأهداف المرحلة الثانية في الصفحة 5 من المرفق. وأضافت أن الفقرة الثانية في الصفحة 7 تم تعديلها كما يلي (التغييرات بخط مائل)، "وفي غضون ذلك، يتم اختيار مستشار مخصص ليساعد في تنفيذ المشروع مع الدولة العضو صاحبة الطلب. وينبغي أن يكون لدى المستشار خلفية مهنية وأكاديمية بشأن الملكية الفكرية ودراية واسعة بالحالة الوطنية فيما يتعلق بتعليم الملكية الفكرية. ويفضل أن يكون المستشار من نفس المنطقة التي تنتمي لها الدولة العضو المستفيدة، وإن كان ذلك الشرط ليس إلزامياً. وينبغي أن يستعين المشروع أيضًا بالخبرة المحلية إلى أقصى حد ممكن لتنفيذ المشروع." وقالت إن الفقرة الأخيرة في الصفحة 7 تم تعديلها كما يلي (التغييرات بخط مائل)، "تنفيذ برامج تدريب المدربين التي ستؤدي إلى تشكيل مجموعة أساسية من الخبراء الملتزمين من ذوي المهارات المتطورة في مجال التدريس والقادرين على إعداد وتقديم برامج تدريب بشأن المسائل الناشئة في مجال الملكية الفكرية على النحو المتفق عليه مع البلدان المستفيدة. وقالت إنه في الملخص في الصفحة 14، تم تعديل الفقرة الأولى التي تتناول وصفًا موجزًا للمشروع كما يلي (التغييرات بخط مائل)، "الهدف الأعم لهذا المشروع الرائد المتعلق بإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية هو تعزيز الكفاءات المؤسسية والبشرية الوطنية والإقليمية من خلال تطوير البنية التحتية وغيرها من المرافق بغية تعزيز كفاءة المؤسسات الوطنية وتعزيز الموازنة العادلة بين الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة، ومراعاة أولويات التنمية وأهدافها على الصعيد الوطني لتلبية تزايد طلب أخصائي الملكية الفكرية والمهنيين والمسؤولين الحكوميين وسائر أصحاب المصلحة." وقالت إنه تمت إضافة ما يلي إلى مؤشرات النجاح في نفس الصفحة، "مناهج تقييم وبرامج تدريب بغية النهوض بالتوازن العادل بين الحماية بموجب الملكية الفكرية والمصلحة العامة وتلبية أولويات وأهداف التنمية الوطنية." وقالت إنه تمت إضافة التغييرات التالية (بخط مائل) إلى المؤشر التالي، "عدد الأكاديميات الجديدة التي تقدم ما لا يقل عن برنامجي تدريب منتظمين في مجال الملكية الفكرية، على النحو المتفق عليه مع البلدان المستفيدة."

482. وقال وفد ألمانيا إن لديه بعض الاستفسارات حول المشروع. وقال الوفد إنه لم يشارك في المشاورات غير الرسمية. وقال إنه برغم ذلك فقد اطلع على تقرير التقييم الخاص بالمرحلة الأولى ويريد أن يعرف كيف أدرجت الدروس المستفادة في الاقتراح الجديد. وذكر أنه على سبيل المثال ذكر أنه في الصفحة 21 من تقرير التقييم تم تخصيص 420 ألف فرانك سويسري للمشروع لتكاليف خلاف الموظفين وقال إن هذا المبلغ يمكن تخفيضه إذا تم رفع كفاءة العملية. وأضاف أنه بالرغم من ذلك، فإن المبلغ أعلى من ذلك في المشروع الجديد. ومضى يقول إنه، بجانب ذلك، ذكر في الجزء الخاص بالمراجعة والتقييم في الصفحة 11 من وثيقة المشروع الخاصة بالمرحلة الثانية أن مدير المشروع سيصدق على تقارير الرصد وتقارير التقييم الذاتي والتقرير النهائي المستقل. وأضاف أنه، في هذا السياق، لا يرى أنه ثمة فائدة للاستعانة بتقييم مستقل، طالما أن التقرير سيصدق عليه مدير المشروع. والتفت إلى مؤشر النتيجة الخاص بالنسبة المئوية للمدربين المدرَّبين، وقال إنه لم يدرج أساس لتقييم النسبة المئوية. وقال إن طريقة القياس ورد ذكرها ولكن لم تذكر النسبة المئوية المطلوبة لتحقيق النجاح. وختامًا، قال الوفد إن الميزانية بالنسبة للعام الثاني من المشروع كانت أقل، رغم أن الأنشطة المخطط لها لعام 2013 هي ضعف أنشطة العام 2012. وتساءل الوفد عن سبب ذلك.

483. وتحدث وفد نيبال باسم مجموعة البلدان الأقل نموًا فأشار إلى أن وفد بنغلاديش قد وصف حالة الملكية الفكرية في البلدان الأقل نموًا وكيف أن هذه الأكاديميات ستساعد في إنشاء أنظمة الملكية الفكرية وتساعد البلدان الأقل نموًا في الاستعانة بالملكية الفكرية كأداة للتنمية. وقال إن مرونة اتفاق تريبس العامة بالنسبة للبلدان الأقل نموًا ستنتهي العام المقبل. وقال إنه لهذه الأسباب فإنه يشدد على أن البلدان الأقل نموًا ينبغي أن تُعطى الأولوية في تنفيذ المشروع في المستقبل.

484. وأعرب وفد جيبوتي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد نيبال باسم مجموعة البلدان الأقل نموًا. وقال إنه ينبغي أن تعطى الأولوية للبلدان الأقل نموًا في تنفيذ المشروع في المستقبل.

485. وشكر وفد بنغلاديش الدول الأعضاء على اقتراح التعديلات. وشكر الوفد أيضًا الأمانة على مراجعة الوثيقة. وقال إن المشروع يعد بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأقل نموًا لأن العديد منها تعوزه سياسات الملكية الفكرية الراسخة والمحدثة وأنظمة الإنفاذ الهامة. وقال إن هذه الأكاديميات ستساعد في ملء هذه الفراغات. وقال إنه لذلك ينبغي أن تحظى البلدان الأقل نموًا بمعاملة تفضيلية عند تنفيذ المشروع في المستقبل. وقال إن الوفد يتوقع أن يُدرج المشروع كنشاط دائم في برنامج عمل أكاديمية الويبو. وقال إنه ينبغي أن يموّل من خلال الميزانية العادية للويبو.

486. وأعرب وفد باراغواي عن سروره لأن اللجنة صدقت على المرحلة الثانية من المشروع. وقال إنه يؤيد الطلب الذي تقدم به وفد بنغلاديش لكي يموّل المشروع في إطار الميزانية العادية للويبو مع تخصيص أموال خاصة لتنفيذه.

487. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الاستفسارات التي تقدمت بها الوفود.

488. وأشارت الأمانة إلى التعليقات المقدمة من وفد ألمانيا. وقالت إنه بالنسبة للتوصيات الواردة في تقرير التقييم بشأن الكفاءة والتكاليف، من الإجراءات التي ستتخذ في المرحلة الثانية تقليل مراحل تنفيذ المشروع. وقالت إنه كانت توجد 4 مراحل، وتم تقليلها إلى مرحلتين. وأضافت إن المرحلتين هما مرحلة الحضانة ومرحلة التنفيذ. وأضافت أنه ستتم الاستعانة بالمستشارين المحليين بدلاً من المستشارين الإقليميين أو الأجانب لتنسيق المشاريع الوطنية. وقالت إن المستشار سيساعد في وضع خطة العمل التي ستنفذ في البلد. وقالت إن الإجراءات المزمع اتخاذها ستؤدي إلى توفير الأموال والوقت. وقالت إن هذه من الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى. والتفتت إلى التقييم النهائي وقالت إن التقييم سيجريه مقيّم خارجي مستقل وأن اللجنة ستفحص التقرير.

489. وأشاد وفد ألمانيا بالنقاط التي أدلت بها الأمانة. وقال إنه بالرغم من ذلك، فقد ذكر في وثيقة المشروع أن جميع تقارير التقييم سيصدق عليها مدير المشروع. ومن ثم، فإن تقرير التقييم الخارجي لن يكون مستقلاً حينها.

490. وقالت الأمانة أنها ستأخذ في الاعتبار وجهة نظر وفد ألمانيا. وعادت الأمانة إلى موضوع استغلال الأموال. وقالت إنه سيتم إنفاق أموال أقل لأن تقييمات الاحتياجات بالنسبة لجميع البلدان في المرحلة الثانية قد تمت بالفعل في مرحلة الحضانة. وفضلاً عن ذلك، سيتم الاستعانة بأدوات التدريس وبعض المواد المعدة بالفعل في المرحلة الثانية. وقالت إنه حسبما ذكرت سالفًا، ستؤدي الاستعانة بالمستشارين المحليين والخبرة المحلية إلى تقليل التكاليف. وأردفت قائلة إن هذه الإجراءات ستسمح بتنفيذ المشروع بتكاليف أقل. والتفتت إلى تعليق وفد نيبال وقالت إنه تم بالفعل اختيار البلدان التي ستشارك في المرحلة الثانية. ومن ثم، ستُعطى الأولوية لطلب البلدان الأقل نموًا في المرحلة المقبلة للمشروع. وقالت إنه بالرغم من ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أحد البلدان الأقل نموًا سيشارك في المرحلة الثانية. وذكرت الأمانة اللجنة بأنه تم اختيار البلدان التي ستشارك في المرحلة الثانية لأنها أعلنت عن رغبتها في إدراجها في هذا المشروع. وأخيرًا، أشارت الأمانة إلى تعليق وفد ألمانيا بخصوص النسبة المئوية للمدربين المدرَّبين، وقالت إن ذلك سيتوفر للمقيّم لكي يتسنى له أو لها تقديم تقييم للنسبة المئوية للمدربين المدرَّبين.

491. وشكر الرئيس الأمانة على ردها وأعلن أن اللجنة صدقت على وثيقة المشروع المعدلة للمرحلة الثانية من المشروع، حسبما ورد في الوثيقة CDIP/9/10 Rev 1.

النظر في الوثيقة CDIP/9/INF/4 ـ وثيقة معدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة ـ بناء الحلول

492. افتتح الرئيس النقاش حول الوثيقة المعدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة ـ بناء الحلول. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

493. وأخبرت الأمانة اللجنة بأن ورقة المشروع المعدلة وردت في الوثيقة CDIP/9/INF/4. وقالت إن المشروع قائم على التوصيات 19 و25 و26 و28 من جدول أعمال التنمية. وقالت إنه يتضمن مجموعة من الأنشطة لاستكشاف المبادرات المحتملة والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية للنهوض بنقل التكنولوجيا ونشر التكنولوجيا وتسهيل النفاذ إليها من أجل التنمية، خاصة لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا. وقالت إن الوثيقة CDIP/9/INF/4 تضمنت مقدمة تحتوي على معلومات أساسية بالإضافة إلى تعريف نقل التكنولوجيا والأهداف الرئيسية للمشروع؛ واستعراض تقارير عن العمل الحالي في الويبو والعمل المنجز في منظمات أخرى في مجال نقل التكنولوجيا؛ ووصف للدراسات والدراسات الإفرادية المطلوبة؛ والمواد الواجب تسليمها من المشروع مع وصف تفصيلي لمراحل المشروع بما في ذلك الجدول الزمني المحدث والميزانية المعاد توزيعها. وقالت إن مصطلح نقل التكنولوجيا تم تعريفه على أنه يشير عامة إلى مجموعة من التدابير التي تمكّن من تدفق المهارات والمعرفة والأفكار والدراية العملية والتكنولوجيا وتسهّله بين مختلف أصحاب المصالح كالجامعات ومعاهد البحث والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص والأفراد، وكذلك نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي بين البلدان. وقالت إن نقل التكنولوجيا كثيرا ما يعتبر أنه يشمل استيعاب التكنولوجيا الجديدة. وإنه يعتبر أيضا أنه يشمل نقل التكنولوجيا المادية لصنع المنتجات وتطبيق طرائق صنع أو تأدية الخدمات مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الداخلية والقدرة التنافسية الدولية في اقتصاد السوق. وقالت إن المشروع سيتبع نهجًا تدريجيًا بمشاركة المنظمات المعتمدة والشركاء الجدد العاملين في كل نواحي نقل التكنولوجيا، ويستكشف ما يمكن اتخاذه من مبادرات جديدة وسياسات تتعلق بالملكية الفكرية لتعزيز نقل التكنولوجيا وتعميمها، ولا سيما لفائدة البلدان النامية، إلى جانب إقامة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية. وقالت إن نتائج المشروع ستعمم في أنشطة الويبو المعنية بعد أن تنظر فيها اللجنة وأي توصيات محتملة للجنة ستحال إلى الجمعية العامة. وقالت إن المشروع سينسحب على خمس مراحل متدرجة نحو اعتماد قائمة اقتراحات وتوصيات وتدابير محتملة للنهوض بنقل التكنولوجيا. وأضافت أن المرحلة الأولى تتضمن تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية حول نقل التكنولوجيا. وقالت إن الدول الأعضاء حددت معايير تكوينها واختصاصاتها في الدورة الثامنة للجنة. وقالت إن الملحقين 1 و2 للوثيقة CDIP/9/INF/4 تضمنا تفاصيل الاختصاصات ومعايير التكوين الخاصة بالاجتماعات التشاورية

الإقليمية كما أوكل إلى الخبراء إعداد الدراسات الست بشأن نقل التكنولوجيا. وأضافت أن الوثيقة تتضمن أيضًا برامج نموذجية للاجتماعات التشاورية الإقليمية. وقالت إنه بناء على طلب اللجنة، تمت مراجعة الجداول الزمنية لكي تكون أكثر واقعية. وختامًا، قالت الأمانة إنه حسب إجراءات ترشيد التكاليف، انخفضت الميزانية عن طريق تعزيز إسهام الشركاء وضمان التوازن الجغرافي وأنشطة الإدماج.

494. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فقال إنه يرى أن الورقة مفيدة وحث الأمانة على تنفيذ المواد الواجب تسليمها من المشروع بسرعة. وقال إن المجموعة تتطلع إلى الاجتماعات التشاورية الإقليمية المقترحة. ولكنه شدد على أن بعض المواد الواجب تسليمها من المشروع تشبه إلى حد كبير المواد التي تخص دراسات أخرى. وقال إنها لم يكن لها تأثير كبير على التنمية. وقال إنه لذلك تطلب المجموعة إلى الأمانة أن تتعاون مع الدول الأعضاء في بحث واقتراح وسائل أكثر فعالية لجعل نقل التكنولوجيا واقعًا في نظام الملكية الفكرية. وقال إن الاجتماعات والندوات ومواقع الإنترنت مفيدة جدًا. ولكن لا تؤثر تأثيرًا كبيرًا على نقل التكنولوجيا في البلدان النامية في إقليمه.

495. وشكر وفد الجزائر الأمانة على مراجعة ورقة المشروع بناء على التعليقات والتوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء. وأخبر الوفد اللجنة بأن الجزائر من البلدان المرشحة لاستضافة المشاورات الإقليمية في أفريقيا. وقال إنه في هذا الإطار يتمنى أن يتلقى الدعم من الدول الأعضاء والأمانة لضمان نجاح هذه المشاورات. وقال إن المشاورات ستسمح بتبادل وجهات النظر بين الخبراء حول التحديات الحالية أمام نقل التكنولوجيا. وأضاف أن نقل التكنولوجيا يعد من الأولويات الأساسية بالنسبة للوفد والبلدان النامية بوجه عام.

496. وشكر وفد كولومبيا الأمانة على إعداد الوثيقة وتقديمها. وحث الوفد البلدان على تبادل الخبرات من أجل استغلال نتائج هذه الدراسات على النحو الأفضل لأغراض التنمية. والتفت إلى الحوافز الضريبية للتشجيع على نقل التكنولوجيا في البلدان النامية والمتطورة، وقال إنه يقترح إدراج دراسات اقتصادية حول السياسات والممارسات العالمية للنهوض بنقل التكنولوجيا بين المؤسسات الأكاديمية ومجموعات البحث في القطاع الخاص. وقال إن ذلك ليس بالضرورة من الأشياء المطبقة بين البلدان في الوقت الحالي. وأضاف أنه ثمة اتجاه لتطبيقه على الصعيد المحلي فقط. وقال إنه فيما يتعلق بالشبكات، فإنه يعتقد أن الأولوية بالنسبة لتشجيع النقل هي ضمان وجود البنية التحتية الضرورية، خاصة من ناحية الحقوق الضرورية التي يمكن تخصيصها للباحثين. وأضاف إنه في ضوء ما قيل، يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان تحقيق هذه النتائج المستدامة.

497. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فشكر الأمانة على الوثيقة CDIP/9/INF/4 التي تضمنت ورقة المشروع المعدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤيدون الموقف الصادر عن اجتماع اللجنة السابق فيما يخص أهمية نقل التكنولوجيا. وقال إنهم اطلعوا على الورقة المعدلة التي تحتوي على الميزانية المعاد توزيعها والجدول الزمني المحدث. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقبلون المشروع.

498. وقال الرئيس إنه ثمة دعوة موجهة للأمانة لكي تنفذ المواد الواجب تسليمها من المشروع، وثمة دعم عام للجدول الزمني والميزانية المقترحين. ودعا الأمانة إلى الرد على بعض التعليقات.

499. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها. وأشارت الأمانة إلى التعليقات المقدمة من وفد مصر. وقالت إنها تحاول تنفيذ المشروع بأقصى سرعة ممكنة لأنه سيكون له تأثير هام على البلدان النامية. وقالت إنه قد عقدت ندوات وحلقات عمل في العديد من البلدان. وأضافت أن الندوات والمواد الخاصة بنقل التكنولوجيا مثل الأدلة والكتيبات الإرشادية حول نقل التكنولوجيا وإدارة الملكية الفكرية تعد مفيدة. وأردفت قائلة إن المشروع سيحاول أيضًا أن يعد مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن توافق عليها البلدان لتعزيز ودعم نقل التكنولوجيا بين البلدان المختلفة. والتفتت إلى التعليقات الواردة من وفد الجزائر وأكدت أنه سيعقد اجتماعان تشاوريان إقليميان هذا العام. أحدهما سيعقد في منطقة آسيا في يوليو والآخر في منطقة أفريقيا في أكتوبر. وقالت إن الجزائر من البلدان المرشحة لاستضافة المشاورات الإقليمية في أفريقيا. والتفتت إلى التعليقات الواردة من

وفد كولومبيا وقالت إنه يمكن إدراج المزيد من الدراسات حول نقل التكنولوجيا. وقالت إن الدراسات المقترحة ستكون غير حصرية. وأشارت الأمانة أيضًا إلى ما ذكر في المناقشات السابقة من أن المشروع من المزمع أن يكون من نوع مشاريع المرحلة الأولى، بحيث تتبعها مراحل لاحقة لدعم نقل التكنولوجيا. وقالت إنها قد تشمل الدراسات المقترحة من قبل وفد كولومبيا.

500. وشكر الرئيس الأمانة على ردها على الاستفسارات المقدمة من الوفود واختتم النقاش حول هذه النقطة.

النظر في الوثيقة CDIP/8/INF/5 Rev ـ العلاقة بين استنفاد حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة والوثيقة CDIP/9/INF/6 ـ دراسة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما ينافي المنافسة المشروعة: الدعاوى الصورية

501. افتتح الرئيس النقاش حول العلاقة بين استنفاد حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة؛ والدراسة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما ينافي المنافسة المشروعة: الدعاوى الصورية. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثائق.

502. وأخبرت الأمانة اللجنة بأنها تدرس وثيقتين مقدمتين في إطار مشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وقالت إن الوثيقة CDIP/8/INF/5 Rev من إعداد الأمانة. وقالت إنها نوقشت في الدورة السابقة للجنة. وأضافت أن الأمانة تلقت تعليقات من وفود البرازيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقالت إن هذه التعليقات أدخلت على النص المعدل وتمت مناقشتها مع الدول الأعضاء الثلاث. وأضافت أن الدراسة الخاصة بالدعاوى الصورية من إعداد معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية (IPEA)، وهو معهد بحثي مرموق مختص بالبحوث الاقتصادية التطبيقية في البرازيل. وقالت إنه رغم ارتباط المعهد بالحكومة، إلا أنه يعد مؤسسة مستقلة. واسترسلت قائلة إن دراسة المعهد ركزت على موضوع بالغ التعقيد وهو العلاقة بين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإساءة استخدامها. وقالت إن الوثيقة قدمت بالفعل للدول الأعضاء. وأضافت أن الورقة قُدمت من قبل منسقي الدراسة في حلقة العمل التي أقامتها الويبو في أكتوبر الماضي. وقالت إن عددًا من الوفود والمنظمات غير الحكومية وممثلي مجتمع الملكية الفكرية شاركوا في حلقة العمل هذه. ومضت تقول إن الدراسة قدمت أيضًا للدول الأعضاء في إطار الدورة السابعة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2011. ومن ثم فإن الدول الأعضاء على دراية بالدراسة. وشددت الأمانة على أنها لم تشترك في إعداد الدراسة. وقالت إنها أعدت عن طريق مصدر خارجي. وقالت إنه من المفهوم أن بعض خلاصات هذه الدراسة قد تتعلق بحقيقة واقعة في البرازيل لن تنطبق على الأرجح على البلدان الأخرى. وقالت الأمانة إنها غير مسؤولة عنها وإنها ستحيل أي تعليقات تبديها الوفود إلى القائمين على الدراسة. وقالت إنه إذا رأى القائمون على الدراسة أنها ضرورية ووجيهة، فسيراجعون الوثيقة وستعيد الأمانة إصدارها في الدورة المقبلة للجنة.

503. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن لديه بعض التعليقات بشأن كلتا الدراستين. وأشار الوفد إلى الدراسة عن استنفاد حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة. وشكر الأمانة على تعديل الدراسة بناءً على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء، بمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية. والتفت الوفد إلى الدراسة عن الدعاوى الصورية وأعرب عن تقديره للأمانة على التكليف بالدراسة وعلى مناقشتها في الندوة بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في أكتوبر 2011 في جنيف. وقال إنه في الدورة الرابعة للجنة في عام 2009، عندما اعتمدت اللجنة المشروع المواضيعي حول الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، أدلى الوفد ببيان وافقت عليه الدول الأعضاء مفاده أن أي أنشطة للويبو متعلقة بالعلاقة المعقدة بين قانون الملكية الفكرية وقانون المنافسة ينبغي أن تسترشد بعدة مبادئ. أولاً، يجب أن تكون غير معيارية، ينبغي أن تتجنب الأنشطة وضع معايير تؤدي إلى اتفاقات دولية ملزمة كما ينبغي ألا تخوض في المناطق التي تتجاوز النطاق المحدود للتوصيات المتفق عليها. ثانيًا، ينبغي أن تعتمد على السياسة المحايدة. ففي ضوء حقيقة أن سياسات المنافسة تتفاوت بين البلدان والمناطق إلى حد كبير، ينبغي أن تعتمد الدراسات على المنهجيات الوطنية والإقليمية المختلفة، وذلك لتوضيح منهجيات سياسية محددة بدلا من وصفها. وقال إن الدعاوى الصورية انحرفت جزئيًا عن هذه المبادئ عن طريق دعم تبني سياسات الدعاوى الصورية التي وضعت في أنظمة قانونية بعينها. وأشار الوفد إلى الفقرتين 15 و16 من الملخص العملي، والصياغة المماثلة في خلاصة الدراسة، حيث ورد أن "السلطات والمحاكم المختصة بقضايا المنافسة في العالم ربما تغفل النظر في العديد من القضايا" بسبب تطبيق

معايير صارمة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وقال إنه بذلك فإن خلاصات الدراسة تعارض قوانين البلدان التي تعول أهمية كبيرة على إمكانية أن يطلب المواطنون من الحكومة التصرف وإعداد اختبارات رسمية للتفريق بين الدعاوى الحقيقية والصورية. ومن ذلك، طلب الوفد إلى الأمانة أن تراجع الدراسة وتحذف الفقرتين 15 و16 من الملخص العملي والفقرات المشابهة في الخلاصة لكي تتوافق مع المبادئ التي وافقت عليها الدول الأعضاء مسبقًا.

504. وشكرت الأمانة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على طلبه. وأشارت إلى تبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة للجنة وقالت إنها حينها أعربت عن موافقتها الكاملة على التوصية بأن تعتمد أي نتيجة للمشروع على سياسة محايدة. وقالت إنه حسبما ذكر آنفًا، فإنه يسرها أن تحيل التعليقات إلى القائمين على الدراسة. وقالت إنه ستؤخذ هذه التعليقات في الاعتبار في مراجعة الدراسة.

505. وشكر وفد شيلي القائمين على إعداد الوثيقة CDIP/9/INF/6 لإعدادهم دراسة هامة للغاية. وقال إنه كما ذكر في جلسة البارحة، شيلي مهتمة جدًا بالعلاقة بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وأشار الوفد إلى إنه يجري تنفيذ العمل التعاون مع سلطاته المختصة بالملكية الفكرية والمنافسة. ومن ثم فإنه يرحب بإعداد الدراسة عن الدعاوى الصورية. وقال إن الدراسة مفيدة للغاية وأنها وزعت على سلطاته الاقتصادية الوطنية. وأضاف أن الدراسة وفرت الفرصة لإجراء المزيد من النقاش حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما ينافي المنافسة المشروعة ولتقييم التأثير المحتمل لذلك على الإبداع ونقل التكنولوجيا.

506. وشكر الرئيس الأمانة على تقديمها واختتم النقاش حول الوثيقتين CDIP 8/INF/5 Rev وCDIP/9/INF/6.

النظر في الوثيقة CDIP/9/11 ـ برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة والوثيقة CDIP/7/3 ـ مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي – الجزء الثاني تابع.

507. واستأنف الرئيس النقاش حول برنامج عمل بشأن مواطن المرونة ودعا الأمانة إلى تقديم نتائج المشاورات غير الرسمية للعمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات.

508. وأخبرت الأمانة (السيد فيليب بيشتولد) اللجنة بأنه تم الاتفاق على نص خلال المشاورات غير الرسمية مع الوفود المعنية بشأن الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11. وقالت إن النص كما يلي:

"فيما يتعلق بالفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11، قررت اللجنة ما يلي:

1. ستعد الأمانة للدورة المقبلة للجنة وثيقة تبين أي من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات المدرجة في الفقرة 2 تمت معالجتها في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وما إذا كان هذا العمل سيتم التعامل معه من نفس المنظور أو من منظور مختلف من قبل اللجنة. ستتضمن الوثيقة أيضًا المزيد من التوضيح بشأن النقطتين الأخيرتين في الفقرة 2.

2. ستدعو الأمانة الدول الأعضاء في اللجنة إلى تقديم تعليقات خطية بشأن قائمة مواطن المرونة الأربعة المتعلقة بالبراءات بحلول أغسطس 31، 2012:

- نطاق الاستثناء من استحقاق النباتات للبراءات [المادة 27 تريبس]

- مواطن المرونة المتعلقة باستحقاق البراءة، أو الاستثناء من استحقاق البراءة، بشأن الابتكارات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية [المادة 27 تريبس]

- موطن المرونة المتعلق بتطبيق العقوبات الجنائية أو عدم تطبيقها بشأن إنفاذ البراءات [المادة 61 تريبس]

- الإجراءات المتعلقة بالأمن والتي يمكن أن ينتج عنها تقييد لحقوق البراءات [ما يسمى باستثناء الأمن][المادة 73 تريبس]

ستجمع الأمانة التعليقات الواردة بحلول الموعد المذكور أعلاه في الوثيقة لكي تعرض في الدورة المقبلة للجنة. مواطن المرونة الأربعة سالفي الذكر والتعليقات الواردة ستشكل أساس النقاش في الدورة المقبلة للجنة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات.

3. يمكن أيضًا تقديم مواطن مرونة إضافية، بما في ذلك تلك الواردة في المادة 27 من اتفاق تريبس، وعرضها في الدورة المقبلة للجنة ويمكن للأعضاء أن يتقدموا بتعليقاتهم ما بين الدورة العاشرة والحادية عشرة للجنة لعقد المناقشات واتخاذ القرارات في الدورة الحادية عشرة للجنة."

509. وشكر وفد الجزائر الأمانة على عرض النص. وقال الوفد إنه يرغب في إضافة عبارة "حسب ما ورد في الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11" في نهاية الجملة الأخيرة في الفقرة 2 من النص. وقال الوفد إنه يود أن يبدل كلمة "أي" الواردة في الفقرة 1 بتعبير "ما إذا كان أي".

510. وأعرب وفد مصر عن تأييده للتعديلات التي اقترحها وفد الجزائر. وقال إنه لا يتعقد أن المساءل الأربع المذكورة في النص قد نوقشت في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقال إنه حتى لو كانت قد نوقشت، فإن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستحدد العمل التكميلي والإضافي الذي يمكن القيام به فيما يخص هذه المساءل. وقال إن ذلك سيسمح بأن يكون العمل الجاري في اللجنة وفي اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تكميليًا.

511. وطلب وفد هنغاريا من وفد الجزائر أن يوضح أي موضع في النص يقترح أن تُضاف إليه الصيغة التي اقترحها بشأن الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11. وقال إنه يود أن يعرف أيضًا سبب الاقتراح.

512. وكرر وفد الجزائر اقتراحه بشأن الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11. وقال إن ذلك سيشير إلى أن الأمر يتعلق ببرنامج العمل بشأن مواطن المرونة. وقال إن الفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11 تشير إلى إعداد دراسات إضافية بغية توسيع العمل الحالي الذي تضطلع به الأمانة بشأن مواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع.

513. وأشار وفد هنغاريا إلى إنه عندما نوقش هذا الأمر، ذكر أنه لا ينبغي الحكم المسبق على نتيجة المناقشات المقبلة. وأضاف أن الفقرة 2(ج) تدعو إلى إعداد دراسات إضافية. وأكد على أنه لا يريد أن يحكم مسبقًا على نتيجة المناقشات في الدورة المقبلة.

514. وأشاد وفد الجزائر بوجهة النظر التي عرضها وفد هنغاريا. وقال إن اقتراح الوفد لم يكن يحكم مسبقًا على نتيجة مناقشات اللجنة. ولكنه يقدم مجرد إشارة للعمل الذي تضطلع به اللجنة.

515. وأخبر الرئيس اللجنة بالمشاورات غير الرسمية المقامة بشأن التعديلات على النص. ودعا الأمانة إلى قراءة النص المعدل المتفق عليه على الحضور.

516. وأخبرت الأمانة اللجنة بأن عنوان الوثيقة CDIP/9/11 "برنامج عمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة" سيكتب بين قوسين بعد عبارة "فيما يتعلق بالفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11" في ديباجة النص. وقالت إن ذلك سيضمن تقديم إشارة واضحة دون إدراج النص الإضافي المقترح من وفد

الجزائر في نهاية الفقرة 2. وأضافت أن كلمة "أي" في السطر الأول من الفقرة 1 ستبدل بتعبير "ما إذا كان أي". وقالت إن الجملة حينها ستكون كما يلي، "ستعد الأمانة للدورة المقبلة للجنة وثيقة تبين ما إذا كان أي من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات المدرجة في الفقرة 2 تمت معالجتها في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات".

517. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يرى أن الفقرة 1 تستبق النتيجة. وقال إنه لا يريد أن يخرق الإجماع ولكنه يريد أن يسجل قوله وحسب. وقال إنه يريد أن يعرف مغزى استخدام الفاصلتين في النقطة الثانية من الفقرة 2.

518. أكدت الأمانة أنها لم تقصد مغزى معين لهاتين الفاصلتين أو النص الموجود بينهما. وقالت إن الغرض منهما هو الإشارة إلى الجوانب الأخرى للسؤال، أي أنه ثمة مواطن مرونة بشأن استحقاق البراءة كما أنه ثمة مواطن مرونة بشأن كيفية استثناء الابتكارات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية من استحقاق البراءة وإلى أي مدى يمكن القيام بذلك. وقالت إن هذا كل شيء. ولا شيء أكثر.

519. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيح. وقال إنه بما أنه لم يصدر أي اعتراض، فإنه قرر أن نتيجة المشاورات، كما قرأتها الأمانة على الحضور، تعكس بدقة شواغل جميع الوفود.

البند 9 من جدول الأعمال: العمل المقبل

520. افتتح الرئيس المناقشات حول العمل المقبل ودعا الأمانة إلى قراءة العناصر الرئيسية على الحضور.

521. وقالت الأمانة إنها تمتلك كالعادة قائمة طويلة جدًا من الوثائق التي قد تكون مدرجة في عمل الدورة العاشرة للجنة. وقرأت الأمانة على الحضور قائمة الوثائق المؤقتة التي لم تكن مرتبة حسب أي أولوية أو أهمية:

- التقرير المرحلي عن مشاريع جدول أعمال التنمية. وُضعت ممارسة بموجبها تتلقى اللجنة تقرير المدير العام في دورة أبريل أو مايو، فضلاً عن تقارير مرحلية مفصلة في دورة نوفمبر.

- التقرير المرحلي حول التوصيات الـ 19. كانت الأمانة تعد تقارير حول هذه التوصيات. وكانت تستند إلى المناقشات التي عقدت في الدورة الأولى للجنة والتي تم فيها تحديد بعض التوصيات التي لا تحتاج إلى مزيد من الموارد البشرية أو المالية للتنفيذ. وقد احتوى معظمها على مبادئ جدول أعمال التنمية.

- تقارير التقييم حول ستة مشاريع ستكمّل أو شارفت على الاكتمال بحلول الدورة التالية. وستنشغل الأمانة بهذه التقارير من الآن وحتى دورة اللجنة في نوفمبر.

- تقرير حول إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. كما تم العام الماضي، سترسل الأمانة تقريرًا إلى الجمعية العامة حول إسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن المفترض إحالة التقرير إلى اللجنة كما حدث العام الماضي.

- التقرير المعدل حول إسهام الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في الدورة الأخيرة، ناقشت اللجنة تقريرًا حول إسهام الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري تعديل هذا التقرير بواسطة المؤلف الخارجي.

- المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقد نظرت اللجنة في ثلاث وثائق في دورتها الحالية، وهي CDIP/8/INF/1 وCDIP/9/14 وCDIP/9/15. وتلقت الأمانة بصفة رسمية اقتراحًا مشتركًا من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية وهو ما اعتبرته اللجنة وثيقة غير رسمية. وقد طالبت

المجموعتان الأمانة بإصدار الاقتراح كوثيقة رسمية. وعلى اللجنة أن تقرر ما إذا كان ينبغي النظر في هذه الوثيقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

- برنامج العمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/9/11 في الدورة الحالية. وتلقت الأمانة تعليقات وسيتم إصدار وثيقة جديدة.

- الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. علّقت اللجنة مسبقًا المناقشات حول الدراسة عن الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/9/INF 3. وسيُنظر في الدراسة في الدورة التالية.

- دراسة عن التملك غير المشروع للإشارات. عُلقت المناقشات حول هذه الدراسة كذلك. وسيُنظر فيها في الدورة التالية.

- ختام المناقشات حول المؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية. سيجري الرئيس مشاورات ما بين الدورات وستُعرض النتيجة في الدورة التالية.

- مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات فيما يتعلق بالفقرة 2(ج) من الوثيقة CDIP/9/11. ستقدم الأمانة وثيقة تستند إلى ما تم الاتفاق عليه.

- اقتراح بشأن بند جديد حول الملكية الفكرية والتنمية في جدول أعمال اللجنة. ناقشت اللجنة الوثيقة CDIP/6/12 Rev. حول البند الجديد المقترح. وقد تود الوفود استئناف النظر في هذه الوثيقة في الدورة التالية.

522. وكان المذكور أعلاه هو الأفكار الأولية للأمانة حول العمل في الدورة المقبلة للجنة. وقد كانت قائمة طويلة إلى حد ما وقد توجهت الأمانة إلى الرئيس طلبًا للإرشاد. وفي مرحلة ما، كان على اللجنة أن تحدد الأولويات. وبرغم إمكانية ترحيل الوثائق من دورة إلى أخرى، لم يكن ذلك وضعًا مثاليًا.

523. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فشكر الأمانة على الاقتراحات المتعلقة بالعمل المقبل. وأشار إلى أن التقرير الخاص بإسهام هيئات الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية يعد مهمًا بالنسبة للمجموعة. وقال إنه كما ذُكر، يجب تحسين جودة وصياغة هذه الوثائق من أجل إضافة قيمة لنقاش اللجنة وتعزيز الوضوح. وأضاف أن المجموعة تدعو جميع لجان الويبو وتحثهم على المشاركة في هذا النشاط وتقديم التقارير حول مساهمتهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. والتفت إلى مسألة إسهام الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن المجموعة ترغب في إدراج إسهام الويبو في تحقيق أهداف التنمية ما بعد 2015. والتفت إلى مسألة المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وقال إن المجموعة تدرك أن اقتراحها المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية سيكون وثيقة العمل للمناقشات حول هذا البند في الدورة التالية. وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة ويرغب في إتمام الأعمال ما بين الدورات من أجل إحراز تقدم في المناقشات في الدورة المقبلة. والتفت إلى الوثيقة CDIP/9/11، وقال إن المجموعة تود الاحتفاظ بالعناصر الواردة تحت الفقرات 2(أ)-(ح)، فضلاً عن تقديم المعلومات الإضافية التي طلبها بعض الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة تود إعادة طرح هذا الأمر في الدورة التالية. وأضاف أن ذلك يتضمن موضوع مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات والعناصر الأخرى تحت الفقرات 2(أ)-(ح) التي لم تناقش لضيق الوقت. وقال إنه علاوة على ذلك من المهم أيضًا مناقشة التوصيات 29 و40 و43 و45 من جدول أعمال التنمية في الدورة التالية للجنة. وقال إن الأمانة أشارت إلى عدم مناقشة تلك التوصيات الأربع في اللجنة. ومن ثم، تود المجموعة مناقشتها في الدورة التالية، ربما في إطار البند الجديد في جدول الأعمال، وبحث كيفية تنفيذها. وقال إن المجموعة تطلب من الأمانة إرسال تقرير حول تنفيذ التوصية 2، وبشكل خاص حول تمويل الأنشطة في أفريقيا عبر

الميزانية وموارد الميزانية الإضافية. وأضاف أن تنفيذ هذه التوصية مهم بالنسبة للبلدان الأفريقية. وقال إنه يجب إجراء مشاورات غير رسمية حول بند جدول الأعمال المقترح بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه لا تزال هذه القضية بانتظار الحل. وتطرق إلى المؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأشار إلى أنه ثمة اتفاق على مناقشة المسائل المتعلقة بالمكان وجدول الأعمال، وغيرها ولكن لم يتوفر الوقت لذلك. وقال إنه يمكن القيام بذلك ما بين الدورات للإعداد للمناقشات في الدورة التالية للجنة.

524. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فشكر الأمانة على العرض. وأدلى الوفد ببعض التعليقات حول العناصر المقترحة. وقال إن مسألة المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو نوقشت باستفاضة وإن الحاجة تدعو إلى بدء تنفيذ التوصيات المختلفة. وأضاف أن المناقشات والتعليقات من جانب الأمانة أشارت إلى وجود بعض التوصيات التي يمكن بدء العمل بها. وقال إن المجموعة تطلب من الأمانة أن تبدأ العمل بشأنها. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية حول اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / مجموعة البلدان الأفريقية وطلب من الأمانة أن توزع الوثيقة على الدول الأعضاء لإبداء تعليقاتهم لتوفير الوقت. وقال إن آلية التنسيق من المواضيع المهمة الأخرى وإن المجموعة قد أوضحت ذلك بالفعل. وقال إن اللجنة لا تزال تناقش هذه القضية. وأضاف أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ قرار. ومن ثم، يجب أن تدرج في جدول أعمال الدورة المقبلة. وقال إن المجموعة ترغب كذلك في استمرار المناقشات حول البند الجديد المقترح بشأن الملكية الفكرية والتنمية في جدول أعمال اللجنة. وأضاف الوفد أن الحاجة تدعو إلى عقد مشاورات غير رسمية من جانب الرئيس حول القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، بما في ذلك مؤتمر الملكية الفكرية والتنمية الذي أشارت إليه الأمانة. وقال إنه لابد من العمل على التوصيات التي لم تنفذ بعد. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية قد ذكرت التوصيات. وأنه بوجه عام هذه هي المواضيع التي تريد المجموعة إلقاء الضوء عليها. وقال إن المجموعة ترغب كذلك في إدراج قضايا أخرى ذكرتها الأمانة في العمل المقبل للجنة.

525. وشكر وفد جنوب أفريقيا الأمانة لأنها ألقت الضوء على بعض الوثائق التي تعكف اللجنة عليها. وذكر الوفد أن الأمانة لم تدرج دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إنه يفضل الإبقاء على هذه الوثيقة. وأشار الوفد إلى ملخص الرئيس بخصوص الدورة الأخيرة للجنة. وقال إنه في هذا السياق قد ذُكر بوضوح في الفقرة 17 أنه تم تحديد ثلاث توصيات وأن "اللجنة وافقت على بقاء التوصيات الباقية مفتوحة لمزيد من النقاش في دورتها التالية". وقال إنه لم يتم نقاش أي من ذلك. بل إنها رفضت وحسب. قال إنه ثمة فرق بين مناقشة مسألة ورفضها. وقال الوفد إنه يطلب الإبقاء على هذه الوثيقة المهمة في الدورة التالية. وأعرب الوفد عن سعادته بأن الأمانة أدرجت أعمال المتابعة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية كما ذكرت في تقرير المدير العام أن الويبو نسقت مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إن الوثيقة المعدلة ستسمح للجنة بتوجيه عمل الويبو بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إنه تم ذكر ذلك في الفقرة 7 من الملخص المذكور آنفًا. وقال الوفد إنه جاء كذلك في الفقرة 12 من الملخص أن اللجنة طلبت من الأمانة إعداد ملخص أكثر واقعية للدراسة حول البراءات والملك العام وأن يتاح بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقال إن اللجنة لم تنظر في ذلك. وقال إن الفقرة 13 من الملخص أشارت إلى ثلاث دراسات حول الملكية الفكرية وقانون المنافسة. وذكر الوفد أن الأمانة ستقدم للدول الأعضاء ملخصات بخصوص اثنتين من تلك الدراسات. وقال إن هذه الدراسات ستتاح بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وستقدم في الدورة الحالية للجنة. وقال إنه بالرغم من ذلك لا يتسع وقت اللجنة للنظر في هذه الأمور. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على وجود حاجة إلى التركيز على الوثيقة CDIP/6/12 Rev بشأن بند جدول الأعمال الجديد المقترح بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه مقدم من وفد البرازيل وإنه يجب الإبقاء عليه في عمل اللجنة.

526. وأشار وفد الدانمرك إلى وجود قائمة طويلة بالوثائق والقضايا المحتملة للاجتماع التالي للجنة، كما ذكرت الأمانة. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قدموا بعض التوصيات لتحسين الفعالية الكلية للجنة. وقال إنه مع تقديرهم للتحديات التي تواجه اللجنة في إدارة الوثائق لكي تتمكن الوفود من تحقيق أقصى استفادة من الموارد المخصصة لكل دورة، إلا أنه يجب على

الأمانة أن تحاول أن تضمن إتاحة الوثائق وترجمتها في الوقت المناسب بما يتوافق مع النظام الداخلي. وقال إنه علاوةً على ذلك، يتفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الرأي القائل بضرورة أن تنظر اللجنة في تقليل طول الوثائق التي يتم إعدادها وعددها. والتفت إلى جدول أعمال الاجتماعات، وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يتبنون وجهة النظر التي تؤيد ضرورة أن يكون جدول الأعمال أحسن تنظيمًا لتقديم توجيه واضح للوفود، وعلى وجه الخصوص تجنب سرد العديد من الوثائق تحت بند واحد. وقال إن موضوعات النقاش يجب التعبير عنها بصورة أكثر وضوحًا في جدول الأعمال ويجب أن تصنف الوثائق وفقًا لذلك. وأردف قائلاً إن الوفود ستفيد من استلام مشروع كتابي لبرنامج العمل المقترح من قبل الرئيس قبل الاجتماع. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يتوجهون بالشكر إلى الرئيس نظير التدابير المتخذة خلال هذه الدورة لتحسين استغلال الوقت المتاح لعمل اللجنة ويتطلعون إلى التنفيذ الكامل لتدابير معينة في العمل المقبل. وقال إنه ينبغي قراءة البيانات العامة في بداية الدورة بواسطة المجموعات أو التجمعات الإقليمية فقط، مع إمكانية أن يقدم فرادى الوفود بيانات وطنية خطية. وقال إنه ينبغي أن تستمر اللجنة في سياسة تجنب الاستراحات الطويلة والمنظمة لاحتساء القهوة. وقال إنه يجب أن تضمن بدء الدورات وانتهائها في المواعيد المحددة. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعربون عن ثقتهم في قدرة الرئيس على توجيه اللجنة لإدارة وقتها بكفاءة في الدورات القادمة.

527. وأعرب وفد باكستان عن موافقته التامة على اقتراحات وفد الدانمرك في بيانه باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وقال إن الاقتراحات كانت وثيقة الصلة بالموضوع وبعضها يطبق بالفعل. وأضاف أن الرئيس أعطى الوفود استراحة قهوة واحدة فقط في هذه الدورة. وقال إنه بالرغم من ذلك من الضروري توفر الوثائق في المواعيد المناسبة والحد من الوقت الضائع خارج الغرفة. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل للمقترحات التي أدلى بها كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، فضلاً عن الاقتراحات التي قدمها وفد جنوب أفريقيا حول الإضافات إلى جدول الأعمال. وقال إن جدول الأعمال طويل للغاية. وقال إنه مع ذلك من الضروري عدم تجاهل العمل المنجز في الدورات السابقة، ولابد من الإضافة إليه.

528. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأمانة قد سردت قائمة طويلة جدًا من الأشياء التي ستضاف إلى جدول الأعمال التالي وقال إن وفدين أثارا بنود جديدة للعمل المقبل. وأعرب الوفد عن قلقه بعض الشيء من طول جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد مصر بشأن مراجعة التوصيات 29 و40 و43 و45 من جدول أعمال التنمية، والتوصية 2 من جدول أعمال التنمية حول موارد الميزانية الإضافية والبند الإضافي حول آلية التنسيق. وتساءل عن الوقت المطلوب لإتمام ذلك وما إذا كان من العملي الخوض في كل هذه البنود الجديدة في الدورة التالية. وأعرب عن ترحيبه بأي ملاحظات من الأمانة بخصوص هذا الشأن.

529. وتوجهت الأمانة بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على طرح سؤاله. وقالت إنه للأسف لا يمكنها أن تقدم إجابة واضحة على السؤال لأن الإجابة تعتمد على الوقت الذي ستستغرقه اللجنة في مناقشة كل وثيقة من تلك الوثائق. وأضافت أنه مع ذلك يمكن للأمانة أن تحدد بدقة الوقت المطلوب والأفراد المطلوبين لإعداد هذه الوثائق. وقالت إنها كما ذكرت مسبقًا تتحمل بالفعل أعباء كبيرة. ومن ثم، توجهت الأمانة إلى الرئيس طلبًا للإرشاد. وقالت إنه يمكن للرئيس أن يتشاور مع الوفود حول تحديد أولويات العمل. وأضافت أنه مع ذلك فهي ستظل مستعدة للعمل بأقصى طاقاتها.

530. وشكر الرئيس الأمانة لتقديمها التوضيحات. وبما أنه لم يصدر أي اعتراض، قرر الرئيس أن يعقد مشاورات مع جميع الأطراف المعنية وأن يعمل عن كثب مع الأمانة لإتمام التقييم المطلوب. وقال إنه حينها سيقدم الإرشاد اللازم للأمانة.

البند 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

531. قدم الرئيس ملاحظات تمهيدية حول مشروع الملخص. وقال إن المشروع متاح لجميع الوفود وإنه يعكس مفهومه عن جوهر المناقشات التي دارت أثناء الدورة. وقال إنه ربما لم يشير إلى مواقف جميع الدول الأعضاء في الملخص. ولكن مواقف جميع الدول الأعضاء سترد في التقرير.

532. وأخبرت الأمانة اللجنة بشأن اكتشاف بعض الأخطاء المطبعية في مشروع الملخص. وقالت إنها كما يلي:

- الفقرة 7: في السطر الثاني، يجب الإشارة إلى CDIP/9/2 بدلاً من CDIP/9/12؛

- الصفحة 2: يجب بدء فقرة جديدة بعد الجملة، "وقدمت اقتراحات لتعزيز المعلومات في التقارير المقبلة". وستبدأ الفقرة الجديدة بجملة، "وفي إطار البند 7 من جدول الأعمال، تناولت اللجنة عددا من تقييمات المشروعات"؛

- الصفحة 3: ينبغي وضع النص المتفق عليه بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات بين الفقرة 9(ج) و(د)؛

- الفقرة 9(و): في السطر السابع، يجب الإشارة إلى CDIP/9/14 بدلاً من CDIP/8/INF/1. وفي الجملة الأخيرة، يجب إدخال العبارة، "اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية"، بدلاً من العبارة "إسهام مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية"؛

- الفقرة 9(ز): في السطر الثاني، يجب إدخال الكلمة "النطاق" قبل الكلمة "دراسة"؛

- الفقرة 9(م): الجملة الأخيرة، يجب حذف "طلبت اللجنة إلى الأمانة الاضطلاع بأعمال مشابهة في المجالات التالية" بعد إدخال النص المتفق عليه بين الفقرة 9(ج) و(د) المذكور أعلاه.

533. ولفت الرئيس انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة (ك) بشأن الدعاوى الصورية. وقال إنه يجب تصحيحها أيضًا لتعكس بشكل صحيح ما تم التوصل إليه في هذا البند. وأضاف أنه يجب إضافة الجملة، "ووافقت الأمانة على إحالة الملاحظات التي أبدتها الوفود إلى المؤلف" إلى هذه الفقرة. وأعلم الرئيس اللجنة بأن أحد الوفود قدم اقتراحًا بشأن تحسين العملية الخاصة باعتماد مشروع ملخص الرئيس. وقال إنه قد اقتُرح أنه بنهاية كل يوم، ينبغي الاتفاق على النقاط الأساسية التي ستُدرج في مشروع الملخص، وذلك لتجنب تكرار الموقف الحالي. وقال إنه تم الاتفاق على تبني هذا النهج في المستقبل، بما أنه لم يصدر أي اعتراض. وفيما يتعلق بالمشروع الحالي، اقترح الرئيس أن تراجع اللجنة الملخص الفقرة تلو الأخرى، وتمت الموافقة على ذلك. ودعا الرئيس الوفود للتعليق على الفقرة 1.

534. وذكر وفد باراغواي أن الفقرة 1 من النص الأسباني تشير إلى 30 مراقبًا بينما تشير النسخة الإنجليزية إلى 38 مراقبًا. وقال الوفد إنه لا يعلم أيهما الصحيح ولكن لابد من إجراء تغيير.

535. وأقر الرئيس إجراء التغيير. وقال إنه نظرًا لعدم وجود اعتراض، تم اعتماد الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 و6. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 7.

536. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تعديل صغير في الفقرة 7(هـ). واقترح الوفد إضافة الكلمتين "الجديدة الممكنة" بعد تعبير "بالأدوات والمبادئ التوجيهية". ومن ثم ستبدأ الجملة كما يلي، "واتفقت اللجنة على الحاجة إلى ضمان أن يتم تحقيق نتائج المشروع المتعلقة بالأدوات والمبادئ التوجيهية الجديدة الممكنة....."

537. وأشار وفد مصر إلى الجملة، "وأقرّت اللجنة بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ جدول أعمال التنمية.". وقال إنه إدراج الجملة، "مشروعات جدول أعمال التنمية وركزت على الحاجة إلى مزيد من التحسينات" في نهاية هذه الجملة.

538. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه يتعلق بالنتيجة التي لم تتحقق في إطار المشروع الخاص بالملكية الفكرية والملك العام. وأضاف أنه تم استبعاد الاقتراح من نص وثيقة المشروع حول هذه النتيجة. وقال إنه يود الإبقاء على الإشارة الحالية إلى "الأدوات والمبادئ التوجيهية" أو استبدالها بالنص المستخدم في وثيقة المشروع. وقال إنه في حالة استخدام كلمة "الممكنة"، فثمة احتمال عدم وضع تلك الأدوات والمبادئ التوجيهية.

539. وأشار وفد أسبانيا إلى الفقرة 6. وقال إنه لاحظ أن مشروع الملخص لا يتضمن إشارة إلى أي موضوع متداخل تمت مناقشته. وقال إن عدة دول أعضاء بما فيها أسبانيا انتقدت الأمانة لعدم ترجمتها العديد من الوثائق المهمة بالكامل، واكتفائها بتقديم ملخصات فقط. وأعرب الوفد عن رغبته في التعبير عن ذلك في النص. وقال إنه حيث أن هذه المسألة تؤثر على العديد من بنود النقاش، فإنه يطلب التوجيه من الرئيس بشأن المكان الذي يجب أن يتضمن ذلك في الملخص.

540. وقال الرئيس إنه يعتقد أن الموضوع المتعلق بترجمة الوثائق وإتاحتها قد انعكس بصورة كافية في الملخص. وأضاف إنه سيتم التعبير عن هذه النقطة بالذات في التقرير. ومن هنا طلب الرئيس من وفد أسبانيا ألا يصر على هذه النقطة.

541. وقال وفد إسبانيا إنه يقر بوجود إشارة متضمنة في الملخص. ولكنها تتعلق بوثيقة معينة فقط. وأضاف أن هذا الأمر أثر في العديد من الوثائق الأخرى. ومن ثم فهي نقطة مهمة. وقال إن عدة وفود أعربت عن تأييدها لذلك. وقال إنه في الواقع في العديد من الحالات لم يتم ترجمة الوثيقة بالكامل وتم الاكتفاء بتقديم ملخص.

542. وقال الرئيس إنه سيأخذ هذه النقطة في الاعتبار واقترح وضع صيغة لها للتعبير عنها بصورة ملائمة.

543. وأشار وفد هنغاريا إلى الاقتراح الذي قدمه وفد مصر. وطلب الوفد توضيحًا بخصوص النص المقترح ومكانه في الفقرة 7. كما أشار الوفد إلى إقرار اللجنة بالإنجازات في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إنه بالرغم من ذلك فهو غير متأكد من أن اللجنة قد ألقت الضوء على الحاجة إلى مزيد من التحسينات.

544. وكرر الرئيس اقتراح وفد مصر. وأشار إلى أن العديد من الوفود أقرت بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية سيتم على المدى الطويل. ولذلك، فإن الأمر يتطلب الالتزام الدائم من جانب كل من يهمه الأمر لضمان تحقيق جميع الأهداف بالكامل.

545. وأعرب وفد هنغاريا عن موافقته على ذلك.

546. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراحه بشأن الفقرة 7(هـ). وذكر أن تقرير التقييم حول الملكية الفكرية والملك العام قد انتهى إلى أن المشروع مرضي فيما يتعلق بتحديد الأدوات الحالية، ولكن قد يستلزم الأمر إتمام مزيد من العمل في مجال الأدوات الجديدة. ومن ثم حث الوفد على إدراج كلمة "جديدة" بعد كلمة "أدوات"، ويمكن إتمام ذلك دون إضافة كلمة "ممكنة". وأعرب الوفد عن أمله في أن يقبل وفد جنوب أفريقيا إضافة كلمة "جديدة" بعد كلمة "أدوات".

547. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن قبوله لذلك لأنه يعكس الصيغة المستخدمة في وثيقة المشروع. وأضاف أنه على الرغم من ذلك يجب إضافة كلمة "مبادئ توجيهية" بدلاً من كلمة "توجيهات" في الفقرة 7(هـ).

548. وقال وفد أستراليا إنه يميل إلى الاتفاق مع وفد هنغاريا بشأن عدم دقة التصريح بأن اللجنة ألقت الضوء على الحاجة إلى مزيد من التحسين. ومن ثم اقترح الوفد تعديل الاقتراح كما يلي، "ألقت اللجنة الضوء على الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم".

549. وأعرب وفد سويسرا عن دعمه للجملة التي أضافها وفد أستراليا.

550. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فأشار إلى الفقرة 7. وذكر أن المجموعة ترغب في حذف كلمة "الجادة" من جملة "وأقرت اللجنة بالإنجازات الجادة التي تحققت إلى الآن بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية".

551. واقترح الرئيس اعتماد الفقرة 7 مع التعديلات المقترحة. واعتمدت الفقرة 7. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 8.

552. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء، فأشار إلى أن الفقرة 8 تنطبق أكثر على العمل الجاري في اللجنة المعنية بمعايير الويبو وليس العمل الجاري في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وذلك بالنسبة لجميع الهيئات المعنية. ولذلك قال إن المجموعة ترغب في حذف كل ما بعد الكلمة "الذي" في الجملة الثانية من الفقرة 8 وإضافة بدلاً من ذلك "إدراك آلية التنسيق وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في النظام الداخلي الخاص للجنة المعنية بمعايير الويبو". وقال إنه عندئذٍ تصبح الجملة "أعربت الوفود عن دعمها لمبادرة رئيس جمعية الويبو لتسهيل فهم آلية التنسيق، وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في النظام الداخلي الخاص للجنة المعنية بمعايير الويبو". وقال إن اللجنة المعنية بمعايير الويبو قررت ترك الأمر لرئيس الجمعية العامة بشأن عقد المشاورات غير الرسمية.

553. وأشار وفد مصر إلى الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه بما أنه ليس في حوزته النص المتفق عليه، فإنه يرغب في إدراج التعبير "في جملة أمور" تحسبًا لأن يغطي القرار جوانب أخرى. وقال إنه يرغب كذلك في إدراج العبارة "وتحديد الحاجة إلى تحسين جودة وصياغة التقرير" في الفقرة 8 بعد الإشارة إلى الوثيقة CDIP/8/6 Rev.

554. وأعرب وفد الجزائر عن موافقته على اقتراح وفد مصر بإدراج الكلمات "في جملة أمور". وقال إنه يرغب في تعديل الجملة التي تبدأ "أعربت الوفود عن دعمها...." إلى "أعربت الوفود عن دعمها لمبادرة رئيس جمعية الويبو لتسهيل إبرام اتفاق حول تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق". وقال إن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أشار إلى اللجنة المعنية بمعايير الويبو وليس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأضاف أن التعديل المقترح من جانب الوفد أشار أيضًا إلى جهود رئيس جمعية الويبو لتسهيل إبرام اتفاق حول تنفيذ آلية التنسيق. وقال إنه مع ذلك فهو لم يتضمن أي إشارة إلى النظام الداخلي للجنة المعنية بمعايير الويبو.

555. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه من الغريب الإشارة إلى قرار اللجنة المعنية بمعايير الويبو، خاصة وأنها تنعقد مرة سنويًا وسيتم الانتهاء من هذا الموضوع عند انعقادها في الاجتماع التالي. وقال إنه لذلك يؤيد تمامًا الإضافات المقترحة من قبل وفدي مصر والجزائر بشأن الإشارة إلى المناقشات التي تمت حول آلية التنسيق. وقال إنه بالرغم من ذلك فإن لديه تحفظات حول الإشارة إلى القرار تحديدًا. وقال إنه يوافق على إدراج إشارة عامة مثل "أعربت الوفود عن دعمها لمبادرة رئيس جمعية الويبو العامة لعقد مشاورات حول تنفيذ آلية التنسيق".

556. وأشار وفد سويسرا إلى اقتراح وفد مصر بإدراج الكلمات "في جملة أمور". وذكر أنه لا يرى أي سبب لإدراج هذه الكلمات لأن الإشارة تتعلق بقرار تم اتخاذه في إطار اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وانتقل الوفد إلى التعليقات الخاصة بوفدي الجزائر وجنوب أفريقيا. وقال إن من الضروري الإشارة إلى مشاورات رئيس جمعية الويبو بأسلوب معين أو الامتناع عن ذلك تمامًا. ولتبسيط الأمر، اقترح الوفد حذف هذه الجملة لأنها لا تضيف في الحقيقة أي شيء للقرارات التي اتخذتها اللجنة. وأشار الوفد إلى تعليق وفد مصر حول تحسين نظام رفع التقارير. وقال إن ذلك يتعلق باللجان المعنية ويعكس آراء بعض الوفود. وأضاف أن اللجنة لم تتخذ هذا القرار. ومن هنا، اقترح الوفد عدم إدراج ذلك أيضًا. وقال إنه في حال الإضافة، يجب التعبير عن آراء الوفد والمجموعة باء بالكامل. وهكذا، اقترح الوفد تبسيط الفقرة 8. وقال إنه ينبغي أن تتضمن الجملة الأولى فقط. وقال إنه إذا لم يحدث ذلك، فإنه سيصر على إضافة آراء الوفود الأخرى حول آلية التنسيق.

557. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء فقال إن القرار الذي تم اتخاذه الأسبوع الماضي أثناء اجتماع اللجنة المعنية بمعايير الويبو كان يخص هذه اللجنة. وقال إن رئيس الجمعية العامة كان متفتحًا بشأن إجراء المشاورات غير الرسمية ولكنها كانت تخص اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال الوفد إنه لا يستطيع أن يوافق على استخدام الكلمات "في جملة أمور" أو استخدام النص الذي اقترحه سابقًا فيما يتعلق باللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع وفد سويسرا أنه من الأفضل على الأرجح حذف الجملة الأخيرة تمامًا.

558. وأعرب وفد هنغاريا عن اتفاقه التام مع وفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن النية لم تكن أبدًا إعادة صياغة التاريخ بل إلقاء الضوء على ما حدث خلال الاجتماع. وذكر أنه ثمة حاجة لتبني الحيادية والدقة. وأضاف أن حذف الجملة الأخيرة سيحل الأمر. وقال إنه لا يجب أن تبدو مواقف الوفود كقرارات للجنة في التقرير.

559. وأعرب وفد البرازيل عن اتفاقه مع اقتراح وفد مصر حول الحاجة إلى تحسين جودة وصياغة التقارير. وقال إنه يوافق أيضًا على اقتراح وفد جنوب أفريقيا.

560. وذكر وفد مصر ثلاث نقاط. وقال إنه أولاً يشعر بخيبة أمل بسبب ما ذُكر في بعض المداخلات من أن اقتراحات معينة قامت بها وفود أخرى تعتبر غير ذات صلة بالموضوع على الإطلاق ولا يجب تسجيلها. وأضاف أن الوفود جاءت للعمل معًا على أساس من الاحترام. ويجب إظهار الاحترام المتبادل. وقال إنه يمكن للوفود التعبير عن الموافقة أو الاعتراض على الاقتراحات المقدمة، ولكن لا يحق لها وصفها بأنها غير ذات صلة بالموضوع كلية ويجب عدم ذكرها. وقال إنه ثانيًا لا يشير اقتراح الوفد إلى أي قرار اتخذته اللجنة. وأضاف أن الفقرة التي يجب أن تتضمن الاقتراح تشير فقط إلى المناقشات في اللجنة. وقال الوفد إنه لم يذكر أن اللجنة وافقت على تلك النقطة. وقال إنه بذلك يضع الأمور في نصابها. وقال إنه ثالثًا إذا كانت الجملة الأخيرة ستثير أية قلاقل لدى بعض الوفود، فربما يمكن استبدالها بالجملة التالية "أعربت الوفود عن دعمها لتنفيذ قرار دورة 2009 للجمعية العامة فيما يتعلق بآلية التنسيق". وقال إن الحاجة تدعو إلى مناقشة موضوع تنفيذ قرار الجمعية العامة حول آلية التنسيق ويجب أن ينعكس ذلك. قال إن جميع الوفود ستوافق على ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

561. وأقر وفد جنوب أفريقيا بأن العملية مخيبة للآمال بعض الشيء وحث اللجنة على الحفاظ على روح المشاركة البناءة. وأشار الوفد إلى قرار اللجنة المعنية بمعايير الويبو الذي ذكره وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن ذلك القرار يخص باللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأضاف أنه تم التوصل إليه بعد عقد مشاورات غير رسمية بين سفراء معينين. وقال إن القرار جاء ضمن سياق آلية التنسيق لأنها كانت تسبب مشاكل في كل اللجان. وقال إن القرار كان من شقين. حيث بدأ بالمشاورات غير الرسمية حول آلية التنسيق. ثم أتبع ذلك بتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في النظام الداخلي الخاص للجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إن هذا هو الشق الذي قوبل بالهجوم. وقال إنه بالطبع يحق للوفود دومًا مناقشة هذه الأمور وقال إنه لذلك من المهم بحث كيفية التوصل إلى القرارات. وقال إن رئيس الجمعية العامة هو الذي سيجري المشاورات غير الرسمية وليس رئيس اللجنة المعنية بمعايير الويبو لأن الجمعية العامة هي التي تبنت آلية التنسيق وكانت آلية شاملة.

562. واقترح الرئيس إدراج صيغة مثل "أعربت اللجنة عن دعمها لمبادرة رئيس جمعية الويبو كما انعكس في القرار....."

563. وقال وفد الجزائر إنه يمكن النظر في اقتراح الرئيس. وقال إنه على الرغم من ذلك، وكما ذكر وفد مصر، ثمة حاجة لتبني الواقعية في ذكر ما تم. وقال إن هذه تعد واحدة من القضايا الرئيسية التي ناقشتها العديد من المجموعات، بما في ذلك مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وأضاف أن موضوع آلية التنسيق يعتبر أحد الموضوعات التي خضعت لنقاش مستفيض في اللجنة. وقال الوفد إنه من هذا المنطلق يدعم اقتراح وفد مصر. وأضاف قائلاً إنه يمكن إدراج جملة مثل "طلبت الوفود تنفيذ قرار الجمعية العامة حول آلية التنسيق". وقال الوفد كذلك إنه يتفهم النقطة التي أثارها وفد جنوب أفريقيا. وقال إن رئيس الجمعية العامة كان يتعامل مع شيء قابل للتطبيق في جميع اللجان، فضلاً عن لجنة التنسيق، برغم

طرح الموضوع في اللجنة المعنية بمعايير الويبو الأسبوع الماضي. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون اقتراحه واقعيًا ويحوز على قبول الوفود الأخرى.

564. وأجاب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا حول سبب عقد رئيس الجمعية العامة لاجتماع الهيئات المعنية كما هو منصوص عليه في ملخص الرئيس. وقال إن هذا الأمر سهل التوضيح. وأضاف أنه قد تم توضيحه عدة مرات الأسبوع الماضي في اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إن دورة اللجنة المعنية بمعايير الويبو كانت أول دورة معلقة في عام 2010. وأضاف أنها تناولت هذه المسألة على وجه الخصوص، وبضعة أمور أخرى. وقال إن رئيس الجمعية العامة ساعد على التفاوض بشأن وضع حل للمشكلة في اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وكان يفترض أن المسألة قد حلت. ولكن المسألة الخاصة بآلية التنسيق عاودت الظهور على السطح في اجتماع اللجنة المعنية بمعايير الويبو مرة أخرى الأسبوع الماضي. ولذلك، طُلب إلى رئيس الجمعية العامة الحضور وتقديم توضيح حول ما جرت مناقشته أثناء الاجتماع السابق للجمعية العامة. وقال الوفد إنه انتابه شعور قوي بأن الصيغة الموجودة حاليًا في الفقرة 8، "رئيس جمعية الويبو لتسهيل عملية إدراك...." تخص اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إنها لا تشمل اللجان الأخرى التي قد يعتبرها البعض ذات صلة بأغراض آلية التنسيق. وأشار الوفد إلى وفد مصر وقال إنه ثمة مخرج محتمل عند حذف الإشارة إلى رئيس جمعية الويبو العامة وإضافة صيغة مثل "أعربت بعض الوفود عن اهتمامها بـ". وقال الوفد إنه لا يذكر باقي الجملة ولكن ما ذكره يوضح حقيقة أن بعض الوفود ترى أن من المهم مناقشة هذا الموضوع. وقال إنه على الرغم من ذلك، وفقًا لما هو مكتوب حاليًا، وحيث أن بعض الوفود أدرجت صيغة أخرى، من المفترض أن تسري مناقشات رئيس الجمعية العامة غير الرسمية على اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إنه لا يجب إدراج "في جملة أمور" أو أي شيء آخر.

565. وقال وفد باكستان إن النقاش حول هذا الموضوع قد يستمر للأبد بين الوفود حيث تتباين الآراء. وأضاف أن الخيار الأفضل هو إبقاء الأمر واضحًا وبسيطًا. واقترح الوفد أن تكون الجملة الثانية بعد الجملة الأولى كالتالي، "أعربت الوفود عن دعمها لتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق". وقال إنه ينبغي حذف الباقي.

566. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يعتقد أن اقتراح وفد باكستان كان واقعيًا إلى حد ما. وقال إنه على الرغم من ذلك يرغب في إدراج كلمة "بعض" قبل كلمة "الوفود"، حيث لم تقترح جميع الوفود ذلك. وقال إنه يمكن حذف كل شيء آخر يتعلق برئيس جمعية الويبو.

567. وسجل الرئيس عدم وجود أي اعتراضات على الاقتراح الذي قدمه وفد باكستان وإضافة وفد الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمد الفقرة 8. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 9.

568. وذكر وفد بوركينا فاصو أنه يود إضافة تعديل بسيط فيما يتعلق بالفقرة الفرعية 9(هـ) بشأن مشروع بوركينا فاصو. وقال إنه يجب تعديل النص الفرنسي ليتوافق مع النص الإنجليزي، "وناقشت اللجنة المشروع المتعلق بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية (CDIP/9/13) واعتمدت المشروع كما هو مقترح".

569. وأشار وفد مصر إلى ديباجة الفقرة 9. وقال إنه يجب إدراج كلمة "بعض" بعد كلمة "تبني" لأن برنامج العمل معني بتنفيذ بعض التوصيات وليس كلها. واقترح الوفد أن بإمكان اللجنة مراجعة كل فقرة فرعية على حدة لأن الفقرة 9 طويلة إلى حد ما.

570. ووافق الرئيس على المنهج المقترح وذكر أن الفقرات الفرعية تحت الفقرة 9 سيتم مناقشتها على حدة. ونظرًا لعدم وجود اعتراض، اعتمد الرئيس الديباجة مع التعديل الذي ذكره وفد مصر. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(أ).

571. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء واقترح تغيير الجملة الأخيرة في الفقرة الفرعية (أ). وقال إن الاقتراح يطلب حذف عبارة "على وجه الخصوص" وكل ما يليها وإضافة "وسيتم إدراجها مع مراعاة استدامة المشروع" بدلاً من ذلك. وقال إنه بذلك ستكون الجملة كما يلي، "دونت الأمانة التعليقات التي أبدتها الوفود، وسيتم إدراجها مع مراعاة استدامة المشروع". وذكر الوفد أن هذا وصف أكثر دقة لما حدث.

572. وسجل الرئيس عدم وجود اعتراضات على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك اعتمد الرئيس الفقرة الفرعية (أ) مع التعديل. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ب).

573. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فأعلن عن رغبته في إضافة جملة في نهاية الفقرة الفرعية (ب). وقال إنها تتعلق بشيء ذكرته المجموعة في تصريحاتها. وقال إنه كما يلي، "ذكرت بعض الوفود ضرورة أن تشكل المبادرة جزءًا من البرنامج العادي لأكاديمية الويبو واقترحت قرارًا محتملاً للجنة البرنامج والميزانية يتيح توفر التمويل الدائم".

574. واقترح وفد الولايات المتحدة تعديل الجملة الأخيرة في الفقرة الفرعية (ب) كما يلي، "وافقت اللجنة على ضرورة أن تعطي المرحلة التالية من المشروع الأولوية للاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نموًا وتلك البلدان المشتركة بالفعل في المرحلة 1 إلى أقصى حد ممكن".

575. وطلب وفد باكستان توضيح صيغة الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وقال إنه يريد التأكد من أنه يعكس ما تم الاتفاق عليه أثناء النقاش حول هذا المشروع.

576. وكرر الرئيس اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه تم اقتراح إدراج العبارة "وتلك البلدان المشتركة بالفعل في المرحلة 1 إلى أقصى حد ممكن" في نهاية الجملة الأخيرة في الفقرة الفرعية (ب).

577. وسجل الرئيس عدم وجود اعتراضات على التعديلات المقترحة من جانب وفدي باراغواي والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم اعتمد الرئيس الفقرة الفرعية 9(ب) مع التعديلات. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ج) وذكر اللجنة بأن الأمانة قد أشارت إلى أن النص المتفق عليه في مجال مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات سيدرج في نهاية الفقرة بعد كلمة "قاعدة البيانات".

578. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعض التغييرات الطفيفة على الفقرة الفرعية 9(ج). وقال الوفد إنه ينبغي وضع فاصلة واحدة فقط وليس اثنتان بعد الإشارة إلى CDIP/9/11. وبعد هذه الفاصلة، يجب أن تكون الجملة كما يلي، "والاتفاق على العمل في مجال مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية بفاعلية ودون تكرار العمل الجاري في اللجان و/أو المحافل الأخرى". وقال إن هذا كفيل بجعل الجملة أوضح وتعكس بدقة ما تمت مناقشته.

579. واقترح وفد مصر إجراء تعديل بسيط على الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه ينبغي حذف عبارة "ودون تكرار العمل الذي يتم في اللجان و/أو المحافل الأخرى". وقال إنه ينبغي إدراج عبارة "واتفق على مناقشة العناصر الباقية في الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية" في نهاية هذه الفقرة بعد كلمة "قاعدة البيانات".

580. وطلب وفد جنوب أفريقيا سرد الفقرة بالكامل بعد إدخال التعديلات المقترحة حيث يود اقتراح بعض التعديلات من جانبه.

581. وقرأت الأمانة على الحضور التعديلات المقترحة من جانب وفدي الولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

582. وقالت إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يود الإبقاء على عبارة "ودون تكرار العمل الذي يتم في اللجان و/أو المحافل الأخرى" في الفقرة الفرعية 9(ج). وقالت إن التغيير الآخر المقترح من وفد مصر "واتفق على مناقشة العناصر الباقية في الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية " أدرج في النص المتفق عليه الموجود بين الفقرتين الفرعيتين (ج) و(د).

583. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن دعمه لاقتراح وفد مصر حيث لم توافق اللجنة على عدم تكرار العمل الجاري بشأن مواطن المرونة في اللجان أو المحافل الأخرى. وقال إن هذه المناقشة لم تحدث. ومن ثم فهي ليست انعكاسًا واقعيًا للمناقشات. وقال إنه على الرغم من ذلك، وللمضي قدمًا وتلبية طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يقترح إدراج عبارة "بما يتم" بدلاً من "ودون تكرار". وقال إن هذا الجزء من الجملة سيكون كما يلي "والاتفاق على العمل في مجال مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية بفاعلية بما يتم العمل في اللجان أو المحافل الأخرى". وقال إن ذلك يتوافق أيضًا مع القرارات المتخذة فيما يتعلق بالعناصر المقترحة في الوثيقة CDIP/9/11.

584. وأعرب وفد الجزائر عن دعمه لاقتراح وفد جنوب أفريقيا كحل للمشكلة.

585. واستعلم وفد ألمانيا عن سبب رغبة وفدي جنوب أفريقيا والجزائر في وجود التكرار.

586. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن هذا الأمر لم يخضع للنقاش على الإطلاق. وقال إن الملخص يجب أن يقدم انعكاسًا واقعيًا للمناقشات. وقال الوفد إنه لا يتذكر أن وفد ألمانيا أخذ الكلمة لطلب عدم وجود تكرار.

587. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اتفاقه مع وفد ألمانيا. وقال إن إكمال شيء ما سيكون افتراضًا مسبقًا للقيام بهذا الشيء في مكان آخر. وقال إن ما يحاول الوفد القيام به هو التخلص من التكرار والتركيز فقط على العمل في لجنة واحدة وليس عدة لجان.

588. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه أخذ الكلمة للاعتراض على هذه الفقرة بالذات لأنها تفرض مسبقًا وجود تكرار. وأضاف أن التكرار لم يتم تحديده بعد. وقال إنه لا سبيل لدعم شيء غير معروف.

589. وأشار وفد البرازيل إلى أن استخدام كلمة "بفاعلية" قبل كلمة "يتم" سيمنح ضمانًا كافيًا بأن الجهود ستؤتي أكلها وأن استخدام الموارد لن يضيع سدى. وأضاف أن "يتم" كلمة جيدة التعبير.

590. وأشار وفد الجزائر إلى أن اللجنة تعبر عن المناقشات التي تمت حول هذا الموضوع. وقال إن الأمانة ذكرت أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تقوم بعمل حول مواطن المرونة ولكن ليس نفس العمل. ومن ثم فإن اللجنة تكمل العمل الذي يتم في محفل آخر ولا تكرره. وهكذا، فإن "يتم" كانت الكلمة الصحيحة. وأعرب الوفد عن اندهاشه من رفضها من بعض الوفود الأخرى.

591. وأوضح الرئيس أن الكلمة "يتم" لم يتم الاعتراض عليها من جانب الوفود الأخرى.

592. وأشار وفد سويسرا إلى أن الكلمة "تكرار" ذكرت عند اختتام هذه النقطة. وهكذا فإن من الإنصاف أن يتم تسجيلها في الملخص. وما قيل هو ضرورة أن تتجنب اللجنة التكرار. كما قيل كذلك أن اللجنة ستعمل على 2(و). ولقد تم ذكر هذين العنصرين عند اختتام هذه النقطة. وأعرب الوفد عن ميله إلى استبقاء الكلمة كما ذكرها وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

593. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن وفد سويسرا قد عبر تمامًا عما أراد أن يقوله. وأضاف أن اللجنة يجب أن تعمل على مواطن المرونة بفعالية ولا تكرر العمل الذي يتم في اللجان الأخرى. وأعرب الوفد عن رغبة قوية من جانبه في بقاء العبارة "دون تكرار العمل الذي يتم في اللجان و/أو المحافل الأخرى".

594. وقال وفد باكستان إنه ثمة نقطتان. وأضاف أن الأمر بدأ عندما اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية حذف الكلمات "أهمية عمل الويبو في مجال مواطن المرونة". وقال إن أفضل طريقة هي تقرير الواقع. ومن ثم، يمكن أن يكون النص كما يلي، "ناقشت اللجنة برنامج العمل حول مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة للجنة وتم الاتفاق على أهمية عمل الويبو في مجال مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وأكدت بعض الوفود على ضرورة أداء اللجنة لهذا العمل بفاعلية ودون تكرار العمل الجاري في اللجان والمحافل الأخرى." وقال إنه كما أشار وفد سويسرا، تم ذكر الكلمة "تكرار". ومع ذلك، لقد ذكرتها بعض الوفود وليس الكل. وقال إن وفد جنوب أفريقيا على صواب. وقال إن اللجنة ستكون في موضع الافتراض المسبق إذا قيل أنها وافقت على ذلك. وقال إن هذه ببساطة وجهة نظر بعض الوفود.

595. وقال وفد كندا إنه إذا كان اقتراح وفد باكستان يحوز على الموافقة، فسينتهي الأمر عند هذا الحد. وإذا لم يكن كذلك، فإن العبارة، "بفاعلية، وبما يتم ودون تكرار للعمل" ستشكل حلاً لأنها تشمل الكلمات الثلاث جميعها.

596. وأعرب وفد الجزائر عن دعمه لاقتراح وفد باكستان. ووصفه بالواقعي. وقال إن بعض الوفود أشارت إلى التكرار ولكن لم يتم الاتفاق على ذلك.

597. وأشار وفد سويسرا إلى أن أفضل طريقة لتحري الواقعية ستكون بقراءة نص ما قيل. وقالت إن هذا الأمر بلا شك تم ذكره في الخلاصة ولم تعبر عنه الوفود. ومع ذلك، فإن اقتراح وفد كندا يعبر عن جميع الآراء لأنه تضمن الكلمة "يتم" و"تجنب التكرار". وقال الوفد إن تلك أفضل طريقة للمضي قدمًا.

598. وأكد وفد جنوب أفريقيا على تأييده لتسجيل وصف واقعي للمناقشات. وأعرب الوفد عن دعمه لاقتراح وفد باكستان.

599. وأعرب الرئيس عن رغبته في عدم التدخل ولكن وجهة نظره تذهب أيضًا لصالح عدم وجود اتفاق على التكرار. وقال إن الرأي القوي الذي عبر عنه بعض الوفود كان واقعًا. إلا أن ذلك بلا شك لم يكن اتفاقًا على هذا الأمر. وقال إنه لذلك ربما تود اللجنة الموافقة على اقتراح وفد باكستان للمضي قدمًا.

600. وقال وفد سويسرا إن أفضل طريقة لمعرفة ما قيل هي من خلال اقتراح وفد كندا. فقد تضمن الكلمات "تجنب التكرار" و"يتم". وقال الوفد إنه يؤيد اقتراح وفد كندا لأن الكلمة "تكرار" قد ذكرت عند اختتام اللجنة لهذه النقطة. وقال إنها لم تكن مجرد نقطة عبرت عنها بعض الوفود.

601. وأراد الرئيس معرفة من اختتم هذه النقطة.

602. وأشار وفد سويسرا إلى أن الرئيس هو من فعل ذلك لأنه وافق على ما ذكرته الأمانة سابقًا.

603. واعترض الرئيس. وأعرب عن وجود تباين واضح في الآراء حول هذه النقطة بالذات.

604. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه في المناقشات حول الفقرة 8، أكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أن دعم آلية التنسيق لم يأتي من جانب جميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب، تم إدخال الكلمة "بعض". ولذلك قال الوفد إنه مندهش لعدم قبول كلمة "بعض" فيما يتعلق بالفقرة 9(ج). وقال إنه لا يوجد خطأ لأنه لا توجد موافقة على التكرار. وأشار إلى

إمكانية التوفيق بين الاقتراحين. وقال إن الوفد اقترح الكلمة "يتم" من أجل حذف الإشارة إلى التكرار. ولكنه يسحب اقتراحه ويدعم اقتراح وفد باكستان بصفته حل للمضي قدمًا.

605. وقال وفد سويسرا إنه لم يتمكن من سماع بيان وفد جنوب أفريقيا. وأكد الوفد على أن اقتراح وفد كندا هو أفضل طريقة للمضي قدمًا. وقال إنه ربما يمكن للجنة الرجوع إلى النص. وقال إن اللجنة الحكومية الدولية فعلت ذلك في عدة مناسبات للتحقق مما قيل.

606. وأشار الرئيس إلى أن التقرير أمر منفصل. وأن اللجنة تحاول صياغة اتفاق حول مشروع ملخص الرئيس. وأعرب عن وجود تباين واضح في الآراء حول هذه النقطة بالذات.

607. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه لم يكن من الصواب تبني هذه الوجهة. وقال إن الوفد حضر طوال الأسبوع. وأكد على أنه لم يدعم هذا البيان. وأوضح ضرورة تعديل البيان بإضافة الإشارة إلى "بعض الوفود" ليكون واقعيًا. وأنه لا يوجد خطأ في ذلك. ولكن الخطأ كان في إعلان اختتامه. وقال إن الوفد لم يشارك في هذا القرار النهائي.

608. واقترح وفد هنغاريا ضرورة أن تتابع اللجنة النقاط الأخرى واستبقاء هذه الفقرة الفرعية مفتوحة. وقال إنه ربما تظهر مشكلات مشابهة في النقاط الأخرى. ويمكن للجنة الرجوع إلى مثل هذه النقاط والتوصل في النهاية إلى نتيجة متوازنة بشأنها.

609. وأشار وفد مصر إلى اقتراح وفد هنغاريا وأضاف أن لديه تعديلات قليلة لاقتراحها حول هذه النقاط. وأضاف أن بإمكان اللجنة استعراض باقي المشروع بإيجاز واختيار البنود التي تثير مشاكل لدى المجموعات المختلفة. ويمكن عقد مشاورات ضمن المجموعات لصياغة النص الصحيح. وبهذه الطريقة، يمكن للجنة المضي قدمًا.

610. وأقر الرئيس أنه ستتم متابعة العمل وفقًا لاقتراح وفد هنغاريا الذي أيده وفد مصر. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية (د). وقال إنه نظرًا لعدم وجود ملاحظات، تم اعتماد الفقرة الفرعية (د). وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(هـ) وأشار إلى التعديل المقترح من جانب وفد بوركينا فاصو حول الإصدار الفرنسي للنص.

611. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عليه أن يفترض صحة اقتراحات وفد بوركينا فاصو لأنه لا يتحدث الفرنسية. واقترح الوفد جملة ثانية في الفقرة الفرعية (هـ) للتعبير عما قيل من جانب بعض الوفود. وقال إن الجملة كما يلي، "أعربت بعض الوفود عن أن هذا المشروع مثال جيد لاستخدام الملكية الفكرية في أغراض التنمية".

612. وأيد وفد بوركينا فاصو الاقتراح الخاص بوفد الولايات المتحدة الأمريكية.

613. وتساءل الرئيس عن إمكانية اعتماد الفقرة الفرعية 9(هـ) مع التعديل المقترح من جانب وفدي بوركينا فاصو والولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت الفقرة الفرعية. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(و).

614. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء فقال إن المجموعة ترغب في تقليل حجم الفقرة الفرعية (و) بصورة كبيرة لتعكس تمثيل أكثر واقعية لما تمت مناقشته وما اتُخذ من قرارات. وقال إن المجموعة تقترح الحذف بداية من السطر 9 في الإصدار الإنجليزي من "الأمانة" إلى "في الدورة التالية" في السطر 16. ثم المتابعة بجملة "وافقت اللجنة على مناقشة تقرير ديري، ورد الإدارة، والاقتراح المشترك الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية في الدورة التالية".

615. وأعرب وفد مصر عن رغبته في الإبقاء على كل شيء في الفقرة الفرعية (و) وصولاً إلى الفاصلة بعد عبارة "عمل الأكاديمية". وقال إن باقي الفقرة سيكون كما يلي، "دليل بشأن تقديم المساعدة التقنية والمبادرة التي انطلقت مؤخرًا بشأن وضع خطط وطنية لتكون عملية تقديم المساعدة التقنية أكثر التزامًا وشفافية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأكدت اللجنة على أهمية تحسين وتطوير عملية تقديم المساعدة التقنية لتحقيق توصيات جدول أعمال التنمية. ووافقت اللجنة على أن الإسهام المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، CDIP 9/16، سيخضع لمزيد من النقاش بجانب الوثائق الأخرى المعنية في دورتها التالية، وذلك بغية اتخاذ قرار بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية."

616. وأشار وفد هنغاريا إلى أن النص المقترح من جانب وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء لتقصير الفقرة الفرعية (و) يعد فكرة جيدة. وقال إنه إذا كانت هذه الفقرة ستناقش ما حددته الأمانة، يجب إدراج مواقف الأعضاء. وقال إنه يجب ذكر ما تم بطريقة متوازنة. وقال إن الأمانة حددت ما اعتبرته مهمًا وقابلاً للتنفيذ استجابة لسؤال طرحه الرئيس. ولكن ذلك الأمر لم تتم مناقشته. ومن ثم، سيكون من الإنصاف تقصير الفقرة وحذف تلك الأجزاء. وقال إنه سيُعد تقرير وسيعرف جميع الأعضاء ما تمت مناقشته. ولا حاجة لإعادة صياغة التاريخ. وقال إنه ينبغي أن تكون الفقرة قصيرة وموجزة. كما يجب أن تشير إلى أن جميع هذه الوثائق ستخضع لمزيد من المناقشة في الدورة التالية.

617. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى إمكانية تقسيم الفقرة الفرعية (و) إلى فقرتين إذا كانت طويلة للغاية في نظر بعض الوفود. فهي تقدم تقريرًا واقعيًا للمناقشات وتوضح الحقائق ببساطة. وأضاف أنه تم استغراق وقت طويل في مناقشة هذا الأمر بالذات. ولا ضرر من ذكر ما وضحته الأمانة. فالفقرة لا تقر أن الأمانة بصدد فعل أي شيء. بل هي ما حددته الأمانة لأغراض التسجيل. وقال إن ملخص الرئيس يتسم بأهمية كبيرة لأنه يقدم دليلًا للمناقشات. وهذا هو السبب في إصرار الوفد على استبقاء هذه التفاصيل. واقترح الوفد أيضًا إجراء تعديل. وأشار الوفد إلى الجملة في السطر 10، "حددت الأمانة التوصيات التي تعتبر مهمة وقابلة للتنفيذ من وجهة نظرها". وقال إنه ينبغي إضافة تعبير "على الفور" بعد "قابلة للتنفيذ" لأنه في حالة ترك الجملة كما هي، فستوحي بأن الأمانة تقول ببساطة إن الثلاث توصيات مهمة وقابلة للتنفيذ. وقال إنه تمت الإشارة في الجملة الأخيرة الثانية من الفقرة الفرعية (و) إلى أن "الدول الأعضاء وافقت على تقديم مساهماتها كتابة للمناقشة في الدورة التالية". وطلب الوفد الحصول على توضيح بخصوص هذه النقطة. وأشار إلى أن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية قدمتا اقتراحين فيما يتعلق بالمساهمات الكتابية. وقال إن المساهمات المكتوبة قد تكون إما حول الاقتراح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية أو حول التوصيات، وذلك لتسهيل عمل اللجنة في دورتها التالية. وطلب توضيحًا بشأن الوثائق التي وافقت الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مكتوبة بشأنها.

618. ووضح الرئيس أن الفكرة كانت دعوة الدول الأعضاء لتقديم مساهماتها للمناقشة حول جميع الوثائق.

619. وأشاد وفد جنوب أفريقيا بالشرح المقدم من الرئيس. ولكنه قال إنه لا يعرف كيفية التنفيذ.

620. وأوضح الرئيس أنه في وقت إطلاق الدعوة، استجابت مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية فقط بتقديم المساهمات المكتوبة إلى اللجنة. وقال إنه ثمة فكرة بأن جميع الدول الأعضاء قد ترغب في القيام بالمثل. وفي نفس الوقت، تم الاتفاق كذلك على إرسال اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية / مجموعة البلدان الأفريقية المشترك إلى العواصم. وستتم دراسة الاقتراح وثمة إمكانية لإبداء التعليقات والمساهمات حول هذه الوثيقة بعينها في الدورة التالية. وقال إنه تم الاتفاق في المشاورات غير الرسمية. ومن ثم، أطلع الرئيس جميع أعضاء اللجنة بالمعلومات في الجلسة العامة.

621. وأعاد وفد الجزائر صياغة ما قاله كل من وفد جنوب أفريقيا ووفد مصر حول بعض الموضوعات. وأضاف أن الملخص يجب أن يعكس الحقائق. وقال إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثًا باسم المجموعة باء، قد اقترح حذف بعض من هذه الحقائق. وأعرب الوفد عن رغبته في بقائها في الفقرة. وأعلن الوفد تأييده لاقتراح وفد مصر بإدراج دليل المساعدة التقنية حيث تمت مناقشة هذا الموضوع. واقترح الوفد إضافة كلمة "مناقشة" بدلاً من كلمة "دراسة" في السطر الأخير من الفقرة.

وأعرب الوفد عن موافقته على اقتراح وفد مصر بإدراج عبارة، "وذلك بغية اتخاذ قرار بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية" في نهاية الفقرة. كما أيد الوفد اقتراح وفد جنوب أفريقيا بإدراج تعبير "على الفور" بعد كلمة "قابل للتنفيذ".

622. وأعرب وفد هنغاريا عن اعتقاده بأن أسهل طريقة لعكس ما حدث هو حذف هذا الجزء من الفقرة وإدراج اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. واقترح الوفد كحل وسط إدراج عبارة، "دون مناقشة في اللجنة وبناءً على طلب الرئيس" قبل عبارة "حددت الأمانة التوصيات التي تعتبر مهمة وقابلة للتنفيذ من وجهة نظرها" في الفقرة الفرعية (و). وأضاف أن وفد مصر وبعض الوفود الأخرى قد اقترحت إضافات على النص. وفي هذا السياق، تساءل الوفد ما إذا كانت الأمانة قد ذكرت أي شيء آخر على أنه مهم وقابل للتنفيذ. وقال إنه من الصعب تذكر ذلك لأنه حدث بسرعة ولم يجر نقاش فعلي حوله. وأشار الوفد إلى الجملة، "وأكدت اللجنة على أهمية تقديم المساعدة التقنية لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية". وأكد الوفد بوجه عام على أن هذا الأمر قد أشارت إليه بعض الدول الأعضاء وليس اللجنة. وقال إنه لم يتم الاتفاق على أن تقدم الدول الأعضاء مساهمات مكتوبة للمناقشات. ومن ثم، يجب حذف ذلك. وأشار إلى ضرورة متابعة الفقرة مع اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

623. وذكرت الأمانة أنها أشارت إلى ثلاثة مجالات أكثر سهولة من حيث القابلية للتنفيذ. وقال إنها تضمنت الخطط الوطنية ومنهجية وضع استراتيجيات الملكية الفكرية والمراجعة المستقلة لأكاديمية الويبو. وقالت إن وفود معينة طلبت دليلا للمساعدة التقنية. ولكن الأمانة لم تعلم إلى أي حد كلفت اللجنة الأمانة رسميًا بذلك.

624. وأشار وفد البرازيل إلى جملة، "وافقت الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها كتابة للمناقشة في الدورة التالية". وفي هذا السياق، تساءل الوفد ما إذا كانت الوثيقة CDIP/9/16 ستتاح بجميع لغات الويبو الرسمية في الوقت المناسب حتى تتمكن الوفود من إعداد تعليقاتها. وأشار إلى حدوث صعوبات إذا لم تتوفر الوثيقة بجميع لغات الويبو.

625. وقال الرئيس إنه نما إلى علمه أن الوثيقة متاحة بالفعل بجميع لغات العمل في الأمم المتحدة. وقال إنه بذلك فقد تمت معالجة هذا الأمر.

626. وأشار وفد مصر إلى أنه لن يصر على دليل المساعدة التقنية بعد تذكر الأمانة لما قالته. إلا أن الوفد يرغب في إدراج عبارة، "مع الوثائق الأخرى المعنية في دورتها التالية، وذلك بغية اتخاذ قرار بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية" في نهاية الفقرة.

627. وأشار الرئيس إلى اقتراح وفد هنغاريا وتساءل عن إمكانية استخدام التعبير "بعض الوفود" بدلاً من "اللجنة" في جملة "وأكدت اللجنة على أهمية تحسين وتطوير تقديم المساعدة التقنية لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية".

628. وأكد وفد جنوب أفريقيا على عدم ممانعته لاستخدام كلمة "بعض". ووصفها بالواقعية. وقال إن المشكلة في استخدامها بصورة انتقائية. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد هنغاريا بإدراج عبارة "دون مناقشة وبناءً على طلب الرئيس". وأعرب الوفد عن موافقته على عبارة "بناءً على طلب الرئيس" لأنها واقعية. وقال إن الرئيس بدأها. وقال إنه من غير الدقيق القول إنها لم تناقش لأن هذه الأمور خضعت للنقاش. وقال إن الرئيس سأل الأمانة بشأنها وتم إبداء بعض التعليقات بعد ذلك. وقال إنه إذا كان البعض لم يذكر تعليقاته، فذلك لا يعني أن النقاش لم يحدث. ومن ثم، فإن الإنصاف هو قول "بناءً على طلب الرئيس، حددت الأمانة".

629. وأراد الرئيس معرفة ما إذا كانت العبارة "بناءً على طلب الرئيس" مقبولة لوفد هنغاريا.

630. وقال وفد هنغاريا إنه غير متيقن. وقال إنه لم تتح فرصة للرد على هذه الاقتراحات من جانب الأمانة أو لطرح مزيد من الأسئلة. وأضاف أن ذلك حدث في النهاية حيث لم يتبق إلا دقيقتان. وقال إنه متقبل للاقتراحات من جانب الوفود الأخرى فيما يتعلق بالتقرير الواقعي بشأن ما حدث.

631. وأعرب وفد سويسرا عن دعمه لبيان وفد هنغاريا. وقال إن هذا العنصر ذُكر في نهاية المناقشات ولم تتح فرصة للتعليق. وأضاف أن الأمانة أشارت إليه بعد طلب من الرئيس. وأوضح أنه لكي تكون الفقرة الفرعية (و) واقعية، كان لا بد من ذكر أن الدول الأعضاء طلبت توضيحًا حول الفئة باء من رد الإدارة. وقال إنه يمكن إدراج ذلك بعد النقطة حول البيئة متعددة الأطراف ومتعددة اللغات. وأشار إلى المناقشة المطولة التي جرت حول ذلك.

632. وطلب الرئيس من وفد سويسرا تقديم اقتراح للنص.

633. واقترح وفد سويسرا إدراج جملة تكون كما يلي، "وطلبت الدول الأعضاء توضيحًا حول الفئة باء من رد الإدارة". وقال إنه يمكن إضافتها قبل النص المقترح من جانب وفد هنغاريا "دون مناقشة وبطلب من الرئيس".

634. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن التنويهات الخاصة به في هذا الصدد تشبه تلك الخاصة بوفدي هنغاريا وسويسرا. وأشار الوفد إلى ما ذكرته الأمانة فيما يتعلق بما يتسم بالأهمية والقابلية للتنفيذ. وقال إن وفد جنوب أفريقيا قد نوه إلى وجود تحفظات حول استخدام كلمة "مهم". إلا أن الأمانة أشارت للتو إلى الموضوعات الأكثر قابلية للتنفيذ والتي ربما يجب التعبير عنها.

635. وأوضح الرئيس أن وفد جنوب أفريقيا طلب إدراج التعبير "على الفور" بعد كلمة "قابلة للتنفيذ".

636. واقترح وفد هنغاريا نصًا يتوافق مع اهتمامات وفد جنوب أفريقيا. وقال إن موضوع النقاش يمكن إدراجه في جملة كما يلي، "ولم يتسن للجنة مناقشة هذه المسألة نظرًا لضيق الوقت". وقال إن من شأن هذا توضيح أن هذه العناصر تمت مناقشتها قبل تحديدها من جانب الأمانة. وأضاف أنه مع ذلك لم يتوفر الوقت الكافي لمناقشتها بعد تحديدها.

637. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن سعادته بأن وفد هنغاريا راعى اهتماماته، وقال إنه يوافق على الاقتراح. وأشار إلى أنه صيغ بمهارة. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد سويسرا. وقال إنه إذا استقر الأمر على ذكر أن الدول الأعضاء طلبت توضيحًا حول الفئة باء، فيجب تحديد ذلك بالإشارة إلى بعض الدول الأعضاء. وقال إن من الضروري أن يكون متوازنًا مع حقيقة أن بعض الدول الأعضاء لديها تحفظات على التصنيف في المرفق الثاني من الوثيقة CDIP/9/14، بما في ذلك الفئة باء.

638. وأشار وفد ألمانيا إلى أن المجموعة باء أكدت دومًا على ضرورة تركيز اللجنة على الفئة باء. وأن الشرح المقدم من جانب الأمانة أشار إلى أن توصيات المجموعة باء كانت قابلة للتنفيذ بسهولة. وقال إن الوفد مع ذلك يعاني مشكلة مختلفة. وأكمل موضحًا أنه في حالة ما إذا قيل إن التوصيات الثلاثة هي التوصيات الوحيدة التي اتسمت بالأهمية، فكان الباقي سيبدو أقل أهمية. ونظرًا لصياغتها بالفعل فسيحتاج الكثير إلى الحذف. وقال إن التوصيات الثلاثة مشمولة في الفئة باء. ويرغب الوفد في معرفة ما إذا كانت الإسهامات المكتوبة تتعلق فقط بهذه التوصيات الثلاث.

639. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الفقرة الفرعية (و) خضعت للعديد من التعديلات. وقال إن الحل الذي قدمه منسق مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق يعد حلاً عمليًا. وأضاف أن الوفد يرغب في الاستماع إلى ما ستبدو عليه الفقرة بالكامل بعد "الأمانة". وأشار الوفد إلى اقتراحه السابق، "ووافقت اللجنة على دراسة تقرير ديري، ورد الإدارة، والاقتراح المشترك..". واقترح الوفد سرد جميع الوثائق بدلاً من الإشارة إلى التقرير الرئيسي ورد الإدارة كوثيقة أخرى. كما رد الوفد على اقتراح وفد مصر بإضافة "بغية تنفيذ التوصيات". واعتقد الوفد بخصوص هذه النقطة أن اللجنة لا تزال بصدد

المناقشة ولم تناقش جزءًا كبيرًا من التوصيات. وأضاف أن هذا سيكون استباقًا للنتائج إذا ذكر "بغية تنفيذ التوصيات" لأن اللجنة لا تعرف ما إذا كان هذا هو الرأي الذي سيتم تبنيه.

640. وأشار وفد مصر إلى أن الجزء الأول من التعديل الذي ذكره وفد الولايات المتحدة الأمريكية لا غبار عليه. وقال إن عناصر المراجعة الثلاثة يمكن إضافتها. وأوضح الوفد أنه برغم ذلك ما قيل في نهاية الفقرة كان كما يلي "بغية النظر في تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية". وأضاف الوفد أن جل ما أراده هو توليد زخم في الدورة المقبلة.

641. وأضاف وفد الجزائر لاقتراح وفد هنغاريا. فاقترح ما يلي، "حددت الأمانة بطلب من الرئيس، واستنادًا إلى مداخلات بعض الوفود وتحريًا للواقعية، التوصيات...". وقال إنه يمكن إدراج اقتراح وفد هنغاريا بعد هذه الجملة لتكون "ولم يتسن للجنة مناقشة هذه المسألة نظرًا لضيق الوقت".

642. وأشار وفد هنغاريا إلى أن اقتراحه المبدئي كان بحذف الجزء بالكامل. وقال إنه إذا كان سيسمح بذلك في الفقرة، فلا بد أن يكون واقعيًا. وأعرب الوفد عن شكره لوفد الجزائر لاقتراحه. غير أنه رأى أنه من غير الملائم الإشارة إلى أن الأمانة حددت التوصيات استنادًا إلى مداخلات بعض الوفود فقط. وأوضح أننا لا نعرف الأسس التي تبنتها الأمانة للتحديد. وقال إنه لا حاجة لمعرفتها.

643. واقترح الرئيس نصًا وأعرب عن أمله في أن يحوز على موافقة جميع الوفود. وهو كما يلي، "أشار عدد من الوفود إلى أهمية وجود بيئة ترجمة متعددة الأطراف ومتعددة اللغات للوثائق الأساسية بجميع لغات الويبو الرسمية". وأضاف أنه بناءً على اقتراح وفد سويسرا حول "الدول الأعضاء" واقتراح وفد جنوب أفريقيا بتعديله باستخدام "بعض" ليكون أكثر واقعية، فإن الجملة ستكون "وطلبت بعض الدول الأعضاء توضيحات حول الفئة باء من رد الإدارة وأعربت دول أعضاء أخرى عن تحفظات على تقسيم التوصيات في الفئات...".

644. واقترح وفد جنوب أفريقيا إكمال الجملة كما يلي "وأعربت بعض الدول الأعضاء عن تحفظات على التصنيف في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/9/14، بما في ذلك الفئة باء". وقال إن هذا ضروري لتحقيق التوازن فيما يتعلق باقتراح وفد سويسرا.

645. وأشار وفد سويسرا إلى أنه لا بأس من استخدام كلمة "بعض" قبل الجملة التي اقترحها. ولكنه أوضح ضرورة استخدام العبارة "والبعض الآخر"، حيث لم تتفق جميع الدول الأعضاء الأخرى على ذلك.

646. وأشار الرئيس إلى أن الاقتراح شمل عبارة "والبعض الآخر". وأضاف أنه استنادًا إلى اقتراح وفد جنوب أفريقيا، فإن الجملة ستكون كما يلي "وطلبت بعض الدول الأعضاء توضيحات حول الفئة باء لرد الإدارة وأعربت بعض الدول الأعضاء الأخرى عن تحفظات على التقسيم في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/9/14، بما في ذلك الفئة باء".

647. وتساءل الرئيس حول إمكانية الحصول على موافقة اللجنة على هذا الجزء من الفقرة. وأضاف أنها موافقة. ومن ثم قال إنه يمكن متابعة الفقرة كما يلي "وبطلب من الرئيس، حددت الأمانة التوصيات التي تعدّ في رأيها ذات أهمية وقابلة للتنفيذ الفوري". وقال إن ذلك يراعي الجوانب التي عبر عنها وفد ألمانيا بشأن التأكيد على بعض التوصيات دون غيرها. وأوضح أن المعلومات التي قدمتها الأمانة للتو حول التوصيات الثلاثة سيتم إدراجها بعد هذه العبارة.

648. وأعرب وفد الجزائر عن موافقته على اقتراح الرئيس. ولكنه يرغب في حذف الكلمة "ذات أهمية".

649. وأكد وفد سويسرا على ضرورة بقاء الكلمة "ذات أهمية" لأن الرئيس ذكرها عند تقديم طلبه للأمانة.

650. واقترح وفد هنغاريا طرح السؤال على الأمانة.

651. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى ضرورة طرح السؤال على الرئيس، فهو من وجه السؤال للأمانة.

652. وأقر الرئيس بأنه استخدم وصف "ذات أهمية". ومع ذلك أضاف أنه ركز على ما كان قابلاً للتنفيذ الفوري.

653. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى الموضوع الذي طرحه وفد ألمانيا. وقال إن النص أوحى إلى حد ما بعدم أهمية التوصيات الأخرى. واقترح الوفد استخدام عبارة "ذات أهمية وقابلة للتنفيذ الفوري في الوقت ذاته" للتغلب على المشكلة.

654. وأشار الرئيس إلى أن الاقتراح عكس بدقة الهدف من هذا السؤال. ومن ثم قال إنه سيتم استخدام العبارة "ذات أهمية وقابلة للتنفيذ الفوري في الوقت ذاته". وأوضح أنه سيلي ذلك الجوانب التي حددتها الأمانة. على أن تقدم الأمانة النص. وقال إن هذا الجزء من الفقرة حاز على الموافقة. وأضاف أن الجملة التالية ستبدأ باقتراح وفد هنغاريا بإدراج عبارة "بعض الوفود".

655. وأشار وفد هنغاريا إلى ضرورة إدراج الجملة التي اقترحها "ولم يتسن للجنة مناقشة هذه المسألة نظرًا لضيق الوقت" قبل تلك الجملة.

656. وأوضح الرئيس أن ذلك جزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه للتو. وقال إن الفقرة ستكون كما يلي "وأكدت بعض الوفود على أهمية تحسين وتطوير تقديم المساعدة التقنية لتحقيق توصيات جدول أعمال التنمية". وأضاف أنه تم إدراج الكلمة "توصيات" بدلاً من كلمة "أهداف". وقال إن هذا الجزء من الفقرة حاز على الموافقة. ومن ثم استرسل لمتابعة الفقرة كما يلي "ووافقت الدول الأعضاء على تقديم إسهاماتها كتابةً لمناقشتها في الدورة المقبلة".

657. وأكد وفد هنغاريا على عدم وجود اتفاق على ذلك.

658. واقترح الرئيس استبدال كلمة "وافقت" بعبارة "دُعيت" لأن هذا هو ما حدث تمامًا.

659. وقبل وفد هنغاريا اقتراح الرئيس.

660. وأشار الرئيس إلى أن الجملة عندئذٍ ستكون "ودُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم إسهاماتها كتابةً لمناقشتها في الدورة المقبلة".

661. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى ضرورة ارتباط الإسهامات المكتوبة بالوثائق المعنية. وأن الوفد فهم من توضيح الرئيس أن الإسهامات تتعلق بوثائق مختلفة. وقال إنه يرى أن من الأفضل تحديد الإسهامات حول الوثائق الثلاثة.

662. ودون الرئيس النقطة ولكن الجملة التالية ستشير مرة أخرى للوثائق الثلاثة.

663. وطلب وفد البرازيل توضيحًا بشأن وقت وكيفية تقديم الإسهامات وما إذا لزم إرسالها بنفس الطريقة التي تم بها إرسال الوثائق من قبل إلى الأمانة.

664. وقال الرئيس إنه ينبغي أن تكون الوثائق جاهزة ومتاحة قبل الدورة بصورة ملائمة. وأضاف أن هذا أحد الدروس المستفادة من هذه الدورة.

665. وتساءل وفد البرازيل عن وجود موعد نهائي للإرسال لعدم ظهور مشاكل تتعلق بالترجمة وغيرها.

666. واقترح الرئيس إمكانية إدراج كلمات مثل "قبل الجلسة بصورة ملائمة" دون الإشارة إلى وقت معين.

667. واقترح وفد ألمانيا نقل الجملة إلى نهاية الفقرة لأن الوثائق الثلاثة جميعها ستكون جزءًا من الدورة وستتاح الفرصة للوفود للتعليق عليها جميعًا.

668. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شعوره بالحيرة إلى حد ما. وأراد الوفد معرفة ما إذا كانت الفقرة ستشير إلى ضرورة ترجمة التعليقات المستلمة.

669. وأشار الرئيس إلى ضرورة توجيه جميع التعليقات إلى الأمانة لترجمتها وقال إنها ستكون متاحة لجميع الدول الأعضاء قبل الدورة بصورة ملائمة. وقال إنه على سبيل المثال، إذا قدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة، فيجب على الأمانة إتاحتها للدول الأعضاء قبل الدورة بصورة ملائمة بجميع لغات العمل في الأمم المتحدة.

670. وأشار وفد سويسرا إلى أن هذه مناقشة كاملة حول شيء لم يحدث ضمن المناقشات التي تمت حول بند جدول الأعمال هذا. وقال إن الدعوة لإرسال التعليقات تم ذكرها. وأضاف أنه مع ذلك لم يتم ذكر أي شيء عن الترجمة أو غيرها.

671. وأشار الرئيس إلى أن هذه النقطة بالذات تم ذكرها في المشاورات والجلسة العامة.

672. وأكد وفد سويسرا على أن موضوع الترجمة لم يخضع للنقاش.

673. وأشار الرئيس إلى أنه تم ذكره كجزء من الحاجة للعمل بفاعلية. وقال إن موضوع ترجمة الوثائق وإتاحتها ظل مطروحًا طوال الوقت. ومن ثم أضاف أنه في هذا السياق بالذات حيث تمت دعوة الوفود للمساهمة، فإن مساهمة أي من الدول الأعضاء مثل الاتحاد الروسي يجب إتاحتها للجميع. وأوضح أنه إذا كان الغرض هو المساهمة الفعلية، فيجب أن تتمكن الوفود من توصيل آرائها.

674. وقال وفد سويسرا إنه يوافق إذا كان اقتراحًا رسميًا من اللجنة. وقال إن ذلك كان في القواعد العامة للإجراء. وأضاف أنه في حالة تكرار القواعد العامة للإجراء فلا بد من إدراجها في السياق العام في مشروع التقرير. وأوضح أنه مع ذلك لا يشعر الوفد في الحقيقة بالحاجة إلى تكرار الأشياء الواضحة، ولا سيما فيما يتعلق بنقطة معينة حيث لم يتم ذكرها.

675. وأدرك الآن الرئيس ما يعنيه وفد سويسرا.

676. وأكد وفد الدانمرك على ما قاله وفد سويسرا. وقال إنه لم يتم ذكر أي تاريخ معين أو موعد نهائي. وأضاف أن اللجنة كانت تناقش ملخص المناقشات الخاص بالرئيس. وأوضح إنها لم تهدف إلى إعادة فتح المناقشات التي انتهت.

677. ودون الرئيس النقطة. وأضاف أنه من الجيد في رأيه الحصول على إسهامات مفيدة حتى أثناء مراجعة الملخص إذا أردنا تحقيق الفاعلية.

678. وأشار وفد هنغاريا إلى بياني وفدي سويسرا والدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ووصفها بالدقيقة. وقال إن الشيء الوحيد الذي حدث هو دعوة لتقديم تعليقات حول الاقتراح. وأضاف أنه لا بد من عكس ذلك. وقال إن جميع الوفود سترغب في تقديم تعليقات في الوقت المناسب ويجب احترام الإجراءات في أي حالة.

679. وأقر وفد جنوب أفريقيا أنه كان من المهم للغاية تقديم تقرير واقعي. وأشار الوفد إلى أن وفود مثل فنزويلا، ومجموعة جدول أعمال التنمية وروسيا وأسبانيا أكدت على قضية الترجمة. وأن الوفد لا يرى أي مشكلة في الإشارة إلى هذه القضية. وأضاف أن وفد البرازيل كان على حق عندما أكد على أهمية وجود إطار زمني. وذكر أن الرئيس أشار إلى ضرورة توفر وقت كافٍ لإتمام أعمال الترجمة. وقال إن الوثيقة تمثل جزءًا من عمل اللجنة. ولا يوجد سبب لعدم الإشارة إلى ذلك في الملخص إذا كان واقعيًا.

680. وأشار وفد بلجيكا إلى بياني وفدي هنغاريا وسويسرا. وقال إن الوفد استمع بعناية خلال المناقشة ولا يتذكر إبرام أي اتفاق ينص على تقديم تعليقات مكتوبة قبل الاجتماع التالي. وقال إنه في حالة الاتفاق على ذلك، فإنه سيشكل عدم توازن كاملاً فيما يتعلق بقواعد الإجراء المناسبة.

681. وأعرب وفد باراغواي عن عدم اتفاقه مع وفدي سويسرا وهنغاريا. واتفق الوفد مع الرئيس في هذه النقطة. كما اتفق مع الآراء التي عبر عنها وفد إسبانيا حول عمليات الترجمة. واتفق الوفد كذلك مع ما عبر عنه للتو وفد البرازيل.

682. وأشار وفد سويسرا إلى إمكانية إدراج جملة عامة في الملخص لإبراز أهمية إرسال الإسهامات والاقتراحات الجديدة في الوقت المناسب لإتاحة عملية الترجمة. وقال إن هذا كان أفضل طريقة لتنفيذ الأمر. وقال إنه يمكن إدراج جملة عامة ولكن ليس في هذه الفقرة.

683. وقال الرئيس إن الاقتراح بناء وسيتم النظر فيه. وأضاف أنه يمكن تطوير الاقتراح بما في ذلك مكان التعبير عنه في الملخص. وقال إن النهج حاز على الموافقة. وقال إنه بذلك ستكمل الفقرة كما يلي "ودُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم إسهاماتها كتابةً لمناقشتها في الدورة المقبلة". وطلب الرئيس من الأمانة قراءة الجملة التالية.

684. وذكرت الأمانة أنه وفقًا لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ستكون الفقرة كما يلي، "ووافقت اللجنة على دراسة تقرير ديبري/روكا، والاقتراح المشترك الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بصورة إضافية مع الوثائق الأخرى في الدورة المقبلة". وقالت إن الجملة ستنتهي باقتراح وفد مصر، "بغية النظر في تنفيذ توصيات مراجعة المساعدة التقنية".

685. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما قاله سابقًا. فقال إن اقتراحه كان كما يلي "ووافقت اللجنة على دراسة تقرير ديري/ روكا، ورد الإدارة، والاقتراح المشترك الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية في دورتها المقبلة". وأشار الوفد إلى اقتراح وفد مصر "بغية تقرير تنفيذ التوصيات". وأضاف أن صياغة العبارة "بغية النظر في تنفيذ التوصيات" ستكون أكثر قبولاً لأنها لا تستبق نتيجة تلك المناقشات.

686. وأعرب وفد مصر عن قبوله لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

687. ووافق وفد الجزائر على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم ذلك قال إنه يرغب في إضافة كلمة "مناقشة" بدلاً من "دراسة". كما يجب حذف كلمة "مساهمة" لأنه كان اقتراحًا.

688. ووافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحات وفد الجزائر.

689. وأشار وفد ألمانيا إلى أن الأمانة حددت مسبقًا الاقتراح المشترك من جانب مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن هذا كان النص الرسمي. ومن ثم فإن الاقتراح لم يكن مطلوبًا لهذا الأمر. وأضاف أن وفد جنوب أفريقيا أثار قضية تتعلق بالوثائق التي ستعلق عليها الدول الأعضاء. وقال إن هذا الربط لم ينعكس ولم يكن واضحًا فيما يتعلق بالوثائق المُشار إليها.

690. وأشار الرئيس إلى أن وفد ألمانيا قدم اقتراحًا بإضافة الجملة "ودُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم إسهاماتها كتابةً لمناقشتها" إلى نهاية الفقرة. وقال إنه سيتم إدراج ذلك في النهاية.

691. وطلب وفد سويسرا قراءة الفقرة بالكامل نظرًا للتغييرات الكثيرة التي تمت.

692. وأشار الرئيس إلى أن هذا رأي حكيم. وقال إنه تم الاتفاق على متابعة اللجنة لعملها ريثما تتم إعادة كتابة الفقرة الفرعية 9(و). وأضاف أن اللجنة ستعود للفقرة الفرعية 9(و) للموافقة النهائية. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ز).

693. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقدم اقتراحًا لإثراء وتقصير الفقرة الفرعية (ز) لأنها طويلة جدًا. وقال إن الجملة الأولى ستظل كما يلي "ونظرت اللجنة في الوثيقة بشأن الحالات المحتملة والخيارات الممكنة بشأن التوصيات 1(ج) و1(و) و2(أ) الواردة في دراسة النطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام". وأشار إلى ضرورة حذف الجملة الثانية ومتابعة الفقرة بالجملة الأولى من الفقرة التالية. وتابع قائلاً إنه في هذه الجملة، سيتم استبدال كلمة "دعم" بكلمة "ناقش". وستكون الجملة كما يلي "وناقشت الدول الأعضاء وصف الخيارات والحالات المحتملة المذكورة في الوثيقة CDIP/9/INF/2". وأشار إلى حذف الجملتين التاليتين. وقال إن الفقرة الفرعية (ز) ستستمر كما يلي "وفيما يتعلق بالتوصية 1(ج)، ستتم مراجعة النص لعكس المناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تقدم إلى دورة اللجنة المقبلة مواصفات مقترحة بشأن دراسة مقارنة بشأن التخلي عن حق المؤلف". وقال إن هذه هي نهاية الفقرة. وأضاف بضرورة حذف الجملة "أعرب بعض الأعضاء عن قلق من أن الدراسة لا بد أن تكون متوازنة....". وبرر قائلاً إن النص سيركز على ما قررته اللجنة. وأضاف أن نفس المنهج سيتم تطبيقه على الفقرتين التاليتين. فقال إنه بخصوص التوصية 1(و)، سيتم حذف الجمل الثلاث الأولى. وبذلك ستكون الفقرة كما يلي، "وفيما يتعلق بالتوصية 1(و): سيتم تنظيم اجتماع للدول الأعضاء المهتمة بغية مناقشة الأولويات فيما يتعلق بالبنية التحتية لحق المؤلف". وأضاف أنه فيما يتعلق بالتوصية 2(أ)، سيتم حذف الجملة الأولى وستكون هذه الفقرة كما يلي "وفيما يتعلق بالتوصية 2(أ): ستتم مراجعة الوثيقة وفقًا للمناقشات".

694. وأشار وفد مصر إلى اعتراضه على جميع التعديلات تقريبًا التي اقترحها وفد سويسرا باسم المجموعة باء. واقترح الوفد ضرورة بقاء الفقرة الفرعية (ز) كما كانت.

695. ورد وفد جنوب أفريقيا على اقتراحات وفد سويسرا. فعبر الوفد عن موافقته على اقتراح إضافة كلمة "ناقش" بدلاً من كلمة "دعم" فيما يتعلق بالتوصية 1(ج). إلا أن الوفد يرغب في بقاء بقية نص التوصية 1(ج) لأنها تعتبر كما هي تمثيلاً واقعيًا للمناقشات التي تمت. ووافق الوفد على اقتراح وفد سويسرا حول التوصية 1(و) حيث لم يحدث أي اتفاق بشأن الجزء الأخير، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية شبكات المعلومات الدولية. وأضاف أن الأكثر واقعية هو الإشارة إلى التعبير عن آراء مختلفة حول هذه التوصية. وقال إنه أمر يجب إدراجه. وقال الوفد إنه بخصوص التوصية 2(أ) يرغب في تعديل العبارة "أية إشارة لحماية المعارف التقليدية والفولكلور" في الجملة الثانية كما يلي، "إشارات للمعارف التقليدية والفولكلور". وقال إن العبارة تشير للحماية. واسترسل موضحًا أن ذلك برغم أن الموضوع يتعلق بالإشارات إلى المعارف التقليدية والفولكلور في تلك الوثيقة. ولذلك أكد على ضرورة حذف تلك الإشارات لأن المعارف التقليدية والفولكلور غير مرتبطين بالملك العام.

696. وشرح وفد سويسرا أن اقتراحه استند إلى الحقيقة التي ذكرها وفد جنوب أفريقيا بخصوص التوصية 2(أ)، أن المناقشات التي دارت حول جميع التوصيات الثلاثة كانت على جانب من التعقيد. ومن ثم رأى الوفد أنه من الأفضل التنويه إلى وجود آراء مختلفة فقط. وأضاف أنه إذا وافق وفد جنوب أفريقيا، فيمكن إضافة جملة كما يلي "فيما يتعلق بالتوصية 1(و)، أُعرب عن آراء مختلفة" ثم المتابعة بذكر القرار. وأوضح أنه من شأن هذا الأمر تفادي المفاوضات حول الآراء التي تم التعبير عنها. وأكمل أنه يمكن تطبيق ذلك على التوصيات الثلاث جميعها.

697. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى ضرورة تطبيق ذلك على التوصية 1(و) فقط. وأكمل أنه فيما يتعلق بالتوصية 1(ج)، فإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لديه تحفظات على محتويات تلك الدراسة. وقال إن هذا ما عبر عنه أيضًا وفدي الجزائر وجنوب أفريقيا. وأضاف أنه برغم أن النص واقعي. إلا أنه لم يحاول التعبير عن الكثير. وأكد على ضرورة أن تكون الدراسة مكثفة، وعلى الحاجة إلى تذكر ما قيل حول ذلك. وأضاف أن جملة واحدة لا تقدم سياقًا لما تمت مناقشته. وقال إنه بخصوص

التوصية 2(أ)، وبعيدًا عن التعديل المتعلق بالإشارات إلى المعارف التقليدية والفولكلور، النص عكس المناقشة ووضعها في السياق.

698. وذكر وفد سويسرا أنه إذا كان يهم الدول الأعضاء حقًا إعادة صياغة ما قيل في المناقشات، فالوفد يقبل بذلك. وأكمل الوفد موضحًا أنه حسب إدراكه للأمر سيتم إدراج جملة كما يلي، "وناقشت الدول الأعضاء وصف الخيارات والحالات المحتملة المذكورة في الوثيقة CDIP/9/INF/2". ثم "وفيما يتعلق بالتوصية 1(ج): أعرب بعض الأعضاء عن قلق من أن الدراسة لا بد..." وأضاف أنه فيما يتعلق بالتوصية 1(و)، سيتم حذف أول جملتين وسيكون هذا الجزء كما يلي "وفيما يتعلق بالتوصية 1(و): أُعرب عن آراء مختلفة. وتم الاتفاق على تنظيم اجتماع للدول الأعضاء المهتمة بغية مناقشة أولوياتها فيما يتعلق بالبنية التحتية لحق المؤلف". وقال إن الجزء الأخير من التوصية 2(أ) سيكون كما يلي، "التمست بعض الدول أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية والفولكلور. واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك." وأضاف الوفد أنه إذا كان ما ذكره صحيحًا، فيمكنه قبول ذلك.

699. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن الجزء المتعلق بمشاركة الويبو في "مؤتمر اليونسكو الدولي عن ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والمحافظة" مهم لأن الأمانة أعلمت اللجنة بأن الويبو سيشارك في هذا المؤتمر. وأضاف أن الدول الأعضاء لم يُطلب منها الموافقة على المشاركة. وقال إنه حدث اختلاف وردًا على المعلومات التي تم تقديمها، طلبت الدول الأعضاء من الأمانة الأخذ في الاعتبار ما أبرزته الدول أثناء المناقشات.

700. وتحدث وفد سويسرا قائلاً إنه بالنظر إلى الساعة الماضية، لا بد أن تتحلى جميع الوفود بشيء من المرونة. وأعرب عن إمكانية موافقته على إدراج هذه الجملة إذا تم تحديد أن بعض الدول الأعضاء قدمت الطلب، فالأمر لم تقرره اللجنة.

701. وشكر وفد جنوب أفريقيا وفد سويسرا على مرونته لأن هذا أمر مهم.

702. وطلب وفد أستراليا من الرئيس قراءة التوصية 2(أ) كما هي بعد التعديلات.

703. وقال الرئيس إن الجملة، إذا كان فهمه للتعديلات صحيحًا، ستكون كما يلي، "التمست بعض الدول أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية والفولكلور بغية تبديد المخاوف من التداخل مع الملك العام". ومع ذلك أضاف أنه ثمة اقتراح بضرورة إعادة صياغة ذلك بعض الشيء.

704. وأشار وفد أستراليا إلى أنه رأى أهمية هذه النقطة كذلك. واقترح الوفد ضرورة إضافة نقطة بعد عبارة "المعارف التقليدية والفولكلور". وقال إن ثمة آراء عبرت عن التداخل مع الملك العام. واسترسل قائلاً إنه مع ذلك توجد آراء أخرى عبرت كذلك عن الازدواجية مع اللجنة الحكومية الدولية، وعدد من الأمور الأخرى. وأوضح أنه بهدف صياغة كل هذه الأفكار، ربما أمكن إضافة نقطة بعد "حماية المعارف التقليدية والفولكلور".

705. وشدد وفد جنوب أفريقيا على أن الجملة تؤكد على شيء طرحته العديد من الدول الأعضاء. وقال إن الإشارة إلى المعارف التقليدية والتعبير الثقافي التقليدي أمر خاطئ. وأضاف أن الجملة تصوغ ذلك إلى حد ما. واسترسل قائلاً إن الجملة مع ذلك تشير إلى الحماية. والحماية ليست المشكلة. وأوضح أن المشكلة كانت في الإشارة وهي حكم مسبق. وقال إن دراسة النطاق استثنت بوضوح اعتبار المعارف التقليدية والتعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أن الجملة تنطوي كذلك على إخبار بمشاركة الويبو في محفل آخر وهذا كان السبب في رغبة الوفد في بقاء الجزء الثاني. ومن ثم، فإن الوفد يرى أنه من المستحسن بقاء الجملة لأنها مرتبطة بباقي الفقرة.

706. وأيد وفد مصر البيانات التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا. وقال إن وفد أستراليا ربما يرغب في إدراج إشارة لإثبات أن هذه المشكلة قد نوقشت في اللجنة الحكومية الدولية. إلا أن الوفد لا يود إضافة نقطة بعد "الفولكلور". وقال إن هذا غير مستحسن.

707. وأشار وفد أستراليا إلى أنه وافق على اقتراح وفد مصر. وقال ربما يمكن لوفد مصر المساعدة في هذا الشأن.

708. وذكر وفد مصر أن الجملة قد تكون كما يلي، "مع ذلك، التمست أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية والفولكلور بغية تبديد المخاوف بشأن تداخل الملك العام مع هذه الحماية. وأقرت اللجنة بعقد مناقشة بخصوص هذه المشكلة بالتوازي في اللجنة الحكومية الدولية واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك. مشاركة الويبو في مؤتمر اليونسكو الدولي....."

709. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يقبل بإضافة فاصلة ثم "مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية حول هذه المشكلة".

710. واقترح وفد أستراليا أن تكون العبارة كما يلي، "بغية تبديد المخاوف من التداخل مع الملك العام". وقال إن كان ذلك مقبولاً، فقد يتحلى الوفد بالمرونة في الصياغة. إلا أن الوفد أضاف أن وفد جنوب أفريقيا أكد على "الحماية". وافترض الوفد أن ذلك لم يكن مقصودًا.

711. وشرح الرئيس أن وفد جنوب أفريقيا اقترح إضافة فاصلة ثم "مع مراعاة العمل المنجز في إطار...". وتساءل الرئيس عن مدى قبول ذلك بالنسبة لوفد أستراليا.

712. ورد وفد أستراليا بأن ذلك مقبولاً. وقال الوفد إن في هذه الحالة ستصبح الجملة كما يلي، "التمست بعض الدول أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية والفولكلور بغية تبديد المخاوف من التداخل مع الملك العام، مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية".

713. وأشار الرئيس إلى متابعة الفقرة كما يلي "واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك". وقال إن الباقي سيظل كما كان.

714. وأشار وفد مصر إلى أن النص المقترح لا بأس به. وأضاف أنه إذا أمكن مع ذلك فإنه يود إضافة إشارة إلى "التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور".

715. وأخبر الرئيس وفد مصر أن الأمانة أخبرته بأن هذين مترادفين. وأضاف أن "التعبير الثقافي التقليدي" هو المرادف العصري لكلمة "الفولكلور".

716. وشكر وفد مصر الرئيس على التوضيح.

717. واقترح وفد سويسرا إمكانية إدراج العبارة "مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية" في بداية الجملة "واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك". وقال الوفد إن الجملة ستكون كما يلي، "التمست بعض الدول أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور بغية تبديد المخاوف من التداخل مع الملك العام. مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية، واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك".

718. وعارض وفد جنوب أفريقيا اقتراح وفد سويسرا. وأشار إلى ضرورة بقاء الفاصلة ومتابعة الجملة كما في السابق لأنها أشارت إلى شيء واحد.

719. وشرح وفد سويسرا أن اقتراحه عكس الغرض من هذا الاتفاق. وقال إنه تم الاتفاق على حذف الإشارة بسبب العمل الذي يجري حاليًا في اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف أن الوفد أظهر مرونة في هذا الصدد.

720. وأشار وفد ألمانيا إلى ضرورة تصحيح الجملة الأخيرة التي تتعلق بمشاركة الويبو في مؤتمر اليونسكو لأن النص الإنجليزي ليس صحيحًا.

721. ودون الرئيس النقطة وطلب مساعدة من وفد أستراليا لتصحيح هذه الجملة.

722. وأشار وفد أستراليا إلى أن وفد ألمانيا محق في إشارته إلى عدم صواب النص الإنجليزي. وقال إنه يمكن تعديل الجملة لتكون "وبالنسبة إلى مشاركة الويبو في "مؤتمر اليونسكو الدولي عن ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والمحافظة"، تمت الإشارة كذلك إلى أن الويبو ستولي عناية كبيرة لضرورة الفصل بين المفهومين". وأضاف أن المشكلة تكمن في أهمية أن تشير الجملة إلى "أن الويبو ستولي عناية كبيرة" وليس "أن مشاركة الويبو ستولي عناية كبيرة".

723. واتفق وفد مصر مع وفد جنوب أفريقيا على أهمية وجود الفاصلة ومتابعة الجملة. وقال إنه بخصوص مشكلة المشاركة، فيمكن صياغة الجملة كما يلي، "تمثيل الويبو في اليونسكو.... سيولي عناية كبيرة...."

724. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن وفد سويسرا أظهر مرونة. وقال إنه عندما اقترح إضافة "بعض الدول الأعضاء"، أعلن وفد سويسرا دعمه. وأضاف أن ذلك كان قبل مداخلة وفد أستراليا. وأوضح أن الاعتبارات التي أثارها وفد أستراليا تم أخذها كذلك في الاعتبار. واسترسل قائلاً إنها أدرجت، وقد ساعد وفد أستراليا في صياغة النص. ووافق الوفد كلية على اقتراح وفد أستراليا.

725. وأشار الرئيس إلى وجود اتفاق شامل حول هذه الفقرة بالذات. وأعلن الرئيس اعتماد الفقرة نظرًا لعدم وجود ملاحظات. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ح).

726. وأشار وفد سويسرا إلى أنه لا يزال لديه بعض التحفظات بخصوص بقاء جميع الأجزاء في هذه الجملة في الفقرة الفرعية 9(ز). ومن ثم اقترح الوفد ضرورة تعديل الجملة الأولى كما يلي، "بعض الوفود...."

727. وأخبر الرئيس وفد سويسرا بأن الفقرة الفرعية 9(ز) قد اختتمت. وأوضح أنه أتاح الفرصة للوفد للرد ولكنه لم يفعل. وسمح الوفد للرئيس باختتام الفقرة الفرعية.

728. وقال وفد سويسرا إنه مدرك لذلك. ولكن الوفد خلال هذه الفترة كان يقرأ العبارة مرة أخرى للتأكد من عدم وجود أي مشاكل. وطلب الوفد من الرئيس العودة إلى هذه الجملة للتوصل إلى اتفاق.

729. وأكد الرئيس أنه يرى من جانبه أن هذه الجملة اختتمت. وأنه لن يسمح بإعادة فتح المناقشات حول الفقرة الفرعية 9(ز).

730. وعلق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أن هذا الاقتراح جاء متأخرًا. وأضاف أنه تم استغراق وقت طويل في الفقرات الفرعية. ومع ذلك قال إن طلب وفد سويسرا يجب احترامه. ورأى أن الأمور قد جرت بسرعة. وأوضح أنه حدثت مناقشات كثيرة والعديد من المداخلات المختلفة. وبرر قائلاً إنه في حالات المداخلات المختلفة، تتشابك الأمور. وقال إنه كان لا بد من إتاحة مزيد من الوقت للتأكد من أن ما تم الاتفاق عليه هو ما أدركه الأعضاء. وهكذا طلب الوفد من الرئيس منح وفد سويسرا القليل من الوقت للرد.

731. وقال الرئيس إنه مستعد لذلك. ولكنه أشار إلى أن ذلك سيتيح الفرصة أمام الوفود الأخرى للتعلل بعدم الاتفاق على الفقرة 7. وأنه جرى نقاش حول ذلك.

732. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يعتقد أن استجابة وفد سويسرا جاءت بسرعة كافية. وأوضح أن وفد سويسرا كان يقرأ الملاحظات حول ما قيل بينما لا تزال بعض المناقشات قائمة.

733. وأيد وفد أستراليا بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن الوفد كان يجري مشاورات مع وفد سويسرا حول هذا الموضوع بعينه ولم يلحظ أن النقاش قد مضى قدمًا في نفس الوقت.

734. وأشار الرئيس إلى أنه مضطر لإعادة فتح المناقشات حول الفقرة الفرعية 9(ز). وأنه يفعل ذلك على مضض.

735. وأعرب وفد هنغاريا عن دعمه لذلك. وقال إنه تم سرد الفقرة 7 قبل الاتفاق عليها. وأشار إلى ضرورة قراءة النقطة قبل الاتفاق عليها لضمان أن الجميع متابع.

736. وأوضح الرئيس أن الاقتراح كان بخصوص إعادة الفتح وليس القراءة. وتساءل الرئيس ما إذا كان وفد هنغاريا مؤيدًا لإعادة فتح هذه المناقشة.

737. وقال وفد هنغاريا إن النقاش لم يختتم. وأوضح أنه لاختتام أي نقطة يجب قراءتها ليعبر الجميع عن الموافقة.

738. وأكد الرئيس على إعطاء وفد سويسرا الفرصة. ولكن الرئيس يود تسجيل أنه يفعل ذلك على مضض.

739. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في التحدث باللغة الفرنسية ليتمكن من توصيل ما يرغب في التعبير عنه بدقة. وشكر الوفد الرئيس لإعطائه الفرصة للتعبير عن نفسه مرة أخرى. وقال إن جميع الوفود مرهقة ولكنه سيكون أمرًا مؤسفًا إنهاء الاجتماع بملاحظة سيئة حتى لا يستمر الأمر على نفس المنوال.

740. شكر الرئيس وفد سويسرا. وقال إنه بغض النظر عن نية الإنهاء بملاحظة سيئة، يرغب الرئيس في متابعة الأمور بشكل جيد. وأوضح أن ذلك كان فقط لتجنب الخطر الإجرائي أن يتعلل وفد آخر باستخدام هذه السابقة ويعيد طرح النص. وأعرب الرئيس عن رغبته في الحفاظ على الجو الاجتماعي الودود حتى النهاية، وأنها ستكون خسارة إذا لم نعمل بهذا الأسلوب.

741. واقترح وفد سويسرا أن تكون الفقرة في التوصية 2(أ) كما يلي، "التمست بعض الدول أن تُحذف من الوثيقة أية إشارة إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور بغية تبديد المخاوف من التداخل مع الملك العام. مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية، واتُّفق على تعديل الوثيقة وفقًا لذلك. وبالنسبة إلى مشاركة الويبو في "مؤتمر اليونسكو الدولي عن ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والمحافظة"، تمت الإشارة كذلك إلى أن الويبو ستولي عناية كبيرة لضرورة الفصل بين المفهومين".

742. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه لا يعترض على التغيير المقترح من جانب وفد سويسرا بخصوص الجملة الأخيرة. ولكن الوفد يرغب في بقاء الفاصلة بعد "الملك العام" في الجملة الأولى نظرًا لارتباطها باللجنة الحكومية الدولية. وقال إنه لا يجب التقسيم إلى جزأين. ويرى الوفد بناءً على ذلك ضرورة بقاء الفاصلة ومتابعة الجملة.

743. وقال وفد سويسرا إنه عند مناقشة هذا الأمر فهم أنه تم الاتفاق على مراجعة الوثيقة لحذف أي إشارة إلى المعارف التقليدية، والتعبير الثقافي التقليدي، والفولكلور بسبب المناقشات والعمل القائمين حاليًا في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن

هذا كان الهدف من اقتراحه بإضافة عبارة "مع مراعاة العمل المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية" في بداية الجملة المعنية بهذا القرار. ولكن الوفد على استعداد للموافقة على اقتراحات وفد جنوب أفريقيا إذا وافقت عليها جميع الوفود الأخرى.

744. شكر الرئيس وفد سويسرا على تعاونه. وقال إن اللجنة ستعود إلى الفقرة التي تم اعتمادها. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ح).

745. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية تعديلاً بسيطًا على الفقرة الفرعية 9(ح). وقال إنه يجب حذف كلمة "مزيد" في السطر الثاني نظرًا لعدم مناقشة الوثيقة. واسترسل قائلاً إن هذا الجزء سيكون كما يلي، "واتفقت على النظر في الوثيقة في دورتها المقبلة".

746. وتساءل الرئيس عن إمكانية اعتماد الفقرة الفرعية (ح) مع التعديل البسيط المقترح من جانب وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنها اعتمدت. وقال إنه نظرًا لعدم وجود اعتراضات، تم اعتماد الفقرة الفرعية (ط) كذلك. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية (ي).

747. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية حذف كلمة "مزيد" من الفقرة الفرعية (ي).

748. وتساءل الرئيس عن إمكانية اعتماد الفقرة الفرعية (ي) مع التعديل البسيط المقترح من جانب وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنها اعتمدت. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية (ك) وأشار إلى أنها يجب أن تكون كما يلي، "وناقشت اللجنة دراسة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما ينافي المنافسة المشروعة: الدعاوي الصورية (الوثيقة CDIP/9/INF/6) ووافقت الأمانة على إحالة ملاحظات الوفود إلى المؤلفين".

749. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه الوفد الوحيد الذي علق على هذا الموضوع. وقال إن الأمانة ذكرت أنها ستعمل على إحالة الملاحظات إلى مؤلفي الدراسة. واسترسل قائلاً إن الأمانة قالت أيضًا إنه سيتم تبني طلب الوفد بشأن التغيير. ومن هنا اقترح الوفد إضافة عبارة في هذا الصدد.

750. وقال وفد البرازيل أنه لم يكن حاضرًا أثناء هذه المناقشات. وعلم الوفد مع ذلك أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقترح بعض التعديلات وسيتم إحالة طلبه إلى مؤلفي الدراسة الخارجية. وقال الوفد إن لديه سؤالاً يتعلق بالإجراء. وتساءل الوفد ما إذا كان يتم في مثل هذه الحالات – التي يُرسل فيها طلب إلى مؤلفين – إرسال الوثيقة أو التعليقات التي راجعها المؤلف إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأخذها في الاعتبار.

751. واقترح وفد الجزائر ضرورة استبدال كلمة "الوفود" في الفقرة الفرعية (ك) بكلمة "وفد" لأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية هو الوفد الوحيد الذي قدم ملاحظات. وقال إن هذا الجزء سيكون كما يلي، "ووافقت الأمانة على إحالة ملاحظات أحد الوفود إلى المؤلفين". وأكد على ضرورة إعادة إرسال الوثيقة إلى اللجنة لأخذها في الاعتبار حيث لا بد أن تعرف اللجنة النتائج.

752. وأشارت الأمانة إلى أنها تتذكر ما قاله وفد الولايات المتحدة الأمريكية. حيث قال السيد كارفاليو بأنه سيضطلع بمسؤولية إحالة الملاحظات إلى المؤلفين وأعرب عن أمله في استعدادهم لتقبل الملاحظات أو سعادتهم بها.

753. وأراد وفد البرازيل التسريع من وتيرة المناقشات. وقال إنه جرت مناقشات تمهيدية حول قائمة الوثائق للدورة المقبلة. وذكر أن الملخص أشار إلى أن اللجنة "وافقت إجمالاً على المواضيع" ولكن لم يتم سردها. وأضاف أنه إذا أمكن أن توافق اللجنة على أن هذه الوثيقة سيتم إدراجها لمزيد من النقاش من جانب اللجنة، فلن تحتاج الجملة إلى تغيير. وقال إنه سيتم إدراج الوثيقة في قائمة الوثائق التي سيتم مناقشتها أو عرضها على اللجنة في الدورة المقبلة.

754. واقترح وفد أستراليا حلاً بديلاً. حيث وافق الوفد على أن الأمانة ذكرت أنها ستقوم بإحالة المعلومات إلى المؤلف. وقال إن ذلك قيل في سياق معين بعد تأكيد الفهم الذي عبر عنه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنه في هذه الحالة قد يكون الحل الإشارة إلى ما يلي، "وأكدت الأمانة الفهم الذي أعرب عنه أحد الوفود بخصوص نطاق الدراسة. ووافقت الأمانة على إحالة ملاحظات الوفد إلى المؤلف."

755. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لاقتراح وفد أستراليا. وقال إنه يقبل بهذا الاقتراح.

756. وأكد وفد البرازيل على رغبته، حيث تم قبول النص، في التأكد من وجود اتفاق على إدراج الوثيقة في قائمة الوثائق الخاصة بالدورة المقبلة.

757. وأوضحت الأمانة أنه ثمة جزء للوثائق المعنية الأخرى متاحًا على صفحة الويب حيث تم نشر جميع وثائق اللجنة. وأضافت أن جميع الوثائق التي طُلب من الأمانة مراجعتها مضمنة في هذا الجزء. وأكملت قائلة إن البعض اعتمدته اللجنة، كما في حالة تقارير اللجنة. وذكرت أنه على سبيل المثال عندما طُلب من الأمانة إعداد ملخصات واقعية للوثائق، لم يطلب منها أحد اعتمادها من اللجنة. وأضافت أن جميع الوثائق تم إدراجها تحت قائمة الوثائق المعنية. وأوضحت أنه بالمثل بعد مراجعة هذه الوثيقة سيتم إدراجها كذلك في هذا الجزء وسيتاح للدول الأعضاء التعليق عليها.

758. وأعرب وفد البرازيل عن فهمه بأنه سيتم إدراج الوثيقة في قائمة الوثائق المعنية الأخرى وسيكون ذلك إجراءً عاديًا إذا أراد إبداء تعليقات أثناء الدورة المقبلة للجنة.

759. وتساءل الرئيس حول إمكانية قبول اللجنة للفقرة الفرعية 9(ك) مع التعديل المقترح من جانب وفد أستراليا. وأضاف أنها اعتمدت. ونظرًا لعدم وجود ملاحظات، تم اعتماد الفقرات الفرعية 9(ل) و(م) كذلك. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ن).

760. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فاقترح إضافة لعكس ما حدث بوضوح أثناء النقاش حول هذه الوثيقة. وأضاف أنه سيتم إدراجها في نهاية الفقرة الفرعية (ن) وستكون كما يلي، "واقترحت بعض الوفود تحليل الحالات المحتملة والخيارات الممكنة فيما يخص التوصيات الإضافية. ولم توافق وفود أخرى على هذه المبادرة".

761. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يريد العودة سريعًا إلى الفقرة الفرعية (م) طلبًا للتوضيح. وقال إن الفقرة الفرعية (م) تبدو كأنها تكرر مضمون الفقرة الفرعية (د). وأضاف أن كلاهما يشير إلى الدراسات الخاصة بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. واسترسل قائلاً إنه إذا كان الأمر كذلك فربما أمكن حذف إحدى الفقرتين.

762. وأقر الرئيس بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون على صواب. وتساءل ما إذا كان الوفد اقترح حذف الفقرة الفرعية (م).

763. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح.

764. وحذف الرئيس الفقرة الفرعية (م) وعاد إلى الفقرة الفرعية (ن).

765. وتذكر وفد باكستان أنه في المناقشات الخاصة بالعمل المقبل، أشارت بعض الوفود إلى الحاجة إلى مناقشة الوثيقة بصورة إضافية في الدورة المقبلة للجنة. وأضاف أنه يجب عكس ذلك في النص.

766. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح وفد باكستان.

767. وأيد كذلك وفد مصر اقتراح وفد باكستان.

768. وتساءل وفد سويسرا ما إذا كانت الجملة التي اقترحها وفد باكستان ستبدأ كما يلي "وطلبت بعض الوفود".

769. وأوضح وفد باكستان بأن الجملة لا تتضمن كلمة "بعض". وذكر الوفد عدم وجود اعتراض على هذا الموضوع عند طرحه في المناقشة حول العمل المقبل. وقال إنه بناءً على ذلك وبعد الإضافة من جانب وفد باراغواي، ستكون الجملة كما يلي "ووافقت اللجنة على مناقشة الوثيقة في دورتها المقبلة".

770. وذكر وفد هنغاريا أن وفد جنوب أفريقيا طرح الموضوع أثناء النقاش حول العمل المقبل. وقال إن هذا الموضوع سيناقش في مشاورات الرئيس حول العمل المقبل. وأضاف أن اللجنة لم توافق على أي اقتراحات جديدة بخصوص العمل المقبل. وأكمل أنه تم بالفعل في المناقشات ذكر وجود عدد كبير جدًا من الموضوعات للدورة المقبلة. وقال إنه يجب ألا تعطي اللجنة أحكامًا مسبقة على نتائج مشاورات الرئيس.

771. وقال وفد سويسرا أن ما يتذكره يوافق ما قاله وفد هنغاريا. وأضاف أنه يجب عكس ذلك في الجملة المقترحة.

772. وأكد وفد جنوب أفريقيا على صحة ما قاله وفد باكستان. وأضاف أنه لم توجد اعتراضات عندما ذكر الوفد رغبته في بقاء بند جدول الأعمال في أعمال اللجنة. وعبر عن قلقه مما ذكره وفد هنغاريا بشأن وجود قائمة طويلة لبنود جدول الأعمال المطلوب مناقشتها في الدورة المقبلة عندما أشار الوفد إلى طلبه. وأكمل أن وفد باراغواي ألقى الضوء بالفعل على بعض من الآراء التي تم التعبير عنها. واسترسل قائلاً إن ذلك مهم ويتيح التوازن. وقال إنه مع ذلك لا بد من بقاء الوثيقة حتى مع وجود اختلافات حتى تختتمها اللجنة.

773. وأشار وفد سويسرا إلى عدم وجود اتفاق على متابعة العمل حول هذه الوثيقة. وتذكر الوفد أن العديد من الوفود عارضت مواصلة المناقشات حول الوثيقة. وأضاف أن بعض الوفود اقترحت المناقشة في العمل المقبل. وقال إنه مع ذلك لم يحدث اتفاق على هذا الأمر. ومن ثم أضاف أن الجملة يجب ألا تشير إلى أن القرار من جانب اللجنة. وقال إن الوفد قد يتحلى بالمرونة بخصوص الإشارة إليه كطلب من جانب بعض الوفود. وأكمل أنه مع ذلك لم يتم اتخاذ قرار حول الأمر.

774. ودون الرئيس استمرار تباين الآراء حول هذه النقطة. وتساءل عن مدى إمكانية قبول الاقتراح بإدراج "بعض الوفود" للمضي قدمًا.

775. وأعرب وفد باكستان عن اندهاشه من إصرار بعض الأعضاء على إدراج "بعض" في بعض النقاط دون غيرها. وقال إن الممارسة الطبيعية في حال عدم وجود اتفاق على أي وثيقة هو بقاء الوثيقة للدورة المقبلة للجنة. وأشار الوفد إلى التعليقات التي قدمتها وفود معينة بخصوص هذا الموضوع.

776. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن اتفاقه مع وفد باكستان على أن هذه ممارسة عادية. وقال إنه لا توجد حاجة لأي إضافات لأن الوفد فهم أن الوثيقة ستبقى للدورة المقبلة نظرًا لعدم الاتفاق على الوثيقة.

777. وأكد وفد سويسرا على أنه في حالة عدم الاتفاق على مواصلة العمل، فلا يمكننا القول إن اللجنة وافقت على مواصلة العمل في الوثيقة. وقال إن أفضل طريقة لحل هذا الموضوع هو من خلال مشاورات الرئيس حول العمل المقبل. وأضاف أنه لم يحدث اتفاق وأن وفدي جنوب أفريقيا وباكستان أقرا بذلك عندما قالا إنه لم يحدث اتفاق. وأكمل قائلاً إنه في هذه النقطة لا يمكن استنتاج موافقة اللجنة على إدراج الوثيقة في جدول أعمال الدورة المقبلة.

778. واقترح الرئيس ضرورة عدم إشارة الفقرة إلى مواصلة العمل على الوثيقة. وأضاف أن هذا قد يكون حلاً للمضي قدمًا.

779. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن ذلك لا بأس به. وقال إن ذلك لا يعني أن اللجنة لن ترجع إلى الموضوع. وأضاف أنه يجب توضيح ذلك. وأكمل أن مشاورات الرئيس لن تتضمن هذا الموضوع فقط. واسترسل قائلاً إن المشاورات ستشمل عددًا من القضايا لإدراجها في خطة العمل. وأعرب الوفد عن فهمه بأن المشاورات ستكون حول خطة العمل.

780. وأكد الرئيس على أن المشاورات ستكون حول خطة العمل، بما في ذلك هذا الموضوع بعينه. وتساءل ما إذا كان الأمر يستلزم قراءة التعديلات.

781. وقرأت الأمانة التعديلات كما يلي، "واقترحت بعض الوفود تحليل الحالات المحتملة والخيارات الممكنة فيما يخص التوصيات الإضافية. ولم توافق وفود أخرى على هذه المبادرة".

782. وأشار الرئيس إلى أن الفقرة ستنتهي هنا.

783. وأشار وفد باكستان إلى أن الجزء الأخير مفقود. وأضاف أن ثمة غموض بخصوص ما يحدث في الجزء الأخير فيما يتعلق ببقاء الوثيقة ضمن جدول أعمال الدورة المقبلة.

784. وأكد الرئيس على أنه اقترح للتو ضرورة عدم إدراج إشارة لذلك. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الوفود أيدته في هذه النقطة. وقال مع ذلك يبدو أن وفد باكستان يعارض. وأضاف أنه يوجد اتفاق ولكن يجب عدم عكسه في الملخص.

785. وتساءل وفد باكستان ما إذا كان هذا الاتفاق بشأن إدراج الوثيقة في جدول أعمال الدورة المقبلة ومن ثم إنهاء الأمر، ونية الرئيس التشاور مع الوفود قبل الدورة المقبلة.

786. ورد الرئيس بالإيجاب. وقال إن النقاش حاليًا حول نص الفقرة الفرعية (ن). وذكر ضرورة اعتماد النص لكي تتابع اللجنة عملها.

787. وأشار وفد هنغاريا إلى أن أحد الوفود طلب أمرًا ولم يتم الموافقة عليه. وقال إن الاقتراح سيتم مناقشته في مشاورات الرئيس حول العمل المقبل. وأضاف أنه مع ذلك لا نعرف نتيجة هذه المشاورات لأنها لم تحدث بعد.

788. وأكد وفد جنوب أفريقيا على أن أكثر من وفد واحد طلب هذا الأمر. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية قدما بيانات بشأن ذلك. واسترسل قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية تضم 54 دولة عضوًا وتضم مجموعة جدول أعمال التنمية 20 دولة. ومن ثم توجد 74 دولة عضوًا تقريبًا. وقال إن الوفد لا يفضل الإشارة إلى دولة عضو واحدة، ووفدين وما شابه. وأضاف أنه يجب على الأعضاء تبني الأسلوب البناء في مشاركتهم. وقال إنه لم يتم إبداء أي اعتراض عندما عُرض على الأمانة إدراج الاقتراح لأن الموضوع كان معلقًا. واسترسل قائلاً إن الوفود التزمت الصمت والآن تم طرح الموضوع. وأكد الوفد أنه يتشارك مع وفد باكستان في فهمه لهذا الموضوع.

789. وأشار وفد سويسرا إلى اقتراح الرئيس بحذف أي إشارة إلى ذلك. وقال إن أرادت بعض الوفود ذكر أي شيء، فيجب إتمام ذلك بما يتماشى مع اقتراح وفد هنغاريا، أي أن الاقتراح جاء من جانب بعض الوفود ولكن لم يحدث اتفاق لأن العديد من الوفود الأخرى قالت إنها لا ترغب في مواصلة العمل على هذه الوثيقة. وأضاف أنه لم يتم اتخاذ قرار في هذه المرحلة. وأكمل أن المشاورات ستُقام لاتخاذ قرار.

790. وعرض وفد باراغواي إرسال اقتراحه كتابةً إلى الأمانة لضمان تسجيله بشكل صحيح.

791. وقال وفد أستراليا أن الاقتراح القائل بأن كل بيان يمر بلا اعتراض يعتبر قرارًا للجنة ليس سابقة يريد الوفد إرسائها هذه المرة. وأضاف أنه عند الإدلاء بهذا البيان، لم يعترض أحد بل ووافقت عليه بعض الوفود. وأكمل أنه في هذا السياق، فإن الحل الذي اقترحه الرئيس بحذف الإشارة تمامًا كان أفضل حل.

792. واقترح وفد مصر إضافة العبارة "وتم الاتفاق على إدراجه في العمل المقبل للجنة".

793. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن عدم ممانعته لاقتراح وفد مصر. وأعرب الوفد عن سعادته أن وفد أستراليا ذكر أن البيان لم يلق أي اعتراض. وعارض بيان وفد سويسرا بأنه لم يحدث اتفاق. وأشار إلى بيان وفد باكستان الذي تذكر أن الاقتراح لم يلق اعتراضًا. وأضاف أن الصمت عامةً يعني اتفاق الأعضاء أو عدم اعتراضهم على الموضوع.

794. وأكد وفد سويسرا على أن الاقتراح لم يقابل بالرفض. وأضاف أنه لم يتم اتخاذ قرار بشأن الاقتراح. وأكمل قائلاً إن المناقشات توقفت وتم اتخاذ قرار بأن الرئيس سيعقد مشاورات. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد مصر. وقال إن ثمة اقتراح بإدراج الوثيقة في العمل المقبل وأن الرئيس سيعقد مشاورات. وأضاف أنه مع ذلك في هذه المرحلة لم يوجد اتفاق لإدراجها في العمل المقبل.

795. واقترح الرئيس عبارة "وطُرح اقتراح مناقشتها في العمل المقبل".

796. واقترح وفد سويسرا عبارة "مناقشتها خلال مناقشة العمل المقبل". وأكمل أنه مع ذلك يجب الإشارة إلى عدم وجود اتفاق وأنه ظل اقتراحًا في هذه المرحلة. وأن الرئيس سيعقد مشاورات بهذا الصدد.

797. وأيد وفد هنغاريا اقتراح وفد سويسرا. وتذكر الوفد أنه عند مناقشة هذه البنود في ظل العمل المقبل، اقترحت مجموعة البلدان الأفريقية قائمة طويلة من التوصيات التي ستواصل اللجنة العمل عليها. وأضاف أن العديد من الوفود طرحت فكرة دراسة النطاق. وأكمل أنه في النهاية ردت بعض الوفود على ذلك. وقال إن الأمانة ذكرت عدة بنود للعمل المستقبلي، وقدمت الوفود اقتراحات جديدة. وأكمل قائلاً إن ذلك قد يمثل مشكلة وقد تستدعي الحاجة عقد مشاورات. وقال إن هذا ما يتذكره الوفد حول ما حدث. وأضاف أنه بذلك يكون اقتراح وفد سويسرا في الاتجاه الصحيح.

798. وشكر وفد باكستان وفد مصر على اقتراحه. وأعرب عن عدم ممانعته للاقتراح. كما أعرب الوفد عن تفهمه للمخاوف التي عبر عنها وفدي هنغاريا وسويسرا. وقال إنه يجب التعامل مع جميع المواضيع على نحو مشابه. واسترسل مؤكدًا على ضرورة التعامل مع النص الخاص بجميع البنود بنفس الطريقة في الملخص.

799. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن وفد باكستان أثار نقطة غاية في الصحة. وأكمل أنه إذا كان كل شيء قابلاً للمشاورة فيجب عكس ذلك. وأضاف أن الموقف الحالي لم يسبق له مثيل. وأكمل أنه على سبيل المثال، وبرغم أن دول معينة لم ترغب في إدراج موضوع الملكية الفكرية والتنمية إلا أن الاقتراح الذي قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية (الوثيقة CDIP/6/12 Rev.) لا يزال ضمن الجدول. وأعرب الوفد عن عدم فهمه لسبب التعامل مع دراسة النطاق بشكل مختلف. وقال إنه من الأهمية بمكان إتباع الممارسات العادية. وأضاف أنه يجب بقاء هذه الوثيقة إلى أن يتم التوصل لاتفاق بشأنها.

800. وأشار وفد سويسرا إلى أن نفس الموقف لا ينطبق على جميع الوثائق. وقال إنه تجري بالفعل مناقشة حول دراسة النطاق. وأضاف أن ثمة اقتراح بمواصلة العمل على الوثيقة. وأكمل أن عدة وفود أخذت الكلمة للإشارة إلى أنه تم إجراء ما يكفي من المناقشات وأن العمل في الوثيقة انتهى. واسترسل قائلاً إن اللجنة لم تصل إلى قرار بشأن هذه النقطة. وأضاف أنه بهذه الطريقة اقترحت بعض الوفود إدراجها في العمل المقبل عندما ناقشت اللجنة العمل المقبل. وأكمل أنه مع ذلك لم تصل اللجنة لقرار نهائي حول العمل المقبل. وأوضح أنه لم توجد إلا قائمة بما قد يتم. وأضاف أنه بهدف اختتام بند جدول الأعمال هذا، اقترح الرئيس أنه سيعقد مشاورات. وأوضح أن بعض النقاط تم اتخاذ قرار بشأنها خلال الأسبوع. وقال إنه مع ذلك لم

يتم اتخاذ قرار بشأن هذه الوثيقة. واسترسل قائلاً إن مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد جنوب أفريقيا اقترحا ضرورة مواصلة العمل على تقرير ديري وتم الاتفاق على إدراج ذلك في جدول أعمال الدورة المقبلة. وأشار إلى الاتفاق على ذلك. وأوضح عدم وجود مثل هذا الاتفاق على دراسة النطاق. وأكمل أنه بهذه الطريقة سيكون الأمر الواقعي هو الإشارة إلى عدم وجود اتفاق. وأوضح أن البديل هو اقتراح الرئيس بعدم ذكر الموضوع على أن يتم إدراجه في مشاورات الرئيس مع الاقتراحات الأخرى بشأن العمل المقبل.

801. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن بيانات وفد سويسرا يشوبها التناقض. وقال إن الوفد ذكر أن النقاش حول بند جدول الأعمال هذا لم يختتم. وأكمل أن هذا يعني أن الوثيقة لا تزال ضمن الجدول ويجب مناقشتها في الدورة المقبلة. وذكر الوفد أن اللجنة لم تختتم هذا البند. وقال إن النقاش لا يزال مستمرًا. وأوضح أنه مع ذلك، فإن العمل في اللجنة متأخر عن الجدول الزمني ويتوجب عليها معالجة موضوعات أخرى. وأكمل أنه نظرًا لعدم اختتام النقاش، يجب نقل الوثيقة إلى الدورة المقبلة.

802. وكرر وفد الدانمرك ما قاله وفد سويسرا. وأوضح أنه لم يحدث اتفاق على مواصلة النقاش حول الوثيقة. وأكمل أنه لذلك يجب وضع نص لحل المأزق وأنه سيتم التوصل إلى قرار من خلال مشاورات الرئيس حول العمل المقبل.

803. وأكد وفد الجزائر على الحاجة إلى الواقعية وعكس ما قيل من جانب وفود معينة. وقال إن البعض ذكر ضرورة مواصلة المناقشات بينما اعترض آخرين. وأكمل أن الرئيس اختتم الأمر بأن هذا الموضوع سيخضع للنقاش في المشاورات حول العمل المقبل. وقال إن هذه هي الحقائق. ومن ثم اقترح الوفد إدراج ما يلي "واقترحت بعض الوفود مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة. وعارضت وفود أخرى مواصلة ذلك النقاش في الدورة المقبلة. وخلص الرئيس إلى أن المسألة ستناقش في المشاورات حول العمل المقبل."

804. وأعرب وفد البرازيل عن أنه لا يرى تعارضًا بين بقاء الوثيقة في جدول الأعمال للدورة المقبلة ومناقشتها في المشاورات غير الرسمية. وقال إن هذا حدث مع العديد من الوثائق الأخرى. وأضاف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في المناقشات. وأشار الوفد إلى أنه لا يرى مشكلة في بقاء الوثيقة في جدول الأعمال للدورة المقبلة أو في العمل المقبل وعقد المشاورات غير الرسمية في نفس الوقت.

805. واقترح الرئيس أن اقتراح وفد الجزائر قد يكون حلاً للمضي قدمًا.

806. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح وفد الجزائر. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد البرازيل. وأضاف أنه لا يصح وجود بند جدول أعمال يتناول شيء ثم تتم مناقشته في العمل المقبل. وأكمل أنه لن تكون ثمة حاجة لذلك. وأوضح أن اقتراح وفد الجزائر يفي بالغرض. وأكمل قائلاً إنه سيخضع للنقاش في العمل المقبل خلال المشاورات غير الرسمية.

807. وطلب الرئيس موافقة اللجنة على الاقتراح الذي قرأه وفد الجزائر. وأضاف أنها وافقت. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الفرعية (س).

808. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء تعديلاً لتكون الفقرة أكثر واقعية من حيث ما جرت مناقشته. وقال إن المجموعة اقترحت إدراج العبارة "ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق حول الاقتراح، ولكنها وافقت على الإبقاء عليه" بعد "(الوثيقة CDIP/6/12 Rev.)". وأوضح أن الوفد أدرك أن اللجنة لم توافق على أي شيء ولكنها اتفقت على الإبقاء عليها للدورة المقبلة.

809. وتساءل الرئيس حول إمكانية اعتماد الفقرة الفرعية (س) مع التعديل الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وتم اعتمادها. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 10.

810. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء حذف العبارة "واتفقت إجمالاً على إدراج المسألة في مشروع جدول الأعمال للدورة المقبلة" واستبدالها بالعبارة "واقترح الرئيس عقد مشاورات ما بين الدورات حول بنود مشروع جدول الأعمال المحتملة للدورة المقبلة". وقال إن الجملة ستكون كما يلي، "وفي إطار البند 9 بشأن العمل المقبل، نظرت اللجنة في عدد من الاقتراحات، واقترح الرئيس عقد مشاورات ما بين الدورات حول بنود مشروع جدول أعمال الدورة المقبلة".

811. وأعرب وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن موافقته على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء.

812. واقترح وفد مصر ما يلي "واتفقت إجمالاً على إدراج المسائل في مشروع جدول الأعمال للدورة المقبلة استنادًا إلى نتيجة مشاورات الرئيس".

813. وأعرب وفد الجزائر عن قبوله لاقتراح وفد مصر. ولكن الوفد يمكنه الموافقة على حذف كلمة "إجمالاً".

814. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراحه وقال إن مع احترامه لاقتراح وفد مصر، لا يمكن الموافقة إجمالاً على شيء حتى يعقد الرئيس المشاورات غير الرسمية بالفعل. وأكمل أن الاقتراح كما قرأه الوفد في غير موضعه.

815. ووافق وفد هنغاريا على النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

816. وأعرب وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن اتفاقه مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال بضرورة تجنب "الاتفاق إجمالاً". وأعرب الوفد عن دعمه لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

817. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية يبدو منطقيًا. وتساءل حول إمكانية اعتماده من قبل اللجنة.

818. وأشار وفد الجزائر إلى رغبته في حذف كلمة "المحتملة" من اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية لأن اللجنة ستضع مشروع جدول أعمال وأن الأمر لا يتضمن إمكانية حدوث ذلك أم لا.

819. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح وفد الجزائر. واقترح الوفد حذف "واقترح" وإضافة "سيعقد" بدلاً منها تحريًا للدقة.

820. ووافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحات وفدي الجزائر وجنوب أفريقيا.

821. ودون الرئيس أنه تم حل كل شيء. وقال إنه تم اعتماد الفقرة 10 مع التعديلات المقترحة من جانب وفود الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، وجنوب أفريقيا. وأضاف عدم وجود ملاحظات على الفقرتين 11 و12. وتم اعتمادهما. وعاد الرئيس إلى الفقرة الفرعية 9(ج).

822. وتساءل وفد جنوب أفريقيا عما إذا أمكن عقد المشاورات بين وفود باكستان وكندا وسويسرا وجنوب أفريقيا بصفتهم الأعضاء أصحاب الملاحظات فيما يتعلق بالفقرة الفرعية 9(ج).

823. ووافق الرئيس على الطلب وتم تأجيل الاجتماع مؤقتًا.

824. وشكر الرئيس كل من اشترك في المشاورات على جهده. ودعا وفد باكستان لقراءة نتيجة المشاورات.

825. وقرأ وفد باكستان ما تم الاتفاق عليه في المشاورات حول الفقرة الفرعية 9(ج). وقال إنه تم الاتفاق على ما يلي، "وناقشت اللجنة برنامج العمل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية – عناصر جديدة اقتُرحت في الدورة الثامنة

للجنة (CDIP/9/11). وأبرزت بعض الوفود أهمية عمل الويبو في مجال مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى أن تنجز الأمانة هذا العمل بفعالية ودون تكرار العمل الجاري في لجان و/أو محافل أخرى." وأضاف أن الفقرة ستستمر مع وجود جملتها الأخيرة.

826. وتساءل الرئيس عن مدى إمكانية اعتماد الفقرة كما قرأها وفد باكستان. وأضاف أنها اعتمدت. ودُعيت اللجنة لاعتماد الملخص بالكامل. وتم اعتماد الملخص. وأعرب الرئيس عن شكره وتقديره العميق للوفود على عملهم المضني، وتكريسهم الوقت، وتعاونهم. وأعرب عن تقديره العميق لنائبة الرئيس ألكساندرا غرازيولي، كبيرة المستشارين القانونيين في المعهد الفدرالي السويسري للملكية الفكرية، على مساعدتها.

827. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى الترجمة الروسية للنص. وأوضح وجود بعض الاختلافات مع النص الإنجليزي. واعتمد الوفد على الأمانة للتحقق من الاختلافات.

828. وأعلن الرئيس أن الأمانة ستتولى توزيع نسخة من النص المتفق عليه على جميع الوفود. وقال إن النسخة ستتوفر بجميع لغات العمل في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تبدي جميع الوفود تعليقاتها على النص.

829. وتحدث وفد باكستان باسم المجموعة الآسيوية فشكر الرئيس على الطريقة الممتازة التي أدار بها الدورة وتطلع إلى مشاركته المستمرة مع اللجنة.

830. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فقدم التهاني لجميع الوفود على اختتام الدورة. وقال إن المجموعة تشكر الرئيس على توجيهاته الحكيمة ونشاطه في حل المشاكل. وقال إن المجموعة تتطلع إلى استمراره في القيادة.

831. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فشكر الرئيس وأعرب عن تقديره لعمله. وقال إن حكمته وصبره قادا اللجنة إلى هذه النتائج. وشكر الوفد والمجموعة الوفود على الإنجازات.

832. وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فشكر الرئيس على صبره وتفانيه. وأضاف أن اللجنة ربما أدخلت سابقة سيئة بالعمل إلى الساعة الواحدة صباحًا تقريبًا. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تكون اللجنة أكثر فعالية في دورة اللجنة المقبلة تحت قيادة الرئيس.

833. وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فشكر الرئيس على قيادته وتطلع إلى العمل معه في الاجتماع المقبل. وقال إن اللجنة تعلمت درسًا وربما ستسعى إلى الاختتام في وقت مبكر في الاجتماع المقبل.

834. وشكر وفد جنوب أفريقيا الرئيس وهنأه على طريقة إدارته للاجتماع. وقال الوفد إن هذه ليست المرة الأولى التي تستمر فيها المناقشات داخل اللجنة إلى ما بعد منتصف الليل. وقال إن الوفود غادرت في مرة سابقة عند الساعة 3:30 فجرًا. وأضاف أنه من هذا المنطلق فإن اللجنة لم تقدم سابقة. وأكمل أن هذا دليل على المشاركة والتفاني. وقال إن الديمقراطية هي الفائزة في النهاية. وشكر الوفد باقي الوفود على مشاركاتهم البناءة التي أتاحت للجنة استكمال مهامها.

835. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فهنأ الوفود على النتيجة الطيبة. وقال إن المجموعة تشكر الرئيس على قيادته وتتطلع إلى العمل معه في الدورة المقبلة.

836. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء فشكر الرئيس على ترأسه للدورة. وقال إن المجموعة تشكر الأمانة على عملها المضني، وتجميع الوثائق العديدة وإتاحتها للوفود في الوقت المناسب.

837. وأقر الرئيس بأنه أجرى حذفًا مهمًا. وشكر الأمانة على دعمها الاستثنائي والسيد جيفري أونيما على حضوره ومشاركته الدائمة طوال الدورة.

838. وشكر وفد جمهورية الصين الشعبية الرئيس على مهاراته الدبلوماسية الممتازة وحكمته في توجيه اللجنة لاختتام الدورة بنجاح. وتطلع الوفد إلى استمرار قيادته في الدورة المقبلة. وأعرب الوفد عن مواصلته التعاون لتحقيق نتائج طيبة في إطار العمل باللجنة. وشكر الوفد جميع الوفود على مشاركاتها.

[يلي ذلك المرفق]

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Tariq Ahmad SARFARAZ, Head, Afghanistan Central Business Registry and Intellectual Property (ACBR-IP), Ministry of Commerce and Industry, Kabul

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Selai Percival Ramapulana KHUELE, Deputy Director, Department of International Relations and Cooperation (DIRCO), Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHEIKH EL HOCINE, directeur général, Office national des droits d'auteur et des droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Ali CHABANE, directeur, Normes contractuelles tarifaires, Contrôle du réseau, Office national des droits d'auteur et des droits voisins (ONDA), Alger

Boumediene MAHI, conseiller, Mission permanente, Genève

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Sami ALSODAIS, Director General, General Directorate of Industrial Property, King AbdulAziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Ahmed H. ALJASSER, General Directorate of Industrial Property, King AbdulAziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Ibrahim A. AL MALKI, Patent Examiner, Patent Office, Riyadh

N. ALDAWSARI, Ministry of Commerce and Industry, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Rodrigo BARDONESCHI, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Lucía Isabel VIERA (Sra.), Tercer Secretario de Embajada, Dirección Nacional de Relaciones Económicas Multilaterales, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires

ARMÉNIE/ARMENIA

Armen AZIZYAN, Head, Intellectual Property Agency, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Matthew FORNO, Acting General Manager, Business Development and Strategy Group, International Policy and Cooperation, IP Australia, Woden ACT

David KILHAM, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Abdul HANNAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abu Nashir KHAN, Program Officer, Small and Medium Size Enterprise Foundation (SMEF), Ministry of Industries, Dhaka

Md. Habibur RAHMAN, Patent Examiner, Department of Patents, Designs and Trademarks, Ministry of Industries, Dhaka

Md. Nazrul ISLAM, Minister, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Marion WILLIAMS (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Shani GRIFFITH-JACK (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Leen DE CORT (Mme), attaché, Service public fédéral (SPF), Économie, Petites et moyennes entreprises, Classes moyennes et énergie, Bruxelles

Mélanie GUERREIRO RAMALHEIRA (Mme), attaché, Service public fédéral (SPF), Économie, Petites et moyennes entreprises, Classes moyennes et énergie, Bruxelles

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Laurent GABERELL, Technical Assistant, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA

Nametso KEBOETSWE (Miss), Principal Commercial Officer, Registrar of Companies and Intellectual Property, Gaborone

BRÉSIL/BRAZIL

Adriana Brigante DEORSOLA (Mrs.), Industrial Property National Institute (INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro

Nathaly NUNES UCHÔA (Ms.), Deputy Head of Division, Food and Plants Division, Industrial Property National Institute(INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro

Ana Gita OLIVEIRA (Mrs.), General Coordinator, Intangible Cultural Heritage, Ministry of Culture, Brasilia

Cliffor GUIMARAES, Policy Advisor, Ministry of Culture, Brasilia

BULGARIE/BULGARIA

Aleksey ANDREEV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

Prosper VOKOUMA, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Balamine OUATTARA, directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

Boukary KABLE, assistant, Affaires économiques, Direction générale de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Ouagadougou

Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

BURUNDI

Jean Bosco MANIRAMBONA, conseiller juridique, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Bujumbura

CANADA

Nicholas GORDON, Trade Policy Officer, Intellectual Property, Information and Technology, Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Sara AMINI (Ms.), Senior Policy Analyst, Copyright and International Intellectual Property Policy Directorate, Department of Industry, Quebec

Saida AOUIDIDI (Ms.), Policy Analyst, International and Research Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Department of Industry, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Paola GUERRERO ANDREU (Sra.), Abogada, Departamento Internacional, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago

Maria Catalina OLIVOS BESSERES (Sra.), Abogada, Departamento Políticas Publicas, Instituto Nacional de Propiedad Intelectual (INAPI), Santiago

Martin CORREA FINTERBUSCH, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores (INAPI), Santiago

CHINE/CHINA

LIU Jian (Mr.), Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SU Rusong (Ms.), Official, Copyright Administration Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

ZHANG Yaning (Ms.), Official, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

CHYPRE/CYPRUS

Vicky CHRISTOFOROU (Ms.), Counsellor, Legal Matters on Intellectual Property, Permanent Representation of Cyprus to the European Union, Brussels

Myrianthi SPATHI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Yiangos-Georgios YIANGOULLIS, Expert, Legal Affairs, Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Alicia Victoria ARANGO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Eduardo MUÑOZ, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Andrea Cristina BONNET LÓPEZ (Sra.), Asesora de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Bogotá D.C.

Catalina GAVIRIA (Sra.), Asesora de Propiedad Intelectual, Misión Permanente de Colombia ante la Organización Mundial de Comercio (OMC), Ginebra

Laura GARCIA (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

COMORES/COMOROS

Mze AHMED, chef, Service de la politique commerciale, Direction du commerce extérieur, Ministère de l'économie et du commerce, Moroni

Athoumani DAROUECHE, chef, Service information, formation, coopération, Direction nationale de l'industrie, Moroni

CONGO

Roger Bruno ONGOLY, directeur, Cabinet du Ministre d'État, Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

André POH, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

Célestin TCHIBINDA, secrétaire d'ambassade, Mission permanente, Genève

Gabriel OYOUKOU, chef, Service de la documentation et information brevet, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

COSTA RICA

Sylvia POLL (Sra.), Embajadora, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

Norman LIZANO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Katia Mora (Sra.), Jueza del Tribunal Administrativo, San José

Norma UREÑA (Sra.), Jueza del Tribunal Administrativo, San José

CÔTE D'IVOIRE

Loukou Denis BOHOUSSOU, directeur général, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIPI), Ministère de l'industrie et de la promotion du secteur privé**,** Abidjan

Tiémoko MORIKO, conseiller, Mission permanente, Genève

CUBA

Mónica RODRÍGUEZ GUTIÉRREZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Niels HOLM SVENDSEN, Chief Legal Counsellor, Policy and Legal Affairs, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

Heidi BECH LINAA (Mrs.), Special Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Mohamed Siad DOUALEH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Djama Mahamoud ALI, conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Hisham BADR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Azza Abdallah Saleh ABO EL NAGA (Mrs.), Director General, Technical Information and Technology Department, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

Mokhtar WARIDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mohamed Abdallah Samir BORHAN, Second Secretary, United Nations Specialized Agencies Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTÉZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Luis GALLEGOS, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos SÁNCHEZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Miguel Ángel CALLE IZQUIERDO, Registrador Central de la Propiedad Intelectual, Dirección General de Política e Industrias Culturales y del Libro, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Patricia GARCIA-ESCUDERO (Sra.), Directora, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Eduardo SABROSO LORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Xavier VILASECA LEMUS, Colaborador, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Neil GRAHAM, Attorney Advisor, Office of Intellectual Property and Enforcement, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carrie LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economics, Energy and Business Affairs, United States Department of State, Washington, D.C.

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

J. Todd REVES, Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma Kassaye AYEHU, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Ivan A. BLIZNETS, Rector, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks, (ROSPATENT), Moscow

Natalia SOKUR (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

FRANCE

Isabelle CHAUVET (Mme), chef, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Katerina DOYTCHINOV (Mme), conseillère, Affaires économiques et développement, Mission permanente, Genève

GAMBIE/GAMBIA

Janaiba BADJAN (Mrs.), Registrar, Department of Trademarks and Patents, Ministry of Justice, Banjul

Anna DIBBA (Ms.), Department of Trademarks and Patents, Ministry of Justice, Banjul

GÉORGIE/GEORGIA

Ekaterine EGUTIA (Mrs.), Deputy Chairman, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Tbilisi

Zviad MATIASHVILI, Head, Patents Department, Intellectual Property Office of Georgia, Tbilisi

GRÈCE/GREECE

Ioannis KATSARAS, First Counsellor (Economic and Commercial Affairs), Ministry of Foreign Affairs, Athens

Paraskevi NAKIOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Evgenia KOUMARI (Ms.), Jurist, General Secretariat of Commerce, Ministry of Development, Competitiveness and Shipping, Athens

GUINÉE/GUINEA

Mohamed Lamine BANGOURA, chef, Service administratif et financier, Bureau guinéen des droits d'auteur (BGDA), Ministère de la culture et du patrimoine historique, Conakry

Maixent LENO, chef, Division perception, Bureau guinéen des droits d'auteur (BGDA), Ministère de la culture et du patrimoine historique, Conakry

Aminata KOUROUMA (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

INDE/INDIA

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary (Economic), Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Dian Triansyah DJANI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Budi IRMAWAN, Director, Metal Based Industry, Directorate General of Industrial Based Manufacture, Ministry of Industry, Jakarta

Achmad Rodjih ALMANSOER, Deputy Director, Aerospace and Defense Instruments, Directorate General of High Technology Based Industry, Ministry of Industry, Jakarta

Fredy JUWONO, Deputy Director, Directorate for Metal Based Industry, Directorate General of Industrial Based Manufacture, Ministry of Industry, Jakarta

Asa SILALAHI, Deputy Director, Agriculture and Commodity, Directorate of Trade, Industry, Investment and Intellectual Property Rights, Directorate General of Multilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Yovita SURYANI (Ms.), Head, Legal and Cooperation, Secretariat of Directorate General of Small and Medium Industry, Ministry of Industry, Jakarta

Tarli SUTRISNO, Head, Legal an Cooperation, Directorate for Metal Based Industry, Directorate General of Industrial Based Manufacture, Ministry of Industry, Jakarta

Katri WAHYUNINGSIH (Ms.), Head, Legal and Cooperation, Secretariat of Directorate General of High Technology Based Industry, Ministry of Industry, Jakarta

Muhammad TAUFIQ, Directorate, Metal Based Industry, Directorate General of Industrial Based Manufacture, Ministry of Industry, Jakarta

Angga Walesa YUDHA, Secretariat, Directorate General of Small and Medium Industry, Ministry of Industry, Jakarta

Nina Saraswati DJAJAPRAWIRA (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Arsi FIRDAUSY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Bianca SIMATUPANG (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Seyed Mohammad Reza SAJJADI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Abbas BAGHERPOUR ARDEKANI, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohammad GHORBANPOUR NAJAFABADI, Expert, Legal Department of Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Ali NASIMFAR, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Gérard CORR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

James KELLY, First Secretary, Intellectual Property Unit, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Dublin

Joan RYAN (Ms.), Second Secretary, Intellectual Property Unit, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Dublin

Cathal LYNCH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Maria Concetta CASSATA (Mrs.), Director, Service III, Copyright and Supervision over S.I.A.E., General Direction for Library Heritage, Cultural Institutes and Copyright, Ministry for Cultural heritage and Activities, Roma

Marialaura PULIMANTI (Mrs.), Assistant, Service III, Copyright and Supervision over S.I.A.E., General Direction for Library Heritage, Cultural Institutes and Copyright, Ministry for Cultural heritage and Activities, Roma

Tiberio SCHMIDLIN, Counsellor (Trade, Intellectual Property), Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hiroki KITAMURA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Kenji SHIMADA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Satoshi FUKUDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Bauyrzhan KAZBEKOV, Head, Organization Control and Personnel Direction, Committee on Intellectual Property Rights, Ministry of Justice, Astana

KENYA

Edward SIGEI, Chief Legal Officer, Kenya Copyright Board (KECOBO), Nairobi

KOWEIT/KUWAIT

Hussain M. SAFAR, attaché (affaires commerciales), Mission permanente, Genève

LIBAN/LEBANON

Abbas MTEIREK, Head, Service of Treaties, Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Beirut

MADAGASCAR

Haja RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Ismail MOHAMAD BKRI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALI

Andogoly GUINDO, directeur général, Bureau malien du droit d'auteur (BUMDA), Bamako

Moussa CISSE, chargé des affaires juridiques et des accords de coopération, Centre malien de promotion de la propriété industrielle (CEMAPI), Ministère de l'économie, de l'industrie et du commerce, Bamako

MAROC/MOROCCO

Mohamed EL MHAMDI, ministre, Mission permanente, Genève

Amina ADNANI (Mme), chef, Service de la coordination juridique, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale, Casablanca

MAURICE/MAURITIUS

Adam KOODORUTH, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Dislshaad UTEEM (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

José R. LÓPEZ DE LEÓN, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Brenda BAEZA MERCADO (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México, D.F.

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Lynn Marlar LWIN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Shanker Das BAIRAGI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ram Sharan CHIMORIYA, Director, Industrial Property Section, Department of Industry, Ministry of Industry, Commerce and Supplies, Kathmandu

Hari Prasad ODARI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Adriana Sarai DIAZ MORENO (Sra.), Registradora Suplente Propiedad Intelectual, Ministerio de Fomento, Industria y Comercio, Managua

NIGÉRIA/NIGERIA

Ibrahim HASSAN, Intern, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Hedvig BENGSTON (Ms.), Senior Legal Adviser, Legal and Political Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

PAKISTAN

Sajjad AHMAD, Director General, Intellectual Property Organization of Pakistan (IPO-Pakistan), Islamabad

PANAMA

Yasmina PIMENTEL (Sra.), Viceministra de Industrias y Comercio, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

Virgilio SOUSA VALDÉS, Director Nacional de Comercio, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PARAGUAY

Raúl MARTÍNEZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Advisor Intellectual Property, Directorate General for Enterprise and Innovation, Department for Innovation, Ministry of Economic Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Giancarlo LEON COLLAZOS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Maria Corazon MARCIAL (Ms.), Director III, Bureau of Trademarks, Intellectual Property Office of Philippines (IPOPHL), Taguig City

Josephine M. REYNANTE (Miss), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

QATAR

Ibrahim ALSAYED, Cultural Expert, Heritage Department, Ministry of Culture, Arts and Heritage, Doha

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Jaehun, Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

PARK Hyunsoo, Senior Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

JEONG Moncheol (Mrs.), Assistant Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Lilia BOLOCAN (Mrs.), Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Liliana VIERU (Mrs.), Deputy Director, Intellectual Property Promotion and Publishing Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

María Ayalivis GARCIÁ MEDRANO (Sra.), Coordinadora, Departamento de Relaciones Internacionales e Interinstitucionales, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Tong Hwan, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Anna MORAVCOVÁ (Mrs.), Advisor, Copyright Department, Ministry of Culture, Prague

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Jan WALTER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Alexandru Cristian ŞTRENC, Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Daniela BUTCA (Mrs.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Eugenia OPRESCU (Mrs.), International Cooperation Expert, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Michelle FREW (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Office, Newport

Miranda DAWKING (Mrs.), Head, Trade Policy Team, Intellectual Property Office, Newport

Hywel MATTHEWS, International Institutions Officer, Intellectual Property Directorate, Intellectual Property Office, Newport

Sean SMITH, Policy Advisor, International Policy Directorate, Intellectual Property Office, Newport

Nicola NOBLE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente, Genève

Carlo Maria MARENGHI, membre, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Fodé SECK, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Abdourahmane Fady DIALLO, directeur technique, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère des mines, de l'industrie, de l'agro-industrie et des petites et moyennes entreprises, Dakar

Ndèye Ndèye Fatou LO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Emil ŽATKULIAK, Senior Counsellor, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Grega KUMER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Osman MOHAMMED, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Patrick ANDERSSON, Senior Patent Examiner, Patents, Swedish Patent Office, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique senior, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Lena LEUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

SWAZILAND

Stephen MAGAGULA, Registrar, Intellectual Property Office, Mbabane

THAÏLANDE/THAILAND

Pisanu CHANVITAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Veranant NEELADANUVONGS, Deputy Director General, Department of industrial Promotion, Ministry of Industry, Bangkok

Thanit NGANSAMPANTRIT, Head, International Cooperation Section 2 (Europe), Division of Intellectual Property Promotion and Development, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Tanyarat MUNGKALARUNGSI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Thanavon PAMARANON (Ms.), Second Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Sompit NAENNAR (Ms.), Foreign Relations Officer, Department of Industrial Promotion, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TOGO

N'na Sary KANDA (Mme), directrice générale, Institut national de la propriété industrielle et de la technologie (INPIT), Ministère du commerce, de l'industrie, de l'artisanat et des petites et moyennes entreprises, Lomé

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Moncef BAATI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mokhtar HAMDI, directeur, Propriété industrielle et registre central du commerce, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Raja YOUSFI (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

URUGUAY

Maria Del Rosario MOREIRA MENDEZ (Sra.), Asesora, Dirección Nacional de Propiedad Industrial, Montevideo

Gabriel BELLON, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

NGUYEN Duc Dung, Head, International Cooperation Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi

MAI Van Son, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Abdallah Mohammed BADDAH, Director, Intellectual Property Office, Intellectual Property Section, Ministry of Culture, Sana'a

ZAMBIE/ZAMBIA

Ngosa MAKASA (Ms.), Senior Examiner Patents, Trademarks, Patents and Companies Registration Agency (PACRA), Ministry of Commerce, Trade and Industry, Lusaka

Lillian Saili BWALYA (Mrs.), First Secretary (Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION FOR THE UNITED NATIONS (FAO)

Shakeel BHATTI, Secretary, International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture, Plant Production and Protection Division, Rome

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

Ermias Tekeste BIADGLENG, Legal Expert, Intellectual Property Unit, Division on Investment and Enterprise, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Delphine LIDA (Mrs.), Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE(OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPRETY ORGANIZATION (OAPI)

Paulin EDOU EDOU, directeur général, Yaoundé

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Konstantinos KARACHALIOS, Representative, Directorate International Affairs, Munich, Germany

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Peter BEYER, Senior Adviser, Department of Public Health, Innovation and Intellectual Property, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher J. KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Ridha BOUABID, ambassadeur, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Sandra COULIBALY LEROY (Mme), observateur permanent adjoint, Délégation permanente, Genève

SOUTH CENTRE

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

Germán VELASQUEZ, Special Advisor, Health and Development, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Manager, Innovation and Access in Knowledge Programme, Geneva

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Melinda MINTY (Ms.), Intern, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Kevon SWAM, Intern, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Xiaoping WU (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges-Remi NAMEKONG, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Slimane CHIKH, ambassadeur, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Fuat CANAN, premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES / INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association IQSensato (IQSensato)
Sisule F. MUSUNGU, President, Geneva
Susan ISIKO ŠTRBA (Ms.), Expert, Geneva

Association européenne des étudiants en droit (ELSA international)/European Law Students'Association (ELSA International)
Guillaume ANDRE, Head, ELSA France, Paris
Davide ARDUINI, Representative, ELSA Italy
Hilma-Karoliina MARKKANEN, Representative, ELSA Finland
Hande ÖZTÜRK, Representative, ELSA Turkey

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Michael John BRUNNER, Chairman, Q207, Zurich

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)
Victor NABHAN, président, Paris

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Pedro ROFFE, Senior Associate, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva
Ahmed ABDEL LATIF, Senior Programme Manager, Programme on Innovation Technology and Intellectual Property, Geneva
Alessandro MARONGIU, Programme Assistant, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva
Daniella Maria ALLAM (Miss), Junior Programme Officer, Programme on Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva

Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation (CCIRF)
Elena KOLOKOLOVA (Mrs.), Representative, Geneva

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Jennifer BRANT (Ms.), Consultant, Geneva

Communia, International Association on the Public Domain (COMMUNIA)
Mélanie DULONG DE ROSNAY, President of the Administration Council, Paris

Creative Commons Corporation
Andrés GUADAMUZ, Representative, Edinburgh, United Kingdom

CropLife International
Tatjana R. SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/ Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)
Luis COBOS PAVÓN, Presidente, Madrid
José Luis SEVILLANO ROMERO, Presidente del Comité Técnico, Madrid
Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.), Miembro del Comité Legal, Comité Jurídico, Madrid
Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ, Miembro del Comité Legal, Madrid
Miguel PÉREZ SOLÍS, Asesor Legal, Departamento Jurídico, Madrid

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Guilherme CINTRA, Manager, Innovation, Intellectual Property and Trade, Geneva
Andrew P. JENNER, Director, Innovation, Intellectual Property and Trade, Geneva
Chiara GHERARDI (Ms.), Policy Analyst, Geneva

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Elena BLOBEL (Ms.), Legal Adviser, Global Legal Policy, London

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Scott MARTIN, Legal Advisor, Brussels
Benoît MÜLLER, Legal Advisor, Brussels

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/ International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER, Senior Expert, Paris

Free Software Foundation Europe (FSFE)
Karsten GERLOFF, President, Berlin

Institute for Intellectual Property and Social Justice (IIPSJ)
Jamar STEVE, Associate Director, Howard University School of Law, Washington, D.C.

International Committee for the Indians of the Americas (INCOMINDIOS)/International Committee for the Indians of the Americas (INCOMINDIOS)
Erich KOFMEL, Member United Nations Working Group, Zurich

Internationale de l'éducation (IE)/Education International (EI)
David ROBINSON, Senior Advisor, Brussels

Internet Society (ISOC)
Nicolas SEITLER, Policy Advisor, Geneva

Knowledge Ecology International (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM, Representative, Geneva

Latin Artis
Abel MARTIN VILLAREJO, Head, Madrid

Médecins Sans Frontières (MSF)
Michelle CHILDS (Ms.), Director, Policy Advocacy, Campaign for Access to Essential Medicines, Geneva
Katy ATHERSUCH (Ms.), Medical Innovation and Access Policy Advisor, Geneva
Hafiz AZIZ-UR-REHMAN, Legal and Policy Advisor, Geneva

Medicines Patent Pool
Esteban BURRONE, Policy Advisor, Geneva

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
Jens BAMMEL, Secretary General, Geneva

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Mohamed Siad DOUALEH (Djibouti)
Vice-Président/Vice-Chair:	Alexandra GRAZIOLI (Mme/Mrs.) (Suisse/Switzerland)
Secrétaire/Secretary:	Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Lucinda LONGCROFT (Mme/Mrs.), directrice adjointe par intérim, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Acting Deputy Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]